



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

والتونوا

من من من
على عبده ألفه طاهر
رغم

عمر

11

يا كبيج يا كبيج يا كبيج



al-Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad

Multaqā al-abḥur

(RECAP)

2271

26

366

1849

٢

(فهرست كتاب ملتقى الابحر)		
كتاب الطهارة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣	٦	٧
باب التيمم	باب المسح على الخفين	باب الحيض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٨	١٠	١٢
فصل	باب الانجاس	كتاب الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٣	١٤	١٦
باب الاذان	باب شروط الصلاة	باب صفة الصلاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٧	١٩	٢٠
فصل	فصل	فصل في الجماعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٢١	٢٥	٢٦
باب الحدث	باب ما يفسد الصلاة	فصل
في الصلاة	وما يكره فيها	صحيفه
٢٧	٢٨	٣٠

باب الوتر والنوافل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١	٣٣	٣٣
فصل في الاستسقاء	باب ادراك الفريضة	باب الفوائت
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣	٣٤	٣٥
باب سجود السهو	باب صلاة المريض	باب سجود التلاوة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦	٣٧	٣٨
باب صلاة المسافر	باب الجمعة	باب العيدين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٠	٤١	٤٣
باب صلاة الخوف	باب الجنائز	فصل في الصلاة
صحيفه	صحيفه	على الميت
٤٤	٤٤	٤٦
باب الشهيد	باب الصلاة في الكعبة	كتاب الزكاة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤٨	٤٩	٤٩

١-٢٤-٦١ ١٥

باب زكاة السواآت ٥٠	فصل في زكاة البقر ٥١	فصل في زكاة الغنم ٥٢
فصل صحيفه ٥٢	باب زكاة الذهب والفضة والعروض ٥٤	باب العاشر صحيفه ٥٥
باب الركلز صحيفه ٥٦	باب زكاة الخارج صحيفه ٥٦	باب المصرف صحيفه ٥٨
باب صدقة الفطر صحيفه ٥٩	كتاب الصوم صحيفه ٦٠	باب موجب الفساد صحيفه ٦٢
فصل صحيفه ٦٤	فصل صحيفه ٦٥	باب الاعتكاف صحيفه ٦٦
كتاب الحج صحيفه ٦٧	فصل صحيفه ٦٨	فصل في دخول مكة صحيفه ٦٩

فصل صحيفه ٧٣	باب القران والتمتع صحيفه ٧٤	باب الجنائيات صحيفه ٧٦
فصل صحيفه ٧٧	فصل في قتل الصيد صحيفه ٧٨	باب مجاوزة الميقات بلا اجرام ٨١
باب اضافة الاحرام الى الاحرام ٨١	باب الاحضار والقوات ٨٢	باب الحج عن الغير ٨٣
باب الهدى صحيفه ٨٤	مسائل منشورة صحيفه ٨٥	كتاب النكاح صحيفه ٨٥
فصل في المحرمات صحيفه ٨٦	باب الاولياء والاكفاء صحيفه ٨٨	فصل صحيفه ٨٩
فصل صحيفه ٩٠	باب المهر صحيفه ٩١	باب نكاح الرقيق صحيفه ٩٦

باب نكاح الكافر	باب القسم	كتاب الرضاع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٩٨	٩٩	٩٩
كتاب الطلاق	باب إيقاع الطلاق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠١	١٠٢	١٠٣
فصل	فصل	فصل في الطلاق بالكلمات
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٤	١٠٥	١٠٥
باب التفويض	باب التعليق	باب طلاق المريض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١٠٦	١٠٩	١١١
باب الرجعة	باب الإيلاء	باب الخلع
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٢	١١٥	١١٦
باب الظهار	باب اللعان	باب العنين
صحيفه	صحيفه	صحيفه
١١٨	١٢١	١٢٢

باب العدة صحيفه ١٢٣	فصل صحيفه ١٢٥	باب ثبوت النسب صحيفه ١٢٦
باب الحضنة صحيفه ١٢٧	باب النفقة صحيفه ١٢٩	فصل صحيفه ١٣١
كتاب الاعتاق صحيفه ١٣٣	باب عتق البعض صحيفه ١٣٤	باب عتق الميهم صحيفه ١٣٦
باب الحلف بالعتق صحيفه ١٣٧	باب العتق على جعل صحيفه ١٣٨	باب التدبير صحيفه ١٣٩
باب الاستيلاء صحيفه ١٤٠	كتاب الايمان صحيفه ١٤١	فصل صحيفه ١٤٢
باب الميز في الدخول والخروج والايمان والسكنى وغير ذلك ١٤٣	باب الميز في الاكل والشرب واللبس والكلام ١٤٦	

باب اليمين في الطلاق والعتق صحيفه ١٥٠	باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ١٥١	
باب اليمين في الضرب والقتل ١٥٣	كتاب الحدود ١٥٤	باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ١٥٦
باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها ١٥٧	باب حد الشرب صحيفه ١٥٩	باب حد القذف صحيفه ١٥٩
فصل في التعزير صحيفه ١٦١	كتاب السرقة صحيفه ١٦٢	فصل في الحرز صحيفه ١٦٣
فصل في كيفية القطع وإثباته ١٦٥	باب قطع الطريق صحيفه ١٦٦	كتاب السير صحيفه ١٦٧
باب الغنائم وقسمتها صحيفه ١٦٩	فصل في بيان كيفية القسمة ١٧٠	باب استيلاء الكفار صحيفه ١٧٢

باب المستامن صحيفه ١٧٣	فصل صحيفه ١٧٣	باب العشر والخراج صحيفه ١٧٤
فصل صحيفه ١٧٦	باب المرتد صحيفه ١٧٧	باب البغاة صحيفه ١٨٠
كتاب اللقيط صحيفه ١٨٠	كتاب اللقطة صحيفه ١٨١	كتاب الابق صحيفه ١٨٢
كتاب المفقود صحيفه ١٨٣	كتاب الشركة صحيفه ١٨٤	فصل صحيفه ١٨٧
كتاب الوقف صحيفه ١٨٨	فصل صحيفه ١٨٩	كتاب البيوع صحيفه ١٩٠
فصل صحيفه ١٩٢	باب الخيارات صحيفه ١٩٤	فصل في خيار الرؤية صحيفه ١٩٦

فصل صحيفه ٢٠٣	باب البيع الفاسد صحيفه ٢٠٠	فصل صحيفه ١٩٧
فصل صحيفه ٢٠٧	باب المراجعة والتولية صحيفه ٢٠٦	باب الاقالة صحيفه ٢٠٥
فصل في بيان احكام الاستحقاق ٢١١	باب الحقوق والاستحقاق ٢١٠	باب الربوا صحيفه ٢٠٨
مسائل شتى صحيفه ٢١٥	باب السلم صحيفه ٢١٢	فصل في بيع الفضولي صحيفه ٢١١
فصل صحيفه ٢٢٢	كتاب الكفالة صحيفه ٢١٩	باب الصرف صحيفه ٢١٦
كتاب القضاء صحيفه ٢٢٦	باب الحوالة صحيفه ٢٢٥	باب كفالة الرجلين والعبدین صحيفه ٢٢٤

فصل صحيفه ٢٢٨	فصل صحيفه ٢٢٩	فصل صحيفه ٢٣٠
فصل صحيفه ٢٣٢	مسائل شتى صحيفه ٢٣٢	فصل صحيفه ٢٣٤
كتاب الشهادات صحيفه ٢٣٦	فصل صحيفه ٢٣٧	باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٢٣٨
باب الاختلاف في الشهادة ٢٤٠	باب الشهادة على الشهادة ٢٤١	باب الرجوع عن الشهادة ٢٤٢
كتاب الوكالة صحيفه ٢٤٤	باب الوكالة بالباع والشراء ٢٤٥	فصل صحيفه ٢٤٨
باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٤٩	باب عزل الوكيل ٢٥١	كتاب الدعوى صحيفه ٢٥٢

باب التحالف صحيفه ٢٥٤	فصل صحيفه ٢٥٦	باب دعوى الرجلين صحيفه ٢٥٧
فصل في التنازع بالايدى ٢٦٠	باب دعوى النسب ٢٦١	كتاب الاقرار صحيفه ٢٦٢
باب الاستثناء وما في معناه ٢٦٤	باب اقرار المريض ٢٦٦	كتاب الصلح صحيفه ٢٦٧
فصل صحيفه ٢٦٨	باب الصلح في الدين صحيفه ٢٦٩	فصل صحيفه ٢٧٠
كتاب المضاربة صحيفه ٢٧١	باب المضارب بضارب صحيفه ٢٧٤	فصل صحيفه ٢٧٥
كتاب الوديعة صحيفه ٢٧٧	كتاب العارية صحيفه ٢٧٩	كتاب الهبة صحيفه ٢٨١

باب الرجوع فيها صحيفه ٢٨٢	فصل صحيفه ٢٨٣	كتاب الاجارة صحيفه ٢٨٤
باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز ٢٨٦	باب الاجارة الفاسدة ٢٨٨	فصل صحيفه ٢٩٠
باب فسخ الاجارة صحيفه ٢٩٣	مسائل منشوره صحيفه ٢٩٤	كتاب المكاتب صحيفه ٢٩٥
باب تصرف المكاتب صحيفه ٢٩٦	فصل صحيفه ٢٩٧	باب كتابة العبد المشترى ٢٩٨
باب العجز والموت صحيفه ٣٠٠	كتاب الولاء صحيفه ٣٠١	فصل صحيفه ٣٠٢
كتاب الاكراه صحيفه ٣٠٢	كتاب الحجر صحيفه ٣٠٤	فصل صحيفه ٣٠٦

كتاب الماذون	فصل	كتاب الغصب
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٠٧	٣١٠	٣١٠
فصل	فصل	كتاب الشفعة
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣١٢	٣١٣	٣١٥
فصل	باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فيه	فصل
صحيفه		صحيفه
٣١٧	٣١٩	٣٢٠
كتاب القسمة	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٢١	٣٢٣	٣٢٥
كتاب المزارعة	كتاب المساقاة	كتاب الذبايح
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٢٥	٣٢٨	٣٢٩
فصل	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٣١	٣٣٢	٣٣٤

فصل في الاكل صحيفه ٣٣٤	فصل في الكسب صحيفه ٣٣٥	فصل في اللبس صحيفه ٣٣٦
فصل في النظر ونحوه ٣٣٧	فصل في الاستبراء ٣٣٨	فصل في البيع صحيفه ٣٣٩
فصل في المتفرقات صحيفه ٣٤١	كتاب احياء الموات صحيفه ٣٤٣	فصل في الشرب صحيفه ٣٤٥
فصل صحيفه ٣٤٦	كتاب الاشربة صحيفه ٣٤٧	كتاب الصيد صحيفه ٣٤٩
كتاب الرهن صحيفه ٣٥٢	باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز صحيفه ٣٥٤	
باب الرهن بوضع على يدى عدل ٣٥٧	باب التصرف فى الرهن وجنائه والجنائة عليه ٣٥٨	فصل صحيفه ٣٦١

كتاب الجنائيات	باب ما يوجب القصاص	باب القصاص
صحيفه	وما لا يوجب	فيمادون النفس
٣٦٢	٣٦٢	٣٦٤
فصل	فصل	باب الشهادة في القتل
صحيفه	صحيفه	واعتبار حاله
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
كتاب الديات	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٦٩	٣٦٩	٣٧٠
فصل	باب ما يحدث في الطريق	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٧
باب جنابة البهيمه	باب جنابة الرقيق	فصل
وعليها	وعليه	صحيفه
٣٧٨٠	٣٨٠	٣٨٢
فصل	باب غضب العبد والصبي	باب القسامه
صحيفه	والمدبر والجنابة في ذلك	صحيفه
٣٨٣	٣٨٣	٣٨٥

باب الوصية بثلث المال ٣٩٠	كتاب الوصايا صحيفه ٣٨٩	كتاب المعامل صحيفه ٣٨٨
باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة ٣٩٧	باب الوصية للأقارب وغيرهم ٣٩٥	باب العتق في المرض ٣٩٣
فصل صحيفه ٤٠٠	باب الوصى صحيفه ٣٩٨	باب وصية الذي صحيفه ٣٩٧
كتاب الفرائض صحيفه ٤٠٨	مسائل شتى صحيفه ٤٠٢	كتاب الخنثى صحيفه ٤٠١
فصل صحيفه ٤١٢	فصل صحيفه ٤١١	فصل صحيفه ٤٠٩
فصل صحيفه ٤١٥	فصل في الفرقى والهدى صحيفه ٤١٤	فصل صحيفه ٤١٣

فصل في الجمل	فصل في المناجحة	حساب الفرائض
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤١٥	٤١٥	٤١٦

فصل	فصل	فصل
صحيفه	صحيفه	صحيفه
٤١٦	٤١٧	٤١٨

كتاب

ملتنقى البحر

للامامة

الحلبى

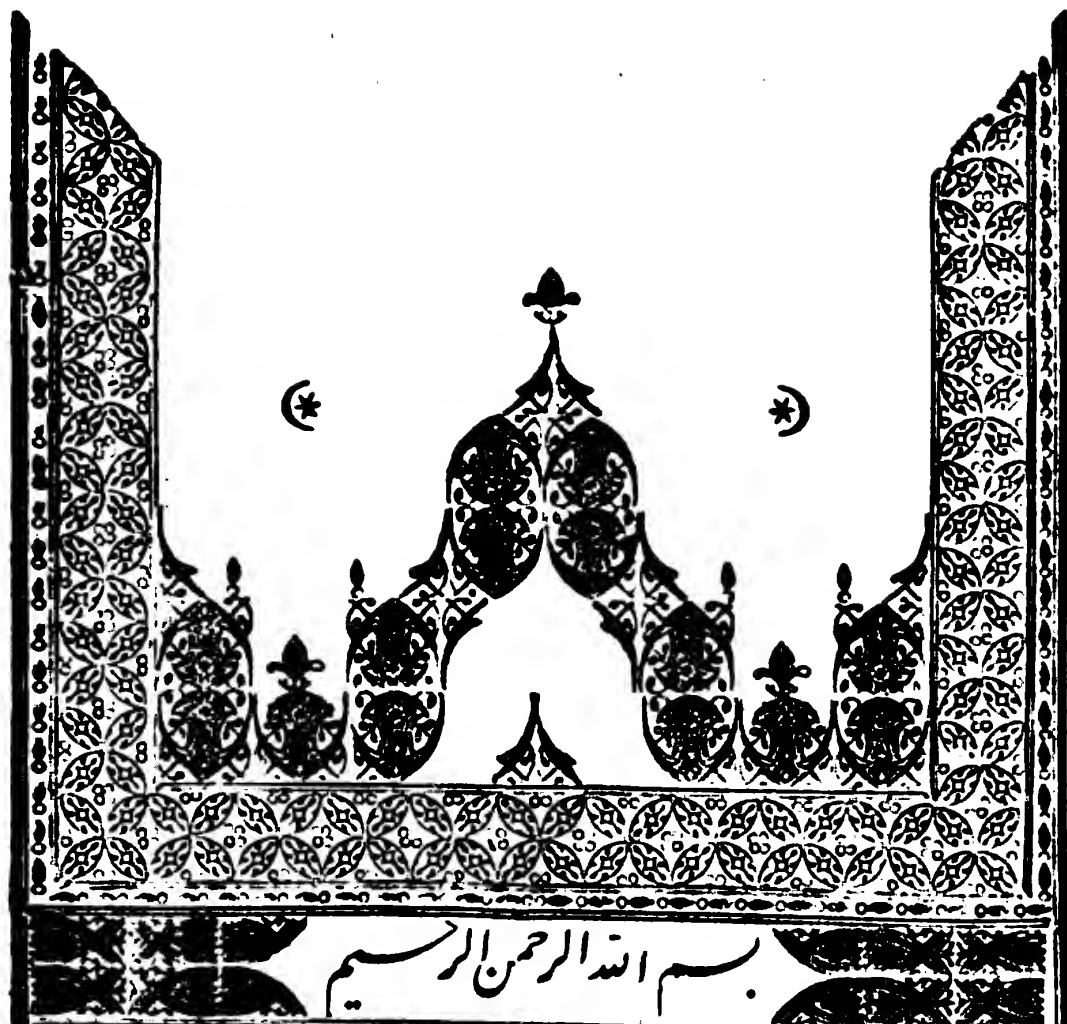
م

يفتى على قول ابى حنيفة رحمه الله ثم على قول ابى يوسف ثم
على قول محمد ثم على قول غيرهم من اصحاب ابى حنيفة ثم على
قول المشايخ من بعدهم فاذا لم يجد فليجتهد ان كان من اهل
الاجتهاد وقال الشيخ اذا كان ابو حنيفة فى جانب وهما
فى جانب فالفتى بالخيار ان شاء افى بقول ابى حنيفة وان شاء
افى بقولهما وان كان احدهما مع ابى حنيفة يرجح جانبه اهـ
من شرح الطحاوى

(الحمد لله) الحمد لغة الوصف على الجليل
الاختياري بالجميل على قصد التعظيم فباقتد
الاول اخرج الوصف على الفعل وبالثاني المبدح
فانه بمع الاختياري وغيره على الاظهر
وبالثالث الوصف على الجليل بما ليس بجميل
الفعل الذي سببه انعام المنعم على فاعله
(ووفقنا) التوفيق ان يجعل الله فعل عبده موافقا
لما يحبه ويرضاه
(التفقه) التفقه هو الاصابة والوقوف على المعنى
الحقيقي الذي يتعلق به الاحكام واختار التفقه
للاشارة الى موافقة قوله صلى الله عليه وسلم
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين اهـ مجمع

(مجمعه) المجمة بفتح الميم والخاء والجميم الطائي
الواسع
(خير خلقه محمد) اشهر اسمائه الشريفة وهي
الف وقيل ثلاثمائة وقيل تسعمائة وانما سمي بذلك
لالهام به والمعنى ذات كثرت خصالها المجودة
او كبر جوده

(ابراهيم بن محمد) كان خطيبا بجامع السلطان
محمد خان بمدينة قسطنطينية اصله من حلب
وفرأهناك على علماء عصره ثم ارتحل الى مصر
والاصول والافصول والمدنية قسطنطينية
ثم صار اماما وخطيبا بجامع السلطان محمد خان
بمدينة قسطنطينية وصار مدرسا بدار القراء التي
بناها المولى الفاضل سعدى جلبي المفتي ومات على
تلك الحالة سنة ست وخمسين وتسعمائة وقد جاوز
التسعين عمرا



الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين * الذي هو حبله المتين
وفضله المين * وميراث الانبياء والمرسلين * وجهته الدامغة
على الخلق اجمعين ومحجته السالكة الى اعلى عليين *
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين *
وعلى آله وصحبه والتابعين * والعلماء العاملين * وبعد
فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغني * ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلبي * قد سألني بعض طالبي الاستفادة ان اجمع له
كتابا يشتمل على مسائل القدوري والمختار والـ
والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فأجبتة الى ذلك وأضفت
اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية

وصرحت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين * الذي هو حبله المتين
وفضله المين * وميراث الانبياء والمرسلين * وجهته الدامغة
على الخلق اجمعين ومحجته السالكة الى اعلى عليين *
والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين *
وعلى آله وصحبه والتابعين * والعلماء العاملين * وبعد
فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغني * ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلبي * قد سألني بعض طالبي الاستفادة ان اجمع له
كتابا يشتمل على مسائل القدوري والمختار والـ
والوقاية بعبارة سهلة غير مغلفة فأجبتة الى ذلك وأضفت
اليه بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية

(أو المرققان والكعبان الخ) عملا لا اعتقادا حتى
 لا يكفر باحد فرضيتها خلافا لفرق في ان الغاية
 لا تدخل تحت المغيا كقوله تعالى ثم اتوا الصيام
 لا تدخل تحت المغيا اذا كانت لا سقط ما وراءها
 الى الليل ولنا ان الغاية اذا كانت لا سقط ما وراءها
 قد دخل ومنى كانت لا سقط ما وراءها
 الغاية لا سقط ما وراءها
 تناول الى الاياط لان الاسم وفي الصوم
 وبقيت الغاية داخله لم تطلق اليدين في هذا
 لما لا يحكم فتنناول اسم الساعة فلم تدخل في اليدين
 لا بصوم محض بصوم ساعة فلم تدخل في اليدين
 الفرق ليس بمطرد لا يتقاضاه بالغاية في اليدين
 (غسل اليدين) وبالدعاء من رأس الاصابع
 وعموم الرأس والادعية المأثورة وهي ان يقول
 بعد فراغه وقبامه مستقبلا تشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله سبحانك اللهم
 وبمحمدك تشهد ان لا اله الا انت استغفر الله واثوب
 اليك ويشرب من فضل وضوئه فائما وبصلي
 وكعبتين قبل الجفاف ويكره الاسراف والتقتير
 في الماء وضرب الوجه والتكلم بكلام الناس
 والاستعانة بغيره الا لضرورة اه منه

الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا لابي
 يوسف رحمه الله والمرققان والكعبان يدخلان في الغسل
 والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل يجرى وضع ثلاث
 اصابع ولو مداصبع او اصابعين لا يجوز ويفرض مسح ربع
 اللحية في رواية والاصح مسح ما يلاقى البشرة * وسنته غسل
 اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية وقيل مستحبة والسؤال
 وغسل القم بمياه والاذن بمياه وتخليل اللحية والاصابع هو
 المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وثلاث
 الغسل والنية والترتيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح
 وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس
 ومستحبة التيامن ومسح الرقبة * والمعاني الناقضة له خروج
 شيء من احد السيلين سوى ريح الفرج او الذكرو خروج نجس
 من البدن ان سال بنفسه الى ما يلحقه حكم التطهير والقيء
 ملئ القم ولو طعاما او ماء او مرة او علقا لا بلغما مطلقا خلافا
 لابي يوسف رحمه الله في الصاعد من الجوف ويشترط في
 الدم المائع والقح مساواة البزاق لا الملى خلافا لمحمد رحمه
 الله وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ما فاء قليلا قليلا وابو يوسف

رحمه الله

(والولاء) بكسر الواو والمد وهو ان يغسل العضو
 الثاني قبل الجفاف في هو آء معتدل وانما صار
 سنتين لانه واظب عليهما اه ابن مالك
 (والقيء الخ) اختلفوا في ملئ القم قال بعضهم
 ما لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملئ
 القم وقال البعض ما لا يمكن الكلام معه يكون
 ملئ القم قاضيان (او اريد بالمعاني العال المأثورة
 والمعاني الناقضة له) وانما عبر عنها بالمعاني اقتداء
 في نقض الوضوء عليه السلام في قوله لا يجزى دم امرئ
 بالنبي مسلم الا باحد معان ثلاثة وانما عا للسلف
 وهو قاضيان (او اريد بالمعاني العال المأثورة
 والنقيض عليه السلام في قوله لا يجزى دم امرئ
 بالنبي مسلم الا باحد معان ثلاثة وانما عا للسلف

وهو قاضيان (او اريد بالمعاني العال المأثورة
 والنقيض عليه السلام في قوله لا يجزى دم امرئ
 بالنبي مسلم الا باحد معان ثلاثة وانما عا للسلف

(ركب نجسا) بكسر الجيم فليزمن من اتفاه
 عن رأس نجس (ومباشرة فاحشة) وهي ان يمس بدنه بدن المرأة
 (ركب نجسا) بكسر الجيم فليزمن من اتفاه
 عن رأس نجس (ومباشرة فاحشة) وهي ان يمس بدنه بدن المرأة
 (ركب نجسا) بكسر الجيم فليزمن من اتفاه
 عن رأس نجس (ومباشرة فاحشة) وهي ان يمس بدنه بدن المرأة

رحمه الله اتحاد المجلس و ما ليس حـد ثا ليس نجسا
 والجنون والسكر والاعماء وقهقهة بالغ في صلاة ذات ركوع
 وسجود ومباشرة فاحشة خلافا لمحمد رحمه الله ونوم مضطجع
 او متكى او مستند الى ما لو ازيل لسقط لانوم قائم او قاعد
 او راكع او ساجد ولا خروج دودة من جرح او لحم سقط منه
 ومس ذكر وامرأة وفرض الغسل غسل الفم والانف وسائر
 البدن لادلكه قيل ولا ادخال الماء تحت جلدة الاثقل
 وسنته غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الارجليه
 وتليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لافي مكانه
 ان كان في مستنقع الماء وليس على المرأة تقض صغيرتها ولا بلها
 ان بل اصلها وفرض لانزال منى ذى دفق وشهوة ولو في نوم
 عند انفصاله لاخروجه خلافا لابي يوسف رحمه الله ورؤية
 متيقظ لم يتذكر الاحتلام بللا ولو مذبا خلافا له ولا يلاج
 حشفة في قبل او دبر من آدمى حي وان لم ينزل على الفاعل
 والمفعول ولا تقطاع حيض وقاس لالمذى وودى واحتلام
 بلابلل وابلاج في بهيمة او ميتة بلا انزال وسن للجمعة والعيد
 والاحرام وعرفة ووجب للميت كفاية وعلى من اسلم جنبا

(منكئ) م
 (او ساجد) م
 (او لحم) م
 (ومس) م
 (وسائر البدن) م
 (غسل يديه) م
 (الارجلية) م
 (الاستنوعب) م
 (الايمن ثلاثا) م
 (وليس على المرأة) م
 (واما اذا كانت) م
 (الى اثناء الشعر) م
 (ذى دفق وشهوة) م
 (الاقتضال عند ابي حنيفة) م
 (عند ابي يوسف) م
 (بشهوة واشد) م
 (فخرج بالانهوة) م
 (وان اغتسل قبل ان يبول) م
 (عجب غسل ثاب) م
 (عند انفصاله) م
 (ولو اتصل لكان) م
 (انفصاله من الظاهر) م

اي جميع البدن ياد ثا بمنكئ
 ثلاثا في الاصح
 واما اذا كانت متقوضة فانه يجب احوال الماء
 الى اثناء الشعر يكفي للعبة لعدم الجرح صدر
 (ذى دفق وشهوة)
 (الاقتضال عند ابي حنيفة ومحمد ووفى طروقة
 عند ابي يوسف حتى لو انفصل عن مكانه
 شهوة واشد يجب الغسل عندهما عند الخ
 فخرج بالانهوة يجب الغسل عندده صدر
 وان اغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقية الخ
 عجب غسل ثاب عندهما لا عنده صدر
 (عند انفصاله) اي من الظاهر منقوب بشهوة
 (ولو اتصل لكان) اي اي شرط الشهوة عند
 انفصاله من الظاهر

(والانذب) اي ان اسلم ولم يكن جنباً فان
 الفصل مندوب له ونذوب الفصل ايضاً لدخول
 مكة والمدينة منه ولجنون افاق ولصبي اذا بلغ
 بالسن وعند الوقوف بجزءة غداة يوم النحر
 واما وعند دخول من يوم النحر وظلمة وريح
 وعند دخول من يوم النحر وظلمة وريح
 واصلاة كسوف واستسقاء وذلك مجمع الانهر
 ولصلابة كسوف واستسقاء وذلك مجمع الانهر
 شديدة لورود الادلة المقيمة لذلك مجمع الانهر
 ولا يجوز لحدث (اي مطلقاً سواء كان بالحدث
 الاصغر او الاكبر) لان المتصل بالصحف منه لانه
 لا المتصل في الصحيح وكره بالكم ولا مس درهم فيه هورة
 الابصرته ولا لجنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة
 القرءان ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء او الثناء ويجوز له
 الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كالجنب

فصل
 وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبر
 والاودية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والاشنان والصابون او اتن بالكت لا بما خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره او بالطبخ كالاشربة
 والحل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بما قليل وقع
 فيه نجس مالم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك
 طرفه الاخر او لم يكن عشر في عشر وعمقه مالا تنحسر
 الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنية فتجوز
 الطهارة به مالم يثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
 والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
 انه نجس مغلط وعند ابي يوسف مخفف وهو ما استعمل

(بالماء المطلق) عند القدوة عليه والمطلق
 ما يتعرض للذات دون الصفات قال اهل
 الاصول هو المتعرض للذات والصفات والمراد به هنا
 هو المتعرض للذات بطريق قولي الماء ويقال
 ما يثبت الى الافهام بطريق ذاتي الى شئ آخر
 المطلق مالا يتعرف ذاته الا بالتصديق مجمع الانهر
 والتصديق مالا يتعرف ذاته الا بالتصديق مجمع الانهر
 وان غير طاهر الخ) هذا الحكم فيما اذا كان غلب
 وفقاً بعد الاختلاط فلا يجوز وقيد المص ببعض
 عليه الشئ المختلط فلا يجوز الا يرى الى ما قال
 اوصافه اللون والطعم والرائحة لا يجوز الا يرى الى ما قال
 صاحب التوبة نقلاً عن الاساندة واما ما
 الحوض اذا تغير لونه وطعمه ورائحته اما حكمه
 بموجب الزمان او بوقوع الاوراق وكان حكمه
 لا يمكن الملاء المطلق هذا في الاشارة الى ان كان غلب
 لا يمكن الملاء المطلق هذا في الاشارة الى ان كان غلب
 لا يمكن الملاء المطلق هذا في الاشارة الى ان كان غلب

والانذب ولا يجوز لحدث مس مصحف الا بغلافه المنفصل
 لا المتصل في الصحيح وكره بالكم ولا مس درهم فيه هورة
 الابصرته ولا لجنب دخول المسجد الا لضرورة ولا قراءة
 القرءان ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء او الثناء ويجوز له
 الذكر والتسبيح والدعاء والحائض والنفساء كالجنب

فصل

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبر
 والاودية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والاشنان والصابون او اتن بالكت لا بما خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره او بالطبخ كالاشربة
 والحل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بما قليل وقع
 فيه نجس مالم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك
 طرفه الاخر او لم يكن عشر في عشر وعمقه مالا تنحسر
 الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنية فتجوز
 الطهارة به مالم يثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
 والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
 انه نجس مغلط وعند ابي يوسف مخفف وهو ما استعمل

لقربة

فصل
 وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين والبر
 والاودية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه كالتراب
 والزعفران والاشنان والصابون او اتن بالكت لا بما خرج
 عن طبعه بكثرة الاوراق او بغلبة غيره او بالطبخ كالاشربة
 والحل وماء الورد وماء الباقلاء والمرق ولا بما قليل وقع
 فيه نجس مالم يكن غديراً لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك
 طرفه الاخر او لم يكن عشر في عشر وعمقه مالا تنحسر
 الارض بالغرف فانه كالجارى وهو ما يذهب بنية فتجوز
 الطهارة به مالم يثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح *
 والماء المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار وعن الامام
 انه نجس مغلط وعند ابي يوسف مخفف وهو ما استعمل

(وقيل اذا استقر في مكان) وفي الخلاصة
 المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن عن
 الحركة في مكان وبه اقوى الامام المروغيباني في
 اقول الاولى الاعتقاد على ما في الهداية في
 (تقبل الماء الخ) اما الماء فنجاسته بخلافه اولا
 (والماء مستعمل عنده) لانه ازيل به حدث قال
 الامام في الهداية وغيرها وهذا اوفق الروايات عن
 (وموت ما يعيش في الماء فيه) الطرف الثاني
 للموت والمراد بما يعيش في الماء ما يكون نواله
 وشواه في الماء واخذ به عن مائتي المعاش
 دون المولد كالبط والاوز (اي دم سائل على ان الدم
 لا لا نفس له سائلة) (الشاعر
 يبيى نفسا كقول الشاعر
 تسيل على حد السيوف نفوسنا * وليس على غير السيوف تسيل
 اه من شرح القدوري

٧

لقربة اول رفع حدث خلافا لمجدرجه الله ويصير مستعملا
 اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انغمس
 جنب في البئر بلانية قليل الماء والرجل نجسان عند الامام
 والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند ابي
 يوسف رجه الله هما بحالهما وعند محمد رجه الله الرجل
 طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجسه
 كالسمك والضفدع والسرطان وكذلك موت ما لا نفس له
 سائلة كالبق والذباب والزبور والعقرب * وكل اهاب دبح
 فقد طهر الاجلد الا دمي لكرامته والخنزير لنجاسة عينه
 والفيل كالسبع وعند محمد رجه الله كالخنزير قالوا وما طهر
 جلده بالذباغ طهر بالذكاة وكذا لجه وان لم يؤكل وشعر الميتة
 وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا شعر الانسان
 وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول
 ما يؤكل نجس خلافا لمجدرجه الله ولا يشرب ولو للتداوى
 خلافا لابي يوسف رجه الله

فصل

تنزح البئر لوقوع نجس لا ينحو بعرورون وخنى ما لم يستنكر

(طهر بالذكاة) اي الشرع لا نجاسته لا نجاسته لا نجاسته
 الجلد الرطوبات كما ان الذباغ دافع للرطوبات في
 (وشعر الميتة الخ) لان الحياة لا تخلها بديل
 عدم الا لم يتصل الموت اليها ووجود الالم في
 بعضها لا اتصاله باللحم والعروق في
 (فيجوز الصلاة معه) الضمير في معه راجع الى
 كل واحد عمدا كرك على سبيل البدل وقال صدر
 الشرع بغيره تجوز صلاة من اعاد سنة اليه وقال
 المحنني المعروف يعقوب باشا قسديس نفسه
 لانه لو كان سن غيره تقسدا اتفاقا وبالاعادة اليه
 فنه واستحكاكها في مكانها لانه اذا جعلها ولم يضعها
 في موضعها تقسدا اتفاقا تأمل م
 (ولو للتداوى) لانه نجس والتداوى بالطاهر
 الحرام كلبن الايمان لا يجوز فاظنك بالنجس كذا
 في شرح شيخنا

(وعشرون دلو) على سبيل الوجوب
 (الى ثلاثين) بطريق الاستحباب لان الماء طاهر
 يفيض وضع الثلج في
 لا يزول بالثلج الخ قد المون غير معتبر في
 (بعوت نحو فارة الخ) في الخارج ثم القيت فيها
 المسألة فانها لو ماتت في الثلج من رجلين لهما
 لا يختلف جواب المسألة م تخمين رجلين لهما
 (نزع قدر ما كان فيها) وبجوب نزع ذلك
 نصابة تها هو الاصح والاشبه بالفقه لكونها
 (وقيل يعتبر الخ) كافي الهداية اورد المص
 صيغة التبريض لانه يلزم من هذا ان يكون نزع
 قدر من الماء مطهر في بر غير مطهر في اخرى مع
 اتحاد سبب النجاسة لا اختلاف دلوها في المقدار
 (مشكوك) اي مشكوك فيها كان الشئ
 ابو طاهر ينكر هذه العبارة ويقول لا يجوز
 كون حكم من احكام النزع مشكوكا فيه بل
 ويقال هو محتاط فيه في

ولا بخرء جام وعصفور فانه طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم
 بالتنجس من وقته والافن يوم وليلة ان لم ينتفخ الواقع اولم
 يتفسخ ومن ثلاثة ايام ولياليها ان انتفخ او تفسخ وقالا من
 وقت الوجدان وعشرون دلو وسطا الى ثلاثين بموت نحو
 فارة او عصفور او سام ابرص واربعون الى ستين بنحو حمامة
 او دجاجة او سنور وكله بنحو كلب او شاة او آدمي او اتفخ
 الحيوان او تفسخه وان لم يمكن نزعها نزع قدر ما كان فيها
 ويقتى بنزع مائتي دلو الى ثلاثمائة وما زاد على الوسط احتسب
 به وقيل يعتبر في كل بر دلوها وسور الادحى والفرس
 وما يوثكل طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس
 وسور الهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيت
 كالحية والفأرة مكروه وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به
 ان لم يجد غيره ويتميم وأيا قدم جاز وعرق كل شئ كسوره وان لم
 يوجد الا بئذ التيميم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف رحمه
 الله وبه يفتى وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما
 (باب التيميم)

يتيمم المسافر ومن هو خارج المصير لبعده عن الماء ميلا

(ويتميم) لينتج عن العهدة بيقين والمراد ان
 لا تخلو الصلاة الواحدة عنهما دون الجمع في
 (وايا قدم جاز) والافضل تقديم الوضوء
 وقال زفر لا يجوز الا التقديم في
 (كسوره) اي في الاحكام المذكورة لانها
 يتولد ان من اللهم فانخذ احد هذا حكمكم
 جاحبه في هو في اللغة القصد واختلقت عباراتهم
 (التيميم) في تعريفه شرعا والاحسن عندى انه استعمال
 الصعيد بجمع الوجه واليدين على قصد ازالة
 الحسنة لكن القصد بشرط لانه النية والتيميم
 مخصوص بهذه الامة يدل عليه الحديث
 شئ في

او

(اولفقد آله) يستخرج بها الماء ولو
منه بلا يصل الى الماء

(والجص) الجص بكسر الجيم وقصها ما يفي
به وهو مغرب والجص الص الذي ينجس به

(ويعجز بالرفع) لانه تراب رقيق حتى لو فيه
نفسه لا يجده او حكم بان كان مشغولا لا يجبا عنه

(اولم يقدر على استعمال الماء حقيقة) قال صاحب الهداية في
التميم (الصحیح) انما لا يجده او حكم بان كان مشغولا لا يجبا عنه

او لمرض خاف زيادته او بطو برئه او لحوف عدو او سبع
او عطش او لفقد آله بما كان من جنس الارض كالتراب
والرمل والنورة والجص والكحل والزرنيخ والحجر ولو بلا تقع
خلافا لمحمد رحمه الله وخصه ابو يوسف رحمه الله بالتراب
والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له * وشرطه
العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما وطهارة الصعيد
والاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرينة مقصودة
لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز
صلاته به خلافا لابي يوسف رحمه الله ولا يشترط تعيين
الحدث او الجنابة هو الصحيح * وصفته ان يضرب بيديه على
الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما كذلك
ويعمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنهما مع المرفق
ويستوى فيه الجنب والمحدث والحائض والنفساء ويجوز
قبل الوقت ويصلي به ماشاء من فرض ونقل كالوضوء ويجوز
لخوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء وكذا ابناء بعد شروعه
متوضئا وسبق حدثه خلافا لهما لا لحوف فوت جمعة او وقتية
* ولا يتقضه ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف

(ويستوى فيه الخ) لما روى ان قوما جاؤا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اتنا قوم
نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء نهر او شرب
وفينا الجنب والحائض والنفساء فقال عليه
السلام عليكم بارضكم اه في

(ويعجز قبل الوقت) لان النصوص الواردة
على اطلاقه تقتضي ان لا يجرى العام على عمومه ومن
فيه بالوقت فقد خالف النص ولا بد من الوضوء
تقد جاز قبل الوقت كونه طهارة مطلقة رافعة

(ويعجز به الخ) للحديث عندنا كالوضوء
(لا لحوف) فون جمعة او وقتية
ان كل ما يفوت لا الى خلف جاز اذا آتاه بالنهم
مع وجود الماء وكل ما يفوت الى خلف لم يجز
والجمع نفون الى بدل وهو الظاهر
والوقت كذلك اه

(نهر) اي الخلف الاول والثانية بحيث يكون
 مجموع ثلاثة ايام وليالي الاطلاق الحبر بخلاف
 سري الى القدم اي خفه لان رخصة السفر لا ينبغي بدونه

الرجل اصغرها ويجمع في خف واحد لاني خفين بخلاف
 النجاسة والانكشاف * ويتقضه ناقض الوضوء ونزع الخلف
 ومضى - المدة ان لم يحف تلف رجله من البرد فلونزع او مضت
 وهو متوضئ غسل رجله قط وخروج اكثر القدم الى ساق
 الخلف نزع * ولو مسح مقيم فساقر قبل يوم وليلة تم مدة
 المسافر ولو مسح مسافرا قام لتمام يوم وليلة نزع والاعمها
 والمعدور ان لبس على الاقطاع فكالصحيح والامسح في
 الوقت لا بعد خروجه * ويجوز المسح على الجرموق فوق
 الخلف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب مجلدا او منعلا
 وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على
 عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين * ويجوز المسح على
 الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شذها بلا وضوء وهو
 كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت ويمسح على كل العصا به مع
 قرحتها ان ضره حلها كان تحتها جراحة اولا ويكفي مسح
 اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا ولو تركه من غير
 عذر جاز خلافا لهما وان وضع على شقاق رجله دواء لا يصل
 الماء تحته يجزيه ابراء الماء على ظاهر الدوا ولا يفتقر الى

الخلف اهق (الجرموق) بضم الجيم والميم نفع من
 وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله
 (مجلدا) الخلف اهق وفي رواية اخرى غسه لا تجوز
 (عن الامام) في رواية لكن رجوع الى قولهما
 الا اذا كانا متعلين لكن رجوع الى قولهما
 في آخر عمره قبل موته بتسعة ايام وقيل ثلاثة ايام
 وعليه الفتوى اهق بضم القاف وقصها الخمار وقفازين بضم
 (وبرقع) بضم القاف وما يعمل للبيد لا دفع البرد اهق
 القاف وتشد يد القاء ما يعمل للجبيرة لما روى ابن ماجه
 (ويجوز المسح على الجبيرة) لما روى ابن ماجه
 انكسرت احدي زندي فسالت النبي فامرني
 ان امسح الجبائر اهق

(فيجمع معه) اي مع الغسل
 (ولا يتوقت) اي الغسل ولا يتوضأ لاني
 حق المقيم ولا في حق المسافر
 (العصا به) هي ما يشد به الخرقه فلا ينسقط اهق
 (ان ضره) وان لم يضره الحل حلها ومسح
 على ما تحتها ومن ضرورة الحل ان لا يقدح على
 ربطها بنفسه ولا يجحد من يربطها اهق
 (شقاق رجله) الصواب شقوق رجله لان الشق
 واحد الشقوق لا الشقاق
 (ولا يفتقر الخ) لانه طهارة بالماء فلا يفتقر الى
 النية ولانه بعض الوضوء وفيه رتم لاني جوامع
 الفقه للعناني من اشتراط النية في مسح الخلف
 اهق

الحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي (باب الحيض)
 اذا سال فسيحي حيض السيلان في اوقاته اهـ
 (ينقذه رحم امراته) احتريز بقيد الرحم عن
 (ينقذه الدماء الخارجة من الجراحات اهـ)
 الرعاف والدماء (يرفع ثلاثة على اقل مدة
 (واقله ثلاثة ايام) يكون المعنى اقل مدة
 على الظرفية وعلى الاول يكون المعنى اقل مدة
 الحيض ثلاثة ايام على تقدير المضاف اهـ
 (حل وطها) لان الحيض لا يزيد على العشرة
 فلا يجمل عود الدم بعده اهـ
 واحد وزفر لا يجمل وطها قبل الغسل اهـ
 (واقله الطهر الخ) لاتفاق الصحابة على ذلك
 ولانها مدة لزوم الصلاة فتقدر بمدة لزوم
 اتمامها اهـ في

النية في مسح الخف والرأس

(باب الحيض)

هو دم ينقذه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقله ثلاثة ايام بلبا ليها
 وعن ابي يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث واكثره عشرة
 ايام وما نقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة وماتراه من
 الالوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا
 الطهر المتخلل بين الدمين فيها * وهو يمنع الصلاة والصوم
 وتقضيهم دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ماتحت
 الازار وعند محمد رحمه الله قربان الفرج فقط ويكفر مستحل
 وطها وان انقطع تمام العشرة حل وطها قبل الغسل وان
 انقطع لا قل لا يجمل حتى تغتسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة
 كاملة وان كان دون عاداتها لا يجمل وان اغتسلت * واقله
 الطهر خمسة عشر يوما ولا حدا لكثرة الا عند نصب العادة
 في زمن الاستقرار واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة
 فالزائد كله استحاضة والا فحيض وان كانت مبتدأة وزاد
 على العشرة فالعشرة حيض والزائد كله استحاضة * والنفاس
 دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لا قل * واكثره

(في زمن الاستقرار) يعني اذا استمر بها الدم
 واحتج الى نصب العادة فانه حينئذ يكون
 لا اكثره حد لكن اختلفوا في التقدير فقبل
 طهرها تسعة عشر يوما لان اكثر الحيض في
 يقين لا احتمال نقصان الشهر وقيل طهرها
 سبعة وعشرون وحيضها ثلاثة وقيل طهرها
 شهر كامل وقيل شهران وعليه الفتوى لانه ابسر
 اهـ مجمع الانهر

(واذا زاد الدم الخ) صورته امس آه رأت ثلاثة
 ايام حيضا وستة او ستين طهر اثم استمر بها الدم
 قال ابو عصمة حيضها ثلاثة ايام وطهرها ما رأت
 وقال المبداني طهرها ستة اشهر الاساعة تنقبضا
 عن اقل مدة يتخلق فيها الولد اهـ في
 (فالزائد الخ) لانه لو كان حيضا ما جاوز اكثره
 وكذا الحكم في النفاس
 (والا فحيض) اي وان لم يجاوز العشرة فالزائد
 لها عند ابي يوسف وعندهما لا الا اذا زادت
 على العادة حيض على الاصح وهو يصير عادة
 في الثاني كذلك ويستحب للحيض اذا دخل
 وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند
 مسجد بيتها ونهمل كبريات نسي العبادة

استمرار العذرة وقت الصلاة كاملاً كالاقتطاع
البقاء وأما في حالة الاندلاء فإن يستوعب
(والمعذور الخ) هذا تعريف المعذور في حالة
لو لو ضا الصلاة
بافي

البقا
 استنار العذر
 فانه لا يثبت ما لم يستوعب
 اكثر الكتب
 واعترض على هذا التعريف بان
 العبد جازله ان يصلي به الظهر
 لانها كصلاة الضحى ولو وضأها جازله
 ان يصلي الظهر
 (الانجاس) جمع خمس بفتح
 وهو كونهما مع وضأها

(الانجاس) جمع نجس ففتح النون وكسر الجيم
 وهو كونها مع فتح النون وبكسر النون مع كسر
 الجيم كلها مستعملة في اللغة وفي عرف الفقهاء
 ففتح الجيم عن النجاسة وبكسرهما لا يكون
 طاهرا اه
 لا الدهن
 اللين اه
 لانه ليس منه لا يزيل غيره وكذا

(خلافا لمحمد) فإنه لا يطهر إلا بالغسل قياسا
على سائر النجاسات اهـ في
(والسيف) أي الصفيلى وإنما قيدنا بالصفيلى
لأنه إذا كان منقوشا لا يطهر إلا بالغسل اهـ م
وهو اللون والرائحة والطعم
(وزهاب الأثر) المعجمة وبالصاد المهملة
نكرة التي تكون

اه م
 (والنقص) بضم الخاء
 البيت من نصب والمراد به الس
 على السطوح من القصب اه في
 (نزول عينه) لان تنحس
 النجاسة فنزول بزوالها اه في
 (يشق زواله) بان يحتاج في اخراج
 المصابون اه م
 (بعدم طها)

الظهر خلافا له ولا بى يوسف * والمعدور من لا يمضى عليه
وقت صلاة الا والعذر الذى ابتلى به يوجد فيه
(باب الانجاس)

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل مائع
 طاهر من زيل كالخل وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر الا
 بالماء * والخف ان نجس بنجس له جرم بالدلك المبالغ ان جف
 خلا فالمحمد رحمه الله وكذا ان لم يجف عند ابي يوسف
 رحمه الله وبه يفتي وان نجس بمائع فلا بد من الغسل *
 والمني نجس ويطهر ان يمس بالفرك والا يغسل
 والسيف ونحوه بالمسح مطلقا * والارض بالجفاف وذهاب
 الاثر للصلاة لا للتيمم وكذا الاثر المفروش والخص
 المنسوب والشجر والكلأ غير المقطوع هو المختار والمنفصل
 والمقطوع لا بد من غسله * وطهارة المرنى بزوال عينه
 ويعني اثر شق زواله وغير المرنى بالغسل ثلاثا او سبعا
 والعصر كل مرة ان امكن والا فبالتحفيف كل مرة حتى يتقطع
 التقاطر وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المنعصر ابدأ *
 ويطهر بساط نجس بجري الماء عليه يوما وليس له * ونحو

بالعصر وهو مما لا ينحصر والقوى على الطهارة (بوماولية) لانه بذلك يظن زوال النجاسة منه
 ٢٥٨ م
 والتقدير بالبلية لقطع الوسوسة والمسألة
 هكذا في المحيط ٥١ ف

المختار (لاستحالة طبعاً وصورة فصار
 المختار) اذا تخلص اه في (لان اجزاء ذلك النجس
 المختار) (وكان يظهر جارا الخ) (بوقوعه فيها فيكون الملعق
 المختار) (عند مجده واختاره) (لان الاستحالة وهذا ايضا
 المختار) (فصار ملها) (لان قلوب العبيد وهو من
 المختار) (فقد الدرهم الخ) (فيجوز الصلاة معه وانما
 المختار) (وعنى قدر الدرهم اه في) (والتقديب اه في) (خفه وانما
 المختار) (زاد لم يخرز والتقديب اه في) (الشهيد في خفه وانما
 المختار) (وعلى ابن مسعود اه في) (السائل الا دم النجس اه
 المختار) (كلام) (اي السائل لان ما بقي في اللحم ليس بنجس اه
 المختار) (فقدنا بالسائل) (معطوف على قوله كلام اه
 المختار) (وكل ما يخرج) (الحاء المعجمة وسكون الشاء
 المختار) (والخثي) (كسر الحاء لذي ظلاف اه في
 المختار) (والثلاثة وهو ما يكون لذي ظلاف اه في)

الروث والعذرة بالحرق حتى يصير مادا عند محمد رحمه الله
 هو المختار خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا يطهر جمار
 وقع في المملحة فصار ملها * وعنى قدر الدرهم مساحة
 كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكنيف
 من نجس مغلط كالدم والبول ولو من صغير لم يأكل * وكل ما
 يخرج من بدن الادعى موجبا للتطهير والخروج من الدجاج
 ونحوه وبول الجمار والهرة والفأرة وكذا الروث والخثي
 خلافا لهما ومادون ربع الثوب من مخفف كبول الفرس
 وما يؤكل وخره طير لا يؤكل وبول انتضخ مثل رؤس
 الابر عفو * ودم السمك وخره طيور ما كولة طاهر الا الدجاج
 والبط ونحوهما * ولعاب البغل والجمار طاهر وعند ابي يوسف
 مخفف * وماء ورد على نجس نجس كعكسه * ولولف
 ثوب طاهر في رطب نجس قطهت فيه رطوبة ان كان
 بحيث لو عصر قطر نجس والا فلا كما لو وضع رطبا على مطين
 بطين نجس جاف * ولو تنجس طرف قنسيه وغسل طرفا
 بلا تحركه بطهارته كخطة بالت عليها جر تدوسها فغسل
 بعضها او ذهب طهر كلها * وانفحة الميتة ولبنها طاهر خلافا

(مثل رؤس الاب) فيه اشارة الى انه لو كان مثل
 رؤس المسلات منع وفيه ايضا اشارة الى ان
 الجانب الاخر معتبر في المنع اه في
 (وماء) اي قليل اي اذا ورد ككاه او اكثر
 ولو اقله لا يكفي في نهر او نجاسة في سطح اه في
 (تنجس) فلا يجوز الصلاة فيه لانه لا اتصال
 (والا فلا) بنجس لعدم الاتصال وفي الخلاصة
 (جاف) بتشديد الفاء لان الجفاف يجذب

رطوبة الثوب فلا يتنجس
 (وانفحة الميتة) بكسر الهزة وفتح الفاء
 (ولبنها طاهر) لان الحياة لا تنجسهما فلا يجملهما
 الموت وبنجاسة الحمل لا تؤثر في حال الحياة
 الا ترى ان اللبن الخارج من بين فرت ودم طاهر
 فكذا بعد الموت اه في

(أو الاستنجاء سنة) لمواظبة النبي قال يستنجي
 مع التزكأقول وفي كل من القولين نظرا
 (مما يخرج) أي من البطن والاستنجاء طلب
 القوع عنه وعن أثره بماء أو زباد ذكره في الجمل
 ففعل هذا السن والاستنجاء منه بدعة قال في
 (غير الریح) فان الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان
 الاختيار الاستنجاء بنجاسة المخرج في الفصل
 واجبان أحدهما غسل والنفسا والثاني اذا
 من الجنابة والحيض والنفاس عند محمد فقل
 أو كراهة وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم
 وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان
 ما على المخرج سقط اعتباره بجواز الاستنجاء
 وفيه فيبقى المعتبر ما وراءه والثالث سنة
 وهو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها والرابع
 مستحب وهو اذا مال ولم يتغوط بغسل
 قبله وان جلس بدعة وهو من الریح اذا لم يظهر
 النجس من السيلين وزاد في الوفاة غير
 للنوم اهـ في السيلين وزاد في الوفاة غير

لهما * والاستنجاء سنة مما يخرج من احد السيلين غير الریح
 وما سن فيه عدد بل يمسحه بنحو حجر حتى يتقيه يدبر بالحجر
 الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصيف ويقبل الرجل
 بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث في الشتاء * وغسله
 بالماء بعد الحجر افضل يغسل يديه أولا ثم المخرج بيطن اصبع
 او اصبعين او ثلاث لا برؤسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائما
 ويجب ان جاوز النجس المخرج اكثر من درهم ويعتبر
 ذلك وراء موضع الاستنجاء * ولا يستنجي بعظم وروث
 وطعام ويمينه * وكره استقبال القبلة واستدبارها لبول
 ونحوه ولو في الخلاه

(كتاب الصلاة)

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض
 في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان
 يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا الى ان يصير مثلا
 ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت
 المغرب من غروبها الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن
 في الافق بعد الحرة وقالوا هو الحرة قبل وبه يفتى ووقت

(ولو في الخلاه) بالمد بيت التغوط ولو فعل
 مستقبل القبلة غافلا ينحرف ويكره للمرأة
 ان تقعد ولدها نحو القبلة ويكره من الرجل
 نحو القبلة ونحو كتب الفقه ويكره البول
 والتغوط في الماء والظل والطريق ونحو ذلك
 من التكلم عليها والبول قائما الا لعذر كذا
 في شرح شيخنا اهـ في افوى فروع الايمان واصلاها
 لانها لم تخل شريعة من صل منها وتشتغل على
 الخدمة نظاهر البدن كالقيام وغيره وباطنه
 كالنية وغيرها (الى غروب الشمس)
 الهمدانية اي على اختلاف القولين فغسل يديه
 خفيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه يدخل وقت
 العصر اهـ في

(وقت ما) أي وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد
 يطلع فيه الفجر قبل أن يغيب الشفق كبلغار
 (لا يجبان عليه) كذا اختاره في الكفر صاحب
 الخلاصة وبه اتفق (أي سوى الفاختة اهـ في
 أربعين آية) (نم أن ظهر الخ) هذا هو المختار في حد الأستفار
 وفيه اهـ في

العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر الثاني ولا يقدم
 الوتر عليها للترتيب ومن لم يجحد وقتيهما لا يجبان عليه
 ويستحب الأسفار بالعجر بحيث يمكن أدائه بتريل أربعين آية
 أو أكثر ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الموضوء وعادته
 على الوجه المذكور* والابراد بظهر الصيف وتأخير العصر
 ما لم تتغير الشمس والعشاء إلى ثلث الليل والوتر إلى آخره لمن
 يثق بالاتباه والاقبل النوم* وتعجيل ظهر الشتاء والمغرب
 وتعجيل العصر والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرهما* ومنع
 عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنلة عند الطلوع
 والاستواء والغروب الا عصر يومه وعن التنفل وركعتي
 الطواف بعد صلاة العجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة
 تلاوة وصلاة جنلة وعن التنفل بعد طلوع العجر بأكثر
 من سنته وقبل المغرب ووقت الخطبة أيا كانت وقبل صلاة
 العبد وعن الجمع بين صلاتين في وقت الأ بعرفة ومن دلفه
 ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلتها فقط* ومن هو
 أهل فرض في آخر وقت يقضيه لا من حاض فيه
 * (باب الأذان) *

(والابراد بظهر الصيف) لمحدث أنس أنه عليه
 السلام إذا كان المختار برب الصلاة وإذا كان البرد
 عجل بهارواه النساءى ولمحدث ببرد وبالظهر
 اهـ في
 (والاقبل النوم) بما روى مسلم من حديث
 جابر قال عليه السلام من خاف أن لا يقوم آخر
 الليل فليوتر أوله اهـ في
 (ومنع عن الصلاة) أي المعروضة وأما التطوع
 في هذه فليجوز ويكفر اهـ في

(لا عن قضاء فائتة) لأن الكراهة كانت لحق
 الفرض لبصر الوقت من بعده كالشغل به
 لا لمعنى في الوقت فلم يظهر الكراهة في حق
 المذكور اهـ في
 (ومن هو أهل فرض الخ) بأن بلغ أو أسلم
 أو طهرت لا أكثر الجبض أو النفس وقد بقي قدره
 التبرعة أو طهرت لا أقل من الكره وقد بقي قدره
 الغسل والتبرعة اهـ في
 (الأذان) هو لغة الإعلام وشرعاً الإعلام
 بدخول وقت الصلاة بالفاظ شرعية في السنة
 الأولى من الهجرة اهـ في

(دكره زكهما) اي الاذان والاقامة للمسافر
 قوله عليه السلام اذا حضرت الصلاة فاذنا
 واقفا ولو شئكما كبركيا ولان السفر لا يسقط
 الجماعة فلا يسقط سنتها ولو نزل الاقامة وحدها
 الجماعة وحده لم يكره ولو نزل الاقامة والرقعة
 الاذان وحده لا اعلام اقتراح الصلاة
 كره لان الاقامة لا اعلام
 حاضر و الى ذلك اهـ ق
 محتاجون الى ذلك اهـ ق
 اذا فعلوا في مسجد محله لانهم
 وهم مؤذننا كان اهـ ق
 (في المصر) اهـ ق
 يوسف عن ابي حنيفة في قوم صلوا في المصر
 في منزل واكفوا باذان الناس اجراءهم وقد
 اما واخرون في هذه الرواية بين الواحد والجماعة
 ولو صلى في بيته في قرية ان كان في القرية مسجد
 فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته
 في المصر وان لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم
 المسافر اهـ ق
 (ونبأ لهما) اي للمسافر ومن صلى في بيته
 ليكون الاداء على هيئة الجماعة اهـ ق

سنن للقرآن دون غيرها * ولا يؤذن للصلاة قبل دخول
 وقتها وبعد فيه لو فعل خلافا لابي يوسف في الفجر * ويؤذن
 للفاتحة ويقيم وكذا لاولي القوائت وخير فيه للبواقي * وكره
 تركهما للمسافر لا لمصل في بيته في المصر * ونبأ لهما
 للنساء * وصفة الاذان معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
 الصلاة خير من النوم مرتين * والاقامة مثله ويزاد بعد
 فلاحها قد قامت الصلاة مرتين و يرسل فيه ويحذر فيها
 ويكره الترجيع والتلين ويستقبل بهما القبلة ويقول
 وجهه يمنة وبسرة عند حي على الصلاة وحي على الفلاح
 ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحول واقفا ويجعل
 اصبعيه في اذنيه ولا يتكلم في اثناهما ويجلس بينهما
 الا في المغرب فيفصل بسكنة وقالا بجلسة خفيفة واستحسن
 المتأخرون التشويب في كل الصلوات * ويؤذن ويقيم على
 طهر * وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب وبعد
 كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تعاد الاقامة *
 ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات * وكره
 اذان الفاسق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعمى

(الترجيع) وهو ان يخفض صوته بالشهادتين
 ثم يرفع في اثناهما (لانه ذكر معظم كالحطبة
 ولا ينكلم في اثناهما) اهـ ق
 وفي الخلاصة رجل سلم على المؤذن في اذانه
 وسلم على وجهه المؤذن او سلم على
 او على الامام وقت
 وفي الخلاصة رجل سلم على المؤذن في اذانه
 وسلم على وجهه المؤذن او سلم على
 او على الامام وقت
 وفي الخلاصة رجل سلم على المؤذن في اذانه
 وسلم على وجهه المؤذن او سلم على
 او على الامام وقت

(لا اذان العبد) لان قوله لا اذان العبد
 الامور الدينية فيحصل به الاعلام اهـ ق

(نحو) اي في الصلاة في قول ابي حنيفة
 وعند الفراغ من الإقامة في قول ابي
 يوسف للحاقطة على فضيلة متابعة المؤذن
 ولها ان في الشروع عند الفراغ من
 مسارعة لبس في الشروع عند الفراغ من
 (شروط) الاقامة اه في
 وفي الاصطلاح ما يوجب على وجوبه الشيء
 ولا يكون داخلاً في ما يوجب على وجوبه الشيء
 لا بشرط الوجوب قائل اه في
 (شروط الصلاة) اي التي تتقدمها لا بد من هذا
 القيد اخترازا عن الشرط التي لا تتقدمها بل
 تقارن باوتنا عن غيرها وهي التي تذكر في باب صفة
 الصلاة كالحرمة والتزيين والخروج بصفته
 والمراد بشرط الصحة لا بشرط الوجوب ولذلك صح
 ينقعه الى النوعين المذكورين اه اصلاح

والاعرابي وولد الزني * واذا قال حتى على الصلاة قام الامام
 والجماعة واذا قال قد قامت الصلاة شرعوا وان كان الامام
 غائبا وهو المؤذن لا يقومون حتى يحضر
 * (باب شروط الصلاة) *

هي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث ومكانه وثوبه وستر
 عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته
 الى ركبته والامة مثله مع زيادة بطنها وظهرها * وجميع بدن
 الحرة عورة الاوجهها وكفيها وقدميها في رواية وكشف ربع
 عضو هو عورة يمنع كالبدن والفخذ والساق وشعرها
 النازل * وذكره بمفرده والاثني وحدهما وحلقة الدبر
 بمفردها وعند ابي يوسف انما يمنع انكشاف الاكثري في النصف
 عنه روايتان * وعادم ما يزيل النجاسة يصلي معها ولا بعيد
 ولو وجد ثوباً ربه طاهر وصلى عارياً لا يجزئه وفي اقل من
 ربه يخير والافضل الصلاة به وعند محمد رحمه الله تلزم
 وان لم يجد ما يستر عورته فصلى قائماً بركوع وسجود جاز
 والافضل ان يصلي قاعداً بايماء * وقبله من بمكة عين الكعبة
 ومن بعد جهتها فان جهلها ولم يجد من يسأله عنها

(وسر عورته) لقوله تعالى خذوا زينتك عند
 كل مسجد واريد بالمسجد الصلاة اطلاقاً لا اسم
 المحل على الحال اه م
 (واستقبال القبلة) عند القدرة وليس السين
 للطلب لان المقصود بالذات المقابلة لا طلبها اه م
 (والنية) اي نية الصلاة لا الكعبة فانه
 لا يشترط على الصحيح اه م
 (الى ركبته) الركبة عورة دون السرة خلافاً
 للشافعي رحمه الله اه اص
 (وفي النصف عنه روايتان) احدهما يمنع

خروجه عن حد القلة والاخرى لا يمنع لعدم
 دخوله في حد الكثرة اه شرح
 (ولا بعيد) اذا وجد ثوباً طاهر الا انه اذا
 وجب عليه فلا يطلب بالاعادة
 (وان لم يجد الخ) الشرط عدم ما يستره لعدم
 الثوب بخصوصه حتى لو وجد ورقاً او حشيشاً
 او غير ذلك مما يمكن الاستتار به لا يجوز صلاة
 عرياناً قائماً كان اوقاعاً فلذلك قال
 عادم ساتر ولم يقل عادم ثوب مثلاً

(فخرى) تحرى طلب امرى الامر بن ١٢٠
 (وكذا الحكم ان تحول) الى جهنم بوجود العمل
 بالاجتهاد لللاحق من غير نقض السابق اهق
 (وان اصاب) اى لا يجوز ايضا لان حالة العلم
 اقوى وبناء القوى على الضعيف غير جائز
 كلالعى اذا تعلم سورة ١٢٠
 (جازن) اى لوجود الكعبة
 مانعة كفى خوف الكعبة
 (وضع التلفظ الخ) فان قلت الظاهر من قوله
 افضل ان لا يصح كون ذكر السنة وقد صرح في المحيط
 ان السنة قلت ما ذكر على وفق قول المشايخ
 ان الا ذكر باللسان بحسن بل جمع الغزيرة قال في
 التجنيس و النية بالقلب لانها عمله والتكلم
 لا معتبر فيه ومن اختاره اجتمع عزيمة
 وما ذكر في المحيط منظور فيه وكيفيته التلفظ
 ان يقول اللهم انى اريد اداء صلاة ظهر هذا
 اليوم او فرض الوقت مستقبل القبلة
 ففسر هالى وتقبلها منى ١٢٠

تحرى وصلى فان علم بخطائه بعد هالايديد وان علم به فيها
 استدار وبنى وكذا الحكم ان تحول رأيه وان شرع بلا تحرى
 لا يجوز وان اصاب وعند ابى يوسف رحمه الله ان اصاب جازت
 وان تحرى قوم جهات وجهلوا حال امامهم جازت صلاة من
 لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبله الخائف
 جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلاة بتحريمها وضم التلفظ الى
 المقصد افضل ويكفى مطلق النية للنفل والسنة والتراويح
 فى الصحيح والمفروض شرط تعيينه كالعصر مثلاً والمقتدى ينوى
 المتابعة ايضا والجنابة ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء للميت
 ولا يشترط نية عدد الركعات

• (باب صفة الصلاة) •

فرضها التحريمية وهى شرط والقيام والقراءة والركوع والسجود
 والقعود الاخير قدر التشهد وهى اركان والخروج بصنعه
 فرض خلافا للهما وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة وتعيين
 القراءة فى الاولين ورعاية الترتيب فى فعل مكرر وتعديل
 الاركن وعند ابى يوسف رحمه الله هو فرض والقعود الاول
 والتشهد ان ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين

(باب صفة الصلاة) ذكر فى شرح المقاصد ان
 الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والهاء
 نحو من الواد كالوعد والعدة وعند اصحابنا
 المتكلمين بينهما فرق وهو ان الوصف قائم
 بالواصف والصفة قائمة بالوصف وعند المعتزلة
 لا شعورية هما مترادفان والظاهر ان المراد
 بالصفة ههنا الهيئة الحاصلة للصلاة اه فى
 (التحريرية) وهى قوله الله اكبر او ما يقوم
 مقامه وهو شرط عندنا وعند المشافعى ركن

اصلاح (مكرر) لا يقبل من قبل الله كثر اخترا من
 الترتيب بين ما لا يتكرر فانه فرض كالترتيب بين
 الركوع والسجود والعدة قال فى الكفاى ان كل
 ركعة ركعتين فى كل ركعة كالسجدة فلو ركع ركعتين
 او سجدة قبل الركوع لم يجز اه
 (وهى اركان) اه فى

(وسنتها) اي سنن الصلاة ثلاث وعشرون الاولى
رفع اليدين اه في (وضع يمينه الخ) لحديث على ان من السنن

(وارفع يمينه الخ) اي من الر كوع والرفع من السجدة ولاه اقرب
خفيفان (وتنفض يمينه) اي من الر كوع والرفع من السجدة ولاه اقرب

اصابعك اه في (واضع يمينه الخ) اي على الارض حاله
السجود لقوله عليه السلام امسك ان اسجد

لتحقق السجود بدون وعظمتها اليدين والر كبتين
القديسين ففرض كذا ذكره القدوري
(وآدابها) اي آداب الصلاة ستة الاول
تطهر اه في

والجهر في محله والاسرار في محله * وسنتها رفع اليدين للتصريحة
ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير * والثناء والتعوذ والتسمية
والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير
الر كوع وتسبيحه ثلاثا والرفع منه واخذ ركبتيه بيديه
وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه
وركبتيه واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة
والجلسة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء *
وآدابها تطهره الى موضع سجوده وكظم فيه عند التشاؤب
واخراج كفيه من كيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع
والقيام عند حى على الصلاة وقيل عند حى على الفلاح
والشروع عند قامت الصلاة

فصل

ينبغي الخشوع في الصلاة واذا اراد الدخول فيها كبر حاذقا بعد
رفع يديه محاذيا بابهاميه ثم حمتى اذنيه وقيل ماسا وعند ابى
يوسف رحمه الله يرفع مع التكبير لاقبله والمرأة ترفع حذاء
منكبيها ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الامام جهر افضل خلافا
لهماولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر

(ودفع السعال ما استطاع) لانه ليس من
افعال الصلاة ولهذا لو كان بلا عذر فصلت
منه حروف تفسد صلاته اه في
(وقيل الخ) اي عند هما اذا فرغ من الإقامة
كلمة في الاذان * ولما فرغ من بيان اركان
الصلاة وسنتها وآدابها شرع في بيان حقيقتها
فقال فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة
وبيان احكامها واحوالها اه في
(كبر حاذقا) المراد بالخذف ان لا ياتي بالمدة
في هزة الله ولا في باء اكبر

(بعذر رفع يديه) اي بغير رفع يديه
عنده يكبر مع رفع يديه
(وقيل ماسا) اي بابهاميه فلو لم يقدر على الرفع
المستوفى رفع ما قدر ولو يد واحدة اه في
(افضل) اي عند ابى حنيفة بكل اسم معه صفة
(ولو قال الخ) يجوز التكبير بكل اسم معه صفة
(ولو قال الله اجل او الرحمن افضل)

تعظيم كقوله الله اجل او الرحمن افضل
كان بحسن التكبير ام لا خلافا لابي يوسف
والشافعي ومالك اه اصلاح

(ص) اي مع الكراهة على الاصح كذا
 في الذخيرة وفي المحيط الاصح انه لا يكبره وعند
 ابي يوسف لا يجوز الشروع في الصلاة بين
 ابي التكريب الا بالله اكبر الله الكبير والله
 حسن التكبير لان المعنى لا يختلف
 كبيره في حسن التكبير (الخ) لان المعنى لا يختلف
 (وغير الفارسية) لان المعنى لا يختلف
 باختلاف اللغات والاختلاف في الاعتراف
 بانحسابها ولا في كونها لا تقصد لو قرأ
 اي هل يتوب مناب القسرة في الهداية
 والمحيط انه لا خلاف في الشرح الامام نجم الدين انها
 تقصد عندها وذكر الاختلاف في الاعتراف بالفساد
 صلاة واذا اعتاد القراءة بالفارسية تمنع اه وان فعل
 ان يكتب مصحفا بالفارسية تمنع اه وان فعل
 ذلك في اية او آيتين لا فان كتب القرآن
 و تفسير كل حرف وزجته تمنع جازاه في
 (لا يجوز) لانه ليس بنعظيم خالص لا خلاطه
 حاجته اه في

اولاه الا الله او كبر بالفارسية صح وكذا لو قرأ بها عجزا
 عن العربية او ذبح وسعى بها وغير الفارسية من الالسن مثلها
 في الصحيح ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه
 الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد بيمينه على رسغ
 يساره تحت سرتة في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله
 في قيام شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلاة الجنازة خلافا
 له ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيديات اتفاقا ثم يقرأ
 سبحانك الى آخره ولا يضم وجهت وجهي الى آخره خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ سرا للقراءة فيأتي به المسبوق
 عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العيد وعند
 ابي يوسف هو تبع للثناء فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سرا اول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلاة المخافة وهي اية من القرآن انزلت للفصل
 بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام ولا الضالين آمن هو
 والمؤمن سرا ثم يكبر راكعا ويعتمد يسديه على ركبتيه ويفرج
 اصابعه باسطا ظهره غير ارفع رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا

(سن فمذكر) اي وما لا فلا هذا هو الصحيح
 والمرأة توضع على صدرها وكيفية الاعتماد ان
 توضع الكف على الكف وقيل على المفصل وعن
 ابي يوسف يقبض باليمنى وسن اليسرى وقال
 محمد يضعها كذلك اما ما كان او مقتديا
 (ثم يقرأ سبحانك الخ) قال كان رسول الله
 ومنفردا بلفظ الثناء ما رواه الدارقطني باسناد
 رواه له ثقات من انس كبر ثم رفع يديه الخ في
 اذا اقتبح الصلاة (ثم يتعوذ) بناء على ان المسبوق في يمينه الخ في
 فمذوذ والمؤمن يقرأ ولا يتعوذ واما من
 جعله ثنعا للثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر

(ثم يكبر اركعا) بان يكون ابتداء التكبير غني
 انقطاعه وقيل كبر قائما ثم يركع لانه عليه
 السلام كان يكبر في كل ركعة وركعتي
 (ثم يكبر اركعا) بان يكون ابتداء التكبير غني

(وهو اذناه) لقوله عليه السلام من قال ثلاثا قد نمت
 في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا قد نمت
 اريد اذنى الكمال الجوى ازال كوع عني فنفذ قدر
 التسبيح بل اقل ولو لا ذكره م
 اي بالتسبيح لما روى الجماعة انه
 عليه السلام قال اذا قال ذلك الحمد والحمد لله
 في الركعة فلو ارادنا ذلك في الهداية
 في التمسيد ربنا ولك الحمد كما فيه من زيادة الثناء

سبحان ربى العظيم وهو اذناه وتستحب الزيادة مع الايتار للمنفرد
 ثم يرفع الامام رأسه قائلا سمع الله من حمده ويكتفي به وقال ابضم
 اليه ربنا لك الحمد ويكتفي المقتدى بالحمد اتفاقا والمنفرد
 يجمع بينهما في الاصح وقيل كالمقتدى ويقوم مستويا ثم يكبر
 ويسجد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامًا اصابع
 يديه محاذية اذنيه ويبدئ ضبعيه ويجافي بطنه عن فخذه ويوجه
 اصابع رجليه نحو القبلة والمرأة تنخفض وتلزم بطنها بفخذها
 ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثا وهو اذناه ويسجد بأفقه وجهته
 فان اقتصر على احدهما او على كور عمامته جاز مع الكراهة
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر ويجوز على
 فاضل ثوبه وعلى شئ يحد حجمه وتستقر جبهته عليه لا على
 ما لا يستقر وان سجد للزجة على ظهر من هو معه في صلاته
 جازوهي تتم بالرفع عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه
 الله بالوضع ثم يرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ثم يكبر للنهوض
 فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض قائما من غير قعود
 ولا اعتماد يديه على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثنى
 ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في (قعس صحيح) فاذا رفع رأسه

اهن (والمنفرد يجمع بينهما)
 لانه امام نفسه فجميع وليس معه من غيره
 اهن (وبوجه اصابع رجليه) اي رؤس اصابعهما
 بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على
 الارض اه م
 (ويقول سبحان الخ) اي في الركوع ونسحب
 الزيادة مع الايتار للمنفرد كما في الجمع وهو مخالف
 لما في النهاية من ان الامام يقول لها نفس متران
 تمكن الناس من الثلاث اه

(جازع الكراهة) كما لو بسط كفه على فخاسه
 وسجد جازع على الاصح كذا صححه المربعاني
 وصح غيره عدم الجواز اه م
 (وقال لا يجوز الخ) وهو رواية عنه لقوله عليه
 السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعقد
 منها الجبهة والقنوى على قوائمها م
 (وينهض قائما) في الزيلعي ويكره تقديم
 احدي الرجلين عند النهوض ويستحب
 الهبوط باليمنى والنهوض باليسرى اه م
 (قعس صحيح) افاء تكبيرة الاقتراح والقاف
 القنوت والعين العبدان والسين استلام الحجر
 الاسود والصاد والميم الصفا والوقوف عند
 عرفات والجيم الجرات والمراد الوقوف عند
 الجرة الاولى والوسطى فان قلت الصفا
 في سبعة مواطن وهذه ثمانية قلت الصفا
 والمروة كلاهما في حكم واحد فتبني
 سبعة اه م

(من السجدة الثانية) قبل الحكمة في تكرار
السجدة ان الاولى لامتناع الامر والثانية
لترغيب ابليس وفيه نظر فانه سجدة كثيرة وما
امتنع من ذلك وغا امتناعه من السجود لادم
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى

والاحسن ان يقال انهما من تعبدى فلا يطلب
فيه المعنى كاعداد الركعات اه م
رد الله عليه الصلوات والبركات اي
في السلام عليك والرحمة بعبادة الطيبات اه مجمع الانهر
الثناء والزيادة بعبادة الطيبات اه مجمع الانهر
(وهي افضل) وعن ابي حنيفة انها واجبة في
موجب سجود السهو بن كها قال الزبيلي الصحيح
الاول وقال العيني الصحيح هو الثاني اه في
(كلا قول) اي كالتعود الاول يعني في اقتراس
رجله اليسرى اه في

(صلى على النبي) وهي سنة في الصلاة بعد
التشهد واختلف في وجوبها خارجها فقال
الكرخي فوجب في العمرة وقال الطحاوي فوجب
عند سماع اسمه ككل مرة وهو الصحيح
وكيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على آل
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل
ابراهيم وبارك على آل محمد وعلى آل محمد
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على آل محمد
وكرة بعضهم ان يقال وارحم آل ابراهيم لانه يوهن
توحيده على ابراهيم عليهم الصلاة والسلام اذ الرحمة
تقتصر على الانبياء عليهم الصلاة والسلام اذ الرحمة
تكون بالبيان ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره
نحوه قال الزبيلي اه مجمع الانهر
(لا بما يشبهه كلام الناس) في العباد نحو اعطى كذا دينار اه في
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى

من السجدة الثانية في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجه اصابعها نحو القبلة
ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه موجهة نحو القبلة وقرأ
تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو (التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمد عبده ورسوله) ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرأ
فيما بعد الاولين الفاتحة خاصة وهي افضل وان سجد او سكت
جاز والقعود الثاني كالأول والمرأة تتورل فيهما وهو ان تجلس
على أليتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن فاذا
أتم التشهد فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء
مما يشبه ألفاظ القرءان والادعية المأثورة لا بما يشبه كلام
الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة
الله وعن يساره كذلك وينوي الامام به من عن يمينه ويساره
من الحفظة والناس الذين معه في الصلاة والمقتدى كذلك
وينوي امامه في الجانب الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه والمنفرد
الحفظة فقط

مما لا يستحب
كذا دينار اه في
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى
مقال السروج في غايته وقبل الاولى اشارة الى

(في نقل الليل) والترابيح والوزن ان شاء لآله
 امام نفسه وان شاء خافت لآله ليس معه من
 (وتفضل الجهر) لكن ان من صلى على تلك الهيئة
 الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل
 (في الصحيح) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل

فصل

يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر واولي
 العشاءين اداء وقضاء * وخير المنفرد في نقل الليل وفي الفرض
 الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر * ويخفيان حتما فيما
 سوى ذلك * واذ في الجهر اسماع غيره واذ في الخفاة اسماع
 نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
 والاستثناء وغيرها * ولو ترك سورة اولي العشاء قضاها في
 الاخرين مع الفاتحة وجهر بها ولو ترك فاتحتها لا يقضيها *
 وفرض القراءة آية وقالا ثلاث آيات قصار او آية طويلة *
 وسنتها في السفر عجلة الفاتحة واى سورة شاء وامنة نحو
 البروج وان شئت في الفجر * وفي الحضرة اربعون آية او خمسون
 واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظهر واوساطه في العصر
 والعشاء وقصاره في المغرب * ومن الحجرات الى البروج
 طوال ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار
 وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الاولى على الثانية في الفجر
 فقط وعند محمد رحمه الله في الكل * ولا يتعين شئ من القراءة ان
 لصلاة بحيث لا يجوز غيره وكره التعيين * ولا يقرأ المؤمن بل

اسماع نفسه واذ في الخفاة اسماع
 (في الصحيح) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل

(قضاها في الاخرين) وقال ابو يوسف
 لا يقضى واحدة منها ولو لم يركب بالسورة ما يقرأ
 (وفرض القراءة آية) طويلة كانت او قصيرة
 (وعند محمد في الكل) لا يركب بالسورة ما يقرأ
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل

(وكره التعيين) كسورة السجدة والانشاء والتعوذ
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل
 (واذ في الصلاة) لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل

(وموم بمنزلة) الا ان ينوي المؤتم قاعدا او الامام
 مضطجعا فانه يجوز ولو كان قال التمر نائي
 واختلف في اقتداء الذي يصلي قاعدا موميا
 بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على
 قول محمد وكذا في الاظهر من قولهما
 (والقائم بالقاعد) وان كان القياس عدم
 الجواز لما روي انه عليه السلام صلى آخر
 صلاة فاعدا او القوم خلفه فيما اهق
 (وان علم الخ) لان صلاة الامام تنته عن صلاة
 الماموم ففسادها يوجب فسادها اهق
 (والاستئناف افضل) نروجا من شيه

(والاستئناف افضل) اهق
 (جتر آخر) يصلي اماما من غير توقف حتى
 لو مكث ساعة يصير متوقفا جزأ من الصلاة مع
 الحديث ففساد ما أدى ففساد الكل ضرورة
 وتباخر محدودا واضعا يده على انفه يوهم
 قدر غف لنقطع عنه الظنون ولا يستخلف
 بالكلام ولو تكلم بطلت صلاتهم اهق

(او جاوز الصفوف) هذا اذا تأخر فلو تقدم
 فالحة السيرة ان كانت والا فهدار الصفوف
 خلفه اهق
 (وتبطل عند الامام) لان للصلاة تحليل
 ونحر بما فلا يخرج منها الا يصنع فكان فرضا
 عنده خلافا لهما اهق
 (ان رأى في هذه الحالة الخ) وقدر على
 استعماله وكذا لو رأى متوضي بمقتدى بمقتدى
 امام اهق
 (او تمت مدة المسح) وهو واجد الماء وان كان
 ماء بقدر امامه على استعماله بخلاف صلاة
 الامام اهق

اقتداء غاسل بما سح ومتنفل بمقترض وموم بمنزلة وقائم بأحدب
 وكذا اقتداء المتوضي بالتيمم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد
 رحمه الله فيهما * وان علم أن امامه كان محدثا اعاد * وان
 اقتدى احي وقارئ بأحي فسدت صلاة الكل وقالا صلاة
 القارئ فقط * ولو استخلف الامام القارئ أتميا في الاخرين
 فسد

(باب الحدث في الصلاة)

من سبقه حدث في الصلاة توضأ وبني والاستئناف افضل
 وان كان اماما جتر آخر الى مكانه فاذا توضأ عاد وأتم في مكانه حتما
 ان كان امامه لم يفرغ والا فهو مخير بين العود والاتمام حيث
 توضأ كالمفرد * ولو احدث عمدا استأنف وكذا لو جتر او انعمي
 عليه او احتلم او قهقهه او اصابته نجاسة مانعة او شج او ظن
 أنه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر
 انه لم يحدث ولو لم يخرج اولم يجاوز بني * ولو سبقه الحدث بعد
 التشهد توضأ وسلم وان تعمد في هذه الحال او عمل ما ينافيها
 تمت * وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو متيمم ماء
 او تمت مدة المسح او نزاع خفيه بعمل قليل او تعلم الامي

وكذا المستحاضة اذا احدثت في الصلاة ثم
 خرج الوقت قبل الوضوء اهق
 (او نزاع خفيه بعمل قليل) بان كان واسعا
 لا يجنب في النزاع الى العلاج لانه لو كان العمل
 كثيرا تمت الصلاة اهق

(او وجد العاری نوباً) فجزبه الصلاة بان كان طاهر اساتر العورة او بخس او عنده ما يزينها
بعضه فأكبر اهق لانه لا صنع له في
نوضاً

(او بجد العاری
 طاهر اساتر العورة او بخی
 او طاهر اربعه فأكبر (لانه لا صنع له فی
 (او سقطت الجبيرة عن بره) (لانه لا صنع له فی
 هذه الاشياء وهي مفسدة اه ق
 من فرغ) ای من الصلاة بان وضاً
 بسبقه بشيء وانتم صلاة

هذه الأقسام
(ولا يضرب من فرع
تخلف خليفته أهق
(فسدت صلاة من كان مسبوقاً) فيد بالمسبوق
لأن صلاة المدر لا تقصد وفي صلاة اللاحق
روايتان أهق
(ومن سبقه الحدث الخ) لا
افسد ما لاقاه
للينا

المسبوق
افسد ما لاقاه من صلاة الامام وهو غير محتاج
للبناء بخلاف المسبوق والمبني على الفاسد
فاسد وفي الثاني منه كالسلام واهذا لا تقوت به
الطهارة فلم تؤثر في صلاة المسبوق اهـ

سورة او وجد العارى ثوبا او قدر الموحى على الاركان او تذكر
صاحب الترتيب فائتة واستخلف القارئ أميا او طلعت
الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر
المعذور او سقطت الجبيرة عن برء * ولو استخلف الامام مسبوقا
صح فاذا أتم صلاة الامام يقدم مدركا ليسلم بهم ثم لو فعل
منا فبا بعده بضرة والا قول ان لم يكن فرغ ولا يضر من فرغ *
ولو قهقهه الامام عند الاختتام او أحدث عمدا فسد
صلاة من كان مسبوقا خلا فالحما لان تكلم او خرج من
المسجد اتفاقا * ومن سبقه الحدث في الركوع او السجود
اعادهما حتما ان بنى * ومن تذكر سجدة في ركوع او سجود
فسجد هاندا ب اعادتهما * ومن أم فردا فأحدث فان كان
المأموم رجلا تعين للاستخلاف وان لم يستخلفه والاقيل
يتعين فتفسد صلاتهما وقيل لا تفسد والاصح انه لا يتعين
فتفسد صلاته دون الامام * ولو حصر عن القراءة جازله
الاستخلاف خلا فالحما

(باب ما يفسد الصلاة وما يكـره فيها)

يفسدها الكلام ولوسهوا أوفى نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام

(أما حاده ما احتما) ولا يقيد بالتى احدث فيها لان
 الاستقبال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط
 ولم يوجد فعبد ما احدث فيه ولو لم يعد لم يجز
 وذكره في الهداية اهـ ق لعدم المزاجه ويصير الامام
 تعين للاستخلاف (لعدم المزاجه ويصير الامام
 مؤثما ان خرج من المسجد والافهه على امانته
 مقتضى يصح الاقتداء به اهـ ق اى المأموم لانه صار منفردا
 صلاة فاد استخلفه فسدت صلاة

مفتی یصح (قفسد صلاته)
 هذا اذا لم يستخلفه فاذا استخلفه
 الامام المستخلف بالاجماع اهـ
 (جائزه الاستخلاف خلافا لهما) هذا اذا لم يقر
 ما يجوز به الصلاة اما اذا قرأ فعليه ان
 لا يجوز الاستخلاف اجماعا و
 لا يجوز الاستخلاف اجماعا و
 لا يجوز الاستخلاف اجماعا و
 لا يجوز الاستخلاف اجماعا و

ن
وز الاختلاف
رادة وهذه مسألة لم ينظر
نفسها الكلام
مجزئين او اكثر لا الفساد كذا امرين
المحصل والجماع لنفسه لا احد هما على
المراد من الكلام التلقظ
الجموع
الاف

س وهو ما يمكن طلبه منهم والائين والتأوه والتأفيف

كل
(اشتم المار)
يدي الماصلي ماذا عليه من
اربعين خبيرة له من ان يمر بين يديه منه
واللفظ للخساري ووقع للزوار من وجبه آخر
اربعين خريفا وانما ياتن ان مرفى موضع سجوده
في الاصح لان هذا القدر من المكان حقه وفي
فخرهم ماوراءه نصيب على المارة وهذا اذا كان
في الصخرة او في المسجد الكبير ولو كان على
صغير ياتن بالمرور امامه مطلقا ولو كان على
الدكان ولم تقع المجازاة بشئ فلا ياتن اه في

(ويقرب منها) لقوله عليه السلام اذا صلى
احدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان
عليه ولا يفره ولا يراه الا امام احمد وعنه وهو مختلف
في اسناده وروى مسلا احمد وعنه وهو مختلف
(ويندأ الممار الخ) ان كان المصلي رجلا
تت امرأة بالتصفيق وكيفية التصفيق
ر اصابع اليدين على صفحة
منه الى

وان كان
ان تقرب بظهرك
الآخرى اه في
(او قد المروية بينه وبينها) والا فلا
الدرء فلو قام في آخره خالية قلبه ان يرتبين
وبين الصفوف واضع خالية قلبه ان يرتبين
يديه لاجل الى الصف لانه انقطع سره نفسه
فلا يات الممار بين يديه كذا في القينة اه في

(ان لم يكن مضرباً) اي مخبطاً من جانبه بخنجر
 لانه حينئذ بعد واحد اخلافاً لابي يوسف
 (دعه الله اه) اعلم ان الفعل ان تضمن زلا
 (وذكر الخ) كراهة تنزيه ولكن يتفاوت في
 واجب فهو مكروه كراهة تنزيه وجب تأكل
 مسنة فهو مكروه كراهة تنزيه
 مسنة والقرب من التخريم بحسب تأكل
 السنة اه في اي لجه والضيق راجع الى
 السنة بنوبه (بان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه
 والمستقبل القبة واما النظر بغير عينيه عنة
 وبسرة من غير ان يلوي عنقه فلا بأس به اه
 (والاقتفاء) هو ان يفقد على اليدين وينصب
 يديه ويضم ركبتيه الى صدره ويضع يديه على
 الارض وهو الاصح اه
 (والتأوب) فان غلبه وضع كاه او ظاهر يديه
 على فقه اه
 (معقوص الشعر) وهو ان يشد ضفيرة
 حول رأسه كما يفعله النساء اه

عند أمن المرور * وسترة الامام مجزئة عن القوم * ولو صلى على
 ثوب بطاته نجسة صح ان لم يكن مضرباً وكذا الوصل على
 الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء تحرك
 أحدهما بحركة الاخر او لا

فصل

وكره عبثه بشوبه او بدنه وقلب الحصى الامرة ليمكنه السجود
 وفرقة الاصابع والتخصر والالتفات والاقعاء واقراش
 ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بلا عذر وكف ثوبه وسدله
 والتأوب والتمطى وتغميض عينيه والصلاة معقوص الشعر
 او حاسر الرأس لا تذلل او في ثياب البذلة ومسح جبهته فيها من
 التراب ونظره الى السماء وعدا لآي او التسبيح بيده خلافاً لهما
 وقيام الامام في طاق المسجد وانفراداً على الدكان او الارض
 والقيام خلف صف فيه فرجة ولبس ثوب فيه تصاوير وان
 يكون فوق رأسه او بين يديه او بجذائه صورة الا ان تكون
 صغيرة لا تبدو للناظر او غير ذي روح او مقطوع الرأس لا قتل
 الحية والعقرب وقيام الامام في المسجد ساجداً في طاقه
 والصلاة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف او سيف معلق

(او حاسر الرأس) اي مكشوف الرأس لمناقبه
 من زلزال الوقار اه في الصلاة الا لا يذى
 (ومسح جبهته بيمينه) اي في الصلاة
 هو الوجه من الصلاة اه في الصلاة
 (والقيام خلف صف الخ) الاختيار اذا لم يجد
 والاقام للقيام وحده اول من جذب رجلاً
 البهل الى فساد صلاة الجليل من
 (وليس ولا نفسه) لا يفسد صلاة من
 (انظر الجواز والنهي) معنى في غير المنهي عنه

(والمسح جبهته بيمينه) اي في الصلاة
 (والقيام خلف صف الخ) الاختيار اذا لم يجد
 (وليس ولا نفسه) لا يفسد صلاة من
 (انظر الجواز والنهي) معنى في غير المنهي عنه

(وجوز نقشه الخ) لان عثمان زين مسجد النبي
عليه السلام وقد خرفت الكعبة بماء الذهب
والفضة تعظم بها هذا اذا تبرع به انسان امان
فعله المتولي من مال الوقف ضمن اهـ
(باب لا يجزى الا بغير مسجد) موضع اعذر الصلاة وان جعل
اهـ (واجب) اي عند الامام وهو آخر اقول الله وعنه
اهـ (وقالاسنة) مسجد اشرعا وهذا
فوله عليه السلام (وهو رواية غنية ودليل الوجوب
ابوداود وروى مسلم قال اوتر واقبل ان تصحبوا
النبي عليه السلام اهـ لانه عليه السلام
والامم للوجوب اهـ (لانه عليه السلام
(ولا يقنت في صلاة غيرها) اهـ (لانه عليه السلام
قنت في الفجر شهر اشرى كه وهو دليل التسخير
الحافظ ابو جعفر انما لا يقنت عندنا في صلاة
الفجر من غير بليته فان وقعت قنسة او بليته
فلا يابس به كذا نقله المصنف اهـ

او الى شمع او سراج او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد
عليها وكره البول والتخلى والوطئ فوق مسجد وغلق بابه
والاصح جوازه عند الخوف على متاعه ويجوز نقشه بالجص
وماء الذهب والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد

(باب الوتر والنوافل)

الوتر واجب وقالاسنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ
في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت في ثالثة دائما قبل
الركوع بعدما كبر ورفع يديه ولا يقنت في صلاة غيرها ويتبع
المؤتم قانت الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافا
لابي يوسف رحمه الله بل يقف ساكنا في الاظهر * والسنة
قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر
والجمعة وبعد ها اربع وعند ابي يوسف رحمه الله بعد الجمعة
ست * ونذب الاربع قبل العصر اوركعتان والست بعد المغرب
والاربع قبل العشاء وبعدها * وكره الزيادة على اربع بتسليمية
في نفل النهار لا في نفل الليل الى ثمان خلافا لهم ما ولا يزداد
على الثمان والافضل فيها رابع وقالافى الليل المثني افضل *
وطول القيام افضل من كثرة الركعات * والقرآءة فرض في

(والسنة) اي المؤكدة للصلوات الخمس اهـ
(وبعدها اربع) بتسليمية واحدة الا ترى ان من
نذر ان يصلي اربعاً بتسليمية فصلاها بتسليميتين
لم يجزئه ولو نذر ان يصلي اربعاً بتسليميتين فصلاها
بتسليمية جاز عن نذره ذكره في محيط السرخسي
اهـ (ونذب الاربع الخ) خير محمد بن الاربع
والركعتين لاختلاف الآثار اهـ
(والست بعد المغرب) ثلاث تسليمات ذكره
صاحب الهداية في التبيين ان الست بتسليمية
واحدة ولم اره لغيره والمعول على ما ذكره
صاحب الهداية اهـ (اي لا تكثر الزيادة
على الاربع في نفل الليل الى ثمان) اي لا تكثر الزيادة
انه كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة
ثلاث منها الوتر وركعتان الفجر فينبغي التطوع
سن اهـ

(ظاناً انه عليه) ثم ذكر فيه انه لم يكن عليه لانه
 ينقلب فلا ينقطعه لا يلزمه القضاء كذا اهـ
 (غيب) فينقض ركعتين عند ابي حنيفة بناء
 على ان زلزلة القراءة في ركعتي الشفع الثاني
 تبطل التخرية فلا يصح اربعان التخرية
 عليه وعند ابي يوسف يقضى ركعتين زلزلة اهـ
 لا تبطل بزلزلة الصلاة بدونها في الجملة اهـ
 دليل وجوب الصلوات في الجملة اهـ
 (قضى ركعتين اهـ) اي اتفاقا لفسادهما مع صحة
 احدهما (قضى اربعاً) اي اتفاقا لفسادهما مع صحة
 الشروع ببقاء التخرية ولا يقضى اربعاً عند
 ابي حنيفة رحمه الله في غير هاتين المسألتين
 اهـ

ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزم نقل شرع فيه قصداً
 ولو عند الطلوع والغروب لان شرع ظاناً انه عليه * ولو نوى
 اربعاً وافسد بعد القعود الاول او قبله قضى ركعتين وقال
 ابو يوسف يقضى اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد
 الرابع من القراءة او قرأ في احدي الاخرين فحسب ولو قرأ
 في الاولين او الاخرين فقط أوتركها في احدي الاولين
 او احدي الاخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ في احدي
 الاولين لا غير او في احدي الاولين واحدي الاخرين
 قضى اربعاً وقال محمد رحمه الله يقضى ركعتين ولو ترك
 القعدة الاولى فيه لا تبطل عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد
 رحمه الله * ولو نذر صلاة في مكان فأدأها في ادنى شرفا منه جاز
 ولو نذرت صلاة او صوما في غد فخاضت فيه لزمها القضاء *
 ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وصح النفل قاعداً مع القدرة على
 القيام ولو قعد بعدما افتتحه قائماً جاز ويكره لو بلا عذر وقالوا
 لا يجوز الا لعذر * وينقل راكباً خارج المصر مومياً الى
 اي جهة توجهت دابته وبني بنزوله خلافاً لابي يوسف
 وبركوبه لا يبي

(ولو زلزلة الخ) فانه لا تبطل لان كل شفع
 صلاة على حدة في وجبت القراءة في الرابع
 ولهما ان القعدة فرض لغیرها وهو الخروج ولما
 صار اربعاً لم يأت اوانه فلم تقضى القعدة اهـ

(جاز) وكذا احكم الصوم والصدقة
 وقال زفر لا يجوز لقوله تعالى واوفوا بعهد الله
 اذا عاهدتم فيجب عليه الاتيان بما قبله ولنا ان
 فخصيص العبد عبادة بمكان لغو اهـ
 (لزمها القضاء) وقال زفر لا يلزمها قضاء وفيه
 ما لعد لانه لو قالت على ان اصلي كذا يوم
 حيفي لا يلزمها اني ابلغ اليك بغيره فلا يجوز كماله
 العبادة الى يوم حيفي اهـ
 قالت يوم حيفي (وصح النفل) انشداء بلا كراهة في الاصح
 (وصح النفل) انشداء بلا كراهة في الاصح
 على النصف من صلاة القائم وليست صلاة المعذور
 حال عدم العذر في الذوق ثم قيل يقعد مترجماً
 والعصم انه يقعد كما في التشهد لانه عهد في
 الصلاة اهـ

على النصف من صلاة القائم وليست صلاة المعذور
 حال عدم العذر في الذوق ثم قيل يقعد مترجماً
 والعصم انه يقعد كما في التشهد لانه عهد في
 الصلاة اهـ

(الترابيع) جميع ترويجة سميت بها كل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة غالباً بعدها

الاراشدون والنبي عليه السلام من العذر في تركه
المواظبة خشية ان تكسب عليهما قال الشيخ كمال الخلفاء
الدين فيه تغليب اذ لم يوافقوا على الكفاية اه
واقامتها بالجماعة سنة على السلف منهم
واقامتها بالجماعة سنة على السلف منهم

فصل

الترابيع سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل
الوتر وبعده بجماعة عشرون ركعة بعشر تسليمات وجلسة
بعد كل اربع بقدرها * والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل
القوم قيل وتكره قاعد اجمع القدرة على القيام * ويوتر بجماعة
في رمضان قط والافضل في الستن المنزل الا الترابيع

فصل

يصلي امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل
ركعة ركوع واحد وبطيل القراءة ويخفيها وقال لا يجهر ثم
يدعو بعدهما حتى تنجلي الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا
فرادى ركعتين او اربعا كالخسوف والظلمة والريح والفرع
فصل في الاستسقاء

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا
فرادى جاز وقال يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما
بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند محمد رحمه الله
وعند ابي يوسف رحمه الله خطبة واحدة ولا يقلب القوم
ارديتهم ويقلب الامام عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة

(ويوتر بجماعة الخ) وفي المغني الاقتداء بالوتر
خارج رمضان جاز ذكره في النوازل وفي مختصر
القدوري انه لا يجوز قبل معنى عدم الجواز واختلفوا
في الافضل في الوتر هل الجماعة او الافراد قال
الزبيلي الوتر في منزله مستفردا افضل وهو المختار
وقال قاضي خان وغيره الجماعة افضل وهو المختار
افضل اقول وهو المعتمد من المذهب واعلم ان
النفل بجماعة على سبيل التداي مكره ما عدا
الترابيع ووصلة الكسوف والاستسقاء اه في
(وبخفيها) لانها نارية كافي الصحيحين عن
ابن عباس قال انخفضت الشمس فليس عليه

السلام والناس معه مقام قياما طويلا لا يجوز
سورة البقرة ولو كانت مسجوعة لذكرها ابن
عباس وفي الذخيرة الجماعة فيها سنة وفي المحيط
الجماعة افضل وقد ورد بعينه حديث كذا
في شرح المنية اه في
(الاستسقاء) هو طلب السقياء من الله تعالى
عند الحاجة اختلفت عباراتهم فيها قال
القدوري ليس في الاستسقاء صلاة
مسنونة في جماعة فان صلى
الناس وحدها انا
جاز اه في

(ثلاثة أيام فقط) لأنها مئة فذممت لا بداه
 (الاعتذار اه) في
 (في فرض) منفردا رباعيا كان الفرض او ثلاثا
 او ثانيا حضريا كان او سفريا اه
 (اي الفرض الرباعي يتم
 اي الكل اه) في
 (يقطع ويقتدى) احراز الفضية بالجماعة اه
 (يقطع ويقتدى) اي الفرض الرباعي يتم
 (ولو سجد للثالثة) (بقطع ويقتدى)
 (ولو سجد لادى الاكثر وله حكم اصطلاحه
 الفرض لانه ادى اربعاه هذا ضعيف على اصطلاحه
 (وقيل انها) اي اربعاه هذا ضعيف على اصطلاحه
 (وقيل انها) اي اربعاه هذا ضعيف على اصطلاحه
 ايضا وحكامه في الهداية ايضا بلفظ قيل ولكن قال
 في الظهر به هذا هو الصحيح وقال الميرغنياني
 ايضا وهو الصحيح وهو اخبار حسام الدين وذكر
 في النوازل انه يسلم على رأس الركعتين اه
 (الامن تقام به جماعة اخرى) بان يكون امام
 مسجد آخر او مؤذنه لان زلزله هذه الجماعة صورة
 تكميل الجماعة التي يريد هاهنا لانه ينظم
 خروج وجهه من الجماعة اه

٣٤

ايام فقط ولا يحضره أهل الذمة

(باب ادراك الفريضة)

من شرع في فرض فاقم ان لم يسجد للاولى يقطع ويقتدى
 وان سجد وهو في الرباعي يتم شفعاء ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى
 متطوعا الا في العصر ولو في الفجر او المغرب يقطع ويقتدى
 ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم ولا يقتدى * ولو كان
 في سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب يقطع على شفع وقيل يتمها
 وكره خروجه من مسجد اذن فيه قبل ان يصلي ما اذن لها
 الامن تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره الا في الظهر
 والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف فوت الفجر بجماعة
 ان ادى سنته يتركها ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصليها عند باب المسجد ويقتدى ولا تقضى الاتبع للفرض
 وعند محمد رحمه الله تقضى بعد الطلوع * ويترك سنة الظهر
 في الحالين ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرهما وغير الفرائض
 الخمس والوتر لا يقضى اصلا * ومن ادرك ركعة واحدة من
 الظهر بجماعة لم يصلها بجماعة بل ادرك فضلها ومن اتى مسجدا
 ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يخف فونه *

(وان صلى لا يكره الخ) اي وان صلى الصلاة
 التي اذن لها لا يكره له الخروج الا في الظهر
 والعشاء فانه يكره اه اي المؤذن في الاقامة لانه
 (ان شرع الخ) اي المأذنة في النفل
 مخالف الجماعة وهو بدعة ولا كراهة في النفل
 بعدهما اه في قبل الزوال باتفاقهم وبعده
 (ان ادى سنته) قبل الزوال باتفاقهم وبعده
 عند بعض المشايخ ما ورد في النهي ان كان الامام
 عند باب المسجد والداخل واحد ان كان
 يصلي في الخارج وان كان المسجد واحدا خلف سارية
 اسطوانته لان ابن مسعود صلى خلف سارية
 والنبي عليه السلام في الفجر اه في
 (ما لم يخف فونه) بخروج وقته فان ضاق
 بركعة قبل هذا في سنة العصر والعشاء دون الفجر
 والقاعدة المعتبرة في سنة الفجر اه في
 (ما لم يخف فونه) بخروج وقته فان ضاق
 بركعة قبل هذا في سنة العصر والعشاء دون الفجر
 والقاعدة المعتبرة في سنة الفجر اه في

لم يدرك تلك الركعة لان المشاركة في جزء خلافا
من الركعة في شرط ولم توجد وقال زفر يصح
مداهاه في ركوعه (لوجود المشاركة في جزء خلافا
لوجوب الركعة) لو سجد قبله ركعة لقوله عليه السلام لا تبادروني
بجاهلا وعن الحسن عن الامام ان لم يعلم به

لم يجب وبه اخذ الاكثرون اه م
اي قطعها اكن عند ابي يوسف نفسه
وصف الفرضية واقلب فلا وعند محمد اصل
بالاتفاق اكن عند
الشيوخين نصير فلا وعند محمد يبطل اصلها ولا يقلب
صحيحا أصلا فاذا فسد الفرض لا يبطل اصل
الصلاة عندهما وعند محمد يبطل اه م

ومن ادرك الامام راكعا فكبروا وقف حتى رفع رأسه لم يدرك
تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صح ركوعه
(باب الفوائت)

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط فلو صلى
فرضا اكرافائتة فسد فرضه موقوفا وعندهما باتا فلو قضاها
قبل اداءت بطلت فرضية ماصلي والاصح عنده لا عندهما
والوتر كالفرض عملا فذكره يفسد فائتا خلافا لهما ولو صلى
العشاء بلا وضوء فاسيا ثم صلى السنة والوتر به يعيد السنة
لاعادة العشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما ويبطلان الفرضية
لا يبطل اصل الصلاة خلافا لمحمد رحمه الله * ويسقط الترتيب
بضيق الوقت وبالنسيان وبضرورة الفوائت ستاحديثة
او قديمة ولا يعود بعودها الى القلة فمن ترك ستا او اكثر وشرع
بؤدي الوقيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى
وقية بعده اذا كراهه صحت وقيته وكذا الوقى تلك الفوائت
الا فرضا او فرضين فصلى وقية اذا كراه * ولا يقتل تارك الصلاة
عدا ما لم يجحد * ولو ارتد عقب فرض صلاه ثم اسلم في الوقت
لزمه اعادته ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته

(خلافا لهما) وبني الخلاف على ان الوتر
واجب عنده وسنة عندهما ولا ترتيب بين
الفوائت والسنة اه م
وان لم يجز تقديمه على العشاء قصده الوجوب
الترتيب اه م
(ويسقط الترتيب) لئلا يؤدي الى تقويت
الوقية عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت
للوقة بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار
اه م
(بالنسيان) لانه لو لم يسقط به الترتيب لفات
الوقت ايضا لجوازانه بتذكره بعد ايام فلو وجب
الترتيب لفات الوقية المؤداة وقد صحت
في الوقت بالكتاب فلا ترفع بخبر الواحد لان
الترتيب انما ثبت بالخبر اه م
(ما لم يجحد) اي الوجوب او يستخف فيه كغير
حينئذ فيقتل ما لم ينه اه م

(سجود السهو) هذه الاضافة اضافة الحكم الى السبب وهي الاصل في الاضافات لان الاضافة للاختصاص والسبب بالسبب اه في الاختصاص اختصاص الاختصاص للاختصاص (لان زيادة مؤدية الى تأخير)

(وجوب ان قرأ الخ) نظير نزل الواجب (سجود او القيام اه) نظير نزل الواجب (ركوع قبل القراءة) نظير نزل الواجب (ركوع قبل الصلاة وعن محمد تقدير الجهر) نظير نزل الواجب (ركوع قبل الصلاة وعن محمد تقدير الجهر) نظير نزل الواجب

بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضيته
* (باب سجود السهو) *

اذا سها بزيادة او نقصان سجد بعد التسليتين وقيل بعد واحدة
وتشهد وسلم ويأتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح * ويجب ان قرأ في ركوع
او سجود او قعود او قدم ركعا أو أخره او كرره او غير واجبا
او تركه ركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على
التشهد وركوعين والجهر فيما يخفى وبالعكس وترك القعود
الاول وقيل كله يؤول الى ترك الواجب * وان تشهد في القيام
او الركوع لا يجب * وان سها مرارا يكفيه سجدتان * ويلزم
المقتدى بسهو امامه ان يسجد لا بسهو * والمسبوق بسجد
مع امامه ثم يقضى * وان سها عن القعود الاول وهو اليه
اقرب عاد والا لا ويسجد للسهو * وان سها عن القعود الاخير
عاد مالم يسجد ويسجد للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه
عند محمد رحمه الله وبوضعه عند ابي يوسف رحمه الله وصارت
نفلا خلافا لمحمد فيضم سادسة ان شاء * وان قعد في الرابعة
ثم قام عاد وسلم مالم يسجد وان سجد تم فرضه ويسجد للسهو

ولذا اقتصر بعضهم عليه
اختصارا فينبغي ما قاله في المحيط لو قعد فيما يقوم
او قام فيما يقعد او قدم السورة في الاولين على
القائمة او ركعها في الاولين او في احدهما
او آخر القراءة عن الاولين يلزمه سجدتان السهو

ن وان سها من ارا الخ) ففي المترين اولى لقوله
عليه السلام سجدتان بعد السلام فجزئان عن
كل زيادة ونقصان كذا استدلل به صاحب
الاختصار اه في مقتضى لانه لو سجد وحده
(لا بسهو) اي المقتدى لا يوجب الامام لوضع
مخالف امامه ويتقلب لو سجد الامام لوضع
الامام اه في الدعوى الاولى (في الفرض الرابعي
او الثلاثي احذرنا بالفرض عن النقل لان التعدة
الاولى منه كالتعدة الثانية من الفرض اه في الثانية
(وان سها عن القعود الثانية وقام الى الثالثة او الرابعة
او الخامسة اه في)

لعدم اشتراطه
وقد حصل بجهد الوضوح من شرط الرفع زاد على
الذي بالرأى ولمجدان تمام كل شيء تأخره وانتهى
بالسجدة اه في

(صلاة ما قطع) عند الجأ خفيفة وأبى يوسف
 لان الامام استحکم بوجه من العرض فسان
 (لا يني عليه) لانه لو بني لبطل سجوده لو فوجوه
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد للسجود
 ثم نوى الإقامة حيث بني لانه لو لم يني لبطل
 جميع (ولو بني مع هذا) لانه سجد عنده
 المسألة نسى كلمة سجودكامل فاذا احدث
 في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد للسجود
 ثم نوى الإقامة حيث بني لانه لو لم يني لبطل
 جميع (ولو بني مع هذا) لانه سجد عنده
 المسألة نسى كلمة سجودكامل فاذا احدث

ويضم سادسة والركعتان نفل ولا عهدة لوقطع ولا تنويان
 عن سنة الظهر ومن اقتدى به فيهما صلاهما فقط ولو افسد
 قضاهما وعند مجرده الله يصلي ستا ولا قضاء عليه لو افسد
 ولو سجد للسجود في شفع التطوع لا يني عليه ولو بني صح *
 وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة موقوفاً ان سجد
 عاد اليها والا لا فيصح اقتداء من اقتدى به بعد سلامه ويصير
 فرضه اربعاً بنية الإقامة * ويطل وضوءه بتهقمة ان
 سجد والا فلا وعند مجرده الله لا يخرج قثبت الاحكام
 المذكورة سجد اولاً * ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 بطلت نيته وله ان يسجد * وان شك في صلاته **كم صلى**
 ان كان اول ما عرض له استقبال والاتحري وعمل بغلبة ظنه
 فان لم يكن له ظن بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل انه
 موضع القعود * ونوهم صلى الظهر انه اتمها فسلم ثم علم انه صلى
 ركعتين اتمها وسجد للسهو

* (باب صلاة المريض) *

يجز عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعداً بركع
 ويسجد وان تعذر الركوع والسجود اوماً برأسه قاعداً

الحديث اه م عند بلوغ ثبتي وقد تستعمل في كلمة تسلي عنده وني محمد كما بين في محله وهذه
 (قثبت الاحكام المذكورة) وهي
 الاقتداء او بنية الإقامة وبطلان الوضوء
 بالتهقمة اه م لانه لما وجب عليه السجود لم يجز
 (سجد اولاً) لانه لما وجب عليه السجود لم يجز
 الصلاة فلا يبدل من اعتبار ان حرثها بآقية اه م

(استقبل) اي الصلاة من اولها القول له عليه السلام
 اذا شئت احدكم في صلاته انه كم صلى فليستقبل
 الصلاة كذا في الهداية اه م ثم الاستقبال
 لا يتصور الا بالخروج من الاولى وذلك بالسلام
 او الكلام او عمل آخر اه م بخلاف ما لو سلم على ظن
 (انه اتمها فسلم) لانه مسافر او انه في صلاة الجمعة او كان في الغشاء
 فظن انها التراويح مجزئة بطل صلاته لانه سلم

ذلك اه م في
 منكنا قال ابو يونس انه يني قاعداً ولا يجزئه غير
 الاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على القيام
 زفر وعليه الفتوى وفيه من الجمع لابن فرينة
 (او ما برأسه قاعداً) فعود التشهد وهو قول
 عامدا اه م فظن انها التراويح مجزئة بطل صلاته لانه سلم

فيعيدها لانها وقعت
 فان سجد فيها لا تجوز (في غير محلها اهـ)
 في ذلك في تلك الركعة (اي خارج الركعة)
 (ولو كرر آية الخ) اي خارج الصلاة لان ما وجب
 على التداخل بالنص فانه عليه السلام كان يجمع

قاصد وعلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوته اصلا الاعلى
 سامع ليس معه في الصلاة * ولو سمعها المصلي ممن ليس معه
 لا يسجد في الصلاة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا تجوز
 ولا تبطل الصلاة * ولو سمعها من امام فاقضى به قبل
 ان يسجد سجد معه وان اقتدى بعد ما سجد فان في تلك الركعة
 لا يسجد اصلا وان في غيرها سجد ها خارج الصلاة كما لو لم يقتد
 ولا يقضى الصلاة خارجها * تلاها ثم دخل في الصلاة
 واعادها وسجد ككفته عن التلاوتين * وان سجد للاولى
 ثم شرع واعادها بسجد اخرى * ولو كرر آية واحدة في مجلس
 واحد كفته سجدة واحدة وان بدلها او المجلس لا * وتسدية
 الثوب والرياسة والا تقال من غصن الى آخر تبدل *
 ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان اتحد مجلس
 التالي * وان تبدل مجلس التالي واتحد مجلسه لا * وكيفيته
 ان يسجد بشرائط الصلاة بين ت كبيرتين من غير رفع يده
 ولا تشهد ولا سلام * وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة
 لا عكسه وندب ان يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن
 اخفاؤها عن السامعين وتقضى

ولا يسجد الا مرة وصعب وهو بمن يجمع لان تكرار
 لفان في الامس ونوع بالنص وهو بمن يجمع لان تكرار
 وهو من نوع بالنص وهو بمن يجمع لان تكرار
 لم يتركه الصلاة عليه الامم في الصحيحين لان تكرار
 اسمه واجب لحفظ سنته التي بها تقوم الشريعة
 فلم يوجب الصلاة بكل مرة لافضي الى الخارج
 غير انه ندب تكرار الصلاة بخلاف السجود اهـ
 (في ركعة) لا يدراج الخارجة في الاقوى وهي
 الصلاة ندب وان اختلف المجلس حكمها

(او المجلس لا) اي لا تكفيه سجدة واحدة
 لاختلاف السبب في الاولى والمجلس الجامع
 للمفترقات في الثانية اهـ في
 (ولو تبدل مجلس السامع الخ) اي فينتهي
 الوجوب لاختلاف المجلس حقيقة وكذا لو كررها
 راكبها في غير الصلاة لان سبب الاداء يضاف الى
 فاعتبر مكانه وهي تجري تكفيه سجدة واحدة لان
 في السفينة وهي اليه قال تعالى وجرب بينهم الآية

جربانها لايضاف اليه قال تعالى وجرب بينهم الآية
 (ان يسجد بشرائط الصلاة) من الطهارة وسر
 العورة واستقبال القبلة وهذه شروطها
 وركبها وضع الجبهة على الارض اهـ في
 (واستحسن الخ) لاحتمال عدم التهيؤ حتى
 لو وقع في قلبه انهم منبهون ولا يثبت عليهم
 السجود ينبغي ان يقرأ بجهرا كذا في
 النهاية اهـ في

(والمعتبر في ذلك الخ) اي في السفر والاقامة
والحيض والظهور والبلوغ والاسلام هذا بقدر ما يمكن من اداء
الصلاة فيه اه في مناسبتهم مع ما تقدم قبله تنصيف
(باب الخ) الصلاة لعرض الا ان التنصيف هنا في خاص
من تقدم العام فهو الوجه اه في

(والمصر الخ) اختلافوا في تفسير المصر والصحح
هذا واختاره صاحب الهداية اه في
ان حال بينهما من قال بعدم جواز التعدد
لمصر والجمعة عند من قال بعدم جواز التعدد
لمن سبقت فخر عنده هو الصحيح وان وقعنا معا بطلنا
لعدم المراجعة وكذا لو جهلت السابقة واذا
تعددت ينبغي ان يصلى بعدها اربع نوى بها آخر
آخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد وفيل
السنه اه في

وفاتة الحضر تقضى في السفر اربعاً والمعتبر في ذلك آخر الوقت
والعاصي كغيره * ونية الاقامة والسفر تعتبر من الاصل دون
التبع كالعبد والمرأة والجندی

* (باب صلاة الجمعة) *

لا تصح الا بستة شروط المصر أو فناءه والسلطان أو نائبه
ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام *
والمصر كل موضع له امير وقاض يتقذ الاحكام ويقيم الحدود
وقيل ما لواجمع اهله في اكبر مساجده لا يسعهم وفناءه
ما اتصل به معد المصالحه * وتصح في مصر في مواضع هو الصحيح
وعن الامام في موضع فقط وعند ابي يوسف رحمه الله تصح في
موضعين ان حال بينهما منهر * ومنى مصر في الموسم تصح الجمعة
فيها للخليفة او امير الحجاز لا امير الموسم ولا بعرفات * وفرض
الخطبة تسبيحة او تحوها وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى
خطبة * وسنتها ان يخطب قائما على طهارة خطبتين ويفصل
بينهما بجلسة مشتملتين على تلاوة آية والا بصاء بالتقوى
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكره ترك ذلك * واقل
الجماعة ثلاثة سوى الامام وعند ابي يوسف رحمه الله اثنان

(ومنى) مقصور من كرمصرف اه في
(تصح الجمعة) اي عندهما وقال محمد لا يجوز
في ايام الموسم وبقاء مصر وليس بمصر ولا بمكة
الناس بأسرهم على شرف الرحيل وعدم التعبد
لاستغلال الناس بالجمعة فريضة فلا يلزم من تركه
سنة او واجب لان ولايته مقصورة على
تركها اه في

(لا بد من ذكر الخ) قبل اقله قدر الشهد وقال
امور الخ اه في
(لا بد من ذكر الخ) قبل اقله قدر الشهد وقال
الزبلي لا بد من ذكر الخ
قدر الشهد الى قوله عبده ورسوله ينبغي به على
الله تعالى ويصلى على النبي عليه السلام ويدعو
للمسلمين لان الخطبة هي الواجبة وما سوى ذلك
لا يسمى خطبة عرفا ولا هي حنفية اطلاق
فوله تعالى فاسعوا الى ذكر
الله اه في

25

صلاة اه
اه دروغر
(وبستاك ويغتسل وينطيب)
فنديب ذلك اه
(ولا تنقل قبلها) اه قبل صلاة العبد في المصل
باتفاق وفي البيت عندا كرام المشايخ لا بعد هافيه
عند العامة وينقل في البيت اه في الناس
(ووقت الخ) لانه عليه السلام اه
بالفطور وان يخرجوا الى عيدهم من الغد لما شهد
عنده بعد الزوال بروية الهلال بالامس اه في
(ثم ينبي) اه يقر الثناء وهو دعاء الاقتراح قبل
الزوائد اه في

ورفع يديه (الخ) ثم رسلهما ويسكن بين كل
تكبيرتين قدر ثلاث نسيجات لانها تقام بجمع
عظيم فلو والى بين التكبيرتين حصل الاشتباه على
الأمميين وفي المسوط ليس هذا التقدير بل لازم
على مختلف بكثرة الجمع وقلة لان المقصود ازالة
الاشتباه (خطبتين) فصل بينهما بجملة قدر ثلاث
بان غم عليهم الهلال
الزوال او قبله حيث
قطر

تجب صلاة العيدين * وشرأتها كشرأت الجمعة وجوبا
وإداء سوى الخطبة ونذب في الفطران يأكل شيئا قبل صلاته
ويستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدى فطرته
ويتوجه إلى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما
ولا يتنفل قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين
إلى زوالها ووصفتها أن يصلى ركعتين يكبر تكبيرة الأحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ويسجد ويبدأ
في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا ثم أخرى للركوع ويرفع يديه
في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيهما أحكام
الفطرة * ولا تقضى إن فاتت مع الإمام وإن منع عذر عنها
في اليوم الأول صلوها في الثاني ولا تصلى بعده * والأصحى
كالفطر لكن يستحب تأخيرها إلى أن يصلى ولا يكره
قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في الخطبة
تكبير التشريق والأضحية ويجوز تأخيرها إلى الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر * والاجتماع يوم عرفة تشهبا بالواقفين ليس
بشيء * ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد

(ولا
 وشهد برؤيته عند
 لا يمكن جمع الناس قبله اه
 انها وقعت بعد الزوال اه
 (ويجهر بالتكبير) وعن ابي يوسف **بالحكم**
 الجهر في العبدین وفي المضر ان عن النصاب
 اكثر من اثنان يكبر فيهما خفية ولا يجهر وهو
 اختاروه اخذوا قوله تعالى واذكر ربك في خشية
 اه

Digitized by Google

(باب الخ) المنافي افرد لها بابا والمناسبة ظاهرة لتلك
 الحجة الذي هو تشريق وليس بخبر اه
 الخامس من يوم عرفه وهو الثالث عشر من ذي
 الحجة الذي هو تشريق وليس بخبر اه
 (الى عصر اعيان التشريق) اي عصر اليوم

الابواب اه ق اشتداد الخوف ليس
 (ان اشتد الخوف) لان الركنين شرطا في المغرب
 بشرط عند عامة المشايخ اه ق اشتداد الخوف ليس
 (اوفي المغرب) لان الركنين شرطا في المغرب
 ولهذا شرع القعود عقبهما ولان الواحدة
 لا تجزئ الطائفة الاولى فكانت اولى بهما للسبق
 ولكون الركعة الثانية مثل الاولى في الحكم اه ق
 (ومضت هذه) اي الطائفة التي صلت مع
 الامام بعد السجدة الثانية في الثلاثي وبعد
 التشهد في غيره اه ق
 (وصلى بهم ما بقى) اي من الصلاة وهو ركعة ان كان
 مسافرا في الظهر في وهو الافضل ولو اتوا
 (ودهبوا الى العدة) وهو الافضل ولو اتوا
 صلاتهم وذهبوا اجازاه في

على المقيم بالمصر عقيب فرض ادى بجماعة مستحبة وبالاقتداء
 تجب على المرأة والمسافر وعندهما الى عصر اعيان التشريق
 على من يصلي القرض وعليه العمل وصفته ان يقول (الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ولا يتركه
 المؤتم ان تركه امامه

* (باب صلاة الخوف) *

ان اشتد الخوف من عدو او سبع جعل الامام طائفة بازاء
 العدو وصلى بطائفة ركعة ان كان مسافرا اوفي العجزور كعتين
 ان كان مقيما اوفي المغرب ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك
 وصلى بهم ما بقى وسلم وحده وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة
 الاولى واتموا بقراءة ثم الطائفة الاخرى واتموا بقراءة *
 ويطلقها المشي والركوب والمقاتلة وان اشتد الخوف وعجزوا
 عن الصلاة بهذه الصفة صلوا وحدها انا ربكنا يؤمون الى اى
 جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه ولا يجوز بلا حضور عدو
 وابو يوسف لا يجزها به النبي صلى الله عليه وسلم

* (باب صلاة الجنائز) *

يوجه المحتضر الى القبلة على شقة الايمن واختير الاستلقاء

(ويطلقها المشي) لانه على كبر وبها
 من اتهم في ظهر خطا من سوى بين الثلاثة
 في التقرير كذا قاله شيخنا اه ق
 (صلوا وحدها انا الخ) لقوله تعالى فان خلفتم
 فارجا لا اوركنا هذا في غير المصير اذا تنقل فيه
 (الجنائز) جمع جنائز والجنائز بالكسر السري
 وبالفصح الميت وقيل بها لغتان وعن الاصمعي
 وبالفصح لا يقال بالفصح ولما كان الموت آخر العوارض ذكر
 ان يذكر الجنائز في الصلاة في الكعبة قبلها ولكن
 ان يكون ختم في كتاب الصلاة بما يناسب حالها

(ويلقن الشهادة) قال رسول الله عليه السلام
 تفضلوا معي يا أيها الذين آمنوا لا اله الا الله
 (واذا ارادوا غسله) الاصل في غسل الموتي غسل
 (وضع على سريره) (وضع على سريره) (وضع على سريره)
 (اختلاف عند البعض) (اختلاف عند البعض) (اختلاف عند البعض)
 (القبلة) (القبلة) (القبلة)
 (يجوز على اي وجه وضع) (يجوز على اي وجه وضع) (يجوز على اي وجه وضع)
 (الاهمير والاجار التطيب) (الاهمير والاجار التطيب) (الاهمير والاجار التطيب)
 (الماء المهمله وسكون الراء وهو)

ويلقن الشهادة فاذا مات شدوا حليه ونمضوا عينيه ويستحب
 تعجيل دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريره مجرورا وتستر
 عورته ويجرد ويوضأ بلامضمضة ولا استنشاق ويغسل بماء
 مغلي بسد راو حرض ان وجد والا فالقراح وغسل رأسه
 ولحيته بالخطمي واضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى
 ما يلي التحت منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويمسح
 بطنه برفق فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه
 وينشفه بثوب ويجعل الجنوط على رأسه ولحيته والكافور
 على مساجده ولا يسرح شعره ولحيته ولا يقص ظفره وشعره
 ولا يحنث ثم يكفنه * وسنة كفن الرجل قيص وهو من المنكب
 الى القدم وازار ولفافة وهما من القرن الى القدم واستحسن
 بعض المتأخرين العمامة * وكفايته ازار ولفافة * وسنة كفن
 المرأة درع وخار وازار ولفافة وخرقة تربط على ثديها وكفايته
 ازار وخار ولفافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر
 عليه بلا ضرورة ويستحب الايض ولا يكفن الا في ما يجوز له
 لبسه حال حياته ويجمر الا كفان وتراقبل ان يدرج فيها وتبسط
 لللفافة ثم الازار عليها ثم يقص ويوضع على الازار ثم يلف

(والا فالقراح) (والا فالقراح) (والا فالقراح)
 (الجنوط) (الجنوط) (الجنوط)
 (بكسر هاء) (بكسر هاء) (بكسر هاء)
 (الجنوط) (الجنوط) (الجنوط)
 (مساجده) (مساجده) (مساجده)
 (ولا يقص ظفره) (ولا يقص ظفره) (ولا يقص ظفره)
 (عنها) (عنها) (عنها)
 (ويجمر الا كفان وترا) (ويجمر الا كفان وترا) (ويجمر الا كفان وترا)
 (والسلام باجارا كفان ابنته وزاوج جميع ما)

الحاكم اه في
 (يقيم) (يقيم) (يقيم)
 (الجنائز تصوت ولا نارو كذا يكره في القبر اه في)
 (يجعل يديه في جانيه لا على صدره)
 (لازالة الا تحية وعند غسله وعند تكفينه ولا)
 (يجوز فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروجه لروحه)
 (والسلام باجارا كفان ابنته وزاوج جميع ما)

(ثم اللقافة كذلك) ناف من قبل اليسار من
 قبل اليمن اهـ ف
 (وبعد الكفن) اي من اعلاه الى اسفله اهـ ف
 (فرض كفاية) وعليه الاجماع فلو انكر فرضيتها
 (فرض كفاية) اي ان حضر لان في التقدم عليه
 كفو لانه انكر الاجماع اهـ ف
 (السلطان) امرنا بذكره المصنف مخالف
 ازدرابه وقد تقدم وما ذكره السلطان واجب
 السلطان من بعده وما ذكره السلطان واجب
 لما قل عن الحقة من ان تقديم السلطان واجب
 وتقديم الباقي بطريق الافضلية اهـ ف
 (بلاذن) من السلطان او القاضي او امام
 (ولا يصلي غير الولي بعد صلاته) وكذا بعد صلاة
 بالاولى من يتقدم على الولي لان الفرض نأذي
 بالاولى والتنفل بها غير مشروع وصلاته عليه
 لانه عليه الصلاة والسلام اولي بالمؤمنين من
 انفسهم اهـ ف

الا زار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللقافة كذلك * والمرأة
 تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه ثم
 الخمار فوق ذلك تحت اللقافة وبعد الكفن ان خيف ان يتشر
 (فصل في الصلاة على الميت)

الصلاة عليه فرض كفاية * وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الحى
 ثم الولي الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن وللولى
 ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلاذن اعاد الولي ان شاء
 ولا يصلي غير الولي بعد صلاته وان دفن بلا صلاة صلى على قبره
 مالم يظن تفسخه * ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة
 ويكبر تكبيرة يثنى عقيبها ثم ثانية يصلى على النبي عليه الصلاة
 والسلام بعدها ثم ثالثة يدعولنفسه وللميت وللمسلمين بعدها
 ثم رابعة ويسلم عقيبها فان كبر خسالا يتابع * ولا قراءة فيها
 ولا تشهد ولا رفع يد الا فى الاولى ولا يستغفر لصبي ويقول
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا
 شافعا مشفعا * ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر
 الامام الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر

(وان دفن بلا صلاة) بعد غسله او قبله وأهالوا
 التراب اهـ ف
 (صلى على قبره) لانه عليه الصلاة والسلام صلى
 على قبر امي آة من الانصار اهـ ف
 (فالم يظن تفسخه) وهو الاصح لاختلاف
 الزمان حرا وبردا والمكان رخاوة وصلابة
 وحال الميت لا يخرج من ايدى الناس هذا
 لانه قد سلم الى الله وخارج من اللحد واهل التراب عليه
 اذ اوضع النبي على اللحد واهل التراب عليه
 فان لم يوجد ككلاهما لم ينعى عليه
 (بعض الصلاة على النبي بعدها) لان الثناء على الله
 (يدعولنفسه الخ) دعاء غير معين لان التعيين
 يذهب الزفة وان احسن هذا الدعاء دعاؤه
 للبالغين اللهم اغفر لجنابنا اهـ ف

(اختلف المشايخ) اى فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقى في المسجد والامام وبعض القوم معها ولا يكبر اهـ في هذا

ولا يبصلى على عضو (اى عضو) لا يمس احداهما (الا ان اسلم احداهما) فغسل يده على طهنتها

الا يمس احداهما (الا ان اسلم احداهما) فغسل يده على طهنتها

الا يمس احداهما (الا ان اسلم احداهما) فغسل يده على طهنتها

الا يمس احداهما (الا ان اسلم احداهما) فغسل يده على طهنتها

ولا ينتظر كمن كان حاضرا حال التحريمة ولا يجوز راكبا استحسانا * وتكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشايخ ولا يبصلى على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة غسل وسمى وصلى عليه والا غسل في المختار وادرج في خرقة ولا يبصلى عليه * ولو سبي صبي مع احد ابويه لا يبصلى عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلا او لم يسب احدهما معه * ولو مات لمسلم قريب كافر غسله غسل النجاسة ولفه في خرقة وألقاه في حفرة او دفعه الى اهل دينه سن في حمل الجنائز اربعة وان يبدأ فيضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها ويسرعوا به دون الخشب والمشى خلفها افضل * واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق ويحفر القبر ويلحد ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة رسول الله) ويسجى قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة ويحمل العقدة ويسوى عليه اللبن او القصب ويكره الآجر والخشب ويهال التراب ويسنم القبر ولا يربع ويكره بناؤه بالحص والآجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا ضرورة ولا يخرج

فيل ان يغفلوا فقال في الجنة خديم المسلمين وعن

ابى حنيفة انه وقف فيهم اهـ في

قال عليه السلام

من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه

اربعين

(الخب) بمجموعة مفتوحة وموحدتين ضرب

من العدو وقيل هو كالمسل لما روى عن ابن

مسعود رضى الله عنه قال سألت ابينا صلى الله

عليه وسلم عن النبي بالجنازة فقال ما دون

الخب رواه ابو داود والترمذى اهـ

ولما قال مالك والشافعى واحدا ما فيها افضل

ان النبي عليه الصلاة والسلام قال من صلى

على جنازة فله قبر طاهر ومن اتبعها حتى توضع

في القبر فله قبر طاهر اهـ في

(ويحفر القبر) في القبر فله قبر طاهر اهـ في

الصدر وان زادوا خسن اهـ في

(ويسنم القبر) في القبر فله قبر طاهر اهـ في

اصابع ونسب القبر فله قبر طاهر اهـ في

(ولا يربع) عند الشافعى يربع ولنا ما رواه

الخارى انه رأى قبر رسول الله عليه الصلاة

والسلام مسنما اهـ في

(وبكره ووطئ القبر الخ) انبيه عليه الصلاة
 والسلام عن ذلك في الخلاصة لو وجد طريق
 في القبر ان وقع في غيبه انهم احدونه لا يعني
 في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا يابس بيان
 في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا يابس بيان
 بمعنى فيه اه في فصيل بمعنى مفعول لان
 (الشهيد) هو فصيل بمعنى بالجنة او بمعنى
 الملازمة تشبه اولانه شهيد بالجنة او بمعنى
 فاعل لانه في عنديه فكانه شاهد اي حاضر
 (خلافهما) فان عندهما هو قول
 (خلافهما) لان عدم التكليف او الطهارة لا يؤثر
 النافعي لا يغسل المذنب في غير المكلف
 على غيرهم لان عدم سقوط الغسل فان سقوطه
 لا ينافي كرامة سقوط الغسل في غير المكلف
 لا ينافي كرامة سقوط الغسل في غير المكلف

من القبر الا ان تكون الارض مغسوبة وبكره ووطئ القبر
 والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده
 (باب الشهيد)

هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق او وجد
 في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم ظالما ولم يجب بقتله دية
 فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس
 من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ويزاد
 ويتقصر مراعاة لكفن السنة وان كان صبيا امجنونا او جنبا
 او حائضا او نفساء يغسل خلافا لهما ويغسل ان قتل في المصر
 ولم يعلم انه قتل عدوا ظالما وكذا ان ارتث بان اكل او شرب
 او عوج او باع او اشترى او عاش كثريوم عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل او اوته خيمة
 او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال
 محمد رحمه الله ان اوصى بأمر اخرى لا يغسل ومن قتل بمحبة
 او قصاص غسل وصلى عليه ومن قتل لبغي او قطع طريق غسل
 ولا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصلى على قاتل نفسه
 خلافا لابي يوسف

(في المصر) في غير جامع وشارع ولم يعلم القاتل
 ولا عبرة بالآلة القتل في هذه الصورة وانما يغسل
 لانه لا يدري اقل ظالما مظلوما عدا ام خطا
 ذكروه الزاهدي اه في

(ولم يعلم انه قتل الخ) قال في الهداية ومن وجد
 قتيلا في المصر غسل لان الواجب فيه القصاص
 والدية تخف انتم الظلم الا انه اذا علم انه قتل
 بمحبة فدية طلب لان الواجب فيه القصاص

(خلافهما) لانه اعتبر اليوم الكامل او الليلية
 (او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه

(او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه
 (او مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) لانه

(الالدية الخ) لانها ليست بدون حقيقة فلذا
 الكفالة تبدل الكتابة ولا تؤخذ الدين من
 لانصح من مان من العاقلة لانها ليست دين
 زكاة من مان من الغفلة لانها ليست دين
 حقيقة ولا دين حقيقة لانها ليست دين
 حقيقة لانها ليست دين حقيقة لانها ليست دين
 حتى لو حلف ان لا مال له لا يحث به فيعتبر بدله
 انه مال اولى بماله وهو للتجارة اولى بها اه
 نافي لانها عبادة وهي لانصح الالدية اه نافي
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (زينة) لانها عبادة وهي لانصح الالدية اه نافي
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (سقطت) لان الواجب من النصاب فاذا
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (ادى الكل فقد ادى الواجب من النصاب فاذا
 (ونكره الجبله لا سقطت) لان الواجب من النصاب فاذا
 (الواجب لا يمتثل الا بالاطال حتى الغبر لانها ليست دين
 المعصية طاعة وهذا اصح كذا في المحيط وعلى
 هذا الخلاف جيلة اسقاط النفعة اه ن
 (بطل كونه للتجارة) لان نوى التول وهو ليس
 بعمل فيصح وقال في الهداية لانصال النية
 بالعمل فيصح نية التجارة حقيقة امساكها
 امر اعد مبالا لان نية التجارة حقيقة امساكها
 للاستخدام وهو عمل كذا في الكافي اه

او جاحد عليه بينة او علم به قاض خلافا لمحمد رحمه الله في
 المفلس وبخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه * وفي المدفون
 في الارض او الكرم اختلاف * ويزكي الدين عند قبضه فتحو
 بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند
 قبض نصاب وبدل ما ليس بمال عند قبض نصاب وحولان
 حول وقال يركى ما قبض منه مطلقا الالدية والارش وبدل
 الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول * وشرط اداؤها
 نية مقارنة للاداء اول عزل المقدار الواجب * ولو تصدق بالكل
 ولم ينو هاسقطت ولو بالبعض لا تسقط حصته عند ابي يوسف
 خلافا لمحمد رحمه الله وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد
 خلافا لابي يوسف * ولو اشترى عبد التجارة فنوى استخدامه
 بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم
 يبعه وكذا ما ورث * وان نوى التجارة فيما ملكه بهبة او وصية
 او نكاح او خلع او صلح عن قود كان لها عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد رحمه الله وقيل الخلاف بالعم كس * ولغاتعين النادر
 للتصدق اليوم والدرهم والفقر
 * (باب زكاة السواآت) *

(كان لها) لانها فازت العمل وهو التصبر
 وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة
 اكساب المال فلا يدخل في ملكه الا يقبض به
 فهو كسبه فهو قران نية التجارة فيه كالشر
 (كان لها) لانها فازت العمل وهو التصبر
 وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة
 اكساب المال فلا يدخل في ملكه الا يقبض به
 فهو كسبه فهو قران نية التجارة فيه كالشر

(الالدية الخ) لانها ليست بدون حقيقة فلذا
 الكفالة تبدل الكتابة ولا تؤخذ الدين من
 لانصح من مان من الغفلة لانها ليست دين
 زكاة من مان من الغفلة لانها ليست دين
 حقيقة ولا دين حقيقة لانها ليست دين
 حقيقة لانها ليست دين حقيقة لانها ليست دين
 حتى لو حلف ان لا مال له لا يحث به فيعتبر بدله
 انه مال اولى بماله وهو للتجارة اولى بها اه
 نافي لانها عبادة وهي لانصح الالدية اه نافي
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (زينة) لانها عبادة وهي لانصح الالدية اه نافي
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (سقطت) لان الواجب من النصاب فاذا
 لان الواجب من النصاب فاذا
 (ادى الكل فقد ادى الواجب من النصاب فاذا
 (ونكره الجبله لا سقطت) لان الواجب من النصاب فاذا
 (الواجب لا يمتثل الا بالاطال حتى الغبر لانها ليست دين
 المعصية طاعة وهذا اصح كذا في المحيط وعلى
 هذا الخلاف جيلة اسقاط النفعة اه ن
 (بطل كونه للتجارة) لان نوى التول وهو ليس
 بعمل فيصح وقال في الهداية لانصال النية
 بالعمل فيصح نية التجارة حقيقة امساكها
 امر اعد مبالا لان نية التجارة حقيقة امساكها
 للاستخدام وهو عمل كذا في الكافي اه

السائمة التي تكتفي بالرعي في اكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقاك وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث حقاك وبنت لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين * والبحت والعراب سواء

* (فصل) *

ففرقوا بينهما في البع والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

نصروا العرب جميعا في البع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

نصروا العرب جميعا في البع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

نصروا العرب جميعا في البع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

(بنت مخاض) لان امها في الغالب نصير ذات مخاض باخرى والمخاض وضع الولادة والمخاض بنت لبون (بنت لبون) اهق سميت بها لان امها غالباً تكون حقة (حقة) سميت بها لانها استحققت الحمل والركوب والخسر اب اهق سميت بذلك لمعنى في اسنانها يعرفه جذعة (جذعة) اهق سميت بذلك لخدي الزكاة اهق اب اب الابل وهي اعلى ما يقع خدي الزكاة اهق

(الى مائة وعشرين) على هذا اتفقت الآثار واشتهرت كتب رسول الله واجمع الامة وماروي عن علي انه يجب في كل خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض (والخمس والعرب سواء) اهق سميت بذلك لمعنى في اسنانها يعرفه

نصروا العرب جميعا في البع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

نصروا العرب جميعا في البع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بن قحطان وهي من تهامة دار اجداس اسماعيل عليه السلام اه في

وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت ثلاثين ساعة
ففيها تبيع وهو ما طعن في الثانية او تبيعة الى اربعين ففيها
مسن وهو ما طعن في الثالثة او مسنة ولا شيء فيما زاد الى ان
تبلغ ستين وعند الامام فيه بحسابه وفي ستين تبيعان وفي
سبعين مسنة وتبيع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل
ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة * والجواميس كالبحر

* (فصل) *

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت اربعين
سائمة ففيها شاة الى مائة واحد وعشرين ففيها شاتان الى
مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربعمائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة * والضأن والمعز سواء * وادنى ما يتعلق به
الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثمن وهو ما تمت له
سنة منها

* (فصل) *

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا لهما
فان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى من
قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا * وليس في الذكور الخالص

(وليس في اقل الخ) لو قال نصاب البقر ثلاثون
وفيه تبيع كان اوجز اهـ
(ولا شيء فيما زاد) هذا قول ابى يوسف ومحمد
رجعهما الله وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله
وبه قال مالك والشافعي اهـ
(بحسابه) ففي الواحدة ربع عشر مسنة او ثلث
عشر تبيع اهـ
(والجواميس كالبحر) حيث قالوا ان اسم البحر
يتناولها اهـ
(ففيها شاة) الوارد في ذلك المقام وادعى هذا
الكلام اهـ

(ثم في كل مائة شاة) ثبت ذلك بكتبه عليه السلام
وكتب عمرو ابى بكر في هذا المقام
(خلافا لهما) قوله عليه السلام ليس على المسلم
في فرسه وغلامه صدقة متفق عليه ولا ابى حنيفة
تأروى جابر انه عليه السلام قال في كل فرس
دينار ذكره الامام عن الدارقطني اهـ
(ففيها الزكاة) عند ابى حنيفة رحمه الله
اذا كانت للنسل لا للركوب والجل ولو كانت
للحجارة وجب فيها زكاة المال لان زكاة الخيل
اهـ

(ان بلغت نصابا) قال في الكفاية لا نصاب للخيل
عند ابى حنيفة وقبل نصابها ثلاثة ذنوب
وقال في البحر ليس لها نصاب متقرر وهو الصحيح
اهـ

(والمعروض) مع عرض فخصين وهو منع
 الدنيا وليس بغير ادخاله لعمومه وانما المراد
 العرض بالسكون وهو منع لا يدخله بكل
 ولا وزن ولا يكون جيوانا ولا غفارا كذا في
 الصالح اه في كل عشرة من الدراهم سبعة
 (ما تادهم) ما تادهم سبعة اجزاء
 مناقيل فالدرهم سبعة اجزاء
 المتقال منها عشر اقل درهم نصف
 يكون مثقال وخمسة
 (وفيها ربع العشر) كذا في الصالحين ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ليس في فنادون خمس اواق
 صدقة والاوقية اربعون درهما ولاماروي
 ابو داود ومن حديث طويل آخره فاذا كان له
 عشرون دينارا او حال عليها الحول ففيها نصف
 دينار وما زاد فبحسب ذلك اه باقاني

وبأخذ الساعي الوسط لا الاعلى والادنى * ولو اخذ البغاة
 زكاة السوائم او العشر او الخراج يفتى اربابها ان يعيدوها
 خفية ان لم يصرفوها في حقها الا الخراج

* (باب زكاة الذهب والفضة والعروض) *

نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها
 ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه
 وقالا ما زاد بحسابه وان قل * والمعتبر فيهما الوزن وجوبا
 واداء وفي الدراهم وزن سبعة مثاقيل * وما غلب ذهبه
 او فضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين وما غلب
 غشه تعتبر قيمته لا وزنه وتشرط نية التجارة فيه كالعروض *
 وتجب في تبرهما وحليهما وان يتبهما وفي عروض تجارة بلغت
 قيمتها نصابا في احدهما تقوم بما هو ارفع للفقراء وتضم قيمتها
 اليهما ايتم النصاب ويضم احدهما الى الاخر بالقيمة وعندهما
 بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
 وحكمه * ونقصان النصاب في اثناء الحول لا يضر ان كل
 في طرفيه ولو عمل ذو نصاب لسنين او لنصب صح * ولا شيء
 في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل

(تعتبر قيمته) ان بلغت نصابا ونوى به التجارة
 وجبت فيه الزكاة والا فلا اه
 (وحليهما) لما روي عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده ان امير المؤمنين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابنته لها وفي يدي ابتها سواران غلظتان من
 ذهب فقال رسول الله اتعطيني زكاة هذين
 قالت لا قال آيسرك ان يسورك الله يوم
 القيامة يسورك الله ورسوله قال النوى

اسناده حسن اه باقاني
 تغلب بكسر اللام اخترازا عن نوال
 (التغلبي) تغلب بكسر اللام اخترازا عن نوال
 والنسبة اليها تغلبي ففتح اللام بالكسر ونحو تغلب قوم
 من نصارى العرب لا من مشركي العرب
 باقاني

(لأخذ صدقات العبار) وبجميعهم من وكما يأخذ العائس صدقات
 الأصغر من وفضل الطريق وكما يأخذ صدقات
 الصدقات الأموال الظاهرة التي تكون مع التاجر لأن حق
 الأموال لا يأخذ في الأموال الظاهرة لا يجزى له إلا ما يبلغه مأمنه
 (أن يبلغ منه ماله نصاباً) أما الذي قلان ما يؤخذ
 قليل فنفسي لا ينبغي له أن يأخذ منه

(باب العاشر)

هو من نصب على الطريق ليأخذ صدقات التجار من المسلم ربع
 العشر ومن الذي نصفه ومن الحربي تمامه أن يبلغ ماله نصاباً
 ولم يعلم قدر ما يأخذون منا وإن علم أخذ مثله لكن أن أخذوا
 الكل لا يأخذ بل يترك له قدر ما يبلغه مأمنه وإن كانوا
 لا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم شيئاً ولا من القليل وإن اقتربان في
 بيته ما يكمل النصاب * ويقبل قول من أنكر تمام الحول
 أو الفراغ من الدين أو ادعى الاداء من الفقراء بنفسه في المصر
 في غير السواثم أو الاداء إلى عاشر آخران وجد عاشر آخر مع
 يمينه * ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه
 خارج المصر ولا في السواثم ولو في المصر * وما قبل من المسلم
 قبل من الذي لا من الحربي إلا في قوله لأنه منه هي أم ولدى
 وإن مر الحربي ثانياً قبل مضى الحول فإن مر بعد عوده إلى
 داره عشر ثانياً أو أقل * وبعشر قيمة الخمر لا قيمة الخنزير وعند
 أبي يوسف أن مربيها معاشرهما * ولا بعشر مال ترك في
 المصر ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب مأذون إلا أن كان
 لادين عليه ومعه مولا * ومن مربي الخوارج فعشروه عشر

أهـ نبي لأنه مفقوض اليه فيه وأخذ العائس
 (بنفسه) لأنه مفقوض اليه فيه وأخذ العائس
 منه لا يؤخذ (في غير السواثم) فلا يصديق في الدفع للفقراء
 (في غير السواثم) فلا يصديق في الدفع للفقراء
 لأن حق الأخذ للسلطان فنفع ما يأخذ زكاة
 هو الصحيح وما آذاه فلا وقال الشافعي بصدق
 ولم يبق للساعي عليه سبيل لأن الزكاة
 حق الفقراء قال تعالى إنما الصدقات للفقراء
 والمساكين الخ بلام الملك وقد أوصل الحق
 إلى مستحقه فقرباً دونه كالمشتري من الوكيل
 إذا أوفى الثمن للوكيل أهـ نبي

(مع يمينه) لأنه ادعى وضع الأمانة موضعها
 وإن لم يكن في تلك السنة عاشر آخر لا يصديق
 لأن الأمين إذا أخبر بما هو محتفل صدق وإذا
 أخبر بما ليس محتفل كذب يمين لأنه قد ظهر
 كذبه هنا يمين فلا يصدق أهـ باقاني
 (ولا يقبل في ادائه الخ) أي إذا ادعى الاداء
 من الأموال الظاهرة أو من الأموال الباطنة
 بعد الاخراج إلى السفر فانه لا يصديق ويضمن
 عندنا لأن صدقات الأموال الباطنة بعد الاخراج من
 وصدقات الأموال الظاهرة لا يصديق ويضمن
 مصر إلى السفر يأخذها العائس فلو قبلنا قوله
 فندرك كل أحد لا يجوز عنه لا تدعى إلى أن
 لا تؤخذ صدقة أبداً أهـ

(العشر) وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة
 إذا ظهر الثمر وعند أبي يوسف إذا ادرك وعنده
 محمد إذا جعله في الحصاد وعنده بالخلاف تظهر
 في وجوب العشر ما يخرج من الأرض الحرة الجنية قبل
 المالك بغير صنعه فالعشر ساقط ولا يأكل
 (بلائس طه نصاب) لعنوم قوله تعالى اتفقوا من
 طببات ما كسبتهم وقوله عليه السلام فما كنت
 السماء والغيم والعشر وما يسقى بأية نصف العشر

أه بى
 (ولا شيء في حطب الخ) ويزر البطيخ والقشاه
 والصنغ والعطران ونحو ذلك ففي ما إذا اتخذ
 أرضه بقصبنة أو محبب يجب العشر وكذلك
 في قصب السكر والذرة والعصفرو السكان ويزر
 ونحوها أه بى
 (وفي العسل العشر الخ) لأن النحل يتناول من
 الأنوار والثمار وفي العشر ولا شيء في المأخوذ
 من أرض الخراج لثلاثا يجمع العشر والخراج
 في أرض واحدة أه بآفاق

في ماسقته السماء أو سقى سحبا أو أخذ من ثمر جبل العشر
 قل لو كثر بلا شرط نصاب وبقاء وعندهما انما يجب في ما يبق
 سنة إذا بلغ خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق فإذا
 بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يوسق عند أبي يوسف
 وعند محمد يجب إذا بلغ خمسة أمثال من أعلى ما يقدر به نوعه
 فاعتبر في القطن خمسة أجمال وفي الزعفران خمسة أمانان *
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف *
 وفي ماسقى بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل رفع
 مؤن الزرع * وفي العسل العشر قل أو كثر إذا أخذ من جبل
 أو أرض عشرية وعند محمد إذا بلغ خمسة أفراس والفرق ستة
 وثلاثون رطلا وعند أبي يوسف إذا بلغ عشرين قرية *
 ويؤخذ عشرين من أرض عشرية لتغلي وعند محمد رحمه الله
 عشر واحد إن كان اشتراها من مسلم * ولو اشتراها منه ذمي
 أخذ منه العشر إن وكذا لو اشتراها منه مسلم أو أسلم هو خلافا
 لأبي يوسف وقيل محمد معه * وعلى المرأة والصبي منهم ما على
 الرجل * ولو شري ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج وعند
 محمد تبقى على حالها وإن أخذها منه مسلم بشفعة أوردت على

(عشرين قرية)
 وكان مأخوذا من أرض العشر فولا واحدا
 وفي المأخوذ من الجبل روايتان عنه وانما قدر
 بذلك لأن بني بشار كانوا يؤذون إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذلك وفي رواية عنه
 خمسة أمانان أه بى
 (ويؤخذ عشرين الخ) لإجماع الجماعة على ذلك
 حتى أو أقول الجنة ورضوا بضعف ما يؤخذ
 من السبيل وقال عمر هذه جنة شهرها ما شئتم

أه بى
 (بني على حالها) أي عشرية كما كانت لأن العشر
 مؤونة الأرض ويجب عند أبي حنيفة عشرين
 كالنخل
 (شفعة أوردت على البائع) لتحويل الصبغة
 للشفيع في الأولى وفساد البيع في
 الثانية فلا تقطع حق المسلم
 لكونه مستحق الزكاة

(ولا يجتمع عشر وخراج) لقوله عليه السلام
 لا يجتمع على مسلم عشر وخراج في ارض وقد
 اجتمع الصحابة على ذلك وقال الشافعي يجمع
 بينهما اه بنى
 (ولو غنيا) لان فيه شبهة الصدقة لانه يعمل للدافع
 من وجه حيث جسد نفسه لعمل المسلمين
 فيستحق كفايته في مالهم كالقاضي والمفتي
 والمحاسب ويعمل للفقير آمن وجهه لان يده
 لا يدعهم بعد الوجوب فاستوجب اجر اعلمهم
 (والمكاتب يعان) ولو كان مولا غنيا وهو
 وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب اه
 لا يتمكن من ائتمارهم لاهل ما كالا فلاس
 (ومد يون لا يملك نصابا) او يملكه وهو على الناس
 وهو المراد بقوله تعالى والغارمين اه في
 (لا يجمع) وهو المراد بان السبيل اوفى البلدا
 الذي هو فيه او لا يصل اليه فيأخذ من الصدقة
 قدر حاجته لا اكثر منها والاولى ان يستقرض
 ان امكنه ولا يفرسه التصديق بما فضل عند
 قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب
 اذا عجز اه بنى

البائع لفساد البيع عاد العشر * وفي دار جعلت بستانا خراج
 ان كانت لذى او لمسلم سقاها بمائه وان سقاها بماء العشر فعشر
 ولا شئ في الدار ولو لذى * وماء السماء والبر والعين عشري
 وماء انهار حفرها العجم خراجي وكذا سيجون وجيكون ودجلة
 والفرات عند ابي يوسف خلافا لمحمد وليس في عين قير أو نقط
 او ملح في ارض عشري وان كانت في ارض خراج ففي حريمها
 المصالح للزراعة الخراج لا فيها * ولا يجتمع عشر وخراج
 في ارض واحدة

(باب المصروف)

هو الفقير وهو من له ادنى شئ دون النصاب والمساكين من لا شئ
 له وقيل بالعكس والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب
 يعان في فك رقبته ومد يون لا يملك نصابا فضلا عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند ابي يوسف والجمع عند محمد ان كان فقيرا
 ومن له مال في وطنه لامعه * ويجوز دفعها الى كلهم والى
 بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او قضاء دينه
 او ثمن قن يعتق ولا الى ذمي وصح غيرها ولا الى غني يملك نصابا
 من اى مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته

(الى كلهم) اى الاصناف المذكورة ويجوز
 الدفع الى واحد من صنف لافادة الامم في الانية
 الاختصاص الكللى اعم من كون كل صدقة
 لكل فرد او كل صدقة لطائفة او لو اريد من اجمع
 اقتضاء اجمع المقابل بالجمع الاتقسام ومقابله
 المروى عن الصحابة لذلك اه باقانى
 (او قضاء دينه) اى المبت الفقير باصره او فقير
 الامم لانه لا تبد من التملك وهو لا يقع عند
 (بخلاف ولده الكبير) اى الفقير وان كانت نفقته
 عليه بان كان زمنا او اعمى لانه لا يعمل فنيا
 اه بنى

(الى كلهم) اى الاصناف المذكورة ويجوز
 الدفع الى واحد من صنف لافادة الامم في الانية
 الاختصاص الكللى اعم من كون كل صدقة
 لكل فرد او كل صدقة لطائفة او لو اريد من اجمع
 اقتضاء اجمع المقابل بالجمع الاتقسام ومقابله
 المروى عن الصحابة لذلك اه باقانى
 (او قضاء دينه) اى المبت الفقير باصره او فقير
 الامم لانه لا تبد من التملك وهو لا يقع عند
 (بخلاف ولده الكبير) اى الفقير وان كانت نفقته
 عليه بان كان زمنا او اعمى لانه لا يعمل فنيا
 اه بنى

(الابعد عوده) انتادينه الى النبي بالكسر والقصر
 قوله عليه السلام لا تاتي في الصدقة اي لا تؤخذ
 في السنة من بين اهني
 (ما يخصه) في الصدقة فطرة واحدة وهذا الخلاف
 (ما يخصه) في الصدقة فطرة واحدة وهذا الخلاف
 (ما يخصه) في الصدقة فطرة واحدة وهذا الخلاف
 (ما يخصه) في الصدقة فطرة واحدة وهذا الخلاف

مبنى على صحتها لا فرق (الخ)
 (وصح) تقديمها بلا فرق (الخ)
 خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول
 رمضان لا قبله لانها صدقة الفطر ولا فطر قبل
 الشروع في الصوم وقبل جواز تعجيلها
 في النصف الاخير من رمضان وفي الشهر الاخير
 اهني
 (افضل) لبعده عن الخلاف وفيه تعجيل دفع
 الحاجة واليقين افضل من البر اهني
 (كتاب الصوم) اخره عن الزكاة مع وجوبه على
 جميع المكلفين ولذلك قدمه محمد عليا نعا
 للقرآن ولحديثه عليه السلام في الاسلام على
 جميع اهني

للتجارة ولا عن عبد آبق الا بعد عوده ولا عن عبد او عشرين
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس
 دون الاشخاص ولو بيع بخيار فعلى من يتقرر الملك له * ويجب
 بطولوع فجر يوم الفطر من مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بلا فرق بين مدة ومدة ونذب
 انراجها قبل صلاة العيد ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع
 من بر أو دقيقه او سويق او صاع من تمر او شعير والزبيب كالبر
 وعندهما كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام * والصاع
 ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو عدس اوج وعند
 ابي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بر صح
 خلافا لمحمد ودفع البر في مكان تشتري به الاشياء فيه افضل
 وعند ابي يوسف الدراهم افضل

* (كتاب الصوم) *

هو ترك الاكل والشرب والوطي من الفجر الى الغروب مع
 نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس * وصوم
 رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضاء * وصوم
 المنذور والكفارة واجب وغير ذلك نفل * وصوم العيدين وايام

(معنية) نقض طرده بانسائك الخائض
 والنفساء فانه يصدق عليه ولا يصدق المحدود
 وعكسه بالكل التام فانه يصدق المحدود وهو
 الصوم الشرعي ولا يصدق التام في النهاية امسالك الخائض
 العكس منفسد للعكس اهني
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين

للمنذورين ما اورثنا اهني
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين
 (صوم المنذور الخ) قد اضطرب كلامه في المؤقتين

(ربل عما نواه) لان تعيين الناذر لم يغتبر فيما يرجع الى حق صاحب الشرع اهـ في (وعندهما عن رمضان) فاذ انهما لم يتفقوا في ان يجوز له ان يخصص له ان لا يخصص له (الا بنية الخ) لان النية لا يخصص له ان لا يخصص له (فالحصر في النية في الليل) فانه في مطلق النية في حق الراي (برؤية هلاله) فانه في مطلق النية في حق الراي (غيره وسنأتي شرآط النية ومسألة الراي) فانه في حق الراي (ولا يصام يوم النية) فانه في حق الراي (من صام يوم النية) فانه في حق الراي (فيه تشبهها بأهل الكفاية) فانه في حق الراي (نوى عن رمضان وقد كان من رمضان ففقع عن المستحق وان ظهر انه كان من شعبان كان تطوعا

التشريق حرام * ويجوز اذا آرمضان والنذر المعين بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار لا عنده في الاصح وبمطلق النية وبنية النفل وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم لا النذر المعين بل عما نواه * ولو نوى المريض او المسافر فيه واجبا آخر وقع عما نوى عنده وعندهما عن رمضان * والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار * والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح الا بنية معينة من الليل * ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام يوم النية الا تطوعا وهو احب ان وافق صوما يعتاده والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار * وكره صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان رمضان فعنه والا فعن نفل او عن واجب آخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبت والا فأنوى ان جزم ونقل ان ردّ دوان قال ان كان رمضان فانا صائم عنه والا فلا لا يصح ولو ثبت رمضان بنية ولا يصير صائما * واذا كان بالسما علة قبل في هلال رمضان خبر عدل ولو كان عبدا او اثني او محمدا في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطروي الحجة شهادة

(او عن واجب آخر) لما روي ان لا بد منه في الكراهة لعدم التشبه بأهل الكتاب اهـ في (والافغن نقل الخ) للتدريج في القول والافغن غيره لكان اوضح اهـ في (والافغن) في بنية واجب كان او نفلا اهـ في (ان جزم) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا (لا يصح) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا (نوى انه ان وجد غدا يفطر وان لم يجد يصوم)

(او عن واجب آخر) لما روي ان لا بد منه في الكراهة لعدم التشبه بأهل الكتاب اهـ في (والافغن نقل الخ) للتدريج في القول والافغن غيره لكان اوضح اهـ في (والافغن) في بنية واجب كان او نفلا اهـ في (ان جزم) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا (لا يصح) لانه لم يقطع عزيمته فصار كما اذا (نوى انه ان وجد غدا يفطر وان لم يجد يصوم)

(نوى انه ان وجد غدا يفطر وان لم يجد يصوم) في ظاهر الرواية لانه (لا يشترط لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه (ولا يشترط لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه

(وعندها يجب الكفارة ايضا) ان اكل قبل المصنف في تركه محل الزوال وبعده لا تقدر نفس المصنف في تركه محل
 ان التفتوت انما يستقيم فعلا لا بنسبة (او انزل بنظر) عدم المباشرة قال في الجوامع صوره ومعنى مع
 معنى الجوامع عليه القضاء هو المختار لانه وجد حتى اذنى عليه المباشرة قال في الجوامع صوره ومعنى مع
 المباشرة على يوسف) وفي الخلاف على وجود المنفذ (خلافه على يوسف) وفي الخلاف على وجود المنفذ
 انه مع الامام والجوف وعدمه كما في الدمع والاضطرار بين الممانه والجبون والتمنيح كما في البول ثم ينطبق
 والتبول بطريق الطبيعه ودفعها للبول ثم ينطبق في حالة الصب لا موجب للافتتاح وهذا الخلاف فيما اذا وصل الى الممانه واما اذا كان في فصيحه
 الذي لا يفطر اتفاقا كما للحدثاه في

طالع او افطر بطن الغروب ولم تغرب او اكل ناسيا قطن انه افطر
 فأكل عمدا او صب في حلقه نائما او جومت نائمة او مجنونة
 او لم ينو في رمضان صوما ولا فطر او كذا الواصب غيرنا وللصوم
 فأكل وعندهما يجب الكفارة ايضا * ولو اكل او شرب
 او جامع ناسيا لا يفطر وكذا الونام فاحتمل او انزل بنظر او اذهن
 او اكحل او قبل او اغتاب او احتجم او غلبه القيء او ثقبيا قليلا
 او اصبح جنبا او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في اجليله دهن
 او غيره خلافا لابي يوسف وان دخل حلقه غبار او دخان
 او ذباب لا يفطر * ولو مطر او ثلج افطر في الاصح * ولو وطئ
 ميتة او بهيمة او في غير السيلين او قبل او لمس ان انزل افطر
 والا فلا * وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصاة قضى
 وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرجته ثم اكله ولو اكل سمسمه
 من الخارج ان ابتلعها فطر وان مضغها فلا * والقيء مليء الفم
 ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف رحمه الله وان كان قليلا
 لا يفسد وعند محمد رحمه الله يفسد باعادة القليل لا بعود الكثير
 وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك والقبلة
 ان لم يأمن على نفسه لان أمن ولا الكحل ودهن الشارب

(او في غير السيلين) كالقنطرة والابط والسرة وكذا الاستنجاء بالكف كما تقدم اه في
 (ان انزل افطر) كما تقدم اه في وقضى ولا كفارة لنقصان
 الحناية لعدم الحمل المنشئ في الميتة والجمعة ولعدم صورة الجماع في الباقي اه في
 (وان كان دونها لا يقضى) لعدم الفطر الا اذا اخرجته من فيه ثم اكله ولا كفارة لان النفس
 تغلق ولولا ذلك لكانت سمسمه او جنة حنطة على ما في الخلاصة اه في

على ما في الخلاصة اه في (او كره ذوق شيء) ما في الخلاصة اه في (او كره ذوق شيء) ما في الخلاصة اه في
 على الا فساد في الخائنة ان كان زواج المرأة او ذوق في الامنة سي انطلق لا يكره ذوقها وفي
 التنجيس هذا في الفرض واما التطوع فلا يكره الذوق لان الاضطرار فيه بعذر مباح اتفاقا وكذا
 غير العذر وفي رواية يفتن ابي حنيفة لا يأمن للصائم بذاق العسل والطعام ليعرف جوده ورديته
 كذا يفتن وقوله بلا عذر يرجع الى الذوق اه في

(و يستحب السحور) قال صاحب المطالع
 السحور بالفتح اسم ما يؤكل في السحور بالضم
 اسم الفعل واشهر المراتب ان يكون اسم الفعل
 لقوله عليه السلام تسحروا
 بالوجهين والضم والفتح اهـ
 بالضم على الصحيح اهـ
 بالضم على وجه الاعذار المبيحة للافطار
 فان في السحور بركة
 فان في بيان وجوه الاعذار المبيحة للافطار
 (فصل) هو في بيان وجوه الاعذار المبيحة للافطار
 وما يتعلق بها والاصل فيها المشقة فلذا قال يباح
 اهـ

والسؤال ولو عشيا ومضغ طعام لا بد منه لطفل ولا الحجابة
 ويكره عند الامام الاستنشاق للتبرّد وكذا الاغتسال
 والتلفف بثوب ولا يكره ذلك عند ابي يوسف رحمه الله
 وقيل تكره المضضة لغير عذر والمباشرة والمعانقة والمصافحة
 في رواية * ويستحب السحور وتأخير وتجميل الفطر

فصل

يباح الفطر لمرض خاف زيادة مرضه بالصوم وللمسافر وصومه
 احب ان لم يضره ولا قضاء ان ماتا على حالهما * ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره ولا يفقد الصحة والاقامة
 فيطعم عنه وليه لكل يوم ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا
 لزوم وان تبرّع به صح * والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة
 كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء
 رمضان ان شاء فترقه وان شاء تابعه فان آخره حتى جاء آخر
 قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشيخ القاني اذا عجز عن
 الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر بعد ذلك لزمه
 القضاء * وحامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها تفطر
 وتقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم نفل شرع فيه

(فصل) هو في بيان وجوه الاعذار المبيحة للافطار
 وما يتعلق بها والاصل فيها المشقة فلذا قال يباح
 اهـ

(لكل يوم) اي من الايام التي افطر فيها كالفطرة
 نصف صاع من بر او صاعا من غيره اهـ
 (يفطر ويطعم) لقوله تعالى وعلى الذين
 يطبقونه فدية نزلت فيه باجماع الصحابة اي
 لا يطبقونه فدية بخلاف لا كفوف قوله تعالى بين الله
 لكم ان تضلوا اي تضيعوا الارض فاعلوا ففطروا اهـ
 (او من وضع) ان تعينت الارض فاعلوا ففطروا اهـ

(او من وضع) ان تعينت الارض فاعلوا ففطروا اهـ
 (او من وضع) ان تعينت الارض فاعلوا ففطروا اهـ

فلا كفارة فيهما (اي في المسألتين المذكورتين)
للشبهة في اوله واخره كالحذف بسببه العقد

وجد وهو التبر والاهلية بالذمة وفي الوجوب
فائدة وهي ضرورة مطلوباً على وجه لا يخرج
في ادائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في ادائه
فلا فائدة كذا في الهداية وهو ظاهر الرواية

الافى الايام المنية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية ويباح له
بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر * ولو نوى المسافر الفطر
ثم اقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كما يلزم
حقياً سافر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة فيهما * ومن اغنى
عليه اياماً قضاها الا يوماً حدث فيه او في ليلته * ولو جن كل
رمضان لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ماضى سواء بلغ
مجنوناً او عرض له بعده في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او اسلم
كافر او اقام مسافراً او طهرت حائض في يوم من رمضان لزمه
امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين قضاؤه بخلاف الآخرين
(فصل)

نذر صوم يومى العيد وایام التشريق صح وافطر وقضى وكذا
لو نذر صوم السنة يفطر هذه الايام ويقضيها ولا عهدة
لوصامها * ثم ان نوى النذر فقط او نواه ونوى أن لا يكون يمينا
او لم ينو شيئاً كان نذراً فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذراً
كان يمينا فحسب فتجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء
وان نواهما او اليمين فقط كان نذراً او يمينا فوجب القضاء
والكفارة ان افطر وعند ابى يوسف نذر في الاول يمين في الثاني

اي اليوم الذي حصلت الاهلية في اول اليوم وهو
ثم لا يلزم الاولين (اي الصبي والكافر فضاؤه
السبب في الصوم اه ن
وافطر) فخلصا عن المعصية اه ن
وقضى) لانه اذى كما التزم ولو نذر صوم سنة
(لو صامها) لانه اذى كما التزم ولو نذر صوم سنة
وشروط التتابع بفطر الايام الخمسة ويقضيها
موسوعة بخلاف المعصية ولو لم يشترط التتابع
لوافطر يوماً بخلاف المعصية ولو لم يشترط التتابع
يقضى خمسة وثلاثين يوماً ولا يجزئ به صيام
الخمس اه ن

(وان نواهما) اي التذرو اليمين اه ن
(يجب القضاء والكفارة) للحنث بتلك الصيام اه ن
(في الاول) وهو ما اذا نواه من جميع الصيام
النظام ونحوه فوجب القضاء لا الكفارة وفي الثانية
في الكلام فوجب القضاء لا الكفارة وفي الثانية
بالعكس اه ن
(يعني في الثاني) وهو ما اذا نوى اليمين لا اعتبار
الموجب وفيه زلة باعتباره الصيغة اه ن

(الاعند محمد) فلا يلزم الاتمام لان اقله ساعة
 عنه (خلافا لمحمد) فانه على التراخي عنده وهي رواية
 عن ابي حنيفة لان وقته العصر نظرا الى الحال
 في قضاء ما خيره الى آخر العمر كما يجوز تأخيرها الى آخر
 وقتها ولا يبي يوسف ان الحج في وقت معين من
 السنة فالموت فيه ليس ينادر في وقت معين الا خيرا
 بخلاف وقت الصلاة اه في الوجوب في رواية

(مع امن الطريق) وهو الصحيح اه في الوجوب في رواية
 ابن شجاع (او محرم) وهو من حرم اه في الوجوب في رواية
 فريانة او رضاع او صاهرة اه في الوجوب في رواية
 (غير مجوسى ولا فاسق) لانها يعتقد ان ابائهم
 لا يكونون معتدلة

(نفى) اي نفى احدهما على الحيان انى
 بافعاله اه في
 (صح) فان احرامه لازم لكونه بالغ عاقلا
 ولا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وانما
 طريق تخرجه اداة الافعال اه في
 (وهو شرط) باجماع الامة ولان كل عبادة لها
 تحليل فلهذا احرام كالصلاة اه في
 (بمزدلفة) سميت به لان آدم اذ ذاب الى حواء
 ونسب جميعا لا اجتماع آدم مع حواء فيها وقيل
 للجمع بين المغرب والعشاء اه في
 (وذو القعدة) لانهم يفتقدون فيه عن القتال
 وانه من الاشهر الحرم وهو يفتح القاف
 على المشهور وحكي صاحب المطالع كسرهما

صححت ويلزم التسابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الاعند محمد
 رحمه الله

* (كتاب الحج) *

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
 مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافا لمحمد رحمه الله
 بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدرة زاد وراحلة
 ونفقة ذهابه وايابه فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله
 الى حين عوده مع امن الطريق وزوج او محرم للمرأة ان كان
 بينها وبين مكة مسافة سفر ولا تنج بلا احدهما وشرط كون
 المحرم عاقلا بالغ غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها ونج معه
 حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلا حرم صبي او عبد فبلغ او عتق
 نفى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض
 صح بخلاف العبد وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف
 بعرفة وطواف الزيارة وهما ركنا * وواجبه الوقوف بمزدلفة
 والسعي بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر
 للآفاق والخلق او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها
 سنن وآداب * واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من

اه في
 على المشهور وحكي صاحب المطالع كسرهما

(من ذى الحجة) لانهم يجيئون فيه وهو بكسر
 الحاء وحكى فتحها قال النحاس بمعها ذوات
 القعدة وذوات الحجة وحكوا فى الجمع ايضا
 مضى اولان القعدة وهو جاز كما يقال هذه النهور
 ذات القعدة كذا فى النهر جاز القعدة
 وهو لاء النهور كذا فى النهر جاز القعدة
 (والثنين يلى) الى الخماس يلى وهو
 واللامين وقيل اليلى بالهزة موضع من حنين من مكة
 جبل من جبال نهامة على مس حنين من مكة
 اه فى (وهو افضل) لانها كذا تنظف
 للنظافة فتقرب به الى
 عنه الن

(يقول عيسى بن مريم السلام عليكم) لان اداة في امكنة
متابعة فلا يخافوا عن مشقة ويطلب تقبله
واسماعيل عليهم السلام
اعز وقيل ذكره بحضرة
نعم

١٥ في الكلام
 (الرفث) وهو الفحش من الكلام
 (النساء) وقيل الخروج عن طاعة الله تعالى
 (والفسوق) وهو الخصاص مع
 (والجدال) وهو الخصام مع
 (والاصل فيه قوله)

مقتل البرغوث على ماسجدي اه في

ذى الحجة ويكره الاحرام له قبلها * والعمرة ستة * والمواقيت
للمدنيين ذو الحليفة وللشاميين بجحفة وللعراقيين ذات عرق
وللنجديين قرن ولليمنيين يللم لاهلها ولمن مرتبها * ويحرم تأخير
الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل *
ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم * ووقته الحل
وللمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل
(فصل)

(وستر رأسه الخ) لما روى مسلم والنسائي ابوري
 وابن عباس ان رجلا وقف عند راحته وهو محرم
 فبات فقال رسول الله عليه السلام غسوه
 بماء وسدروا رأسه ووجهه فانه يبعث
 طيبا ولا تخفوا رأسه ووجهه فانه يبعث
 (مكة) مكة الحرام كله وبكة المسجد خاصة حكماء النخعي
 وغيره وحكامه الماوردي عن الزهري وزيد بن
 اسلم وقيل مكة اسم البلد وبكة الناس به بيك بعضهم
 الطواف يسمى بكة لازدحام الناس به بيك بعضهم
 بعضا في زجة الجبابرة اي تدفوها واليك اللدق اهق
 منك اغناك المسجد ويستحب ان يدخل المسجد
 (ابتداء بالمسجد) ويستحب ان يدخل منه
 من باب بني شيبه لانه عليه السلام ويقول بسم الله
 ويقدم في دخوله رجلا النبي ويقول بسم الله
 والحمد لله والصلاة على رسول الله اللهم افتح لي
 ابواب رحمتك وادخاني فيها وادخلف في قلبه
 عظم تلك النعمة اهق

وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحيته وستر رأسه او وجهه
 وغسل رأسه او لحيته بالخطمي ولبس قميص او سراويل او قباء
 او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما من
 اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ بزعفران او عصفر او ورس
 الا ما غسل حتى لا ينقض * ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام
 والاستظلal بالبيت والمجل وشدة الهيمان في وسطه ومقاتلة
 عدوه * ويكثر التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات وكما علا
 شرفا وهبط واديا اولقى راكبا وبالا سحار

(فصل)

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت كبر وهلل
 وابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه كالصلاة
 ويقبله ان استطاع من غير اذى او يستلمه او يمسه شيئا
 في يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله
 تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف اخذاعن
 يمينه مما يلي الباب وقد اضطبع رداءه بان جعله تحت ابطه
 الايمن وألقى طرفيه على كتفه الايسر ويجعل طوافه وراء
 الحطيم سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي

(وبطوف) اي طواف القدوم ويسمى ايضا هذا
 طواف النخبة وطواف الالتقاء وهو سنة
 لا قافي لقدومه كما سيجي في المتن ولايسن للكني
 كتنية المسجد ولايسن للجالس فيه والطواف
 لا قافي افضل من صلاة النافلة لقوله بخلافها
 اهق
 (أخذاعن يمينه) حالة استقباله الحجر اهق
 (بان جعله تحت ابطه) حديث حسن عن ابن عباس
 والمندري وقال حديث حسن عن ابن عباس
 ان رسول الله واهله اجابهم تحت اباطهم ثم قدفوها
 بالبيت وجعلوا الرديتهم تحت اباطهم ثم قدفوها
 على عواتقهم اليسرى ويقول اذا حاذى الباب
 وهو الجدار الذي بين الحجر الاسود والباب
 اللهم لك حقوق فتصدق بها على هذا الحرم
 اللهم هذا البيت بينك وهذا المقام العائد
 الباب اللهم هذا الامن امنك وهذا المقام العائد
 من من النار فاعني منها اهق

(ويحتم بالمرودة) اي يحتم الشوط السابع بها
 يقولون تمام الشوط بالعود الى الصفا قياسا على
 الطواف حيث يحتم بما ابتدأ به وهو الحجر
 والفرق بين السعي والطواف ان السعي يتم
 بالمرودة فيكون الرجوع الى الحجر اهق
 لا يتم بركعة محرم (انه هو محرم بالرجوع فلا يتحمل
 (ثم يقيم بركعة اهق
 (ويطوف بالبيت فلاما اراد اي بلا سعي لانه
 ولا يجب الامرة واحدة والتقل به غير مشروع
 وكذا الرمل لم يشرع الامرة واحدة في طواف
 بعده سعي ولذا لا يرمل في طواف القدوم
 ان اخر السعي الى طواف الزبارة لما ذكرنا اهق
 (وكذا يحط ب) اي خطبة واحدة بعد صلاة
 الظهر ومنى بالكسر مقصور منون منصرف
 ويجوز زنا صرفه سعي به لما عني فيه من
 الدماء اي يراق اهق

على هينة وبستلم الحجر كلما تر به ويحتم طوافه بالاستلام*
 واستلام الركن اليماني كلما تر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
 المقام او حيث تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل اسبوع
 وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بركعة* ثم يعود
 وبستلم الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
 البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا
 يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل
 فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين الميلين الاخضرين بسعي سعيا
 حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا
 شوط فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم
 بالمرودة ثم يقيم بركعة محرم او يطوف بالبيت فلاما اراد*
 فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يحط بالامام خطبة يعلم
 الناس فيها المناسك وكذا يحط في التاسع بعرفات
 وفي الحادي عشر بمنى فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج
 الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة* ثم يتوجه الى
 عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم
 فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا

(يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة
 سعي به تروى الخطيب فبارأي قلنا تكررت عرف
 انهم من الله تعالى فسمى التاسع يوم عرفته
 (ثم يتوجه الى عرفات) هكذا فعل عليه السلام
 ولو توجه الى عرفات قبل ذلك او بان بركعة ونحوه
 في اليوم التاسع جاز اهق

روى ط الجهم واجب بان شئت الجهم على ما ورد فيه وما ورد
 خلاف القياس فبراعى كل ما ورد فيه وما ورد
 في وقتها المعهود ولها قول له صلى الله عليه وسلم
 لا بد من الايمان قبل الجمع بين الصلاتين صح الجمع وقبل
 (خلافا لابي يوسف) فانه عنده يجوز لانه اذاها

بأذان واقامتين وشرط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما
 وكونه محرما فيه ما ثم يقف راكبا مع الامام بوضوء او غسل
 وهو السنة قريب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن
 عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطة حامدا مكبرا مهللا
 مليا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته بجهد
 ويقف الناس وراء الامام بقربه مستقبلين سامعين لقوله
 ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل
 قزح ويصلي المغرب والعشاء بأذان واقامة * ومن صلى
 المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر
 خلافا لابي يوسف وجه الله ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر
 صلى بغلس ووقف بالمسعر الحرام وصنع كما في عرفة *
 ومزدلفة كلها موقف الا وادي محسر فاذا اسفر فجر قبل
 طلوع الشمس الى منى فيبدأ فيها برمي جرة العقبة من بطن
 الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة
 ويقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق
 وهو افضل او يقصر وقد حل له غير النساء ثم يذهب من يومه
 او الغدا وبعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا يسعي

المصلي وعند فعلها لا تكون امامه اهق
 اما ان لان الصلاة امامك فان معناه وقتها او مكانها
 (صلى بغلس) اصل الغلس الظلام الثاني من غير
 ولكن المراد منه طلوع الفجر الضياء اهق
 تاخير قبل ان يزول الظلام ويتشتر الضياء اهق
 (كفا عرفة) من التكبير والتليل والتلبية

والصلاة عليه عليه السلام والدعاء بحاجته
 اهق
 (نظر قبل طلوع الشمس الى منى) ويسرع
 اذا بلغ بطن محسر ولو دفع لبلال عند لائتي عليه

(كحصى الخذف) هو نخل المعجمة الرخى
 برؤوس الاصابع وكيفية ان يضع الحصى
 على ظهر ايمامه اليمنى ويستعين بسبائه
 (يكبر مع كل حصاة) ولو سبع اجزاء ويجوز الرمي
 بكل ما كان من جنس الارض اهق
 (ان احب) لانه مفرد فلا يجب عليه اهق

(فصل) في مسائل تتعلق بالوقوف واحدا
النساء واحدا والبدن وتقليدها (اه في لغوات الترتيب
سقط عنه طواف القدوم) لغوات الترتيب
ولان طواف الزيارة يغني عنه كالفرض يغني
عن تحية المسجد اه في (فقد ادرك الحج)
الاربعة والحاكم وقال لماروي اصباب السنن
كافة ائمة الحديث اه في (وليس الخياط)
لانه عليه السلام اباح

(ونابس الخياط) لانه عليه السلام اباح
السر او بل والقاصص للنساء المحرمات فخبارواه
ابوداود عن ابن عمر ولان في لبس غير الخياط
كشفا لغيرها اه في (اي ترك طواف الصدر
لانه عليه السلام رخص للنساء الخفيض في ترك
طواف الصدر ولم يأمرهن باقامة ثي مما كان
كذلك اه في

٧٣

(فصل)

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه
طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه * ومن وقف او اجتاز بعرفة
ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم
النحر فقد ادرك الحج ولو نائما او مغيبا عليه او لم يعلم انها عرفة
ومن فاتته ذلك فقد فاتته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل ويقضي
من قابل ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغماؤه
ففعل صح وكذا ان فعل بلا امر خلا فلهما * والمرأة في جميع
ذلك كالرجل الا انها تكتشف وجهها لارأسها ولو سدت
على وجهها شيئا وجاقتة جاز * ولا تجهر بالتلبية ولا ترمل
ولا تسعى بين الميلى ولا تتعلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب
الحجر اذا كان عنده رجال * ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت
واتت بجميع المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن
اقام بمكة ولو بعد النحر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط
بالاقامة بعده * ومن قلبدنة تطوع او نذرا وجزاء صيد
او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بعث

١٩

(عند ابي يوسف) فلا يصدرنا عليه بدخول
وقته كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلاة
لا تنزهها تلك الصلاة الا ان يكون عزم على
الاقامة بعد ما افتتح الطواف فيثبت لا يسقط اه في
(وعند محمد لا يسقط الحج) قال في الهداية يروى
هذا عن ابي حنيفة ويرويه البعض عن محمد لانه
لزمه عجزه عن ابي حنيفة فيكون عزم على
عنه بنية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج
وقت الصلاة فانه لا يسقط عنها تلك الصلاة كذا
في الكافي اه في

بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلالها
او اشعرها او قلد شاة لا يكون محرما * والبدن من
الابل والبقر

* (باب القران والتمتع) *

القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات
ويقول بعد الصلاة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي
وتقبلهما مني) فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى
ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما طوافين
وسعى سعين جازوا ساء ثم يحج كما مر * فاذا رمى بجمرة العقبة يوم
النحر ذبح دم القران شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والا فضل كون آخرها يوم عرفة
وسبعة اذافر غ ولو بمكة فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين
الدم * وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها
فعليه دم لرفضها ويقضيها وسقط عنه دم القران * والتمتع افضل
من الافراد وهو ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج ثم يحج من عامه
فيحرم بهما من الميقات ويطوف لهما ويسعى ويتحلل منها ان لم يسق
الهدى ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم

(القران) هو مصدر من قرنت بين الشئين
اذا جمع بينهما والقارن الجامع بين الحج
والعمرة والتمتع من المتاع او المتعة وهو الانتفاع
او التمتع اهـ (واساء) ثأخر سعى العمرة وتقديم طواف
الحج عليه ولا يلزم بذلك شئ اهـ

(ثم يحج كما مر) بعد الفراغ من افعال العمرة قبل
التحلل اهـ (وسبعة اذافر غ الخ) بعد ايام التشريق لقوله
تعالى وسبعة اذارب جمعتم اي من منى اهـ و

(ان يأتي بالعمرة في اشهر الحج) او باكثر طوافها
فيها ساء احرم فيها او قبلها كذا قاله شيخنا

والشئ اهـ (ثم يحج) كلفه من عامه الذي اختلف فيه اهـ
من الميقات ليس ينسقط للعمرة ولا للتمتع اهـ
(وتحلل منها) ان شاء بالحق او بالتقصير اهـ
(ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يتحلل اهـ
(ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه صار مكيا وميقات
المكي

(وقبله افضل) اي في تلك السنة لانه لا يكون متمتعاً الا
 وحج اذا حج الحج كله تقدم ويرى في طواف في طواف الزبارة لانه
 (لا قبله) اي الاحرام لانه السبب وندب تاخير
 ليكون آخره صيام يوم عرفه لا احتمال القدرة
 على الاصل كذا في التحليل (لانه مذكور في القرآن
 وهو اول من الهدى والقلائد ولانه للاعلام
 بقوله تعالى والهدى والقلائد ولانه للاعلام
 والتحليل للزينة اهـ ق اما اذا وقف على قطع الجبل
 (وهو شق سنامها) اهـ ق لانه بمنزلة المكنى
 دون اللحم فلا بأس به (لانه بمنزلة المكنى
 ومن هو داخل المواقيت) اهـ ق
 في عدم الاختصاص الى السبب فيه بانقطاع احد
 السفرين اهـ ق

يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكحكه
 وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام
 بها لاقبله فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة او نعل وهو اولى من
 التحليل * والاشعار جازر عندهما وهو شق سنامها من الابر
 وهو الاشبه بفعله عليه السلام او من الايمن ويكره عند الامام
 ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر
 حل من احراميه * ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن هو داخل
 المواقيت فان عاد الممتع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساق
 الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه لا * ومن طاف للعمرة قبل
 اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعاً وان
 كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل واقام
 بمكة وحج صح تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح عندهما
 ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان
 يعود الى اهله ثم يأتي بهما وعندهما يصح وان لم يعد * وان بقي
 بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً
 وما افسده الممتع من عمرته او حجه مضى فيه ويسقط عنه دم

(وقبل لا يصح عندهما) اي تمتعه لان نسكبه
 بمقاتلتان وهذا الحكم جار في كل اتفاق ولو طاف
 ولو اعتمر الخ وكذا لو عاد لغرب يله له كان
 في التصور اهـ ق كننا لو عاد لغرب يله له كان
 (لا يصح) اي عند ابي حنيفة لان حكم السفر
 الاول باق لانه لم يعد الى وطنه الذي ائتى السفر
 منه فصار كمن خرج من مكة اهـ ق
 (وان لم يعد) اي الى اهلته لان السفر الاول بطل
 باقامته بالبصرة قبل انشاء سفره او جمع فيه بين
 النسكين كان متمتعاً اهـ ق لان عمرته مكنته والسفر
 (لا يصح تمتعه اتفاقاً) لان عمرته مكنته والسفر
 الاول قد انتهى بالعمره الفاسدة ولا تمتع لاهل
 مكة اهـ ق
 (مضى فيه) وان كان فاسد لانه لا يمكنه الخروج
 من عهدة الاحرام الا بالافعال اهـ ق

(باب الجنائيات) لما فرغ من بيان احكام المحرمين
بدأ بآياتهم من العوارض من الجنائيات
والاحصار والقنوات وهي جميع جنائيات اسم لفعل
محترم شرعاً سواء عمل به في النفوس والاطراف
والاجزاء فمحمول على جميع اقسامها
والاجزاء فمحمول على جميع اقسامها

التمتع * ومن تمتع ففحى لا تجزئه عن دم المتعة
* (باب الجنائيات) *

ان طيب المحرم عضو الزم دم وكذا لو ادهن بزيت وعندهما
صدقة ولو خضب رأسه بمحشاء او ستره يوماً كاملاً فعليه دم وكذا
لو لبس مخيطاً يوماً كاملاً او حلق ربع رأسه او لحيته او حلق
رقبته او ابطيه او احدهما او عاتيه وكذا لو حلق محاجه
وعندهما صدقة * وان قص اظافر يديه ورجليه في مجلس
واحد فعليه دم وكذا لو قص اظافر يده واحدة او رجل * وان
قص اظافر يديه او رجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء
وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه
او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من
ربع رأسه او لحيته او حلق بعض رقبته او عاتيه او احده
ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة اظفار او خمسة
متفرقة وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس
او حلق لعذر خیر ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع
على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام * ولو ارتدى
او اتشح بالقميص او ارتدى بالسر او ويل فلا بأس به

والفقهاء اخصوها بالفعل في النفوس والاطراف
واما الفعل في المال فمحمول على جميع اقسامها
فعل ليس للمحرم ان يفعله وانما الفعل في المال
فمحمول على جميع اقسامها لان
ههنا انواع فقال ان طيب الخ ادهن
اي اورد ربع لحية فانه يلزم دم لان
الربع حكم الكل ولو جمع على المكروه بنى ادهن
الارثاق ولا يربح على المكروه بنى ادهن
فعله اربعة دماء (لغلبة معنى الكفارة فينبغي
التداخل بائتخاذ المجلس كما في آية السجدة ادهن
اورأس غيره) في الهداية ان حلق رأس محرم
باسم او بغيره ففحى الخالق صدقة وعلى
الظافر دم وفي جوامع الفقه للعتابي ولو قص
اظافر غيره فهو كالخلق عند أبي حنيفة وعند
محمد لا شيء عليه ادهن
(ولو ارتدى) اي جمعه كالارداء على كتفيه ادهن

(او اتشح) الاتشح ان يدخل ثوبه في ثوبه
اي يغطي على ثوبه الايسر
نزل بأس به لعدم اللبس المعتاد

ولم يدخل يديه في كبة) خلافا لفرقان عنده
 اذا ادخل فيه منكبه صار لا يسا للخط فان
 القباء يلبس هكذا عادة ولنا انه ما لبس لاسلان
 والسبيلين لانه ما خوز من التصو والضم
 ولم يوجد ولهذا يتكلف في حفظه الا ان يزره
 او يخالفه بخلاف اهق (فعله دم)
 لان التقصان فاحش فيغلط في
 (واكثره) اي اكثر من اليوم وكذا الواح
 رمى يوم الى اليوم الذي يلبس عند ابن يوسف
 خلافا لهما ولورماه في الليل لانه عليه اجاما
 وانما وجب الدم باحد هذه الاشياء لانها
 واجبات ونترك الواجب بدم اهق

وكذا لو ادخل منكبه في القباء ولم يدخل يديه في كبة
 فصل
 وان طاف للقدوم اول الصدر جنبا فعليه دم وكذا لو طاف
 للركن محدثا وترك طواف الصدر او اربعة منه او دون اربعة
 من الركن او افاض من عرفة قبل الامام وترك السعي
 او الوقوف بمزدلفة او رمى الجمار كلها او رمى يوم واحد او رمى
 جرة العقبة يوم النحر او اكثره * ولو طاف للقدوم اول الصدر
 محدثا فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر
 او رمى احدى الجمار الثلاث * ولو ترك طواف الركن او اربعة
 منه بقي محرما ابد حتى يطوفها وان طافه جنبا فعليه بدنة
 والافضل ان يعيده مادام بمكة ويسقط الدم * ولو طاف
 للصدر طاهرا في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محدثا
 فعليه دم ولو كان بعد ما طاف له جنبا فدمان وعند همام فقط
 ايضا * وان طاف لعمرته وسعى محدثا يعيدهما فان رجع الى
 اهله ولم يعده ما فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف فقط هو
 الصحيح * وان جامع المحرم في احد السبيلين قبل الوقوف
 بعرفة ولو ناسيا فسد حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم *

(فعليه بدنة) لان التقصان بسبب الجنابة
 اعظم من التقصان بسبب الحدث الا ترى ان
 الحدث لا يمنع من قراءة القرآن والجنب يمنع
 منها ولان المنع مع الجنابة من وجهين يمنع
 حيث الطواف ومن حيث دخول المسجد
 ومنع الحدث من وجه واحد اهق
 (فعليه دم) لعدم وجوب اعادة طواف الزيادة
 فلا يتقل الطواف الواجب اليه اهق
 (فدمان) لوجوب اعادة طواف الركن فينقل
 طواف الصدرة فيصير تاركا له مؤخر الطواف
 الركن فيجب دم بالاول الصدر مادام بمكة
 قول الامام ويعيد طواف وجوب الاعادة وهو
 وهذه المسألة مبني على وجوب الاعادة وهو
 الاصح فلا يصح بناؤها على قوله والافضل ان
 يعيد كذا قال شيخنا وفيه تأمل اهق
 (يعيدهما) اهق
 (يعيده مادام بمكة) اهق
 (يعينه له ما دام بمكة) اهق
 (وعليه دم) شاة او سبع بدنة اهق

وقال زفر ومالك
 وليس له ان يفتقر الخ
 والشافعي يفتقران فيه لان الصحابة اوجبوا
 الاقتراض غير ان مالكاً قال يفتقران اذا خرجا
 من منزلهما والشافعي اذا اتبعا الى المكان
 الذي جامعهما فيه لانهما يذكران ذلك ففقدان
 زفر اذا احر مالان خوف الاضرار
 ام وهذا لان الحرز عن

الذي
فبسه وعند زفر
يتمقق من وقف الاحرام و
الوقوف عجب بعده اه اف
(وعليه بدنه) لقول ابن عباس اذا جامع قبل
الوقوف ففسد نسكه وعليه دم واذا جامع بعد
(وكذا الوقيل اوليس ينسك
الاصلاح) لانه ففسد

(فلسفہ) یعنی الاستماع
 (خلافا لہما) اہما انہما
 عن شیء قدیم و لا
 قول

عن أبي ثعلبة (خلافهما) قدم ولا آخر الأقال فعل ولا حرج ولا
دم والمرا د بنى الحسين الأثر لا القدية اذ لو
اجرى على إطلاقه لجاز طواف الركن أو الملق
قبل الوقوف وقد اوجب الله القدية على من
خلق قبل أو انه لا ضرورة فكيف عند عدمها
سكذا في شرح شيخنا اهـ

(خلافًا لأبي يوسف في المعتمر ولم يذكره في الجامع الصغير
وقيل هو بالاتفاق لأن السنة جرت في الحرم والأصل
بالملاق بمبنى وهو من الحرم والأصل
بالخلاف اهـ في محرم
ان قسلا الحبيب)

وليس له ان يفتقر عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو بعد الحلق قبل
طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو قبل او لمس بشهوة وان لم ينزل
وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها
وان كان بعد طواف الاكثر لزم الدم ولا يفسد * ولا شيء ان
انزل بنظر ولو الى فرج * وان اخر الحلق او طواف الزيارة عن
ايام النحر فعليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر الى
او قدم نسكا على نسك هو قبله * وان حلق في غير الحرم للحج
او عمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف رحمه الله فلو عاد المعتمر بعد
خروجه فقصر فلا دم اجماعا * ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه
دمان وعندهما دم * والدم حيث ذكركم رشاة تجزئ في
الاضحية والصدقة ما يجزئ في الفطرة

فصل

ان قتل محرم صيد برّ او دل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة
الصيد بتقويم عدلين في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان
لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هديا ان بلغت فذبحه
بالحرم وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق به على كل فقير نصف

اعلم ان الصيد هو
مباح ما يكون في الفلاة وهو
مباح ما يكون في الماء والكنوزة بعد ذلك
لان التوالد هو الاصل والمجوزى حلال للملأ
عارض فاعتبر الاصل والمجوزى حلال للملأ
والمجوزى حلال للملأ والمجوزى حلال للملأ
رسول الله على ما بين اهل في

(وعند محمد الجزاء تطير الصيد) لقوله تعالى اوجب النعم فانه تعالى اوجب النعم
فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم فقد
المثل مقبدا بالنعم فمن قال انه مثله من الدراهم فقد
خالف النص (وما لا تطيره فكقولهما) اوجب المثل والمثل مطلق
يوسف ان النص في الكتاب والسنة واجماع المثل والمثل مطلق
مقيد بالصورة والصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول
الصورة بلا معنى على الثاني للكساد فان اتلاف
بالاجماع فحمل على حقوق وكان المثل منصوحا
في الشرع كما في حقوق القيمة وكما ان المثل منصوح
الحبوان مضمون بالقيمة وكما ان المثل منصوح
نصا فكذا في حقوق العباد اه في اتلاف الكل بوجوب
ضمن الكل فان اتلاف البعض بوجوب ضمان
البعض كما في حقوق العباد اه في

صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
طعام كل قدير يوما فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به
او صام عنه يوما كاملا وعند محمد الجزاء تطير الصيد في الجنة
فيما له تطير * ففي الطهي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق
وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي جمار الوحش بقرة
وما لا تطيره فكقولهما والعامد والناسي والعائد والمبتدئ
في ذلك سواء * وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف شعره
ضمن ما نقص من قيمته * وان تنف ريشه او قطع قوائمه فخرج
عن حيز الانتفاع فعليه قيمة كاملة وان حلبه قيمة لبنه وان
كسري بيضه قيمة البيض فان خرج من البيض فرخ ميت فقيمة
الفرخ * ولا شيء يقتل غراب وحادأة وذئب وحية وعقرب
وفأرة وكلب عقور وبعوض وبرغوث ونمل وقرادة وسلحفاة
وان قتل قطة او جرادة تصدق بما شاء وتمره خير من جرادة
ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان صال فلا شيء يقتله وان
اضطر المحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجزاء * وللمحرم ذبح
شاة وبقرة وبعير ودجاج ويط اهل وصيد ممل وعليه الجزاء
بذبح حمام مسرول او طي مستأنس ولو ذبح صيدا

(ولا شيء يقتل غراب الخ) وان قتل الحلال صيدا
المحرم فعليه فدية لقوله عليه السلام ولا يفر
صيدا ولا ان الصيد استحق الا من بسبب المحرم
وقد قوته والتصدق منعني في هذه الاربعة وهي
من قوله وان حلبه الى قوله وان قتل الحلال
لانه ضمن اتلاف وليس بكفارة فكان كضمن
الاموال في تقويت وعف ثابت في الجمل
ولا يجزئ الصوم لما قلنا اه في
(وسلحفاة) المراد بالمثل السوداء والصفراء التي
المهولة وما لا تؤذي لاجل قتلها فقد عوتب بها
تؤذي وما لا تؤذي لاجل قتلها فقد عوتب بها
بعض الانبياء عليهم السلام لانهما من الصيد وان
(بذبح حمام او طي) لانهما من الصيد وان
استأنسا باخاططة ولو زاعا على شاة طي فقتل
لا يجب قتل الولد جرأه عندنا كالم يجب قتل
الشاة لان الولد يبيع الام كما في الرق والحرية وقال
الشافعي الولد ملحق بالطي فيجب قتله جرأه
لان الولد ينسب الى الاب اه في

(فعله فية ما اكل) بعد الجزاء عند الامام
 وقال ليس عليه جزاء ما اكل له الصيد يلزمه
 اهق
 الاستغفار اهق
 (صاده حلال وذبحه) اهق
 (صاره حلال وذبحه) اهق
 حلال في الحرم اهق
 (فعله ارساله) لانه صار من صيد الحرم
 (فعله ارساله) يجب عليه الارسال ولو في الحل
 اهق
 (وان فات لزمه الجزاء) تفويت الامن الذي
 استخفه الصيد وكذا اذا باع الحرم الصيد من
 محرم او حلال اهق
 (لا يلزمه ارساله) لانه محفوظ به مالا به ولا عبث
 بالملك اذ لو دبر وجوب الجزاء عليه لو جمع
 الارسال بقيامه بدليل ان لو حل من احرامه
 فوجدته في يده احد كان له اخذه وقيل اذا كان
 القصاص في يده يلزمه ارساله كما اذا كان الصيد في
 يده فله شيئا اهق

٨٠

فهو ميتة ولو اكل منه فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف
 محرم آخر اكل منه ويحل للمحرم لحم صيد صاده حلال
 وذبحه ان لم يده عليه ولا امره بصيده ولا اعانه * ومن دخل
 الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان
 باقيا وان فات لزمه الجزاء * ومن احرم وفي بيته او قصه صيد
 لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فأرسله احد
 ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه
 المحرم محرم آخر ضمنا ورجع آخذه على قاتله * وان قتل
 الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حله بقيمة لينة * ومن
 قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن
 قيمته الا ما جف والتصدق متعين في هذه الاربعة ولا يجزئ
 الصوم * وحرم رعي حشيشه وقطعه الا الاذخر * وكل ما على
 المفرد به دم على القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير
 محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان
 قتل حلالان صيد الحرم فعليهما جزاء واحد ويبطل بيع
 المحرم الصيد وشرآؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا
 ضمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

(رضنا الخ) اى كل واحد منهما جزاءه اما القاتل
 فلا نه جفى على احرامه بقتل الصيد المحترم عليه
 واما الاذخر (الالاذخر) لانه عليه الصلاة والسلام
 استثناء وهو يكسر الهمة والخاء المعجمة نبت
 طيب الرائحة معروف ولا يابس باخذ الكلمة
 من الحرم لانه بالبست من نبات الارض واتماهى
 مودوعة فيها ولا يابس للحرم للمدينة اهق
 (الاباس من التبات ولا يابس للحرم) اهق
 (دمان) دم لاهرام الحج ودم لاهرام العمرة
 اهق

(ثم احرم) اي بالحج ووقف بعرفة جاز حجه
وعليه دم تدره وقفه لانه لما انتهى اي المنيقات
وجب عليه الاحرام بالحج من المنيقات لقوله
الا حرم رواه ابن عباس فاذا جاوزه حلالا فقد
ارتكب المنى وانحر الاحرام عن ميقاته فحلت
التقصان بالاداء الذي لا يعدم الموجب للحج
لو احرم بحج والمسألة بجبالها اي طواف الكعبة
(بعد ما شرع في الطواف) اي طواف الكعبة
في الحج اه في الدم ثلثا ككيد الوجوب
(لا يسقط) اي الدم ثلثا ككيد الوجوب
بالشروع في البستان اه في اي بستان بني
(وان دخل كوفي البستان) اي بستان بني
عامر داخل المنيقات لو علم الداخل والمداخل
المه لكان اكثر فائدة ولا كلام عليه كذا
قوله شيخني اقول تبع المصنف صاحب الهداية
وصاحب الهداية تبع الامام محمد نبركاه في

(باب مجاوزة المنيقات بلا احرام)

من جاوز المنيقات غير محرم ثم احرم لزمه دم * فان عاد اليه
محرم ما عليه سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرم وان لم يلب
وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا لو احرم بعمره ثم
افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط *
وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة غير محرم
وميقاته البستان ومن دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو
عادوا حرم بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
ايضا وان بعد عامه لا يسقط * وان جاوز مكة او تمتع الحرم
غير محرم فهو كمن جاوز المنيقات ووقوفه كطوافه

(باب اضافة الاحرام الى الاحرام)

مكي طواف لعمرته شوطا فأحرم بالحج رفضه وعليه دم وقضاء
حج وعمره فلو اتعها صحح وعليه دم * ومن احرم بحج ثم باخر
يوم التحرف ان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولادم عليه
والالزمه وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه * ومن فرغ من عمرته الا
التقصير فاحرم بانحرى لزمه دم * ولو احرم آفاقي بحج ثم بعمره

(فله دخول مكة) لانه لما دخل البستان حلالا
صار كالبيستاني والبستاني ان يدخل مكة لحاجة
بلا احرام فمن اراد الوصول الى مكة من اهل الافاق
المكية لمن اراد الوصول الى مكة من اهل الافاق
(طواف لعمرته شوطا) لوقال اقل من اربعة
لكن اولى اذا لم يلطف كذا قاله شيخنا اقول
والثلاثة وكذا اذا لم يلطف كذا قاله شيخنا اقول
هذا لفظ الامام محمد في الجامع الصغير وقد
ذكره صاحب الهداية من غير تغيير نبركاه
هو عادته وتبعه المصنف اه في

فلنجهل الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام بعثت له علي بن ابي طالب
 من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج ولانه لا طريق له على التمسك
 وعليه الخروج من قابل ولا حرام الا بآداء احد التمسكين

عند العجز لا عند القدرة) لان المقصود فيه
 سد خلة المحتاج وذلك يحصل بفعل النائب كما
 يحصل بفعل الاصل اهـ في

فقط جاز التحلل استحسانا * ومن منع بمكة عن الركنين فهو
 محصر وان قدر على احدهما ليس بمحصر ومن فاته الحج
 بهوات الوقوف بعرفة فليتحلل بافعال العمرة وعليه الحج
 من قابل ولادم عليه ولا فوات للعمرة (وهي احرام وطواف
 وسعي) وتجوز في كل السنة وتكره يوم عرفة والنحر وايام
 التشريق ويقطع التلبية فيها باول الطواف
 (باب الحج عن الغير)

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية
 بحال وفي المركب منهما كالحج تجوز عند العجز لا عند القدرة
 ويشترط الموت او العجز الدائم الى الموت وانما شرط العجز
 للحج الفرض لا للنفل * ومن عجز فاج صح ويقع عنه وينوي
 النائب عنه فيقول لبيك بحجة عن فلان * ويجوز اجماع
 الضرورة والمرأة والعبد وغيرهم اولى * ومن امره رجلان
 فاحرم بحجة عنهما ضمن نفقتهما والحجة له وان ابهم الاحرام ثم
 عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف رحمه الله
 وبعده لا * ودم المتعة لا يصح تعيينه والقران على المأمور
 وكذا دم الجناية ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف

(فيقول لبيك) اي بعد الركنين اللهم اني
 اريد الحج فيسره لي وقبله مني ومن فلان كذا

(الحج الضرورة) يقال رجل ضرورة للذي
 لم يجع وكذا رجل ضرورة وصروى اهـ
 جوهرى وهو من لم يجع عن نفسه والضرورة
 من الضر وهو الشدة وكأنه ممنوع كالضرورة
 كذا في الحقائق اهـ في (والمرأة والعبد)
 والنسبة عن الامر لانه عليه الصلاة والسلام
 والنسبة عن الامر لانه عليه الصلاة والسلام

جوز حج الخنعية اهـ في (لا يصح تعيينه)
 او عمرة فقرن فهو مخالف لابي يوسف
 حنيفة وعندهما يجوز عن الامر واما اذا نوى
 الخلف فيما اذا قرن عن الامر فهو نفسه فهو
 باحدهما عن شخص آخر او عن نفسه فهو
 مخالف بلا خلاف ذكره في المحيط اهـ في

(وان مات المأمور في الطريق الخ) لان المأمور
 به الحج الصحيح بخلاف ما اذا فاته الحج حين
 لا يضمن النفقة من ثم ينفقون باختيار اه في حين
 (ولا يجب نفقة) وهو ان يذهب به الى عرفان
 (ولا يجب القرية بارافة الدم لا التعريف
 لان المقصود اذا سافه من حسن التوفيق
 وعند مالك يجب القران كحجته في الاعلان
 وعنده هدى التعة والقران كحجته في الاعلان
 كوعرف فرجا لا يجد من يحفظه في الكفارة لجواز
 يوم النحر فيه ولا نه دم نسل فينبغي فيه الاعلان
 تحقيقا لمعنى الشعار بخلاف دم الكفارة لجواز
 ذبحها قبل يوم النحر وسبب الجناية فالالبني
 الاضغلة تقبلا للفاحشة اه في
 (وبأكل كل من هدى التطوع الخ) لقوله تعالى
 فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها الايام بالاكل
 واقلة يفيد الاستحباب والحديث جاز ان قال
 في حديث وصف النبي عليه الصلاة
 والسلام ثم انصرف الى النحر فحرم ثلاثا وسبعا
 بدنه يسله ثم اعطى عليا فحرم ما نحر واشتركه
 في هديه ثم امر من كل بدنة ينضج فيطبخ
 في قدر فطبخن فاكلوا من لحمها وشربا من
 هي فهارواه مسلم واحمد اه في

رحمه الله وان كان ميتا في ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور في الطريق ينجح من منزل أمره من
 ثلث ما بقي من ماله وعندهما من حيث مات المأمور لكن عند
 ابي يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث وعند محمد رحمه الله بما بقي
 من المال المدفوع ويرة ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة
 ومن اهل بحجة عن ابويه ثم عين احدهما جاز * وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

(باب الهدى)

هو من ابل او بقر او غنم واقلة شاة ولا يجب تعريفه * ويجزئ
 فيه ما يجزئ في الاضحية وتجزئ الشاة في كل موضع الا اذا
 طلف للزيارة جنبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل الخلق
 فلا يجزئ فيها الا البدنة وبأكل من هدى التطوع والمتعة
 والقران لامن غيرها * وخص ذبح هدى المتعة والقران
 بايام النحر دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به
 على قهر الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى اجر
 الجزار منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان قص بر كوبه ضمنه
 ولا يحلبه فان حلبه تصدق به وينضج ضرعه بالماء البارد

(لامن غيرها) اي لا يجوز الاكل من دم
 الكفارات والتصدق به الخ لان الصدقة مرفوعة
 الواجب فيها التصدق به الخ لان الصدقة مرفوعة
 (وميجوز ان يتصدق به الخ) لان الصدقة مرفوعة
 معقولة لانها مستغلة الشافعي لا يجوز الصدقة بها
 قهرون فقير وقال الدماء وجبت فوسعة لاهل
 على غيرهم لان الحرم فلنا هو قربة معقولة المعنى وهو سد خلة
 الحرم فلنا هو قربة معقولة المعنى وهو سد خلة
 (ولا يعطى اجر الجزار منه) لما روي عن علي بدنة
 انه قال ان اتصدق بالبعير او بالاربعاء او بالاربعاء او بالاربعاء
 وان اتصدق بالبعير او بالاربعاء او بالاربعاء او بالاربعاء
 من غير ان يعطى الجزار منه ولاه اذا شرب اعطاه منها شيئا
 من غير ان يعطى الجزار منه ولاه اذا شرب اعطاه منها شيئا

(مسائل منشورة) جرت عادة المصنفين ان
يذكروا في آخر الكتاب ما شئد وندرم من المسائل
في الابواب السالفة في فصل على حدة كثيرا
للفائدة ويترجوا عنه بمسائل منشورة
او مسائل متفرقة او ابواب (بطلت)
لم تدخل في الابواب اه باقاني
والقياس ان لا يصح كما اذا وقفوا يوم التروية اه ن
لانه عبادة عرفت في زمن نسخ الجامع الصغير
(له ان مجملها) وفي بعض انه مجملها بغير جامع
او جامعها والاول يدل على انها مجملها بغير جامع
انجامها بالجامعة اه ن

٨٥

ينتقطع لبنه فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا
اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء وان عطب التطوع
نحره وصبغ نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يأكل منه
ولا يغنيه وليس عليه غيره * وتقلد دنة التطوع والمتعة

لينقطع لبنه فان عطب الهدى الواجب او تعيب فاحشا
اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء وان عطب التطوع
نحره وصبغ نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يأكل منه
هو ولا غنى وليس عليه غيره * وتقلد بدنة التطوع والمتعة
والقران لا غيرها

شهدوا ان هذا اليوم الذى وقفوا فيه يوم النحر بطلت ولو
شهدوا انه يوم التروية صحت * ومن ترك الحجرة الاولى فى اليوم
الثانى فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل * ومن نذر ان
يحج ماشيا يمشى من بيته حتى يطوف للزيارة وقيل من حيث
يحرم فان ركب لزمه دم * حلال اشترى امة محرمة بالاذن له
ان يحللها والاولى تحليلها بقص شعر او قلم ظفر قبل الجماع

*** (کتاب النکاح) ***

هو عقد يرد على ملك المتعة قصدا * يجب عند التوقان ويكره
عند خوف الجور ويسن مؤكدا حالة الاعتدال وينعقد
بإيجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي أو أحدهما ما كزوجني
فقال زوجت وأن لم يعلم معناهما * ولو قال دادی او پذیرفتی

محفوظ الزوجية (ویکره عند خوف ابائه)
(ابوذرغنی) ای قبلت مقال الاخر

(ولو قال اعند اليهود الخ) اي قال رجل
 وامر آية نحن متزوجان او زوجان لا نفقد وهو
 المختار كل في الخلاصة اه في
 (الاباحة الخ) والرضى والاب
 واجازة الزاي والعين اه في
 موضوعه تخليك العن اه في
 (و حضور برين) لو تزوج امرأته بنهاده الله
 ورسوله لا ينفقد النكاح وعن ابي القاسم
 ورسوله لا ينفقد لان اعتقد ان رسول الله يعلم
 هو كافر وهذا كافر اه في
 الغيب وهذا كافر (فصل في المحرمات
 المحرمة بنحو ان تفصل
 لا فرق بينه

الاول بالقرابة وهي سبعة الامهات والبنات
والاخوات والثاني بالعصاة وهي اربعة ام امه
الاخت الثاني بالصحبة وهي امة ابنه الثالث بالرضاع
وتبناها وهي امة ابنه وامه امة ابنه وامه
الرابع بالجمع بين الاختين **ككا** حا ووطئا وبين
امه آتين لو فرضت كل واحدة منهما ذكرا حرم
عليه تزوج الاخرى والخامس بالمصاهرة ونعني
بها ان يحرم عليه امها وتبناها والسادس بالملك
ما زنى والمس والنظر بشهوة والسابع
وهو تزوج المولى بالامة والثنية الثامن بالتقدم
والكفر كالمجوسية والامة على الحرة ولا معها
وهو ان لا يتزوج الامه على العكس وهو
في عدتها بخلاف العكس وهو
والعبد على
الز

فقال دادا و پذیرفت بلامیم صح کبیع و شراء * ولو قال
 عند الشهود ما زن و شویم لا ینعقد * و انما یصح بلفظ نکاح
 و تزویج * و ما وضع لتملیک العین فی الحال کبیع و شراء و هبة
 و صدقة و تملیک لا باجارة و اباحة و اعارة و وصیة * و شرط
 سماع کل من العاقدین لفظ الآخر و حضور حترین او حر
 و حترتین مکلفین مسلمین ان كانت الزوجة مسلمة سامعین معا
 لفظهما فلا یصح ان سمعا متفرقین و جاز کونهما فاسقین
 او محدودین فی قذف او اعمین او ابنی العاقدین او ابنی احدهما
 ولا ینظر بشهادتهما عند دعوی القرب * و صح تزویج
 مسلم ذمیة عند ذمیین خلافا للمجد ولا ینظر بشهادتهما ان
 ادعت * و من امر رجلا ان یرزوج صغیرته فزوجها عند رجل
 صح ان کان الأب حاضر او الالا و کذا لو زوج الاب بالغة
 عند رجل ان حضرت صح والا فلا
 (فصل فی المحرمات)

ما ان
اي الذميين

يحرم على الرجل امه وجدته وان علت وبنته وبنت ولده وان
سفلت واخته وبناتها وبنت اخيه وان سفلتا وعمته وحالته
وام امرأته مطلقا وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه وان علا

(ولو في عدة من بائن) تقسيم النكاح بقبام
 (ولو في عدة من بائن) بطلاق المنكحاه في
 (ولو في عدة من بائن) بطلاق المنكحاه في
 (ولو في عدة من بائن) بطلاق المنكحاه في

وابنه وان سفل والكل رضاعا والجمع بين الاختين نكاحا
 ولو في عدة من بائن او رجعي او وطنا بملك يمين فلو تزوج
 اخت امته التي وطئها لا يطأ واحدة منهما حتى يحترم الاخرى
 لو وتزوج اختين في عقدين ولم تعلم الاولى فرق بينه وبينها ما
 ولهما نصف المهر * والجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما
 ذكرا تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
 زوجها لا منها * والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبين وتطره الى فرجها الداخل وتطرها الى
 ذكره بشهوة * وما دون تسع سنين غير مشتهاة وبه يفتى *
 ولو انزل مع المس لا تثبت الحرمة هو الصحيح * وصح نكاح
 الكاكية والصابئة المؤمنة بنبي المقررة بكتاب لا عابدة كوكب *
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكاكية ولو مع
 طول الحيرة * والحيرة على الامة واربع ققط للحر حرائرا واماء
 وللعبد اثنتان * وحبل من زنى خلا فالابي يوسف ولا نوطاً
 حتى تضع * وموطوءة سيدها اوزان * ولو تزوج امرأتين
 بعقدة واحدة ما محرمة صح نكاح الاخرى والمسمى كله لها
 وعندهما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او سيده

(وصح نكاح الكاكية) حرمة كانت او امة لقوله
 فعلى والحصان الخوعن ابن عمر انه لا يحمل
 لانها مشركون لانهم يعبدون المسيح وعزرا
 وحمل الحصان على من اسلم والجمهور ما تلونا
 والمشرقة ليس من اهل الكتاب اه في
 (والحرمة على الامة) اي وصح نكاح الحرمة على
 الامة لانها حلال تقذف او تخرن او قارنت
 لعدم النصف اه في
 (ولا يصح تزوج امته) اي لو مدبرة او ام ولد
 او مكاتبة لان ملك المتعة ثابت للمولى قبل
 النكاح فيؤدي الى اثبات النكاح ولا يصح
 للعبد تزوج سيده لانه يفضي الى الجمع اه في

(ولا يمتد خيارها) بل تختار حالة رؤية الدم
 حتى لو رآته له لا تختار بلسانها ونسبها
 مساقته وتقول رأيت الدم الآن ولا تغدر بعد
 اوسلت على المرافعة لا يبطل
 في المرافعة لا يبطل كالشفعة ولو تناخرت
 اوسلت على المرافعة لا يبطل كالشفعة ولو تناخرت
 (وان جهلت الخ) ذكر في التلويح ان جهل البكر
 بالخيار لا يضر لا يشترط العلم من جانبها بخلاف الامة
 وعدم المانع من التعلم من جانبها بخلاف الامة
 فان اشتغالها بالسكون وكذا لا يبطل العقد ما لم يقض
 (لا يبطل) اي بالسكون فلا يبطل العقد ما لم يقض
 وشروط القضاء الخ) فان المعلقة اذا اختارت
 به القاضي حتى لو مات احد هما قبل القضاء
 ورثة الاخر على ما سألني اه في
 (لا في خيار العتق) فان المعلقة اذا اختارت
 الفرقه بخيار العتق يبطل العتق ولا يتوقف
 على قضاء القاضي ووجه الفرق ان خيار العتق
 اذا كان الزوج عبدا معتقا منصوص عليه وسبب
 الخيار ظاهر وهو زيادة الملك عليها اه في

اذ ابغى او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا لابي يوسف
 وسكون البكر رضى ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان
 جهلت ان لها الخيار بخلاف المعلقة * وخيار الغلام والبيب
 لا يبطل ولو قاما عن المجلس ما لم ير ضيا صريحاً او دلالة * وشرط
 القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات
 احدهما قبل التقربق ورثه الاخر بلغاً ولا والولى هو العصبه
 نسبا اوسبياً على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم على ابيها
 خلافاً للمجد * ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على
 ولده المسلم فان لم يكن عصبه فلام ثم للاخت لا بويين ثم
 للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوى الارحام الاقرب فالاقرب
 التزويج عند الامام خلافاً للمجد وابو يوسف مع محمد في الاشهر
 ثم لمولى الموالاة ثم لقاض في منشوره ذلك * ولا بعد التزويج
 اذا كان الاقرب غائباً بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه
 وقيل مسافة السفر وقيل بحيث لا تصل التوافل اليه في السنة
 الامرّة ولا يبطل بعوده * ولو تزوجها وليان متساويان فالعبرة
 للاسبق واذا كانا معا بطلا وصح كون المرأة وكيلة في النكاح
 * (فصل) *

(اوسبياً) هو مولى العتاقة على ترتيب الارث
 والجب فيقدم الفرع وان سفل ثم الاصل
 وان علام الاخ لا بويين اه في
 (ثم لذوى الارحام) قال في الخلاصة الاقرب
 من ذوى الارحام ثم اخذ لاب وام ثم لاب ثم لام
 من الابن ثم العمة ثم الاخوال ثم الاخوات
 بنت ابن العمة ثم بنت العمة ثم بنت الابن ثم بنت
 ثم اولادهم ثم العمة ثم بنت العمة ثم بنت الابن ثم بنت
 ثم بنات الاعمام والجدات العلى اه في
 عند ابى حنيفة اه في
 وقيل بحيث لا تصل الخ) وهذا اختاره القدوري
 وابن مسلة اقول والمعتد الاول قال في الهداية
 وهو اقرب الى الفقه وهو مختار المصنف اه في
 (وهو كون المرأة وكيلة) كما صرح ان تكون
 اصبلة وكذا لو كانت فضولية ويخفى
 على الاجازة اه في

(تعتبر الكفاءة في النكاح نسبا) خلافا لما لا
 وسفيان لقوله عليه السلام الناس سواء كأسنان
 المشط لا فضل لعربي على عجمي إنما الفضل
 بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى ان
 اكرمكم عند الله اتقاكم فهذا يدل على ان
 التفاضل بالعمل لا بالنسب فمن ابطأ به عمله لم يسرع
 به نسبه اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ليس كفؤا لهم) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (وبنو اناهم) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا يكافئهم غيرهم) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا يكافئهم غيرهم) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها

تعتبر الكفاءة في النكاح نسبا * فقريش بعضهم اكفاء بعض *
 وغيرهم من العرب ليس كفؤا لهم بل بعضهم اكفاء بعض وبنوا
 باهلة ليسوا كفؤا غيرهم من العرب * وتعتبر في العجم اسلا ما
 وحرية فسلم او حر ابوه كفر او رقيق غير كفولن لها اب في
 الاسلام والحرية * ومن له اب فيه او فيها غير كفولن لها ابوان
 خلافا لابي يوسف * ومن له ابوان في الاسلام والحرية كفولن
 لها آباء * وتعتبر ديانة خلافا للمحمد فليس فاسق كفؤا البنت صالح
 وان لم يعلن في اختيار الفضلي * وتعتبر ما لا فالعاجز عن المهر
 المعجل او النفقة غير كفؤ للفقيرة والقادر عليهما كفؤ لذات
 اموال عظام عند ابي يوسف خلافا لهما * وتعتبر حرفة عندهما
 وعن الامام روايتان فثالث اوجام او كاس او دباغ غير كفؤ
 لعطار او برزاز او صراف به يفتي * ولو تزوجت غير كفؤ فللولى
 ان يفرق وكذا الوقتت عن مهر مثلها له ان يفرق ان لم يتم
 خلافا لهما وقبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى
 لاسكونه وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
 * (فصل) *

ووقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة ويتولى طرفى

(فان عاجز عن المهر المخرج) لان المهر عوض بنصفها
 فلا بد من تسليمه والنفقة تدفع بها حاجتها فلا بد
 منها لانها محبوبة سنة بحقه وهى اليها الحوج منها الى
 نسبها اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (روايتان) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (المروى عن ابي يوسف) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (فليس لغيره الاعتراض) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (الا ان يكون اقرب لان) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (وقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها

اولا اهق
 حكيمه دفعا للضرر عن المعقود عليه
 الى محله فنبهتم صونا للكلام العاقدين ونبهت
 فإرواية ولنا ان العقد صدر من اهله مضافا
 هو باطل لعدم الولاية وبه قال احمد
 (الشافعي) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (وقف تزويج فضولى او فضولين على الاجازة) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها
 (ولا ولاية له من ادن) اهق لانهم ائترف العرب بنسبها

(ولو اصابه ان يزوجه الخ) اقول ولم ار حكيم او رجلا او مقطوعة اليد او ثمة بعد ذلك
 ما لو تزوجه عوراء او مقطوعة عوراء او مقطوعة اليد او ثمة بعد ذلك
 بعينه في السبازية قال فيها لو تزوجه عوراء او مقطوعة اليد او ثمة بعد ذلك
 اه باقاني (وعند الامام يصح) لا اشتراك العرف في التزوج الاطلاق
 بالكنف وغيره لتخفيف المؤونة فلا يلغى الاطلاق
 فنفسه عند واحد منهما (للمخالفة فصار فضول
 لا يلزم واحدة منهما) في احداهما يقول
 فيها فله الاجازة فيهما (لأن تعينه غير مستقيم كذا
 صاحب الهداية فتعين التفريق غير مستقيم كذا
 قبل اقول بل هو مستقيم وفي ذلك رد للزباني وابن
 الرضى فاستقام وفي ذلك رد للزباني وابن
 الهمام كذا قاله شيخنا اه في
 (صح) اي نفذ عند ابي خنيفة بلا اخبار لو فود
 الشفقة مع زيادة مقاصد النكاح على ما ذكره فاعلم
 ان هذا اذا علم بعدمها وفعل كما قبله سابقا وكرر
 المسألة لبيان الخلاف اه في

النكاح واحد بان كان وليا من الجانبين او وكلا منهما او وليا
 وأصيلا او وليا او وكلا او وكلا واصيلا ولا يتولاها فصولي
 ولو من جانب خلا فالابي يوسف * ولو امره ان يزوجه امرأة
 فزوجه امة لا يصح عندهما وهو الاستحسان وعند الامام
 رحمه الله يصح * ولو تزوجه امرأتين في عقد لا يلزم واحدة
 منهما * ولو تزوج الاب والجد الصغير او الصغيرة بغبن فاحش
 في المهر او من غير كفو صح خلافا لهما وليس ذلك لغير
 الاب والجد

* (باب المهر) *

يصح النكاح بلا ذكره ومع فيه واقله عشرة دراهم فلو سعى
 دونها لزم العشرة وان سماها او اكثر لزم المسمى بالدخول
 او بموت احدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوة
 الصحيحة فان سكت عنه او نفاه لزمه مهر المثل بالدخول او
 الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة متعة معتبرة بحاله
 في الصحيح لا يتقص عن خمسة دراهم ولا يزداد على نصف مهر
 المثل وهي درع وخمار وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بنخمر
 او خنزير او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلافا لهما او بهذا

(باب المهر) لما ذكر ركن النكاح وشرطه شرع
 في بيان المهر فوجب عقدة النكاح على الزوج
 في مقابلة منافع العضو اما بالنسبة او بالعقد
 وله اسم المهر والصدق والنفقة والاجر
 (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة
 لتأكيدها بالبدل وهو المهر ينسب المبدل
 وهو البضع اه في كده بانتهاء النكاح
 (او بموت احدهما) لتأكيدها بالبدل وهو المهر ينسب المبدل
 فنقترن بما يمكن تقريره كالنكاح والارث والعنة
 والنسب اه في قوله تعالى
 (متعة معتبرة بحاله الخ) اقوله تعالى
 ومنعوهن على الموضع قدره وعلى المقر قدره
 وهي واجبة لهذه المطلقة عملا بالامر ان لم تكن
 المقر فمن قبلها اه في

(أوثوب أوداية الخ) أودار فيجب مهر المثل
لفساد التسعة بفحش الجهالة بخلاف ما إذا كان

بدويا وتزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر
كذا في المحيط اهق

(أوتعليم القرء أن او بخدمه الزوج الخ) وقال
الشافعي لها تعليم القرء أن يصلح ان يكون
ما يجوز أخذ العوض عنه بشرط تحقيق المعاوضة وبدا
مهر اعنده لان القصود تحقيق القرء أن يصلح ان يكون
محقق المعاوضة وتعليم القرء أن يصلح ان يكون
صدقات القوله عليه السلام زوجتكها بما معك من
القرء أن ولسان المنسوع هو الاستقاء بالمال
المتقوم والتعليم ليس بعمال فضلا عن التقوم
وكذا المنافع على اصلا اهق
(فعليها قيمته) اي لولاها اجاعا لانها شرط
له منفعة تقابل العتق وقد فانت وتقدر قضا
حقيقة فتقضاء معنى بالزام السعاية ولا يجبر على
النكاح انفا فالانها حرة اهق
(والمصلحة ان طلق قبل الدخول) ولا يتنصف لان
السبب مخصوص بالمفروض في العقد بالنصف
اهق

العبد فاذا هو حر خلا فالابى يوسف اوثوب اوداية لم يبين
جنسهما او بتعليم القرء أن او بخدمه الزوج الحر لها سنة
وعند محمد لها قيمة الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار
وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة
بالعقدين ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها
الخدمة * ولو اعتق امته على ان تزوجه فعتقها صداقها عند
ابى يوسف وعندهما مهر المثل ولو أبت ان تزوجه فعليها
قيمتها له اجاعا * وللمنفوسة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او
مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند ابى يوسف نصف
ما فرض وان زاد في مهرها بعد العقد لزمت وتسقط بالطلاق
قبل الدخول وعند ابى يوسف تنصف ايضا وان حطت عنه
من المهر صح واذا خلا بهابلا مانع من الوطى حسا او شرعا او
طبعيا كمرض يمنع الوطى ورتق وصوم رمضان واحرام فرض
او نقل وحيض ونفاس لزمه تمام المهر * ولو كان خصيا
او عنيئا وكذا لو كان مجبوا بخلافهما وصوم القضاء غير
مانع في الاصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع
والعدة تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا * والمتعة واجبة

(تنصف ايضا) كما تنصف المفروض لو قال
ما فرض او زيد بعده لزم فتنصف في قول ابى
يوسف الاول لكان الكلام اخصر والقاعدة
ما فرض او زيد بعده لزم فتنصف في قول ابى
يوسف الاول لكان الكلام اخصر والقاعدة
ما فرض او زيد بعده لزم فتنصف في قول ابى
يوسف الاول لكان الكلام اخصر والقاعدة

وهو الذي في آية تقوى لانها سلت
المستحق عليها حتى لو جات بولا يثبت
نسب منه واشتدعت المهر بالانفاق اهق
(او عنيئا) المستحق عليها حتى لو جات بولا يثبت
نسب منه واشتدعت المهر بالانفاق اهق

(ومستحبة لمطلقة بعد الدخول) ولم يسلم لها مهر
 مهر لان المتعة خلف من المهر فلا يخرجها مع شيئا
 منه فلذا قال وغير مستحبة الخ اه
 (رجع عليها بنصفه) اي الا ان لان الطلاق
 ما وجب له لان الدراهم والذناير لا يتعينا في
 العقود والفسوخ (لا يرجع) بنيت عنده لمحصل مقصود الزوج
 بسلامة نصف (لا يرجع) بنيت عنده لمحصل مقصود الزوج
 بسلامة نصف (لا يرجع) بنيت عنده لمحصل مقصود الزوج

لمطلقة قبل الدخول لم يسلم لها مهر * ومستحبة لمطلقة بعد
 الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لها مهر * ولو سمي لها
 ألفا وقبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها
 بنصفه وكذا كل مكيل وموزون * ولو قبضت النصف
 ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت اقل
 من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف
 وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئا فهو هبة لا يرجع
 احدهما على الآخر وكذا لو كان المهر عرضا فهو هبة قبل
 القبض او بعده * وان تزوجها على ألف على ان لا يخرجها من
 البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف والافهر
 المثل * ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى الفين ان اخرجها
 فان أقام فلها الالف والافهر المثل لا يزداد على ألفين ولا ينقص
 عن ألف وعندهما لها الالفان ان اخرجها * ولو تزوجها
 بهذا العبد او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها
 او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان كان
 بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول
 فلها نصف الادنى اجماعا * وان تزوجها بهذين العبدين فاذا

برجع بالنصف لانه انما سلم المهر بالاب
 فلا يرجع البرائة عما يستحقه بالطلاق قبل
 بعوض (او بعده) لو وصول عين ما يستحقه بالطلاق قبل
 الدخول البية لتعنيه بخلاف ما اذا تعيب
 فاحسنا فهو هبة له قبل الدخول فانه يرجع عليها
 بنصف فتيمة العرض يوم القبض لانها بالعيب
 صارت واهبة غير المهر اه

(وان تزوجها على ألف) حالة او ألفين موقعة
 ومهر مثلها كالاكثر فاختار لها وان كان
 كالاقل فهو له وان كان بينهما جيب مهر المثل
 وعندهما اختيار لو جوب اه في
 في شرح شيخنا اه في
 (ولا ينقص) لرضاء به وهذا عند ابي حنيفة
 وعندهما لها الالفان ان اخرجها لانها عقدان
 بيدلين معلومين فوجب نفي جيبهما على وجه
 كذا

الخير كما صح فياذا تزوجها على ألف ان كانت
 الفين اه في
 فيجوز وعلى الفين اه في
 في الاولى صيغة اي بين الاعلى والادنى لانه
 (ان كان بينهما) لكونه اعدل فلا يعدل عنه
 الموجب الاصلى اه في
 (عند صيغة التسمية) لانه يريده على المتعة
 (فلها نصف الادنى اجماعا) لانه يريده على المتعة
 (فصل في الطلاق قبل الدخول فيحكم
 عادة وهي اصل في الطلاق قبل الدخول فيحكم
 به اه في

(ان هو اقل منه) اي من مهر المثل لانهم لا يملكون
 مرتين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان
 احدهما قلها العبد ويكمل لها مهر المثل لانها
 لم ترض بدونه الا عند سلا منتهاله اه في
 (وقيل الثوب مثله الخ) لانه موصوف فيجب
 في الدائمة وفي ظاهر الرواية بخير لانه في
 (انه كل المهر) ولا يسقط منه شيء في مقابلة
 الوصف فلو كان دفع المهر وكذا ان شرط كونها
 وان زيد على مهر مثلها وكذا ان شرط كونها
 (وعند ابى يوسف ما استراه) لان العقد الثاني
 آخر فكذا الزيادة المدكورة فيه ولها ان فصل
 شئتين وقد بطل احدهما لمانع وهو انبان
 الثابت فلا يبطل الاخر وهو الزيادة كذا في
 الكافي اه في

احدهما حر قلها العبد فقط عند الامام وان ساوى عشرة
 وعند ابى يوسف رحمه الله لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا
 وعند محمد رحمه الله لها العبد وتما مهر المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب هروي بالغ في وصفه
 اولاخير بين دفع الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل
 او موزون بين جنسه لاصفته وان بين صفته ايضا وجب هو
 لاقيمته وقيل الثوب مثله ان يولغ في وصفه * وان شرط
 البكارة فوجدها ثيبا لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر
 واعلنا غيره عند العقد فالمعتبر ما اعلناه وعند ابى يوسف رحمه
 الله ما استراه * ولا يجب شئ بملا وطئ في عقد فاسد *
 وان خلا فان وطئ وجب مهر المثل لا يرد على المسمى وعليها
 العدة وابداؤها من حين التفريق لا من آخر الوطئات هو
 الصحيح ويثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند
 محمد وبه يفتى * ومهر مثلها يعتبر بقوم ابيها ان تساوا يسننا
 وجمالا ومالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة او ثيبا
 فان لم يوجد منهم فن الا جانب فان لم يوجد جميع ذلك فابوجد
 منه * ولا يعتبر بامها او خالتها ان لم يكن من قوم ابيها *

(وان خلا) اي به لان المهر انما يجب باستيفاء
 منافع البضع ولا يجزئ العقد لفساده ولا بانطوائه
 لوجود المانع ولكل واحد منهما فسخه بغير
 حضور صاحبه من صاحب اه في
 (لا يجزئ على المسمى) لانه مال متقوم في نفسه فتقدر
 (لا يرد على المسمى) لان مال متقوم في نفسه فتقدر
 كان اقل من البيع لان مال متقوم في نفسه فتقدر
 بخلافه فثبت وان لم يكن مسي ان كان مجهولا
 وجب بالفاسد ما بلغ اتفاقا كذا في الزيلعي وعندها
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الليث وعندها
 من وقت الفاسد ليس بداع الى الوطئ لحرمة ولها
 لا يثبت به حرمة المصاهر فيجب رد العقد
 (ان لم يكن من قوم ابيها) بان تكون الام في الام
 (ان لم يكن من قوم ابيها) بان تكون الام في الام

(وصح ضمان وليها مهرها) الاحسن عبارة الكثر
 (وصح ضمان المولى المهر فقال شارحه الزيلعي
 هذا اللفظ يتناول الصغير لان حق الحبس للاستنفاء
 وليس له الاستنفاء قبل الانفاه اهـ ف
 (ولها السفر الخ) ولا مجبونة ولا مكروهة فلهن المنع بعد التسليم
 اتفقا لعدم صحته اهـ ف

في الاستنفاء واختاره بعضهم (انما هو رواية المعلى عن ابيه
 يوسف وبني يوسف) اهـ ف

(غير مقتدر الخ) اهـ ف
 (على الاول) اهـ ف
 (انما هو رواية المعلى عن ابيه
 يوسف وبني يوسف) اهـ ف

وهو ان له نقلها مادون السفر
 ولا تضاروهن ولا تنك في ضرر
 اي الزوجان بعد العقد في قدر
 المهر بان قال بالتب مثلاً وقالت بآ كثر ولا ينيته
 قال قول لها مع اليمين اهـ ف

وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من شأت منه ومن الزوج
 ويرجع الولي على الزوج اذا أدى ان ضمن بامرء والا فلا *
 وللمرأة منع نفسها من الوطئ والسفر حتى يوفيا قدر ما بين
 تعجيله من مهرها كلاً او بعضاً * ولها السفر والخروج من المنزل
 ايضاً ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا
 بعده خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبية
 ولا مجبونة وان لم يبين قدر المجل فقد رما يجل من مثله عرفاً
 غير مقتدر بربع ونحوه * وليس ذلك لها الواجل كله خلافاً لابي
 يوسف واذا اوقاها ذلك فله نقلها حيث شاء مادون السفر
 وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان
 اختلفا في قدر المهر فالقول لهما ان كان مهر مثلاً كما قالت
 او اكثر وله ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما تحالفاً ولزم مهر
 المثل * وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت متعة
 المثل كنصف ما قالت او اكثر * وله ان كانت كنصف ما قال
 او اقل وان كانت بينهما تحالفاً ولزمت المتعة وعند ابي يوسف
 القول له قبل الدخول وبعده الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها
 وايهما برهن قبل برهانه وان برهنا فينتها ولي حيث يكون

(القول لها الخ) يحكم بمتعة المثل لانها الواجبة
 عند عدم التسمية كما حكم بكم بمهر المثل بعده
 فيكون القول لها مع اليمين اهـ ف
 (تحالفاً) وما لا يصح منعه لثبوتها فيما اذا كان الاختلاف بعد الدخول
 وعند ابي يوسف القول له (فيستأوى اولي حيث يكون القول له) لانها
 والقول له مع اليمين اهـ ف
 تثبت الزيادة وذكر في الجامع الصغير ان القول
 قول الزوج في نصف المهر وقال الصغري
 يخالفان في الفصول كلها في حكمهم بمهر المثل بعد
 ذلك اهـ ف

(كحياتهما) **اختلافهما في حياتهما لان**
 اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما اهـ
 عملا يعطى في المهر عادة حتى
 (في غير ماهي) **اعبار مهر المثل لا يسقط بموت احدهما اهـ**
 لو لم يكن مهنا لالاكل او مطعوما ينفق منه شهرا
 فاقول له مع عينه اهـ فان لها عندهما مهر
 فاقول له مع عينه اهـ فان لها عندهما مهر
 (فلاشيء لها) **لان ملكها باطل**
 المثل دخول بها اومات والمتعة لو طلقها قبل
 الدخول اهـ **المنزير** (لان ملكها باطل)
 (ومهر المثل في المنزير) **لان ملكها باطل**
 اذ لا يمكن تسليم قيمة مثله في ضمان العداوان
 اهـ

القول له ويمنته اولى حيث يكون القول لها وان اختلفا في
 اصله وجب مهر المثل وموت احدهما كحياتهما وفي موتها
 ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام
 ولا يستثنى القليل وعند محمد كالحياسة * وان اختلفوا في اصله
 يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى وعند الامام رحمه الله القول
 لمكر التسمية ولا يجب شيء * وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية
 وقال مهر فالقول له في غير ماهي للاكل * وان نكح ذمي
 ذمية او حر بي حر بية ثمة على ميتة او بلامهر وذلك جائز في
 دينهم فلا شيء لها خلافا لهما سواء وطئت او طلقت قبله
 اومات احدهما * وان نكحها بخمر او خنزير معين ثم اسلم
 او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك وان كان غير معين فقيمة
 الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند ابي يوسف رحمه الله مهر
 المثل في الوجهين وعند محمد رحمه الله القيمة فيهما * وفي الطلاق
 قبل الدخول تجب المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف
 القيمة عند من اوجبا

*** (باب نكاح الرقيق) ***

نكاح العبد والامة والمدبر والمكاتب وام الولد بلا اذن

(عند من اوجب مهر المثل) **اهـ** وهو ابو يوسف
 لانه لا ينصف الا المهر **اهـ** وهو محمد لان القيمة صار
 (عند من اوجبا) **اهـ** وهو محمد لان القيمة صار
 مفروضة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول
 اهـ
 (باب نكاح الرقيق) **لا فرق بين نكاح من**
 نكاحه من غير توقف على اذن من
 المسلمين وغيرهم بشرط في بيان النكاح من ليس
 له ذلك وهو الرقيق المملوك كذا ابو يعقوب والفقن
 كلا والرق ضعف حكمي وهو اثم الكفر والعق
 ضده اهـ

(موقوف) على اجازة المولى خلافا لما كان في
 العبد لانه من خواص الانسان وملكية المولى اه في
 من حيث انه مال لا من حيث انه ادى اه في
 زان اجازة اه في
 (وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها) لا تنبأه على
 صحة النكاح ففساه دين الاستبراء والزيادة
 (وهي اسوة الغرماء في مهر مثلها) لا تنبأه على

السيد موقوف فان اجازة نفذ وان رد بطل * وقوله طلقها
 رجعية اجازة لا طلقها او فارقها فان نكحوا باذنه فالمهر
 عليهم يباع العبد فيه ويسعى المدبر والمكاتب ولا يباعان
 واذنه لعبد بالنكاح يشمل جائزه وفاسده فيباع في المهر لو نكح
 فاسدا غوطي ويتم الاذن به حتى لو نكح بعده جائزا توقف على
 الاجازة * وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي اسوة
 الغرماء في مهر مثلها * ومن زوج امته لا يلزمه تبوتها وبطأ
 الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوة وهي ان يخلى بينها
 وبين الزوج في منزله ولا يستخدمها فان بواها ثم رجع صح
 وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط * وان
 زوج امته ثم قتلها قبل المدخول سقط المهر بخلاف ما لو قتلت
 الحرة نفسها قبله * والاذن في العزل عن الامة للسيد
 وعندهما لها * وان تزوجت امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت
 فلها الخيار في الفسخ حرًا اكان زوجها او عبدا * وان تزوجت
 بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار لها والمسمى للسيد
 ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده * ومن وطئ امة
 ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه ولزمت قيمتها لامهرها ولا قيمة

بطالب به بعد استنفاة الغرماء اه في
 دين المراض في حق المريض اه في
 (سقط المهر) اه في
 وله انه عجل بالقتل اخذ المهر فغوزى بالحرمان
 كذا في صدر الشريعة اه في
 (وعندهما انه رواية غيبه لان الوطئ حقها حيث
 ثبت لها ولاية المطالبة وفي العزل ينقص
 حقها فيشترط رضاها كما في الحرة بخلاف الامة
 المملوكة لانه لا مطالبة لها فيعتبر رضاها ووجه
 ظاهر الرواية ان المقصود الولد وهو حق المولى
 فيعتبر رضاها وبهذا فارت الحرة كذا في
 الهداية اه في

(ولا خيار لها) لان النفوذ بعد العتق فلا ينصون
 ازدياد الملك عليها ويثبت الخيار باعتبار اه في
 (والمسمى للسيد) اه في
 وطئت بعده اه بعد العتق لانه استثنى منافع
 ملكه لها لان نفوذ العتق استثنى وجود
 العقد فصح التسمية ووجب المسمى ولهذا لم
 يجب مهر آخر بالوطئ في نكاح موقوف لان
 العقد اخذ باستناد النفاذ لا يجب الامهر واحد
 كذا في الهداية اه في
 (لامهرها) وقال زفر والنسافي عليه مهرها

فان اسلم زوج الكفاية (كما ينسأ من كلامه
يجب ان تزوجه بالنداء والبقاء اسهل كما لو تزوج
المكاتب تزوجه بعد موته لا يفسد اه في

الزدة لانه مناف كاندائها فان تأخرت اسلما
قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلها

الزفة لانه مناف كاندائها فان تأخرت اسلما
قبل الدخول سقط المهر وان تأخر هو فلها

في دارهم لاتين حتى تحيض ثلاثا قبل اسلام الاخر فان اسلم
زوج الكفاية بقي نكاحها * وتبين الدارين سبب الفرقة
لا السبي فلو خرج احدهما اليها اسلما او اخرج مسيبا بابت
وان سبيا معالا * ومن هاجرت البنايات ولا عدة عليها خلافا
لها * وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال وعند محمد ارتداد
الرجل طلاق وللموطوءة المهر ولغيرها نصفه ان ارتدت ولا شيء
لها ان ارتدت وان ارتدا معا او اسلما معاليتين وان اسلما
متعاقبات ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا

(باب القسم) *

يجب العدل فيه يتوته لاوطئا * والبكر والتيب والجديدة
والقديمة والمسلمة والكفاية فيه سواء * وللأمة والمكاتب
والمدبرة وام الولد نصف الحرة * ولا قسم في السفر فيسافر بمن
شئ والقرعة احب * وان وهبت قسمها لغيرها صح ولها

ان ترجع

(كتاب الرضاع) *

هو مص الرضيع من ثدي الادي في وقت مخصوص * ويثبت
حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها وهي حولان ونصف

الرضع اه في
مصدر فسمت الشيء وبالكسر واحد الانقسام
اه في
وجه المناسبة ان الرضاع
كتاب الرضاع اه في
سبب الحرمة كما ان النكاح سبب للنسب وهو
الحرمة وانما لم يذكر عامة مسائله في المحرمات
لماله من احكام جنة مختصة فافرد على حدته
وجعل في الديوان فتح الآراء اصلا والكسر لغة
وجعل الفعل من باب علم اصلا ومن باب ضرب
لغة نجد اه في

(الرضيع) اه في
فعل بمعنى فاعل كبيرا او صغيرا
(من ثدي الادي) يخرج مصه من غير ثدي
ومن ثدي حيوان غير الادي كذا قاله شيخنا
وقال العلامة ابن كمال ويبنى ان يتراد وما في
معنى المص وهو حل النظر وحرمة النكاح
(وبنيت حكمه) اه في
لاطلاق النص والاحاديث
(بقليله وكثيره) اه في
فالتعبد بالعدد زيادة وهي نسخ ومارواه مسلم
عن عائشة روى نسخة ابن عباس حكاه ابو
بكر الرازي وقال ابن بطال الرواية عن عائشة
مضطربة فيه بسقط وبندها من ذهب على وابن
عباس وابن عمر وابن مسعود وجمهور التابعين

(وعندهما حولان) وهو قول الشافعي لقوله تعالى والوالدان يرضعن الابنة وقل مدة الحلي
 ثلاثة اشهر فبني للفصل حولان اه في هذه السبعة يفارق
 (الاجدة ولده الخ) في هذه السبعة يفارق
 (الرضاع في صور) كما في نافلة
 النسب الرضاع في صور
 (والا انا ابن المرأة) لانه ولدها او ولد زوجها
 (والا انا ابن المرأة) لانه ولدها او ولد زوجها
 (والا انا ابن المرأة) لانه ولدها او ولد زوجها
 (والا انا ابن المرأة) لانه ولدها او ولد زوجها

وعندهما حولان فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده
 واخت ولده وعمه ولده وام اخيه واخته وام عمه او عمته
 او خاله او خالته والاعا ابن المرأة لها وقس عليه * وتحل اخت
 الاخ رضاعا ونسبا كما في من الاب له اخت من امه تحل لاخته
 من ابيه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما ولا بين
 رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد زوج لبنها منه فهو اب
 للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عممة ولا حرمة
 * لورضعان من شاة او من رجل * ولا في الاحتقان بلين المرأة
 وابن البكر والميتة محترم وكذا الاستعاط * واللبن المخلوط
 بالطعام لا يحترم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب هو
 خلط بجماء او دواء اولين شاة وكذا لو خلط لبن امرأة بلين امرأة
 اخرى وعند محمد رحمه الله تعالى تعلق الحرمة بهما * وان
 ارضعت ضررتها حرمتا ولا مهر للكبيرة وان لم توطأ وللصغيرة
 نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد
 لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع او الهلاك او لم تعلم انه
 مفسد والقول قولها فيه وانما يثبت الرضاع بما يثبت به
 المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

(ولا حل بين رضيعي ثدي) لانهما اخوان
 واراد به الصبي والصبي اجتماع على ثدي واحدة
 لم يجز لا جسد هب ان يتزوج بالآخر فقلب
 المذكور على الموت كما في القبرين للنسب والقرابة

(من ضغفه) كجسر الفساد من ارضعته سوا
 ارضعت ولدها ام لا فلا تكون المسألة أكثر
 بالاولى اه في
 (وان ارضعت ضررتها حرمتا) وهي في الجميع
 لو ارضعتها على التعاقب حرمتا وهي في ثدي
 لانها تفهم من قوله ولا حل بين رضيعي ثدي

فتأمل اه في
 (وانما يثبت الرضاع بما يثبت به المال) وهو شهادة
 رجلين او رجل واحد في الكفاية لان في ائبائه زوال
 ملك النكاح وذكر في النكاح او بعده وفي المفق في ان
 الواحد مقبول في الرضاع ان يكون نكحه صغيرة
 ايضا صاحب الهداية حيث قال بعد مسائل
 بخلاف ما اذا كانت المتكوفة صغيرة وانجب
 الزوج انها ارضعت من امه حيث يقبل قول
 الواحد فيه لان القاطع طاري اه في

(الثابت شرعا) اخذ به عن رفع القيد
الثابت شرعا (الثابت شرعا) اخذ به عن رفع القيد
الثابت شرعا (الثابت شرعا) اخذ به عن رفع القيد

تقوله عليه الصلاة
تقوله عليه الصلاة
تقوله عليه الصلاة

من حيث العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب
من حيث العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب
من حيث العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب

(وتجب من اجتناب الاصح) وهو مختار الهداية
(وتجب من اجتناب الاصح) وهو مختار الهداية
(وتجب من اجتناب الاصح) وهو مختار الهداية

واحبها حبلا او طاهرا او طاهرا او طاهرا
واحبها حبلا او طاهرا او طاهرا او طاهرا
واحبها حبلا او طاهرا او طاهرا او طاهرا

* (كتاب الطلاق) *
هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح * احسنه تطليقها واحدة
في طهر لا جماع فيه وتر كها حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو
سنة ثلاثا في ثلاثة اطهار لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها
ولغيرها طقة ولو في الحيض * والايسة والصغيرة والحامل
يطلقن السنة عند كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق
الحامل للسنة الا واحدة * وجاز طلاقهن عقيب الجماع *
وبدعته تطليقها ثلاثا او اثنتين بكلمة واحدة او في طهر واحد
لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او اثنتين في طهر جامعها فيه
وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح وقيل
تستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل
يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال
للموطوعة انت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة
وان نوى الوقوع بجملة هتت نيته * ويقع طلاق كل زوج عاقل
بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته المعهودة لا طلاق
صبي ومجنون ونائم ولا سيد على زوجة عبد * واعتباره
بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو هتت عبد وطلاق الامة ثنتان

وعدتها حيضتان وروى في قوله ان
وعدتها حيضتان وروى في قوله ان
وعدتها حيضتان وروى في قوله ان

(باب ايقاع الطلاق) لما فرغ من بيان اصل
 الطلاق شرع في بيان تنويعه الى صريح وكناية
 فانشار الى الاول بقوله صريحه اهـ
 هو ما اظهر المراد به ظهوراً
 (صريحه) هو ما اظهر المراد به ظهوراً
 بحيث يسبق الى فهم السامع من اده وذا
 بما يكون عند كثرة الاستعمال فلذا قال ما استعمل
 اهـ اي بكل لفظ من هذه الالفاظ
 (ويقع بكل منها) اي من واحدة وان لم ينو شيئاً
 طلقه رجعية ولا صريحاً فولا وفلا وان لم
 توضح اهـ (وان نوى اكثر) اي من واحد وان لم ينو شيئاً
 لانه ظاهر المرام فتعلق الحكم بعين الكلام اهـ
 (وان نوى الثلاث وقعن) لان اللفظ مفرد غير
 ان المفرد نوعان حقيقي وهو ادنى الجنس وحكمي
 وهو جمعه فانه ما نوى صحيح لانه جمعه بخلاف
 التثنية ولذا صح في الامة لانه جميع الجنس في
 حقها كاللثلاث في حق الجزة اهـ
 (لا باضافته الى يدها او رجلها) لانه لم يعرف
 استمرار استعماله لغة ولا عرفاً وانما جاز بهما على
 وجه الندرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به
 عن الجملة وقع به الطلاق اهـ

ولو تحت حرة

* (باب ايقاع الطلاق) *

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نيته وهوانت
 طالق ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منها واحدة رجعية وان
 نوى اكثر اوبائنة * وقوله انت الطلاق اوانت طالق الطلاق
 اوانت طالق طلاقاً يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى
 تثني اوبائنة * وان نوى بآنت طالق واحدة وبطلاق اخرى
 وقعتا وان نوى الثلاث وقعن ويقع باضافته الى جلته كما
 مر الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس
 والوجه والروح والبدن والجسد والفرج او الى جزء شائع
 منها كنصفها وثلاثها لا باضافته الى يدها او رجلها او ظهرها
 او بطنها * ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت
 * ويقع في انت طالق ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة
 انصاف تطليقة ثنتان وقيل ثلاث وفي من واحدة الى تثني
 او ما بين واحدة الى تثني واحدة وعندهما ثنتان وفي الى ثلاث
 ثنتان وعندهما ثلاث وفي واحدة في تثني واحدة ان لم ينو
 شيئاً او نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وتثني

(ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث) ضرورتان كل
 نصف طلاقاً لتكامل النصف الثالث اهـ
 (وعندهما ثنتان) استحساناً لا دخول الانباء
 والانتباه جميعاً وقال زفر لا يقع ثني لعدم
 دخولها اهـ
 (وعندهما ثلاث) وواحدة عند زفر على الاصل
 المذكور اهـ

(ثلاث في ايضا) لانه مجتمعة فان حرف الواو للجمع والظرف بجميع المطروف اه في لعدم اختصاصه
 (تطبيق للحال حيث كانت) لو قال اردت اذ ادخلت صديق
 بالمكان ان لو قال اردت اذ ادخلت صديق
 في نوب كذا اوفى الظاهر كما لو قال انت طالق
 الى النساء اوفى رأس الشمس تطلق عندنا
 خلافا لزم اه في (اذ ادخلت مكة اوفى دخولك) لوجوب حقيقته
 التعليق في الاولى والشرط للثلاث لا يصح
 ان لا يفهم على الشرط لانها سببه بينهما
 انما غلا فعمل على الشرط لانها سببه بينهما
 اذا ظرف يسبق المطروف كما ان الشرط بجامع

ثلاث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثلثين وان نوى
 مع ثنتين ثلاث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنتان وان نوى
 الضرب * وفي انت طالق من هنا الى الشام واحدة رجعية
 وفي انت طالق بمكة اوفى مكة تطبيق للحال حيث كانت ولو قال
 اذ ادخلت مكة اوفى دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار
 (فصل)

قال انت طالق غدا اوفى غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع
 وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما
 * ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول
 ذكرا * ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا انت
 طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس
 وقع الا * ولو قال انت طالق ما لم اطلقك اومتى ما لم اطلقك
 اومتى لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علم الثلاث
 وقعن بسكونه وان وصل انت طالق وقعت واحدة * ولو قال
 ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يميت احدهما * واذا بلائية
 مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فمانوى
 واليوم للنهار مع فعل ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد *

(فصل) اي في اضافة الطلاق الى الزمان اه في
 (يقع عند الصبح) لان كونها مطلقة في جميع
 الغد يستلزم الوقوع في اول الاجزاء اه في
 (صحت ديانة) في الاول انصافا لانه نوى حقيقته
 فاذا نوى البعض فقد خصص العام وهو مجاز
 فلا يصدق فيه اه في

(خلافا لهما) والفرق انه وصفها بالطلاق
 في جميع الغد وهو حقيقة اه في
 (يعتبر الاول ذكرا) لانه يذكر الظرف الاول يثبت
 حكمه تنجيذا وتعليقا فلا يتغير ذكر الثاني اه في
 (وقعت واحدة) ولا تقع الثلاث لوجود الشرط
 وفي هذه المسألة تظهر فائدة الوصل بخلاف
 الاولى اه في (طلقت للحال)
 فتطلق حين سكت لانها
 في المتردد ولا تطلق حين سكت في قوله اذا
 سكت عن طلاق اه في
 (مع فعل لا يعتد) اي عملا لا يصح تقديره بمدة
 كالطلاق والعنان والتزويج والكلام وغيره
 ذلك اه في

(ولو قال انا منك طالق فهو لغو) لقوله تعالى
 فطلقوهن في اضافة اليه بغير المنع والانه
 رفع القيد وهي المقيدة اه في
 (بان) لان الابانة لازالة الوصلة والخرم
 وهما مشتركان بينهما فتصح
 لازالة الحمل اه في
 الاضافة اليه الكتاب وانما يسند اليها
 (ان نوى) لانه من الكتاب اه في
 ان يكون له غيرها اه في
 نكحوا ان يكون له غيرها اه في
 (فهو لغو) لان مع النكاح او الشرط وهو محال اه في
 حال ارتفاع النكاح اه في
 (وكذا الوفا) بعد الموت وهو محال اه في
 خلافا لمحمد في رواية وهو قول ابي يوسف
 او لا فانها تطلق رجعية لانه ادخل الشك في
 الواحدة فاسقطت ولهما ان الشك في الإيقاع
 فصار كقوله انت طالق اه في
 (بطل العقد) اما في الاول فلا نكاح
 ضروري وقد استغنى عنه بالافوى منه وهو
 ملك الرقبة واما في الثاني فلا اجتماع بين المالكية
 والمملوكة فان قلت المالك لو اشترى زوجة
 لا يبطل قلت ليس له ملك بل حق الملك وهو لا يمنع
 بقاء النكاح ثم فرغ على هذا قوله فلو طلقها اه في

فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا تخبر وان قال
 يوم اتزوجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع * ولو قال انا منك
 طالق فهو لغو وان نوى ولو قال انا منك بائن او عليك حرام
 بان ان نوى * ولو قال انت طالق مع موتي او مع موتك فهو
 لغو وكذا الوفا انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد رحمه الله
 في رواية * وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل
 العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا * ولو قال لها وهي امة انت طالق
 ثنتين مع اعتاق سيدك اتيك فأعتقها ملك الرجعة وان علق
 طلقها بمجيء الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالحرّة
 اجماعا

(فصل)

قال لها انت طالق هكذا مشير بأصابعه وقع بعددها فان اشار
 بظونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضمومة *
 ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بأن قال انت طالق بائن
 او البتة او اخفش الطلاق او أخبشه او أشدّه او طلاق
 الشيطان او اليدعة بالجر او كالجليل او كالف لوملي البيت

(فجاء) برواية ابي حفص الكبير في رواية ابي
 سليمان انه معها على ما في الحقايق لان العتق
 اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية
 وهو مستحسن اه في
 (كالجليل او كالف الخ) لانه وصفه بما يجتله
 فكان تعينا لا حذرا فليست عليه وجبة
 ان ذكر الغظم يقع باننا والا فربما لا نرى
 بالانفسية قد يكون الغظم في الزيادة لا في النقص اه في
 اما في

(وصحت نية الثلاث في الكل) اهـ في المختار
 (وان فرق بانث بالاولى) بان قال انت طالق طالق
 واحدة واحدة وانت طالق (اذ ليس في آخره ما يغبر موجب
 طالق او انت طالق واحدة واحدة فمصادقها واحد تطلق ثلاثا وهو قول
 ابن ابي ليلى لان الواو للجميع اهـ في
 (رفع واحدة) لو وقوعه بلا عدة فلا يلحقها الثانية

او تطبيق شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة بآنية
 بلائية وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
 وبقوله بائن او البتة اخرى فيقع بائنان * وصحت نية الثلاث
 في الكل

(فصل)

طلق غير المدخول بها ثلاثا وقعن وان فرق بانث بالاولى ولا
 تقع الثانية * ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة
 وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
 ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة فثنتان وفي الموطوءة ثنتان في الكل * ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت تقع
 واحدة وعندهما ثنتان * ولو اخر الشرب فثنتان اتفاقا ويقع
 بعدد قرن بالطلاق لابه فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله انت
 طالق واحدة لا تطلق

(فصل)

وكمايته ما احتمله وغيره * ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فيها
 اعتدى واستبرأ في رجلا وانت واحدة يقع بكل منها واحدة

اهـ في (قبل واحدة) لان القلبية صفة للاولى والايقاع
 في الماضي اتقاع في الحال فوقع الواحدة
 فيا ثبت بها فلا يقع بعدها اهـ في
 (او بعدها واحدة) لان البعدية صفة للاخيرة
 وقد حصلت الابانة قبلها
 (فثنتان) فالواقع في هذه الصور الاربع ثنتان
 اما الاولى فلا تالبعدية صفة للاولى فالحال
 الطرف عن الضمير فاقضى اتقاع واحدة
 في الحال والاخرى قبلها فثنتان واما الثانية
 فلا تالبعدية صفة للاخرى لا قبلها بالضمير اهـ في

(واحدة) او فواحدة فدخلت وقعت واحدة
 عند تقدم الشرط فان الواحدة الثانية تعلقت
 بالشرط واسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع
 بهذا الترتيب وهذا عنده اهـ في
 (فثنتان اتفاقا) لان صدر الكلام ينوقف على
 آخره لوجود المغير فيه فكان في حكم البيان اهـ في
 (فصل) مجاز الاحتمال والافعال كناية عند
 (وكمايته) ما استمر المراد منه ولا يفهم الا بقرينة
 الاصوليين ما استمر المراد منه ولا يفهم الا بقرينة
 حقيقة كانت او مجازا اهـ في
 (او دلالة حال) فان دلالة الحال اقوى من النية
 لانها ظاهرة والنية باطنة ثم المراد من دلالة
 الحال ما يعم دلالة المقال على ما استشف عليه بان
 الملك المتعال اهـ في

[illegible]

رجعية وماسواها تقع بها واحدة بائنة الا ان ينوى ثلاثا
فيقعن ولا تصح نية الثنتين وهي (بائن بنة بتلة حرام خلية بريئة
حبلك على غاربك الحق بأهلك وهبتك لاهلك سرحتك
فارقتك امر لك بيدك اختارى نفسك انت حرة تقنعى تخمري
استترى اعزبى اخرجى اذهبي قومي ابغى (الازواج) فلو انكر
النية صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضاء عند مذاكرة
الطلاق فى ما يصلح فى الجواب للطلاق دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشم وبصدق ديانة
فى الكل * ولو قال ثلاث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا
وبالباقى حيضا صدق وان لم ينو بالباقى شيئا وقع الثلاث وتطلق
بلست لى بامرأة اولست لآ بزواج ان نوى الطلاق والصريح
يلحق الصريح والبائن * والبائن يلحق الصريح لا البائن الا اذا
كان معلقا بالشروط

*** (باب التفويض) ***

إذا قال لها اختارى ينوى الطلاق فاختارت نفسها في مجلسها
الذي علمت به فيه بانت بواحدة ولا تصح نية الثلاث وإن قامت
منه وأخذت في عمل آخر بطل ولا بد من ذكر النفس

(نطلق) اى استحسنانا والتعبير ان لا تطلق لان كلا
منهما ليس بجواب لانه يجتمل الموعد اذا الفعل
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يبرح
احدهما بلا مرجح اهـ
(قالت اخترت الاولى الخ) ولا يحتاج فيه الى ذكر
النفس لان في لفظه ما يدل على ارادة الطلاق
وعلى هذا ينبغي ان تكون النسبة خذفت لهذا
المعنى ايضا لانها ليست بنسبة اهـ

او الاختيار في احد كلاميهما * وان قال لها اختارى فقالت
انا اختار نفسي او اخترت نفسي تطلق * وان قال لها ثلاث
مرات اختارى فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة
تقع الثلاث بلانية وعندهما واحدة بائنة * ولو قالت اخترت
اختيارا وقع الثلاث اتفاقا * ولو قالت طلقت نفسي او اخترت
نفسى بتطبيقه بانث بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة *
ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختارى بتطبيقه فاخترت
نفسها وقع واحدة رجعية * ولو قال امرك بيدك ينوى
ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة وقع الثلاث
وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه
فواحدة بائنة * ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد
لا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يرتد بعد غد وان قال
اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في اليوم لا يبقى غدا *
ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقم او كانت قائمة فجلست
او جالسة فاتكأت او متكئة فقعدت او على دابة فوقف
او دعت اباها للمشورة او شهودا للاشهاد لا يبطل خيارها
وان سارت دابته باطل لا يسير فك هي فيه * ولو قال لها طلقى

(فواحدة بائنة) اهـ
(لا يدخل الليل) اهـ
لانه من الكلمات فتقع بائنة
لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا او اليوم
المنفرد لا يتناول الليل وقال زفر يدخل كقوله
انت طالق اليوم وبعد غد اهـ

(لا يرتد بعد غد) اهـ
نهار لا تملك فيه الايقاع فكان بمنزلة تفويض
فان اردت احدهما لا يرتد الاخر اهـ
اي الزوجة بعد التفويض يوما
في مجلس التفويض او بلوغ الخبر اهـ
(وان سارت دابته باطل) اهـ
اي خيارها بديل
الاعراض لان سيرها مضاف اليها اهـ

(وقع الثلاث) اهـ
شائب بن الاقل وكذا اذا نوى تثنى لان عدد
محض والخمس لا يجتمعه وذكر النفس خرج من جنس
النسب حتى لو لم يذكرها لا يقع كما لا يقع في جواب
التميز الابه والحاصل ان الامس بيدها لا ينجب
في المسائل كلها الا في احتمال الثلاث فانه لا يصح
بنية كمنزلة اهـ
(وان قالت) اهـ
اي في جواب بقوله امرك بيدك

(وان طلق ثلاثا ونواه وقعن) لان قوله طلق
 نفس مختصر قوله اوفعي على نفس الثلاث
 وفيه نصيحة بنت الثلاث فكذا قوله في مطولة اهـ ق
 (ولغت بنته الثنتين) لانه لا يجمله لفظه الا ان تكون
 الزوجة امة لانه طلق امرأتى ان شئت
 (الا اذا زاد) اي على قوله طلق وليس له الرجوع
 لصورته تملكك في تقيد بالجلس كون وكيلا
 ليعود به تملكك في تقيد بالجلس كون وكيلا
 عنه لا يقال هو عامل لغيره في البيع اذا زاد ان شئت
 لا ما تقول باعتبار كبريل بالحكم لانه لا يجمل التعليق اهـ ق
 وليس هو كالتو كبريل بالبيع اذا زاد ان شئت
 حيث لا يختلف الحكم لانه لا يجمل التعليق اهـ ق
 (وفي عكسه) يعني لو قال لها طلق نفسك واحدة
 فطلقت ثلاثا اهـ ق
 (لا يقع شيء) اي عند اي حنفية لان انت بغير
 ما فوق نفس اليها فكانت مبتدئة بخلاف قولها ابنت
 نفسي بعد طلق نفسك لانها خالف في الوصف
 فلا يعتبر فيقع اهـ ق
 (وعندها تقع واحدة) لان مشيئة الثلاث
 مشيئة لكل واحدة عندها لا عنده اهـ ق

نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
 لو قالت ابنت نفسي وان طلق ثلاثا ونواه وقعن ولغت بنت
 الثنتين ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق * ولا يملك الرجوع بعد
 قوله طلق نفسك ويتقيد بالجلس الا اذا قال متى شئت * ولو قال
 لها طلق ضرتك او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد
 بالجلس الا اذا زاد ان شئت * ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا
 فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما
 يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة
 لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندهما تقع واحدة ولو امرها
 بالبائن او الرجعي فعكست وقع ما امره * ولو قال انت طالق ان
 شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع
 شيء وكذا لو عقلت المشيئة بمعدوم وان عقلت بموجود وقع
 * ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا
 ماشئت فردت الامر لا يرتد * ولها ان تطلق واحدة متى شاءت
 ولا تزيد ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
 مستفرا لا مجموعا ولا بعد زوج آخر * ولو قال انت طالق حيث
 شئت او أين شئت لا تطلق ما لم تنشأ في مجلسها * ولو قال انت

(وان عقلت بموجود) كما اذا قال نهارا شئت ان
 كان النهار موجودا وقع لانه يتميز ولا يلزم كفر
 من قال ان كان كذا الامر مضي لا يختلف
 المشايخ في التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضى
 او الهدي او الحنفية يكون تملكك فيه معنى
 التعليق فنقصر على المجلس كما في بيدك
 بخلاف التعليق بغيرها هذه الالفاظ للزمان وان
 (وفي شئت الخ) شرط عند الامام فلا يخرج عن الشرط
 استعملت للشرط عند الامام ولا يجب جملها على الشرط
 (لا يرتد) يعني لا يرتد من غير من له الرد فلا ترفض
 لا قبله فلا يرتد

ولا يتقيد فلها ان يقع الطلاق في اي
 وقت شاءت لانه ملكها الطلاق وقت مشيئتها
 لا قبله فلا يرتد

وضع كذلك اي ما شاءت موافقة لنتبه للمطابقة
بين المشتبه والارادة اه في لا بعد المجلس
لا بعده (لا بعد) اي لا بعد المجلس لانه تملك ليس فيه
ذكر الوقت فيقتضي الجواب في المجلس كالتعليقات

ان تطلق نفسك من ثلاث (ثلاث) كافي قوله تعالى
انما يصح في الملك (اي حقيقة كقوله ارفقه ان
فعلت كذا فانت حر وحكما كقوله لم تكنو حنه الخ

اه في كافي قوله تعالى
فعلت كذا فانت حر وحكما كقوله لم تكنو حنه الخ
انما يصح في الملك (اي حقيقة كقوله ارفقه ان
فعلت كذا فانت حر وحكما كقوله لم تكنو حنه الخ

طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنتبه رجعية او بانه
او ثلاثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية وكذا ان لم تشأ
وعندهما لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت طالقت ما شاءت في المجلس لا بعده
وان قال طالق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون
الثلاث لا الثلاث خلافا لهما

* (باب التعليق) *

انما يصح في الملك كقوله لمنكوكحتن زرت فانت طالق
او مضافا الى الملك كقوله لا جنية ان نكحتك فانت طالق
فيقع ان نكحها * ولو قال لا جنية ان زرت فانت طالق فنكحها
فزارت لا تطلق * وألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى
ومتى ما في جميعها اذا وجد الشرط انتهت اليين الا في كلما
فانها تنتهي فيها بعد الثلاث ما لم تدخل على التزوج فلو قال
كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد
زوج آخر * وان قال كلما دخلت فانت طالق لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر وزوال الملك لا يبطل اليين *
والملك شرط لوقوع الطلاق لا لانه لا انحلال اليين فان وجد

(ان) وهي اصل فيه لوضعها له وعدت كلمة
كل منها مع دخولها على الاسم للزوم وصفها
بالفعل لفظا او معنى ومن الفاظه لو ومن
واي وبيان واي واي والجواب المتأخر يقرن
بالفاء وجوب ان لم يورث الشرط فيه لفظا ولا معنى
اه في فلو قال كلما تزوجت امرأة الخ اعلم انه

امرأة مع كونه مثال بالخطاب ولم يقل كلما تزوجت
الى كون المسألة اتفاقية لان في المثال المشهور
خلاف اي يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة
فهي طالق فتزوج امرأة طلق وان تزوجها
ثانيا لم تطلق ولا يجتنب في امرأة واحدة مرتين
اه في

(التمت اليمين) يعني انتهت باتهام الشرط
 والجزاء اهـ
 (وقع الطلاق) لوجود الشرط والحمل قابل للنزول
 الجزاء اهـ
 (وفي مالم يعلم الامنها) حكم شرعي فيجب عليها
 (وفي مالم يعلم انهما) لان امر لا يعلم من
 غيرها وقد ترتب عليه غضب الجبار في الحال
 الاخبار لثلاث تقع في غضب القياس عدم
 الاحتمال وهذا استحسن وقد ضرب بها
 اوفى المآل وهذا لانه مدعيه وقد ضرب بها
 القبول في حقها لانه مدعيه وقد ضرب بها
 احذر عنه بقوله لافي ثلاثا (ثلاثا)
 (مالم يستمر الدم ثلاثا) لاجتماع الاستحاضة
 والشك لا يزول الدم ثلاثا
 (وثنتين تنزها) اي من حيث التنزيه للاجتماع
 في الدين حتى لو كان طلقة واحدة او كانت امه
 لا يردّها الا بعد زوج آخر اهـ
 (وتنقض العدة) اي به لانه عين فاهما ولدان
 اولاً بحيث به يقع جرأوه فتكون معتدة
 وانقضواها بوضع الثاني لانها حامل به فاذا
 وضعت انقضت العدة وانحلت اليمينان
 الاخبار ان به لوجود الشرط ولم يقع به شيء اهـ

الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع *
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت *
 وفي مالم يعلم الامنها القول لها في حق نفسها لافي حق غيرها
 فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت
 هي لافلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله
 فانت طالق وعبدى حرّ فقالت احب طلقت ولا يعتق *
 ولا يقع في ان حضت مالم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع
 من ابتداءه ولو قال حضت حيضة يقع اذا طهرت ولو قال
 ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت انثى
 فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء
 وثنيتين تنزها وتنقض العدة * ولو علق بشرطين شرط للوقوع
 وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع
 وان وجدا او آخرهما لافيه لا يقع * ويبطل تمييز الثلاث
 تعليقه فلو علقها بشرط ثم نجزها قبل وجوده ثم تزوجها
 بعد التحليل فوجد لا يقع شيء * ولو علق الثلاث ارا العلق
 بالوطئ لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا
 في الرجعي مالم ينزع ثم يوجب خلافا لابي يوسف * ولو قال ان

(بشرطين) بان قال ان دخلت دار زيد ودار
 عرو فان طالق اهـ في
 (لا فبسه لا يقع) لا شتر ان الملك حالة الخنش
 وهذه المسألة على اربعة اوجه اما ان وجد
 الشرطان في الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول
 او وجد في غير الملك فلا يقع اجماعا او وجد الاول
 في غير الملك والثاني في الملك فتطلق عندنا خلافا
 (ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط
 (ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط
 (ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط

(ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط
 (ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط
 (ان دفعه تزويجها) اي الشرط فوجد الشرط

(وكذا الومات الخ) لان كلا من الموت
والتعليق بما لا يعلم مبطل فلا تنافي فصح
الاستثناء كما لو ماتت قبل ذكر العدد غير ان ههنا
ابطال الموجب اه في الاستثناء المستغرق باطل
(يقع ثنتان) لان الاطلاق المبرض اه في
(باب طلاق المبرض) من غنونه نفي قصد التعيم اه في
اصالته فيه ومن غنونه نفي قصد التعيم اه في
(وهو تلك الحال) لان الغالب عليه الهلاك
فلم يكن حكمه حكم المبرض وكذا راجب سفينة

نكحتها عليك فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق
ولو وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله تعالى او ان لم يشأ
الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشأ الله لا تطلق
وكذا الومات قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع
وفي انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين واحدة
وفي الاثلاث ثلاث

* (باب طلاق المبرض) *

الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا يتقد تبرعه فيها الا
من الثلث ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه
خارج البيت ومبارزته رجلا وتقدمه ليقتل في قصاص او رجم
فلو ابان امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب
او بغيره وهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت رجعية فطلقها
ثلاثا * ومبانة قبلت ابنه بشهوة ولو ابانها وهو محصور بمحصن
او في صف القتال او محبوس لقصاص او رجم او يقدر على
القيام بمصالحه خارج البيت لكنه متشك او محبوم لاثرت
وكذا المختلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلق ثلاثا بامرها
او بغير امرها لكن صح ثم مات ومن ارتدت بعد ما ابانها ثم املت

فانكسرت ونفي على لوح او اقترسه السبع
فانكسرت ونفي اه في
ونفي في فقه اه في
(وكذا لو طلبت رجعية الخ) لان الرجعي لا ينيل
النكاح ولذلك لا يجرم به المبرات ويجل وطئها
وكذا الوأبانها بالطريق الاولى اه في
(ومبانة قبلت ابنه بشهوة) لثبوت الحرمة بها
لا به وهي لا تبالي بخلاف الردة بعدها وكذا
لو طأ أو غننه بعدها لا قبلها ولو بعد الرجعي

(لا تثر) لعدم المرض اورا كسفينة
او نازل في مكان مخوف او مخيف من عدو
ولا تثر لغلبة السلامة في هذه الاحوال
واختلفوا في المسلول والمفلوج فهو مبرض وان
كان يزاد مرة ويقتص أخرى فهو صحيح اه في
(ومخيرة اختارت نفسها) بجبي الفرقين قبلها
وهي طلق ثلاثا او ابانها في مرضه اه في
(ثم مات) لعدم القرار في الاولى والصحبة في الثانية

(فلها الاقل من ارثها) لفظة من البيان
 وليست صلة تفاعل التفضيل لان هذه الصيغة
 محلاة باللام وموصولة بمن في الحالة الواحدة
 وما استعمل الاندرا فلا يقاس عليه وهما
 وكذا في صدر النبريعة وحواشيها
 كلام مذكور في صدر النبريعة وحواشيها
 (او الشرط فقط ورث) لقصد بطلان ارثها
 (او الشرط فيه) وان كان مضطرا لان
 (او الشرط فيه) لكان انحصار اذ العبرة باحتماله
 (او الشرط فيه) لكان انحصار اذ العبرة باحتماله
 (او الشرط فيه) لكان انحصار اذ العبرة باحتماله
 (او الشرط فيه) لكان انحصار اذ العبرة باحتماله

وكذا مفرقة بسبب الجب او العنة او خيار البلوغ او العتق *
 ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها
 ثم ماتت وهي في العدة ورثها * ولو ابانها بأمرها في مرضه
 او تصادقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى
 لها او اقربى من فلها الاقل من ارثها ومما اوصى او اقربى * وان علق
 الطلاق بفعل اجنبى او بمجيئ الوقت فوجد فان كان التعليق
 والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة لا ترث
 وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت
 وكذا لو علق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا
 لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمحمد * وان كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وان قذفها ولا عن وهو مريض ورثت وكذا
 لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا لمحمد وان آلى
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثته وان كان الابلاء في الصحة
 لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة
 والا لا

* (باب الرجعة) *

هي استدامة بالنكاح القائم في العدة فن طلق مادون ثلاث

(لا ترث على كل حال) سواء كانا في المرض
 او التعليق في الصحة والشرط في المرض وهذا
 كما قد علمت على اربعة اوجه وهي اما ان يكون
 التعليق بمجيئ الزمان او بفعل الاجنبى او بفعل
 نفسه او بفعل المرأة وكل وجه منها على اربعة
 اوجه وهي اما ان يكون التعليق في الصحة او يكون
 كلاهما في المرض او كلاهما في الصحة او يكون
 التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او العكس فيصير المجموع ستة عشر وجهها
 (او ما فاني) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة

(او ما فاني) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة
 (في جميع الوجوه) سواء كانا في المرض او في الصحة

(او بالثلاث الاول) وهي اعتدى واستنبت
رجل وانت واحدة اه في
(واعلامها) كرا تبيع في المعصية لانها اذا لم يعلمها رجا
بجفنه تزوج بعد العدة على زعم انه لم يراجعها وفيه كذا

بصریح الطلاق او بالثلاث الاول من كتاباته ولم يصفه بضرب
من الشدة ولم يكن بمقابلة مال فله ان يراجع وأن ابنت مادامت
في العدة بقوله راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب
حرمة المصاهرة من وطئ ومس ونحوه من احد الجانبين *
وندب الاشهاد عليها واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
راجعتك فيها فصدقه صحت والا فلا * ولو قال راجعتك
فقلت مجيبة له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة
خلافاً لهما وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
فيها فصدقه سيدها وكذبته فالقول لها وعندهما للسيد
وفي عكسه القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وان قال راجعتك
فقلت مضت عدتي فانكرا فالقول لها * واذا طهرت
من الحيض الاخير لعشرة انقطعت الرجعة وان لم تغسل
وان انقطع لا قل لا مال لم تغسل او يمضي عليها وقت صلاة
او تميم وتصلى وعند محمد رحمه الله تنقطع بالتيمم وان لم تصل
وفي الكفاية بمجرد الانقطاع اتفاقاً * ولو اغتسلت ونسيت
اقل من عضو انقطعت وان نسيت عضواً لا * وكل من
المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف

الرجعة والرجعة لا يثبت العدة ولا يصح بدلها قلت لا يثبت
بنكوهما بل يثبت العدة لانها اذا لم يعلمها رجا
من طريق الحكم لا بد لها كما ان النسب يثبت
بالقرائن عند شهادة اه في
النسب بشهادتها اه في
(خلافاً لهما) لانها صادقت وقت العدة ادهى
باقية ظاهراً الى ان تخبر وقد سبقته الرجعة
ولا يثبت خفية انها صادقة حالة الانقضاء اه في
(السيد اتفاقاً) اما عنده فلفظ هو رحتي المولى
في البضع بانقضاء العدة فلا يملك ابطاله واما
عندهما فلا قراره لغيره بما هو له فصار كقراره
في الصحيح اه في

(او يعضى عليها وقت صلاة) اي يعضى عليها
ادنى وقت صلاة قدر ما تقدر على الاغتسال
والتحريم وما دون ذلك بمدة الحيض ولو
اغتسلت بسور الجمار مع وجود الماء المطلق ولو
تنقطع لكنها لا تصل حتى تغتسل بماء آخر اه في
(ان لم تصل) لان التيمم كالغسل عند عدم الماء
وبه قال زفر والثلاثة وله ما انه ليس بطاهر في نفسه
بل هو ملوث فاعتبر طهارته للضرورة اه في
(بمجرد الانقطاع اتفاقاً) وان كان لاقل من
عشرة لانه لا يتوقف في حقها المارة زائدة فاكتفى
بالانقطاع اه في
(وان نسيت عضواً لا) اي لا تنقطع الرجعة
استحساناً والقياس في العضو الكامل الانقطاع

(أومن ولدت منه) وجاءت به لسنة أشهر خا
 فوفها من حين العقد ومن حين ولدت اه في
 (أهان راجع) لنسبتها في الملك المتأكل
 (أهان راجع) ولا مكلد له من عافصديق
 فالوطى وقد أنكره العدة للاجناب طاه بهنسي
 فالوطى نفسه وجوب شربله واطن قبل الطلاق
 في حق نفسه والنسب شربله واطن قبل الطلاق
 (هنن) لنسبته من كل اثنين سنة أشهر خا
 فصار مكلدنا شربا كالاولى اه بهنسي
 (أفي بطون) اى مختلفة بين كل اثنين سنة أشهر خا
 فوفها ولو بعد سنتين مالم تقربا نقضاء العدة اه في
 (أفي بطون) اى مختلفة بين كل اثنين سنة أشهر خا
 فوفها ولو بعد سنتين مالم تقربا نقضاء العدة اه في
 (أفي بطون) اى مختلفة بين كل اثنين سنة أشهر خا
 فوفها ولو بعد سنتين مالم تقربا نقضاء العدة اه في

كتمام الوضوء * ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكر
 وطها له ان يراجع وان طلق من خلاها وانكرو وطها
 فليس له ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لا قل من
 عامين صحت الرجعة * ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق
 فولدت ولدا ثم آخر من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلما
 ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالثاني والثالث
 رجعة وتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء
 والمطلقة الرجعية تتشوف وتزين وتذب ان لا يدخل عليها
 حتى يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر بها حتى
 يراجعها والطلاق الرجعي لا يحترم الوطى وله ان يتزوج مباتته
 بمادون الثلاث في العدة وبعدها * ولا تحل الحرة بعد الثلاث
 ولا الامة بعد الثنتين الا بعد زوج آخر بنكاح صحيح ومضى
 عدته ولا تحل لك بملك يمين ويحلها وطى المراهق لا السيد *
 والشرط الا يلاج دون الانزال فان تزوجها بشرط التحليل
 كره وتحل للاول وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل
 للاول وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول والزوج الثاني يهدم
 مادون الثلاث ايضا خلافا لمحمد فن طلق دونها وعادت اليه

(ولا تحل الحرة بعد الثلاث) اى لمطلقها قوله تعالى
 (بنكاح صحيح) بعد انقضاء عدة الاول حتى
 لا يجاهها وطها بملك يمين ولا بنكاح فاسد بخلاف
 اليمين بشرط وطى الزوج الثاني بالكتاب اه في

(ومضى عدته) اى عدة الزوج الثاني وجعل شيخنا نكاح
 زواله بالطلاق في الزوج الثاني وجعل شيخنا نكاح
 للزليج الضمير فيه عائدا الى الزوج لكونه سببا لها
 والاول اقر بملك يمين) بان كانت امة فملكها بعد
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان كانت امة فملكها بعد
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان كانت امة فملكها بعد
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان كانت امة فملكها بعد

(الامة) اه بهنسي وهو المقارب البلوغ وفسه
 (المراهق) اه بهنسي وهو الصغير بغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع لانه
 (بنكاح صحيح) اه بهنسي وهو المقارب البلوغ وفسه
 (بنكاح صحيح) اه بهنسي وهو الصغير بغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع لانه
 (بنكاح صحيح) اه بهنسي وهو المقارب البلوغ وفسه
 (بنكاح صحيح) اه بهنسي وهو الصغير بغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع لانه

(فله تصديقها) لان النكاح ان كان من سكات
 المعاملات فغير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات
 والاذن في التجارات وان كان امسا في النيابة علق
 المحل به فغير مقبول (باب الایلاء) المناسبة ان يبايع علق

بعد آخر عادت بثلاث وعنده بمابقي ولو قالت مطلقة الثلاث
 انقضت عدتي منك وتخللت وانقضت عدتي والمدة تحتمل
 ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها
 * (باب الایلاء)

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته * وهي اربعة اشهر للحرّة
 وشهران للامة فلا يلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع
 طلاقه بائنة ان برّ ولزوم الكفارة او الجزاء ان حنث * فلو قال
 لزوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك بعد اربعة اشهر كان
 موليا وكذا لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فأتت
 طالق او عبده حرّ فان قربها في المدة حنث وسقط الایلاء
 والایبات بعضها وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر وبقيت
 ان اطلق فلو نكحها ثانيا عادا لا يلاء فان مضت مدة اخرى بلا
 وطئ بانت باخرى فان نكح ثالثا فكذلك فان تزوجها بعد زوج
 اخر فلا يلاء واليمين باقية فان وطئ لزم الكفارة او الجزاء
 ولا تين بمضي العدة وان لم يطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من
 مبانته اما الرجعية فكالزوجة * ولا يلاء فيما دون اربعة اشهر
 فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان يلاء

اربعة اقسام الطلاق سبب
 فبأبدا بالطلاق لانه لا يلاء سبب
 (وقوع طلاقه بائنة) ان راى حفظ اليمين بان لم
 يطأها في المدة واعتبر الشافعي تفريق القاضي اه في
 (ان حنث) في اليمين وان وجد الشرط في التعليق
 فحهران المولى في لا يمكنه قربان امي آية الا
 بشئ يلزمه اه في خلافا لابي يوسف لانه يمكنه
 (وكذا لو قال الخ) ان يبيع وهو موك
 البيع ثم القربان ولهما ان البيع في
 المانع فيه كذا في الهداية اه في

(والایبات بعضها) اي المدة وعلو مدته ظله يمنع
 حقتها وعند من فيها تجليصا من ضرر التعليق اه في
 النكاح عند من فيها تجليصا من ضرر التعليق اه في
 (فلو نكحها ثانيا عادا) ويكون ابتداء مدته من
 وقت التزوج سواء تزوجها في العدة او بعد ط
 ذكره في الهداية اه في (بانت باخرى)
 وبالتفريق عاد حقه بالجماع فيجوز بازالة من
 الوفاق اه في لان الظلم منه بالامتناع
 (فلا يلاء) لانها ملك الاول بخلاف ما لو
 تزوجت بعد بينة بين زوج آخر عادت الى
 الاول بشرطه تعود بثلاث وبنين بعد مضي كل
 اربعة اشهر فغير وطئ خلافا لجمهور الحكماء
 من مسألة الهداية اه في لان الجمع كالمع
 (كان يلاء) لان الجمع كالمع كالمع بالجمع بالفظ
 الجمع وقوله بعدهما اتفقا اذ لا يختلف الحكم
 من غير اعادة حرف النفي ولا تكراره
 اسم يكون عينا واحدا
 اعاده فلا يلاء
 اه في

الجمع وقوله بعدهما اتفقا اذ لا يختلف الحكم
 من غير اعادة حرف النفي ولا تكراره
 اسم يكون عينا واحدا
 اعاده فلا يلاء
 اه في

(فلنيس بايلاء) لان الثاني ايجاب مبتدأ
 فلم يستكمل المدتان كذا في الهداية اهـ
 (لا اقربك سنة الا يوما) لانه استثنى يوما متكررا
 فلم يستكمل ذلك اي يوم اختاره اهـ
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير زوم
 فله جعل ذلك كان بين الموضعين
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير زوم
 فله جعل ذلك كان بين الموضعين
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير زوم
 فله جعل ذلك كان بين الموضعين

ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
 فليس بايلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربه ولو قد
 بقي من السنة اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا ادخل بصرة
 وامرأته فيها لا يكون موليا وان عجز المولى عن وطئها بمرضه
 او مرضها او رتقها او صغرها او وجبه اولان بينهما وبينه مسافة
 اربعة اشهر فقيته ان يقول قنت اليها ان استمر العذر من وقت
 الحلف الى آخر المدة فلوزال في المدة تعين الفيء بالوطئ * وان
 قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم اولم ينوشيا
 وان نوى ظهارة فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
 الطلاق فبائن وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع
 الطلاق به وان لم ينو ~~كذا~~ بقوله كل حل على حرام
 او هرجه بدست راست كبرم بروى حرام للعرف
 * (باب الخلع) *

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقتدى المرأة نفسها بالمال
 ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة وكره له اخذ شيء ان نشر
 واخذ اكثر مما اعطاها ان نشرت والواقع به وبالطلاق على
 مال بائن ويلزم المال المسمى * وما صلح مهر اصلح بدلا للخلع وان

اربعة اشهر فانه يكون موليا او رد عليه في النهاية
 (ان استمر العذر الخ) فلو آلى منها قادرا ثم عجز
 او كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح
 فيه باللسان اهـ
 (اولم ينوشيا) زاد في الكذب ينوشيا لان مخبر
 الحلال عين بالنص الثاني اهـ
 (وان نوى الكذب فكذب) لانه اراد حقيقة
 كلامه فكان كذا بحقيقة وقيل لا يصدق
 لانه عين ظاهر فلا يصدق في الصرف الى غيره
 اهـ

(باب الخلع) اخر عن الابلاء تختار الابلاء عن
 المال فكان اقرب الى الطلاق بخلاف الخلع
 فان فيه معنى المعاوضة من الخلع ونشور المرأة
 من قولهم ما بالرجل على ما بالمرأة والخلع
 غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة ونشور
 اسم من قولهم خالفت المرأة زوجها وهو
 قال ضم اسم من قولهم خالفت المرأة زوجها وهو
 نشر عا طلاق بعوض (النكاح) لعدم الوفاق وكره له
 (هو الفصل عن الطلاق البائن) لعدم الوفاق وكره له
 ولا بأس به عند الحاجة (النكاح) لعدم الوفاق وكره له
 اخذ شيء ان نشر الزوج تقوله تعالى فلا تأخذوا
 منها شيئا اهـ
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها

بأنه لا بأس به عند الحاجة (النكاح) لعدم الوفاق وكره له
 اخذ شيء ان نشر الزوج تقوله تعالى فلا تأخذوا
 منها شيئا اهـ
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها
 (ما اعطاها) معطوف على الضمير الجبر وروى في
 ترك اعادتها الخار للفصل اي ولا بأس باخذها

كذلك اذا خالعهما الخ) فتقع في الخلع بائنا وفي الطلاق رجعيا اه نهى خنزير الخ) لما تزاك ملك البضع خبز رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك

رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك البضع خبز رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك

رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك البضع خبز رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك

بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالعهما او طلقها وهو مسلم على خمر أو خنزير او ميتة او قالت خالعتني على ما في يدي ولا شيء في يديها * وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلاثة دراهم وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعهما على عبدها الا بقى على انها بريئة من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا فقيمته * ولو قالت طلقني ثلاثا بألف فطلق واحدة فله ثلث الاف وبانت وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بألف أو على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت طالق بألف أو على الف فقبلت بانت ولزمها المال وان قال انت طالق وعليك ألف او قال لعبدك انت حر وعليك ألف طلقت وعنت مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبل لزم المال * والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط الخيار لها او يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله ويمين في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها وجانب العبد في العتق على مال بكاتبها * ولو قال لها

مثل هذا المقام فجعل من للبيان لان ملك البضع خبز رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك البضع خبز رجعيا اه نهى خنزير الخ) خنزير الخ) لان ملك

الزم المال) ووقع به وبه قال الاثمة الثلاثة لان على للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال بيع هذا ولك الاف وله انه بجملة تامة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الاصل فيه فيمكن عن المال بخلاف البيع والاقارة لانهم لا يوجبون جردا بدونه ويجوز كونهما للعطف

فقد راه (بعد ما اوجبت) (ولا يصح شرط الخيار له) (الخيار لها كما لا يصح له وبه قالت) (وله انه بمنزلة التعليق من قبله فلا يصح فيه شيء) (ذكر اه في كون معاوضة من جانبه فتعذر) (كاتبها) (في كون معاوضة من جانبه فتعذر)

(والمباراة) فتح الهمزة مفعولة من بارأ شريك
 إذا را كل واحد منهما صاحبه وزل الهمزة
 خطأ كذا في المغرب اهـ في
 (ولم تمض مدتها) أوبعد هذه المسألة على
 (واما ان لا يسميها أو يسمي المهر أو بعضه
 وجوه اما ان لا مقتضاه الانحلال
 او ما لا اخر اهـ في
 (ومع محمد في الخلع) لان مقتضاه الانقطاع
 وقد حصل نفس النكاح فلا ضرورة الى الانقطاع
 اهـ في
 (ولا يلزم المال ولا يسقط) لكونه مقابلا بغير مال
 فكان كالتبرع به ولذا اعتبر خلع المريضة من
 الثالث اهـ في
 (وطلقت في الاصح) ورواية لا تطلق لعدم
 وجوب المال بقوله اهـ في
 (طلقت بلائني) لعدم اهلية الغرامتان قبلت
 اهـ في
 (والا فلا تطلق) وان قبل الاب عنها في الاصح
 لان شرط العينة لا يحتمل النيابة اهـ في

طلقتك امس بألف فلم تقبلي فقالت بل قبلت فانقول له ولو قال
 البائع كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع يسقط كل منهما
 كل حق لكل احد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح
 فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة
 عملها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع قبل الدخول وعند
 محمد لا يسقط الا ما سمي به فيهما وابو يوسف رحمه الله مع الامام
 في المباراة ومع محمد في الخلع * ولو خلع الاب صغيرته من
 زوجها بما لها الا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح
 وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال
 وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلائني ان قبلت والا
 فلا تطلق * وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثالث
 * (باب الظهار) *

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعبر به عن جلته او جز مشائع
 منها بعض ويحرم عليه النظر اليه من محارمه ولورضا عاقل لو قال
 لها انت علي كظهر امي او رأسك او نحوه او نصفك وشبهه
 او كبطنها او كفخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوهما حرم عليه
 وطهاودواعيه حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه

(باب الظهار) متر في الابلاء ووجه ترتيب المحرمات
 وقدم على اللعان لانه اقرب الى الاباحية فان
 سبب اللعان عند اضافته الى غير منكره
 (ولورضا عاقل) او صهرية وذكر ان صاحب النهاية
 نقل عن شرح الطحاوي في التعريف زيادة قيد
 اتفاقا ليجزى امس المترى بها ونيتها والقصد بذلك
 بيان قصور التعريف كظهر امي جلته
 (او رأسك) على كظهر امي جلته
 (او نصفك وشبهه) نظير تشبيهه بغير عضو
 (او كبطنها) عطف على قوله كظهر امي نظير
 (او كفخذها) كخافي ونبت اني وغيره من
 (او كظهرها) كخافي ونبت اني وغيره من
 (او كظهرها) كخافي ونبت اني وغيره من

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

غير الاستغفار والكفارة اولى ولا يعود حتى يكفر* والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمنع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبره القاضى عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الطهار ولو قال انت على مثل امي او كامي فان نوى الكرامة صدق او الطهار فطهار او الطلاق فبائن وان لم ينو شيئا فليس بشيء ولو قال انت على حرام كظهر امي ونوى طهارا او طلاقا فكما نوى* ولو قال حرام كظهر امي ونوى طلاقا او ايلاء فهو طهار وعندهما ما نوى* ولاظهار الا من الزوجة فلاظهار من امته ولا من نكحها بلا امرها وظاهر منها فأجازت النكاح* ولو قال لنسائه اتن على كظهر امي كان مظاهرا منهق وعليه لكل واحدة كفارة وان ظاهر من واحدة مرارا في مجلس او مجالس فعليه لكل طهار كفارة وهي عتق رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكروالانثى والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئا ولايجوز الاعمي والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين او ايهما او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

فليس عليه غير الاستغفار لما روى انه عليه السلام قال رجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله اه في وجبه القاضى (بالجس والضرب ان ايجاد فعا

(ويعتقون مطبق) لانه اقوى من المذكور ان
 بخلاف من يحن ويحنو واعتق حال افاقته لان
 المنفعة غير فائنة وانما هي محنة اه في
 (ولو اشترى قريبه بنيتها صحيح) اي العتق عنها
 (ولو اشترى عسلة العتق وقال الثلاثة لا يجوز
 لان الشراء عسلة خيفة اولان العلة القرابة
 لان الشراء عسلة خيفة اولان العلة القرابة

وهو قول ابي حنيفة فقيهه ليجزى
 والشراء اه في شرط وعلى هذا الخلاف لو وجهه له
 او نصدق اه في عند ابي حنيفة فقيهه ليجزى
 (لا يجوز) اي عند ابي حنيفة فقيهه ليجزى اتفاقا
 العتق عنده خلافهما وفيه النصف اتفاقا
 اذا اختلف في بعضه مطلقا والقياس ان لا يجوز
 عند ابي حنيفة اه في عن صومها فلا تنوب عن
 (المنية) اي المنى في صومها فلا تنوب عن
 الواجب الكامل فيمنقطع التتابع اه في
 (كالفطرة او قيمة ذلك) والاصل فيه ان كل
 جنس منصوص عليه من الطعام لا يكون
 بدلا عن جنس منصوص عليه من الطعام لا يكون
 في القيمة او قيمة ذلك اه في
 ولا بد من مال او اطعم جنسه وكذا خمسة في كفارة
 المنى حيث يجوز بالقيمة مع ان القيمة كسوة

ومجنون مطبق وممدبر وام ولد ومكاتب ادى بعضا ومعتق
 بعضه * ولو اشترى قريبه بنيتها صحيح وكذا الوحر نصف عبده
 عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها * ولو حرر نصف عبد
 مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما وكذا الوحر نصف
 عبده ثم جامع المظاهر عنها ثم حرر باقيه * فان لم يجد ما يعتق
 صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شيء من الايام
 المنية فان وطئها فيهما ليل او نهارا ناسيا استأنف خلافا
 لابي يوسف وان افطر بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم
 يستطع الصوم اطعم هو او نائبة ستين مسكينا كل مسكين
 كالفطرة او قيمة ذلك * وبصح اعطاء من بر مع منوى شعير او تمر
 وتصح الاباحة في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر
 فلو غداهم وعشاهم او غداهم غدا آين او عشاهم عشاءين
 واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا * ولا بد من الادام في خبر الشعير
 دون الحنطة * ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما اجزأه وان
 اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد فان
 جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف * ولو اطعم ستين فقيرا
 كل فقير صاعا عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد * ولو عن ظهار

(واشبعهم جاز) لان المقصود دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احدهما سحورا
 اه في ذلك اليوم (واشبعهم جاز) لان المقصود دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احدهما سحورا
 اه في ذلك اليوم (واشبعهم جاز) لان المقصود دفع حاجة الفقير في
 ذلك اليوم وذلك بدفعتين ولو احدهما سحورا

الاعن يوم واحد (لوجود التفرقة كرمي البهار
 فلو ملكه بدفعات قبل يجوز قبل الاعن يوم
 وهو الصحيح كما في الزيلعي اه في

وان لم يعين (لا اتحاد الخنس فلا حاجة الى النية)
 هـ في (ثم عني عن احدهما صح) اي صح عما عني الواحد

والاصل ان نية التعيين في الخنس الواحد
 ويعرف في المختلف مقيد فاذا القاي بقي مطلق النية
 (باب اللعان) وجه المناسبة من في الظهار ولعب
 به الباب دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا
 لان اللعان من جانب الرجل وهو مقدم والسبب
 من اسباب التبرج وسببه قذف امراته بما يوجب
 الخذف الاجنبية وشروط اللعان بينهما اهـ في
 بعد القذف لا يجزى اللعان بينهما اهـ في
 (اهل للشهادة) اي لا اذا انتهى الى مسلم كما يأتي
 فلا يخرج الفاسق وكذا الاعي اهـ في
 (او نفي نسب ولدها منه) لانه لو نفي ولدها من غيره
 وابوه معروف يكون قاذفا اهـ في

وافطار صح عنهما وكذا لو حرر عبيد عن ظهارين او صام
 عنهما الربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان لم
 يعين * وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن
 احدهما صح * ولو عن ظهار وقتل لا * وان ظاهر العبد
 لا يجزئه الا الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم
 * (باب اللعان) *

هو شهادات مؤكدات بالايان مقرونة باللعان قائمة مقام
 حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنى في حقها * ولو قذف
 زوجته بالزنى وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحده قاذفها
 او نفي نسب ولدها منه وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان
 فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحده فان لاعن
 وجب اللعان عليها فان ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه
 فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا
 او محدودا في قذف وهي من اهلها حد وان كان اهلا وهي امة
 او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحده
 قاذفها فلا حد ولا لعان * وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنى

(او تصدقه) فيما رماها به فترفع اللعان لارتفاع
 التكاذب ولا حد عليها وما في بعض نسخ القدوري
 فحد غلط لان الحد لا يجب بالافرار منة فكيف
 يجب بالتصديق منة وهو لا يجب بالتصديق اربع
 مرات لان التصديق ليس باقرار فصداف لا يعتبر
 في الحد ويعتبر فيما دونه فيندفع به اللعان ولو
 صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولدهما
 (او ممن لا يحده قاذفها) هذا فائدة الشرطين
 المتقدمين وقد من الكلام مجزرا اهـ في

(وصفته) اي القاضي بالزوج لكونه متعيا فعليه
 (ان يبدأ) اي القاضي وبدا بما بعده بعده
 الحجة أولا فلو اخطأ القاضي في قوله كذا من عبارة
 فان لم بعده وترفق تقع الفرقة كذا من عبارة
 بعض الكتب اهـ في

(وفي الخامسة غضب الله عليهما) وخصت
بالغضب لعدم المبالة باللعن لكثرة استعماله
اه في
في جميع ذلك) وعن ابي حنيفة رحمه الله ان
كلامهما ياتي بالغائب اذا اتصل به الإشارة
ووجه الظاهر اه في
الاختمال اه في
قطع الحاكم بينهما) لما روى ابن عمر انه عليه
(فرق الحاكم بين رجل وامرأة ففرق بينهما
السلام لاعتن بين رجليهما ففارقا ففرق بينهما
والحق الولد بأمه وقوله بينهما يدل على بقاء
النكاح بينهما بعد فراقهما اه في
(وهو مطلق ما وثقه) لانها
ففسخ الاية

155

(وعندهما بلا عن ان اتت به الخ) للثبوت بوجود
الجل عند النقي فنتحقق القذف قلنا اذا لم يكن
قذافي الحال يصير كالمعلق بالشروط ولا يصح تعليق
القذف اهـ ق (الجل) بل ثبت نسبه منه لان
(ولا يثني القاضي) قبل الولادة للاختمال
الاحكام لاترتب عليه لان هاتين الحالتين
اهـ ق (عند التهنئة او اتباع الخ) اهـ ق
كحالة الولادة عرفا (بان اقوى الـ)
اهـ ق (وان عكس) لانه قاذف

المالتين
عرفى الأول وثقى الثانى لآعن اه فى
لوف بنى الثانى ولم يرجع عنه المحبوب والخصى وهو
لغة فعيل بمعنى مفعول من عتق اذا حدى فى الغنى
الرجال وشرعا من لا يقدر على آة غنية لآنشتهى
لا يمكنه او سحر او غير ذلك لآلقد آله
اوضعف او سحر او غير ذلك لآلقد آله
لكن فى القنية اه بآفانى

(رب جله الحاكم) من حسن المرافعة سنة قريية
 بالاهانة وهي ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما
 وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة

(ويحتسب منها المخرج) لان السنة لا تخلو عنهما اهـ
 (وهو طلقه بانه) لان المقصود دفع الظلم عنها اذا
 لا يجتصم الا بها ولو لها كل المهر ان خلا بها ونجب
 العدة احتسابا والا فخصه اهـ
 (فالقول له مع عييه) لانها تدعى عليه استحقاق
 الفرقه وهو ينكر والقول للنكر مع عييه مع
 انه متمسك بالاصل وهو السامنة والبراءة

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر فلو اقر
 انه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة قريية هو الصحيح
 ويحتسب منها رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها
 فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلقه بانه * فلو قال
 وطئت وانكرت ان قبل التأجيل فان كانت ثيبا او بكر افتقرن
 اليها قلن هي ثيب فالقول له مع عييه وان قلن هي بكر اجل
 وكذا ان نكل وان بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب
 فالقول له وان قلن بكر خيرت وكذا ان نكل ومتى اختارته
 بطل خيارها والخصى كالعينين والمحبوب يفرق للعالم * وحق
 التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابي يوسف
 ولا خيار لهما ان وجدت به جنونا او جذاما او برصا خلا فالمحمد
 ولاله لو وجد بها ذلك اورتقا وقرنا

* (باب العدة) *

هي تربص يلزم المرأة * عدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلاثة قروء
 اي حيض وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وقرت
 او مات عنها وام ولد عتقت او مات مولاها ولا يحتسب حيض
 طلقت فيه * وان كانت لا تحيض لكبر او صغرا وبلغت بالسن

(خلا للمحمد) محمد انها لا تقدر على دفع الضرر
 الابه بخلاف الزوج قلنا المستحق بالعقد الوطئ
 وهذه العيوب لا تقوته والخل لا يوجب الفسخ
 كما لو تزوج بها بشرط البكارة والجمال فوجد هائلا
 فيجوز اهـ

(وللموت في نكاح صحيح الخ) دخل به الزوج
 أولا صغيرة كانت او كبيرة مسلمة او كاسية غير
 مسلم لقوله تعالى ويذرون ازواجهن ولا يكونن زوجا
 صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
 الانكاح صحيح لقوله تعالى والذين يتوفون
 فيها اه ف

(اربعة اشهر الخ) فيها اه ف
 منكم ويذرون ازواجهن باقسن اربعة
 اشهر وعشر الى من الليالي مع ما وازيمهن الايام
 ولا يجوز ان يراد الايام لان العدد موقت فلا يلزم
 اقتضاء العدة اه ف
 (وعدة الامة) التي تحيض ولو مدبرة اوام ولا
 عند ابى حنيفة للفرق بفسح او طلاق حيثان
 لان الرق منهف والجيفة تحيض فله وكرة
 فلم يدر نصفها فجعلت حيثين اه ف
 (نصف ما للحررة) فلن لا تحيض شهر ونصف ولين
 مان عنها زوجهها شهران ونخسة ايام اقبول
 التنصيف فيها اه ف
 (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها
 اه ف

ولم تحض فتلاثة اشهر * وللموت في نكاح صحيح اربعة اشهر
 وعشرة ايام * وعدة الامة حيثان وفي الموت وعدم الحيض
 نصف ما للحررة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولومات عنها صبي
 وعند ابى يوسف ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت
 بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولا نسب في الوجهين
 ومن طلق في مرض موت رجعي كالزوجة وان بائنا تعتد
 بأبعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي * ومن عتقت في عدة
 رجعي تتم كالحررة وان في عدة بائن او موت فكالامة * وان
 اعتدت الایسة بالاشهر ثم عادت معها على عاداتها بطلت عدتها
 وتستأنف بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة اذا
 حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت بالحيض ثم أیست تعتد
 بالاشهر فاذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عليها عدة اخرى
 وتداخلتا وما تراه تحتسب منهما وتتم الثانية ان تمت الاولى
 قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان لم
 تعلم هما وفي النكاح الفاسد عقيب التفريق او المعزم على ترك
 الوطئ ومن قالت انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع اليمين
 ان مضى عليهما ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون

(فعدتها بالاشهر اجماعا) لانها لم تكن حاملا وقت
 الموت اه ف
 (ومن طلق في مرض موت الخ) فتكون اربعة
 اشهر وعشر الى من الليالي مع ما وازيمهن الايام
 (الامة) التي تحيض ولو مدبرة اوام ولا
 عند ابى حنيفة للفرق بفسح او طلاق حيثان
 لان الرق منهف والجيفة تحيض فله وكرة
 فلم يدر نصفها فجعلت حيثين اه ف
 (نصف ما للحررة) فلن لا تحيض شهر ونصف ولين
 مان عنها زوجهها شهران ونخسة ايام اقبول
 التنصيف فيها اه ف
 (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها
 اه ف

(وللموت في نكاح صحيح الخ) دخل به الزوج
 أولا صغيرة كانت او كبيرة مسلمة او كاسية غير
 مسلم لقوله تعالى ويذرون ازواجهن ولا يكونن زوجا
 صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف
 الانكاح صحيح لقوله تعالى والذين يتوفون
 فيها اه ف

م الاولی) ای العتہ فلا یوجب کمال
قبل المسدیس کمال العتہ الاولی
استئناف العتہ واکمال الاانہ لا ینظہر حالہ
انما یوجب بالطلاق الاول لعدم تحقق
التزوج الثانی اھ فی الدخول او ما یقوم
فی طلاق کد بالدخول او ما یقوم
مناً کد بالدخول او ما یقوم
فی الطاب

(خلافا لها) في المسألين لانها مخاطبة بمحقق
 العباد وهي في حق الزوج وان كان فيها حق
 النزع ولذا وجبت على صغيرة ولو كانت واحدة
 منهما حاملا وجبت فلا يعقد عليها لان في بطنها
 ولذا اثبات النسب وتنقضي بوضعها في
 (فصل) اي في بيان الاحكام
 والطيب (والدهن)

فمحتاج الى الخروج فيها للتكسب .
والكيل للرمد ونحوه (الخ) اه ق
(الامن الحكمة والنقل والادب) لان نفقتها عليها .
بالضم
(والكيل)

(فصل)

تحتد المعتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة
ولبس المزعفر والمعصر والطيب والدهن والكحل والخناء
الامن عذر لا معتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة
ولا بأس بالتعريض ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا
ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل ولا تبث في غير
منزلها والامة تخرج في حاجة المولى * وتعتد المعتدة مطلقا
في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا
وخافت على مالها او انهدام المنزل او لم تقدر على كرائته ولا
أس بكيנותهما معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان
بينهما سترة الا ان يكون فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا
خرجت والاولى خروجه وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر
على الحيلولة فحسن * ولو ابانها او مات عنها في سفر وبينها وبين

(كام نكحت عمه) لا يتفاء الضرر ببقاء
 القرابة فان طلق رجعا لا يعود حقها حتى
 تنقضي العدة لعدم زوال النكاح قبله اه صلاح
 وابطاح ابن كمال
 (حتى تحيض) لا حنبا جها الى معرفة آداب النساء
 من الغزل والطبخ ونحوهما والمرأة على ذلك تقدر
 وبعد البلوغ تحتاج الى الحفظ والآداب والآداب
 فيه انظر اه في
 (وعند محمد) الاولى ان يقال عن محمد كافي الهداية
 وانما هي لابي يوسف اه في
 (وبه يفتي) لفساد الزمان لان ماسوى الام والجددة
 من الاقرب يفتي بامتناع مثل الاخوات لا يجوز لهن استخدام
 الصغيرة تنشر عا ونعطي الآداب انما يحصل بالاستخدام
 قال ابو الليث لا تشتهي حتى تبلغ سبع سنين
 وعليه القوي اه في
 (لا تجبر عليها) لان الحضنة حقها فلا تجبر
 فان لم تكن اي فوجد امرأة مسخرة للحضنة
 فالحق للعصيان على ترتيبهم فسلم الاب ثم ابوه
 وان علا ثم الاخ لا بون ثم لاب ثم مولى المعتقة اه في
 ثم ابن العم لا بون ثم لاب ثم مولى المعتقة اه في

ثم ام الاب ثم اخت الولد لا بون ثم لام ثم لأب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من
 العمات * ومن نكحت غير محرمة سقط حقها الا من نكحت محرمة
 كام نكحت عمه وجدة نكحت جده * ويعود الحق بزوال نكاح
 سقط به والقول قولها في نفي الزوج ويكون الغلام عندهن
 حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستنحي وحده
 وقد رتب تسع اوسع ثم يجبر الاب على اخذه * والجارية عند
 الام والجددة حتى تحيض وعند محمد حتى تشتهي كما عند غيرها
 وبه يفتي لفساد الزمان ومن لها الحضنة لا تجبر عليها فان
 لم يكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية
 الى عصابة غير محرمة كابن العم ومولى العتاقة ولا الى فاسق
 ماجن * وان اجتمعوا في درجة فأورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق
 لامة وام ولد في الحضنة قبل العتق والذمية احق بولدها
 المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر * وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لام ان تسافر بولدها الا الى وطنها
 وقد تزوجها فيه ان لم يكن وطنها دار الحرب وليس ذلك لغير
 الام وان كان بين المصريين والقريتين ما يمكن الاب ان

(لكن لا تدفع صبية الخ) خوف الفتنه فان لم يوجبه
 غير ابن العم واختارها القاضي ما هو اصله فان رأى
 ضحها اليه فعل والكافي ثم الغلام اذا بلغ رشيدا فله
 امينة وفي الكافي وليس للاب ان يضعه الى نفسه
 ان ينفرد بالسكنى ولو فاعليه مفسدا اه في
 (وقد تزوجها فيه) قلوتزوجها في غير وطنها
 الا ان يكون مخوفا عليه مفسدا اه في
 (وليس لها الخروج اصح) فلا بد من الشرطين فليس لها
 الخروج الا ان يكون مخوفا عليه مفسدا اه في
 (ولا بون ثم لاب ثم مولى المعتقة اه في)

بينها وزفت مريضة * ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر
 بالاستدانة لتحيل عليه * ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان
 يكون قضي بها او تراضيا على مقدارها ولومات احدهما
 او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان
 تكون استدانته بأمر قاض * ولو عمل لها النفقة او الكسوة
 لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا للمجد * واذا
 تزوج العبد بالاذن فنفقته ادين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى
 ولا يباع في دين غيرها الا مرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت
 خال عن اهله واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد
 من دار اذا كان له غلق * وله منع اهلها ولو ولدها من غيره من
 الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام معها متى شاؤا
 والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولهما عليها
 في الجمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وتفرض نفقة
 زوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس حقهم عند
 مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضى
 ذلك ويحلفها انه لم يعطها النفقة وبأخذ منها كفيلا فلو لم يقرؤا
 بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بينة لا يقضى بها وكذا

(او تراضيا على مقدارها) لان النفقة صالة
 وليست بعوض اهـ ف
 (ولومات احدهما) لان السكني من كفايتها
 (وعلى الزوج الخ) لان الله تعالى مقرنة
 فوجب لها كالنفقة وقد اوجبها الله تعالى مقرنة
 بالنفقة واذا اوجب حقها ليس له ان ينسرك
 غيرها فيه اهـ ف
 (وله منع اهلها الخ) لان البيت في يده فله المنع
 من الدخول وقيل لا يمنع من الدخول انما المنع
 من التمرار عندها اذا القنت في حالة المقام وكثرة
 الكلام اهـ ف
 (من جنس حقهم) كالدراهم والديناير
 والطعام والكسوة ولا يفرض فيما ليس من
 جنس حقهم كمعروض يحتاج الى بيعها وذلك
 لبطان القضاء على الغائب اهـ ف
 (ويحلفها) اي يحلف القاضى الزوجة ومن
 بطاب النفقة ولو قال ويحلفه لكان اشيل واولى
 اهـ ف

(لمعتدة الطلاق) مادامت في العتدة لان النفقة
جزء الاختباس والاختباس قائم في حق حكم
مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العتدة واجبة
لصيانة الولد فتجب النفقة ولهذا كان لها
السكنى (للمعتدة الموت) لان اختباسها ليس
الزوج بل لحق النزع (الرجعي لا يوجبها) لان
أوفى عتده من (وتقبيل ابن الزوج) لانها
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق

للمعتدة الطلاق) مادامت في العتدة لان النفقة
جزء الاختباس والاختباس قائم في حق حكم
مقصود بالنكاح وهو الولد اذا العتدة واجبة
لصيانة الولد فتجب النفقة ولهذا كان لها
السكنى (للمعتدة الموت) لان اختباسها ليس
الزوج بل لحق النزع (الرجعي لا يوجبها) لان
أوفى عتده من (وتقبيل ابن الزوج) لانها
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق

(فصل)

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة
الابوين والزوجة * ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعينت
ويستأجر من ترضعه عندها * ولو استأجرها وهي زوجته
او معتدته من رجعي لترضع ولها لا يجوز وفي المعتدة البائن
روايتان وبعد العتدة يجوز * وهي احق ان لم تطلب زيادة على
الغير * ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها
صح * ونفقة البنت بالغة والابن زمناء على الاب خاصة وبه
يفتي وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها * وعلى الموسر
بسيارا يحترم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالتسوية بين الابن

أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق

(لا يجوز) لان الرضاع مستحق عليها بانه قال
الله تعالى والوالدان يرضعن وهو امر بصيغة
الخير وهو أكد لانها عذرت لاحتمال عجزها
فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان
الفعل واجبا عليها فلا يجوز الاجرة عليه أهق
(وفي المعتدة البائن روايتان) في رواية لا يجوز
زال وجه الاول انه باق في حق بعض الاحكام
كذا في الهداية وتأخير دليل الوجه الاول
في الهداية تأخير وجه القول المختار عنده اذ من عادة
تأخير وجه القول المختار عنده اذ من عادة
ولهذا يجب النفقة والسكنى فيها أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق
أهق (بأن قبلته في عتدها) أهق

(على الاب خاصة) وهو رواية الخصاص
والحسن اعتبارا بمقدار الارث لان الاب تفرد بمووته
بالولاية على الصغير بخلاف ان يتفرد بمووته
ولا ولاية له على الكبير فشاركته الام وهذا اذا
لم يكن لها مال حتى لو كان مال فالنفقة في
مالها أهق

(الخرفه) الخرف بالضم عدم رشده وبالتركية
 كودن عقلسزني اه اختري
 لانه لا يعلم الا بعد الموت اه
 العرض فختين متاع
 (لا حقيقته) العرض ابنه
 عقاره وعقار
 (وللاب بيع عرض ابنه) فانهما عين
 مع عقاره وعقار
 (الديناسوى النقدين) فانهما عين
 مع عقاره وعقار
 (لا بيع عقاره) اي لا يجوز بيع
 ماله اصل من داره واضيعه كذا
 في المغرب اه
 (سواها) اي النقطة وانما لم يجز بيع متاع
 الابن الغائب اه
 القضاة على الغائب فلا يجوز بخلاف النقطة
 فانهما واجبة قبل القضاء وانما قضى القاضي اعانة
 اه
 (وعندهما لا يجوز للاب ايضا) وهو القياس
 لانه لا ولاية له لانقطاعها بالبلوغ رشدا ولهذا
 لا يجوز حال حضرته ولا في حنفية ان للاب
 ولاية الحفظ ولا بيع الغائب وبيع المتقول من
 باب الحفظ ولا كذلك العقار لانه محفوظ
 بنفسه اه
 (ولا يرجع عليهما) لانه ملك بالضمان وظهر انه
 يرد من مال نفسه فلا يرجع اه

والبنت ويعتبر فيها القرب والجزية لا الارث فلو كان له بنت
 وابن ابن فتفقه على البنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت
 بنت واخ فتفقه على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ
 وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او انثى
 اوزمنا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرفه او لكونه من ذوى
 البيوتات او طالب علم ويجبر عليها وتقدر الارث حتى
 لو كان له اخوات متفرقات فتفقه عليهن اخاسا كما يرثن منه *
 ويعتبر فيها اهلية الارث لا حقيقته فنفقة من له خال وابن عم
 على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على
 ابيه ان كان صغيرا اوزمنا * ولا تجب نفقة الغير على فقير
 الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين الا للزوجة وقرابة
 الولادة اعلى واسفل * وللاب بيع عرض ابنه لنفقته لا بيع
 عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن سواها * ولا للام
 بيع ماله لنفقته وعندهما لا يجوز للاب ايضا * ولا ضمان
 عليهما لو أنفق من مال للابن عندهما * ولو أنفق المودع مال
 الابن عليهما بغير قاض ضمن ولا يرجع عليهما * ولو قضى بنفقة
 غير الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت الا ان يكون

(أرجسبوا) اى كل واحد من جنس الزنبي
 اهق (أرجسب المولى على يدهم) لانهم من اهل
 الاستحقاق وفى البيع انباء خفيهم وايضا حق
 المولى (نومى ديانة) لانها ليست من اهل الاستحقاق
 وبني الله تعالى اهق (بصر بجهه وان لم ينو)
 ان كانت شرعا وعرفا غنى ذلك عن النسبة
 العتق لو قال لعبد
 اهق لانها الفاظ مستعطفة

(ولا يباين ويأخى) لان النداء لاعلام المنادى
 اهق
 (اوانت مثل الحر) لا يعتق لان المثل يستعمل
 للمشاركة في بعض المعاني عرفا فوقع الشك
 للشراكة اهق
 في الحرية اهق
 عند ابي حنيفة لان ملك المكاتب
 (نفس) لا يقدر على الاعناق ووجوب
 ناقص حتى لا يقدر على الكفاية فلا يظهر
 الاعناق عند القدرة وقراءة الكتابة
 منها اهق
 (وكذا لو اعتق للسلطان او للصنم) عتق لو جرد
 ركن الاعناق من اهله في محله وان عصى اهق
 (والجمل يعتق بعتق امه) اذا ولادته بعد عتقها
 (واصل اعناقه وحده) لانه لا وجه الى اعناقه
 لا قبل من سنة اشهر اهق
 (وصح اعناقه وحده) لانه لا وجه الى اعناقه
 ببعاله لم يصف اليها اهق

١٣٤

عليك وان نوى ولا يباين ويأخى اوانت مثل الحر وقيل يعتق
 * ولو قال ما انت الا حر عتق * ومن ملك ذارحم محرم منه
 عتق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا * والمكاتب يكاتب
 عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما * ومن اعتق لوجه الله
 تعالى عتق وكذا لو اعتق للشيطان او للصنم وان عصى وكذا
 لو اعتق مكرها او مكران * ولو اضاف العتق الى ملك
 او شرط صح * ولو خرج عبد حر بي اليه مسلما عتق * والجمل
 يعتق بعتق امه وصح اعناقه وحده ولا تعتق امه به والولد
 يتبع الام في الملك والرق والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة
 وولد الامه من سيدها حر ومن زوجها السيدها وولد المهرور
 حر بقتنه

* (باب عتق البعض) *

ومن اعتق بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو كالمكاتب الا
 انه لا يرد في الرق لو عجز وقال يعتق كله ولا يسعى * وان اعتق
 شريك نصيبه فلا تخران يعتق او يدبر او يكاتب او يستسعى
 والولاء لهما او يضمن المعتق لوموسرا ويرجع به المعتق على
 العبد والولاء له وقال ليس على الاخر الا الضمان مع اليسار

(ولو ولد المهرور من بقتنه) المهرور رجل اشترى
 امه على انها ملك البائع او انكح امه على انكح
 حره فولدت كل منهما وولد اقطهر ان الاولى ملك
 لغير البائع والثانية امه فعتق يكون كل من
 الولدين حر بالقيمة اما حر به فلا يخرى من
 ماء الحر فلم يرض الولد بقتنه كما رضى
 في الاول فلا يتبعها واما القيمة فلرعاية جانب
 التسعة الاصلية اهق
 (ومن اعتق بعض عبده صح) وزال ملكه عن
 ذلك العبد وسعى في باقيه اهق
 (او يستسعى) اي المولى العبد في قيمة نصيبه لانه
 مختص عنده اهق
 (لوموسرا) اي لو كان الشريك الاخر موسرا
 (والولاء له) هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله
 اهق

والا بجمع المعتق على العبد) وقبل ان السعانية
 من جهة في الخبر ولا بى خنيفة ان مالتة نصيبه
 ان يثبت عند العبد فله ان يضمنه كما اذا هبت
 او عسر اقل هذا في صنف غير فاته
 (في الاحوال) اي كلها لان كلا منهما يجبل على
 (وسعى صاحب وهو نيزاً منه فينفي موقفاً اهـ)
 (عند ابى خنيفة رجحه الله) وهذا بناء على تجزى

والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن
 والولاء له في الحالين * ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه سعى
 لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقالوا يسعى
 للمعسرين لا للموسرين * ولو احدهما موسراً والاخر
 معسراً يسعى للموسر فقط * والولاء موقوف في الاحوال حتى
 يتصادقا * ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعده
 فيه فضى ولم يد رعتق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقاً
 وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي
 نصفه عند ابى يوسف وفي كله عند محمد رحمه الله وان مختلفين
 سعى للموسر فقط في ربه عند ابى يوسف وفي نصفه عند محمد *
 ولو حلف كل بعث عبده والمسألة بجماله لا بعث واحد *
 ومن ملك ابنه مع آخر بشرآء او هبة او صدقة او وصية عتق
 حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يستسعى سواء علم
 الشريك انه ابنه او لا وقالوا يضمن الاب ان كان موسراً وعند
 اعساره يسعى الابن * وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبد
 بشرآء بعضه ثم اشتراه مع آخر واشترى نصف ابنه ممن يملك
 كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسراً ضمن

عند ابى خنيفة رجحه الله) وهذا بناء على تجزى
 (وفي كله عند محمد رجحه الله) وهذا بناء على تجزى
 الاعتاق وعدمه وان يسار المعتق يمنع السعاية
 عندهما وعند ابى حيث اوجب كل السعاية لان
 خالف ابى يوسف عليه بسقوط السعاية مجهول والقضاء
 المقضى عليه لا يصح اهـ
 على المجهول لا يصح اهـ
 (عنى خطه) لان ملك القريب اعتناق حتى
 يخرج به عن الكفارة عندنا اهـ
 (وقالوا يضمن الاب) حصه شريكه ان كان الاب
 موسراً اهـ
 (ثم اشتراه مع آخر) معناه اشتراه رجلاً
 فاحدهما قد حلف بعث نصفه ان اشترى
 اهـ
 (ولو اشترى الاجنبي نصفه) اولاً ثم اشترى
 الاب باقيه حال كون الاب موسراً فالاجنبي
 بالجار ان شاء اهـ

(ولو ملكاه بالارث الخ) وصورة امرأة ماتت
ولها عبد هو ابن زوجها عن الزوج وعن اخ
لا غير فورث الاب نصف ابنه فعتق عليه لا يضمن
حصته اخيه لان الارث ضروري لا اختيار
للاب في ثبوته اهق
(لا ماضن) اي لا يضمن الثلث الذي ضمنه
للساكن وقية المدبر ثلث قيمته لو قنا وبه مال
صدر الشريعة اهق
(تخدمه يوما وتوقف يوما)
جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا فاعتق
احدهما نصيبه اهق
(فأعاد القول) وهو الذي كسر عليه القول
لانه حصل له بالايجاب الاول نصف الثاني
نصف شائع بينه وبين الداخل فالنصف الذي
اصاب الثابت شائع وما اصاب الذي عتق
بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ
هو الرابع بقى فعتق منه ثلاثة ارباع اهق
(سنة كسهم العتق) وسهام السعاية اثنا عشر
وجميع المال ثمانية عشر اهق
(من الثابت) وهي النصف من ستة اسهم اهق

١٣٦

الشريك او يستسعى وقالوا يضمن فقط * ولو ملكاه بالارث
فلا ضمان اجماعا * عبد لموسرين دبره احدهم واعتقه آخر
ضمن الساكن مدبره والمدبر معتقه ثلثه مدبرا لا ماضن
والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقالوا ضمن مدبره لشريكه
ولو معسرا والولاء كله له وقية المدبر ثلثا قيمته قنا * ولو قال
لشريكه هي ام ولدا وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما وقال
للمنكر أن يستسعاها في حظه ان شاء ثم تكون حرة * وما لام
ولد تقوم فلا يضمن موسر اعتق نصيبه منها وعندهما هي
متقومة فيضمن حصته شريكه منها

* (باب العتق المبهم) *

رجل له ثلاثة أعبد قال لاثنين عنده احدهما حر فخرج
احدهما ودخل الآخر فأعاد القول ثم مات من غير بيان عتق
ثلاثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا نصف الداخل وقال
محمد ربه * ولو في مرضه ولم يجز الوارث جعل كل عبد
سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في اربعة
ومن كل من الاخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد
يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق من الثابت

ولو طلق كذلك الخ) بوزع الطلاق عليهن
 باعترار احوالهن وانما فرضت المسألة في
 الطلاق قبل الوطى ليكون الاجاب الاول
 موجباً للنيقونة فما اصابه الاجاب الثاني
 لا ينبغي كالمعتق (والهبة والصدقة مسلتين)
 في تصيد الهبة والصدقة مسلتين) في الكفاية

ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن الخارج اثنان ويسعى في أربعة ومن
 الداخل واحد ويسعى في خمسة * ولو طلق كذلك قبل
 الدخول ومات بلا بيان سقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة وربيع
 مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق وهو المختار والبيع
 بيان في العتق المبهم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
 والتدبير والاستيلاد والهبة والصدقة مسلتين * والوطى
 ليس ببيان فيه خلافا لهما وفي الطلاق المبهم هو والموت بيان
 وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكر اذ كانت حرة فولدت ذكرا
 وانثى ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام
 والانثى ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق
 الامة معينة وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما
 فلو شهدا بعتق احد عبديه او أمنيته لا يقبل الا في وصية
 وعندهما تقبل وان شهدا بطلاق احدي نساياه قبلت
 اتفاقا

* (باب الحلف بالعتق) *

ومن قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله
 من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف

(ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة) هذه
 الشهادة مقبولة من غير دعوى بالاتفاق لانها
 تضمنت تخريج القروح لحق الله تعالى والدعوى
 ليست بشرط في حقوق الله تعالى اهـ في
 حنيفة رحمه الله لان المشهود به حق العبد
 (باب الحلف بالعتق) الحلف بالفتح وسكون اللام
 وكسرهما القسم اهـ في

لا ينصح الا في ملك او مضافا الى الملك ولم يوجد
 فلنا قد وجدناه اضافة العتق الى مملوكه زمان
 الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت
 الا انه حذف الفعل وعوض عنه التنوين فاعتبر
 بتمام الدخول وقت الملك اهـ في

طالق ثلاثا ثم ماتت احدهما او وطئ احدهما
 صار بيانا لاجماعا كذا في الكفاية اهـ في
 (ولم يدر اولهما الخ) هذه المسألة على وجوب
 احدها ان يوجد التصديق بعدم العلم بالمولود
 الاول والجواب ما ذكرنا والثاني ان تدعى الام
 ان الغلام اول وانكر المولى وقال النبت هي
 الاول والنبت صغيرة فالقول للمولى مسع عينية
 ويخلف على علمه اهـ في

(و الاقلام) اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير تناجر عن موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 عدم الامن الثاني فلما مر ان العتق متى تناجر عن موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 الموت لا يثبت الا باعتناق عتقه على تقدير عدم الوارث او من يقوم الامن
 مقاسمه واما عدم عتقه على تقدير عدم الوارث او من يقوم الامن
 الاول فلان الكلام لا يوجب جديون قبول العتق بالالف لان هذا عتق على موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 مطلقا وذلك لان الوارث او من يقوم الامن لا يوجب جديون قبول العتق بالالف لان هذا عتق على موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 عتقه من ساعته لان هذا عتق على موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 بالتصديق قبل الاداء فيقبل العتق بالالف لان هذا عتق على موت المولى ولا في الوارث او من يقوم الامن
 خدمته سنة لا ينعى الا بعد خدمته سنة لا ينعى
 لو خدمه اقل او اعطاه مالا من خدمته سنة لا ينعى
 وكذا لو قال ان خدمته سنة لا ينعى الا بعد خدمته سنة لا ينعى
 فوات بعض اولاده لا يعتق والنفق ان كلمة ان
 لا يعتق وعلى المعافضة اه

فان قبل بخدمته واعتقه الوارث عتق والا فلا * ولو حرره
 على ان يخدمه سنة قبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة
 فان مات المولى قبلها لزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته
 وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك قبل القبض
 يلزمه نفسه وعند محمد قيمة العين * ومن قال لا آخرا عتق لمتك
 بالالف درهم على ان تزوجنيها ففعل وأبت ان تزوجه فلا شيء
 عليه ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهر مثلهما ولزمه
 حصة القيمة وسقط ما يخص المهر * ولو تزوجه فحصة المهر
 لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول
 (باب التدبير)

التدبير المطلق من قال له مولاه اذامت فانت حرة اوانت حرة عن
 دبر منى او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او في موتى
 او ات تدبر او قد تدبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته
 فيها او اوصيت لك بنفسك او برقبتك او بثلث مالي فلا يجوز
 اخراجه عن ملكه الا بالعتق * ويجوز استخدامه وكتابته
 وبيعته والامه توطأ وتزوج ولذامات سيده عتق من ثلث
 ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره يسعى

(فلا شيء عليه) اي على الامن لان من قال لغيره
 اعتق عبدك على بالالف درهم ففعل لا يلزمه شيء
 ويقع العتق على المأمور بخلاف ما اذا قال لغيره
 طلق امي اترك على بالالف درهم ففعل حين
 يجب الالف على الامن لان اشتراط البدل على
 الاجنبي في الطلاق جائز وفي الاعتناق لا يجوز
 اه في
 (المهر لها في الوجهين) اي فيما لم يقل عن وفيما
 قال عن ولزمه حصة القيمة للمولى في الثاني
 وهدر اي سقط في الاول وهو فيما اذا لم يقل عن
 بل قال اعتق امك بالالف على على ان تزوجه
 اه في

(باب التدبير) وفي النسرة هو في اللغة النظر الى عاقبة الامر
 الانسان بالفاظ تدل عليه صريح مجاز ولا لاله اه في
 (ويجوز استخدامه وكتابته وبيعته والامه توطأ وتزوج ولذامات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فحسابه وان لم يترك غيره يسعى)
 ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل عمل لاني
 لا وليس له ان يرهنه لان موجب الرهن بنون
 يد الاستيفاء من المالة بطريق البيع وهو
 ليس محلا للبيع كام الولد اه في

(فيجوز بيعه) اي وهبته وادعته فان المولى على
 تلك الصفة ليس كائنا لاحالة فلا ينقدسيا في
 الحال واذا اتى معنى السبب لردده بين النور
 والعدم بنى تعلقا كسائر التعلقات فلا يمنع
 البيع ونحوه قبل وجود الشرط اهـ في
 (وان وجد الشرط الى ما بعد الموت وزوال
 المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الموت
 التردد في فاضحان رجل ههنا عتق من جميع
 من قبل موتني بنهر فان بعد بنهر عتق من جميع
 ماله وهو العتق لا يعتق لانه مسدود عقدا
 قبل الشهر لا يعتق لانه مسدود عقدا
 انت من بعد موتني فاني عتقتك بالمولد
 لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود العلق به
 بل يعتقه الوصي او الوارث او القاضي لا انتقال
 الولاية بعده اليهم كذا في التفتة اهـ في
 (باب الاستيلاء) هو لغة طلب الولد ونحوه عا طيب
 المولى الولد من امه بالوطى اهـ في

في ثلثيه وان استغرقه دين المولى يسعى في كل قيمته * ولو دبر
 احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه
 بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما * والمقيد من قال له ان مت
 في مرضي هذا اوسقري هذا او من مرض كذا او الى عشر
 سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه
 وان وجد الشرط عتق مثل عتق المدبر
 (باب الاستيلاء)

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاهها الا ان يدعيه ولا يثبت
 صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها
 واستخدمها واجارتها وتزويجها وكاتبها وتعنتق بعد موته
 من جميع ماله ولا تسعى لدينه ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا
 دعوة وان نفاه اتقى * ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام
 ولده وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف
 ما لو استولدها برزني ثم ملكها * ولو اسلمت ام ولد النصراني
 عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها
 وهي كالمكاتبة ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية *
 ومن ادعى ولدا لامة له فيها شريك ثبت نسبه منه وصارت ام

(لا يثبت نسب ولد الامة) في اول سورة من
 مولاهها الا ان يدعيه لان النسب لا يثبت
 بدون الفرائس وفرائس الامة لا يثبت بالوطى لان
 المقصود بوطى الامة قضاء الشهوة دون تخصيص
 الولد فان الشريفة بكونه ولد الامة فثبت شرط
 عن الولد كذا ولا يجوز له الفزل في الامة دون
 لتبونه دعواه ولهذا جاز له الفزل في الامة دون
 الزوجة لان المقصود من وطئ الزوجة طلب الولد
 وفي قوله عليه الصلاة والسلام من شر عينة النكاح التوالد
 وعنى ابى حنيفة اذا وطئها ولم يعزل عنها وحضرها
 فعليه ان يدعى نسب ولدها اهـ في
 (منه) ملكه في النصف فتصح دعواه فيه ويثبت نسبه
 منه فان ثبت نسبه فتثبت في الباقي ضرورة
 انه لا ينجز الختم اهـ في

(وعليه فثبت) أي فثبت الولاداة في معنى الميراث
 جنب اعتداده بالولاداة هو الملك ظاهر وان لم يكن في

وان لم يصدق لا يثبت النسب (وعن أبي يوسف
 وان لم يصدق لا يثبت النسب) واعتبارا بالاب يدعى ولو
 جارية ابنه وجب في النسب كسبها من المولى لا يثبت
 جارية ابنه وجب في النسب كسبها من المولى لا يثبت
 جارية ابنه وجب في النسب كسبها من المولى لا يثبت
 جارية ابنه وجب في النسب كسبها من المولى لا يثبت

ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لقيمة ولدها * وان
 ادعياه معاتبت نسبه منها وهي ام ولدها وعلى كل نصف
 عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث ابن ویرثان منه
 ميراث اب واحد * وان ادعى ولدا من مكاتبه فصدقه المكاتب
 يثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا تصير ام ولده وان
 لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

* (كتاب الايمان) *

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث (نحوس)
 وهي حلفه على امر ماض او حال كذا بعد احواله لا يثبت ولا
 كفارة فيها الا التوبة (ولغو) وهي حلفه على امر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو (ومنعتة) وهي
 حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة
 ان حنت ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصي
 ومنها ما يجب فيه الحنت كفعل المعاصي وترك الواجبات
 ومنها ما يفضل فيه الحنت كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك
 يفضل فيه البر حفظا لليمين * ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنت وهي عتق رقبة

جنب هو من جعل الصلوة في الخبر وهو ما اخبر عنه بالمقسم به
 لتحقق الصلوة منه كما تقول والله يزيد فائز فزيد
 فان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما
 وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما
 وان لم يصدق لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

(ولا كفارة فيها الا التوبة) اي والاستغفار وهو
 قول اكثر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها
 من عن في الاصل رفع ذنب هتل من اسم الله
 تعالى وقد تحقق في الغيوس فيعتدى اليه
 وجوبها ولانها كبيرة محضة لما ثبت في حديث
 البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه
 الصلاة والسلام الكفار الاشرار بالله وعقوب
 الوالدين وقتل النفس واليمين الغيوس اهـ
 (ولغو) اي ويعين لغو واللغو الساقط الذي
 لا يعتد به اهـ في

الماضي والاي في الحلف قل كما يكون على
 وهو من اقسام الحلف قل كما يكون على
 دقيق وهو ان الكلام يحصل اولاً في النفس ويعبر
 عنه باللسان فاذا عبر باللسان انعقد اليمين اهـ
 (وهي عتق رقبة الخ) والاصل فيه قوله تعالى
 فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة
 التحذير فالواجب فيه احد الاشياء الثلاثة اهـ

(فلا يجوز السراويل) اي القصر ولا قلن
ما يستدري العورة وروى عن محمد ان اذناه
ما يجوز به الصلاة لان كل ذلك معهود في
ما جوف القسم الخ) وان والباء هي الاصل
(وسوف كور في القراءات والمضمر
الكلام ومن دخل على الظاهر تقول حلف
وهي ام الباب تدخل على الظاهر تقول حلف
بالله وبه ويجوز اظهار الفعل معها تقول حلف
بالله ولا يجوز اظهار الفعل مع الواو فلا تقول
حلف والله والتاء تدخل على لفظة الله خاصة
اه في الحلف من صفاته الخ) قال
والحلف بصفات الذات
والحلف بصفات

وهي أم البواب
بالحق وبه ويجوز اظهار
بالله ولا يجوز اظهار
حلف بالله والتسليم على
اه في
او وصفة من صفاته الخ قال بعض المشايخ
الحلف بصفات الذات كالقدرة والعزة عين
والحلف بصفات الفعل كالارادة والغضب ليس
بين الصحيح
تعارف الناس الحلف به يكون عينا وما لا فلا اه في

(لا تعتبر أنه كالتوراة أن) فهو له عليه السلام من
 كان مطلقا فليحلف بالله أو ليحلف متفق عليه
 هذا إذا قال أو النبي فانه يكون عينا لأن البراءة
 من التوراة أن أو النبي فانه يكون عينا لأن البراءة
 منها كفر وتعلق الكفر بالشرط عين ولو قال أنا
 من المصحف لا يكون عينا لأن ما في المصحف
 عما في المصحف يكون عينا لأن ما في التوراة أن كذا
 فمما أن فمما أنه قال أنا بريني من التوراة أن كذا
 فمما أن فمما أنه قال أنا بريني من التوراة أن كذا

بريق من كبر
عماد المصنف بك
قرآن فبكتنه قال انابري
في الكافي ١٥ في لان عمر الله فباؤه والبقاء
(وقوله لعمر الله عيني) فبالا نبداً واللام لتوكيد
صفته وهو من فوع بالانذار فحذوف تقديره الله تعالى
الانذار والخبر فحذوف تقديره الله تعالى
ومعناه احلف ببقاء الله تعالى
الصحيح ١٥ في
(سواء)

او طعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعامه
 او كسوتهم كل واحد ثوباً يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ
 السراويل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام
 متتابعات * ولا يجوز التكفير قبل الحنث * ولا كفارة في حلف
 كافر وان حنث مسلماً * ولا يصح عين الصبي والمجنون والنائم
 (فصل)

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضرع كاللّه لا افعله *
واليمين باللّه او اسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا تفتقر
الى نية الا فيما ينسب به غيره كالحكيم والعليم * او بصفة من صفاته
يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته *
لا بغير الله كالقرءان والتبى والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا
كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه * وقوله لعمر الله
يميز وكذا وايم الله وسو كندى خورم بخداى وكذا قوله
وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
وكذا على تذكرا ويمين او عهد وان لم يصف الى الله وكذا قوله
ان فعل كذا فهو كافر او يهودى او نصرانى او بربرى من الله
ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بماض او مستقبل

در دوا مه کزدانی
ای با الحلف
کوفی التین لانه
که بکنصر به نقد
رضی به کفر نفسه والرضی بکنصر نفسه
اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكنصر به فقد رضی به کفر نفسه
مالاً اتفاقاً اهـ فی

(وكذا الودخل بعد انهدام الحمام واشباهه) مثل
 المسجد اهـ في المسجد
 (مالم يخرج ثم يدخل) لان الدخول هو
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولم يوجد

في الصفة ايضا * وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا يحث
 ولو قال هذه الدار فدخلها خربة صحرآ او بعد ما بنيت دارا
 اخرى حث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحث به
 في عرفنا وكذا الودخل طاق بابها او دهليزها ان كان لو اغلق يبق
 خارجا لا يحث والا حث ولو جعلت مسجدا او حاما
 او مستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحث وكذا الودخل
 بعد انهدام الحمام واشباهه * وفي لا يدخل هذا البيت فدخله
 بعد ما انهدم وصار صحرآ او بعد ما بنى بيتا آخر لا يحث بخلاف
 ما لو سقط السقف وبقى الجدران * وفي لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها لا يحث مالم يخرج ثم يدخل * وفي لا يلبس هذا
 الثوب وهو لا يسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبا
 او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنا ان اخذ في التزج والتزول
 والنقلة من غير لبث لا يحث والا حث ثم في لا يسكن هذا
 البيت او هذه الدار لابتد من خروجه بجميع اهله ومتاعه
 حتى لو بقى وتحدث وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر
 نقل الاكثر وعند محمد نقل ما تقوم به كدخا يته وهو
 الاحسن والارفق ثم لابتد من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر

اهـ في
 (من غرلبث لا يحث) وقال زفر يحث لو جرد
 الشوط وان قال لنا ان اليمين يعقد للبر فيستثنى
 منه زمان تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حث
 لان هذه الافعال لها دوام بنجدد امثالها حتى
 يضرب لها مدة يقال ركبتم يوما ولبثت يوما
 بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى
 المدة والتوقيت وان جاء بمعنى الظرف يوما بمعنى
 (وعند ابي يوسف يعتبر الخ) وقال بعضهم ببرا
 لانه لم يبق سوا كافيه وهذا الاختلاف في نقل
 الامتعة اما الالاه فلا بد من قلعهم بلا خلاف
 وهذا ايضا اذا كان الحالف متاهلا اهـ في

(كدخا يته) اي نظام التأهل لان ما وراء
 ذلك ليس في السككن في قبل هذا اذا كان
 كدخا يته ما اذا كان الحالف في عيال غيره
 او انبا كبرا يسكن مع ابيه في داره او كان
 الحالف امرا ينفردت منها وتكت قضايتها
 فيها على نية عدم العود لم يحث لان السككن
 فضاف الى غيره فاعتبر سكناه فقط كذا في المحيط
 سنان الشاعر اهـ

(ثالث من جملة واخرجه حنث) لانقاذ الدين
 على فعل نفسه وفعل المأمور مضاعفا اليه
 بواسطة امره اه في
 (مكرها او ارضيا لا يحنث) اما في الاول فلعدم
 حقيقة بواقعة وهو ظاهر وحكما لعدم الامر منه
 واما في الثاني فلان انتقال الفعل الى غير الفاعل
 حقيقة بواسطة الامر لا الرضى اه في
 (وفي آخر اجزاء حياته) لان ترك الاتيان انما
 يتحقق فيه لان الاتيان قبله موهوم اه في
 (صدق ديانة لا قضاء في المختار) اي من المذهب
 (وفي رواية يصدق قضاء ايضا اه في
 شرط الاذن لكل خروج) حتى لو اذن لها مرة
 فخرجت ثم خرجت بغير اذنه مرة اخرى يحنث
 لانه استثنى خروجها مطلقا بالاذن لان الباء
 للانصاف اه في
 (خلافا لمحمد) والقوي على قول محمد ومقتضى
 قاعدة المصنف على ما قدمه في اول الكتاب
 من جميع قول ابي يوسف رحمه الله اه في
 (لقبيد الحنث) بالفعل فورا) وهذه عين الفور
 ما خوزة من فارت الطرد اذا غلت فاستعيرت
 للسرعة ثم يثبت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لب
 يقال جاء فلان من فوره اي من ساعته اه في

بنقلته الى السكة او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة *
 وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر بخروجه وترك اهله
 ومتاعه فيها * وفي لا يخرج فأمر من جملة واخرجه حنث
 ولو حل واخرج بلا امره ~~مكرها~~ او ارضيا لا يحنث
 ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج الا الى الجساسة فخرج اليها ثم
 اتى حاجة اخرى لا يحنث * وفي لا يخرج الى مكة فخرج
 يريد ها ثم رجع يحنث وفي لا يأتيها لا يحنث ما لم يدخلها *
 والذهاب ~~مك~~ كالحروج في الاصح * وفي ليا تين فلا نأقلم ياته
 حتى مات حنث في آخر اجزاء حياته وان قيد الاتيان غدا
 بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلولم يأت
 ولا مانع له من مرض او سلطان حنث ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانة لا قضاء في المختار * وفي لا يخرج امرأته الا بلذنه شرط
 الاذن لكل خروج وفي الا ان آذن يكفى الاذن مرة * وفي
 لا يخرج الا بآذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت
 لا يحنث عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولو ارادت
 الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت لقبيد
 الحنث بالفعل فورا فلولبت ثم فعلت لا تحنث * قال لآخر

اجلس فتغذى معي فقال ان تغذيت فكذا لا يحنت بالتغذى
لامعه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغذيت اليوم * وفي
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده مأذون لا يحنت
اذا كان على العبد دين مستغرق نوى او لم ينو الا ان نواه وهو
غير مستغرق بالدين وعند ابي يوسف رحمه الله يحنت مطلقا
ان نواه وعند محمد يحنت مطلقا وان لم ينو

* (باب اليمين) *

في الاكل والشرب واللبس والكلام وغير ذلك *
حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا يبيذها وخلها ودبسها المطبوخ * او من هذه
الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد * وفي لا يأكل من هذا
البسرفا كله رطبلا يحنت وكذا من هذا الرطب او اللبن فا كله
تمرا او شيراذا بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكلمه شابا او شيخا
اولا يأكل لحم هذا الحمل فا كله كبشا * وفي لا يأكل بسرا
فا كله رطبلا يحنت ولواكل مذنباحنت وكذا الواكله
بعد ما حلف لا يأكل رطبلا وقال لا يحنت فيهما ولواكله بعد
حلفه لا يأكل رطبلا ولا بسرا حنت اتفاقا * وفي لا يشتري

(يحنت مطلقا) سواء كان عليه دين او لم يكن
ان نواه لان الملك للمولى لكن الاضافة اليه
فلا يثبت من النية اهـ في الاكل ابصال
(باب اليمين في الاكل والشرب) اهـ في الاكل ابصال
ما يتأتى فيه المضغ الى الجوف والشرب ابصال
ما يتأتى فيه المضغ كالماء ونحوه اذا اكل
فلا يتأتى فيه المضغ والخلق والذوق عبارة
عبارة عن عمل الشفاء دون الخلق والابتلاع عبارة
عن عمل الخلق دون الشفاء اهـ في
(فهو على ثمرها الخ) اذا كان لها ثمرة وان لم يكن
له ثمرة يقع على ثمرها لانه اضاف اليمين الى
فلا يتأتى كل فيصرف الى ما يخرج منه لتعذر
الحقيقة اهـ في يحنت لان صفة الصغر في هذا
(فاكله كبشا) يحنت فان الممنوع عنه اكثر
لست داعية الى اليمين فان الممنوع عنه اكثر
امتناعا عن لحم الكلب اهـ في
(مذنب) بالضم وفتح النون المشددة شول خرما
صلقي كقوير وغندن هنوز اولغنه ابتداءا يمش
اوله يقال ذنب البصرة فهي مذنبه اهـ في

رطباً فاشترى كعباسة بسر فيها رطب لا يحنث كالأو
 اشترى بسر امذبنا * وفي لا يأكل لحم او يضافا كل لحم
 سمك او بيضة لا يحنث وكذا في الشراء ولواكل لحم انسان
 او خنزير حنث وكذا لو اكل كبد او كرشا والمختار
 انه لا يحنث بهما في عرفنا كالأو اكل آلية * وفي لا يأكل
 شعماً يتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافا لهما
 ولواكل آلية او لحم لا يحنث اتفاقاً * وفي لا يأكل من هذه
 الحنطة يتقيد باكلها قضمها فلا يحنث باكل خبزها خلافا
 لهما * وفي لا يأكل من هذا الدقيق يحنث باكل خبزه لا بسفه
 في الصحيح * والخبز يقع على ما اختاره اهل مصره كخبز البر
 او الشعير فلا يحنث بخبز القطار او خبز الارز بالعراق الا اذا
 نواه * والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر
 او البيض الا اذا نواه * والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى
 مرقه الا اذا نوى غير ذلك * والرأس على ما يباع في مصره
 ويكبس في التناير * والفاكهة على التفاح والبطيخ والمشمش
 وعندهما على العنب والرطب * والزمان فاكهة ايضاً ولا يقع
 على القشء والخيار اتفاقاً * والادام على ما يصطبغ به كالخل

رطباً فاشترى كعباسة بسر فيها رطب لا يحنث كالأو
 اشترى بسر امذبنا * وفي لا يأكل لحم او يضافا كل لحم
 سمك او بيضة لا يحنث وكذا في الشراء ولواكل لحم انسان
 او خنزير حنث وكذا لو اكل كبد او كرشا والمختار
 انه لا يحنث بهما في عرفنا كالأو اكل آلية * وفي لا يأكل
 شعماً يتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر خلافا لهما
 ولواكل آلية او لحم لا يحنث اتفاقاً * وفي لا يأكل من هذه
 الحنطة يتقيد باكلها قضمها فلا يحنث باكل خبزها خلافا
 لهما * وفي لا يأكل من هذا الدقيق يحنث باكل خبزه لا بسفه
 في الصحيح * والخبز يقع على ما اختاره اهل مصره كخبز البر
 او الشعير فلا يحنث بخبز القطار او خبز الارز بالعراق الا اذا
 نواه * والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر
 او البيض الا اذا نواه * والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى
 مرقه الا اذا نوى غير ذلك * والرأس على ما يباع في مصره
 ويكبس في التناير * والفاكهة على التفاح والبطيخ والمشمش
 وعندهما على العنب والرطب * والزمان فاكهة ايضاً ولا يقع
 على القشء والخيار اتفاقاً * والادام على ما يصطبغ به كالخل

ولو كلم غيره الخ) لانه لم يكلمه حقيقة واعلم ان
الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون الاشارة
ولا بالكتابة ولا بالرسول اه في
وان نوافهم دونه لا يحنت (لان الظاهر انه للجماعة والنسبة
لا يطلع عليها الحاكم اه في
فكلمه حنت) الذي هو الاعلام اه في
لان الاذن مشتق من الاذان
خلاف لا يفيق (ان الاذن مشتق من الاذن وكل
وهو لا يستلزم العلم ولا يشكل باذن المولى
لعبده المحجور عند هما حنت لم يشترط العلم فيه
لان الاذن هناك ابطال المولى حنت فلا يشترط
علم العبد كالاغتياق وههنا الاذن شرط حل
النكاح فتشترط الاعلام حتى يعلم حله هذا وفي
المخانة انهم اجمعوا على ان اذن العبد في الثجارة
لا يكون بدون السماع وفيها ايضا اذا حلف
لا ياذن لعبده في الثجارة فراه يبيع ويشترى
فكنت لا يحنت كالكبر اذا حلفت لا تاذن
فان وجبها فسكنت عند الاستئجار فانها
لا تحنت وفي الخلاصة انه لا يحنت فيهما عن
وعن ابي يوسف انه لا يحنت فيهما وفيها عن
جميع النوازل لا يحنت اه في

هو المختار * وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنت
ان ايقظه وقيل مطلقا ولو كلم غيره وقصد اسماعه لا يحنت
ولو سلم على جماعة هو فيهم حنت وان نوافهم دونه لا يحنت
ولو قال الا باذنه فاذن ولم يعلم فكلمه حنت خلافا لابي
يوسف وفي لا يكلمه شهرافه من حين حلف ويوم اكلمه اطلق
الوقت وتصح نية النهار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب *
وفي ان كلمته الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم او الا ان ياذن
زيدا وحتى ياذن زيد فكلمه قبل ذلك حنت وان مات زيد
مقط الحلف * وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبده ان عين وزال
ملكه وفعل لا يحنت خلافا لمحمد في العبد والدار وفي المتجدد
لا يحنت اتفاقا وان لم يعين لا يحنت بعد الزوال ويحنت
بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته او صديقه يحنت في المعين بعد
الابانة او المعادة وفي غيره لا في رواية عن محمد ويحنت
بالمتجدد * وفي لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه
حنت * لا اكلمه حينما اوزمانا او الحين او الزمان ولا نية
فهو على ستة اشهر ومعهما مانوى وان قال الدهر او الابد فهو

(سقط الحلف) اي العيز لان المنوع عنه كلام
ينتهي بالاذن والقيد ولم يبق بعد الموت
منصور الوجود خلافا لابي يوسف لان عنده
منصور ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتأيد
التصور ليس بشرط فان قال والله لا آكل
الخبز اه في الحلف بان قال والله لا آكل
(ان عين) اي الحلف بان قال والله لا آكل
طعام فلان هذا الاول يدخل داره هذه الاول ليس
فيه هذا الاول يكلم عبده هذا اه في

(وقد توقف الامام) فقال مادري ما الدهر
 وهذا من جلاله قدره وكل عظمه توقف فيها
 اختلف ارباب اللغة في تقديره فبعض انما قال
 ناديا وحفظا للسانه عن الدهر فان الله
 مادري ناديا في الخبر لانسبوا له في
 الدهر فانه جاء في الخبر بالاجماع لانه
 هو الدهر اي خالف الدهر
 (فعلى ثلاثة) اي من كل صنف بالاجماع لانه
 جمع متكرر فيتناول الاقل لليقين به وان عرف
 اه في
 (خفت بالمت) اتحقق الشرط اذا
 الولد والملت ولا حقيقة
 مولود ولهذا

(حاشا بالمت) اتحقق الشرط اذا الشرط ولادة
 الولد والمت ولا حقيقة لانه اسم للولد والمت
 مولود ولهذا يتقضي به العدة اهـ في
 (لا يعتق واحده منهم) اي من العبد الثلاثة
 لعدم وجود الشرط وهو الفردي ولا فيما اشتراه
 بعدهما لعدم السببي اهـ في
 (عتق الاخر الخ) اي الثالث لانه يراد به
 الاخر اذ في حالة الملك لان وحده للعمال لان الاخرية لا تثبت
 (وعندهما عند موته الخ) لان الاخرية لا تثبت
 الابعد شرآ غيره بعده وذلك يتحقق بالمت
 فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
 اهـ في
 (فلا تزني خلا فاهما) فانها تزني عندهما بحكم
 انه فارت ولهما مهر واحد وعليها العدة لا بعد
 الابطين من عدة الطلاق اهـ في

على العمر * ولو قال دهر اقد توقف الامام رحمه الله وعندهما
هو كالزمان ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان
عترف فعلى عشرة كاياما كثيرة وقال على جمعة في الايام
وسبعة في الشهور والعمر في السنين

*** (باب المين في الطلاق والعنق) ***

قال ان ولدت فانت كذا حنت بالميت * ولو قال فهو حر -
فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى - خلا فالحما * وفي اول عبد
املكه فهو حر - فلك عبد اعترق ولو ملك عبدين معا ثم آخر
لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده عتق الاخر * ولو قال آخر
عبد املكه فانت بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك
عبدين متفرقين عتق الاخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما
عند موته من الثلث * وعلى هذا آخر امرأة اتزوجها فهي
طالق ثلاثا فلا ترث خلا فالحما وفي كل عبد بشرى بكذا فهو
حر - فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول وان بشره معا
عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين ولو نوى كفارته
بشراء ابيه سقطت لا بشراء امة استولدها بالزكاح او عبد
حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت حر - عن كفارتى *

(اعتق عبده المخر) لان المطلق يصرف الى
 زينة ويدا ولو قال اردت به الرجال دون النساء
 صدق ديانة لا قضاء اه في الاصل ان كل فعل ترجع بمباشرة
 (يحنث بالمباشرة) المباشرة منه حقيقة وحكما والا يحنث
 الا ما هو واجب من العاقد سفيرا والا من فاعلا فاما يحنث

(دون التوكيل) لان التوكيل في هذه الاشياء
 سفيرا ومعبر وخفوف الفصل الاول فان حقوق العبد واجبة الى الامس
 لا اليه بخلاف العاقد ومن مسائل اهل البصرة
 فيه ترجع الى محمد حلف لا يتزوج فهو ككل
 في ما كتبوا بالنكاح انه لا يحنث وهو خلاف
 وكما ذكرنا في النكاح في الاجناس اه في
 الاصل كذا ذكرنا في الاجناس اه في

وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسري من في ملكه وقت
 الحلف عتقت وان تسري من ملكها بعده لا تعتق * وفي كل
 مملوك الى حرعتق عبده ومدبروه وامهات اولاده لا مكاتبوه
 الا ان نواهم * وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة
 وخير في الاولين وكذا العتق والاقرار

* (باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك) *

يحنث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
 والاستتجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب
 الولد * وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
 والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض
 وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء وكذا ضرب
 العبد والذبح والبناء والحيطة والايديع والاستبديع
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والجل
 الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة * وفي لا يتزوج
 فزوجه فضولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث * وفي
 لا يزوج عبده او امته يحنث بالتوكيل والاجازة وكذا في ابنة
 وابنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يحنث الا بالمباشرة

(في البيع والشراء) يعني لو حلف لا يبيع
 ولا يشتري او لا يزوج فوفى من فعل ذلك
 لا يحنث لان العقد وجد من العاقد حقيقة
 وكذا حكم ولهم هذا رجعت الحقوق اليه حتى
 لو كان العاقد حالف يحنث في يمينه فلم يوجد
 شرط الحنث وهو العقد من الامس فلم يحنث
 الا ان ينوي ان لا يامر غيره به فيحنث شد عليه
 او كان يحنث بالتقويض لان يمينه باعترافه
 وان كان يمينه تارة وبفرض اخرى يعسب
 الغالب كذا في الكافي اه في
 (يصدق قضاء وديانة) والفرق ان الاول ليس
 الا انه تكلم بكلام يفضي الى الوقوع والامر به
 مثل التكلم به فاذا نوى ان لا يبي قد نوى
 التخصيص في العام فلا يصدق قضاء لانه خلاف
 الظاهر والثاني فعل حسي يحصل بالفعل فكان
 منه حقيقة والنسبة الى الامر بالنسب مجازا
 فاذا ولي الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة فيصدق
 ديانة وقضاء اه في

(وعلى العين) اي ودخولها على العين حتى
 لو قال ان دخلت لك دارا بحتن اهق
 (وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف) لو بود
 الشرط اذا بيع والمثل باق فيحت وكذا بالعقد
 العقد الفاسد والمثل باق اهق
 في العقد الموقوف (لانه انخرجه جوابا
 (الا في رواية عن ابي يوسف) لانه انخرجه جوابا
 فينطلق عليه فكاكة قال التي تزوجت علي بن
 طالق ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق
 ففهي طالق لان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق
 غيرها فينتقده وجه الظاهر عموم الكلام وقد
 زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدأ اهق
 (منسبا) للتعارف بالتزام الاحرام بهذه
 العبارة والقياس ان لا يلزمه شيء لانه التزم
 المشي وهو ليس بقربة مقصودة ولا يكون
 الاستحسان ما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون
 النادر في الكعبة او خارج عنها وكذا لو قال على
 المشي الى مكة يلزم الاحرام باحدهما للعرف
 فان الزمة فله الخيار ان شاء مني وهو اكمل
 وان شاء ركب اهق

ودخول الام على البيع كان بعت لك ثوبا يقتضي اختصاص
 الفعل بالمحلف عليه بان كان بأمره سواء كان ملكه اولا *
 ومثله الشراء والاجارة والصياغة والبناء * وعلى العين كان
 بعت ثوبا لك يقتضي اختصاصها به بان كان ملكه سواء أمره
 اولا وكذا دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول
 وان نوى غيره صدق فيما عليه وفي ان بعتة او اشترته فهو حر
 فعقد بالخيار عتق وكذا لو عتق بالفساد او الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق * وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنت *
 قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا
 الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء
 ومن قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة
 مشيا فان ركب فعليه دم * ولو قال على الخروج والذهاب
 الى بيت الله او المشي الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء وكذا
 لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما
 * وفي عبده حر ان لم يحج العام فشهد ابكونه يوم النحر بكوفة
 لا يعتق خلافا لمحمد * وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت وان
 ضم صوما او يوما لا مالا يثم يوما * وفي لا يصلي يحنت اذا سجد

(خلافا لهما) فان عندهما عليه حج او عمرة نية
 على ان الحرم بهذه العبارة شامل للبيت وكذا
 المسجد الحرام فكان ذكره اذكره ولنا ان التزام
 الاحرام غير متعارف ولا يمكن ايجابه باختيار
 حقيقة اللفظ فامتنع اصلا اهق
 (لا يعتق خلافا لمحمد) لان هذه شهادة قامت على
 امر معلوم وهو التخييرية ومن ضرورة ثبوته
 اتفقاء الحج فيحقق الشرط وهو عدم الحج
 (لا مالا يثم يوما) لا طلاقه فنصرف الى
 الكامل وقوله يوما نصريح في تقدير الصوم
 اهق

اختلافهما لان النذر لا يصح الا في الملك ولا في
او ضاها اليه والغزل لم يكن سببا للملك ولا في
خليفة ان المرأة تغزل من قطن الرجل عادة

لانه حلى خفيفة حتى يهي
لا يه حلى خفيفة حتى يهي
ان جعل فوقه سرير الخ
ان جعل فوقه سرير الخ
ان جعل فوقه سرير الخ

مجدة لا قبله وان ضم صلاة فيشفع لا بأقل * وفي ان لبست من
غزلك فهو هدى فلك قطنافغزلته ونسج قلبه فهو هدى
خلافهما وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الخلاف
فهدي بالاتفاق * خاتم الفضة ليس بحلي بخلاف خاتم الذهب
وعقد اللؤلؤ * ان رصع فلي والا فلا وحلي مطلقا وبه يفتي
وفي لا يجلس على الارض فجلس على بسط او حصير لا يحنت
وان حال بينهما وبينه ثيابه حنت * وفي لا ينام على هذا
الفراش فجعل فوقه فراش فنام عليه لا يحنت وان جعل فوقه
قرا م يحنت * وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه
سرير فجلس لا يحنت وان جعل فوقه بساط او حصير حنت
(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحي
فلا يحنت من قال ان ضربته او كسوته او كلمته او دخلت
عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل والحمل والمس *
لا يضربها قد شعرها او خنقها او عضها حنت * ليضربه
حتى يموت فهو على اشد الضرب * ليقتضيه دينه قريبا
دون الشهر قريب والشهر بعيد * ليقتضيه اليوم فقضاء

لانه يعتد بالسوا واثما عليه وعلى هذا
لو حلف لا ينام على السطح او لا ينام على
فبسط عليه فراشا او حصيرا فنام عليه بخلاف ما اذا
حلف لا يجلس على الارض حنت لا يحنت
بالجلوس على الفراش والفارق العرف كذا
(باب اليمين في الضرب الخ) الاصل ما يشار له

اليمين فيه الحي فاليمين وقعت على الحالف وما
اختص به يتقيد بالحياة فلذا قال الضرب الخ
(ليضربه حتى يموت) المراد الموت في العرف

من وجودها حقيقة ولو قال بالسيوف حتى
يموت فهو على الموت حقيقة وعن ابي يوسف
يموت فهو على الموت حقيقة ولو قال بالسيوف حتى
دمه الله فحين قال لا امر انه ان لم يضربها ضربا
ان كان لاجبة ولا مينة فهو ان يضربها ضربا
او وجعها والهمة والابراء اسقاط من رب الدين

(بهرجة) لفظا عجمي معرب واصلة بهر وهو
 الخاطيء ان حظه هذه الدراهم من الفضة
 اكثر وردها التجار وفي الغاية
 اقبل وغشها كثرو ردها التجار وفي الغاية
 البهرجة ما بهر به التجار لغش فيه وهو ردي
 من الزيف اه في
 (تقيد بحال ولايته) لانه قصد دفع الشرز زوجه
 فلا يقيد بعده الا في رواية عن ابي يوسف رده
 الله واحمد وقول الشافعي ثم الخالف لو علم
 ابي يوسف تقيد به لانه لا يثبت في المبيع
 الداعر ولم يعلم الوالي يثبت لانه لا يثبت في المبيع
 او المستخلف او عزل لانه لا يثبت في المبيع
 الخلقه بغيره الترتيل بالناس من الفعل الا اذا
 كانت موقفة فثبت بعني الوقت مع الامكان
 والا فلا يثبت على هذه المسألة مسائل كثيرة
 في حكم قيام الولاية اه في

زيوفا او بهرجه او مستحقه او باعه به شيئا وقبضه بره *
 ولو رصا او استوقه او وهبه او ابراء منه لا يبرأ * ولو
 لي قبضت دينه درهما دون درهم لا يثبت قبض بعضه مالم
 يقبض كله متفرقا وان فرقته بعمل ضروري كالوزن
 لا يثبت * ان كان على الامانة او غير مائة او سوى مائة لا يثبت
 بها او باقل منها * لا يفعل كذا تركه ابدأ * وفي لي فعله
 مرة * حلفه وال لي علمه بكل داعر تقيد بحال ولايته * له بهنه
 فوهب ولم يقبل بره وكذا القرض والعارية والصدقة بخلاف
 البيع * لا يشم ربحا لنا فهو على ما لا ساق له فلا يثبت بشم
 الورد والياسمين وقيل يثبت * لا يشم وردا لو بنفسها فهو
 واقع على ورقه * لا يدخل دار فلان يتناول الملك والاجارة *
 حلف انه لا مال له وله دين على مقلس او ملي لا يثبت

*(كتاب الحدود) *

الحذ عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير
 ولا قصاص حذا * والزني وطئ مكلف في قبل خال عن ملك
 وشبهة ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزني لا بالوطئ
 او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية الزني وكيفيته

(كتاب الحدود) اقتضت الانفس التسهوات
 الظلم لذاتها من شرب الخمر والزنى وغيرهما من
 القتل والشتم خصوصا من القوى على
 الضعيف فشرعت الحدود زجرا لها لا لتنظيم
 نفلو العالم عن اقامة الزواجر تؤدي الى انقراض
 ما اثار الله تعالى ولكم في القصاص حياة
 ومن كلام حكيم العرب القتل آتني للقتل

اه في
 (مقدرة) وهو ستة انواع حد الزنى وحد الشرب
 وحد السكر وحد القذف وحد السرقة وحد
 قطع الطريق اه في
 (تجب حقا لله تعالى) لانه شرع لمصلحة تعود
 الى كافة الناس حتى حد الزنى صيانة للنفس وفي
 حد القذف صيانة عرض المسلم وفي حد السرقة
 صيانة الاموال اه في

(الاسياسة) اي مصطفى المسلمين وتغزير الاسماء
 لان عمرني نصر بن الحجاج من المدينة الى
 البصرة وهو غلام صبيح الوجه اقتن به النساء
 والحسن لا يوجب النفي لانه فله سياسة فانه
 قال ما ذني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما
 الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة منك اه
 (تجسس) كيلا تهرب فبد بالينة لانه اذا ثبت
 باثرها لا تجسس لان الرجوع عنه محتمل فلا
 يغفل الجسس اه
 (حتى يستغنى عنها) تبع فيه صاحب الاختيار
 وظاهر الاقتصار انها المذهب ولم يذكرها سائر
 المتن اه
 (قبل تسليمها) لان الفعل في الاولى غرض زني
 وان سقط الحد لامر راجع اليه وهو اشتباه
 الاصم اليه بخلاف الثانية اه

وتنفي الاسياسة * والمريض برجم ولا يجلد ما لم يبرأ * والحامل
 ان ثبت زناها بالينة تجبس حتى تلد وترجم اذا وضعت
 ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من يريه
 لا ترجم حتى يستغنى عنها

(باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه)

الشبهة دائرة للحد وهي نوعان * شبهة في الفعل وهي ظن غير
 الدليل دليلا فلا يحد فيها ان ظن الحل ولا يحد كوطئ معتدته
 من ثلاث او من طلاق على مال اوام ولداعتقها او امة اصله
 وان علا او امة زوجته او سيده وكذا ووطئ المرتنن المراهونة
 في الاصح * وشبهة في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة
 في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطئ امة ولده وان
 سفل او مشتركة او معتدة بالكفايات دون الثلاث او البائع
 المبيعة او الزوج الامة الممهورة قبل تسليمها والنسب يثبت
 في هذه عند الدعوة لافي الاولى وان ادعاه * ويحد بوطئ امة
 اخيه او عمه وان ظن حلها وكذا بوطئ امرأة وجدها على
 فراشه وان كان اعمى الا ان دعاها فقالت انا زوجتك *
 لا بوطئ اجنبية زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر

(لا في الاولى) اعلم ان هذا النفي ليس بجبري على
 العموم فان في المطلقة الثلاث ثبت النسب لان
 هذا ووطئ في شبهة العقد فكفي ذلك لاثبات النسب

اه
 (وان كان اعمى) لانه يقدر على التمييز بالجر كان
 والهنات اه
 (فقلت انا زوجتك) فوفها لان الاخبار دليل
 (فقلت انا زوجتك) لانها اذا اجابت بالفعل
 فبد فوله انا زوجتك لا يميز بين امراته
 ولم نقل ذلك فوافعها وجب عليها الحد اه
 (لا بوطئ اجنبية المخ) اما عدم وجوب المهر
 فلو جود اجنبية لان الانسان لا يخلو عن المهر
 والمهر فلا ان البضع لا يخلو عن المهر
 (واما المهر) اظهر الخطر المحل فليالم يجب الحد
 للنسبة وجب المهر ويجب على المزدلفة العدة
 (واما المهر) اظهر الخطر المحل فليالم يجب الحد
 للنسبة وجب المهر ويجب على المزدلفة العدة

اي النساء وذكركم ضحى الجماعة قبل
 اي النساء وذكركم ضحى الجماعة قبل
 (واما المهر) اظهر الخطر المحل فليالم يجب الحد
 للنسبة وجب المهر ويجب على المزدلفة العدة
 (واما المهر) اظهر الخطر المحل فليالم يجب الحد
 للنسبة وجب المهر ويجب على المزدلفة العدة

(وعندهما يحد) اعلم ان وجوب الحد عندهما في اللواط بدليل نص ورد في الزنى فان المعنى (والخليفة يؤخذ بالمال الخ) لانه حق الله تعالى بالحق اطلق الحق والسرقة والشرب والمعاد والذى يفهم منه قضاء الشهوة بسنج اه في حد الزنى صاحب الحق الذى ليس فوقه امام وقديبه وهو نائب صاحب المال الخ) احتراز عن امير البلد فانه يقام عليه الحد باص

ولا يحد بوطئ بهيمة وزنى في دار حرب او بنى ولا بوطئ محرم تزوجها او من استأجرها ليزنى بها خلافا لهما * ومن وطئ اجنبية في مادون الفرج يعزر وكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط يعزر * وعندهما يحد وان زنى ذمى بحرية في دارنا حد الذمى فقط وعند ابى يوسف يحد ان وفي عكسه حدت الذمية لا الحربى وعند ابى يوسف رحمه الله يحدان وعند محمد لا يحدان وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكسه لا حد عليها الا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله * ولا حد بزنى المكره ولا ان اقرا حدهما بالزنى وادعى الآخر النكاح * ومن زنى بأمة قتلها به لزمه الحد والقيمة وعند ابى يوسف القيمة فقط * والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها)

لا تقبل الشهادة بحد متقدم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي السرقة بضمن المال ويصح الاقرار به الا في الشرب * وتقدم غير الشرب بشهر في الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا * وان شهدوا بزناه بغائبة

الامام اه في (من غير بعد) الاولى ان يقول من غير عذر اذ لا يشترط بعده عن الامام بل يكفي من خوف طريق ونحوه والاصل ان الحدود الخالصه حق الله تعالى تبطل بالتقدم لان الشاهد مخير بين الاداء والستر فالأخير ان كان للستر فالأقدام على الاداء بعد ذلك بضبعه وان كان للستر فيصير فاسقا عما قبلنا بالمانع اه في

(في الاصح) احتراز عنه وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم شهر فان كان يقبل لان التأخير لمانع وتقدم اه في

(قلت بخلاف سرقة من غائب) بناء على انه
 بالقبسية تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو
 حضرت ربما تدعى النكاح فصدر شبهة اه
 لانها لا تكون امه ابنة وهي مجوزان
 الشريعة من ان تكون امه ابنة وهي مجوزان
 لانها تختمل ان تكون امه ابنة وهي مجوزان
 لا يفي عليه بل لما ذكر في التقسيم والتشهير من
 شروح الجوامع الصغرى انه اقرب الى الزنى وهو غير
 منهم في حق نفسه لا يحد احتمال انها امه
 او امه بل هو الظاهر جلال حال المسلم على
 الصلاح اه
 (وعند ما يحد الرجل) لا تفاهم على موجب
 عليه واقرا احدهما بزيادة على احدهما وهو
 الاكراه بخلاف جانبها لان طواعيتها بشرط
 التحقق للموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم
 اه

قلت بخلاف سرقة من غائب * وان اقرب الى الزنى بجهولة حد
 فان شهدوا كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة
 وعندهما يحد الرجل * ولا يحد احد لو اختلف الشهود
 في بلد الزنى او شهد اربعة به في بلد في وقت واربعة به في ذلك
 الوقت يحد آخر وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر
 او هم فسقة او شهدوا على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك
 وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود
 فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة
 او احدهم عبد او محدود وكذا لو وجد احدهم عبدا
 او محدودا بعد حد المشهود عليه وديته في بيت المال ان رجم
 وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقالوا في بيت المال ايضا
 وكذا الخلاف لو رجع الشهود * ولو رجعوا بعد الرجم حدوا
 وغرموا الدية وكل واحد رجع حدة وغرم ربعها ولو رجع
 احد خمسة فلا شيء عليه وان رجع آخر حدة او غرم ربعها
 ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو بعده قبل
 الحد فكذلك وعند محمد الراجع فقط ولو شهدوا فر كوا فر رجم
 ثم ظهر واكفلا او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن

(واربعة به في ذلك الوقت) للثبوت في كذب
 احدهما لان الشخص الواحد لا يكون في
 ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف
 الصادق من الكاذب فيحجز القاضي عن الحكم
 بهما للتعارض او تهمة الكذب ولا يحد الشهود
 لان كل واحد منهم ثم به نصاب الشهادة واحتمل
 الصدق واما اذا تقارب المكانان مع اتحاد الوقت
 قلت اه
 (حدا) لانفساخ القضاء بالرجوع في حقها
 وغرم الراجعان من الخمسة ربعها اي الدية
 لما مر اه
 (وعند محمد الراجع فقط) ان الشهادة تأسدت
 بعد الامضاء ولم تنسخ الا في حق الراجع كما لو رجع
 ويلحق بالقضاء ولهم ان الامضاء في باب الحدود
 او عزل القاضي فالامضاء ممنوع اه

(قلت بخلاف سرقة من غائب) بناء على انه
 بالقبسية تنعدم الدعوى وهي شرط في السرقة
 دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو
 حضرت ربما تدعى النكاح فصدر شبهة اه
 لانها لا تكون امه ابنة وهي مجوزان
 الشريعة من ان تكون امه ابنة وهي مجوزان
 لانها تختمل ان تكون امه ابنة وهي مجوزان
 لا يفي عليه بل لما ذكر في التقسيم والتشهير من
 شروح الجوامع الصغرى انه اقرب الى الزنى وهو غير
 منهم في حق نفسه لا يحد احتمال انها امه
 او امه بل هو الظاهر جلال حال المسلم على
 الصلاح اه
 (وعند ما يحد الرجل) لا تفاهم على موجب
 عليه واقرا احدهما بزيادة على احدهما وهو
 الاكراه بخلاف جانبها لان طواعيتها بشرط
 التحقق للموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم
 اه

(في مال القاتل) والمراد انه قتله عمد ايا ان ضرب
 عنقه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضى * لانه قتل نفسه
 والقباس ان يجب القصاص وجه الاستحسان ان قضاء
 معصومة بغير حق اورث شبهة الا باجته فلم يجب الا الالدية
 للقاضى في ماله لانه عمد والعاقلة لا تنقل العمد ونجب القتل بخلاف
 في ثلاث سنين لانها واجب بالاصلح حيث يجب حال لانه واجب
 بالعرف فاشبهه بالاصلح حيث يجب حال لانه واجب
 (لا ترد شهادتهم) لانهم لا تصلح لان النظر الى عورت
 كنظر الطبيب وقيل لا تصلح لان النظر الى عورت
 الغريب فسق ولو قالوا نعم هذا المتنظر للتلاذلا تفصيل
 اجماعا لفسقهم اهـ

التركية والا فعلى بيت المال وقال على بيت المال مطلقا *
 ولو قتل احد المأمور برجه فظهر واكذلك فالدية في مال
 للقاتل ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترد شهادتهم * ولو انكر
 الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة
 زوجته منه

(باب حد الشرب)

من شرب خرا ولو قطرة فاخذ وريحها موجودا وحاوياه
 سكران ولو من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقربه مرة وعند
 ابي يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حدة اذا صحا ثمانين سوطا
 للحر واربعين للعبد متفرقا على بدنه كما في الزنى وان اقر أو شهدا
 عليه بعد زوال ريحها لا حد خلافا لمحمد * ولا يحد من وجد
 منه رائحة الخمر او تقيأها او اقر ثم رجع او اقر سكران * والسكر
 الموجب للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من
 السماء وعندهما ان يهذى ويخلط كلامه وبه يفتى * ولو ارتد
 السكران لا ين امراته منه

(باب حد القذف)

هو كحد الشرب كية وثبوتان قذف محصنا او محصنة بصرح

(او بولادة زوجته منه) اي من هذا المنكر في
 مدة يمكن ان ينحور كونها مبدية حمل في الوجهين
 وقال زفر لا تقبل فيه شهادة النساء اجنبالا
 للدر ونحو قول ان الشهادة بالاحصان في
 هذه الحالة بمنزلة الشهادة به اهـ
 (باب حد الشرب) اخبر عن الزنى لان الزنى اقبح
 منه واعلظ عقوبة وقدمه على القذف لتيقن
 الجريمة في الشارب دون القاذف لاحتمال
 صدقه وتأخير السرقة لانه لصيانة الاموال
 التابعة للنفس اهـ
 (متفرقا على بدنه كما في الزنى) فيه شبهة على انه
 يتوفى الموضع التي استثبت في حد الزنى وهي
 الرأس والوجه والفين على خلاف المذكور

اهـ
 (لا حد) اي لا يحد عند ابي حنيفة وابي يوسف
 خلافا لمحمد فانه يحد عنده لان التقادم يمنع
 قبول الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان
 عنده اعتبارا بحد الزنى وهذا لان التأخير
 بتحقيق بعض الزمان والرائحة تكون من غيره
 كما قيل اهـ

(ولا ينزع عنه غير القرو والحشو) لانها
 عنعان وصول الالم ولا ينزع غيرهما اظهارا
 للتخفيف للاحتمال في سببه اهـ في
 (والا فلا) فان لم يكن في حالة الغضب بل كان في
 حالة الرضى لا يجد كما ذكرنا اهـ في
 تشديد الباء اي زوج امه لان كل
 واحد منهم يسمى ابا اهـ في
 (او قال يا ابن ماء السماء) لانه مباغته في النسب
 ولباء السماء لان عمر يقب بباء السماء
 واللفظ والصفة وكان عمر يقب بباء السماء
 لكرمه اهـ في
 (خلافا لمحمد) لانه منسوب الى ابيه لا الى امه
 فلا يلحقه النسب برزى ابى امه ولهما ان النسب
 يلحق بكل من ينتمي الى الميت لان ولد البنت
 لا يبنى كبريم الطريق اذا كان ابو امه زانيا
 ولهذا الوقت في امه فله حق المطالبة اهـ في

الزنى حد بطلب المقدوف متفرقا ولا ينزع عنه غير القرو
 والحشو واحصانه كونه مكلفا حر امسما عفيفا عن الزنى
 ولو نكاه عن ابيه بأن قال لست لا ييك اولست يا ابن فلان ان في
 غضب حد والا فلا ولا يجد لو نكاه عن جده او نسبه اليه او الى
 عمه او خاله او رابه او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنطي
 اولست بعربي * ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد
 او الولد او ولده ولو محرورا من الارث وكذا ولد البنت خلافا
 لمحمد ولا يطالب ولدا باه ولا عبد سيدة بقذف امه ويطل بموت
 المقدوف لا بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض
 عنه * ولو قال زنا في الجبل وعن الصعود حد خلافا لمحمد
 وان قال يا زاني وعكس حد ولو قال رجل لامرأته وعكست
 حدت ولا لعان ولو قالت زنت بك بطل الحد ايضا وان اقرب بولد
 ثم نفاه بلا عن وان عكس حد والولد له في الوجهين ولا شيء ان
 قال ليس بابني ولا ابنك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له
 اب او اعنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف رجل
 وطى حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من
 وجه كوطى امة مشتركة او مملوكة حرمت ابداء كآمنته التي

(ولا الاعتياض) لان فيه حق الله وحق العبد
 فبالنظر الى حق الله يبطل بالموت ولا يبطل
 بالعفو وبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالرجوع
 بخلاف غيره من الحدود اهـ في
 (زنا في الجبل) فانه عنده لا يجد لان المجهول
 هو الصعود او منسحقا والنسبة دارنة ولهما ان
 حد في الجبل اهـ في
 (حالة الغضب ترجع معنى الزنى اهـ في
 (بطل الحد ايضا) اي بطل الحد واللعان معا
 لا احتمال ان يزيد به قبل النكاح فيكون ذلك
 قصد بقاءه منها بانها زنت فسقط اللعان ويجب
 عليها الحد لانها قد زنت فمقتضى مقتضى اللعان ويجب
 النكاح ولكن مقتضى مقتضى اللعان ويجب
 فلا تكون مستفقة له (وان عكس حد)
 لانه لما اقرب بعد ما نفاه سقط اللعان ويجب الحد
 لا كذا به نفسه اهـ في

اي حد الرجل ولا بلا عن
 لانه لما اقرب بعد ما نفاه سقط اللعان ويجب الحد
 لا كذا به نفسه اهـ في

خلافا لابي يوسف لان عنده وطئ المكاتب
 بنقط الا حصان وهو قول زفر لان الملك زامل
 في حق الوطئ ولهذا يلزمه العقر بالوطئ ونحن اذهى
 قول ملك الذات باق والمحرمة لعنبره اذهى
 (فصل في التعزير)

وهو في اللغة التاديب وفي
 ليس فيه حد ثم هو قد
 والضرب على القضا
 وبالكلام الغنيم
 وبوجهه
 وبالبضرب وينظر الوصي اليه بنور وجهه
 وبالبضرب وينظر الوصي اليه بنور وجهه

هي اخته رضاعا * ولا يقذف مسلم زني في كفره او مكاتب
 وان كان مات عن وفاء * ويحد بقذف من وطئ حراما لغيره
 كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حائض وكذا وطئ
 مكاتبته خلافا لابي يوسف * ويحد من قذف مسلما كان قد
 نكح محرمة في كفره خلافا لهما * ويحد مستأمن قذف مسلما
 في دارنا * ويكفي حد لجنايات اتحد جنسها لان اختلاف
 (فصل في التعزير)

يعزر من قذف ملوكا او كافرا بالزني او قذف مسلما يافاسقا بكافر
 يا حمت يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان
 يا اكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن القعبة
 يا ابن الفاجرة يا زنديق يا قريطبان يا مأوى الزواني او اللصوص
 يا حرام زاده لا يباحار يا كلب يا قرد يا يس يا خنزير يا بقر يا حية
 يا حجام يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك يا بغاء يا مؤاجرا وولد الحرام
 يا عيار يا تاكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشخان يا ابه
 يا موسوس * واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له قبيها او علويا
 وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها
 الى فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة والمخرج

او قذف مسلما يافاسقا الخ (الحد كوفي
 الكتب انه لو قال ذلك لرجل صالح يجب التعزير
 والا فلا وذكر في الخزانة قال لقاسق يافاسق
 لا تثنى عليه وفي القصة اذا قال له يافاسق فاراد
 ان يثبت فسقط بالبدنية ليدفع التعزير عن نفسه
 لا يبيح منه اه ن

(يا من يلعب بالصبيان) اطلقه فافاد انه لا يسأل
 عن بنته وانه يعزر مطلقا وفي فتح القدير قيل
 يسأل عن بنته فان اراد انه من قوم لوط لاشئ
 عليه وان اراد انه يعمل عملهم يعزر عند ابي
 حنيفة وعند محمد والصحاح انه يعزر اه ن
 (يا ابن القعبة) في الفتاوى الظهيرية القعبة
 الزانية ما خوزة من العرب اذا امر بامر رجل سفل
 وكانت الزانية في الجاهلية فسقط الزانية لهذا الجبة
 ليقضي منها حاجته فليسب الزانية لهذا الجبة
 وقيل من همها الزني وقيل هي الخفس من الزانية
 (يا حرام زاده) يعني مولود الحرام وزاده يفتح
 الزاي وسكون الالف وفتح الدال المهملة وفي
 آخرها هاء ساكنة معناه المولود اه ن
 (يا بغاء) على وزن فعال بالتشديد من البغي
 بمعنى الظلم وبمعنى الزني وفي عرف الناس البغاء
 هو الخنث اه ن

(أقل التعزير الخ) وعند أبي يوسف لو أن
 فاضل رأى تعزير مائة فقد أخذنا من
 أكثر من مائة فهو مائة ويجب التعزير
 فإن ترك منك البس فيه حد اه شرح
 (أقل التعزير الخ) وعند أبي يوسف لو أن
 فاضل رأى تعزير مائة فقد أخذنا من
 أكثر من مائة فهو مائة ويجب التعزير
 فإن ترك منك البس فيه حد اه شرح

من يته * وأقل التعزير ثلاثة أسواط وأكثره تسعة وثلاثون
 وعند أبي يوسف خمسة وسبعون * ويجوز حبسه بعد الضرب
 واشد الضرب التعزير ثم حد الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن
 حد أو عزز فوات قدمه هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

* (كتاب السرقة) *

هي أخدم مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز
 لملك له فيه ولا شبهة وتثبت بما يثبت به الشرب فان سرق
 مكلف حر أو عبداً ذلك القدر محرراً بمكان أو حافظ وأقربها
 أو شهدا عليه وسألها الإمام عن السرقة ما هي وكيف هي
 وابن هي وكم هي وعن سرق وبينهاها قطع * وان كانوا جمعاً
 وأصاب كل منهم قدر نصابها قطعوا وان تولى الأخذ بعضهم *
 ويقطع بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص
 الخضر والياقوت والزبرجد والآناء والباب المتخذين من
 الخشب لا بسرقة شيء تافه يوجد مباحاً في دارنا كخشب
 وحشيش وقصب وسمن وطير وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما
 يسرع فساد كبن ولحم وفاكهة رطبة وبطيخ وكذا تمر على
 شجر وزرع لم يحصد ولا بما يتناول فيه الإنكار كأشربة مطربة

(ثم القذف) لان سببه محتمل لكونه صادقاً
 ولا يجرى فيه التعليل من حيث الوصف
 على التأيد فلا يغفل من حيث الوصف
 (كتاب السرقة) هي في اللغة أخذ الشيء خفية
 (دراهم مضروبة) اهق
 (من حرز) احتزبه عن نحو باب الدار والزرع
 الذي لم يحصد فانه النسي

(الملك له فيه) احتزبه عن حصر المسجد
 واستار الكعبة مما ليس بمملوك للعباد اهق
 (ولا شبهة) احتزبه عن المحزن المصاحب للشبهة
 كالأخذ من بيت ذي الرحم ولا بد من كون
 المسروق منقوفاً مطلقاً اهق
 (فان سرق مكلف) لان فعل الصبي والمجنون
 لا يعتد بحسابه فلا يبرع فيهما الحد ولم يشترط
 الحرة لا إطلاق السارق في النص ولان القطع
 لا ينصف فكمل ولم يجر صيانة للاموال
 (واقر بها) أي مرة عند أبي حنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف من تين وقد من في الحدود اهق
 (وبيناها قطع) جواب ان اعلم ان هذه الاشياء
 تشترط في الأقرار لا زمان السرقة لان تقادم
 العهد لا يمنع

(واقر بها) أي مرة عند أبي حنيفة ومحمد وعند
 أبي يوسف من تين وقد من في الحدود اهق
 (وبيناها قطع) جواب ان اعلم ان هذه الاشياء
 تشترط في الأقرار لا زمان السرقة لان تقادم
 العهد لا يمنع

(خلافا لابي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان عليه حلي يبلغ النصاب والخلاف في غير المعنى لانه قد اجمع (وكذا ان يشي) فهو جدي مع المبتدئ من ذلك لان تركه فبغير نصيب ولا يقطع

المالك لان الكفن فيه المبت لا يقطع لان النسبة انما يملك لان ما فصل عن حاجته المبت ولا ملك للمبت لان الموت ينافي الملكية لانها بالقدره اهـ في (وان كان قد تغير الخ) لانه صار بالتغير كعيني فقطع يده ثم باع المسروق منه من انسان ثم اشتراه ثم عاد وسرق فانه يقطع فبهي بعينها وعند مشايخنا يقطع العراق لا يقطع لان العين قد تبدلت حكم اهـ في

وآلات لهو كدف وطبل وبربط ومن مار وطينبور وصيلب ذهب او فضة وشطرنج وزرد * ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودقر بخلاف الصغير ودقر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا بخيانة ونهب واختلاس وكذا ان يشي خلافا لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا كان او مؤجلا * وان كان دينه نقدا فسرق عرضا قطع خلافا لابي يوسف وان كان دراهم فسرق دنائير او بالعكس لا يقطع وقيل يقطع * ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كغزل نسج

(فصل في الحرز)

هو قسمان (بمكان) كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكسندوق (وبحفاظ) كن هو عند مال ولوناثما * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ * ولا قطع بسرقة مال من بينهم اقربة ولا دولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره * ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم رضا خلافا لابي يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من

(او باب مفتوح) لان بناءه لقصد الاحتراز به فلا يقطع معنى الاحتراز بفتح الباب الا انه لا يقطع الا بالخراج لبقاء يده قبله بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يقطع كما اخذته لزال يده بمجرد اخذته فكانت سرقة بنفسه الاخذ كذا في الكافي اهـ (وبحفاظ) قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون الحافظ منسبا او ناعما والمتاع مخنه او عنده وقيله انما يكون محرزا به في حال نومه والصحيح انه لا يبيد دخل عليها

يقطع بكل اهـ (خلافا لابي يوسف في الام) لانه يبيد دخل عليها حصل بهذا اهـ (بسرقة مال زوجته) لوجود الانبساط بين الزوجين في الحرز والمال عادة ولهذا لا تقبل شهادة كل واحد منهما للآخر اهـ

(اور زوجہ شدہ اور زوج سید نہ) لایہ مازون لہ
 فی الدخول عادة فاقتل الحرز اه
 (اور ممکنہ) اوسرف رجل من ممکنہ لانہ
 خفای اکسبایہ ولہذا لا يجوز لہ ان یتزوج امہ
 ممکنہ اہ اوسرف رجل من ختنہ بانکسبایہ
 (اوسختہ) اوسرف رجل من ختنہ بانکسبایہ
 والثناء المثناء فوق والنون هو زوج
 زنی رحم محرم منہ کل زنی رحم محرم من
 (اور صہرہ) هو آئہ وھذا عند الی خنیفہ
 (اور خلافا لہما فیہما) فانہ یقطع
 فی المال والحرز والفاورث

(من مجزأة اخرى فيها) اى فى الدار بان كانت
الدار كبيرة لانها بمنزلة المحلة بخلاف ما اذا كانت
صغيرة فان حكمها حكم مكان واحد فلا يقطع
فيها ولا المأذون له بالدخول فيها اذا سرق من
بعض مقاصدها اهـ فى يقطع عندنا وقال زفر
(ثم خرج فأخذه الخ) يقطع عند غيره لا يقطع
لانه ان رماه وتركه او اخذ غيره من الخمر
وكذا اذا اخذه بنفسه ولنا انه اخذ ما اذا
بنفسه فثبت السرقة بخلاف ما اذا
مضى لاسارق اهـ فى (لا يقطعان) اما
لا يقطع

Digitized by Google

حرز خاص وكذا لو سرق من سيدة او زوجة سيدة او زوج
 سيدة او مكاتبه او ختنه او صهره خلافا لهما فيهما او من
 مغنم او من حمام نهارا وان كان ربه عنده او من بيت
 اذن في دخوله او مضيفة * وقطع لو سرق من الحمام ليلا
 او من المسجد متاعا وربه عنده او ادخل يده في صندوق غيره
 او كره او جيبه او سرق جوالق فيه متاع وربه يحفظه او نائم
 عليه او سرق المؤجر من بيت المستأجر خلافا لهما * ولو سرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجرة
 الى الدار او سرق بعض اهل حجر دار من حجرة اخرى فيها او اخذ
 شيئا من حرز فالتقاء في الطريق ثم خرج فأخذه او حمله على
 حمار فساقه فأخرجه من الحرز * ولو دخل بيتا فأخذ وناول
 من هو خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخارج يده قنناول
 وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية
 وكذا لا يقطع لو قب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طر
 صرة خارجة من كم غيره خلافا له وان حملها واخذ من داخل
 الكم قطع اتفاقا * ولو سرق من قطار جلا او جلا لا يقطع
 وان شق الحمل واخذ منه شيئا * قطع والنسطاط كالبيت

في كيفية القطع الخ (لما كان القطع حكم
السرقته كسر وغيبا لان حكم الثاني يعقبه
السارق من السارق بعد القطع) صورته قطع
السارق بسرقته فسرقت منه بعد القطع لم يكن
للسارق ولا للمالك ان يقطع السارق الثاني لان
المال غير متقوم بعد القطع اهـ في

تتقدم وجبة للقطع اهـ في
بمخلاف الاول لان سقوط الخ (فانه يقطع
القطع هناك ولم يوجد هنا اهـ في
ولا يبد من حضوره) لان السرقة لا تثبت
بالاشهاد والا فمرد عند عدم الخ

* (فصل في كيفية القطع واثباته) *

يقطع يمين السارق من زنده وتحسم * ورجله اليسرى ان عاد
فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب * وطلب المسروق
منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا او صاحب الربا
او مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على
سوم الشراء او حرته * ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة
من هؤلاء لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق
بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع او بعد درء الحد
بشبهة * وان لم يطلب احدا لا يقطع وان اقره هو بها * ولا بد من
حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
او ايهامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الايهام كذلك
لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
او شلاء * ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اليسرى
وعندهما يضمن ان تعمد * ومن سرق شيئا فردّه قبل الخصومة
الى مالكه لا يقطع وكذا لو قصت قيمته عن النصاب قبل القطع
او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا
لو ادعاه احد السارقين * ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على

(بل يحبس) حتى تظهر فيه سعة التائبين
اما اذا كانت يده اليسرى مقطوعة او شلاء فلا
في اليمنى من تقويت جنس منفعة البطش واما
اذا كان ايهام الاصابع بالايهام فكان ذهاب
فلقوت قوة الايهام ككل اليد واما اذا كان اصبعان
مقطوعين من اليسرى فلا تقوت لهما كقوة
الايهام في قصان البطش وان كانت اصبع
واحدة مقطوعة سوى الايهام او شلاء قطع اليمنى
لان قوة الواحدة لا توجب خلافا في البطش
ظاهرا اهـ في

(ولا يضمن المأمور الخ) لانه اخلف عما اتلف
من جنسه ما هو خير منه فلا يضمن اهـ في
(وعندهما يضمن ان تعمد) لانه كان فيما صنع
لقطعه طر فامضوا بلا حق فليضمن اهـ في
(وكذا لو قصت قيمته الخ) لان النصاب لما كان
شرطا بشرط قيامه عند الامضاء وعني محمدا
يقطع وهو قول زفر اهـ في

(وآدب) اي آدبه الامام وهذا اذا علم ان ذلك
منهجي شريفا فان لم يعلم ذلك لم يؤدب فاعني
بجهله عند في دفع اي الامان كما هو مفهوم من
الهداية وسائر السباق وما في الدرر فان كان الصالح
من فلم الناسخ كما لا يخفى اي في رواية الكرخي وهو
منهجي في رواية الطحاوي اي في رواية الكرخي وهو
مافتح الامام اي في رواية الكرخي وهو
الكنز فهو في رواية الكرخي وهو
الغنائم بعد اخراج الخمس او اقر اهل الخ

بلائذ ولا يبيع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو بعد الصلح
ولا يجهز اليهم * وصح امان حر او حرّة ككافرا او جماعة
او اهل حصن وحرمت قتلهم فان كان فيه ضرر نبذ اليهم وآدب
ولغا امان ذمي او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم
يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند
محمد يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية
* (باب الغنائم وقسمتها) *

مافتح الامام عنوة قسمه بين المسلمين او اقر اهل عليه ووضع
الجزية عليهم والخراج على اراضيهم وقتل الاسارى واسترقهم
او تركهم احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم
مالم يكن قبل الاخذ * ولا يجوز ردهم الى دارهم
ولا المن ولا الفداء بالمال وقيل لا باس به عند الحاجة
اليه ويجوز بالاسارى عندهما * وتذبح مواشي شق نعلها
وتحرق ولا تعقر * ويحرق سلاح شق نعله * ولا تقسم غنمة
في دار الحرب الا للايداع ثم ترذ ولا تباع قبل القسمة *
والمقاتل والردء سواء في الغنمة وكذا امدد لحقهم قبل احرارها
بدارنا * ولا حق فيها لسوقي مالم يقاتل * ولا لمن مات في دار

(ذمة للمسلمين) لقوله عليه السلام ذمة المسلمين
واحدة يسمي بها ادناهم رواه احمد والذمة
العهد وادناهم اقلهم عددا وهو الواحد والجار
عليه السلام امان ام هاني رجل من المشركين
يوم فتح مكة فصاروا البخاري ومسلم واحدا وانما
الجهاد اه في
(ولا المن) اي ولا يجوز المن على الاسارى ايضا
وهو ان يطلقهم مجانا بغير اخذ شيء اه في
(ولا الفداء) اي ولا يجوز الفداء لقوله تعالى
فاقتلوا المشركين اي ولا يجوز الفداء لقوله تعالى
فكانت ناسخة لا ية المن والقضاء وغيرها
اه في
(شق نعلها) الى دار الاسلام لان ذبح الحيوان
لغرض صحيح جائز اه في
(شق نعله) وما لا يحرق يدفن في موضع لا يتلف
عليه الكفار ابطالا للمنفعة عليهم كذا في الهداية
اه في
(والردء) اي بكسر الراء وسكون الال هو المعين

الحرب قبل الاحراز بدارنا* ولو بعد الاحراز يورث نصيب
وينتفع فيها بلاقسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احت
وبالعلف والخطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احت
لا بالبيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل
الغنية وان انتفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق

الحرب قبل الا حراز بدارنا * ولو بعد الا حراز يورث نصيبه
ويستفيع فيها بلا قسمة بالسلاح والر كوب واللبس ان احتيج
وبالعلف والخطب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج
لا بالبيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى
الغنية وان استفيع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
لو غنيا * ومن اسلم منهم قبل اخذه اجر ز نفسه وطفله * وكل
مال هو معه او ودبعة عند مسلم او ذمتي وعقاره فيئ وقيل
فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول * وولاه الكبير
وزوجته وحملها وعبد المقاتل وماله مع حربي بغصب
او ودبعة فيئ وكذا ماله مع مسلم او ذمتي بغصب خلافا
لهمما وقيل ابو يوسف مع الامام

(فصل في بيان كيفية القسمة)

وتقسم الغنمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعند هما ثلاثة له
سهم ولفرسه سهمان * ولا يسهم لا كثر في فرس وعند ابي يوسف
يسهم لفرسين والبرادين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا بغل
والعبرة لكونه فارسا اوراجلا عند المجاوزة فينبغي للامام
ان يعرض الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من

(قبل القتال) أو باعه بعد الفراغ لم يسقط سهم
 النصران ولو باعه في حال القتال سقط سهم
 النصران في الأصح كذا في الكافي اهـ في
 (لو كان مريضاً الخ) فله سهم راجل ولو جازمه
 استزده المستزود المالك ونسبه أو مستنار أو مستنجر
 رواه ثوبان أحدهما أنه يسحق سهم راجل ولو دخل
 واستحق سهم فارس أو قاتل راجل أو نصيب المكان
 (ب) رخص لهم بحسب ما يرى (أ) أي الإمام والرضخ
 (ب) رخصهم في اللغة إعطاء الطليل وهذا إعطاء
 نقل من سهم الغنيمة اهـ

الراجل * فمن جاوز راجلاً فاشترى فرساً فله سهم راجل ومن
 جاوز فارساً فنفق فرسه فله سهم فارس ولو باعه قبل القتال
 أو وهبه أو أجره أو رهنه قسم راجل في ظاهر الرواية وكذا
 لو كان مريضاً أو مهنراً لا يقاتل عليه * ولا يسهم للملوك أو مكاتب
 أو صبي أو امرأة أو ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى إن قاتلوا
 أو داوت المرأة الجرحى أو دل الذمي على عورتهم وعلى الطريق
 والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى
 القربى الفقراء ولا حق فيه لا غنياتهم وذكره تعالى للتبوك
 وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كالصني *
 وإن دخل دله الحرب من لا منعه له بلاذن الإمام لا يخمس
 ما أخذوا وإن باذنه أولهم منعه خمس * وللإمام أن يتقل
 قبل أحرار الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها فيقول من
 قتل قبلاً فله سلبه أو من أصاب شيئاً فله ربعه أو يقول لسرية
 جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا يتقل بكل المأخوذ ولا بعد
 الأحرار إلا من الخمس * والسلب للكل إن لم يتقل وهو مركبه
 وما عليه من ثيابه وسلاحه ومأمعه لا مأمع غلامه على دابة
 أخرى والتسقيط لقطع حق الغير لا للملك خلافاً للمجد فلو قال من

(عليهم) أي على الأصناف الثلاثة وفي الكافي
 وغيره ومنهم ذوى القربى كانوا يستحقون في زمن
 النبي عليه الصلاة والسلام بالنصرة لما مر
 وبعدة بالفقراء لأن عمر أعطى الفقراء منهم اهـ في
 (سقط بموته) لأنه كان يستحقه بالرسالة
 ولرسول بعلمه وعند الشافعي يصرف إلى
 الخليفة كما مر عنه يصرف إلى مصالح الدين
 وهو قول أحمد وعن الشافعي أنه يرد إلى بقية
 الأصناف اهـ في (كالصني) أي كسقوط الصني وهو فتح الصاد
 وكسر الفاء وتشديد الباء نبي كان يصطفيه
 من الغنمة لنفسه عليه الصلاة والسلام مثل
 درع أو سيف أو جارية كما صطفى ذا القنار من
 غنائم بدر وأصطفى حفيظة من غنائم خيبر

(أ) في (لا للملك خلافاً للمجد)
 ثبت بالقسم في دار الحرب وبالنسبة
 الحربى ووجوب الضمان بالانلاف وقد قيل
 على هذا الاختلاف لهما أنه لا يثبت الملك إلا
 بالقهر ولا يثبت القهر إلا بالاجراز بالدار كافي الغنمة

(اذ سبي الترك الروم) الترك جمع الترك والروم
 جمع الروم اي الرجال المنسوبون الى بلادهم
 وقال مالك بعلكونها بمجرد
 كقول مالك ورواية
 (ملكوها) والمراد اذ سبي
 وعن احمد رواية
 لا بعلكونها
 التي ما يدخل تحت الكيل
 في كتاب الغصب
 كقولنا وقال النافعي
 (ان كان مثليا) كقولنا لو جرد مثله
 والوزن والعدد كل شيء
 اذ لا فائدة في اخذه لو جرد مثله
 (لا يأخذه) اه
 في الاسواق (ان شاء لورود الحديث
 في رواية ابن عباس وقال النافعي يأخذه
 بعد القسمة اه)

اصاب جارية فهي له لا يحمل لمن اصابها الوطئ ولا البيع قبل
 الاحرار خلافا له

* (باب استيلاء الكفار) *

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها وتملك
 ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا
 وحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو نذمتنا اليهم بعير فاذا ظهرنا
 عليهم فن وجد ملكه اخذه قبل القسمة مجانا وبعدها ان كان
 مثليا لا يأخذه وان قيميا اخذه بالقيمة * وان اشتراه منهم تاجر
 واخرجه وهو قيمى يأخذه بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه
 بعرض فبقية العرض وان وهب له فبقيته ومثله المثل
 في اشتراؤه بثن او عرض * وان اشتراه بجنسه او وهب له
 لا يأخذه وان كان عبدا فققت عنه يده التاجر واخذ ارشها
 يأخذه بكل الثمن ان شاء وان اسروه من يد التاجر فاشتراه
 آخر يأخذه المشتري الاول منه بثنه ثم المالك منه بالثمن
 وليس له اخذه من المشتري ولا يملكون عبدا آبقا اليهم فياخذه
 ماله بعد القسمة مجانا ايضا لكن يعرض عنه من بيت المال
 وعندهما هو كالمأسور * وان ابقى بفرس او متاع فاشترى رجل
 ذلك كله واخرجه اخذ المالك ماسوى العبد بالثمن والعبد

(بأخذه بكل الثمن) اي يأخذ التاجر وهو
 المشتري من العدو وارش عين العبد ولا يحط شيئا
 من الثمن لان الاوصاف لا تقابلها ثمن من الثمن
 في ملك ههنا بعد القبض وعن محمد زسقط
 حصة الارش من الثمن كفى الشفيع اذا ادهم
 (بأخذ المشتري الاول المخرج) صورة اسير عدو وعبد
 رجل فاشتراه رجل تاجر فادخله دار الاسلام
 ثم اسره العدو ثانيا فادخلوه دار الاسلام
 رجل اخر فادخله دار الاسلام اخذ المشتري
 الاول من المشتري الثاني ثمنه ثانيا اه

(وادخله دارهم عتق) عند أبي خنيفة خلافا
 لهما فإنه لا يعتق لأن الإزالة كانت مستحقة
 نظر في معنى وهو البيع وقد انقطعت ولاية
 الجبر عليه فبقي في يده عبداً اهـ في
 الطائف اسلبوا وخرجوا إلى رسول الله فقضى
 بعقوبتهم وقال بالخروج النبأسي انما المولاه
 (المستأن من) هو فاعل من استأن من اذا طلب
 الامان اهـ في خنيسا الخفق السبب وهو
 (مخطورا) اي خنيسا غيرة حصل بسبب
 الاستنبلاء على مال مباح غيرة اهـ في
 الغدر فاوجب ذلك خنيسا فيصدق به اهـ في

١٧٣

مجانا وعندهما بالثمن ايضا وان اشترى مستأن من عبدا مسلما
 وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبدا لهم ثمة فجاءنا
 او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر
 * (باب المستأن من) *

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من
 ما لهم اود مهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه مخطورا
 فيصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل
 ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير وان أداته ثمة حربى
 او أدان حربيا او غضب احدهما من الاخر شيئا وخرجا اليها
 لا يقضى بشيء لا خد منها وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا
 مستأمنين وان خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالغصب
 ولو اسلم الحربى بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا يفتى بالرد
 ديانة وان قتل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمة فعليه الدية
 في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شيء الا
 الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا شيء في قتل المسلم
 ثمة مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا
 * (فصل) *

٤٤

(حل له التعرض) فيجوز له اخذ اموالهم وقتل
 نفوسهم وليس له ان يستبيح فروجهم فان
 الفروج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز
 بالدار الا اذا وجد امرأته المأسورة او ام ولده
 او مدبرته ولم يظاهرها من اهل الحرب لانهم
 لا يملكونها بالاسيلاء غير انهم اذا وطنوها
 يكون شبهة في حقها فتجب عليها العدة فلا
 يجوز له ان يظاهرها حتى تنقضي عدتها بخلاف
 آمنة المأسورة حيث لا يجوز له ان يظاهرها وان لم
 يظاهرها الحربى لانهم ملكوها فصار من جملة
 اموالهم اهـ في
 (لا يقضى بشيء) لا احد منهما اي على الاخر لان
 القضاء يستدعي الولاية ويعتدها ولا ولاية
 وقت الادانة اصل ولا وقت القضاء على المستأن من
 لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله
 والغصب كالادانة اهـ في
 (بالدين لا بالغصب) لوقوعه صحيحا بتراضيهما
 ولنبوت الولاية حالة القضاء لا لالتزامهما
 الاحكام اهـ في
 (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فان كان
 من قوم عدو الولاية اهـ في

(لا يمكن الخ) الاصل ان الحربى لا يمكن من اقامة دأمة في دارنا الا باسترقاق او جنة لانه يهدر عننا لهم فيطلع على عور ان المسلمين وينهي الخبر الى ديارهم وعونا علينا فتلقى المضرة

المسلمين اه في لان خراج الارض بالمشي عليه خراجها (او وضع الرأس فاذا التزمه صار ملتزما اما بمنزلة خراج الراس فلا يصير ذميا لانه فليست ذميا للتجارة

بجور الشر اه في غنمة للمسلمين لانها في يد حاكم فتصير فينا نفعاً لنفسه كما كانت في يده حقيقته وعن ابي يوسف وكان بها الحق ولو كان له رهن فغدا ابي يوسف يأخذه المرتين ليت المال اه في

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان اقت سنة نضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا الوكيل له ان اقت شهر او نحو ذلك فاقام واشترى ارضا او وضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت المستأمنة ذميا لا لو نكح هو ذميا فان رجع الى داره حل دمه وان كان له وديعة عند مسلم او ذمى او دين عليهما فاسرا او ظهر عليهم سقط دينه وصارت وديعته فينا وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فهما لورثته * فان جاء حربى بأمان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمى او حربى فاسلم هنا ثم ظهر عليهم فالكل فيئ * وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر عليهم فطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمى له وغير ذلك فيئ * ومن اسلم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عمدا او خطأ فلا شيء عليه الا الله كفارة في الخطأ * واذا قتل مسلم لا ولى له خطأ او مستأمن اسلم هنا فللام اخذ الدية من عاقلة القتلى وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له العفو مجاتا

* (باب العشر والخراج) *

(فالكل فيئ) اى قتيمة لعدم يديه على نفسه (والاشياء وان اسلم الحربى المذكور اه في) (وعبر ذلك) اى من الزوجة والولد الصغير فيئ لعدم العصمة وعدم التبعية اه في (اسلم هنا) اى في دار الاسلام فلا دمام اخذ الدية من عاقلة القتلى وعلى القتلى الكفارة لانه قتل نفسا معصومة خطأ فتعبر بسائر النفوس المعصومة اه في

(الذي اقصى جبر بالين) وهو بالحاء والمجيم وفسر
 المتوخشين من روى بسكون المجيم في امالى ابى
 بالجباب فتن قد صحفه لانه وقع في الكفاية ومهرة
 يوسف الخضر مع الجبر وسكون الهاء بدل من قوه بالين
 وهي في الاصل اسم رجل او اسم قبيلة فنسب
 اليها الابل المهرية فسمى ذلك المقام به هذا
 وهو ما بين ما بين سيرين والاهناء
 وروى عالج الى مشارف الهما السيوف المشرقية اه في
 القرى التي تنسب اليها السيوف المصنف
 (ومن الثعلبية او العلت) تقديم المصنف

ارض العرب عشرية وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر بالين
 بمهرة الى حد الشام وكذا البصرة * وكل ما سلم اهله او فتح
 عنوة وقسم بين الغانمين * وارض السواد خراجية وهي ما بين
 العذيب الى عقبة حلوان ومن الثعلبية او العلت الى عبادان
 وكذا كل ما فتح عنوة واقر اهله عليه او صولحو اسوى مكة *
 وارض السواد مملوكة لا هالها يجوز بيعهم لها وتصرفهم
 فيها * وان احى موات يعتبر قبره عند ابى يوسف وماؤه عند
 محمد * والخراج نوعان * خراج مقاسمة فيستعلق بالخارج كالعشر
 * وخراج وظيفة * ولا يزداد على ما وضعه عمر رضى الله عنه
 على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من بر او شعير
 ودرهم ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم
 او النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعفران وبستان
 ما تطيق * ونصف الخارج غاية الطاقة وان لم تطق ما وظف
 نقص ولا يزداد وان اطاق عند ابى يوسف رحمه الله خلافا
 لمحمد * ولاخراج ان لنقطع عن ارضه الماء او غلب عليها
 او اصاب الزرع آفة * ويجب ان عطلها ماله ولا يتغير
 ان اسلم او اشتراها مسلم * ولا عشر في خارج ارض الخارج

وصاحب الهداية هذا وان صاحب المغرب والغاية
 ببحثان الاول مع ان الثاني حيث قالوا ما قيل من
 الثعلبية الى عبادان غلط لانها منزل من منازل
 السبادية بعد العذيب بكثير العلت بفتح العين
 المهجلة وسكون اللام وبالثاء للثلاثة قرية
 موقوفة على العلوية وهي اول العراف اه في

(الكل جريب الخ) في المحيط الجريب سستون
 ذراعا في سبستين ذراعا بذراع الملك كسرى وهو
 يزيد على ذراع العامة قبضة في صدر الشريعة
 ذراع الكرياس سبع قبضات وذراع المساحة
 سبع قبضات واصبع فائضة وذراع المساحة
 الذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست
 شعيرات مضوم الجريب وفي غيره المتعارف
 في سواد اقوال المتعارف في زماننا في الشام

عند اهله اقوال المتعارف في زماننا في الشام
 انما هو القدان اه في
 (ولجريب الرطبة) وهي البرسيم والقرط في لغة
 اهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للقبض مادام
 رطباً كذا في العيني اه في
 (او اصاب الزرع آفة) لعل الخراج هذا اذا لم
 يقع من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض
 ثانياً او اذ انقضى من المدة قدر ذلك فلا يسقط اه في

وتمتاز نسأوهم) فيجعل في اغناءهم طوف اهق
 الحديب ونجبالف ازاره من ازار المسلمين اهق
 (بل بالحق الخ) فينقض العهد لان عقد الذمة
 خلف عن الامان في افادة الاصل الاقوى
 (من بني تغلب) يتقض الخلف الادنى بطريق
 سكونوا تغلب

وهم قوم من نصارى العرب
 والانسبة اليه تغلب بكسر اللام
 (من بني تغلب) وهو نصف الغنم لان الزكاة
 الاكسر ان مع ياء النسبة ويرى قالوا بالكسر
 لان فيه زكاة) وهو نصف الغنم على ضعف زكاة

ما يخص اهل العلم والزهد والشرف وتمتاز نسأوهم في الطريق
 والحمام ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام
 ويضيق عليه الطريق ويؤدي الجزية قائما والاخذ قاعد
 ويؤخذ بتليبيه ويهز ويقال له اذا الجزية ياذى اوباء عدو الله
 ولا يتقض عهده بالاباء عن الجزية او برناه بمسلة وقتله مسلما
 اوسبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحق ابدار الحرب
 او الغلبة على موضع بمحاربتنا ويصير كالمترد لكن لو اسرى سترق
 والمترد يقتل ويؤخذ من بني تغلب رجالهم ونسائهم ضعف
 الزكاة لامن صبيانهم ويؤخذ من موالهم الجزية
 والخراج كموالى قریش ويصرف الخراج والجزية وما اخذ من
 بني تغلب او من ارض اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب
 او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة
 والعمال والمقاتلة وذرائعهم * ومن مات في نصف السنة حرم
 من العطاء

* (باب المترد) *

من ارتد والعياذ بالله يعرض عليه الاسلام وتكشف شبهته ان

ضعف الزكاة) لان عمر صالحهم اهق
 ربع الغنم من الصحابة من غير تكبير اهق
 (كموالى قریش) في حق عدم التبعية للموالت
 قائم حال لا تبعان موالاتهم في الجزية والخراج
 حتى يوضع عليهم ما وان كان القرشي والتغلي
 لا يوضعان عليهم ما وقال زفر يضاعف على موالى
 التغلي لقوله عليه السلام موالى القوم منهم اهق

(كسد الثغور) جمع ثغر موضع الخفاقة من
 العدو من فروج البلدان والثغور الثمة اه مختار
 (وبناء القناطر) جمع قنطرة والقنطرة لا تكون
 الا بالجر اهق
 (وذرائعهم) الخير يرجع الى المقاتلة واليه يشير
 كلام الكافي والهداية وقيل انه راجع الى
 الجميع اهق
 (يعرض عليه الاسلام) استجابا وليس بواجب
 لان الدعوة قد بلغت اهق

(ثلاثة ايام) لان الثلاثة مدة ضربت لازالة
 الاعراض كما في شرط الخسار وروى عن ابى
 حنيفة انه يستحب ان يعمل ثلاثة ايام طلب ذلك
 من اجل ان فيه ونعمت والسلام من بدل وان لم يبدل
 ام لا فان تاب لقوله عليه السلام وان اردت
 في ثلاثة ايام قتل البخاري واجد وان اردت
 في ثلاثة ايام قتل البخاري واجد وان اردت
 دينة فاقتلوه رواه الاستاذ اهق
 دينة فاقتلوه رواه الاستاذ اهق
 ثانيا وثالثا فكذا يستحب ان يعمل ثلاثة ايام طلب ذلك
 العلم لقوله تعالى فان تاب واتوب الى الله فاعف عنه
 (سوى الاسلام) يعنى ياتى بالشهادتين منه اى من الدين
 الشهادتين فبذل ان اتى بالشهادتين منه اى من الدين
 ادخل في هذا الدين واناب الى الله فاعف عنه
 الذى ارتد منه فهو روية ايضا وقد اشار اليه
 المصنف بقوله او مما الخ (اهق)
 (ومحمد اعبر كونه الخ) لهما ان الصحة تغتد
 الاهلية والنفاذ بعقد الملك وقد وجد فوجب
 ان يتعدوله ان المرتد مرتد مفرور حتى ابدىنا
 والحربى متى فهر توقف بده حتى تتوقف
 نصر فانه بالاجماع فكذا هذا اهق

كانت فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب والاقتل *
 وتوبته بالتبرئ عن كل دين سوى الاسلام او مما انتقل اليه
 وقتله قبل العرض ترك ندب لانما فيه ويزول ملكه عن ماله
 موقوفا فان اسلم عادوان مات او قتل او لحق به ارا الحرب
 وحكم به عتق مدبروه وامهات اولاده وحلت ديونه * وكسب
 اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة فيئ ويقضى دين اسلامه
 من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها ويوقف بيعه
 وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتدبيره وكتابته
 ووصيته فان اسلم صحت وان مات او قتل او حكم بلحاظه بطلت
 وقال لا يزول ملكه عن ماله وتقضى ديونه مطلقا من كسبه
 وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند اللحق وابو
 يوسف عند الحكم به وتصح نصر فانه ولا توقف غير المفاوضة
 لكن نصرفه كتصرف الصحيح عند ابى يوسف وكتصرف
 المريض عند محمد ويصح اتفاقا استيلاده وطلاقه ويطل
 نكاحه وذبحته وتتوقف مفاوضته وترثه امرأته المسلمة ان
 مات او قتل وهى فى العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظه
 اخذ ما وجد باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده

(وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق
 (وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق
 (وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق

اهق
 (وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق
 (وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق
 (وكتصرف المريض) اهق
 (وذبحته) اتفاقا وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له
 اهق

وان عاد قبله فكأنه لم يرتد * والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى
تتوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاها وينفذ جميع
نصرتها في مالها وجميع كسبها الوارثها المسلم اذا ماتت ويرثها
نفسها لا يرثها غيرها لان ارثت صحبة وقاتلها بعذر

وان عاد قبله فكانه لم يرتد * والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها مولاهما وينفذ جميع تصرفها في مالها وجميع كسبها لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت مريضة لان ارتدت صحيحة وقاتلها يعزر فقط وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه وأموميتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولادته لأكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لحق فظهر عليه فهو فيء فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل القسمة وان لحق فقضى بعبد له لابنه فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولاء له * ومن قتله مرتد خطأ فقتل على ردة او لحق فديته في كسب اسلامه وقالوا في كسبه مطلقا * ومن قطعت يده عمدا فارتدت والعياذ بالله فمات منه او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لو رثته في مال القاطع * وان اسلم بدون لحاق ومات فتمام الدية وعند محمد نصفها * مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه والباقي لو رثته * زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد ولد فظهر عليهم فالولدان فيء ويجبر

(فبذل الكفاية والولاية) لعوده في عداد غير
انه لا يمكن فسخ الكفاية لصدها عن ولاية
شريعة ففعل الابن نائبا عنه وحقوق القدر ترجع
الى الموكل والولاية ان يقع العتق عنه اهـ في
(مطلقا) لتفوز نصر فانه في الحالين ولهذا يجري
الارتداد فيهما عند هماولة نفوذ نصر فهدون
المكسوب في الردة لتوقف نصر فهدون ولهذا كان
الاول ميراثا عنه والثاني في ثاعنده اهـ
(في مال القاطع) لان القطع حل محلا غير
معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
الدية وانما يجب في ماله لان العبد لا يتحمل العاقلة
وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو
الارتداد اهـ
محمد نصفها) لان الارتداد هدر السرية
نعم الى الضمان لهما كونه
في السرية اهـ في

(خلافا لابي يوسف) فان ارتداده ليس بارتداد
 وقال الشافعي وزفر اسلامه ليس باسلام
 وارتداده ليس بارتداد ولنا ان عليا السلم في
 مساه و صحيح النبي عليه الصلاة والسلام
 واقتضاه بذلك مشهور حتى كان يقول
 واقتضاه بسلام طرا* واني ما بلغت اوان حمل
 مستكموا الى الاسلام من الرجال ابو
 وقيل اول من اسلم ورقة بن نوفل
 والصدوق ومن النساء خديجة ومن
 علي و الظاهر ان اول من اسلم ورقة بن نوفل
 وينتهي بذلك ما ذكره البخاري في خبره اه
 (البغاة) جمع باع كالفقضاء جمع فاض من بني اذا
 تعدى وظلم لا عن ظلم الحق بهم فلو خرجوا عليه
 نظم لحقهم فليسوا ببغاة كذا في جامع القضاة
 اه

الولد على الاسلام لا ولده * واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا
 ارتداده خلافا لابي يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي
 * (باب البغاة) *

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد
 دعاهم الى العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيزوا
 مجتمعين وقيل لا مالم يبدأون فان كان لهم فئة اجهز على
 جريحهم واتبع مولاهم والافلا ولا تسبي ذريتهم ولا يقسم
 مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيرد عليهم * وجاز استعمال
 سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وان قتل باغ مثله فظهر عليهم
 لا يجب شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها آخرا منه عمدا
 قتل به اذا ظهر على المصر * وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه
 ولو بالعكس لا يرثه الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند
 ابي يوسف لا يرثه مطلقا * وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل
 الفتنة وان لم يعلم فلا

* (كتاب اللقيط) *

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا النقطة وهو
 حر الا ان ثبت رقه بحجة ونفقته في بيت المال وكذا جنايته

(وكشف شبهتهم) التي اسندوا اليها في
 خروجهم لان عليا فعل كذلك باهل حروا
 وهي قرية من قرى الكوفة وهذه الدعوة ليس
 بواجبة لانهم قد علموا الماديات فصاروا
 ولا يرتدوا ولا يقاتلون فصاروا
 ولهمنا جوار قتالهم بكل ما يقاتل به اهل الحرب
 كالحرب بالنبل والنجني والرسالة والماء والنار
 عليهم اه

(قتل به الخ) لانه قتل عمده فجبرى فيه القصاص
 هذا اذا لم يجبر على اهل المصر احكام اهل
 البغى بل ازجهم لان ولاية الامام اهل العدل قبل ذلك عن
 ذلك المصر لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع
 قبل ان يجبروا لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع
 البغى بل ازجهم لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع
 قبل ان يجبروا لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع
 البغى بل ازجهم لان ولاية الامام اهل العدل لم تنقطع

وهو في اللقيط دفع الهلاك عن نفس عامة المسلمين وقد
 طلب على الصبي المنبوذ لانه على عرقه اسم لم يولد في
 كذا في المغرب وفي النسخ اسم لم يولد في
 لا يعلم نسبه طارحه اهلها خفي فامن القصر او من
 بهيمة الزنى مضطربة آثم ومحرزة غايم اه

(اروي صدقه القبط) لان تصدقته عن نفسه
 (وان ادعاه واحد ثبت نسبه) وهذا استحسان
 (وقيل له اجازته) اي رواية القدر وري له
 (القباس ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال حق
 الملثقة) لان اجازته لا يملك ان يلاف منافعه فاشبهه الم
 فانها تملكه على ما في كتاب الكراهية ولا الدبس له
 ختمه فان فعل فذلك ضمن كفا في فاضل خان اهق
 (هي امانة) بالانفاق لا يضمنها الملثقة الا
 بالتعدي او المنع بعد الطلب اهق
 (والاضمن) وابو يوسف لم يشترط الا شاهد فريد
 بالشهادة لانه لو اقر انه اخذها لنفسه بضمن انفاقا
 ولو نصاد فانه اخذها ليردها لم يضمن اهق

وارثه له وان اتفق عليه الملثقة فهو متبرع الا ان يأذن الحاكم
 بشرط الرجوع او يصدق القبط اذا بلغ * ولا يؤخذ من
 ملثقة * وان ادعاه واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر
 او ذميا وهو مسلم ان لم يكن في مقرهم وذمي ان كان فيه * وان
 ادعاه اثنان معا ثبت منهما وان وصف احدهما علامة فيه
 او سبق فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العبد والذمي وان
 شد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له يتفق منه عليه بامر
 قاض وقيل بدونه ايضا * وله شراء ما لا بد له منه من طعام
 وكسوة وقبض هبة وتسليمه في حرفة لا تزويجه وتصرفه
 في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

* (كتاب اللقطة) *

هي امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن
 والقول للمالك ان انكر اخذه للرد وعند ابي يوسف للملثقة *
 ويكفي في الاشهاد قوله من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على
 ويعترفها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم
 طلب صاحبها بعد ها هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم
 فاكثر فغولا وان كانت اقل فاباما * وما لا يبقى يعترف الى ان

(وعند ابي يوسف للملثقة) فلا يضمن لان الظاهر
 شاهده لا اختياره الحسبة دون المعصية ولهما
 انه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغفرون
 ادعى ما يردته وهو الاخذ للمالك وفيه وقع الشك
 فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان
 الظاهر ان يكون المنصرف عامل لنفسه كذا
 (وان كانت اقل) اي من عشرة دراهم فاباما
 يعني بلا تقدير بل بحسب ما يرى الملثقة اهق

(لا يرجع على الآخر) لان كلا منهما من فعله
 فان قبل الملتقط عن الفقر ف يرجع عليه فلنا اذ لم
 يكن في ضمن العقد فلا يوجب شيئا اهـ
 لان للقاضي ولاية في مال الغائب
 (على ربه) كما في المالك لا يوجب
 نظرا اليه فصار امره كامر
 حتى يقيم البينة انه لقطه عنده في الحال لا يوجب
 يثبت ان تكون غصبيا ليست لصاحبها
 يثبت ان صاحبها و هذه البينة ليست لصاحبها
 النقطة على صاحبها الحال فتقبل مع غيبة صاحبها
 وانما هي ليست كشاف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها
 وان عجز عن اقامة البينة يأمره بالاتفاق عليها
 بعد ان يقول عند ثبوت الامر كما قال اهـ
 بالاتفاق ان كان الامر كما قال اهـ
 (وامر به بحفظ ثمنه) اي امره القاضي بحفظ الثمن
 عنده لان ابقاء الثمن كابقاء العين وفي البدائع
 لا يقبلها القاضي حتى يقيم البينة على ما ذكر
 في الاتفاق والابقى في هذا كاللقطه الا انه لا يوجب
 لانه يخاف ان يأتي اهـ

يخاف فساد ثم يتصدق بها ان شاء فان جاز بها بعده اجازه
 ان شاء واجزه له اوضح من الملتقط او الفقير لو هالكه وايمها ضمن
 لا يرجع على الآخر ويأخذها منه ان باقية * ولقطة الحل
 والحرم سواء ويجوز التقاط البهيمه وهو متبرع في اتفائه عليها
 بلاذن حاكم * وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربهاله ان
 يجسها عنه حتى يأخذها فان امتنع بيعت في النقطة فان
 هلك بعد الحبس سقط وان قبله لا يؤثر القاضي ماله منفعة
 ويتفق منها وما لا منفعة له يأذن بالاتفاق ان اصلح اذا اقام
 البينة انها لقطه وان قال لا بينة لي يقول له اتفق عليها ان كنت
 صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه وللملتقط ان ينتفع باللقطه بعد
 التعريف لو فقيرا * وان غنيا تصدق بها ولو على ابويه
 او ولده او زوجته لو قراء * وان كانت حقيرة كالنوى
 وقشور الرمان والسنبل بعد الحصاد ينتفع بها بدون التعريف
 وللمالك اخذها * ولا يجب دفع اللقطه الى مدعيها الا بينة
 ويحل ان تبين علامتها من غير جبر

* (كتاب الا بقاء)

نذب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل

(وللمالك اخذها) لان الاباحة لا تخفى
 عن العبد خصوصا الغريمين وان كان كثير الم عجز
 للملتقط الا الانتفاع اهـ
 فان ادفعها بينة وجاز آخر فاقام الدافع وان
 (كتاب الا بقاء) هو فاعل من دفع بالبينة الصحيح انه
 انما يثبت نذب اخذه لانه ابقاها له على مالكة نذر
 وان شاء رفعه الى الامام فاذا رفعه اليه
 لا يقبل منه الا اقامه البينة على
 فهو ما ذكرنا في اللقطه
 كذا الضال اهـ

(وان كانت حقيرة الخ) لان ربهها اباحة لا تخفى
 دلالة وفي السنبل بدلالة الحال وعليه جميع
 الناس في جميع البلاد وقال ابو يوسف من اتفق
 شاة مسته فبأحد اخذ صوفها وجلدها ودبغها
 فهو له فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد
 وعليه ما زاد الدباغ اهـ
 (وللمالك اخذها) لان الاباحة لا تسقط المالك
 وفي الثانية هذا اذا دفعها بينة وان كان كثير الم عجز
 من الثانية هذا اذا دفعها بينة وان كان كثير الم عجز

نعتز به ولاه لا يؤمن ان كان له
 (الآبق الخ) من الاباق نانيا ولهذا لا يؤمن ان كان له
 من الاباق نانيا ولهذا لا يؤمن ان كان له
 من الاباق نانيا ولهذا لا يؤمن ان كان له

ويرفعان الى الحاكم فيحبس الآبق دون الضال ولن رده من
 ستة سفر اربعون درهما * وان كانت قيمته اقل من اربعين
 فقيمتها الادرها عند محمد وعند ابي يوسف وجه الله اربعون
 وان رده من دونها فحبسه * فان ابق منه لا يضمن ان اشهد أنه
 اخذه ليرده والا فلا شيء له * ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن
 على المرتن وجعل الجاني على المولى ان فداء وعلى ولي الجناية
 ان دفعه وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين ان يبيع فيه
 وعلى المولى ان اذاه عنه * وجعل الموهوب على الموهوب له
 وان رجع الواهب في هبته بعد الرد وامر نفقته كاللقطة والمدير
 وام الولد كالقن وان كان الراداب المولى اوابنه وهو في عياله
 او وصيته او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ

* (كتاب المفقود) *

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي
 من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيلا له فيه ويبيع
 ما يخاف عليه تلفه من ماله ويتفق على زوجته وقريبه ولاداء *
 وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ
 اجارته ميت في حق غيره فلا يرث من مات في حال فقده ان حكم

(كتاب المفقود) وهو المفقود لغته من قتل الشيء
 اذا طلبته فلم تجده وقبل هو من الاضداد تقول
 قتل الشيء اي طلبته وقلته اضلته فكل من
 المعين متحقق في المفقود وفي الشرع هو الغائب
 الذي لا يدري مكانه ولو قال المصنف هو غائب
 لم يعلم خبره لكان اولى لان المعتبر عدم معرفة
 حاله لا عدم معرفته موضع فليست اهل في طلبه يجدون وقد
 قطع عنهم خبره وخفي عليهم ارضه فبالجديصلونه
 (ولا حياته ولا موته) واهله في طلبه يجدون وقد
 انقطع عنهم خبره وخفي عليهم ارضه فبالجديصلونه
 الى المرادور بما يات من حيث الولادوه وفروعه
 (وقريبه ولاداء) اي من حيث الولادوه وفروعه
 واصوله وان علوا وان سفلا ولهذا الوظفروا
 واجبة من غير قضاء القاضى ولهذا الوظفروا
 عماله اخذوه من غير قضاء القاضى ولهذا الوظفروا
 فلا يكون قضاء على الغائب اهق
 (لا تنكح امرأته) اي عندنا لقوله عليه السلام
 في امرأه المفقود انها امرأته حتى يثبتها البيان
 اهق

(ملايش الي اقرانه) وهذا هو ظاهر الرواية
 وهو المختار عند المصنف بناء على فاعلته لان
 ما تدعو الحاجة الي معرفته فطريقه في الشرع
 الرجوع الي امثاله وبقاؤه بعد موت اقرانه نادر
 وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر وبعضه
 وبنياء الاحكام الشرعية على الظاهر وبعضه
 موت اقرانه من اهل بلده لان التفحص عن
 موت اقرانه في كل البلدان مستعذر اهق
 حال الاقران في كل القوي لان الحياة
 (وقيل تسعون سنة) وعليه الفتوى لان الحياة
 (وقيل قال في الكافي وعليه الفتوى لان الحياة
 بعده نادرة في زماننا ولا عبرة للنادر اهق
 (وقيل مائة وعشرون سنة) لانها نهاية اعمارنا
 وعن ابي يوسف مائة وعشرون سنة لانها نهاية اعمارنا
 والطابع اه
 (عند ذلك) اي عند الحكم بموته وقسم ماله بين
 ورثة الموجودين وقت الحكم اهق
 (كتاب الشركة) الشركة النصيب قال عليه
 السلام من اعتق شركا له في عبد اي نصيبا وفي
 النبي ع عبارة عن الخلط وتكون الحصص اهق

بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء
 قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه واذا مضى
 من عمره مالا بعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة
 وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات
 قبل ذلك وتعتد زوجته للموت عند ذلك

* (كتاب الشركة) *

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد (فالاولى) ان يملك اثنان
 عينا ارضا او شرا او اتها با او استيلاء او اختلط مالهما بحيث
 لا يتميز او خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر *
 ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور وفي غيره بغير اذنه
 في ماعد الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه (والثانية) ان
 يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الاخر ورثتها الايجاب
 والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من
 الربح لاحدهما وهي اربعة انواع (شركة مفاوضة) وهي ان
 يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا وربحا وتتضمن الوكالة
 والكفالة فلا تجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين
 حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين او عبيدين

(او اختلط مالهما بحيث لا يتميز) لان الخلط
 استهلاك معنى فاوثر شسبة زوال ملك نصيب
 لكل واحد منهما الى صاحبه وفيما ينبت
 بالبراث والبيع والهبة والوصية يجوز بيع
 احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن صاحبه لان
 ملك كل واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه
 والشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة
 بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منها على
 نفسه في مفاوضة وعنان فصار ستة اقسام الاولى
 شركة مفاوضة (وتتضمن الو كالة الخ) اهق
 الاخرى في المعاملة وكذا كل واحد من
 الاثنان من الشريك احدهما شيئا فالبائع مطالبه
 بالجهول لا يجوز نصيبا ويجوز ضمنا فني
 المضار يبيع الجاهل اهق

(ولا بد من لفظ المفاوضة الخ) لعدم صحة الكفالة
من هؤلاء ا هـ في
(اوبان جميع مقتضيات
لا يعرفون شر آ
مقتض

(لا يشترط النص عليها او على
طها فيشترط النص عليها او على
بائنها التكون معلومة ظاهرة ولا خلط
ولا يشترط تسليم المال والمشتري
الخلط في المشتري وفي يديه
فان

منه ما قام مقام ككسر لانها نصير غما

(فلاهما) منهما قائم مقام
 شرآء احدهما كشر
 للضرورة كنه عقبة عند محمد) لانها نصيح
 لوجوبه بادينافي الزمة الا انه قبل الخلط لا يتحقق
 الو كالة فانه لو قال له اشتر بجهتكم شياً على ان
 يكون بيننا لا يصح لان الو كيل الغريفي بيع ملك
 نفسه لا يجوز وبعد الخلط يتحقق الو كالة فحين
 الشكر اهـ

(وملك عند أبي يوسف) لاننا ليست اثنا
فلا يصح التفاضل في الربح
(دون الكفالة) لاننا ثبت في المفادضة للمساواة
ولامساواة هاهنا ههنا في

180

أو مكاتين * ولا بد من لفظ المفاوضة أو بيان جميع مقتضياتها
ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى
طعام أهله وكسوتهم فلهما * وكل دين لازم أحدهما بما تصح
فيه الشركة كبيع وشراء واستئجار لازم الآخر وان لازم بكفالة
بأمر لازم الآخر خلافا لهما وكذا ان لازم بغصب خلافا لابي
يوسف * وفي الكفالة بلا أمر لا يلزمه في الصحيح * وان ورث
أحدهما ما تصح به الشركة أو وهب له وقبضه صارت عينا
وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان * وان ورث عرضا
أو عقارا بقيت مفاوضة * ولا تصح مفاوضة ولا عنان إلا
بالدراهم أو الدينارين أو بالفلوس الناقصة عند محمد أو بالتبر
والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا تعمان بالعروض إلا
ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة
ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط *
وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك
عند أبي يوسف وان خلطا جنسين لا تتعقد اتفاقا (وشركة
عنان) وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر أو غير متساويين
وتتضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات

(والوضعة) اي الخسران على قدر المال
وان شرطاً غير ذلك لقوله عليه السلام الربح
على ما شرطاً والتفاضل اهـ
فصل بين التساوي والتفاضل اهـ
لانه وكيل من جبهته في حصته فاذا
(من ماله) لانه نفسه رجع عليه فان كان
اذى الثمن من مال نفسه رجع عليه لانه يندى وجوب
لا يعرف ذلك بقوله فقول له مال الشركة
المال في ذمة العيني اهـ
مع عينه كذا في العيني اهـ
فالمشتري بينهما) يعني يكون المشتري لهما على
ما شرط لان الملك وقع مشتركا بينهما لئلا مال الشركة
وقت الشرأ قد وقع لهما فلا يتغير لئلا مال الشركة
لان الشرأ قد وقع لهما فلا يتغير لئلا مال الشركة
ذلك اهـ

وفي عمومها وبيع مال كل منهما وبكاه ومع التفاضل
في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما او في احدهما دون
الاخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل عند عمل
احدهما ومع كون مال احدهما دراهم والاخر دنانير ولا
يشترط الخلط فيها ايضا والوضعة على قدر المال وان شرطاً
غير ذلك وماشراه كل منهما طوب بئنه هو فقط ورجع على
شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله * وتبطل الشركة بهلاك
المالين او احدهما قبل الشرأ وهو على ماله قبل الخلط
هلك في يده او في يد الاخر وعليهما بعده فان هلك بعد ما شري
الاخر من ماله فالمشتري بينهما ورجع المشتري على شريكه
بئنه حصته وان هلك قبل شرأ الاخر فان كان وكاه حين
الشركة صريحا فالمشتري لهما شركة ملك ورجع بحصته
والا فللمشتري منه فقط * ولكل من شريكي المفاوضة والعنان
ان يضع ويضارب ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال
يد امانة (وشركة الصنائع والتقبل) وهي ان يشترك خياطان
او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
ولو شرط العمل نصفين والربح اثلاثا جاز * وكل عمل يتقبله

(ويضارب) اي يدفع المال مضاربة لانه
ان يستأجر من ينصرف في مال الشركة اهـ
من يتجرب فيه او من يحفظ المال
لا أحد شريكي العنان
ولا أحد المفاوضة من نصيب
لانه من باب الحفظ وليس لا أحد المفاوضة من نصيب
ان يبرهن ويسترهن وكان لا أحد المفاوضة من نصيب
لانه من باب الحفظ وليس لا أحد المفاوضة من نصيب
ان يبرهن ويسترهن وكان لا أحد المفاوضة من نصيب
لانه من باب الحفظ وليس لا أحد المفاوضة من نصيب

وقال (وشركة الصنائع والتقبل) وهي ان يشترك خياطان
او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما
ولو شرط العمل نصفين والربح اثلاثا جاز * وكل عمل يتقبله

(ولكل منهما طلب الاجر) وهذا استحسن
 والقياس ان لا يلزم شريك لان ذلك مقتضى
 المقايضة والشركة هنا مطلقة ووجه الاستحسان
 ان هذه الشركة تقتضى الضمان حتى كان
 ما يتقبله كل واحد منهما مضمونا على الآخر
 (وشركة الوجوه) سبب ذلك لان الشرآء بالنسيئة
 جار بين الناس له وجاهة عند الناس والتعامل بذلك
 فان شرطها مفاوضة ههنا (لانه يمكن تحقيق
 الوكالة والكفالة في الابدال اهـ)
 (وتضمن الوكالة الخ) لان التصرف على
 الغير لا يجوز الا بوكالة او بلاية ولاية فتعني
 الاولى اهـ (كذلك لان استحقاق الربح بالضمان
 (فالربح كذلك) لان استحقاق الربح بالضمان
 والضمنان يبيع المالك في المشتري فيقدر بقدره
 اهـ (اي في بيان الشركة الفاسدة
 (فصل) اهـ

احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما
 طلب الاجر ويرأ الدافع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل
 احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهى ان يشتركا ولا مال لهما
 على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما فان شرطها
 مفاوضة صحت ومطلقة ههنا وتضمن الوكالة فيما يشترياه
 فان شرطنا صفة المشتري او مئالته فالربح كذلك وشرط
 الفضل باطل

(فصل)

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالا حطاب
 والاحتشاش والاصطياد والاستقاء * وما جوهه كل
 فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يراد على نصف ثمن
 المأخوذ عند ابى يوسف خلافا للمجد وما اخذاه معا فلهما نصفين
 وان كان لاحدهما بغل وللاخر اوبه فاستقى احدهما
 فالكسب له وللاخر اجر مثل ماله * والربح في الشركة الفاسدة
 على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشركة بموت
 احدهما وبلحاقه مرتدا ان حكم به ولا يزكى احدهما مال
 الاخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فأديا معا ضمن كل حصته
 وان ادبا متعاقبا ضمن الثانى علم باداء الاول اولا وقالا

(وما جوهه كل فله) وعلى هذا الاثر ان كل
 نبي مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة
 والتوكيل في اخذ المباح باطل لان امر الموكل
 غير صحيح اهـ (خلافا للمجد) فان عنده له اجر مثله بالغاه
 (ويبطل شرط الفضل) لان الربح فيه تابع للمال
 فيقدر بقدره كما ان الربح في التسمية وفقد فسدت في
 والزيادة انما تنسحق بالمال اهـ

الاستحقاق على قدره لا فرق بين ان يعلم موت
 (ان حكم به) اي بلحاقه ولا فرق بين ان يعلم موت
 صاحبه او لم يعلم لانه عوى حكمى فاذا بطلت
 الوكالة بطلت الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها
 احدهما المال درهم او ثمانية توقيف على علم
 بان كان المال دراهم او ثمانية توقيف على علم
 لا يكون عزلا فصدى وفي الظهيرة لو كان
 الشركة ثلاثة مان احدهم افسخت الشركة
 في حقه ولا تنفسخ في حق الباقيين
 اهـ

(الان يحكم به حاكم) ولا الامام فانه جنته
 يزول ملك الواقف عنه لقضائه في امر مجتهد
 بخلاف الحاكم يحكم الخصة فانه لا يرفع خلافا
 على الصحيح وفي الخيانة صورة الحكم ان يسلم
 الواقف وقته الى المتولي ثم يردان يرجع بعنه
 الزوم فيختصمان الى القاضي فيقضي
 عدم الزوم قال نيس الاثمة السر خسي
 بالزوم (ما لم يسلم الى متول) قال نيس الاثمة السر خسي
 (ما لم يسلم الى متول) قال نيس الاثمة السر خسي
 حنفية واليه يشير في ظاهر الرواية فنقول فاما الو
 حنفية فكان لا يجبر ذلك ومن اداه انه لا يجعله
 لازما فاما اصل الجواز فانه ثابت عنده اهق
 (صرف الى الفقراء) لان المقصود هو التقرب
 الى الله تعالى وهو مؤثر في وجهه تنقطع ومرة بالصرف
 يكون بالصرف الى جهة مؤيدة فيصح في الوجهين ولهما ان
 الى جهة مؤيدة في وجهه تنقطع ومرة بالصرف
 موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وانه
 يتباد كالعتق فاذا كانت الجهة بنوهم انقطاعها
 لا يتوقف عليه مقتضاه ولهذا كان التوفيق
 مبطلا له كالنفي في البيع كذا في الهداية
 اهق

لا يضمن ان لم يعلم فان اذن احد المتفاوضين لشريكه ان يشتري
 امة لي طأها ففعل فهي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل ثمنها وقال
 يضمن حصة شريكه

* (كتاب الوقف) *

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالثمن كالعارية
 فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم قيل او يعلقه بموته
 بان يقول اذ امت فقد وقفت وعندهما هو حبس العين على
 ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه على العباد فيلزم ويزول
 ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد لا ما لم يسلم الى
 متول فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانا او رباطا لبنى
 السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند
 ابي يوسف يزول بمجرد القول وعند محمد اذا سلمه الى متول
 واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا
 في المقبرة * وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤيد وعند ابي يوسف
 يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح عند ابي يوسف
 وقف المشاع وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء

(وهو عند ابي يوسف وقف المشاع) وعند
 محمد لا يصح كما سيجي وهذا فيما يجهل
 مع النسبوع كالهبة والصدقة الا في المسجد
 والمقبرة فانه لا ينع مع النسبوع مطلقا بالاتفاق
 لان بقاء الشريك فيه ما يمنع اوجه ما يكون لان ذلك قد
 ولان المهاجرة فيه ما يمنع اوجه ما يكون لان ذلك قد
 يؤدى الى ان يدفن في المقبرة سنة دون سنة اهق
 (او الولاية الى ان يدفن في المقبرة سنة دون سنة اهق)
 وقف وقفا صحيحا فلم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره
 قالوا لانه اليه وهذا اول من غيره في قول ابي
 يوسف ودلال اهق

(وبعدهم للفقراء) أي والمسكين قد قيل أيضا يجوز بالاتفاق وقد قيل هو على الخلاف أيضا (ان يستبدل به غيره اذا شاء) لا يمنع صحة الوقف غنائه لان شرط الاستبدال لا منافاة بين صحة الوقف وبين ان يستبدل به غيره اذا شاء (عند ابي يوسف) هذه الاشياء وبالتعامل بغير القياس كما في الوقف اهق كوقف الدولاب ومعه

وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل به غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل * وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفأس والمز والتقدم والمشار والجنابة وثيابها والقذور والمراجل والمصاحف والكتب وابو يوسف معه في وقف السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى لمن وقف به وبه يفتى وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه تبعا لمن وقف ضيعه يقرها واكرتها وهم عبيده وسائر آلات الحراثة * واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه * ونقض للوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف عينه يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مستحق الوقف

(فصل)

اذا بنى مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد وفي رواية شرط

(الاستصناع اهق) كوقف الدولاب ومعه (وسائر آلات الحراثة) سانية وعليها حبل ودلو (ولا يملك) لانه يبطل التأبير وهو المقصود من الوقف اهق (وعمره من اجرة) بقدر عمارة الوقف على الصفة التي وقفها ولا يزيد على ذلك على الصحيح اهق

(ولا يقسم بين مستحق الوقف) لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيها وانما حقهم في المنفعة والعين حتى الله تعالى فلا يصرف اليهم اهق (حتى يفرزه) فيشترط ان يزول عن ملكه عند ابي حنيفة اما الا فرزانه لا يخلص لله تعالى الا ابي حنيفة ومحمد ويشترط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلاة فيه اولانه لما تعذر القبض بتمامه

تحقق المقصود مقامه ثم يكتفي به صلاة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة وكذا عن محمد لان قول كل الجنس متعذر فيشترط ادناه اهق

(اصالحه) وجاز كما في مسجد بيت المقدس اهق
 (وله بيعه ويورث عنه) لانه لم يخص الله تعالى
 لبقاء القيد متعلقا به اهق
 لان الوقف عنده اسقاط الملاك
 (مطلقا) ليس بشرط عنده
 ملكه بشرط معلوم
 اكثر من سنة
 وكان
 كلاء عناق والتسليم
 لانه اخرج منه سنة وكان
 (ان وجد) لانه ان لا يورث
 سنة
 فيستبد به حتى اذا شرط ان لا يورث
 سنة
 والناس لا يرغبون في استخاره سنة
 والامر من سنة اضرة على الوقف واقعه للفقراء
 ان يخالف شرطه ويورث اكثر من سنة
 اهق
 (الاباخر المثل) فلو اجر متولى الوقف دار
 الوقف بدون اجر المثل لزمه اتمامه وكذا اباجر
 منزل صغير بدون اجر المثل لزمه اتمامه كذا
 في الخلاصة اهق
 (وان شرط ان لا ينزع) لانه شرط مخالف
 للنسج فيبطل اهق

صلاة جماعة * ولا يضرت جعله تحته سردا بالمصالحه فان جعله
 لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابه الى الطريق وعزله
 او اتخذ وسط داره مسجدا واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه
 عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول
 مطلقا * ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه
 وبالعكس رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 * والوقف في المرض وصية * ويتبع شرط الواقف في اجارة
 الوقف ان وجد والا فيختار ان لا تؤجر الضياع اكثر من ثلاث
 سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يؤجر الاباخر المثل ثم لا يتقضى
 ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يؤجر
 الا بالنيابة او الولاية ولا يعار ولا يرهن وان غصب عقاره يختار
 وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائنا ينزع منه
 وان شرط ان لا ينزع

* (كتاب البيع) *

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماضي
 كبعت واشتريت وما دل على معناهما وبالتعاطي في النفيس
 والخسيس هو الصحيح * ولو قال خذه بكذا فقال اخذت

(مبادلة مال بمال) وفي الحاوي القدسي المال اسم
 لغير الادنى وامكن احراره والتصرف فيه على
 وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالكية
 ولكن ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه
 وفي المستصفي البيع عبارة عن اثر معنى شرعي
 وفي المحل عند الايجاب والقبول حتى يكون
 يظهر في المحل للتصرف والقدرة على التصرف
 العاقد قابلا للتصرف بالانبياء قدرة الوكيل
 حكمه وهو الملاك فانه لا ينسب له القدرة على التصرف
 ابتداء الامانة فخرج بالانبياء اهق
 (وبالتعاطي) وركنه التعاطي (والمعنى هو المعترف في هذه العقود كذا في الهداية)
 (ولو قال خذه الخ) لانه في معنى بيع واشترى اهق
 وركنه التعاطي اهق

(فلا تخران يقبل الخ) لا يقبل الا - خربا كان
او مشترا الا ان يرضى الا - خربا كان
في البعض ويكون المبيع مما يتقسم عليه الثمن اهـ في
بالاجزاء كعبد واحد او مكيل او موزون اهـ في
وليس له ان يقبل في بعض المبيع الخ (لزم البائع
المشتري بعض الثمن لعدم رضى الاخر اهـ في
لزم البائع وهو الصحيح على ما في الاشارة الى ان
البائع اذا باع وقبل المشتري لا يحتاج بعدهما الى
اجازة البائع وقدره وصفه وقدره بعد ذلك
(بلا معرفة قدره وصفه وقدره بعد ذلك
التعريف الى المنازعة فلا يمنع الجواز اهـ في
لا تنقض الثمن الخ) من اده بالاطلاق ان يكون
(وان اطلق الثمن الخ) من اده بالاطلاق ان يكون
مطلقا عن قيد البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان
يبي قدره بان قال عشرة دراهم مثلا اهـ في
زمن الاروج اهـ في
فصار كل معلوم شرعا اهـ في
فصار كل معلوم شرعا اهـ في

اورضيت به صح * واذا اوجب احدهما فلا تخران يقبل
كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك لا يعضادون بعض الا اذا
بين ثمن كل وان رجع الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل
القبول بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول لزم البيع
بلا خيار مجلس ويصح في العوض المشار اليه بلا معرفة قدره
ووصفه لا في غيره وبثمن حال ومؤجل بأجل معلوم ولو اشترى
بأجل سنة فنع البائع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة
اخرى خلافا لهما وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود
ورواجهما صح ولزم ما قدر من اى نوع كان وان اختلفت
رواجا فن الاروج وان استوى رواجهما لا ماليتها فسد
مالم يبين * ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا
وكذا جزا فان بيع بغير جنسه وباناء او حجر معين لا يدري قدره
* ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع فقط الا ان يسمى
بجملتها وللمشتري الفسخ بالخيار وان كملت او سمى بجملتها
في المجلس بعد ذلك * ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يصح
في شئ منها وكذا الوباع ثوبا كل ذراع بدرهم وكذا اكل معدود
متفاوت وعندهما يصح في الكل في جميع ذلك وان باع صبرة

(مالم يبين) فان بين صح لا ارتفاع القصد اهـ في
(ومن باع صبرة) اى ما جمع من طعام بلا مكيل
ولا وزن فلا يحتاج الى اضافتها الى الطعام ومن
اضفها اراد البيان اهـ في
(وكذا الوباع ثوبا الخ) لا يصح البيع عنداني
حنيفة في شئ من الثوب اهـ في
(كل ذراع بدرهم) لما ذكرنا من الجهالة
الاولا احد منقن فيصرف اليه غنران افراد الثلاثة
مساوية فلا يجوز بيع واحد منها فيفسد وقطع
ذراع من ثوب يكون ضررا على البائع فلا يجوز
كلوا باع جذا من سقف اهـ في

على انها مائة قفيز بمائة درهم فوجدت اقل او اكثراخذ
المشتري الاقل بحصته او فسخ والزائد للبائع * وفي المذروع
ياخذ ان قل بكل الثمن او يفسخ والزائد له بلا خيار للبائع * وان
سوى لكل ذراع قسطا اخذ الاقل بحصته وكذا الزائد وله
الخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار
لا يبيع عشرة اذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيهما
* ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا هو اقل او اكثر فسد
البيع ولو فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته
ويخير المشتري * وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصفا بلا خيار وتسعة
لوتسعة ونصفا بخيار وعند ابي يوسف يخير في اخذه باحد
عشر في الاول وبعشرة في الثاني وعند محمد يخير في اخذه
في الاول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة ونصف

(فصل)

يدخل البناء والمقايح في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر
في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد
وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض

(اخذ المشتري الاقل) لان البيع وقع على
مفسد معين والقدر ليس بوصف اهق
(وفي المذروع ياخذ الخ) اي لو اشترى ثوبا على
انه عشرة اذرع فوجدها اقل فالمشتري ياخذ ان
ذراع سواء اخذها جملة الثمن وان شاء زكاهق
(و الزائد له) اي للمشتري فيها اذا وجد
المذروع اكثر من الذرع الذي سماه اهق
(قسطا) اي من الثمن بان قال بعثت هذا الثوب
على انه مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم
قطعه اقل اخذ الاقل اهق

(وله الخيار في الوجهين) اما في النقصان فلتفرق
الصفقة واما في الزيادة فلها يلزم من زيادة الثمن
وثبوت الخيار فيها يدل على بقاء العقد الاول

فيهما اهق
(فصل) فيها يدخل في البيع شيئا بغير تسعينة وما
لا يدخل الاصل ان كان ما يتناول اسم المبيع
مرفقا وكان متصلا به اتصال قرار يدخل والا فلا
فتفرع على ذلك قوله يدخل الخ اهق
(يدخل البناء) لان العريضة اصل في الدار لقول
البناء عليها اهق

وان ذكر الحقوق والمرافق بان قال بعث اقلها
او اشترى الارض بغير ثمنها او قال بعثها بكل
لا بد من لان لانها لا تملكها الا من
قليل او كثير هو له فيها او منها من
للاصل في الحال بخلاف الثمر المجذوذ او الزرع
(وسلم المبيع) اي للمشتري لا اشتغال ملكه بملك
البائع فعليه نفريه بفسله اهـ
(ولم يثبت بعد) ارض بدون الزرع وبه فان
فتمه تقويم اهـ
تفاوتها في تقويم اهـ
(ولو بعد تناهي عظمها) اهـ
العقد وفيه نفع للمشتري فانه استحسن اهـ
خلاف المجد اهـ
في المناهية للتعرف لان التعامل لم يكن بشي
الترك وانما كان بالاذن بالترك من غير شرط اهـ
(طاب له الزيادة) اي الحاصلة في ذات الثمرة
بالترك لانه استعارة للشجر اهـ

١٩٣

ولا الثمر في بيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق
ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب
بذرو لم يثبت بعد وان ثبت ولم يصير له قيمة بعد دخل وقيل لا ومن
باع ثمرة بدلا صلاحها او لم يبد صح ويقطعها المشتري للحال
وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناهي عظمها
خلاف المجد وكذا اشراء الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد
ماتناها لا تصدق بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك
بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لترك الزرع
فسدت ولا تطيب الزيادة ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد
المبيع وبعد القبض يشترى كان والقول في قدر الحادث
للمشتري * ولو باع ثمرة واستثنى منها رطلا معلومة صح وقيل
لا ويجوز بيع البر في سنبله ان يبيع بغير جنسه وكذا الباقلاء
في قشره والارز والسهم وكذا اللوز والفسق والجوز
في قشرها الاول واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على
البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن
سلم هو اولان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمن

٤٩

(تصدق بما زاد في ذاتها) بان تقوم قبل الادراك
وبعد فبصدق بما ينتمى له من الثمن
وهي غصب الارض والنجر اهـ
(والقول في قدر الحادث للمشتري) لان كان الترك على
الزيادة والظاهر شاهد له لكون المبيع في يده وكذا
الحكم في البازنجان والخص ان شاء اهـ
الاصول لفصل الزيادة على المبيع ان شاء اهـ
بعد قضاء حاجته من المشتري اهـ
(واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري) اهـ
ماد كره المصنف في نقد الثمن هو الا اذا
انخلاصة وهو ظاهر الرواية فيه كان يفي الا اذا
قبض البائع الثمن ثم جاء به بغير الزيادة فانه على
البائع واجرة نقد الدين فغلي المديون اهـ
(سلعة بسلعة) لاستواء الثمن في التعيين اهـ
وعدمه فتقديم احدهما ترجح بلا مرجح اهـ

(صح خيار الشرط) من اضافة الشيء الى
لان الشرط سبب للخيار وهو ثابت بالسنة
خلاف القياس وجبى وردت السنة
داخلا في الحكم مانعاه تعديلا بقدر الامكان
يجعله داء خلا على اصل البيع للنهي عن
بشرط والبيع الذي بشرط فيه الخيار يقال
بشرط وبيع لا حكم ولو قال صح شرط ان
علة انما ومعنى لا حكم لا حكم
لكان اول لان الموصوف بالصفة بشرط
لا نفس الخيار اهـ
(الا ان الجاز في الثلاثة)
فاسدا الا ان المفسر
اليوم الزا

اوله الرد المخرج) وعندهما يبطل لانه عليكه نفق
الرد عليك بغیر عوض فلا عليكه المأذون وصحیح
الاب آه اشحسانا اهق
(والا تم) ای وان لم یعلم فی المذنه
لوجوب الرضى دلا
(بموت)

منه الى ورثته وقال
انتقل الى ورثته وقال
منه لانه حق لازم
في اختيار العيب والتعيين ولنا
في فيه الارث الامثلية واردة فلا يتصور انتقاله
ان الخيار ليس الامثلية بخلاف خيار العيب
ففيما يقبل الانتقال سليما وكذا الوارث
المبيع في كونه له

ان الخبز فيما يقبل
والارث فيما يستحق المبيع
لان المورث استحق اهل
الخبز فلا يورث فان ركبوا له
الاختيار

لان المور
اما نفس الخیار فلا
كوب لغیر الاختیار
(كل رضى حق الخیار لغیره)
ارو كذا البائع لو شرط
عاقدا كان
المحتاج

(ولا يكون رضى الله الخبار كذا الب
(ولو غير المشتري الخبار و كذا الب
لعموم الغر جاز الخبار و كذا الب
لعموم الغر جاز الخبار و كذا الب

(ولو)
اوغيره لعموم الغيار
الخيار لغيره والتقيد بالمش
في الغرض الباهق

المطيار الغنغالي
الى رأي الغنغالي
قائلة

ایمان فیض
خوف و خوف
ایمان فیض

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

أجازة بغير نص في المسائل أقوى إجازة
الولاية منه فلا يصح

أهـ ق (رم السبع فيه) ١٦١

عن مقدمة عيب فلو هلك

باب فلو هلك الباقي
في حدث فيه عنده
والمنعيب باليمن

190

الرد لانه يلي عدم التملك * ولو اشترى ذى من ذى خرابه فأسلم
فى مدته بطل شرآؤه كيلا يملكها مسلما بالاجازة خلافا لهما
فى الجميع ومن له خيار يخير بحضرة صاحبه وغيبته ولا يفسخ
الا بحضرة خلافا لابي يوسف فان فسخ وعلم به فى المدة انفسخ
والاتم * ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار وكذا بمضى
المدة وبالاخذ بشفعة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضى
كالكوب لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتوابعه ولو شرط
المشتري الخيار لغيره جاز وايهما اجاز اوفسخ صح وان اجاز
واحد وفسخ الاخر اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع
عبدان بالخيار فى احدهما فان عينه وفصل ثمن كل صح والا فلا
ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او ثلاثة على ان
ياخذ المشتري أيا شاء ولا يجوز فى اكثر من ثلاثة وتقييد تخيره
بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقى امانة
فلو قبض الكل وهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين
الباقى فى الامانة وان هلك الكل لزم نصف ثمن كل او ثلثه وليس
له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار التعيين
والعيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعلى انهما بالخيار فرضى

(الفصل الخامس)

ایہما کا

وفي اليوم
الواحد

الولاية

افق

الحمد لله رب العالمين

مقدمه عیب

مکان

والعمالق لايحس

افان

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ہر ایک نے اپنے

المملكه العربيه السعوديه

بسم الله الرحمن الرحيم

4

مختص

عبدالعزیز بن عبدالمطلب

بسم الله الرحمن الرحيم

Digitized by

البائع وخياره

للسـ يعاقب

94/39

Digitized by Google

والزينة

١٩٩٩

le

[illegible]

(فصل) ای فی بیان خیبار العیب کتمان عیب
 السلعة حرام قاله العلامة ابن نجيم وفي البرازية
 اذا باع سلعة فعليه عليه البيان وان لم يبين قال
 بعض مشايخنا يفسق وزد شهادته اهـ في
 (فهو عيب) لان الضرر اللاحق بسبب العيب
 هو التقصان في المالبية فدرج فيه الى اهله اهـ في
 (وهي في الكبير عيب آخر) لان هذه الاشياء توجب
 تقصان القيمة عند التجار من الاباق عيب بالاتفاق

وعندهما هو كالو كيل وبيع الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار
اذا اشترى ويسقط بحجسه المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك
وبوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشراهما ثم رأى
الآخر فله اخذهما او ردهما لارده احدهما ومن رأى شيئا
ثم شراه فوجده متغيرا يخيروا والا فلا وان اختلفا في تغيره
فالقول للبائع وان في الرؤية فله المشتري ومن اشترى عدل زطى
فباع منه ثوبا او وهب فسلم فله ان يردّه بعيب لا بخيار رؤية
او شرط

مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلن وجد في مشربه عيبا
ردّه او اخذه بكل ثمنه لا امساكه وتقص ثمنه الا برضى بائعه
وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو
الى مادون سفر من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول
في الفراش وهى في الكبير عيب آخر فلو ابتى او سرق او بال
في صغره ثم عاوده عند المشتري فيه ردّه وان عاوده عنده بعد
البلوغ لا والجنون عيب مطلقا فلو جنّ في صغره او عاوده عند
المشتري فيه او في كبره ردّه والبخر والذفر والزنى والتولد منه

Digitized by Google

عيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة
عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف
ذلك بقول الامة فترد واذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض
وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين
والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم
بعد ما حدث عند المشتري اخرج رجوع بالنقصان كثوب شراء
قطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه
كذلك فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه
فان خاط الثوب او صبغه احمر اولت السويق بيمين ثم ظهر
عيبه رجع بنقصانه وليس لبائعه ان يأخذه حتى لو باع بعد
رؤية عيبه لا يسقط الرجوع ولو اعتق بلا مال او دبر او
استولد ثم ظهر العيب رجع وكذلك ان ظهر له بعد موت
المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل
الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتمزق لا يرجع خلافا لهما
وان شري بيضا وجوزا او بطيخا او قثاء او خيارا فكسره
فوجده فاسدا فان كان ينتفع به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه
ولو وجد البعض فاسدا او هو قليل كالواحد او الاثنان في المائة

(هو الصحيح) وعن ابي يوسف رد بلا عيب البائع
لضعف البائع قبل القبض اهـ
(رجع بالنقصان) لانه تعذر الرد بسبب العيب
الحادث وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العيب
ثم يقوم وهو سالم فاذا عرف التفاوت بين القيتين
يرجع عليه بجهته من الثمن اهـ
(سقط رجوعه) لان الرد غير ممتنع برضي البائع
جائبا للمبيع فلا يرجع بالنقصان اهـ
(رجع بنقصانه) لتعذر الرد بسبب الزيادة بخلاف
الزيادة المتصلة كالسمن والجمال لا يمنع الرد
وهي نوعان متولدة من الاصل كالجمال لا يمنع
وغير متولدة منه كالصبيغ اهـ

(لا يسقط الرجوع) لتعذر الرد بالزيادة ولا تأخير
للمبيع لا امتناع الرد قبله فلا يصير به جائبا بخلاف
القطع من غير خياطة اهـ
(رجع) اي بالنقصان والقياس انه لا يرجع لانه
امتنع الرد بفعلة فصار كالتقتل والاستحسان
ببيع لان العتق انباء الملك اهـ
(لا يرجع) لان العتق انباء الملك اهـ
(رجع) لان العتق انباء الملك اهـ

البدل

(صح البيع) استحسانا لانه لا يخلو عن قليل من
 الفاسد عادة فلا يمكن التمسك به اهـ في
 (والافسد) لاجتماعه في العقد بين ماله فنية وماله فنية
 لا يفصل فيما كان له من قبل يفسد العقد في الكل اتفاقا
 لان انهم لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما
 (لا يرد عليه) وقيل في عيب لا يحدث مثله
 (كالا صبح) ان ائدة يد للتقن به عند البائع
 الاول والاصح (ان لا يرد عليه في الكل) اهـ في
 وما به هذا العيب (ان لا يرد عليه في الكل) اهـ في
 (وما به هذا العيب) ان لا يرد عليه في الكل اهـ في
 (وما به هذا العيب) ان لا يرد عليه في الكل اهـ في

صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شراه فرد عليه
 بعيب بقضاء باقرار او نكول او بينة رده على بائعه ولو قبله
 برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر
 على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بائعه فان قال شهودي
 غيب دفع ان حلف بائعه ولزم العيب ان نكل ومن ادعى اباق
 مشريه يبرهن اولاه ان ابق عنده ثم يحلف بائعه بالله لقد باعه
 وسلمه وما ابق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي
 يدعى او بالله ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا
 العيب او لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب وفي اباق الكبير
 يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند عدم بينة المشتري
 على اباقة عنده يحلف البائع عندهما انه ما يعلم انه ابق عنده
 واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كما
 مر ولو قال بائعه بعد التقابض بعثك هذا مع آخر وقال
 المشتري بل وحده فالقول له وكذا والاتفاق في قدر المبيع
 واختلفا في المقبوض ولو اشترى عشرين صفقة وقبض احدهما
 ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد
 المعيب وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض

(واختلفوا على قول الامام) وقيل يحلف وقيل
 لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى
 صحيحة ولا ينصح الامن خصم ولا يبرر خصما فيه
 (فالقول له) لان الاختلاف في مقدار المقبوض
 فيكون القول للتقاضي كما في الغصب اهـ في
 (ردهما) لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون اخذ
 احدهما خاصة والاصح الاول لان تمام
 الصفقة بقبض واحد وهو اسم للكل اهـ في
 (الان ظهر العيب) لان تقريبي المسألة في عشرين
 فلا يمنع من الرد وحده ووضع الصفقة بعد التمام
 لكونه شفع باحد هما دون الآخر كنعين او
 شينين لا يشفع باحد هما دون الآخر كنعين او
 خفين فانه ردهما او عكسهما بالاتفاق اهـ في

(رد كماله الخ) لانه كلشي لو احد فليس له ان ياخذ
 البعض اه في (والافهو كالعبد ين) كما اذا اشترى عدلى
 حنطة صفقة فوجد بها حدهما عيبا فانه يرد ذلك
 العدل خاصة ذكره استحسانا للاحتساج اليه
 اي فلا رضى لو اردتلا يكون رضى كفيما كان
 (فلا) اي كوب لا يكون رضى عن ضروره وفي الخلاصة
 وبفيل الر كوب رضى عن ضروره وفي الخلاصة
 ولا غيره يكون رضى عن ضروره وفي الخلاصة
 لو حمل عليها علف دابة اخرى ركبها اولم يركبها
 (وغير فائل) لان هذا بمنزلة العيب فيقوم به
 ويدونه فيضمن التفاوت كما اذا اشترى حاملا
 فماتت في يده بالولادة فانه يرجع بالفضل وله ان
 سبب الهلاك كان في يد البائع فاذا هلك في يد
 المشتري يكون مضاعفا الى ذلك السبب بخلاف
 الحمل لان الحمل ليس سببا للهلاك اهق
 (والافلا) اي فلا يرجع لان العلم بالعيب رضى به
 اهق (الباعه) جمع باع كالحاكم جمع حاكم اهق

الكيلي او الوزني معيبا بعد القبض رده كله او اخذه وقيل هذا
 ان لم يكن في وعاءه من والافهو كالعبد ين ولو استحق بعضه بعد
 القبض ليس له رده ما بقي بخلاف الثوب ومد او اوة المعيب بعد
 رؤية العيب وركوبه رضى ولو ركبته لرده او سقيه او شرآء علفه
 ولا بد له منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب
 عند البائع رده واخذ ثمنه وقال يرجع بفضل ما بين كونه سارقا
 وغير سارق او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشرآء والا
 فلا * ولو تداولته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجع الباعه
 بعضهم على بعض كافي الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير
 على بائعه لا بائعه على بائعه ولو باع بشرط البرآة من كل عيب
 صح وان لم يرد العيوب ويدخل في البرآة الحادث قبل القبض
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد

* (باب البيع الفاسد) *

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالدّم والميتة والحرق وكذا بيع
 ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب الا ان يجيزه وكذا بيع مال
 غير مستقوم كالخمر والخنزير بالثمن ويبيع قن ضم الى حرد كية
 ضمت الى ميتة وان بين ثمن كل وعندهما يصح في العبد والذكية

(عند ابي يوسف) وهو قول زفر لان البرآة
 تناول الثابت ولا يبي يوسف ان الغرض الزام
 العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبرآة
 من الموجود والحادث اهق
 (باب البيع الفاسد) البيع انواع صحيح وفاسد
 وباطل ومكروه وموقوف فالحصحيح ما شرع باصله
 وباطل والقاسد غير مشروع وباطل منه دون وصفه
 ووصفه والباطل غير مشروع وفيه بحث وزيادة في ابن الهمام
 (والبيع به باطل) لانعدام ركن البيع وهو
 مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء ليست بمال
 اهق

(ان بين الثمن والابى) لان الصفقة متعددة تفصيل لا يفسد الى الاخره
 ان الصفقة من الفساد من احدها الى الاخره
 فسد في الباقي ضرورة (وكان الانسب ان يذكر هذه المسألة
 فيها من بعد قوله ولا يجوز بيع طير الخ) لما روى انه عليه السلام
 (ولا يبيع من يبيع الجمل الخ) هو ما يحمله هذه الدابة
 وقد كانوا يعتادون ذلك في الجاهلية فبطل ذلك
 بالذهب عنه ولان التناج معدوم وهو ليس بمال
 والجمل ايضا لا يكون مالا لانه منكوك الوجود

ان بين الثمن وصح في فن ضم الى مدبر او الى فن غيره بالحصه وكذا
 في ملك ضم الى وقف في الصحيح وبيع العرض بالجر او بالعكس
 فاسد وكذا يبعه بالخزير ولا يجوز بيع طير في الهواء وسمك
 لم يصد او صيد وألقى في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة او دخل
 اليها بنفسه ولم يستمدخله وان صيد وألقى فيها وامكن اخذه
 بلا حيلة صح ولا يبيع الحمل والنتاج واللبن في الضرع وكذا
 اللؤلؤ في الصدف والصوف على ظهر الغنم خلا فالابي يوسف
 فيهما ولا يبيع اللحم في الشاة ولا ضربة القانص ولا جذع
 في سقف وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع
 الذراع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا ولا المزانية وهي بيع الثمر على
 النخل بثمر مجذوذ مثل كيله خرصا والمحاقله وهي بيع البرقي سنبله
 بمر مثل كيله خرصا ولا يبيع باللامسة والمناذبة والقاء الحجر
 بأن يتساوما سلعة فيلزم البيع لو لمسا المشتري او وضع عليها
 حجر او نبذها اليه البائع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان
 يأخذ ايهما شاء ولا يبيع المراعي ولا اجارتها ولا النحل بلا كوارتها
 خلا فالمحمد ولا دود القز ويضه وعند ابي يوسف يجوز في الدود
 اذا كان مع القز وفي البيض عنه قولان وعند محمد يجوز

اهن (واللبن في الضرع) اي ولا يجوز بيع اللبن في
 الضرع للغير زمانه لا يدري ان مافي الضرع لبن
 او دمج او دم ولان اللبن يزاد ساعة فساعة وتلك
 الزيادة لم يتناولها البائع واختلاط المبيع بمال ليس
 بجميع مبطل للبيع اهن

(وكذا اللؤلؤ في الصدف) لانه مجهول لا يعلم
 وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بضرر
 وهو كسر الصدف ولو اشترى دجاجة فوجد
 في بطنها اللؤلؤ فهي للبائع اهن
 (ولا ضربة القانص) بالقانص وهو من
 ما يخرج من الصدف يضرب الشبكه وهو من
 القنص يقال قنص اذا اصطاد وروى ضربة
 الغائص بالغين المجمع والباء آخر الحروف بعد

الالف وهو غوص الزين بالزاي المجمع والباء
 (ولا المزانية) من الزين بالزاي المجمع والباء
 الموحدة وهو الدفع اهن
 (خرصا) هو فتح الخاء المجمع والراء والصاد الحذر
 والتقدير اهن
 (ادوضع عليها حجر) على طريق الف والنشر
 وهي من يبيع الجاهلية وقد نهي عنها اهن

(ان لا يبيع الدابة المبيعة) اهـ فانه ليست باهـل
 لان لا يبيع الدابة المبيعة اهـ لان الاعتاق متى كان بائناطه
 لا يبيع الدابة المبيعة اهـ لان الاعتاق متى كان بائناطه

(وكتشوطا آخر لا يقلب جازا) اهـ باقاني
 لان هذه شروط
 (وكتشوطا آخر لا يقلب جازا) اهـ باقاني
 لان هذه شروط

اخر اجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط
 الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط
 ان لا يبيع الدابة المبيعة * ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد العاقدين او لم يبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان
 يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها فلو
 اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم الثمن وعندهما لا يعود
 قتلزم القيمة و كشرط أن يستخدمه البائع شهر اوليسكنها
 او لا يسلمه الى رأس الشهر او يقرضه المشتري درهم او يهدي له
 هدية او يقطع البائع الثوب ويخيطه قباء او قيصا ويخذ والنعل
 او يشركه ويصح في النعل استحسانا ولا يجوز بيع امة الاجلها
 ولا البيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود
 ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف
 والجزاز وقدوم الحاج * وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان
 اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى
 هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان علمه المتعاقدان
 خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد

(فصل)

(والدياس) وهو دوس الزرع بالدواب اهـ
 (والجزاز) هو جز الصوف ولا الى الجزاز
 وهو بالجيم والذال المججمة قطع الثمار وبالمهمل
 خاص بالنخل اهـ
 (ان علمه المتعاقدان) علم مفدا ر نصيبه شرط
 عند ابي حنيفة اهـ

(لا يملكه) لان العقد غير معتبر في قبض
 باذن المالك فيكون امانة في يد المشتري فاذا هلك
 لا ضمان عليه اهـ
 (عند القبض) لانه لا يكون ادنى حال امن
 (عند القبض) اهـ
 (على سوم الشراء) وهو ما يأخذه المشتري ابره
 (على سوم الشراء) ولو لم يسه البائع وقال اذهب
 بعد بيان الثمن حتى لو لم يسه البائع وقال اذهب
 بهذا ان رضيته اشترطه فذهب به فهلك لا يضمن
 وفي العيون المقبوض على سوم الشراء مضمون
 وان قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك وقد مر
 للكلام عليه سابقا اهـ
 (خلافا لهما) فانه يضمن عندهما وقد مر
 الكلام عليه باع الوصي مال النبي بغير فهو
 باطل لا يملك بالقبض ثم رقم الا برأيه فاسداه
 (وكل من عوضه) اي عوضه البيع وهما الثمن
 والمبيع مال حتى لو كان احد العوضين غير مال
 كالحزب والمنه والدم يكون المبيع باطلا ولا يفيد
 المالك كالمز ملكه المشتري لان البيع الفاسد
 مشروع لانه مبادلة مال بمال فيفيد الملك بهذا
 الا ان يار وقيل يفيد ملك التصرف في المبيع
 لا ملك العين اهـ

قبض المشتري المبيع يعبا باطلا باذن بائعه لا يملكه وهو امانة
 في يده عند القبض ومضمون عند البعض على سوم الشراء
 وقيل الا قول قول الامام والثاني قولهما اخذ امن الاختلاف
 في مالو بيع مدبر او ام ولد فقات في يد مشتريه حيث لا يضمن
 عنده خلافا لهما * ولو قبض المبيع يعبا فاسدا باذن بائعه
 صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال
 ملكه وزمه لهلاكه مثله حقيقة او حكما كالقيمة في القمي
 ولكل منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام في ملك المشتري
 اذا كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان
 بشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض واما
 بعده فالفسخ لمن له الشرط لامن عليه ولا يأخذه البائع حتى
 يرد ثمنه فان مات البائع فالمشتري احق به حتى يأخذ ثمنه
 وطاب للبائع ربح ثمنه بعد التقابض لا للمشتري ربح مبيعه
 فيتصدق به كما طاب ربح مال ادعاه فقضى ثم تصادقا على
 عدمه فردّه بعد ما ربح فيه المدعي فان باع المشتري ما شراه
 شراء فاسدا صح وكذا الواعته او وهبه وسلمه وسقط حق
 الفسخ وعليه قيمته ولو بنى في دار اشتراها فاسدا او غرس فعليه

(ولكل منهما فسخه) اي فسخ البيع الفاسد
 دفعا للفساد لان دفع الفاسد واجب عليهما حقا
 للشرع فتكون اللام في قول الماتن لكل منهما
 بمعنى على كما افاده الزياحي اهـ
 (لا يضمن عليه) لقوة العقد الا انه لم يتحقق الرضى
 في حق من له الشرط الا بالشروط اهـ
 (فالمشتري احق به) لانه مقدم عليه حال
 حياته فكذا تقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى
 هذا ارباب الديون والورثة اهـ
 (ثم تصادقا) اي على انه لم يكن على المدعي
 عليه شيء اهـ

(ولم ينك محمد) وهذا الشك في حفظ الرواية
 عنه لا في مذهبه غير ان حكمه ينسب الائمة قول
 ابي يوسف لمجد ما روي لك عن ابي حنيفة
 (النكح) هو في الثمن ولا يرد النكح
 ان يرد في اذار الى تمام
 (وبيع الحاضر للبادي) في النهاية صورة ان يبيع
 الرجل طعامه من اهل البلد واليه يشتر كلام الاول بمعنى من اهل
 من اهل البلد واليه يشتر كلام الاول بمعنى من اهل
 فعل في هذا اللام بمعناها وعلى الورد فيه ولا يرد من
 (كره له الخ) انتهى لو كان احدهما التفرق الملك اهل
 اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما التفرق الملك اهل
 لانه الصغير له ان يبيع لان النص ورد على
 (وفي الجميع في اخرى) في القرابة المختومة للنكاح
 خلاف القياس في القرابة المختومة للنكاح
 في الصغير فلا يلحق به غيره اهـ

قيمتها وقال لا يتقض البناء والغرس ويرد وشك ابو يوسف
 في رواية محمد عن الامام لزوم قيمتها لم يشك محمد * وكره النكح
 والسوم على سوم غيره اذ ارضيا ثمن وتلقى الجلب المضرب باهل
 البلد وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن زمن القحط
 والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وضح البيع في الجميع
 ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرا وصغيرا احدهما ذور حم
 محرم من الاخر كره له ان يفرق بينهما بدون حق مستحق
 ويصح البيع خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية
 وفي الجميع في اخرى فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق
 * (باب الاقالة) *
 تصح بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمحمد وتوقف على
 القبول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقدين
 اجماعا وفي حقهما بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها فسخا
 بطلت وعند ابي يوسف يبيع فاسد فان تعذر فسخ فان تعذر
 بطلت وعند محمد فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت
 وقبل القبض فسخ في النقلي وغيره وعند ابي يوسف في العقار
 يبيع * فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلاف

(باب الاقالة) اي باب الكلام فيها الف
 وشرا وورثتها وشروطها وصفتها وحكمها
 ومن يملكها ومن لا يملكها ودليلها وسببها ومحاسنها
 اما لغة فهي مصدر معناه القلع والرفع وقيل
 مشتقة من القول والهمزة للسلب اي ازال
 البيع الاول كما ازال سواه وهذا لا يصح لانه
 يقال قلته البيع بالكسر فهذا يدل على ان عنده
 باء ولو كانت من القول لقبيل قلته بالضم وهذا
 في الزبلي واما شرعا فهي رفع العقد وهذا
 تعريف الاعم من اقالة البيع وعقد البيع واما
 تعريف خصوصها فقد النكاح واما ما
 وان اردت فهو رفع قيد النكاح ففسخ
 الطلاق فهو رفع قيد النكاح ففسخ
 فالاجاب والقبول اهـ في
 اي كافي المنقول قبل القبض ففسخ
 اي فان تعذر جعلها فسخا
 فان تعذر فبيع فان تعذر فبيع
 فان تعذر فبيع فان تعذر فبيع
 فان تعذر فبيع فان تعذر فبيع
 فان تعذر فبيع فان تعذر فبيع

(وعند أبي يوسف تجعل بيع الخ) لان في الاقالة
معنى البيع وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
فاعتبار جانب الطرفين اولى اذا لم يكن واذا لم يمكن
فجعل فسخا ولا يحنق ان الاقالة في اللغة
فجعل فسخا ففسخا وفسخا وفسخا وفسخا
اسقاط ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
لان لهما ولاية على مبادلة مال بمال بالتراضي
لكن الاقالة وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
فجعل فسخا ولا يحنق ان الاقالة في اللغة
فجعل فسخا ففسخا وفسخا وفسخا وفسخا
اسقاط ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
لان لهما ولاية على مبادلة مال بمال بالتراضي
لكن الاقالة وهي مبادلة مال بمال بالتراضي
فجعل فسخا ولا يحنق ان الاقالة في اللغة
فجعل فسخا ففسخا وفسخا وفسخا وفسخا
اسقاط ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعندهما يصح الشرط
لو كان بعد القبض وتجعل يباع وان شرط اقل من غير تعيب
لزم الاول ايضا وعند أبي يوسف تجعل يباع ويصح الشرط وان
تعيب صح الشرط اتفاقا ولا تصح بعد ولادة المبيعة خلافا
لها ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه
يمنع تعذره

* (باب المراجعة والتولية) *

المراجعة بيع مباشر بما شراه به وزيادة * والتولية بيعه به بلا
زيادة ولا نقص والوضعية بيعه بأقل منه ولا يصح ذلك ما لم
يكن الثمن الاول مثليا او في ملك من يريد الشراء او الربح
معلوما ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة القسارة والصنع
والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والسمسار لكن يقول قام
على بكذا لا شريته ولا يضم نفقته ولا اجر الراعي والطبيب
والعلم وبيت الحفظ فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة خير
في اخذه بكل ثمنه او تركه وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة
وهو القياس في الوضعية وعند أبي يوسف يحط فيهما قدر
الخيانة مع حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يحجر فيهما

الاصل
(اتفاقا) ويجعل الخط بارأى ما فات بالعب ولا بد
ان يكون النقص من الثمن اكثر من مثله ابن الهمام
يجوز ان ينقص من الثمن اكثر من مثله ابن الهمام
هذا اذا كانت حصة العيب مقدار الخطوط
او زائدة او ناقصة فقدر ما يتغيب الناس فيه اهـ
(ولا تصح) اي الاقالة بعد ولادة المبيعة عند أبي
حنيفة لان الولد مانع الفسخ اهـ

(ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع) في البرازية
تقابلان في العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه
تطال الاقالة وأشار الى ان المبيع اذا هلك بعد
الاقالة بطلت فسد الهلاك لانه لو باع ما فوينا
وطبائهم تقابلان بعد ما خف فتقص وزنه لا يجب
على المشتري شيء لان كل المبيع باق كذا في فم

القدير
(والتولية بيعه به) في اللغة جعل الشخص والبا
وفي التولية بيعه به اي بمثل ما شراه ولو قال بما قام
عليه لكان احسن والمراد قوله بيعه اي يبيع
العرض احترازا عن الصرف فالتولية والمراجعة
لم يكونا في بيع الدراهم والدينار كما في الكفاية

من وقت شراؤه المبيع فبذبه لان نفقة المبيع
وكسونه وكرآه يضم كذا في المحيط اهـ

(زعم كل الثمن اتفاقا) اقول فيه ناسخ مستغنى
 عنه ولم يذكر لفظ اتفاقا احد غيره قال في الهداية
 (والمعكس) وهو ان يشتري المولى نوبا بعشرة ثم
 يبيعه من عبده المأذون بخمسة عشر اهـ في
 يديه لا يتخلو عن حقه فصار كأنه اشتراه للمولى
 بعشرة فيعتبر هذا لا غير وفيد المأذون اهـ في
 يعلم حكم غيره بالاولى لوجود حكم
 في الكتاب اجاعا والمكاتب كالمأذون اهـ في
 (على اثني عشر ونصف) لان نصف الربح وهو
 درهمان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن
 ملكه فحيط عن الثمن فينتج اثنا عشر ونصف فربح
 عليها اهـ في (اما بيان الخ) انما بيان نفس العيب فلا
 (وبربح بلا بيان الخ) انما بيان نفس العيب فلا
 بد منه لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا
 كما ينبغي فقولاه وان قففت الخ اهـ في

فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا ومن شري
 شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم شراه ثانيا بعشرة يربح
 على خمسة وان شراه ثانيا بخمسة لا يربح وعند ههنا يربح على
 الثمن الاخير مطلقا وان اشترى مأذون مديون نوبا بعشرة وباعه
 من سيده بخمسة عشر او بالعكس يربح على عشرة والمضارب
 بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر
 يربح رب المال على اثني عشر ونصف * ويربح بلا بيان
 لو اعورت المبيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب الثوب قرض
 فارة او حرق نار وان قففت عنها او وطئت وهي بكر او تكسر
 الثوب من طيه ونشرة لزم البيان وان اشترى بنسيئة وربح
 بلا بيان خير المشتري فان ائلفه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا
 التولية ولو اشترى ثوبا بين صفقة واحدة كلا بخمسة كره
 بيع احدهما امر اجماع بخمسة بلا بيان ومن ولي بما قام عليه
 ولم يعلم مشتريه قدره فسد وان علمه في المجلس خير
 (فصل)
 لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ويصح في العقار خلافا لمحمد
 ومن اشترى كيليا لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله وكفى

(خير المشتري) لانه في المسألة الاولى فان وصف
 وهو لا يقابل بشي من الثمن اذا فاته بلا صنع
 احد وفي الثانية ان الاوصاف اذا صارت مقصورة
 كان لها حصص من الثمن اهـ في
 (فصل) اي في بيان البيع قبل قبض البيع
 والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك
 اهـ في
 (قبيل قبضه) انبه عليه السلام عن بيع مالم
 يقبض لان فيه غرر افشاح العقد على اعتبار
 الهلاك لان هبته واقرضه غير البائع جائزة عند
 محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف اهـ في

(ومثله الوزني والعدي) وهو مقيد بغير الدراهم
 اماهما فيجوز التصرف فيهما بعد القبض قبل
 الوزن وقد بالبيع لانه لو كان المبكيل والموزون
 اي فصل الزيادة على الثمن والخط
 عما يجوز التصرف في الزيادة في حق الشفيع لان
 (في الفصلين) انما لم تظهر الزيادة فلا يلزم ان يطلب زيد
 منه وانما لم تظهر الزيادة فلا يلزم ان يطلب زيد
 حقه متعلق بالعقد الاول فلا يلزم ان يطلب زيد
 فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفيع اهـ
 (وهو ان قال بعبدك الف درهم وعمر ولا يبيع الا بألف
 وخمسمائة فقال آخر لعمر بيع عبدك من زيد
 اهـ ن
 (صححنا جيله) لان الدين حقه فله ان يؤخره
 سواء كان من مبيع او غيره ينسب اعل من عليه
 الدين الا ترى انه يملك ابراءه مطلقا فكذا موقفا
 ولا بد من قبول من عليه الدين فلو لم يقبله
 بطل التأخير فيكون حالا كذا ذكره الاسيحياني
 اهـ في

كـ كيل البائع بعد العقد بحضرته هو الصحيح ومثله الوزني
 والعدي لا المذروع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه
 والخط منه والزيادة فيه حال قيام المبيع لا بعد هلاكه وكذا
 الزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك فيرايح ويولي
 على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط والشفيع يأخذ بالاقل
 في الفصلين ومن قال بعبدك من زيد بألف على اني ضامن
 كـ كما من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد والزيادة
 منه وان لم يقل من الثمن فالالف على زيد ولا شيء عليه وكل دين
 اجل باجل معلوم صح تأجيله الا القرض الا في الوصية *
 ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كهبوب الريح ويصح
 في المتقارب كالحصاد ونحوه

* (باب الربا) *

هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد العاقدين
 في معاوضة مال بمال وعقله القدر والجنس فحرم بيع الكيلي
 او الوزني بجنسه متفاضلا او نسيئة ولو غير مطعوم كاللحس
 والحديد * وحل متمائل مع التقابض او متفاضلا غير معين
 كحفنة بحفتين وبيضة ببيضتين وتمر بتمرين فان وجد

(الا القرض) لانه عارية وصلة في الانتداء حتى
 يصح بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع
 كاحدي والموصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى
 اعتبار الانتداء لا يلزم التأجيل فيه كفي الاعارة
 اهـ
 اذ لا جبر على المتبرع اهـ
 (الافى الوصية) فانه يصح بان اوصى ان يقرض
 من ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم

اهـ
 (باب الربا) كبرس الرأى وفيها خطأ وينسب
 اليه على لفظه فيقال روى قاله ابو عبيد وزاد
 المطرزي فقال الفتح في التوسع هو فضل الخ وهو اهـ في
 في اللغة الزيادة في التوسع (الاول من المكيلات والثاني
 كالحص والحديد) اهـ في
 من الموزونات اهـ في

(الوصفان) وهما القدر والجندس اه
 (حل التفاضل) كبيع الثوب الهروي بالبروي
 وجاز فيه التفاضل لانعدام القدر وتطير انعدام
 الجندس الحنطة والشعير اه
 (والتفاضل في الصرف) في المجلس لقوله عليه
 السلام الفضة بالفضة ها وها معناه يد بيد كذا
 في الهداية اه
 (في غيره) اه
 (ولوتعورف بخلافه) لان النص اقوى من
 العرف والا قوى لا يترك بالادنى اه
 (متائلا كيلا) عند هما وان تعارفوا ذلك
 تعورفم الفضل على ما هو المعيار فيه كذا في الهداية

الوصفان حرم الفضل والنساء وان عد ما حلا وان وجد
 احدهما فقط حل التفاضل لا النساء * فلا يصح سلم هروي
 في هروي ولا بر في شعير وشرط التعيين والتفاضل في الصرف
 والتعيين فقط في غيره وما نص على تحريم الربا فيه كيلا فهو
 كيلى ايدا كالبر والشعير والتمر والمخ او على تحريمه وزنا فهو
 وزنى ايدا كالذهب والفضة ولوتعورف بخلافه وما لانص
 فيه حل على العرف كغير الستة المذكورة فلا يجوز بيع البر
 بالبر متائلا وزنا ولا الذهب بالذهب متائلا كيلا وجاز بيع
 فلس معين بفلسين معينين خلافا لمحمد ويجوز بيع الكرباس
 بالقطن وبيع اللحم بالحيوان عندهما وعند محمد لا يجوز بيعه
 بحيوان جنسه حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم
 ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متائلا كيلا لا بالسويق اصلا
 خلافا لهما ويجوز بيع الرطب بالرطب متائلا كيلا وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متائلا خلافا لمحمد وكذا
 بيع البررطبا او مبلولا بمثله او باليابس والتمر والزبيب متعينين
 بمثلهما متساويا خلافا لمحمد رجه الله ويجوز بيع لحم حيوان
 بلحم حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس مع

اه
 (خلافا لمحمد) فانه لا يجوز عنده لانه صار غنا
 باصطلاح الناس كاهم فلا يبطل باصطلاحهما
 فصار كبيع درهم بدرهمين وله ما ان التنية ثبت
 في حقهما باصطلاحهما وقد ابطال اصطلاحهما
 في غير اعيانهم ما لا يجوز لانه يؤدى الى الربا اه
 (بالقطن) وكذا بالغزل كيف ما كان لا خلافا لهما
 جنسا اه
 (خلافا لهما) لانها جنسان لا خلافا لهما
 المقصود اه
 (متساويا خلافا لمحمد) لانه يعتبر المساواة
 في اعدل الاحوال وهو المال واهو حنيفة
 يعتبرها في الحال وكذا ابو يوسف عملا باطلاق
 الحديث الا انه ترك هذا الاصل في بيع التمر
 بالتمر اه

(بالقطن) وكذا بالغزل كيف ما كان لا خلافا لهما
 جنسا اه
 (خلافا لهما) لانها جنسان لا خلافا لهما
 المقصود اه
 (متساويا خلافا لمحمد) لانه يعتبر المساواة
 في اعدل الاحوال وهو المال واهو حنيفة
 يعتبرها في الحال وكذا ابو يوسف عملا باطلاق
 الحديث الا انه ترك هذا الاصل في بيع التمر
 بالتمر اه

(بجمل الدقل) يفتح الدال والقاف وهو الرديني من
 النمر خص به اجراء للكلام مجرى العادة لانهم
 اعتادوا اخذوا الخلل من الدقل والا فالحكم في كل
 اهق لانها اجناس للاختلاف
 خلت من
 (بالالية او باللم) اهق
 بين اصليهما اهق لان الخبز عسدي او رزني
 (والخبز بالبر) اهق
 (والمعنى) فلم يجمعهما القدر انه على قول ابي
 والبريكي وفي نوادر ابن رستم انه على قول ابي
 (به يفتي) اهق
 خفيفة ومحمد لا يصح في الخبز ولكن الصحيح
 اذا كانا قد بين فان كانت الحنطة نسيئة جاز ايضا
 اهق

البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والبخت مع العراب
 ويجوز بيع خل العنب بجمل الدقل متفاضلا وكذا اشحم البطن
 بالالية او باللم والخبز بالبر او بالدقيق او السويق وان كان
 احدهما نسيئة به يفتي ولا يجوز بيع الجيد بالرديني مما فيه من
 الربا الامتساويا وكذا البسر بالتمر ولا يبيع البر بالدقيق
 او بالسويق او بالنخالة مطلقا ولا يبيع الزيتون بالزيت
 او السمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكرهما
 في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة بالشجر ولا يستقرض
 الخبز اصلا وعند ابي يوسف يجوز زناؤه يفتي وعند محمد يجوز
 عدا ايضا * ولا ربا بين السيد وعبيده والمسلم والحربي في دار
 الحرب

* (باب الحقوق والاستحقاق) *

يدخل العلو والكنيف في بيع الدار لا الطلة الا بدكر كل حق
 هولها او بمراققتها او بكل قليل او كثير هو فيها او منها وعندهما
 تدخل ان كان مفتحتها في الدار ولا يدخل العلو في شراء المنزل
 الا بدكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق
 ولا الطريق ولا المسيل والشرب الا بدكر نحو كل حق وتدخل

(او السمسم بالشيرج) بالخبز لانه عند ذلك
 يعرى عن الربا اذ ما فيه من الدهن موزون وهذا
 لان ما فيه لو كان اكثر او مساويا له فالخبز
 وبعض الدهن او الخبز وحده فضل ولو لم يعلم
 مقدار ما فيه لم يجز لاحتمال الربا والنسبة فيه
 كالحقيقة والخبز به منه واللبن بسمنه والعنب
 بعصره والتمر يدسه على هذا الاعتبار واختلفوا
 في القطن بغزله والكر يابس بالقطن كيف ما كان
 يجوز بالاجماع اهق

(ولا يستقرض الخبز اصلا) اهق
 ولا ربا بين السيد وعبيده اهق
 عند ابي حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخباز
 والتدوير والتقدم والتأخر اهق
 (ولا ربا بين مولاة فلا يتحقق الربا هذا اذا لم يكن
 في يده ملك مولاة فلا يتحقق الربا هذا اذا لم يكن
 ما دونها غير مدين لانه لو مد يونا مستغرا فالزينة
 لتحقق الربا بينهما اتفاقا اما عند ابي حنيفة فلان
 ما في يده ليس ملكا لمولاه واما عندهما فلتعلق
 حتى الغرماء به وكذا المتفاوضان لاربا بينهما لان
 الكل مالهما اهق
 (باب الحقوق الخ) الحقوق جمع حق والحق
 خلاف الباطل وهو صدر حق النقي من باب
 ضرب اهق

(فصل) اي في بيان احكام الاستحقاق اه
 (متعدية) اي الى الغير تظهر في حق كافة الناس اه
 اذ انصل بها قضاء القاضي لان له ولاية عامة اه
 فينفذ قضاءه في حق القضاء بالام اه
 (وقيل يكنى القضاء بالولد وهو الاصح اه
 (والا ضمن) غاب غيبة منقطعة ضمن اه
 (ورجع على البائع الخ) لانه قضى ديناً عليه
 وهو مضطرب فيه فلا يكون متبرعاً وعند ابي يوسف
 لا يرجع المشتري على العبد بشئ اه
 (فلا ضمان اصلاً) اي سواء علم مكان الرهن
 او لا لانه ليس بعقد معاوضة ولهذا يصح الرهن
 برأس مال السلم او المسلم فيه واذا هلك يقع
 الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان استبدالاً برأس
 مال السلم او المسلم فيه وهو حرام فلا يجعل الامس
 بالارزنان ضماناً للسلامة اه
 (فلا رجوع عليه) اي على المدعي بشئ لان
 دعواه جبراً وان تكون فيما بقي وان قل فبإدراك
 فيه بشئ لا يرجع عليه بشئ اه

في الاجارة بدون ذكر

(فصل)

البينة حجة متعدية والاقرار حجة قاصرة والتناقض يمنع
 دعوى الملك لا الحرية والطلاق والنسب فلو ولدت امة مبيعة
 فاستحققت بينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضاً وقيل
 يكنى القضاء بالام وان اقربها الرجل لا يتبعها وان قال شخص
 لا آخرا شترني فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البائع
 حاضراً او مكانه معلوماً لا يضمن الآمر والا ضمن ورجع على
 البائع اذا حضر وان قال ارتهني فلا ضمان اصلاً ومن ادعى
 حقاً مجهولاً في دار فصول على شئ فاستحق بعضها فلا رجوع
 عليه ولو استحق كلها رد كل العوض وفهم منه صحة الصلح عن
 المجهول ولو كان ادعى كلها رد حصة ما يستحق ولو بعضاً

(فصل)

ولمن باع فضولى ملكه أن يفسخه وله ان يجيزه بشرط بقاء
 العاقدين والمعقود عليه والمالك الا قول وكذا بقاء الثمن ان كان
 عرضاً واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولى وعليه مثل
 المبيع لو مثلياً والا فقيمته وغير العرض ملك للمعجز امانة

(وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) يعني ان
 المسألة على ان الصلح عن المجهول على معلوم
 جاز على ان صحة الدعوى ليست بشرط اتمام
 الصلح الا ان دعوى الحق في الدار لا يصلح للجهالة
 الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه فحينئذ تنجح
 الدعوى وتقبل البينة اه
 (فصل) اي في بيع الفضولى
 (بشرط بقاء العاقدين) اما عدم شرط بقاء
 المشتري فلا ان لم يلزم في حال الملك لم ينتقل
 بعد وفاته واما المعقود عليه فلا يملكه
 اليه بالعقد فلا ينتقل بعد هلاكه اه
 (والا فقيمته) لانه شراء من وجه والشراء
 لا يتوقف على الاجارة اه

لا ترجع اليه فانه سفير ومبعوث
 (وللفضولي الخ) دفعاً للحقوق عن نفسه
 اي ارشيد اليد للمشتري لانه بالاجازة
 فالتسليم انما يظهر ان القطع كان
 اذ
 التناقض

لا ترجع
أي (فارسته)
نب الملك له من وف الش
على ما يكه فكان الارش له
(لا تقبل) أي بنته لطلان دعواه بالتمناقص
اذا الاقدام على الشرأ اقرار الحق ثم دعواه
بعد ذلك انه متبرع بابعه بغير ارض اقرار منه بعدم
صفته اءق
(سوى التقدين) من الدراهم والدينار
موزونة ولكن اغير منته بل
السلم فيها اءق
(وفي)

على ما
(لا تقبل) أي بـ
الأقدام على الشر أهون
إذا الأقدام منه بريء
بعد ذلك أنه من البراهم والدينانير لأنها
ههنا أهق (سوى التقدين) من الدراهم والدينانير لأنها
موزونة ولكنها غير ممتنة بل هي اثمان فلا يجوز
السلم فيها أهق (وفي العددي) وهو الذي لا تتفاوت أحده
في القيمة أهق (المتقارب كالجوز الخ) لأنه معلوم مضبوط مقدور
(المتقارب ولكنه إنما يجوز من حيث العدد أو من حيث الكيل فيدفعه المتقارب لأنه لا يصح
التسليم ولكنهما يجوزان كالبطخ والبرمان) في العددي المتفاوت كالبطخ والبرمان أهق

(وكذا الفلوس) لانها عددية يمكن ضبطه
بخلاف المجدفاته لا يصح عنده لانه ثمن مادام يروج
كذا قيل وفيه كلام اهق
(وفي المذروع) اى ويصح فى المذروع اذا بين
مقدار المال التى فى الثياب
نطوله وعرضه ورفقته لان مقدار المنة بغيرها يسير
معالموم يذكر هذه الاشياء والتفاوت المنفعة من التسليم
فلا يضر لانه لا يقضى الى المنازعة المانعة من التسليم
والتسليم وهذا فى غير الحرير واما الحرير فلا بد
فيه من ذكر الوزن ايضا اهق
(والحرير) ونحوها لان آحاد
اهق

في يد الفضولي وللفضولي ان يفسخ قبل اجازة المالك وصح
اعتاق المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع خلافا لمجد
ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند المشتري فاجيز فأرشه له
ويتصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى عبدا من غير سيده
ثم اقام بينة على اقرار البائع او السيد بعدم الامر واراد رده
لا تقبل ولو اقر البائع بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى دارا
من فضولي وأدخلها في بناءه فلا ضمان على الفضولي خلافا
لمجد رحمه الله

* (باب السلم) *

هو بيع آجل بعاجل ويصح فيما امكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكيل والموزون سوى التقدين وفي العددي المتقارب كالجوز والبيض عدد او كذا وكذا الفلوس خلافا لمحمد وفي اللبن والآجر اذا سمي ملين معلوم وفي المذروع كالثوب ان بين طوله وعرضه ورفعته وفي السمك المليح وزنا ونوعا معلومين وكذا الطرى في جنسه فقط ولا يجوز فيهما عدد او لا في الحيوان واطرافه ولا في جلوده عدد او لا الخطب حزما والرطبة جزا ولا في الجوهر والحرز ولا في اللحم طربا

(وقى) طوله وعرضه ورفعته
معلوم بذكر هذه الاشياء و
فلا يضر لانه لا يفضى الى المنازعة المانعة من
التسليم وهذا في غير الحريز واما الحريز فلا يبد
فيه من ذكر الوزن ايضا فهو الخبز والعقيق والبلور
(والحريز) ونحوها لان آحادها متغايرة تغاوتها فاحشا
وهو اه في

515

02

رواه اما التين فكل لوباع عبد ابن موصوف
الذمسة الى اجل ففقد ابى حنفية رحمه الله
سكان الايقاف وعندهما لا يشترط بيان
الاجرة فكل لوباع
ففيه يشترط بيان
موضع

مكان
اوداية بموجب لاه
مكان الايفاء وعندهما لا يسهل
الدار اهق
(قبل قبضه) لقوله عليه السلام لا تأخذ الا من اسلمت فيه فبين
اورأس مالك بعدها ولو وقع السلم فاسدا
الاقالة اورأس مالك فالتسريه حكم السلم فصار
فقده بعض شروطه فالتسريه حكم السلم فصار
جائز لانه يكون له حكم السلم فصار
كسائر الديون له

(ثم لنفسه صح) ويكون ذلك قضاء لمصلحة وجود
 شرط الصفتين وهو الكيل فيهما اهـ
 (أوفي ناحية بيته) لان المشتري لا يكون
 قابضاً لان البيت ورواحيه في يد البائع اهـ
 (ولو اكال الدين والعين) يعني اذا اشترى كرايه
 والدين بان اشترى كرايه اهـ
 (ووجب قضاها يوم قبضها) لان صحة الاقالة
 تعتمد قيام العقد وقامه قيام العقود عليه وهو
 (ثم نقابل اصح) اي التقابل لان صحة تعبد بقاء
 المعقود عليه وهو المسلم فيه اهـ

صح وكذا الوامر رب سلم قبضه له ثم لنفسه فا كاله لاجل
 المسلم اليه ثم لنفسه صح ولوا كمال المسلم اليه في ظرف رب
 السلم بأمره وهو غائب لا يكون قبضا ولوا كمال البائع كذلك
 كان قبضا بخلاف مالوا كاله في ظرف نفسه او في ناحية بيته
 ولوا كمال الدين والعين في ظرف المشتري ان بدأ بالعين كان
 قبضا وان بدأ بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء
 رضى بالشركة وان شاء فسخ البيع ولو أسلم امة في كرايه وقبضت
 ثم تقايل فماتت قبل ردها بقي التقايل وتجب قيمتها يوم قبضها
 ولو ماتت ثم تقايل اصح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف
 الشراء بالثمن فيهما * ولو ادعى احد عاقدى السلم بيان الاجل
 او اشتراط الرداءة وانكر الاخر فالقول لمدعيهما مطلقا وقالوا
 للمنكر ان كان رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية
 والاستصناع بأجل سلم فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره
 تعورف اولا وبلا اجل يصح فيما تعورف كخف وطست وقحمة
 وهو بيع لاعدة فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع
 عنه والمبيع هو العين لا عمله فلواتى بما صنعه غيره او بما صنعه
 هو قبل للعقد فاخذه صح * ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره

(وكذا المقايضة) فانها كالسلم في الوجهين اي اذا باع
 امة بعرض فهلك احد هادون الاخر فتقابل اصح
 التقايل ولو تقايل ثم هلك احد هادون الاخر فتقابل
 فقول له وكذا الخ تقديره بقي تقايل المقايضة وصح
 تقايلهما في كرايه على الهلاك واما الصحة ففي صورة
 تقديم التقايل بخلاف الشراء امة بألف ثم تقايل
 تأخره عنه
 في الوجهين يعني لو اشترى بطلت الاقالة ولو تقايل
 فماتت في يد المشتري بطلت ايضا لان المعقود عليه
 بعد موتها فالاقالة باطلة ايضا لان المعقود عليه
 الامنة فيبقى العقد بقاءها وبطلت بموتها اهـ
 (وقالا المنكر) اي القول بالتأجيل ولا يكره
 وهو الاجل والقول بالتأجيل لا يكره
 (والاستصناع الخ) وهو الاجل والاستصناع الخ
 كالحفاف مثله لا يصنع لي من مالك فخاف من هذا
 الجنبين بيته الضمة كذا فان اجل فيه اجلا
 معلوما كان حليما فتعني خبرنا

(شني) جمع شنت وهو المتفرق اه في لانه مال متقوم لانه آله
 (يبيع الكلب) لانه مال متقوم لانه آله لانه كونه
 للاصطياد ومنفعة به اما العلم فلا اشتباه فيه لانه
 نافع في الزراعة والصيد فيكون محلا للبيع كونه
 منفعاه حقيقه ونسرا فيكون مالا واصطياد فان كل كلب
 فلاه يمكن ان ينفع به بغير الاصطياد لان كل كلب
 يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاجانب اه في
 (شني بقدر حصنه) لانه مضطر الى اداء حصنه
 فيكون الحاضر والكلب ضرورة كغير الرهن يرجع بها
 اذ لا يبرع مع الضرورة كغير الرهن يرجع بها
 اذ لا يبرع مع الضرورة كغير الرهن يرجع بها

فيصح بيع الصانع له قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يصح فيما لم
 يتعارف كالثوب

* (مسائل شني) *

يصح بيع الكلب والفهد وسائر السباع علمت اولا * والذي
 في البيع كالمسلم الا في الحجر والخزير فانها في حقه كاخلل
 والخزير في حقه كالشاة ومن زوج مشريته قبل قبضها جاز فان
 وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة
 لا يباع في دين بائعه وان لم تكن معروفة يباع فيه اذا برهن
 انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين فللعاصر
 دفع كل الثمن وقبض المبيع وحبسه اذا حضر الغائب حتى
 يتقد حصته وان اشترى بألف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان
 وان قال بألف من الذهب والفضة فن الذهب خمسمائة مثقال
 ومن الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ومن قبض ويقابل
 جيد غير عالم به فأنفقه او هلك فهو قضاء وقال ابو يوسف يرد
 مثل الزيف ويقضى الجيد وان فرخ طيرا أو باض في ارض
 او تكس ظبي فهو لمن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة
 للجفاف او دخل دار او درهم او سكر ثم وقع على ثوب فان

(فهما نصفان) اي خمسمائة مثقال ذهبا
 وخمسمائة مثقال فضة لانه اضاف المثقال اليهما
 فلا رجحان لاحدهما على الاخر فاستويا اه في
 (وزن سبعة) لانه اضاف العقد اليها فنصف
 الى الوزن في ذلك البلد الذي وقع العقد فيه لانه
 المعهود المتفاهم من كلام الناس ووزن السبعة
 لم يبق معه واولا يفهم ذلك في عرفنا من اطلاق
 اللفظ اه في

(فهو قضاء) اي عند ابي حنيفة ومحمد لان
 المقبوض من جنس حقه حتى لو تجوز به في
 الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه
 لكان استبدالا ليدل الصرف وهو حرام فوقع بها
 عند الاقامة بالجنس اه في
 (او تكس ظبي) اي جعل له ككاسا وماوى
 وفي بعض النسخ تكسر اي انكسرت رجلاه كذا في
 شرح الوفاية لابن فرشته وقال صدر الشريعة
 تكس اي دخل في الكس وهو ماواه وفي الصحاح
 الكس بكسر الكاف مكان الظبي في النجور
 يكس فيه ويستتر اه في

(وما لا يصح تعلقه بالشروط) وهو اربعة عشر بشا
على ما ذكره المصنف نفعاً لصاحب الكنز ولم يذكره
احد من الكتب التي نقل عنها المصنف غير صاحب
الكنز اهق
(وما لا يسطله الشرط الفاسد) وهو سبعة وعشرون
شبا الاول القرض بان قال افرضت لك هذه
المائة بشرط ان تخدمني شهر اسلافاه لا يطل
بهذا الشرط وذلك لان الشروط الفاسدة من باب
الربا وهو مختص بالمبادلة المالية وهذه العقود
كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تنوز فيها الشروط
الفاسدة اهق
(والعتق) بان قال اعقتا
الخباز ثلاثة ايام
(والر)

أعدّه صاحبه لذلك أو كفه بعد السقوط أو أغلق باب الدار بعد
الدخول ملكه وليس للغير أخذه كما لو غسل النخل في أرضه
أو نبت فيها شجر أو اجتمع تراب مجريان الماء ما لا يصح تعليقه
بالشرط ويبطله الشرط الفاسد البيع والإجارة والقسمة
والإجارة والرجعة والصلح عن مال والبراءة من الدين وعزل
الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف
وكذا التحكيم عند أبي يوسف خلافا لمحمد وما لا يبطله الشرط
الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع
والعتق والرهن والإيلاء والوصية والشركة والمضاربة
والقضاء والأمانة والكفالة والحوالة والآالة والكتابة وأذن
العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة
وعقد الذممة وتعليق الرد بعيب أو بخيار شرط وعزل

القاضي

*** (كتاب الصرف) ***

هو بيع ثمن ثمن تجانسا او لا و شرط فيه التقابض قبل التفرق
وصح بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل لا يبعه بجنسه
الامساويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم

النصف (والتضام) بان لا تعزل ابدا
مثلا على ان لا تعزل ابدا بان قال الخليفة وابتك امر
مثلا على ان لا تتركب فهذا الشرط فاسد
فان صالح ولي المقتول عمدا القاتل
على شيء بشرط ان يقرضه او يهدى اليه شيئا فان
الصالح هو صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من
الاستقطاعات اهـ ق
(نجانسا) اي التقدان بان باع احدهما بنجانس
الاخر كالذهب بالذهب والفضة بالفضة او لا
اي اولم ينجانسا كذهب بفضة او فضة بذهب اهـ ق

(وسد بيع الثوب) وبني الصرف على حاله لو قبضه
 منه يتم العقد الاول لان القبض المعين واجب
 في بدل الصرف وبالاستبدال يقوت القبض

لان حصة الطوف بحسب
 اهق لان الاجل في الصرف
 (فالتقدي من الطوف) كلفه بدل الطوف
 باطل وفي بيع الجواز اهق
 على وجه القبض فقط) وبطل في المبيع وانما
 (صح فيما قبض فقط) لانه طارئا فانه يصح ثم
 لم يتعد الفساد الى ما بقي

التساوي قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في بدل الصرف
 قبل قبضه فلو باع ذهبا بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضها فسد
 بيع الثوب * ولو اشترى امة تساوي الف عام طوق قيمته ألف
 بالدين ونقد ألفا فهو ثمن الطوق * ولو اشترى بالدين ألف نقدا
 وألف نسيئة فالنقد ثمن الطوق وان اشترى سيفا حليته
 خمسون بمائة ونقد خمسين فهي حصة الحلية وان لم يبين
 اوقال هي من ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح في السيف دونها
 ان تخلص بلا ضرر ولا بطل فيهما * وان باع انا فضة وقبض
 بعض ثمنه واقترا فصح فيما قبض فقط والانا مشترك بينهما
 وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته اورده ولو استحق
 بعض قطعة نقرة اشترى اخذ الباقي بحصته بلا خيار * وصح
 بيع درهمين ودينارين ودينارين ودرهم * وبيع كرتين وكرت شعير
 بكرى بروت كرتي شعير وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم
 ودينارين وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين
 ودرهم غلة وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقة ان
 كان دفع الدينارين يتقاصان العشرة بالعشرة * وما غلبه الفضة
 والذهب فضة وذهب حكما فلا يجوز بيع الخالص به ولا بيع

(اورده) لان الشركة عيب في الاناء اهق
 (بلا خيار) لان الشركة ليست بعيب فيها لانها
 لا تقتص بالتبعض هذا اذا استحق بعد قبضها
 فاما اذا استحق قبله فله الخيار لتفريق الصفقة
 عليه قبل التمام اهق

(بدرهمين صحيحين) بان يجعل كل جنس
 مقابلا لجنس اخر بنفسه فصح العقد وليس فيه
 تغيير اصل التصرف بل وصفه اذ هو جنس ثوب
 الملك في الكل بمقابلة الكل وهو حاصل بهذا
 الوجه اهق
 (ودرهم غلة) الغلة ما يرد من المال وبما اخذ
 التجار اهق
 (ويتقاصان) اذ صار لكل واحد منهما على
 الاخر عشرة دراهم فتقاصا العشرة بالعشرة
 اهق

(الامتساو ياوزنا) لان النقود لا تخلو عن قليل
 الغش عادة فيكون الحكم للغالب اهـ
 (بشرط التقاض في المجلس) لوجود الفضة
 من الجانبين ومعنى شرط القبض في الفضة اعتبر
 في الخامس لعدم تميزه اهـ
 (بما يروج منه وزنا الخ) لان المعبر فيها
 لانص عليه العادة وهذا لانها لما كانا الغالب
 فيهما الغش صارا كالفلوس فيعتبر فيها عادات
 الناس حتى اذا كانت زوج بالعدد في العدد وان كانت زوج بهما
 فيكل واحد منهما اهـ
 (يتعين بالتعيين) لانه يستند بتحول الى القيمة
 فيتعين يومئذ وجه الكساد ان تحول المعاملة بما
 في جميع البلدان عند محمد وعندهما في بلاد
 المتعاقدين وان كان يروج في بعض البلاد لا يبطل
 البيع لكنه يتعين اذ لم يزوج في بلاد العاقدين
 فيتعين البائع ان شاء اخذه وان شاء اخذ قيمته
 اهـ

بعضه بعض الامتساو ياوزنا ولا استقراره الا وزنا * وما غلب
 عليه الغش منهما فهو في حكم العروض فيبعه بالخالص على
 وجوه حلية السيف ويصح بيعه بجفسه متفاضلا بشرط
 التقاض في المجلس * ويصح التبايع والاستقراض بما يروج
 منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمتا *
 ولو اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يبطل وتجب قيمته يوم
 البيع عند ابي يوسف وبه يفتى واخر ما تعمل به عند محمد *
 وما لا يروج منه يتعين بالتعيين والتمساوي الغش كفلوه به
 في التبايع والاستقراض وكذا في الصرف وقيل كغلبه
 * ويجوز البيع بالفلوس الناقصة وان لم يتعين فان كسدت
 فالخلاف كما في كساد المغشوش * ولو استقرضها فكسدت
 برتمثلها وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند محمد يوم
 الكساد ولا يجوز البيع بغير الناقصة مالم يتعين * ومن اشترى
 بنصف درهم فلوس او دائق فلوس او قيراط فلوس جاز البيع
 وعليه ما يباع بنصف درهم او دائق او قيراط منها * ولو دفع الى
 صير في درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا وبنقصه نصف الا حبة
 فسد البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كرر اعطني

(يوم الكساد) وفي الخلاصة رجل
 تزوج امرأته على ألف درهم فكسدت الدراهم يوم
 وصارت النقود غيرة ما يجب قيمة تلك الدراهم وفي
 كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد وفي
 كسدت الغش حرام فلا يصح اعطاء الزيف لادائن
 ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شيء
 الاسبر من دار الحرب وفي اعطاء الجبل يجوز له
 اعطاء الزيف والسوق اهـ باقاني
 (بما يبيع وما يبيع بنصف درهم وغيره من الفلوس
 معلوم عند الناس فصار كانه صرح بقبول
 الفلوس اهـ
 (فسد البيع في الكل) اي عند ابي حنيفة لان
 معناه اعطاني بنصفه فضة تساوي نصف درهم
 الا حبة ففسد الكسر ونزول الية وهذا القياس يسري الى
 متفاضلا وزن الحبة وهذا القياس يسري الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

اي عند ابي حنيفة لان
 متفاضلا وزن الحبة وهذا القياس يسري الى
 بيع الفلوس اهـ باقاني

(كتاب الكفالة) هي لغة الضم مطلقا قال الله تعالى وكفلهما زكريا اي ضمها الى نفسه والاصل في مشروعيتهما قوله تعالى ولئن جاء به جمل بعير وانا به زعيم (من يملك التبرع) اهـ في مشروعيتهما قوله تعالى ولئن جاء به جمل بعير (او عشرة) اهـ بان يكون محررا مكلفا فلا لا يتجزأ فكان ذكر بعضهما شائعا كذكر كلهما

صح في الفلوس اتفاقا * ولو قال اعطني به نصف درهم فلوس ونصفها الاحبة صح في الكل والنصف الاحبة بمثله والفلوس بالباقي

(كتاب الكفالة) *

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين هو الاصح ولا تصح الا من يملك التبرع وهي ضربان بالنفس وبالمال فالاولى تنعقد بكفلة نفسه او برقبته ونحوهما مما يعبر به عن البدن او بجزء شائع منه كنصفه او عشره او بضمته او هو على او هو الى او انا زعيم او قبيل به لا بأنا ضامن لمعرفته وصح اخذ كفيلين واكثر ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره حبس وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه واياه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به * وتبطل بموت الكفيل والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته اليك فان ابرئ وتسلم وكيل الكفيل ورسوله وتسلم

بغير بهما عن البدن حتى لا تصح الا ان يظهر للقاضي اليهما فتنعقد (فان لم يحضره حبس) اهـ الى ان يظهر للقاضي زعفر احضاره بدلالة الحال او بنسبه وذلك فيخرج من الحبس وينظر الى وقت القدرة وبين المكفول له بالدين واذا خرج لا يجوز اشتغاله اهـ في فلا لزمه ولا ينعيه من اشتغاله اهـ في (اذا اطلبه) اي في ذلك الوقت ووقا بما اتزمه فان احضره والا حبسه الحاكم لا يمنعه عن ايقاف حتى يستحق ولا لكن لا يجيبه اول مرة اعلم ما دري بمبادي عي اهـ في

(الابطال به) اهـ عن احضاره كالقانون الاتي في الموت سطل الكفالة اصلا لليقين بالعجز وهذا لاحتمال القدرة بالعلم بمكانه ولو ارتد المكفول به ولو بقيد الحرب واحضاره فهو كالغيبه المعلومه وان كان لا يمكنه فكالغيبه المجهولة ولا سطل الكفالة لانه مطالب بالتوبة والرجوع اهـ باقاني احضاره بعد رده كالغيبه المجهولة ولا سطل الكفالة (وتبطل بموت الكفيل الخ) لم يكتفوا له بشئ وانما يكتفونه فيما له لا فيما عليه عن تسليم المطلوب من الكفيل بعدمونه وورثته لم يكتفوا له بشئ وانما يكتفونه فيما له لا فيما عليه ولا ينفى الكفالة باعتبار ركنه لا مناع استيفاء النفس من المال اهـ

(لا يبرأ عندهما) لأنه لم يأت بما التزمه وهذا
 القيد مفيد لاحتمال أن يكون بشهوده فيه اهق
 (ويبرأ عند الامام) لأن المعتبر تسليمه على وجه
 تمكن من مخاصمته وقد حصل والاحتمال
 موهم غير معتبر في التسليم للماعين المعارض
 (أن سلمه في السجن) لأنه لم يتمكن من احضاره
 (ان سلمه هذا اذا كان السجن سجن قاض
 مجلس الحاكم هذا اذا كان سجن هذا القاضي يرى
 اهق
 اهق
 (فهو ضامن لما عليه) من المال ولم يسلم غدا
 هفت الكفالتان (فصل عدم الجواز عنده بناء على
 (خلافاً للمحمد) اطلق المائة ولم يقل التي على المدعي عليه
 انه اطلق المائة ولم يقل التي على المدعي عليه
 فصل في هذا لا فرق بين بيان المدعي المال وعدم
 بيانه وقيل بناء على انه لما بين المدعي لم ينصح
 الدعوى فلم يستوجب احضاره المدعي عليه
 في مجلس القاضي اهق

المـ كقول به نفسه من كفالتة فان شرط تسليمه في مجلس
 القاضي فسلمه في السوق قالوا يبرأ والمختار في زماننا انه لا يبرأ
 وان سلمه في مصر آخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان
 سلمه في برية او في السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد
 حبسه غير الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به غدا
 فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به غدا لزمه ما عليه وان مات
 ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى على آخر مائة دينار بينها
 اولم بينها فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه
 المائة فلم يوافق به لزمه المائة خلافاً للمحمد * ولا يجبر على اعطاء
 كـ قيل بالنفس في حد وقصاص فان سمحت به نفسه صح
 وقال لا يجبر في القصاص وحد القذف فان شهد عليه مستوران
 في حد أو قود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافاً لهما
 في رواية وصح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة
 ولو مجهول اذا كان ديناً صحيحاً تكفلت عنه بألف أو بمالك
 عليه او بما يدرك في هذا البيع وكذا لو علقها بشرط ملائم
 كشرط وجوب الحق نحو ما يابعت فلانا او غصبك او ما ذاب
 لك عليه او ان استحق المبيع فعلى وكشرط اسكان الاستيفاء
 نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء

(في حد وقصاص) لان مبناهما على الدين
 فالجبر على اعطاء الكفيل فيهما يفضي الى فساد
 الوضع اهق
 (اي اتفاقاً لانه يمكن ترتيب موجب عليه
 لان تسليم النفس فيهما واجب فبطا بـ به
 (وحد القذف) لان فيه حقاً للعبد والغالب
 في القصاص حق العبد بخلاف الحدود والمخالصة
 لله تعالى اهق
 (مستوران) اي غير معلوم فسادهما في كفالة قود
 اهق

(عدل واحد) لان الحبس للثمة ههنا والتهمة
 تثبت باحد شرطى الشهادة اما العدد واما العدالة
 تثبت باحد شرطى الحبس في باب الاسوال لانه افضاء
 حق ولا تثبت الا بجهة كاملة اهق

(ويجب المال حالا) كذا في الهداية وهذا هو الذي فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه علقه
 المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه
 يدخل الدار ويخوض مما ليس بملأثم ذكره فاضحيان

نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرد الشرط كهبوب الريح
 ومجيئ المطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح الكفالة
 ويجب المال حالا وللطالب مطالبة اى شاء من كفيه واصيله
 الا اذا شرط براءة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط
 عدم براءة المحيل كفالة * ولو طالب احدهما لمطالبه الاخر
 فان كفل بماله عليه فبرهن على ألف لزمه وان لم يبرهن صدق
 الكفيل فيما اقتر به مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر
 على نفسه خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى
 عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفل بامر رجوع ولا يطالبه
 قبل الاداء فان لوزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ
 الكفيل بآداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه
 برئ الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او تأخر عنه لا يبرأ
 الاصيل ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت
 يتأجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة
 برئ او رجع بها فقط ان كفل بامر رجوع وان صالح عن الالف بحبس
 آخر رجوع بالالف وان صالح عن موجب الكفالة برئ هودون
 الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى من المال

(والمالك تضمن احد الغاصبين ايس له مطالبة الاخر
 لانه لما اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له
 ان يملكها الاخر اهق
 والاصيل في اقراره فلا يصدق في اقراره على
 الكفيل باكثر لان اقراره على الغير ولا ولاية عليه
 اهق
 (وان حبس فله حبسه) لانه لم يلقه ما لحقه من
 جهته فنيبعا مل بمثله اذا لم يكن على الكفيل دين
 مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمته
 الاصيل اذا لزم ولا الحبس اذا حبس ولا الرجوع
 ان ادى اهق

(باداء الاصيل) لانه يبرأ بالاداء وبرأه فوجب
 براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح وانما
 عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبقى المطالبة
 بدون الدين اهق
 (او اخر عنه) اما ذكرناه انه ليس عليه الا المطالبة
 وهي منع الدين فتسقط بسقوطه وتأخرنا عن
 خلاف ما اذا تكفل بشرط براءة الاصيل انما

جاءت يبرأ الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة
 حيث يبرأ عبارة عن الحوالة بخلاف الاصيل
 فيه صارت عبارة عن الحقيقة فصار الكفيل محالا
 اريد به ايجاز سقطت الحقيقة فصار الكفيل محالا
 عليه وبرأه الاصيل لان الدائن لاحق له الا الدين
 (يتأجل عن الاصيل) فان ابرأ الطالب الاصيل وان لم يقبل
 حال وجود الكفالة فصار الاجل داخلا في عقد
 الكفالة ولو ابرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان لم يقبل
 الدين له او تصدق عليه بشرط القبول
 او لو وجب الدين له او تصدق عليه الدين له
 كما هو حكم الهبة والصدقة لان هبة
 الدين لغير من عليه الدين
 اذا سلط عليه اهق

(لا يسترده منه) أي لا يسترد المطلوب ذلك المال
من الكفيل لأن ذلك صار حقا للقايض ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند
(خلافا لهما) ولا يجب عليه في الحكم ولا يردده على الذي قضاه
أبي حنيفة وقالاه وله ولا يردده على الوجه الذي يبيناه فبذلك
وهو رواية عنه وعنه أنه يتصدق به ولهائه رجح اهـ في
بالقضاء أو بأى سبب كان لا يجوز اهـ في
والتقضاء على الغائب لا يجوز اهـ في
(عليهما) أي على ذلك وعلى الذي أحضره وأقام
عليه البينة لأن أقدامه على الضمان أقرار منه بان
بعده ذلك اهـ في
البائع لا حق له فيه وقت البيع فلا تصح دعواه
(باطل) لأن الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما
فنبذ كل واحد منهما ما ضامنا لنفسه اهـ في
(صحیح) أما ضمان الدرك فخارج بالاتفاق وأما ضمان
الخراج فهو دين واجب بحسب به وينبغي وجوب
الزكاة وأما ضمان القسمة فقد وجب حقا للثلاثة اهـ في

٢٢٣

ولو دفع الاصيل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى الطالب
لا يسترده منه وما رجح فيه الكفيل فله ولا يتصدق به ورده الى
المطلوب احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالبر خلاف لهما
ولو امر الاصيل كفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل
والرجح عليه ومن كفل لا تخرب ما ذاب له على غريمه او بما قضى
له به عليه فغاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على
الغريم ألفا لا يقبل ولو برهن ان له على زيد ألفا وهذا ككفيله
بأمره قضى به عليهما ولو بلا أمره قضى على الكفيل فقط
و ضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم يبطل دعوى الضامن
المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شهادته وختم على صك كتب
فيه باع ملكه او بيعا بائنا بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقدين
و ضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا ضمان المضارب
الثمن لرب المال و ضمان احد الشريكين حصة شريكه من ثمن
ما باعاه صفقة واحدة وصح لو بصفتين و ضمان الدرك والخراج
والقسمة صحیح وكذا ضمان النوائب سواء كانت بحق ككرى
النهر واجرة الحارس او بغير حق كالجبايات و ضمان العهدة باطل
وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما ولو قال الكفيل ضمنته

(كالجبايات) في زماننا والكفالة بالاولى صحیحة
اتفاقا وفي الثانية خلاف والقوى على الصحة
فانها كالديون الصحيحة حتى لو أخذت من
الاكارفلة الرجوع على مالك الارض اهـ في
(وكذا ضمان الخلاص) ضمان الخلاص باطل
عند أبي حنيفة لأن المستحق ونسليمه الى المشتري وهذا
المبيع من المستحق ونسليمه الى المشتري وهذا
باطل لأنه غير قادر عليه اهـ في
(خلافا لهما) لأن معناه عندهما ضمان الثمن ان
يجز عن تسليم العين فيكون كالدرك اهـ في

(ان استحق الخ) لانه يجوز الاستحقاق لا ينقض البيع على ظاهر الرواية مالم يقض له باليمن على البائع فلم يجب على الاصيل رد اليمن فلا يجب على الكفيل وعن ابي يوسف انه يسطل البيع بالاستحقاق فعلى قياسه يرجع اهـ
 بالاستحقاق اي دين على رجلين من الدين
 (دين عليهما) لانه محتسب من نصيبه من الدين
 (لا يرجع به) لانه محتسب من نصيبه من الدين

اهـ
 (الا اذا زاد على النصف) لان كل واحد في النصف اصل وفي النصف كفيل فبابه ينصرف الى ما عليه اصالة لانه لا معارضة بينه وبين ما عليه بطريق الكفالة لان الاول دين ومطلبة والثاني مطالبة فقط اهـ
 (رجع كل على الآخر الخ) هذا استحسان والقياس انه لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب بيد اولي فصار كما اذا كانت كتابته ما يعقد الاجتماع الاستحسان ان تنصرف الانسان يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على واحد في حق المولى وفي حق نفسه وعنتي الاخر معلق بادائه اهـ

الى شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يأخذ ضا من الدرك ان استحق المبيع مالم يقض بثمنه على بائعه

* (باب كفالة الرجلين والعبدين) *

دين عليهما كفل كل عن صاحبه فما آذاه احد هما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فما آذاه رجعه بنصفه على شريكه او بكفه على الاصيل لو بامر له وان ابرأ الطالب احدهما فله اخذ الاخر بكفه ولو فسخت المفاوضة قلب الدين اخذ من شاء من شريكها بكل دينه وما آذاه احدهما لا يرجع به على الآخر مالم يزد على النصف واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل منهما عن صاحبه رجعه كل على الآخر بنصف ما آذى وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان يأخذ حصة الآخر منه اصالة او من المعتق كفالة ويرجع المعتق فقط بما آذى عن صاحبه ولو كان على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا آذى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه

(وله ان يأخذ الخ) يعق السيدان باخذ حصة من لم يعتق ان شاء المعتق لانه لا كفيل عن صاحبه والاخر لانه اصل اهـ
 (كفالة مطلقة) فبها المطلقة لانه لو كفل يدين موجب لا بطالب قبل حلول الاجل اهـ

(الآخر) لان الكفالة وقعت عليه وجبة
 لا رجوع الاخر فلا تنقلب موجبة لارجوع فبذلك يكون
 غير مديون لانه لو كان مديوناً ما ذروا بالبطلة
 (باب الحوالة) وفي التمسح بالدين لانها نقل شرعي في الدين وانما خصت
 هي في اللغة التحويل والنقل

٢٢٥

ولو ادعى رقة عبد فكفل به رجل فمات العبد فبرهن المدعي
 انه له يضمن الكفيل قيمته * ولو كفل سيد عن عبده بامر
 او عبد غير مديون عن سيده فعتق فاي ادى لا يرجع على
 الآخر

(باب الحوالة) *

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة * وتصح في الدين لافي العين
 برضى المحتال والمحتال عليه وقيل لا بد من رضى المحيل ايضاً
 واذا تمت برئ المحيل من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من
 تركته لكن يأخذ كفيلاً من الورثة او الغرماء مخافة التوى
 ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو بموت المحتال عليه
 مفلساً او انكاره الحوالة وحلقه ولا بينة عليها وعندهما
 بتقليس القاضي اياه ايضاً وتصح بالدرهم المودعة ويبرأ المحال
 عليه بهلاكها وبالمغصوبة ولا يبرأ بهلاكها * واذا قيدت
 الحوالة بالدين او الوديعة او الغصب لا يطالب المحيل المحتال
 عليه مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعدم موته وان لم تقيد
 بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة بأخذه ما على المحتال عليه
 او عنده * واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل ما احوال به فقال

٥٧

يؤثر في الوصف الشرعي كما ان البيع هو وصف شرعي
 جاز ان يؤثر في نقل الدين الذي هو البيع
 وينتفع به نقل الدين الذي هو البيع
 (وتصح بالدرهم المودعة) يعني اذا اودع رجلاً
 رجلاً ائتمارهم واحال بها عليه آخر فهو جائز
 اهـ

(بتقليس القاضي اياه) اي حكم بافلاسه قبل
 موته بعد ما حبسه لانه عجز عن اخذ منه
 بتقليس الحاكم اهـ
 (ولا يبرأ بهلاكها) اي لا يبرأ الغاصب بهلاك
 المغصوب لانه لا يبطل الحوالة لانه فان الى
 خلف وهو الضمان وانما معنى فلا يبطل واما اذا
 وكان المغصوب بطلت الحوالة لان الغاصب
 استحق المغصوب بطلت الحوالة لان الغاصب
 وصل الى مال كفه فهو يوجب برادة الغاصب
 من الضمان اهـ
 (لا يطالب المحيل الخ) يعني لا يأخذ المحيل
 من المحتال عليه لتعلق حق المحتال به
 لا يملك الراهن مطالبته لتعلق حق المحتال به
 ولو دفعه المحتال عليه الى المحيل ضمن لانه
 استهلك ما يتعلق به حق المحتال اهـ

وهي الخرائط (جمع خريطة وهي الكتيب
السجلات) وتندب الألام وهو الصلح قال الله تعالى
والجبرم كطى

وتندب الكتاب ومنه اسجل القاضى ونسبيلة
اي غير السجلات والخاصة مثل
وتقرر ونصب الاوصياء والعمين في الاوقاف

ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يده من
ولا في القضاة وهذا الان القاضى يكتب نسخته
احداها في يده والاخرى في يد الخصم

اهل البقي الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق واذا تقلد
يسأل ديوان قاض قبله وهي الخرائط التي فيها السجلات
والمحاضر وغيرهما ويبحث امينين يقبضانها بحضرة المعزول
او امينه ويسألانه شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة
على حدة ويتظر في حال المحبوسين فن أقر بحق او قامت عليه
به بيعة ألزمه * ولا يعمل بقول المعزول والا ينادى عليه ثم
يخلى سبيله بعدما استظهر في امره * ويعمل في الودائع
وغلات الموقوف بالبيعة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول
الا اذا اقر ذو اليد بالتسلم منه * ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا
في المسجد والجامع اولى * ولو جلس في داره واذن في الدخول
فلا بأس به * ولا يقبل هدية الا من قريبه او من جرت عادته
بمهاداته ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة *
ويحضر الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ ان لم يحضر
* ويشهد الجنازة ويعود المريض ويتخذ مترجا وكاتب عدلا *
ويسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسار أحدهما
ولا يشير اليه ولا يضيفه دون الآخر ولا يضحك اليه ولا يمزح
معه ولا يلقنه حجة * ويكره تلقيه الشاهد بقوله أشهد بكذا

نصب ناظر المسلمين والمراد المحبوسين في سجن
القاضى فيبحث القاضى ثقتهم بحسبهم في السجن
ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم
اهن

فلا بأس به (لان الحكم عبادة فلا يختص بمكان
ولا يمنع احدا من الدخول فيه ولا بأس ان
لا يجلس وحده في وسط البلدة زحاما للناس
وعلما بالقضاة وبعد عنه الاعوان لانه اذا كان
ويشاورهم ان يحضر مجلسه جماعة من الفقهاء
(ويسوى بين الخصمين) لقوله عليه السلام اذا
ابتنى احدكم بال قضاء فليست بينه وبين الخصم

والاشارة والاب والابن والخليفة والرعيل
والصغير والشريف والحر والعبد والسلطان
والذي والنسب والابن والابن والخليفة والرعيل
اي بين يديه غير من يعين ولا متعين
(جلوسا) اي بين يديه غير من يعين ولا متعين
ولا محنين ويكون بينهما قدر ذراعين ولا يقعد
احدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب
الايسر لان جانب اليمن افضل اهن

(في غير موضع التهمة) اي فمالا يستفيد بتلقينه
 زيادة علم كما اذا ازيل لفظ الشهادة لان مجلس
 زيادة علم هيبة فمكان تلقينه احياء لمقوق
 التقاضي اهق
 المسكين اهق
 (ولا يسع ولا يشتري في مجلس القضاء
 ولا يباس بذلك في غير مجلس القضاء
 التهمة ولا يباس من ابي حنيفة رحمه الله انه يكره
 وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجازي
 لذلك وانما يسع ويشترى من ابي حنيفة
 وان علم انه يجازي منه كذا في الخط اهق
 (ولا يجازي) اي مطلقا معهما او مع احدهما
 او مع غيرهما في مجلس الحكم ولا يباس به في غيره
 ويدون اكار اهق

(كف عن القضاء) لقوله عليه السلام لا يقضي
 القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو شبعان
 ولانه يحتاج الى التفكير وهذه الاعراض تمنع
 صحة التفكير ففعل بالقضاء ويكره له صوم التطوع
 يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجسوع ولا ينبغي
 نفسه بطول الجلوس لانه ربما يجبر ومل ويقعد
 طرفي النهار واذا طمع في رضى الخصمين ردها
 فسه او من نين لقول عمر دوا الخصوم عسى ان
 يصطلحوا وان لم يطمع اخذ القضاء بينهما لعدم
 الموجب للتأخير اهق
 (او بالترامه) لانه اذا حصل المال في يده ثبت
 غناه به واقدامه على التزامه باختياره دليل
 الذي يجبس فيه غير مقدر حتى يجبس في الدرهم
 وما دونه اهق
 (وبجسسه مدة يغلب الخ) وذلك يختلف
 فلا معنى لتقديره وما جاز فيه من التقدير شهرين
 او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة او شهر اتفاق
 وليس بتقدير حتما اهق

ليظهر
ما اذا كانت له جارية
لا يمنع منه لانه قضاء احده
لقضاء الاخرى
(بل يلزمونه)
الحق يد ولسان اراد باليد الملازمة وباللسان
الحق
التقاضى

وعند أبي حنيفة لا يتحقق القضاء بالافلاس لان
الشهود على عدم المال لا يتحقق الاظهار
نظام الحق في الملازمة اهـ من

والا اخرج * ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو الصحيح *
ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة * واذا تمت المدة
ولم يظهر له مال خلى سبيله * ولا يحول بينه وبين غرمائه بل
يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر وياخذون فضل
كسبه يقسم بينهم بالحصص * والملازمة ان يدوروا معه
حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب * ولو كان الدين
لرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تلازمها وقالوا اذا
افلسه الحاكم يحول بينه وبين غرمائه الا ان يبرهنوا ان له
ملا

(فصل)

اذا شهدوا عند القاضى على خصم حاضر حكم بها وكتب
 بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب
 بها الحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضى * والكتاب
 الحكيم وهو نقل الشهادة فى الحقيقة * ويقبل فى كل ما لا يسقط
 بالشيبة كالدين والعقار والنكاح والنسب والغصب والامانة
 والمضاربة المجمودتين وعن محمد قبوله فى كل ما يتقل
 وعليه المتأخرون وبه يفتى * ولا بد ان يكون الى معلوم بان

아

ولا يقبل كتاب القاضي فيها اهـ
 مجموع لصارن من جملة الاعيان النقول
 (الجهودين) تكون بمنزلة الدين ادولم تكن
 كتاب الجبر من الهداية اهـ
 فيجمل للدفع لا اله الا
 وقوف اهـ

(من قضاة المسلمين) لان غرضه صار بفعاله وهو
معروف ولومات القاضي الكتاب بعد ما اقر
الكتاب لا يسطل في ظاهر الرواية في صحة
الكتاب لانه وجب عليه القضاء بالقرابة
المكتوب اليه لومات الشاهد بعد اذ اذ
فلا يسطل بالموت فيلزم ان
النسبادة قبل الحكم بالانطال اهـ
(وليس الخبر كالعيان) يعني ان ابويوسف قبل ان
ابن بالقبض والقضاء وعابن مافيه قال جميع ذلك
ولم يشترط في الكتاب بعد ثبوت العدالة اهـ
انه يفض الكتاب بعد ثبوت العدالة اهـ
(بل يشترط في الكتاب بعد ثبوت العدالة اهـ)
لان فيه شبهة البديلة فصار كالشهادة على
النسبادة اهـ
(جازله الخ) لان علمه كشهادة الشاهد بن بل
اولى لان اليقين حاصل بما علمه بالمعانة والسمع
والحاصل بالشهادة غلبة الظن والاجماع على
ان قوله على الاقراد مقبول فيما ليس خصما فيه
اهـ

٢٣٠

يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما فان شاء قال بعده
والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من
يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسماؤهم داخله
ويختتمه بحضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم وابويوسف
لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء
واختار السر خسي قوله وليس الخبر كالعيان * واذا وصل
الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم
وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي
قرأه علينا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند ابويوسف
انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا
فتحوه وقراه على الخصم وأزمه بما فيه * ويطل الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه
الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين * لا يموت الخصم بل يتقد على وارثه * واذا علم القاضي
بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان
يقضى به

(فصل)

(في غير حدود) لان شهادتها لا تقبل فيها
 فلا يصح قضاءها في شرح الجامع الكبير
 القاضي في الحدود وليس لغیره ابطاله لانه
 وامر آدين نقد قضاءه في فصل مجتهد فيه فان شرب بها اجاز شهادته
 قضاءه في الحدود (فنا به لا ينزل اهق)
 القاضي لا ينزل (اهق) وموت السلطان لا يوجب عزل القاضي بخلاف
 الوكالة والقاضي اذا قال عزل نفسي او اخر جنب
 نفسي وسمع السلطان لا وقيل لا ينزل القاضي

وإذا عزل السلطان
 ما لم يصل الخبر اليه كالوكيل
 وموت السلطان لا يوجب عزل القاضي بخلاف
 الوكالة والقاضي اذا قال عزل نفسي او اخر جنب
 نفسي وسمع السلطان لا وقيل لا ينزل القاضي

بدون سماع السلطان
 اهق (كفي الوكالة) يعني الوكيل بالبيع والشر آه
 (كفي الوكالة) يعني الوكيل بالبيع والشر آه
 وكلي غيره فباشر وكتابه بحضوره وقد حصل كذا
 فاجاز جاز لان المقصود حضوره وقد حصل كذا
 في الهداية اهق

ويجوز قضاء المرأة في غير حدود ولا يستخلف قاض الا ان
 يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة * واذا استخلف
 المفوض اليه فتابه لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب
 الاصيل * وغير المفوض ان قضى نائبه بحضوره او بغيبته
 فاجازه جاز كما في الوكالة * واذا رفع الى القاضي حكم قاض
 آخر في امر اختلف فيه الصدر الاول امضاء ان لم يخالف
 الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع * وما اجتمع عليه
 الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء بحل او حرمة
 يتقد ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين
 وعندهما لا يتقد باطنا بشهادة الزور * فلو اقامت بينة زور انه
 تزوجها وحكم به حل لها تمكينه خلافا لهما وفي الاملاك
 المرسلة لا يتقد باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهد فيه بخلاف
 رأيه ناسيا او عامدا لا يتقد عندهما وبه يفتى وعند الامام يتقد
 لو ناسيا وفي العمد روايتان * ولا يقضى على غائب الا بحضوره
 نائبه حقيقة كوكيله او شرعا كوضي نصبه القاضي او حكما
 بان كان ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر
 فان كان شرطا لا يصح * ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب

(او الاجماع) اي اذا قضى القاضي ورفع حكمه
 الى قاض آخر يجب عليه امضاه الا ان يكون
 مخالفا لكتاب كالتضام بعزل منزول التسمية
 عامدا فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم
 يذكر اسم الله عليه وذكر في اصول الفقهاء ان العلماء
 اختلفوا في ان الاجماع هل يتقد باتفاق الكل في الهداية
 المجتهدين او لا بد من اتفاق الاكثر
 اختار ان اتفاق الاكثر
 الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفي كتب اصول
 الفقهاء جرح هذه المسألة اهق
 كالنكاح والطلاق والبيع
 (بسبب معين) قال في الهداية وعندهما
 والشراء والاقالة والرد بالعيب اهق
 (لا يتقد باطنا اتفاقا) قال في الهداية وعندهما
 لا يتقد في الوجهين لانه قضاء بما هو خطأ عنده
 وعليه الفتوى ثم اجتهد فيه ان لا يكون مخالفا
 لما ذكرناه اي من الكتاب او السنة المشهورة
 او الاجماع اهق

(اهم ذلك) لان لكل واحد منهم حق المرد كون
 في كلها اذهى ساحة مشتركة ولهذا ينبغي كون
 في الشفعة اذا بيعت دار منها اه في
 (ولا ان اقتر قبض الجبارا الخ) ثم ادعى انما زوف قبض
 لانه تناقض لان حق في الجبار وان كان قبض
 حقه اعرار قبض الجبارا عبارة عن القبض كان قبض
 والاستنفاء عبارة عن القبض كان قبض
 واذا ادعى انما زوف قبض الجبارا
 متناقضا

بالبهرجة والزيوف ولا تناقض بين دعوى الزايفه
 بنجس الجبارا وبين الاقرار قبض الدراهم فقبيل
 والنهر جبهه
 اه في

ومستدرة لزق طرفها لهم ذلك * ومن ادعى هبة في وقت
 فسئل بينة فقال جحد في الهبة فاشترته منه اولم يقل ذلك
 فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل *
 ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانه كرزيد وترك هو
 خصوصته حل له وطئها * ومن اقتر قبض عشرة وادعى انها
 زيوف او نبهرجة صدق * لان ادعى انها ستوقة ولا ان اقتر
 قبض الجبارا وحقه او الثمن او بالاستيفاء * والزيوف ما يرده
 بيت المال * والنهرجة ما يرده التجار ايضا * والستوقة
 ما غلب غشه * ومن قال ان اقتر له بألف ليس لي عليك شيء ثم
 قال في مجلسه نعم لي عليك ألف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف
 ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه * ومن قال
 لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شيء قط فبرهن عليه به
 فبرهن هو على القضاء او البراءة قبل وان زاد على انكاره
 ولا اعر فك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد
 ردها بعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة
 من كل عيب لا يسمع برهان المنكر * وذكر ان شاء
 الله في آخر صك يبطل كله وعندهما آخره فقط وهو

(قبيل) اي برهان المدعى عليه وقال زفر
 لا يقبل لان القضاء او البراءة يكون بعد
 الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان
 التوفيق غير ممكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ
 منه يقال قضى بساطل وقد يصالح على شيء
 فيثبت ظاهرا ثم يقضى بالانزى انه لو ادعى
 القصاص على شخص فانكر فاقام المدعى عليه
 البينة على العفو والصالح عنه على مال يقبل
 منه وكذا الوجرى مثل ذلك في دعوى الرق يقبل
 فكذا هذا اه في
 (فلا) اي فلا تقبل بينة المدعى عليه على القضاء
 او البراءة لتعذر التوفيق بين قوله لانه لا يكون
 بين اثنين معاملة وقضاء واقضاء بلا معرفة
 احدهما صاحبه وذكر القدوري انها تقبل ايضا

اه في
 (يبطل كله) اي عند ابي حنيفة وهو قياس لان
 الكل كشي واحد بحكم العطف ولو زل فرجة
 قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون اه في
 (وعندهما آخره فقط) لان الاصل في الجمل
 الاستقلال والصلح يكسب للاستيناف فلوانصرف
 الى الكل كان مبطلاه فيكون ضد ما قصده
 فينصرف الى ما يليه ضرورة اه في

(فصل)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
 بل قبله فالتقول له وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت

(ووضع عند أمين) وان ترك في يده اهلما ان
المقر لانه أمين وله ان القضاء وقع للبيت مقصودا
واحتمال كونه مختار المبت ثابت فلا ينقض به
كما اذا كان مقرا و بجبوه عدم الجبود في المستقبل
القاضي والظاهر عدم الجبود في المستقبل
لصيرورة الحادثة معلومة له وللقاضي كذلك
في الهداية اهـ في احد الورثة ينتصب
(بدون اعادة البيعة) لان احدا الورثة كان
نجصا عن الباقيين فيما يستحق له وعليه انما هو الميت في
اوعينا لان المقضي له وعليه احد من الورثة يصلح
الحقيقة وواحد من الورثة الاستنفاء
في ذلك بخلاف لنفسه فلا يصح
نفسه

يات في يصلح خليفة عنه
 يستغناء نفسه لانه عامل فيه اه ق
 يصلحنا يبا عن غيره اه ق
 زه و على مال الزكاة والقياس انه يلزمه التصديق
 بالكل وبه قال زفر لعموم اسم المال كما في الوصية
 اه ق

(فصل)

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقال وارثه
بل قبله فالتقول له وكذا لو مات مسلم فقالت زوجته اسلمت
قبل موته وقال الوارث بل بعده * وان قال المودع هذا ابن
مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه * وان قال
لاخر هذا ابني ايضا وكذبه الاقل قضى للاول * ولو قسم
الميراث بين الورثة او الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها لانعرف له
وارثا او غريما آخر لا يؤخذ منهم كفيلا وهو احتياط ظلم
وعندهما يؤخذ * ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب
وبرهن عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلاخذ
كفيل منه ولو جاحدا او قال ان كان جاحدا اخذ النصف
الاخر منه ووضع عند امين وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق
وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون
اعادة البينة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل مال له * ولو
قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل
فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له

(مخلاف الوكيل) فان وكله شخص ولم يعلم بما
لا يكون وكيله حتى لو باع شيئا من المال الموكل
فيه قبل العلم ثم علم لم يجز اهـ في
وليس فيه الاسلام ولا يشترط فيه التميز اهـ في
ان وفي الزامه من وجه في معاملات ولا في حنيفة

الوكيل يلزمه العهدة على تقدير ان ينصرف
اهـ في اي القاضى او امينه الذين للشترى لان
امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم
مقام الخليفة وكل واحد منهم لا يلزمه الضمان
لانه يورث الى نقاء عدهم عن قبول الامان
فتعطل مصالح الناس اهـ في

مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما
امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصى بخلاف الوكيل *
وقبل في الاخبار بالتوكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل
منه الا خبر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا
الخلاف في اخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع
والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع * ولو باع القاضى
او امينه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد
لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصى لاجلهم
بأمر القاضى ثم استحق اومات قبل قبضه فضاع المال
رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء * ولو قال لك
قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب
فافعله وسعك فعله وكذا في العدل غير العالم ان استفسر
فأحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا
مالم يعاين سبب الحكم * ولو قال قاض عزل لشخص اخذت
منك ألفا ودفعها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت
بقطع يدك في حق فقال بل اخذتها او قطعت ظمنا واعترف
بكون ذلك حال ولايته صدق القاضى ولا يمين عليه * ولو قال

(وهو على الغرماء) لانه عامل لهم وقبل لا يرجع
عليهم لان الضمان وجب عليه بفعله والاول
اصح والوارث اذا بيع له كان بمنزلة الغريم لانه
اذ لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له
ف يرجع عليه بما لحقه من العهدة كذا في الزيلعي
(وسعك فعله) اي ولا تلام عليه عند الله تعالى
لان اطاعة ولى الامر واجبة اهـ في
(والا فلا) لان القاضى عليه ما اقترانه فعل
بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اهـ في
(صدق القاضى) لان فعل القاضى على سبيل القضاء
ذلك في حال قضائه صار معترفا بشهادة ظاهرة

للقاضى لا يوجب الضمان عليه بجماله فيقول قوله
لا يوجب الضمان لانه لو ازمه المين
اهـ في اي على القاضى لانه لو ازمه المين
(ولا يمين عليه) لان فعل القاضى على سبيل القضاء
لكان خصما وقضاء الخصم لا يفتد اهـ في

القاضي فعل ذلك قبل التقليد أو بعد العزل بما اقر
 (هو الصحيح) لانه من اعترف انه كان فاضلا حيث
 اضافته الاخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء
 معهودة وهي منافية للضمان فكان القبول له اه
 (هنا) وهو زعم المأخوذ منه والمقطوع ان
 القاضي فعل ذلك قبل التقليد او القباض اني فعلت ذلك
 آتيت

[illegible]

(وعندهما في حق الارث) لانه صوت غنسد
الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن
على نفس الولادة كذا في الهداية اهـ في
فلا تصح الخ لان ركن اللفظ الشهادة فلا تصح
بغيرها فالقاء حينئذ للتفريع اهـ في
الا في حد لقوله عليه السلام المسلمون عدول
تصح شهادة بعضهم على بعض الاحدودا
في القذف اهـ في

فعلته قبل ولايتك او بعد عزلك وادعى القاضى فعله فى ولايته
فالقول له ايضا هو الصحيح والقاطع والاخذ ان كانت دعواه
كدعوى القاضى ضمن هنا فى الاول

*** (کتاب الشہادات) ***

هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لاعن ظن * ومن
تعين لحملها لا يسعه ان يمتنع منه * ويفترض اذاؤها بعد
التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسترها في
الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق * وشرط للزنى
اربعة رجال * وللقصاص وبقية الحدود رجلان * وللولادة
والبكاة وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة
وكذا الاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث وعندهما
في حق الارث ايضا * واغیر ذلك للرجلان او رجل وامرأتان
مالا كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة
والوصية * وشرط لكل الحرية والاسلام والعدالة ولفظ
الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن * ولا يسأل قاض عن
شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما يسأل
في سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يفتى في زماننا * ويجزئ

لا يشهد من الاثنين لان التزكية في السر في معنى الشهادة عنده ولهما انهما ليست في معنى الشهادة

الشهادة بالسمع والشهادة بالموت والنسب لا يجوز ولا يشترط ان يتلفظ المخبر بلفظ الشهادة

عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي فانها بلفظ الشاهد للقاضي بالتسامع بطلت الا في

ولا يشهد على شهادة غيره الان يشهد عليها اه في

فيل هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله اه في (بخطه) لان الخط يشبه الخط فيحصل العلم

شرا على كذا واحترز بقوله اه في (من عدلين الخ) لان اقل نصاب يفيد العلم الذي

الاكتفاء بالسر * ويكفي في التزكية هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة * ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ اونسى فان قال هو عدل صدق ثبت الحق * ويكفي الواحد تزكية السر والترجمة والرسالة الى المزكى والاثنان احوط * وعند محمد لا بد من الاثنين * وتشرط الحرية في تزكية العلانية دون السر

(فصل)

يشهد بكل ما سمعه اوراه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه * ويقول اشهد لا أشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع ادائها او اشهاد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها * ولا يعمل شاهد ولا قاض ولا راو بخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده * ولا يشهد بمالم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا اخبره بها من يثق به من عدلين او عدل وعدلين وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى وهو المختار * ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رأى رجلا وامرأة يسكنان معا بينهما انبساط

(ان وقع في قلبه ذلك) لان الملك في الاشياء
 انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمعرفة الملك
 في حق الشاهد سوى اليد بلا منازعة قالوا انما
 يحمل له ان يشهد بالملك الذي اليد اذا وقع
 في قلبه انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غيره
 في قلبه ان يشهد بالملك لان الاصل المصنف
 لا يحمل له ان يشهد به القلب وقول المصنف
 على ما في
 القين فيصير الى ما يشهد به القلب وقول المصنف
 ان وقع في قلبه ذلك لا يكون في يد نفسه
 الهداية قدبر اه في
 (ان علم رقه) لان الرقيق لا يكون في يد نفسه
 وكذلك الصغير الذي لا يعبر عن نفسه لا يدله
 اه في
 (لا يقبلها) الا في الوقف فان الشاهد من اذا فسر
 شهادتها بالتسامع تقبل اه فصول عمادي
 (وهو عيان) للكون حكم حتى لو فسر للقاضي
 قبل تفسيره فتقبل شهادته لان ذلك يزيد للقاضي
 علما وهو لا يشهد الا بما علم فوجب قبولها اه في

الازواج انها زوجته ومن رأى شيئا سوى الادمي في يد
 متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في قلبه ذلك
 والادمي ان علم رقه او كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فكذلك * ولو فسر للقاضي انه شهد بالتسامع او بمعاينة اليد
 لا يقبلها * ومن شهد انه حضر دفن زيد او صلى عليه قبلت
 وهو عيان

* (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل) *

لا تقبل شهادة الاعمى خلا فالابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا
 ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحملها حال الرق والصغر وأدبا
 بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحدث في قذف وان تاب
 الا ان حذ كافر ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه
 وان سفل وعبد ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك
 لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المختل الذي هو يفعل
 الرديي والناتحة والمغنية والعدو بسبب دينه على عندوه
 ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او بالطنبور
 او يغني للناس او يلعب بالترد او يقامر بالشطرنج او تفوته
 الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأكل الربا

(وان تاب) ومن اتهم بشرب الخمر في يمينه
 لا تسقط عداوته وان كانت كبيرة وانما تسقط ان
 اظهر ذلك او خرج سكرانا بسخر منه الصبيان
 لان مثله لا يجز عن الكذب اه فاضحيان
 (الذي هو يفعل الرديي) فتنسب به بالنساء اه في
 (او يغني للناس) لانه يجمع الناس على لهو
 ولعب والمغني يسمعهم غناه لانه لو كان لاسماع
 نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان
 يسمع غيره لا بأس به ولا تسقط عداوته في العجم
 وان اتشد شعر افيه وعظ او حكته فهو جائز
 بالاتفاق اه في

(موافقة الشهادة الدعوى) لان تقدم الدعوى
 وجد في قبول الشهادة وقد
 في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد
 ووجدت فيما يوافقها وانعقدت فيما يخالفها
 والنشر ط يوافقها في المعنى دون اللفظ حتى
 والى المدعى الغضب فشهد احدهما على
 لو ادعى المدعى عليه بالغضب
 والآخر يقرر المدعى عليه بالغضب
 الغضب والآخر يقرر المدعى عليه بالغضب
 تقبل اه ق
 (بملك مطلق ردت) اي الشهادة لانها شهدا بايا
 مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا حادنا وهما
 شهدا بملك قديم وهما مختلفان فان الملك المطلق
 يثبت من الاصل حتى يستحق المدعى بزوادة
 بخلاف الملك الحاد ويرجع اليه بالبيعة بعضهم على
 بعض فيه فصارا غيرين
 (وفي عكسه تقبل) وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا
 فشهدا بالملك بسبب معين لانها شهدا بايا
 ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة اه ق

استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اني
 صالحتهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا على نفسي *
 ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان
 عدلا

* (باب الاختلاف في الشهادة)

شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شرآء او ارثا
 وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط
 اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بألف
 او مائة او طلبة والآخر بألفين وبمائتين وبثلث
 وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بألف والآخر
 بألف ومائة والمدعى يدعي الاكثر قبلت على الالف
 اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلبة ونصف * ولو شهدا
 بألف او بقرض ألف وقال احدهما قضي منها كذا قبلت على
 الالف لا على القضاء ما لم يشهد به آخر * وينبغي لمن علمه ان
 لا يشهد حتى يقر المدعى به * ولو شهدا بقتله زيد يوم النحر بمكة
 وآخران بقتله اياه فيه بالكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا
 بطلت الاخرة * ولو شهدا بسرقة بقرة واختلفا في لونها قطع

(ومعنى) اي عند ابي حنيفة وعندهما انكفي
 الموافقة معنى والمراد من اتفاقهما لفظا تطابق
 اللفظين وفي الخلاصة اذا شهد احدهما بالقرض
 التضمين والثاني شهد على شهادته او على
 الحق مفسرا ولا تقبل وقال في منية المفتى لا تقبل
 مثل شهادته لا تقبل وقال في منية المفتى لا تقبل
 بالاجماع اه ق
 (تقبل على الاقل) لانها ما اتفقا على الاقل ونفرد
 احدهما بزيادة فثبت ما اتفقا عليه دون ما
 انفرد به احدهما ولكن الشرط ان يدعى المدعى
 الاكثر لا يكون مكذبا بالشهادة اه ق
 (على الالف اتفاقا) لانها ما اتفقا على الالف لفظا
 ومعنى (ردتا) لان احدهما ادعى السرقة والآخر
 (بطلت الاخرة) لان الاولى رجمت باتصال القضاء
 بها فلا تنقض بالثانية اه ق

(وفي الغصب لا تقبل اتفاقا) بان قال احدهما لان الآخر سوداء لان غالبها اهـ في
 غصب بقره بفساء فقال الآخر سوداء وهو يقرب منه غالباً اهـ في
 الغصب فلا يثبت عليه الحلال فلا تقبل الشهادة لان هؤلاء بصدفون
 (والمراة) ائبات الملك فكان المقصود اثبات العقد وهو
 مال وولي المقبول في الاخر) اي المولى في الصلح عن قود والمزمن في
 الرهن والزوج في الخلع اهـ في
 (عند اول المدة) يعني اذا كانت الدعوى في
 الاجارة في اول المدة قبل استيفاء المعقود
 عليه واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة
 كما لا تقبل عند الاختلاف في المبيع للجاجة الى
 اثبات العقد اهـ في

وان اختلفا في الذكورة والانوثة لا وعندهما لا يقطع فيما
 وفي الغصب لا تقبل اتفاقا* ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة
 بألف والاخر بألف ومائة ردت وكذا العتق على مال والصلح
 عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن
 والمرأة* وان ادعى الاخر كان كدعوى الدين* والاجارة
 كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها* وفي النكاح تقبل
 بالالف استحسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل او الاكثر
 وقال ردت فيه ايضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان يقول
 الشاهد مات وتركه ميراثا للهدي اومات وهذا ملكه او في يده
 خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لابي المدعي اعاره
 من ذي اليد او اودعه اياه قبلت بلاجر وان شهدا ان هذا
 الشيء كان في يد المدعي منذ كذا ردت وان شهدا انه كان ملكه
 قبلت* ولو اقر المدعي عليه انه كان في يد المدعي امر بالدفع اليه
 وكذا لو شهد باقراره بذلك
 * (باب الشهادة على الشهادة) *
 تقبل في غير حد وقود وان تكررت* وشرط لها تعذر حضور
 الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن كل اصل اثنان

(او في يده) اي عند الموت او في يده من قام مقامه
 من المستغفر وغيره لان يده ان كانت بيد ملك
 عند الموت فظاهر وان كانت بيد امانة فكذا
 الخكم لان الايدي في الامانات عند الموت
 تقبل بيد ملك بواسطة الضامن على ما عرف في مجهلا
 والمضمون بملك الضامن على ما عرف في مجهلا
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثبات الملك اهـ
 (منذ كذا ردت) يعني اذا ادعى دارا في يده رجل
 فاقام اليه من شهر او سنة ولا تقبل شهادتهما لانها
 المدعي وقت الادعى او غصب فلا يحكم باعادتها
 المدعي وقت الادعى او غصب فلا يحكم باعادتها
 فانت على شيء مجهول لانها تخمس بيد ملك
 او بدعيه او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها
 مع قيام الشك وعن ابي يوسف انها لا تقبل
 نهى البين وقال انها كانت في يده وقت الموت
 تقبل على ما فهم من التنساجا اهـ في
 (تقبل في غير حد الخ) وكان القياس ان لا تقبل
 لتحكم بزيادة الشبهة الا ان الناس يحتاجون
 اليها فان الاصل قد يعجز عن اداء الشهادة
 لكونه اوليغيبه فلم تقبل شهادته الفروع
 لعطل حقوق الناس اهـ في

(أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة
 (أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة

لاتغاي فرعي الشاهدين * وصفها ان يقول الاصل أشهد على
 شهادتي اني أشهد بكذا ويقول الفرع عند الاداء أشهد ان فلانا
 أشهدني على شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي به *
 ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهدين الاخر فان
 سكت عنه جاز وتطر في حاله عند أبي يوسف وقال محمد ترد
 شهادته * وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة *
 وان شهدا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقال
 اخبرانا انهما يعرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدري بالهي ام لا
 قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان قال
 فيهما التسمية لا يجوز حتى ينسبها الى نكحها والتعريف يتم
 بذكر الحد او الفخذ او بنسبة خاصة * والنسبة الى المص
 او المحلة الكبيرة عامة والى السكة الصغيرة خاصة
 * (باب الرجوع عن الشهادة) *

لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض * فلو ادعى المشهود عليه
 رجوعهما عند غيره لا يختلفان ولا يقبل برهانه عليه بخلاف
 ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما فان رجعا قبل
 الحكم لا يحكم وان بعده لا يقض وضمانا اتلفاه بها اذا قبض

(أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة
 (أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة

(أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة
 (أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة

(أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة
 (أو صفها ان يقول الخ) وبعض المشايخ
 طووا وزادوا على هذا والاحسن الاضرب قول
 لبي حفتر الطحاوي ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة
 شهداتي بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة

٢٤٣

لا رابع بقاء رجل
من نصف) لانهم وان كرت يقين مقام
رجل واحد قال عليه الصلاة والسلام في
نقصان عقلهم عدلت شهادة اثنتين من شهادة
رجل اه في
(مسى عليها او عليه) لان المتلف ههنا منافع
البضع ومنافع البضع عندنا غير مضمونة
بالاتلاف لان التضمين يقتضى المماثلة بالنص
ولا مماثلة بين العين والمنفعة اه في
(ويضمن في الطلاق الخ) لانها اكدا عليه
ما كان على شرف السقوط الا ترى انها
لو طاعت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصلا
ولان الفروقة قبل الا دخول في معنى الفسخ
فوجب سقوط جميع المهر كما ترى في النكاح
ثم يجيب نصف المهر ابتداء بطريق المنفعة فكان
واجبا بشهادتهما كذا في الهداية اه في

ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع
 سبب موجب اه في اي المنهود عليه بالخيار
 الفرع على شهادتنا لانهم الانشاد على
 القضاء بنهود الفرع و
 (ان قال الخ)
 القين

(وعندهما يوجب ضرباً) روى ان عمر ضرب
 شاهد زور أربعين سوطاً وسختم وجهه قبل هذا
 محمول على السياسة ولا يجرز فيبعثه
 ماروى ان كان سوطاً فيقول انا وجدناه
 الى السوق اه في امره والتصريف اه في
 شاهد زور فاحذروه اه في الرسالة تبليغ
 (في التصريف) اه في امره والتصريف اه في
 الكلام الى الغير بلا دخل له في التصريف اه في
 (وبالتصوم) اه في امره والتصريف اه في
 (بشرط رضى الخصم للزومها) لاختلاف في
 الجواز والاختلاف انما هو في الزوم في الكلا

لها ولا يضمن شاهد الا حصان برجوعه * ولو رجع شاهد
 اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة * ولو رجع شاهد
 الشرط وحده اختلف المشايخ * ومن علم انه شهد زورا شهر
 ولا يعزر وعندهما يوجب ضربا ويحبس

* (كتاب الوكالة) *

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف * وشرطها كون
 الموكل يملك التصرف والوكيل يعقل العقد ويقصده * فيصح
 توكيل الحر البالغ او المأذون حراً بالغاً او مأذوناً وصياً عاقلاً
 او عبداً محجورين بكل ما يعقده هو بنفسه * وبإيفاء كل حق
 وبإستيفائه الا في قود وحدث مع غيبة الموكل وبالحصومة في كل
 حق بشرط رضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضاً
 لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائباً بمسافة سفر او مريداً
 للسفر او مخذرة غير معتادة الخروج الى مجلس القاضى
 وعندهما لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يضيفه الوكيل
 الى نفسه كبيع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن
 محجوراً فيسلم المبيع ويتسلمه ويقبض الثمن وبطالب به ويرجع
 به عند الاستحقاق ويخاصم في عيب مشتراه ويرده به ان لم

(وحقوق عقد الخ) اعلم ان الحقوق نوعان
 متفرقة ككون الموكل والوكيل وتنفق ككون عليهما والاول
 كحقوق المبيع والمطلوب في المنة في المنة في المنة في
 هذا النوع من الحقوق ككون الموكل والوكيل في المنة في
 كحقوق المبيع والمطلوب في المنة في المنة في المنة في
 كحقوق المبيع والمطلوب في المنة في المنة في المنة في

ولا يعتق قريب وكيل بشرا (وكالة وهذا
 على القولين اما على الاول فظاهر واما على الثاني
 فلا يعتق قريب وكيل بشرا بل يعتق
 على القولين اما على الاول فظاهر واما على الثاني
 فلا يعتق قريب وكيل بشرا بل يعتق

يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الابدانه * ويخاصم في عيب
 مبيعه وفي شفעתه ان كان في يده وكذا شفعة مشريه * والملك
 يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل بشرا * وحقوق
 عقد بضيغه الى موكله تتعلق بالموكل كسكاح وخلع وصالح عن
 انكار ودم عمد وكفاة وعتق على مال وهبة وصدقة واعارة
 وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل
 الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع *
 وللمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه
 الوكيل ثانيا * وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت
 المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف
 ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليهما فالمقاصة بدين
 الموكل دون الوكيل

* (باب الوكالة بالبيع والشراء) *

لا يصح التوكيل بشراء شيء يشتمل اجناسا كالرقيق والثوب
 والادابة او ما هو كالاجناس كالدراوان بين الثمن * فان سمي نوع
 الثوب كالهروي جاز وكذا ان سمي نوع الادابة كالفرس
 والبغل او بين ثمن الدرا والمحلة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه

الاضافة في قول قول صدر الشريعة واما الصلح
 فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار في
 الاضافة محمل نظر اهـ في

(عن الموكل) يعني اذا باع الوكيل بالبيع ثم
 طالب الموكل المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان
 يمنع الثمن عنه ولا يدفعه لانه لا يجزي عن العقد
 وخوفه لما ان الحقوق تعود الى العاقد اهـ في
 (ولا يطالب الخ) اي لا يطالب الوكيل المشتري
 لان نفس الثمن حقه وقد وصل اليه فلا فائدة في
 اخذه اهـ في

(لا يصح التوكيل بشراء شيء الخ) من وكل
 رجلا بشراء شيء يغير عنه فلا بد له من
 تسمية جنسه وصفته ومبلغ ثمنه في الهداية
 المراد بالجنس والنوع ههنا غير ما اصطلح عليه
 اهل النطق فان الجنس ههنا جنس الانسان مثلا
 كالجوان والنوع هو الما هو كالتركي
 كالجوان والنوع هو الما هو كالتركي
 متفقين بالحقائق في جواب ما هو في معنى
 والصف هو النوع ههنا بالجنس اهـ في
 والهندي والمراد ههنا بالجنس اهـ في
 على اصطلاح اولئك وبالنوع اهـ في معنى
 (الدار) لانها تشتمل على ما هو في معنى
 الاجناس لانها تختلف باختلاف البلدان
 الاغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان
 فيستغنى عن الامثال كذا في الاكل اهـ في

(قال ابن سني مارأيت) جازلانه قوض الامر
 الى رايه فاي شيء يشتريه يكون مختلا كما اذا
 قال له اشترى اي ثوب شئت او اي دابة اردت
 او ما تبصر عليك منها فانه يصح ويصير حكمه
 حكم البضاعة والمضاربة ولو وكله بشرى تجارية
 حكم البضاعة وعنه فان شري له عباءة فذلك جاز
 على الموكل لان من عادة الناس لا يشترون ذلك
 اهان (ان يسلم ما عليه) اي الى فلان صح وان لم يعين
 فلا تالم بجزء عنده وعند هما يجوز كيف ما كان
 وكذا لو امره ان يصرف ما عليه من الدين
 واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى
 دين لا يصح عند ابن حنيفة اذا لم يكن البائع
 او المبيع متعينا وعندهما يصح كيف ما كان
 لهما اهان

كالتركي او ثنابعين نوعا او عم فقال ابتع لي مارأيت * ولو وكله
 بشرآء الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البر في كثير
 الدراهم وعلى الخبز في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي متخذ
 الوليمة على الخبز بكل حال * وصح التوكيل بشرآء عين بدين له
 على الوكيل * وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فعليه وان
 قبضه الموكل فهو له وقالوا هو لازم للموكل ايضا وهلاكه عليه
 اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ما عليه
 او يصرفه * ولو وكل عبدا يشتري نفسه له من سيده فان قال
 بعني نفسي لفلان قباع فهو له وان لم يقل لفلان عتق * وان
 وكل العبد غيره يشتره من سيده فان قال الوكيل للسيد
 اشترته لنفسه فباع عتق على السيد ولاؤه وان لم يقل
 لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن
 للمولى * واذا قال الوكيل لمن وكله بشرآء عبدا اشتريت لك
 عبدا فأت وقال الموكل اشترته لنفسك فالقول للموكل
 ان لم يكن دفع الثمن والا فللوكيل * وللوكيل طلب الثمن من
 الموكل وان لم يدفعه الى البائع وجس المشتري لاجله فان هلك
 قبل حبسه هلك على الامر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبسه

(فالقول للموكل كل الخ) لان الامور التي
 عملا عليك استئناف سببه وهو الرجوع بالثمن
 على الامر فان سبب الرجوع على الامر هو
 العقد وهو لا يقدر على استئنافه لان العبد مبيع
 وهو ليس بجعل للعقد فكان قول الوكيل فعلت
 وما ب عندى لا ارادة الرجوع اليه اهان
 منكر فالقول دفع الثمن والا فللوكيل (اي ان دفع
 الموكل الثمن للوكيل فلا يثبت له الرجوع في هذه الصورة فالقول
 للوكيل لانه امن بدينه كذا في التعليق المذكور في الهدياية
 الامانة فتقبل قوله كذا في التعليق المذكور في الهدياية
 ان كذا من التعليق المذكور في الهدياية ولا يخفى
 لخصوص ان بصورته غير شامل للصورتين في الهدياية
 للصورتين فلا يثبت الفرق بل لا بد من التعليقين شامل
 لهما وهو انه فيما اذا لم يدفع الثمن على الامر ولا
 ان لم يكن دفع الثمن والا فللوكيل (اي ان دفع
 الموكل الثمن للوكيل فلا يثبت له الرجوع في هذه الصورة فالقول
 للوكيل لانه امن بدينه كذا في التعليق المذكور في الهدياية
 الامانة فتقبل قوله كذا في التعليق المذكور في الهدياية
 ان كذا من التعليق المذكور في الهدياية ولا يخفى
 لخصوص ان بصورته غير شامل للصورتين في الهدياية
 للصورتين فلا يثبت الفرق بل لا بد من التعليقين شامل
 لهما وهو انه فيما اذا لم يدفع الثمن على الامر ولا

(نفسه) لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية
 (نفسه) لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية
 (نفسه) لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية

سقط وعند أبي يوسف هو كالمهرن * وليس للوكيل يشترى
 معين شرآؤه لنفسه فان شراء بخلاف جنس مسمى من الثمن
 او بغير التقود وقع له وكذا ان امر غيره فشرأه بغيره وان
 بحضرة فلموكل وفي غير المعين هو للوكيل الا ان اضاف
 العقد الى مال الموكل او اطلق ونوى له * ويعتبر في السلم
 والتصرف مفارقة الوكيل لا الموكل * ولو قال بعني هذا الزيد
 فباع ثم انكر كون زيد امره فلزيد اخذه ان لم يصدق انكاره
 فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري اليه صح * ومن
 وكل بشرآء رطل لحم بدرهم فشرى رطلين بدرهم مما يباع
 رطل بدرهم لزم موكله رطل بنصف درهم وعندهما يلزمه
 الرطلان بالدرهم * ولو وكل بشرآء عشرين بعينها فشرى
 احدهما جاز وكذا ان وكل بشرآء ثمانين بثلثيها فشرى
 فشرى احدهما بنصفه او باقل وان بأكثر لا وقال يجوز ايضا
 ان كان بما يتغابن فيه وقد بقي ما يشتري بمثله الاخر فان شري
 الاخر بمابق قبل الخصومة جاز اتفاقا * وان قال الوكيل
 بشرآء عبد غير معين بألف شريته بالألف وقال الموكل بنصفه
 فان كان قد دفع اليه الألف صدق الوكيل ان ساوى الألف

لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية
 (نفسه) لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية
 (نفسه) لأنه يؤول الى تصرف نفسه فلا يملكه على الهداية

(ان لم يصدق انكاره) لان قوله بعني زيد اقرار
 بنوع كسبه لان البيع لا يكون له الا بامره
 فلا يصدق في انكاره لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (بما جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وان باكثر لا) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وقد بقي ما يشتري الخ) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (ان يبيع من الاصل) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (بما جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وان باكثر لا) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وقد بقي ما يشتري الخ) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (ان يبيع من الاصل) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له

الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح
 (بما جاز اتفاقا) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (ان يبيع من الاصل) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (بما جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وان باكثر لا) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وقد بقي ما يشتري الخ) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (ان يبيع من الاصل) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (بما جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وان باكثر لا) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (وقد بقي ما يشتري الخ) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له
 (ان يبيع من الاصل) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق له

(تحالفا) لان الموكل والوكيل هنا كلاهما
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب
 التحالف ونفس العقد يكون العبد للمأمور
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ

٢٤٨

وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها
 تحالفا والعبد للمأمور وكذا في متعين لم يسم له ثمن فشرائه
 واختلاف في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في الاظهر

(فصل)

لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من ترد شهادته له *
 وقالا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب * والوكيل
 بالبيع يجوز بيعه بماتل او كثر وبالعروض وقالا لا يجوز
 الا بمثل القيمة وبالنقود ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف
 ما وكل ببيعه واخذه بالثمن كفيلا اورهنا فلا يضمن ان نوى
 ما على الكفيل اوضاع الرهن في يده * ولو وهب الثمن من
 المشتري او أبرأه منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابى يوسف
 لا يجوز وكذا الخلاف لو أجله او قبل به حواله ولو أقاله صح
 وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وعند ابى يوسف
 لا يسقط عن المشتري * والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل
 القيمة وبزيادة يتغابن الناس بها وهي ما يقوم به مقوم * وقد رفي
 العروض ذه نيم وفي الحيوان ذه يارذه وفي العقار ذه دوازده
 لا بما لا يتغابن بها * ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز وقالا

بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ
 (الافى العبد والمكاتب) فان عقد الوكيل
 بالبيع والنسبة معهما غير جائز اتفاقا وفي
 اهـ

(ويضمن) اي يضمن الوكيل الثمن كله في الحال
 في الفصول كلها عندهما اهـ
 (وعند ابى يوسف لا يجوز) لان نصه في منه
 في مال الموكل لا الثمن الذي تعين ببيعه مال
 الموكل دون ماله اهـ
 (لا يسقط عن المشتري) هذه المسألة اخذها
 المصنف من المجمع من كتاب البيوع وهي من
 الزوائد على المدون من مسائل المتظومة اهـ
 (لا بما يتغابن بها) لان التهمة فيه متحققة لجواز
 انه اشتراه لنفسه فطالم يعجب لغلاء الثمن الحقه
 بالابى حتى لو كان وكلا بشر آه شئ بعينه قالوا
 بنقد على الآه لانه لا يملك شراؤه لنفسه اهـ
 (جاز) اي عند ابى حنيفة لان اللفظ مطلق عن
 قيد الاقتران والاجتماع اهـ

(وهو استحسان) اي عندهما قيد بالعبد
 لان بيع نصف ما وكل بيعه مما ليس
 في بعضه ضرر جائز بالاتفاق كذا في النهاية

اي سواء كان القاضى رده بينه
 او نكول او اقرار لان القاضى يقين بحصول
 العيب في يد البائع فلم يكن قضاءه مستندا الى
 هذه الخرج اه في
 (ان بينه) لان النية محجة مطلقة او نكول لان
 الوكيل مضطر في النكول لمصلحة المبيع فليزم الا من وازم
 باعتبار عدم ممارسة النية فاصرفوه وغير مضطر
 بالان لان الاقرار محجة فاصرفوه والى كذا
 البعالة يمكنه السكون والنكول والى كذا
 ان يخصم الموكل فيلزمه بينة او نكول
 بخلاف ما اذا كان الرذ قضاء والعيب يحدث
 اه في
 مثله

لا يجوز الا ان باع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان
 وكل بشرآء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى
 باقيه قبل الخصومة اتفاقا * ولورده بالمبيع على الوكيل لعيب
 بقضاء رده على امره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا فيما
 يحدث مثله ان بينة او نكول وان باقرار فلا يلزم الوكيل *
 ولو باع بنسيئة وقال الموكل امرتك بالنقد وقال بل اطلقت
 صدق الموكل وفي المضاربة صدق المضارب * ولا يصح تصرف
 احد الوكيلين وحده فيما وكلا به الا في خصومة ورد وديعة
 وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض فيهما * وليس للوكيل
 ان يوكل الا باذن موكله او بقوله اعلم برأيتك فان اذن فوكل كان
 الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فلا ينزل بعزله ولا بموته
 وينزل لان بموت الاول وان وكل بلا اذن فعقد الثاني
 بحضرته جاز وكذا لو عقد بغيبته فأجازه او كان قد قدر الاول
 الثمن * ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في مال طفله ببيع
 او شراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم
 * (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *
 للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفر والفتوى اليوم على

(وليس للوكيل ان يوكل الخ) لانه قوض اليه
 التصرف دون التوكيل به ولا يرضى برأيه دون
 رأى غيره لكن الوكيل قبض الدين اذا وكل من
 في عمله صح حتى لو قبض فهلك في يده لا يضمن
 كذا في الجامع اه في
 (جاز) لان المقصود حضور رأى الاول وقد
 حضرو نكلهم وافي حقوقه قبل تجميع الى الاول
 وفيل الى الثاني وهو العج كذا في الكافي
 اه في
 (قدرا الاول الثمن) الثاني فعقد بغيبته جاز لان
 الراي يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهر او قد
 حصل اه في

(قبل القبض) عند اى حنفية كل وكيل رد
 الدين اياه او استوفاه المدين بينة ان صاحب
 الغصب حتى لو اقام المدين بينة
 الدين اياه وهو رواية عن اى حنفية لان
 (خلافا لهما) ولا يكون خصما لان
 القبض غير الخصومة فلا يكون خصما لان
 القبض الوديعه وانما يقضى بمثله لان
 قبض الوديعه اهـ في
 حقيقة غير متصور اهـ في
 حقيقة بدل حقه لا عينه اهـ في
 المقبوض بدل حقه لا عينه اهـ في
 (بعد مباشرة) اتفاقا لانه اسن محض
 (الشراء اهـ في) اي توقف الى ان يحضر
 وليس للوكيل ان يدفع الى الخصم في
 (تقصير يد الوكيل) ان يدفع الى الخصم في
 الغائب اهـ في

٢٥٠

قوله ومثله الوكيل بالتقاضي وللوكيل قبض الدين الخصومة
 قبل القبض خلافا لهما * وللوكيل باخذ الشفعة الخصومة
 قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة
 او بالقسمة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة
 وليس للوكيل قبض العين الخصومة * فلو برهن ذواليد على
 الوكيل قبض عبد أن موكله باعه منه تقصير يد الوكيل
 ولا يثبت البيع فيلزم إعادة البينة اذا حضر الموكل كما تقصر
 يد الوكيل بنقل الزوجة او العبد * ولا يثبت الطلاق والعق
 لو برهننا عليهم بالا حضور الموكل * واقرار الوكيل بالخصومة
 على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي
 يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج
 من الوكالة ولا يدفع اليه المال ككالا ب او الوصى اذا اقر
 في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل
 رب المال كفيله قبض ما على المكفول عنه ومن صدق
 مدعى الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب
 الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجع به على الوكيل
 ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمه عند دفعه

(الوكيل بنقل الزوجة) اي اذا وكل رجلا ان
 ينقل زوجته من مكان الى مكان اهـ في
 (عليهما) اي على الطلاق والعق اهـ في
 (بلا حضور الموكل) معناه تقبل في قصر يده
 حتى يحضر الغائب استخسانا نادون العق
 والطلاق اهـ في
 (صحيح) سواء كان وكيله من قبل المدعى فاقتر
 بالقبض او لا بآه اهـ في
 (بغيره) ولو صح عنه صار عاملا لنفسه في اياه
 الوكيل اهـ في

لان الوكيل من اياه
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع اياه في
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع اياه في
 (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع اياه في

(غير مصدق وكالته) فان رجّع صاحب المال
على الغريم رجّع على الوكيل لانه لم يصدّقه
في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الا جازة فاذا
انقطع رجاءه رجّع عليه اه في
لا يؤمس بالغريم بخلاف الدين لان تصديقها اقوار بمال
مباشرا اه في ولا وارث له غيره وصدّقه اه في
امس بالدفع اليه لانه لا يبق له بعد موته نقد
انقصا على انه مال الوارث اه في
اي للوكيل لان الوكالة قد ثبتت
مجرد دعواه فلا يؤخر الحق
نحو

انفق
ليردفعه اليه
والاستغناء لم يثبت بمقتضى
الـ ق
ولا يستخلصه
الـ ق
في الايمان
الـ ق

(قبیل حلف المشتري) ای وکل المشتري رجلا
 بر ذالمبیع بالعیب وغاب المشتري فاراد الوکیل
 الرد فقال البائع رضی المشتري بالعیب قالو کیل
 لا بر ذه بالعیب حتی یحلف المشتري انه لم یرض
 بالعیب اه
 (فهی بی) لان الوکیل
 بالشراء والحکم فی الذ

لان الوكيل بالانفاق وكييل
 والحكيم فيه ما ذكر قبل هذا المستحسن
 وفي القياس له ذلك وبصير الموكل عليه
 امره فبذلك العشرة على الموكل
 (وبينوقف انظر الى على
 من اراد به من حيث ابطال ولايته فبنوقف على
 لان في العزل
 العقد في الوكالة نفسه لا يصح
 ان يرفع

اودفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق مدعى
 الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اليه وكذا لو صدقه
 في دعوى شرائها من المالك * ولو صدقه في ان المالك مات
 وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل
 بقبض الدين استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه
 ولا يستحلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع رب الدين
 ويستحلفه انه ما استوفى * ولو ادعى البائع على وكيل الرد
 بالعيب ان موكله رضى به لا يؤمر بدفع الثمن قبل حلف
 المشتري ومن دفع الى آخر عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم
 عشرة من عنده فهي بها

*** (باب عزل الوکیل) ***

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة
بطلب الخصم ويتوقف انزاله على علمه فتصرفه قبله صحيح *
وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند
ابي يوسف وحول عند محمد وهو المختار ويلحقه بدار الحرب
مرتدا خلافا لهما **وكذا** ابجز موكله مكاتبا وجره مأذونا
واقتراق الشر يكين وتصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط

الممال الى الطالب ثم رفع الوكيل الممال الذي
 معه ان علم يدفع الموال ضمن والا فلا اه ق
 فالتو كبل في كل ساعة لازم (فروع) الموال
 (بعون الموال) علمه ولو

Digitized by G

(كتاب الدعوى) لما كانت الوكالة بالخصومة
 لا جيل الدعوى ذكر الدعوى عقيب الوكالة
 والدعوى اسم على فاعل وألفها للتأنيث فلا تنون
 وبمعها دعوى كفتاوى اه ق
 دفعها لا حتمال ان يكون من هونا
 وقال (بغير حق) الثمن قال صدر الشرع بهذه
 او مجبوسا لاجل الثمن ايضا فلا ادري ما وجهه
 العلة تشمل العقار بالحكم انتهى
 المقتضى اقول برباية وجهه موقوفه
 بعض المحققين مسجلين الاعلى ذى الاعتاق وانما نصب
 على مقتضى اقول برباية وجهه موقوفه
 الاعتاق لا يصح الاعلى ذى الاعتاق وانما نصب
 حكما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة
 يجب دفعها لاشبه الشبهة كما قالوا ان شبه الربا
 ملحق بالحقيقة لاشبه الشبهة اه ق
 (والحلف) اى استخلاف المدعى عليه عند
 عدم البينة وذا فى النقولات بالاشارة لانها
 ابلغ اسباب التعريف اه ق

فى الموت وما بعده علم الوكيل

(كتاب الدعوى) *

هى اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 والمدعى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى الا بد كرشى علم جنسه
 وقدره فان كان ديناد كراهه يطالبه به وان كان عيناتقليا
 ذكر انها فى يد المدعى عليه بغير حق وانه يطالبه بها ولا بد من
 احضارها ان امكن ليشار اليها عند الدعوى والشهادة
 والحلف وان تعذر يذكر قيمتها * وفى العقار لا يحتاج الى قوله
 بغير حق ولا تثبت اليد فيه بنصا دقهما بل بينة او يعلم القاضى
 فى الصحيح * ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة
 فى الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجدوفى
 الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صح
 وان ذكره وغلط فيه لا واذا صحت سأل القاضى الخصم عنها
 فان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعى البينة فان اقامها
 قضى بها والا حلف الخصم ان طلبه خصمه فان حلف
 انقطعت الخصومة حتى تقوم البينة فان نكل مرة او سكت
 بلا آفة فقاضى بالنكول صح وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء

(بذكر قيمتها) ليصدر المدعى معلوما بها قال
 ابو الليث يشترط مع ذلك ذكر الذكورة والا فانه
 وقال قاضى بخيان ان كان المعين غائبا واذا دعى انه
 فى يد المدعى عليه فانه لا تقبل بينه وان لم يبين
 وصفته تسمع دعواه وتقبل بينه وان لم يبين
 القيمة فقال غصبت منى عيني كذا ولا ادري فقبحها
 تسمع اه ق
 (والشهادة) اى كما يشترط التحديد فى الدعوى
 يشترط فى الشهادة وكذا ايضا فى ذكر اسماء
 اصحابها (بذكره) للحصول المقصود به هذا عند ابى
 اى كفى خفية ولا يبي خفية ان قدرها لا يصح
 معلوما الا بالتحديد اه ق

(أحوط) لا احتمال أن يجلف بعد مرة أو مرتين
 ولا عبرة بعد القضاء لقوله أحلف لأنه يبطل
 حقه بالنكول فلا ينتقض به القضاء اهـ
 (وولاه) عند أبي حنيفة ويجلف عندها اهـ
 (والسارق يجلف الخ) أي يجلف بالله ما أخذت
 وماله عليك هذا المال اهـ
 (وكذا في النكاح) أي إذا ادعى حفاً آخر سوى
 غيبرهما اهـ
 (في القبط) أي إذا ادعى حفاً آخر سوى
 (في النكاح) أي إذا ادعى حفاً آخر سوى
 (في القصاص) أي إذا ادعى حفاً آخر سوى
 (في القصاص) أي إذا ادعى حفاً آخر سوى

(ولا بعد هلاك المبيع) اي ولا تحالف عند اي
 خنفة واي يوسف اذا اختلفا في قدر الثمن هذا
 اذا كان الثمن دينافان كان عينا يتحالفان كذا
 في الهداية اهـ

وفي الجامع الصغير
 خنفة واي يوسف عند اي خنفة
 وقال ابو يوسف يتحالفان في الحثي وينسخ
 العقد في الحثي والقول قول المشتري في حصة
 الهالك اهـ

صاحبه وان حلفا فسح القاضي البيع بطلب احدهما
 ولا تحالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض بعض
 الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند
 محمد يتحالفان وينسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر الرد
 وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع بترك حصة
 الهالك وعندهما يتحالفان ويرد الباقي والقول للمشتري
 في حصة الهالك عند اي يوسف وتلزم قيمته عند محمد ونعتبر
 قيمتهما في الاقسام يوم القبض * وان اختلفا في قيمة الهالك فيه
 فالقول للبائع وان برهنا فبرهانه اولى * وان اختلفا في قدر
 الثمن بعد اقالة البيع تحالفا وعاد البيع ان لم يقبض البائع
 المبيع وان قبضه فلا تحالف خلافا لمحمد * ولو في قدر رأس
 المال بعد اقالة السلم فالقول للمسلم اليه فيه ولا يعود السلم *
 ولو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او فيهما قبل استيفاء المنفعة
 تحالفا وتراد اوبدي بين المستأجر ان اختلفا في الاجرة بين
 المؤجر لو في المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما
 برهن قبل وان برهنا فحجة المستأجر في المنفعة وحجة المؤجر
 في الاجرة * وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر

من جميع الضمير للثمنية وانما ذلك في الهداية
 حيث صورها في عبد بن فضالة ونعتبر القيمة
 فانهم اهـ في
 (ان لم يقبض البائع المبيع) لان التحالف قبل
 القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما
 متدع ومنكر فتعدي الى الاقالة كما تعدي الى
 الاجارة والى الوارث والى قيمة المبيع فيما
 اذا استلكت المبيع غير المشتري اهـ في

(للمسلم اليه فيه) لان رب السلم يدعي على المسلم
 اليه زيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لان المقصود
 من التحالف فسح العقد حتى يعود كل واحد
 منهما الى رأس ماله والتحالف في الاقالة فيه لا ينقص
 لا يفيد هذا المقصود لان الاقالة فيه لا ينقص
 الفسخ فانهما لو اختلفا في القيمة لا ينقص
 الاثرى ان رأس المدة بالبيع اي حكم القاضي به
 المسلم اليه تسليم الى رب السلم لا يعود السلم

وهذا قبل التسليم
 (لا يتحالفان) يعني اذا اختلفا بعد استيفاء
 المنفعة لم يتحالفان جريان التحالف لقاعدة
 الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسح العقد
 فيه فان قيل ينبغي ان يجري التحالف عند محمد
 لو هلك المبيع قلنا اذا افسح البيع بالتحالف
 يمكن ايجاب قيمة المقصود عليه اهـ في

(أو تفسخ فيما بقي) لان العقد ينقضي ساعة
 فساعة فنفسر في كل جزء من النقطة
 كأنه انتهاء عقد عليها بخلاف البيع لان العقد
 فيه دفعة واحدة فإذا انعقد في البعض تعذر
 في الكل اهـ ق
 (المأذون والمكاتب كالخمر) لان لها بدا معينة
 في الخصومة قال في المنة غزلت فظن زوجها
 فان قال اغتلبه على باجر كذا قال الغزل له ولها
 المسعى لكونها اجارة صحيحة وان لم يذكر اجرا
 قال الغزل للزوج اهـ ق
 (اندفع خصومة المدعى) في هذه الصور
 انفس لانه اثبت بينته ان يده ليست بيد
 خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع الخصومة
 وقال ابن ابي ليلى تندفع الخصومة وان لم تقم
 اليه اهـ ق
 (وبه يؤخذ) في القضاة والقوى لان المختار
 من الناس قد يدفع ماله الى مسافر وودعه اياه
 ويشهد عليه الشهود فيجتاح لابطال حتى غيره
 اهـ ق

وبعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما بقي والقول
 للمستأجر فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان
 والقول للعبد وقال لا يتحالفان وتفسخ وان اختلف الزوجان
 في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لهما وله فيما صلح له ولهما
 * وبعد موت احدهما القول في المحتمل للحي - وعند ابي يوسف
 كذلك في الزائد على جهاز مثلها وفي جهاز مثلها لهما اولورثتها
 وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا فالكل للحر
 في الحياة والحي في الموت وقالا المأذون والمكاتب كالخمر

(فصل)

قال ذواليد هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب او اعارنيته
 او اجريته او رهننيته او غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت
 خصومة المدعى وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيل لا تندفع
 وبه يؤخذ * وان قال الشهود اودعه من لا نعرفه لا تندفع
 بخلاف قواهم نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع
 عند الامام خلافا لمحمد * ولو قال شريته منه لا تندفع وكذا
 لو قال المدعى سرقته او غصبته مني * وان برهن ذواليد على
 ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني خلافا لمحمد * ولو قال

(عند الامام) لانه اثبت بينته ان العين وصل
 اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه
 بخلاف الفصل الاول فلم يكن يده يد خصومة
 وهو المقصود والمدعى هو الذي اضر بنفسه
 وخصمه وما اخبر به شهوده اهـ ق
 حيث نسي اى الخصومة لا احتمال ان يكون
 (لا تندفع) لانه ما حاله الى معين يمكن
 المودع هو هذا المدعى لا تندفع عنده لانه لم يدع
 للمدعى اتباعه فلو اندفعت لتضرر به المدعى اهـ ق
 (خلافا لمحمد) فانها تندفع عند المدعى اهـ ق
 الفصل عليه فصار كالموكل والظاهر هو الذي في يده الا انه
 مالم يسم فاعله ولهما ان ذكر الفعل يستدعي
 القاعل لا محالة والظاهر هو الذي في يده الا انه
 لم يعينه درأ للحد شفقة عليه واقامة الحسنة
 السرق فصار كما اذا قال سرق اهـ ق

(أحق) وأولى لأنها أكثر إثباتا وقال الشافعي
 بينة ذي اليد أولى اهـ ف
 (نقض به لهما) وقال الشافعي نساقطنا وفي قول
 بيقين بينهما لان أحدهما لا يستحال اجتماع الملكين في الكل في
 حالة واحدة فقد تغذر التمييز فساقتنا أبو بصير
 إلى القرعة اهـ ف
 (سقطا) لتغذر العمل بهما لان البضع لا يقبل
 الاشتراك اهـ ف
 (وهي لمن صدقته) لان النكاح مما يجزى به
 بنص ادق الزوجين وهذا اذا لم توفت البيات

اهـ ف
 (الا ان أثبت سبقة) لانه ظهر الخطأ في الاول
 بيقين فصار كما اذا قضى بالاجتهاد ثم وجد نص
 او اجماع بخلافه فانه يتقضى اهـ ف
 (لا يأخذ الا آخره) لانه صار نقضيا عليه
 بالفضل فانسخ الخطأ فيه اهـ ف

(فهو أولى) لانه بالدعوى من قبضه فبدل على
 سبق شرائه وبالتاريخ أثبت الشراء في زمن
 فاندفع الاخر به (فروع) ادعى على منكوحته
 الغير نكاحا بشرط حضرة الزوج عند إقامة
 البينة رجل وامرأة في دار اقام الرجل البينة
 ان الدار له وهي امرأته واقامت هي ان الدار لها
 وهو مملوكها تقبل بينة في النكاح لا غير
 وبينتها في الدار لا غير (والتاريخ) لان ما اذا
 (والتاريخ) لان ما اذا
 (الا ان أثبت سبقة) لانه ظهر الخطأ في الاول
 بيقين فصار كما اذا قضى بالاجتهاد ثم وجد نص
 او اجماع بخلافه فانه يتقضى اهـ ف
 (لا يأخذ الا آخره) لانه صار نقضيا عليه
 بالفضل فانسخ الخطأ فيه اهـ ف

المدعى ابتغته من زيد وقال ذواليد اودعنيته هو اندفعت
 بلا حجة الا اذا برهن المدعى ان زيدا وكله بقبضه
 * (باب دعوى الرجلين) *
 لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينه الخارج فيه احق *
 برهنا على ما في يد آخر قضى به لهما * ولو على نكاح امرأه سقطا
 وهي لمن صدقته فان ارتخا فالسابق احق وان اقرت لاحدهما
 قبل البرهان فهي له * وان برهن الاخر بعد ذلك قضى له وان
 برهن احدهما قضى له ثم برهن الاخر لا يقبل الا ان اثبت
 سبقة وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي اليد نكاحه ظاهر
 الا ان اثبت سبقة وان برهنا على شراء شيء من آخر فله كل
 نصفه بنصف ثمنه او تركه وترك احدهما بعد ما قضى لهما
 لا يأخذ الا آخره فان كان لاحدهما يد او تاريخ
 فهو أولى وان ارتخا فالسابق أولى وان كان لاحدهما يد
 وللاخر تاريخ فذواليد أولى * والشراء احق من هبة وصدقة
 مع قبض * والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة سواء وكذا
 الشراء والمهر عند أبي يوسف وقال محمد الشراء أولى وعلى
 الزوج القيمة * والرهن مع القبض أولى من الهبة معه

لا يكون الشرأ فيه اولى وقيد بالقبض لان
 يمكنه من القبض دأبل سبق الشرأ اهـ ف
 (أولى من الهبة معه) اي مع القبض استحسنانا
 وفي القياس الهبة أولى لانها تثبت الملك والرهن
 لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم
 الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد
 الضمان أولى اهـ ف

(فهما سواء) لان كلا منهما ثبت الملك لانه
 وملك بالعه مطلق ولان تاريخ فيه فثبت
 لكل من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما
 نصيبين سواء كان تاريخ احدهما اقدم ام لا

اقدم اه لان البينتين فامتاع على ملك
 (وكذا لو وقت احدهما) لان وقت احدهما
 لا يدل على تقديم الملك لجزان يكون الاخر
 مطلق ولم يتغيرضا لجهة الملك فكان التقدم
 مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا
 ثبت لشخص فتبونه لغيره بعده لا يكون
 الا بالتلفي من جهته وبينه ذي اليد على الدفع
 مقبولة اه

(ذو الوقت اولي) وهو رواية عن ابي حنيفة
 لانه اقدم فصار كما في دعوى الشراء ولهما
 ان يثبت ذي اليد انما تقبل لتضمنها معنى الدفع
 ولا دفع هنا حيث وقع الشك في التلق من
 جهته اه لان دعوى اولية الملك
 (الذي اطلق اولي) لان دعوى الباعه بعض
 مدليل استحقاق الزوائد ورجوع الباعه بعض
 على بعض ولا يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 الملك في ذلك الوقت يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 الاولية يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 بغير من احتمال عدم التقدم فسط اعتباره
 فصار كما لو اقام البينة على ما حدث فسط اعتباره
 منسرا لانه احيى ما حدث فسط اعتباره

فان كانت بشرط العوض فهي اولي * فان برهن خارجا على
 ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي اليد فالسابق
 اولي * وان برهن احدهما على الشراء من زيد والاخر عليه من
 بكر واتفق تاريخهما فهما سواء وكذا لو وقت احدهما
 فقط * ولو برهن خارجا على الشراء من شخص واخر على الهبة
 والقبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة
 والقبض من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارجا على ملك
 مؤرخ وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولي خلافا لمحمد في
 رواية وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما * ولو برهن خارجا
 وذو يد على ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولي
 وعند ابي يوسف ذو الوقت اولي * ولو كان المدعي في ايديهما
 اوفى يد ثالث والمسألة بحالها فهما سواء وعند ابي يوسف
 الذي وقت اولي وعند محمد الذي اطلق اولي وان برهن خارجا
 وذو يد على النتاج فذو اليد اولي وكذا لو برهن كل على تلقى
 الملك من آخر وعلى النتاج عنده ولو برهن احدهما على الملك
 المطلق والاخر على النتاج فهو اولي وكذا لو كانا خارجين *
 ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم برهن ثالث على النتاج قضى له

مذلل بعض ولا يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 الملك في ذلك الوقت يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 الاولية يثبت ولا يثبت في الاطلاق التاريخ
 بغير من احتمال عدم التقدم فسط اعتباره
 فصار كما لو اقام البينة على ما حدث فسط اعتباره
 منسرا لانه احيى ما حدث فسط اعتباره
 (فدو البعد اولي) لان يثبت تاريخ اوفى
 امان انه هو الصحيح لان يثبت تاريخ اوفى
 ففضي له هو الصحيح لان يثبت تاريخ اوفى
 وجب القضاء كذا في الهداية اه في
 (فرضي له) لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بملك
 القضيبة اه في

(و) يتقضى القضاء (لأنه بمنزلة النص في دلالته
على الأولوية قطعاً وكذلك ان القضاء واقفاً على هذا
خلافه كالتقضاء الواقع على خلاف النص وهذا
استحسان والقياس ان لا تقبل بينته لصيرورته
مقضية عليه بالملك وجوابه ان لم يصير مقضياً
عليه الادفع خطأ فاني يكون مقضياً عليه اهـ في
كسج الخمر) فاذا ادعى نوباً انه ملكه من نزه
(او ادعى داراً انهما ملكه بناهما بآله او ادعى غرساً
انه ملكه غرسه او ادعى خبطة انهما ملكه زرعهما
او ادعى ذلك بينة وادعى ذواليد مثل ذلك
واقام على ذلك بينة فغنى به للخارج لانها ليست في
واقام بينته فغنى بها اهـ في
مغنى التاج لتكررها لان العمل بهما يمكن فيجعل
(يقضى للخارج) لان العمل باليد من الآخر وقضى
كأنه اشترى اهاذ واليد من الآخر وقضى
نترباع ولم يقض لان البيع قبل القبض
ولا بيع كس الامس لان البيع قبل القبض
لا يجوز وان كان في العقار اهـ في

الا ان يعيد ذواليد برهانه كمالو برهن المقضى عليه بالملك المطلق
على التناج يقبل ويتقضى القضاء * وكل سبب لا يتكرر فهو
مثل التناج كسج ثياب لا تسج الامرة وكحلب اللبن واتخاذ
الجبن واللبد والمرعى وجز الصوف * وما يترك كرر بمنزلة
الملك المطلق كسج الخمر وكالبناء والغرس وزراعة البر
والحبوب * وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل
عليهم جعل كالمطلق * وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد
على شراء منه فهو اولى * وان برهن كل منهما على الشراء من
صاحبه ولا تاريخ لهما تهاز او ترك المال في يد ذي اليد *
وعند محمد يقضى للخارج وان ارتخا في العقار بلا ذكر قبض
وتاريخ الخارج اسبق قضي لذي اليد وعند محمد للخارج
وان اثبتا قبضا قضي لذي اليد اتفاقاً * وان كان وقت
ذو اليد اسبق قضي للخارج في الوجهين ولا ترجح بكثرة
الشهود * وان ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها
فالربع للاول وعندهما الثلث والباقي للآخر * وان كانت
في ايديهما فكلها للمدعي الكل نصف بقضاء ونصف بلاقضاء *
وان برهن خارجان على تناج دابة وأرتخا فيقضى لمن وافق

(والباقي للآخر) بطريق العول والمضاربة
وانما سمي بهذا لان في هذه المسألة كلا ونصفها
فالسألة من اثنتين ونعول الى ثلاثة لصاحب
هو العول واما المضاربة فان كل واحد
يقرب بقدر حقه فصاحب الكل له الثلثان
فيضرب الثلثين في الدار وصاحب النصف له
ثلث من الثلاثة فيضرب الكسور بطريق الاضافة فانه
له ثلث لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه
اذا ضرب الثلث مضى ثلث الستة وهو اثنان
اهـ في

(بلاقضاء) لانه خارج بالنصف فيقضى بينته
والنصف الذي في يده صاحبه لا يتدعيه صاحبه
لان مدعاه النصف وهو في يده سالم له ولولم
ينصرف اليه دعواه كان ظالمًا لصاحبه ولا قضاء
بدون الدعوى فينزل في يده اهـ في

(تاريخه) الظهور علامة الصدف فيه فترجح
 كانت الدابة في ايديهما وفي يده
 يتساوى بهما او في يد ثالث وان لم يكن تاريخ
 احدهما او في اليد ان كانت في يد احدهما
 بهما الذي البدان كان في يد ثالث اهق
 ميمهما كان في ايديهما فصفان اهق
 اولهما ان كانت في ايديهما فصفان اهق
 (استويا) فيفضي بينهما سواء اهق
 (والا كان بلا سرج او فيه سرج على عادة
 لاهق وهذا انصرح بمعاملة الايضاح على عادة
 اهق (انصال تبيع) تفسير التبيع على ملاذك
 في الذخيرة اذا كان الحائط من مدر او اجر ان
 يكون انصاف بين الحائط المتنازع داخله في
 انصاف الغير المتنازع فيه واما كل من خيب
 فان يكون ساجدة من كبة في الاخرى وانما
 يمين اتصال تبيع لان مثل هذا الاتصال
 يكون فيما بين مربيها اهق
 (هر اوى) جمع هروية فضبان تضم ملووية
 بظافان من الكرم فتربل عليها فضبان الكرم
 اهق

سما تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما بطلا * وان برهن
 احدا الخارجين على غصب شيء والاخر على وديعته استويا
 (فصل في التنازع بالايدي)

لابس الثوب اولى من الاخذ بكمه والراكب احق من
 الاخذ بالجام ومن في السرج احق من الرديف وصاحب
 الجمل اولى ممن علق كوزه عليها * والراكبان بلا سرج اوفيه
 سواء وكذا الجالس على البساط والمتعلق به * ومن معه ثوب
 وطرفه مع آخر * والحائط لمن جذوعه عليه او اتصل بيناته
 اتصال تبيع لانه له عليه هراوى بل الجاران فيه سواء
 وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فينهما ولا ترجيح بالاكثر منها
 وان كان لاحدهما ثلاثة وللاخر اقل فهو لصاحب الثلاثة
 وللاخر موضع خشبه * ولو كان لاحدهما جذوع وللاخر
 اتصال فلذى الاتصال وللاخر حق الوضع وقيل لذى
 الجذوع * وذو بيت من دار كذى بيوت منها في حق ساحتها *
 ولو ادعى ارضا كل انها في يده وبرهنا قضى بيدهما فان
 برهن احدهما او كان له لبن فيها او بني او حفر قضى بيده في يده
 صبي يعبر عن نفسه قال اما حر فاقول له وان قال انا عبد لفلان

(كذى بيوت منها) لا تسور آتوها في استعمالها
 وهو المورد فيها اهق
 (قضى بيدهما) فان طلبا التسمية بعد ذلك تقسم
 بينهما حتى يقبلا البيعة على الملك قبل هذا قول
 اهق
 (اي خنيفة وعندهما قسم) لان التمكن من هذه
 (او كان له لبن فيها الخ) اهق
 (الاشياء دليل على انها في يده) اهق
 (فالقول له) لانه اذا كان يعبر عن نفسه فهو
 في يد نفسه فلا يقبل قول احدهما انه عليه
 هذا انكاره الا بيعة اهق

(يصح ان يحمد) لان اقراره به بطل بوجود
 المقترنه فصار كان لم يقتله وله ان النسب
 لا يحتمل النقض بعد بنوته والاقرار بعينه
 لا يرتد بالارتقبي في حق نفسه لانه يحتمل في حق
 نفسه اهـ في
 (فهو حر ابن الكافر) لانه نال شرف
 الحرية في الحال والاسلام في المال اذ دلل
 الواحد انه ظاهرة فكان فيه الجمع بين المصلحتين
 وفي عكسه فوان شرف الحرية اذ لا قدرته
 على اكتسابها وكان الجمع بينهما في دعوى النبوة فبرج
 ما اذا ادعى اولى الاسلام
 فيه اهـ في
 (فهو بنو ابنيهما) لان كلا منهما اقر للوالدين بالنسب
 ولا يبطل حق صاحبهما في دعوى النبوة فبرج
 احداهما لا يستواء ابديهما هذا اذا كان
 الصبي الصبي اهـ في

هو ابني لا يكون ابنه وان بحمد زيد بنوته وعندهما يصح
 ان يحمد * ولو كان في يد مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر
 بنوته فهو حر ابن الكافر * ولو كان في يد زوجين فزعم انه ابنه
 من غيرهما وزعمت انه ابنهما من غيره فهو ابنيهما * ولو استولد
 مشتراته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان قتله الاب غرم
 قيمته وكذا ان قتله غيره فأخذ دية ويرجع بقيمته وبالثمن على
 بانه لا بالعقر

* (كتاب الاقرار) *

هو اخبار بحق لا آخر على نفسه ولا يصح الا للمعلوم * وحكمه
 ظهور المقترنه لانشائه فصح الاقرار بالحر للمسلم لا بطلاق
 وعتاق مكرها * واذا اقر حر مكلف بحق معلوم او مجهول
 كشيء وحق صح ولزمه بيان المجهول بماله قيمة والقول
 قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اهـ كثر منه * وفي مال
 لا يصدق في اقل من درهم * ومال عظيم نصاب من ما بين به
 فضة او غيرها * ومن الابل خمسة وعشرون ومن البر خمسة
 اوسق ومن غير مال الزكاة قيمة النصاب واموال عظام ثلاثة

(فان مات الولد) تفريع على قوله يوم الخصومة
 وكان عليه ان يزيد قبلها اذ لو مات بعدها
 وغرم لتحقق المنع منه اهـ في
 (وكذا) اي يغرم الاب قيمته ان قتله غيره اهـ في
 فاخذ دية لان سلامة دية كسلامته ومنع بدله
 (لا بالعقر) لانه جزء المبيع اهـ في
 (كتاب الاقرار) اذا ثبت اهـ في
 (من كلف) هكذا ونفع في بعض التسخين بما
 لا في فانية وقال بعض القضاة لا حاجة اليه في
 الاقرار مطلقا والفرق واضح اهـ في

(وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال علي اكل
 وكذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد
 عشر لان كذا كتابة عن عدد مجهول فقد اقر
 بعشرين مجهولين ليس بينهما حرف العطف
 واكل عدد من ليس بينهما حرف العطف من
 المفسر احد عشر (وان ثلث زيدا مائة) يعني لو قال
 اكل ما يعبر عنه ثلثة اعداد مع واحد وعشرون لانه
 (وانما درهم ربع زيدا الف) وهذا ككله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب وان ذكره بالخفض بان قال
 كذا درهم عن محمد مائة درهم لان اقل عدد
 كذا درهم يضمنه مائة وان قال كذا كذا دينار
 ودرهما فعليه احد عشر بالسوية عملا
 بالشركة ولو قال عشرة ونيف فالبيان في النيف
 اهـ

نصب ودرهم ثلاثة ودرهم كثيرة عشرة وعندهما نصاب
 وكذا درهما درهما وكذا كذا احد عشر وان ثلث فذلك
 وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث زيدا مائة وان ربع زيد
 ألف وكذا اكل مكيل وموزون * وبشركة في عبد فهو نصف
 عند ابي يوسف وعند محمد يؤمر بالبيان * وقوله علي اوقلي
 اقرار بدين فان وصل به هو ودبعة صدق وان فصل لا وعندي
 اومعي اوفى بيتي او صدوقي اوفى كبسي اقرار بامانة * ولو
 قال من ادعى عليه ألفا اترتها او اتقدها او اجلني بها او قد
 قضيتكها او ابرأتني منها او وهبتها لي او نصدت بها علي
 او احللتك بها فقد اقر وبلا ضمير لا * ولو اقر بدين مؤجل وقال
 المقر له هو حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل * ولو قال
 علي مائة ودرهم فالكل درهم وكذا اكل ما يكال أو يوزن *
 ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة * وان
 قال مائة وثلاثة أثواب فالكل ثياب * ولو اقر بتمر في قوصرة
 لزمه او بجحاتم لزمه الحلقة والفص او بسيف فالنصل والجفن
 والحمائل او بججلة فالـكسوة والعيدان * وان بدابة في
 اصطبل لزمه الدابة فقط وبثوب في منديل لزمه وكذا

(وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال علي اكل
 وكذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد
 عشر لان كذا كتابة عن عدد مجهول فقد اقر
 بعشرين مجهولين ليس بينهما حرف العطف
 واكل عدد من ليس بينهما حرف العطف من
 المفسر احد عشر (وان ثلث زيدا مائة) يعني لو قال
 اكل ما يعبر عنه ثلثة اعداد مع واحد وعشرون لانه
 (وانما درهم ربع زيدا الف) وهذا ككله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب وان ذكره بالخفض بان قال
 كذا درهم عن محمد مائة درهم لان اقل عدد
 كذا درهم يضمنه مائة وان قال كذا كذا دينار
 ودرهما فعليه احد عشر بالسوية عملا
 بالشركة ولو قال عشرة ونيف فالبيان في النيف
 اهـ

(اقرار بامانة) اي في يده لان كل ذلك اقرار
 بكون الشيء في يده وذلك تنوع على مضمون
 وامانة فثبت اقلها وهو الامانة اهـ
 (فقد اقر) اي به لان الضمير في اترتها يرجع الى
 الالف انتهاء باعتبار درهم فكله قال اترت
 الالف التي لا على حتى لو قال اترت بلا ضمير
 لا يكون اقرار لان الالف والى غيره فلا يكون اقرارا
 بالثمن اهـ
 (لزمه) اي الثمن والقوصرة لان الاقرار
 بالظروف لا يتحقق بدون ظرفه حتى لو قال من
 قوصرة لان كلمة من لا تتزاع فيكون مقرا
 بالظروف لا يتحقق بدون ظرفه حتى لو قال من
 قوصرة لان كلمة من لا تتزاع فيكون مقرا
 بالظروف لا يتحقق بدون ظرفه حتى لو قال من
 قوصرة لان كلمة من لا تتزاع فيكون مقرا

باللغز اهـ
 (لزمه الحلقة والفص) لاطلاق الخاتم على
 جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيع
 الخاتم من غير تسمية اهـ
 (لزمه الحلقة والفص) لاطلاق الخاتم على
 جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفص في بيع
 الخاتم من غير تسمية اهـ

(واحد عشر عند محمد) لان النفس من الشباب
 قد يلف في عشرة اثواب فامكن حمله على
 الطرف ولا يي يوسف ان سرف في يستعمل
 للبني والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني في
 عبادي اي بين عبادي فوقع الشك والاصل
 عبادي اه في
 رواية الذم اه في
 (وان نوى الضرب) لان الضرب في نفسه
 (وان نوى تكبير المال وقال زفر عليه عشرة
 الاجزاء بن زياد عليه خمسة وعشرون
 وقال الحسن بن زياد عليه عشرة وعشرون
 يعرف الحساب اه في
 (يلزمه تسعة) اي عند ابي حنيفة فليزمه
 (الابتداء وما بعده ونسقط الغاية الثانية اه في
 (وعندهما عشرة) قد دخل الغائبان وقال
 زفر يلزمه ثمانية ولا تدخل الغائبان اه في

ثوب في ثوب * وان ثوب في عشرة اثواب لزمه ثوب واحد
 عند ابي يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة
 في خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب وبنية مع يلزم عشرة *
 وفي قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة
 يلزمه تسعة وعندهما عشرة وان قال له من داري ما بين هذا
 الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط * وصح الاقرار بالحل
 وحل على الوصية من غيره وللحمل ان بين سببا صالحا كارت
 او وصية فان ولدت حيا لاقل من نصف حول من هذا اقتر فله
 ما اقتر به * وان حين فلهما وان مبتا فللموصي والمورث *
 وان فسر بيع او اقراض او ايهم الاقرار لغا * وان اقتر بشرط
 الخيار لزمه الاقرار وبطل الشرط

(باب الاستثناء وما في معناه)

صح استثناء بعض ما اقتر به لو متصلا ولزمه باقية وبطل استثناء
 الكل * وان اقتر بشيئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض
 الاخر بطل استثناءه خلا فلهما * وان استثنى بعض احدهما
 او بعض كل منهما صح اتفاقا * ولو استثنى كيليا او وزنيا
 او عدا بامتقار با من دراهم صح بالقيمة خلا فلهما * ولو استثنى

(من نصف حول) اي من اقراره فله ما اقتر به
 له انما كان قائما وقت الاقرار وان وضعت
 لا كبر من ستين اشهر لم يستحق شيئا الا ان يكون
 المرأة معتدة فاذا ولدت لاقل من ستين نفق
 حكم بنبوت النسب كان ذلك حكما لو جوده
 في البطن حين مات المورث والموصي اه في
 (فالموصي والمورث) يعني المال من دود على
 ورثة الموصي والمورث لانه اقرار في الحقيقة
 لهما اذا التركة محكوم ببقائها على ملك الميت ما لم
 تصرف الى ورثته او الى من اوصى له بها اه في
 (وبطل الشرط) لان الاقرار بالخيار لا يدخل
 للخيار في الاخبار لان الخبر ان كان صادقا فلهو
 واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الز
 ولا يتغير باختباره وعدم اختيار اه في
 (باب الاستثناء) الاستثناء انكلم بالباقي بعد
 وفيه كلام (وما في معناه) مثل قوله على
 لم اقضه فان قوله لم اقضه في معنى الاستثناء

(وما في معناه) اي عند ابي حنيفة فليزمه
 (وبطل الشرط) لان الاقرار بالخيار لا يدخل
 للخيار في الاخبار لان الخبر ان كان صادقا فلهو
 واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الز
 ولا يتغير باختباره وعدم اختيار اه في
 (باب الاستثناء) الاستثناء انكلم بالباقي بعد
 وفيه كلام (وما في معناه) مثل قوله على
 لم اقضه فان قوله لم اقضه في معنى الاستثناء

(كالملائكة والجن) اي ان شاء الجن والملائكة
 بله لا تعرف من شئهم فلا يقع عليه شئ لان
 الاصل برأية الذم فلا يثبت بالشك ولو قال
 ان شاء فلان فشاء لا يلزمه شئ لان مستثناة فلان
 لا يوجب المالك وكذلك ان جاء المطر او هبت
 اسم الربح او كان كذا كما قال
 اقترله بالجنى ولا يتصور بكونه بالارض لان الحائط
 لا يلزمه الارض لان الحائط لا يتصور بكونه بالارض
 البناء فان امكنه رفعها بغير ضرر ولا ضمان
 والا ضمن فتمت للمقر له كما في غصب الساجدة اه في
 (كبنائها) لانه يدخل في الاقرار نعا لا لفظا
 وقال صدر الشريعة ان قال هذا الخاتم لفلان
 الاقصه او هذا الدستان له الا فخله لا يصح
 الاستثناء ولو قال الخلق له والفصل لي والارض
 له والخل لي يصح اه في

منها شاة او ثوبا او دار بطل اتفاقا * ومن وصل اقراره ان شاء
 الله بطل اقراره وكذا ان علقه بمشيئة من لا تعرف مشيئته
 كالملائكة والجن ولو اقر بدار واستثنى بناءها كانا للمقر له *
 ولو قال بناؤها لي والعرصة له كان كما قال وفصل الخاتم ونخل
 البستان كبنائها وان قال له على ألف من ثمن عبد
 لم يقبضه فان عينه قيل للمقر له سلم وتسلم ان شئت وان لم يعينه
 لزم الالف ولغا قوله لم يقبضه ولو قال على ثمن خمر او خنزير
 لا يصديق وعندهما ان وصل صدق ولو قال من ثمن متاع او
 اقترضني وهي زيوف او بهرجة لزمه الجياد وقال يلزم ما قال
 ان وصل وان قال من غصب او ودیعة وهي زيوف او بهرجة
 صدق ولو قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق والا فلا
 ولو قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب صدق ولو قال على ألف الا انه
 ينقص مائة صدق ان وصل والا لزم الالف * ولو قال اخذت
 منك ألفا ودیعة فهلكت وقال المقر له اخذتها غصبا ضمن *
 ولو قال بدل اخذت اعطيني لا يضمن ولو قال غصبت هذا
 الشئ من زيد لا بل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمره ولو قال
 هذا كان لي ودیعة عندك فاخذته وقال الاخر هو لي دفع اليه

(لا يصدق) اي عند ابي حنيفة وصل كلامه او فصل
 وقال ان وصل صدق ولا يلزمه شئ وان فصل
 فان انكر المقر له سب الوجوب لم يصدق وان فصل
 صدقه المقر له لانه بيان تعبير فيصح موصولا
 ومفصولا ولا يفسد الا بعد الاقرار فلا يصح
 (والا فلا) اي والابان فصل لا يصدق والفرق
 بين البيع والقرض وبين الغصب والوديعة ان
 الاقربان يجمعان على الجياد فان فسر الدراهم بغير

الجياد يكون رجوعا والغصب والوديعة يجمعان
 على كل ذلك اه في
 (وقال المقر له الخ) والفرق ان في الاصل الاقوال
 بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرأ به وهو
 بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرأ به وهو
 الاذن والاخر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرأ به وهو
 الجن وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك
 تدعى بسبب الضمان وهو الغصب اه في

بعد موتها اي بعد موت المرأة فانه لا يصح
 لاقطاع النكاح وكذا اذا اقر الرجل بالزوجة
 فصدقته المرأة بعد موته عند ابى خنيفة رحمه
 الله اي يصح النكاح بان يصح تصديقها بعد موته لفظه
 فانه لا يثبت النكاح بان يصح تصديقها بعد موته لفظه
 اي ولو كان الوارث بعد موته

ولو مريضاً وشارك الورثة * وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد
 والزوجة والمولى * وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار
 المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضاً وشهادة
 قابلة * وصح تصديقهم بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد
 موته او عندهما يصح ايضاً وان اقر بنسب غير الولاد كاخ وعم
 لا يثبت ويرثه ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيداً * ومن مات
 ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لايهما
 الميت دين على شخص فاقتر احد هما بقبض ابيه نصفه
 فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

(كتاب الصلح) *

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار
 (فالاول) كالبيع ان وقع عن مال بمال فيثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده جهالة البدل
 لاجهالة المصالح عنه * ويشترط القدرة على تسليم البدل وان
 استحق بعض المصالح عنه او كله رجوع بكل البدل او بعضه
 وان استحق بعض البدل او كله رجوع بكل المصالح عنه او بعضه
 وان وقع عن مال بمنفعة اعتباراً جارة فيشترط فيه التوقيت

(كتاب الصلح) هو اسم بمعنى المصالحة وهي
 المسألة خلاف الخاصة وحكمه البراءة من
 الادعوى ولا يجوز الصلح على مكيل او موزون
 فيه من احتمال الربا بان كان نصيبه من التركة من
 جنسه انتهى عمادى وقوله على مكيل او موزون
 متعلق بالصلح بمعنى اذا لم يكن في التركة دين
 واعيانها غير معلومة وزيد الصلح على مكيل
 او موزون قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة
 نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم
 الجواز موزوناً الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها

(اعتبر الجارة) صورة ادعى على رجل شياً
 فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة او على
 سكوب دابة معلومة او زراعة ارضه مدة معلومة
 او على خدمة عبده او زراعة ارضه مدة معلومة
 فهذا الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز
 فيه احكام الاجارة اشارة اليها بالقاء بقوله
 فيشترط

لا الوكيل الا ان ضمنه لان الصلح عن التوفد
معاوضة باسقاط الحق والصلح عن بعض الدين
استحقاق بعض فلو وكيل فيه سفير ونحوه فلا يكون
البديل عليه كالمسألة في الوكالة اهـ
مع المتدعي (واضاف الى ماله) بان قال على ألف من ماله
اهـ (بلاضافة) بان قال على هذا الف الف او على
هذا العبد اهـ

٢٦٩

فيه * وان بعرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتق موسر عبدا
مشترا كاو صالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان
بعرض صح * ويجوز صلح المتدعي بماله يدفعه الى المنكر ليقترله
وبدل الصلح عن دم عمد أو على بعض دين يتدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه * وبديل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان
صالح فضولي وضمن البديل او اضاف الى ماله او اشار الى
عرض او نقد بلاضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا * وان
اطلق ولم يسلم توقف فان اجازه المتدعي عليه جاز ولزمه البديل
والابطال

* (باب الصلح في الدين) *

الصلح عما استحق بعقد المدانة على بعض جنسه اخذ لبعض
حقه واسقاط لباقيها لا معاوضة * فلو صالح عن ألف حال على
مائة حالة او ألف مؤجل صح وكذا عن ألف جبار على مائة
زبوف * ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة او عن ألف
مؤجل على نصفه حالا او عن ألف سود على نصفه بيضا * ولو
صالح عن ألف درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة
او مؤجلة صح وان قال من له على آخر ألف ادغد نصفه على

٢٨

(وكان متبرعا) لان المصالح هنا وهو
الفضولي لا ولاية له على المطلوب فلا يتقد تصرفه
عليه اهـ (باب الصلح في الدين) لما ذكر حكم الصلح عن
عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لان الاكل اهـ (بلاضافة) بان قال الزبلي فوله عما استحق
العموم كذا في الاكل اهـ (بلاضافة) بان قال الزبلي فوله عما استحق
الخاص وهو

سهولانه اذا صالح عن الدين لا يبيح فوله عما استحق
استيفاء لبعض حقه واسقاط لباقيها وانما يكون
كذلك لو وقع الصلح عن الدين على بعض
الصواب ان يقال والصلح عما استحق بعقد
الدين والصواب ان يقال وهو غير
المدانة اهـ (بلاضافة) بان قال الزبلي فوله عما استحق
(مؤجلة) لان المجل خبر من المؤجل وهو غير
مستحق بالعقد فيكون بازا ما حط عنه وذلك
اعراض عن الاجل وهو حرام اهـ

مطلق وكذا على وان كانت للمعاوضة لكن مدخولها
 (خلافا لابي يوسف) فانه يبرأ عنه لانه ابرأ
 وهو اداء النصف لا يصلح عوضا لكونه مستحقا
 عليه فوجوده كالعدم لانه اني بصري
 (لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا) اهـ
 (لا يبرأ اذا لم يوجد بطل اطلاق الابراء واداء
 التقيد فاذا لم يوجد بطل اطلاق الابراء ولا
 (برئ من نصفه الخ) اهـ
 النصف غدا لا يصلح عوضا بالنسبة
 في تقيد الشرط فلا يتقيد بالنسبة
 (ولم يوقت) اي للاداء وقتا فانه يصح الابراء ولا
 يعود الدين لان هذا البراء مطلق لانه اذا لم يوقت
 للاداء وقتا لا يكون الاداء غرضا صحيحا لانه
 واجب عليه في مطلق الزمان ولم يتقيد
 اهـ

انك بريء من باقيه ففعل بريء والا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف
 وان قال صالحتك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف
 فالالف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع اجماعا وان قال ابرأتك من
 نصفه على ان تعطيني نصفه غدا بريء من نصفه اعطى او لم يعط
 وكذا لو قال اذالي نصفه على انك بريء من باقيه ولم يوقت *
 ولو قال ان اديت الى نصفه فانت بريء او اذا اديت او متى
 اديت لا يصح الابراء وان ادى ومن قال ستر الرب دينه لا اقرتك
 حتى تؤخره عنى او تحط عنى ففعل جاز وان أعلن لزمه للحال

(فصل)

ان صالح احد ربي الدين عن نصفه على ثوب فليس يكره ان يتبع
 المديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب الا ان يضمن له المصالح
 ربع الدين * وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتبع
 الغريم بما قبض وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن ابرأ من نصيبه او قاص الغريم بدين سابق
 لا يضمن لشريكه وان ابرأ من البعض قسم الباقي على سهامه
 وان أجل نصيبه لا يصح خلافا لابي يوسف * وبطل صلح احد
 ربي سلم في سلم عن نصيبه على مادفع خلافا له ايضا وان اخرج

(لا يصح الابراء) لانه علقه بالشرط صريحا
 وتعليق البراءة بالشرط باطل لما فيه من معنى
 التملك حتى يرتد بالرد بخلاف ما تقدم لانه اني
 بصري في الشرط ففعل على التقيد به
 في الهداية اهـ

(بنصفه) لانه كان عليه ولم يستوفه فثبت
 فادمنه اذا قابض قبض نصيبه لكن له عنى
 (المشاركة) اهـ
 وهو المديون لان فسخه الدين حال
 كونه في الذمة لا يصح والمقبوض بدل عنه فله ان
 ينسأ له فيه ان شاء لانه عيني حقه من وجه اهـ
 (لا يضمن لشريكه) في الصورتين اما في الاولى
 فلان الابراء اطلاقا وليس يقبض فلا يرجع عليه
 واما في الثانية فلا لانه قاض دينه باقصة لا قابض
 (لا يصح خلافا لابي يوسف) فانه يصح عنده
 اعتبارا بالابراء المطلق ولا يصح القبض ولو غصب
 يبرأ الى فسخه الدين قبيل القبض او فاسدا وهلك
 احدهما عينيا منه واشتراه شرعا فاستحقاق نصيبه قاض وكذا
 فأيده فهو قبض والاستحقاق بنصيبه قاض وكذا
 الاخر ان عند محمد خلافا لابي يوسف اهـ

(قل البذل أو كذا) لأنه لم يكن نصيبه بغير اهـ ف
 (بطل الصلح) لأن نصيبه تملك الدين من غير اهـ ف
 (اختلاف) وهو حصنة المصالح والصحيح انه يجوز كذا في
 (الكفاية) (في فضائه) (المب) (القسمه نجوز) اهـ ف
 (اي قضاء دينه) (تقديمها للحاجة)

الورثة ائدهم عن عرض او عقار بمال او عن احد النقيدين
 بالآخر او عنهما بمال صحت قل البذل او كذا عن نقيدين وغيرهما
 بأحد النقيدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من
 ذلك الجنس وان بعرض جاز مطلقا وان في التركة دين على
 الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا
 برأءة الغرماء من نصيبه صح وكذا ان قضا حصته منه تبرعا
 أو أقرضوه قدرها واحالهم به على الغرماء وصالحوه عن غيره
 وفي صحة الصلح عن تركة هي اعيان غير معلومة على مكيل
 او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل
 او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح والقسمة
 اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير مستغرق فالاولى
 ان لا يصالح قبل قضاؤه ولو فعل قالوا يجوز والقسمة تجوز قياسا
 لاستحسانا وقيل القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان
 يوقف قدر الدين ويقسم الباقي

(كتاب المضاربة)

هي شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب والمضارب
 امين فاذا تصرف فوكيل فان ربح فشارك وان خالف

دين والدين قد يكون غايبا فلا تخلو عن قليل
 الورثة قضاء دينه (وجه القياس ان الدين يتعلق
 (ويقسم الباقي) التركة ووجه الاستحسان لزوم
 بكل جزء من المسائل المهمة انه هل يشترط
 ضرر الصلح صحة الدعوى او لا فبعض الناس
 لصحة الصلح لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى
 يقولون لا في دار فصول والاستحقاق وقد يتقيل
 حقا محجوب لا في باب الحقوق والصلح لا يصح الا ان تكون
 على ما ترقى في باب الصلح لا بدل على ان هذه
 عن بعض صحة هذه المسألة تدل على ان هذه
 الدعوى صحة لان دعوى حق المجهول
 الرواية غير صحيحة وكثير من مسائل الذخيرة
 تدل على عدم صحة تلك الرواية اهـ باقاني

(كتاب المضاربة) هي في اللغة مفاعلة من
 الضرب في الارض بمعنى السير وبها قال الله
 تعالى وانتم من يضربون في الارض اي يسافرون
 للتجارة تسمى هذا العقد به لان العامل فيه يسير
 في الارض غالبا لطلب الربح وفي الشرع هي
 شركة الخ اهـ ف

(فستقرض) لأنه لا يستحق الربح إلا إذا صار
 المال ملكا له لأن الربح فرع المال فإذا شرط
 أن يكون جميع الربح له فقد ملك جميع رأس
 المال أهق
 (فستبضع) لأن المضارب للمال يطلب لعمله بدلا
 وعمله لا يتقوم إلا بالتسعة كان ولا متبرعا وهذا
 معنى البضاعة فكأنه نص عليها كذا قاله الشيخ
 أهق
 (ولا يضمن المال فيها أيضا) أي المال في المضاربة
 الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة
 ولأنه مال غير مستأجر في يده وكل شرط
 وجب فساد لا خلل مقصوده لا يفسدها
 ويطل الشرط (لأنه لم يصف المضاربة إلى العرض
 بل إلى ثمنه فيكون مضاربة به أهق
 (وجازت أيضا) لأن تسليم المال إلى المضارب (لأن المال
 أمانة في يده فلا بد من التسليم إليه
 أهق

٢٦٨

فغاصب، وإن شرط كل الربح له فستقرض وإن شرطه لرب
 المال فستبضع وإن فسدت فاجبره لاجر مثله ربح أو لم يربح
 ولا يزداد على ما شرط له عند أبي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 المال فيها أيضا ولا تصح المضاربة إلا بمال تصح به الشركة وإن
 دفع عرضا لوقال بعه وأعمل في ثمنه مضاربة أو قال قبض مالي
 على فلان وأعمل فيه مضاربة جازت أيضا وشرط تسليم المال
 إلى المضارب بلا يد رب المال فيه عاقد كان أو غير عاقد
 كالصغير إذا عقدها له وليه واحد الشر يكفي إذا عقدها الآخر
 وكون الربح بينهما مشاعا فيفسدان شرط لأحدهما عشرة
 دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسدها ومالا فلا
 ويطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب وللمضارب
 في مطلقها أن يبيع ويشتري ويوكل بهما ويسافر ويضع ويودع
 ويرهن ويرتهن ويؤجر ويستأجر ويحتال بالثمن على الأيسر
 وغيره ولو أبضع رب المال صح ولا تفسده المضاربة وليس له
 أن يضارب إلا بأذن رب المال وبقوله له أعمل برأيك ولا أن
 يقرض أو يستدين أو يهب أو يتصدق إلا بتخصيص فإن شري
 بما الهابر أو قصره أو حله بماله فهو متبرع * وإن قيل له أعمل

(بلا يدرب المال فيه) لأن يد المالك ثابتة
 له وبقاء يده يمنع التسليم إلى المضارب كذا
 في الهداية أهق
 (لأنه قد حصل فيها
 في شرط لأحدهما ما لمخ) الشركة في الربح أهق
 فانه شرط أن تدلا بوجوب قطع
 (أن شرطه قطع فتنقطع المضاربة فلا يكون مفسدا
 ذلك المقدار فقطع المضارب) أهق
 (على المضارب) ولا الجبهة المضاربة بالشرط أهق
 (الشركة في الربح) وقال زفر تفسد لأن رب
 ويكون الوضعية على رب المال لأن صاحب المال دون غيره
 من المال فلهلاك بلزم صاحب المال لأن مال تفسد لأن رب
 والمضارب أمين فيه فلا يلزم صاحب المال لأن مال تفسد لأن رب
 (ولا تفسده المضاربة) وقال زفر تفسد لأن رب
 إن يكون وكلا في مال المضاربة فيكون مستزاد له ولنا أن
 التصرف في مال المضارب يكون مستزاد له ولنا أن
 (فستبضع) أهق

(غير اهلها) اي في غير سوق من اطرافها
لا يكون مخالفا لان المصير مع تبين اطرافه كنفقة
واحدة فلا يفيد التقيد الا اذا صرح بالذهي
اهق (لا يكون مخالفا) لان فائدة الاول التقيد
المراد عن الاول ان ذلك كذا في الهداية اهق
واعمل به في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها
لان الواو للعطف فليس بمنزلة المشورة انتهى
قال الزيلعي لان الواو للعطف والنهي لا يعطف
على نفسه وانما يعطف على غيره وقد يكون
لا ينسب آء اذا كان بعد جملة فيكون منسوبا
لاشرط في الاول اهق

٢٧٠

برأيك وله الخلط بماله والصنع ان قيل له ذلك فلا يضمن به
ويصير شريكا بما زاد الصنع وحصته له اذا بيع وحصه الثوب
في المضاربة وان قيدت ببلد او سلعة او وقت او معامل معين
فليس له ان يتجاوز كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان
قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير
اهلها او صارف مع غير الصيارفة لا يكون مخالفا وكذا لو قال
اشتر في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله لا تشتري في غير
السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة او فاعمل به
فيها او خذ بالنصف فيها فهو تقييد بخلاف خذه واعمل به
فيها وللمضارب ان يبيع بنسيئة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه
التجار وان باع بنقد ثم اخر صج اجماعا وله ان يأذن لعبد
المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا او امة من مالها
ولا ان يشتري من يعتق على رب المال فان شري كان له لالهها
ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان فعل
ضمن وان لم يكن ربح صح فان حدث ربح بعد الشراء عتق
نصيبه ولا يضمن بل يسعى المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى
المضارب بالنصف امة بألف وقيمتها ألف فوطئها فولدت ولدا

٢٨

(لا يبيع اليه التجار) اي ليس له ان يبيع الى اجل
لا يبيع التجار اليه وقال ابن ابي ليلى ليس له ان
يسع بنسيئة لان ذلك تصرف يوجب نصيبه
عن مال المضاربة ويجوز عن التصرف فيه وعن
نقل قول البيع بالنسيئة من صنع التجار وهو
متعارف عندهم فيدخل عند الاطلاق لان
الربح عاده فكان اوفى لرب المال كذا في الزباهي
وفي الهداية ولهذا لا يبيع له ان يشتري سفينة للركوب وله
لا يركب وليس له اعتبار بالعادة اهق
ان يستكرها اعتبارا بالعادة اهق
(صح اجماعا) اما عنهما فلان الواو لا يضمن
بذلك والمضارب اولى لان المضارب لا يضمن
اهق (وله ان يأذن الخ) في الرواية المشهورة لانه من
منع التجار وعند محمد لا يملك ذلك باطلاق العقد
اهق (اهق) وعنه ابي يوسف انه يزوجه
كذا في الكافي اهق
(او امة من مالها) اهق
الامة لانه من باب الاكساب اهق

10

(ثاني ما هو واجب عليه) لان لا يضارب الثاني
 وبالمال (ثالثه) لان لا يضارب الثاني لان
 (فلكل منهم ثلثه) اي من الثلثان النصف الثاني لان
 وهو الثلث فبقي الثلثان (رابع) شرط للثاني نصف الرجب وهو
 (رابع) شرط للثاني نصف الرجب وهو

فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان ما لم يعمل الثاني في ظاهر
الرواية وهو قولهما وفي رواية الحسن عن الامام لا يضمن
بالعمل ايضا ما لم يربح وان كانت الثانية فاسدة فلا ضمان
وان ربح وحيث ضمن فرب المال تضمين ايها ما شاء في المشهور
وقيل على الخلاف في ايداع المودع * وان اذن له بالمضاربة
فضارب بالثلث وقد قيل له ما رزقك الله بيننا نصفان او على
نصفه او ما فضل فتصانفت نصف الربح رب المال وثلثه
للتاني وسدسه للاول وان دفع بالنصف فتصفه رب المال
ونصفه للتاني ولا شيء للاول * وان شرط للتاني الثلثين فكلما
شرط ويضمن الاول للتاني سدسا * وان كان قيل له ما رزقك الله
او ما ربححت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهم ثلثه وان
دفع بالنصف فالتاني نصف ولكل من الاول ورب المال ربع
* ولو شرط لعبد رب المال ثلثا ليعمل معه ورب المال ثلثا

(سند ما هو مستند)
لثاني ما هو مستند
رب المال ووجب عليه
فلكل منهم ثلثه) لان للبضارب الثاني
وهو الثالث فبقي الثلثان اي من النصف اهل
(رب) شرط للثاني نصف الربح وهو مأذون فيه من
مأذون رب المال فاستحققه ورب المال شرط لنفسه
منها اهل
نصفها اهل

(قله بيعها) لان حقها في الربح وانما يظهر
 بالقسمة وقسمة الربح تنوقف على ان يتقص رأس
 المال اهـ في وجوبه لا يستحسن ان يرد مثل رأس المال وذا لا يمكن الا باذن بيع
 والقياس ان لا يتغير بين التقدين في الثمن اهـ
 (زمنه الاقتضاء) اي ان يقضيه لان المضارب
 كالا جبر وحضه من الربح اهـ في كالا جبر وقد سلك له
 فحجبه على انعام العمل اهـ في

ولنفسه ثلثا صحيح * وتبطل بموت احدهما وبالحاق رب المال
 مرتدا لا يلحق المضارب ولا ينزل بعزله ما لم يعلم به فان علم
 والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في ثمنها وان كان نقدا من
 جنس رأس المال لا يتصرف فيه ولن من غير جنسه فله تبديله
 بجنسه استحسانا ولو اقرقا وفي المال دين على الناس لزمه
 الاقتضاء ان كان ربح والا فلا ويوكل المالك به وكذا سائر
 الوكلاء * والبيع والسماح يجبران عليه وما يهلك من مال
 المضاربة تصرف الى الربح أولا فان زاد على الربح لا يضمن
 المضارب فان اقتسماه وفسخت ثم عقدت فهلك المال او بعضه
 لا يستردان الربح وان اقتسماه من غير فسح تراذاه حتى يتم رأس
 المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب
 (فصل)

ولا يتفق المضارب من مالها في مصره او في مصر اتخذ دارا
 ولا في الفاسدة فان سافر طعامه وشرابه في مالها بالمعروف
 وكذا كسوته وركوبه شراء واستجارا وكذا اجرة خادمه
 وفراش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه
 اليه وضمن ما كان رأئا على العادة ونفقته في مصره من ماله

(والا فلا) اي فلا يلزمه الاقتضاء لان حقوق العبد
 وكيل محض اهـ في
 (المالك به) اي بالاقضاء اهـ في
 (تدريج بالعاقد وهو المضارب الاول لان المضاربة الاولى
 قد انتهت بالفسخ وببوت الثانية بعقد جديد
 فهلك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الاولى
 فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر اهـ في

(حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع فلا يسلم
 بدون سلامة الاصل اهـ في
 (فان فضل شيء اقتسماه) لان رب المال لم يبي
 له حتى بعد استيفاء ماله الا بالربح اهـ في
 (في مصره) اي الذي لا حثاس نفسه لعمل
 انما كانت من المال لا حثاس نفسه لعمل
 المضاربة ومادام في مصره غير محتبس فانه ساكن
 بالسكنى الاصلية اهـ في
 (او في مصر اتخذ دارا) فليد له لونه
 الاقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا يتفق
 المضارب في المضاربة الفاسدة لانه لا يكون فيها
 الاجبر او الاجر لا يستوجب النفقة اهـ في
 (من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحتبس
 لمال المضاربة فلا يجب له النفقة فيه اهـ في

(كسوف المصرا) اي فهو كالسوق في المصرا
 فلا تكون نفقته في مال المضاربة اهق
 (من الربح اولا) وعبرة الكسوف ان ربح ربح اخذ
 المالك ما اتفق من رأس المال وقد فوهم الخلفه
 بينا وبين عبارة المصنف فنقول الجارو الجور
 متعلق بانفق لا ياخذ اي ربح يبيع مشتركا
 رأس المال اخذه المالك من الربح يبيع مشتركا

اهق
 (من اجل ونحوه) كاجرة الطراز والسمار
 ونحو ذلك مما ذكره في باب المراجعة ويقول قام
 على يكلنا اهق
 (يعزم المضارب بينهما) اي الاتين لان المال
 لما صار الفين ظهر الربح في المال وهو الالف
 فكان بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لرب
 المال اهق
 (وباقية للمضاربة) لان نصيب المضارب خرج
 من المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
 المضاربة تاما مائة وبينها اثنان ونصيب رب المال على
 المضاربة لعدم ما يتا فيها اهق

كالدواء ويرد ما بقي من كسوته وغيرها اذا قدم الى رأس المال
 ومادون السفر كسوق المصرا ان امكنه ان يغدو ويبيت في اهله
 والاف كالسفر وليس للمستبضع الانفاق من مالها * ويؤخذ
 ما اتفق المضارب من الربح اولا وما فضل قسم وان سافر بماله
 ومال المضاربة او بمالين لرجلين اتفق بالحصه وان باع متاع
 المضاربة مراجعة حسب ما اتفق عليه من حمل ونحوه لان نفقة
 نفسه ولو شري مضارب بالنصف بألف المضاربة بزا وباعه
 بألفين واشتري بهما عبدا فضا في يده قبل تقدهما يغرم
 المضارب بهما والمالك الباقي ورابع العبد للمضارب وباقية
 للمضاربة ورأس المال ألفان وخسمائة ولا يبيعه مراجعة
 الاعلى ألفين فلو بيع باربعة آلاف فخصه المضاربة ثلاثة آلاف
 والربح منها خمسمائة بينهما * ولو اشترى رب المال عبدا
 بخمسمائة وباعه من المضارب بألف لا يبيعه مراجعة الاعلى
 خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بألف المضارب عبدا
 يعدل ألفين فقتل رجلا خطأ فربح الفداء عليه وباقية على
 المالك واذا فدي العبد خرج من المضاربة ويخدم المضارب
 يوما والمالك ثلاثة ايام ولو اشترى بألف المضاربة عبدا وهلك

(ورأس المال) وهو جميع ما دفع رب المال
 الى المضارب وهو الفان اهق
 (الاعلى خمسمائة) لانه لا الف لان يبيعه من المضارب
 كسبه من نفسه لانه وكتله فيكون بيع ماله بماله
 ان يكون كالعهدوم وكذا لو كان بالعكس كما مر
 في المراجعة اهق
 (وباقية على المالك) اي اذا امتنع من الدفع
 واختار الفداء يعني ارض الخيانة فديان تقدر
 المالك والعبد ربعه للمضارب لان رأس المال
 الف والعبد يساوي الفين اهق

(وجميع ما دفع رأس المال) بخلاف الوكيل
 حيث لا يرجع عند هلاك الثمن بعد الشرآء الا بمئة حلة
 واحدة والفرق ان بيد المضارب امانة ولا يمكن حله
 على الاستمضاء بخلاف الوكيل فان قبضه بعد
 الشرآء استمضاء (فلا يملك) لانها انتفاع على
 المضارب فسادها فالقول رب المال اذا ادعى
 المضارب من جهته وفي التخصيص والاذن
 بالقول لم يدعى الصحة الا اذا قال رب المال
 شرطت لك الثلاث وزيادة عشرة وقال المضارب
 الثلاث فالقول للمضارب اه في
 الشرطت الثلاث فالتحليل والقبول بشرطها
 الثلاث فالقول لربها الايجاب والقبول من حفظه
 بالثلاث البديلتين يمكن من حفظه
 المال السامع في الجور
 الحفظ

٢٧٧

الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وثم وجميع ما دفع رأس

بفسادها فالقول لمّدى الصحة
فالقول لمّدت لك الثالث وزيادة عشر
شروط فالقول للمضارب اهـ في
الثالث فالقول (كتاب الوديعه) ركنها الايجاب والتبصّل وشروطها
(كتاب المال قابلا لاثبات اليد ليتكّن من حفظه
كون المال قابلا للعبد الا بقاء او المال السامح في الهجر
حتى لو اودعه العبد اشترط لوجوب الحفظ ولو كان
لا يصح وكون المودع مكلفا شرا لم يضمن اهـ
حتى لو اودع صبيا فاستهلكها لم يضمن اهـ
عبد المحجور اضمن بعد العتق كذا في المحيط اهـ

(عمله سهل ومؤونة) لان الظاهر عدم الرضى
بالايلزمه من مؤونة الحمل قلنا يلزمه ذلك ضرورة
امتنال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من اهل
العشور ولا بد له من رحلة الشتاء والصيف
في الاختيار لان صاحب المبرور
(ضمن) يختلف في الامانة وال...

والصنف
جاءهم من غيرهم والابادي
في الامانة ولا يخفى ان هذا على اشتراط
كون الغير في عياله وهو ظاهر المتن
والابو ان كالاخني حتى يشترط الاشراف
واختار صاحب النهاية الدافع الى وكره
وقال وعليه الفتوى حتى يشترط الاشراف
او امن من امانة وليس في عياله كلفدناه اه في
فجسها وهو قادر على ظالم بالمنع لا يضمن
بعد طلبه وهو قادر على ظالم بالمنع لا يضمن
ظالم بالمنع حتى عند غير المالك فانه لا يضمن
(عند غيره) لانه عهد الوديعة ولنا ان انكار
وقال زفر بن يمين لانه كان لحفظ الوديعة فلو كان
عند غيبة المالك كان لحفظ الوديعة فلو كان
عند غيبة المالك كان لحفظ الوديعة فلو كان

الالف قبل تقدم دفع المالك الثمن ثم وثمّ وجميع ما دفع رأس
المال * ولو كان مع المضارب ألفان فقال دفعت الى ألفا ورجعت
ألفا وقال المالك بل دفعت اليك الفين فالقول للمضارب
ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح فللمالك * ولو قال من معه
ألف قدر ربح فيها مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول
لزيد وكذا لو قال ذواليد هو قرض وقال زيد بضاعة او ودیعة
او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عینت نوعا
فالقول للمضارب * ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فللمالك

*** (كتاب الوديعه) ***

الايدي اع تسليط المالك غيره على حفظ ماله والودبعة ما يترك
عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالهلاك * وللمودع ان
يحفظها بنفسه وعياله وله السفر بها عند عدم التهي والخوف
خلافا لهما فيما له حل وموؤنة فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا
خاف الحرق او الغرق فدفعها الى جاره او الى سفينة اخرى فان
طلبها ربحها فخبسها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو
بجده اياها وان اقرب بعده بخلاف بجدها عند غيره وان خلطها
بماله بحيث لا تتميز فان بجنسها ضمن وانقطع حق المالك منها في

(ان يشركه ان شاء) لانه استهلال من وجه ثم قالوا
 لا يباح للخالط التناول قبل اداء الضمان فانه العيني
 (ضمن وانقطع حق المالك) لانه استهلال ضرورة
 وكذا معنى لتعذر القسمة باعتبار اختلاف الجنس
 (اشتركا لاجماعا) لان الضمان لا يجب عليه الا
 بالتعدي ولم يوجد
 (مختلف المستعير والمستأجر) لانه ما مور به البعض رجع الى
 في كل الاوقات فاذا خالف في البعض رجع الى
 في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجر بقدره
 (ضمن) اي ضمن المودع قدر ما اتفق لان
 التعدي لم يوجد فيما بيني اه
 (ضمن الجميع) لانه خلط مال غيره بما له فيكون
 استهلالا كاملا لان ما اتفق صار ديني ذمته والدين
 لا يودي الا بالتسليم الى صاحبه ولم يوجد وهذا
 اذا لم يجعل على ماله علامة فلو جعل لا يضمن
 الا ما اتفق كذا في الفصول اه

٢٧٨

المائع وغيره عند الامام وعندهما في غير المائع للمالك ان يشركه
 ان شاء وكذا في المائع عند محمد * وعند ابي يوسف بصير الاقل
 تابعه لا كرفيه * وان يغير جنسها كبر شعير وزيت بشيرج
 ضمن وانقطع حق المالك منها اجماعا * وان خلطت بلا تعدي
 اشتركا لاجماعا وان تعدي فيما بان كانت ثوبا فلبسه او دابة فركبها
 او عبدا فاستخدمه ضمن فان زال التعدي زال الضمان بخلاف
 المستعير والمستأجر وكذا لو اودعها ثم استردها * وان اتفق
 بعضها فهلك الباقي ضمن قدر ما اتفق فقط وان رد مثله وخلط
 بالباقي ضمن الجميع * ولو تصرف فيها فربح يتصدق به وعند ابي
 يوسف بطيب له * وان اودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الى
 احدهما حصته بغيبة الاخر خلافا لهما وان اودع عند
 اثنين مما يقسم اقتسماه وحفظ كل حصته فان دفع احدهما
 الى الاخر ضمن الدافع لا القابض وعندهما لكل حفظ الكل
 باذن الاخر * وان مما لا يقسم حفظه احدهما باذن الاخر
 اجماعا وان نهي عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بد ضمن
 وان الى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشيء يحفظه
 النساء الى زوجته لا يضمن * وان امر بحفظها في بيت معين من

(بطيب له) اذا ادعى الضمان لان شرطه بطيب
 ارجع عنده الضمان وقد وجد بالتصرف فيها
 (بطيب له) اي عند ابي حنيفة لانه مودع
 ان يكون هذا الربح ملكه فبطيب له اه
 (ضمن الدافع) لان ما رضى بامانة ما فكلان
 المودع اه
 (وعندهما لكل واحد منهما ان يسلم الاخر اه) بان يراه ان يدفعها الى
 لكل واحد منهما ان يسلم الاخر اه
 (فدفع الى من له منه بد) بان يراه ان يدفعها الى
 (فدفع الى من له منه بد) بان يراه ان يدفعها الى
 (فدفع الى من له منه بد) بان يراه ان يدفعها الى

الناس بخلافه وان لا بد له منه لا يضمن لان له الحفظ مع
 دفعها الى من لا بد له منه لا يضمن لان له الحفظ مع
 دفعها الى من لا بد له منه لا يضمن لان له الحفظ مع
 دفعها الى من لا بد له منه لا يضمن لان له الحفظ مع

(في غير هاتين) لان الدارين يتفاوتان في الحفظ
 فكلان مقيد افصح التقيد اهـ في
 (ضمن انشاء) لانها احتوى على الاول لم يرجع على الثاني قال الامام
 والخيار فان ضمن الثاني رجع على الاول قال غصب واما اذا علم
 وان ضمن الثاني رجع كذا في شرح الوفاية اهـ في
 فلا يرجع كذا في شرح الوفاية اهـ في
 (بعد العتق) فقط عند ابى حنيفة وليس على
 العبد الثاني ضمان لانه مودع ولا ضمان عليه
 عنده اذا لم يتعد اهـ في
 (العارية) هي في اللغة على ما قاله المغرب
 منسوبة الى العارة اسم من
 واخطأ الجوهري
 للمعار

٢٧٩

عنده العارية (كتاب العارية)
فعلية بالتشديد منسوبة الى العارية لان طلبها على
الاعارة كالغارة من الاعارة منسوبة الى العارية لان طلبها على
حيث ظن انها منسوبة وفي النهاية ان ما في المغرب
اتسهي ويجوز التخفيف وفي النهاية ان ما في المغرب
هو المعقول عليه لانه عليه السلام باشرها وفي المبسوط انها
كان العارية من التعاور بمعنى التناوب كأن المعبر
مأخوذة من التعاور بمعنى التناوب كأن المعبر
يجعل نوبة الغير لا تتقاع بملكه فهي معتلة العيني
وقيل معتلة الادم اهي

*** (کتاب العاربه) ***

هي تملك منفعة بلا بدل ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه
واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض الا ان عين انتفاعا
يمكن رد العين بعده واتصح بأعرتك ومنعتك واطعمتك ارضى
او حملتك على دابتي وأخدمتك عبي اذ لم يرد بذلك الهبة
ودارى لك سكنى او عمرى سكنى وللمعبر الرجوع فيها متى شاء

وهي تملك مستغنة) وهو اختيار أبي بكر الرازي
وقال الكرخي الباحة للمنافع حتى لا يملك المستغنى
إشارة ما استغناه ولو ملك المنافع والأول أصح
وقوله بلا بدل احتراز عن الإجارة اهـ في
(الهبة)
منحك هذا الثوب وحملك على قوله في الهداية
الهبة لأنها التملك العين وعند عدم إرادته
تملك المنافع بخوار مشكل من
الميراث الهبة وكان
لالتعليق

عن الأول أصح
عن الأجرة اهـ في
قال في الكافي قوله في الهداية
تحتك هذا النوب وحملتك على هذه الدابة اذا لم
يرد به الهبة لانها التملك العين وعند عدم ارادته
الهبة تحمل على تملك المنافع تجوز امشكلى من
وجوه احدها انه قال اذا لم يرد بهما ليس التملك
ينبغي ان يقول هذين اللفظين حقيقة لتركيب
وثانيها انه جعل هذين اللفظين حقيقة لان
العين ومجاز التملك المنفعة وثالثها انه جعل
العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ لانه فعند
العين حقيقة الهبة لا يحمل على تملك المنفعة
عدم ارادة الهبة اهـ في
بلى على الهبة اهـ في

(كامل على الدابة) فلو استغارداه ولم يسم
 شيئا له ان يحمل ويعبر للعمل لان الحمل لا يتقاون
 كذا في الهداية اهـ في بقوله الى شتر فلو خالف الى
 (الى شتر فقط) فبدقوله الى شتر فلو خالف الى
 كذا في الهداية اهـ في بقوله الى شتر فلو خالف الى
 (الى شتر فقط) فبدقوله الى شتر فلو خالف الى

ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فان
 أجرها قتلقت ضمن ايها شاء فان ضمن المورح لا يرجع على احد
 وان ضمن المستأجر يرجع على المورح ان لم يعلم انه عارية وله
 ان يعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لاما
 يختلف كالركوب ان عين مستعملا وان لم يعين جاز ايضا ما لم
 يتعين فان تعين لا يجوز فلوركب هو ليس له اركاب غيره وان
 أركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او
 بهما ضمن بالخلاف الى شتر فقط وان اطلق فيهما فله الانتفاع بأي
 نوع شاء في اي وقت شاء وتصح اعادة الارض للبناء والغرس
 وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قطعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان
 وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع وقيل
 يضمن قيمته ويملكه وللمستعير قلعه بلا تضمين ان لم تنقص
 الارض به كثيرا وعند ذلك للمالك الخيار وان اعارها للزراع
 لا تؤخذ حتى يحصد وقت ام لا واعدة رد المستعار والمستأجر
 والوديعة والرهن والمغصوب على المستعير والمورح والمودع
 والمرتهن والغاصب واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح
 ربه او العبد او الثوب الى دار مالكة برئ بخلاف الغصب

مثل المسيحي بان استغارداه فحمل عليها عشرة
 اقترعة من حنطة اخرى او خالف الى خبز من المسيحي
 من حنطة اهلنا اهـ في المعبر ما نقص البناء
 لا يكون ضامنا اهـ في المعبر ما نقص البناء
 ومعنى ضمان فاما غير مقلوع لان القلع غير
 مستحق قبل الوقت وفي المحيط لو كان البناء من
 تراب الارض فاستردتها المعبر ليس للمستعير ان
 يهدمه ولا ان يرجع عليه بما انفق لانه صاحب اصل والمستعير
 (للمالك الخيار) لانه صاحب اصل والمستعير
 اهـ في بيع والتبرع بالاصل كذا في الهداية
 (على المستعير) لان الرد واجب عليه لانه قبضه
 لمنفعة نفسه والاجر مؤونة الرد اهـ في

(والمؤجر) لان الواجب على المستأجر التمكن
 والخلية دون الرد فان منفعة قبضه سالمة للمؤجر
 معنى فلا يكون عليه مؤونة رد كذا في الهداية اهـ في
 (والمودع) بكر الدال لان منفعة حفظها
 عائدة اليه فكانت مؤونة رد الغصوب لان الرد الى
 (والغاصب) عليه اجرة مؤونة رد الغصوب فوجب عليه
 المالك واجب عليه والاجر مؤونة رد الغصوب فوجب عليه
 ونفقة العبد المستعار وضمان اذا هلكت الدابة او العبد
 (برئ) اي من الضمان اذا هلكت الدابة او العبد
 او الثوب استحسننا والقياس ان لا يبرأ لانه
 لم يردهم الى مالكهم اهـ في
 (بخلاف الغصب) ان لا يبرأ لانه
 الغاصب مستعير باليد والقياس ان لا يبرأ لانه
 يد مالكة فلا يبرأ من ازالة يده واشبات يد مالكة
 وذلك بحقيقة التسليم الى مالكة واما الوديعة
 فلان المالك رضى بحفظ المودع دون غيره اهـ في

(مع اجبر ربها) لانه من عبال المستعبر وله ردها
يدين في عباله اهـ في

وهو الصحيح لان الدابة وان لم
يكن في يده دأتما الا انها تدفع اليه في بعض
الاجبر مباونة) اهـ في

لانه لا يعبد من العبال فلا يبرأ
ويكتب مستعبر الارض للزراعة اهـ في
لانه اعارة الارض قد تكون للزراعة وقد
تلكان مبهما والا طعام وان كان

مما يكتب اعز في
منه وكان اولي اهـ في
على الغير بما ينفعه
اعز في
عن الخلفين
لا يدين من القرض
تجني من القرض

حجة فيها المصلحة
المزاج فان العينة
التعليك قال الله
الاجبر فلانا نوب
اهـ السلام من

(فلارجوع فيما وهب) لو ادعى الموهوب له
 هلاك الموهوب بصدقه لانه منكر لوجوب الرد
 عليه فاشبه المودع اهو (الرجوع لتعذر هلاك الموهوب له
 فانه مانع من الرجوع عليه) (حتى يرد باقيه)
 استحق بعوضه ظهر انه ماعوضه الا بالباقي وهو

استحق عوضا عن الكل فلا يرجع الا ان يرد الباقي
 يصلح عودا عن الكل فلا يرجع الا ان يرد الباقي
 ثم يرجع اهو (فله ان يرجع بمالم يخرج)
 (فله ان يرجع بمالم يخرج) لانه فصل مجتهد
 فيه مختلف بين العلماء فله الامتناع وولاية الا ان يرجع
 للقاضي وان تراضيا فقد ابطال حكمه فيجوز ان
 هلك في يده بعد الحكم بالرد لم يضمن لانه امانة في
 يده حيث قبضه لا على وجه الضمان اهو
 (فلا يشترط قبضه) اي قبض الواهب لان
 انما يعتبر في انتقال الملك لاني دعوى
 القبض الملك القديم اهو

والقاف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحم محرم والهاء
 هلاك الموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي عدم الزيادة
 قول الواهب ولو عوضا فاستحق نصف الهبة رجع بنصف
 العوض وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد
 باقيه وان استحق الكل رجع بالكل فيهما ولو عوض عن
 نصفها فله ان يرجع بمالم يعوض ولو خرج نصفها من ملكه
 فله ان يرجع بمالم يخرج ولا يصح الرجوع الا براض او بحكم
 قاض فلو اعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم
 نفذ ولو منعه فهلك لا يضمن وهو مع احدهما فسخ من الاصل
 لاهية من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصح في المشاع وان
 تلف الموهوب فاستحق ضمن الموهوب له لا يرجع على واهبه
 والهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط القبض في العوضين
 ومنعها الشيوخ في احدهما بيع انتهاء فتثبت الشفعة
 وخيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما
 (فصل)
 ومن وهب أمة الاجلها او على ان يردّها عليه او بعتهها
 او يستولدها صحت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا

(وبطل الاستثناء والشرط) لان هذه الشروط تختلف
 مقتضى العقد فكانت فاسدة ولا يبطل بها قبيل
 فيه اشكال فانه ان اراد الهبة بشرط العوض
 فهي والنشرط جائزان فلا يستقيم فوبطل اهو

(شباغها) لما ذكرنا وهذا بحث مذكور في
 الزيلعي وقد ذكرنا بعضها اهـ
 (قالهبة باطلة) لان الحمل يبقى على ملكه فلم
 يكن يشبه الاستثناء ولا يمكن تقبض الهبة فيه
 يمكن التدبير في هبة المشاع او هبة ثمنى هو
 لكان التدبير في هبة المشاع اهـ
 مستقول بملك المالك اهـ
 (فهو باطل) لما ذكرنا ان التدبير في هبة المشاع
 في الاراء لا يصح اي فيصح التدبير في هبة المشاع
 لما ذكرنا ان التدبير في هبة المشاع اهـ
 (جائزة للعمر على ما في الهداية وغيرها) اي بعد موت الموصي
 لهواه عليه السلام من عمر عمرى فهي لعمره
 مجاه وعماه لا تزقبوا من اربق شيئا فهو سبيل
 الميراث رواه احمد وابوداود اهـ
 (ان مت قبلك فلان) لان هذا التعليق
 بالنظر وهو موت المالك قبل ذلك باطل اهـ
 (كانت عارية في يده) لان هذا العقد للتبليك
 فينضم اطلاق الانتفاع اهـ
 (او ما ملكه لفلان) لانه لا يفهم منه التبليك
 وانما المفهوم منه انه ملكه اهـ

لو هب دارا على ان يرد عليه بعضها او يعقوضه شيئا عنها ولو دبر
 الحمل ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها ومن
 قال لمديونه اذا جاء غدا فالدائن لك اوفانت بريئ منه وان اديت
 الى نصفه فالباقي لك اوفانت بريئ منه فهو باطل والعمرى
 جائزة للعمر حال حياته ولو ورثته بعده وهي ان يجعل داره له
 مدة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطلة فان قبضها كانت
 عارية في يده وعند ابى يوسف تصح كالعمرى وهي ان يقول
 ان مت قبلك فلان وان مت قبلي فلي فان قبضها كانت عارية
 في يده والصدقة كالهبة لا تصح بدون القبض ولا في مشاع
 يقسم ولا رجوع فيها ولو لغني ولا في الهبة لفقير ولو قال جميع
 مالي او ما ملكه لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب الى
 او ما يعرف بي فاقرار

* (كتاب الاجارة) *

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمتا
 صلح اجرة وتفسد بالشروط ويثبت فيها خيار الشرط والرؤية
 والعيب وتقال وتفسخ * والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة
 كالسكنى والزراعة فتصح مدة معلومة اي مدة كانت

(كتاب الاجارة) كسر الهزة هو المنصور
 وحكي فيها ضم الهزة قال اهل اللغة اصل الاجر
 الذي يقال اجرته فلان على عمله كذا اي ائتمه
 والله تاجر العبد اي يئتمه والمستاجر يئتم
 المؤجر عوضا عن بدل المنافع لو استأجر ثابة مدة
 معلومة لا يملك لئتمها لا يجوز لان اللب عيني
 لا منفعة اهـ
 (بيان المدة كالسكنى) وان كانت المدة لا يعين
 الى مثلها عادة واختاره المصنف ومنعه بعضهم
 اهـ

ان لا يناد على ثلاث سنين) الحيلة لجواز الاجارة
 الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عتودا
 متفرقة كل عقد على سنة فكون العقد الاول
 الاجارة هذه الحيلة عندى مضاف قال صاحب
 لا وقف عن البطلان فان الوقف انما لم يجوز
 نصرف المدة طويلا والناس اذا اطلت في يد
 فنبهدون لو ادعاه يوم من الدهر فيبطل الوقف
 كذا) لانه اذا رأى

وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى ان لا يراد
 في الاراضى على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة وتارة تعلم بذكر
 العمل كصنع الثوب وخطاطته وحمل قدر معلوم على
 دابة مسافة معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا
 والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجديد او بشرطه او باستيفاء
 المعقود عليه او التمكن منه فتجب لوقبض الدار ولم يسكنها حتى
 مضت المدة وتسقط بالغصب بقدر فوات التمكن * ولرب الدار
 والارض طلب الاجرة اكل يوم * ولرب الدابة لكل
 مرحلة * وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وان عمل
 في بيت المستأجر * وللخباز بعد اخراج الخبز فان احترق قبل
 الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان في بيت المستأجر
 ولا ضمان وقالوا ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر
 وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر * وللطباخ للوليمة بعد الغرف
 ولضارب اللبن بعد اقامته وقالوا بعد تشريره * ومن عمله اثر
 في العين كصباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض فله حبسها
 للاجر * فان حبسها فضاقت فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء
 المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر او غير مصبوغ ولا اجر له *

اه في (وكنقل هذا الى موضع الذي يجعل البع كذا) لانه اذا رأى
 ما ينقله وعالم الموضع الذي يجعل البع كذا) لانه اذا رأى
 معلومة فيصح العقد اه في (وكنقل هذا الى موضع الذي يجعل البع كذا) لانه اذا رأى
 (حتى مضت المدة) لان تسليم غير المنفعة للمالكين
 اوجب تسليم محلها مقامها اذا التمكن من الانتفاع
 ثبت به هذا في الاجارة الصحيحة واما في الفاسدة
 فالمعبر بحقيقة الاستيفاء ثم التمكن من المستأجر
 يجب ان يكون في مكان وضع العقد في حقه اه في

(ولا ضمان) اي عند ابي حنيفة لانه لم يوجد منه
 الحيلة اه في (وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر)
 في الهداية وغيرها من الاختلاف اخبار القدودي واما
 الهداية من غير فوهو مجرى على عموم بانه لا ضمان
 عند غيره اما عنده هلك عليه وقبل بالوليمة لانه
 بالاتفاق فلا لانه هلك عليه وقبل بالوليمة لانه
 على فوهما فلا لانه هلك عليه وقبل بالوليمة لانه
 (بعد الغرف) لان الغرف لا يكون لغيره اه في
 لو استأجره لطبخ فقدر بعينه اه في
 عليه والمربح في ذلك للغرف اه في
 (بعد اقامته) اي نسبه عند ابي حنيفة اه في

(ليس له حساب) للاجر لان المقود عليه نفس
 العمل وهو عرض وليس له اثر يقوم مقامه اهـ
 (راد الا بئ) فان له حق الجبس لاستيفاء العمل
 ولا اثر لعمله لانه كان على شرف العمل لا في
 ولا اثر لعمله لانه كان له حق الجبس وقال زفر
 اجبا فكله باعده منه فله حق الجبس و قال زفر
 ليس له حق الجبس سواء كان له معلومين حتى
 (حسابه) لانه اذا كان عليه معلومين حتى
 (حسابه) هذا اذا كان عليه معلومين حتى
 الاجر بحسابه هذا اذا كان عليه معلومين حتى
 معلومين يجب الاجر كله لان العمل المتعارف فيها السكنى
 (ما يعمل فيه) لان العمل المتعارف فيها السكنى
 واهذا انسى مسكنا فنصرف اليه لان المتعارف
 كالارض والنسب والقياص ان لا يجوز للجهالة
 العامل والعمل فلا بد من البيان اهـ
 (وله ان يعمل كل شئ) في الدار والحان عند
 الاطلاق وله ان يسكن غيره معه او يقره لان
 كثرة السكان لا تضر ما يلب تزيدي عما رتبها اهـ

ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب ليس له
 حسابا بخلاف راد الا بئ * واذا أطلق العمل للصانع فله ان
 يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا * ومن استأجر رجلا
 اجبي بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله اجره
 بحسابه * وان استأجر لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
 فردّه فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصال كتاب اليه
 فردّه لموته وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهاب اجماعا

(باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز)

وصح استئجار الدار والحانوت وان لم يترك ما يعمل فيه *
 وله ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء كالحدادة والقصرة
 والطحن واستئجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال
 على ان يزرع ماشاء * وللبناء والغرس وان انتقضت المدة لزمه
 ان يقلعهما ويسلمهما فارغة الا ان يغرم المؤجر قيمة ذلك مقلوعا
 برضى صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فيدون رضاه
 ايضا او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض
 لهذا * والرطوبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك

(والطحن) لان هذه الاشياء توهن البناء
 والمراد رضى الثور والماء لارضى البس فانه
 لا يمنع من النصب فيه اهـ
 ان بين ما يزرع الخ (تلا يفضى الى المنازعة
 ولولم بين ما يزرع في الاجارة للجهالة ولو راعها
 ما شئت فسلطت صحبة في القياص اهـ
 بعد ذلك لا تعود بقلعهما الخ (لانه ليس له ما يزرع
 لزمه ان يقلعهما حتى يترك كالحا على الدوام
 (تترك باجر المثل) لان له نهاية معلومة كالحا
 وفي القينة استأجر ارض وقف وغرس فيها
 او بئ ان يستأجر باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر
 اهـ

(باختلاف المستعمل) بكسر الميم الثانية بان كان مقيدا فخالف وهذا بجهومه متناول للثوب
والاداة فيكون تعميما بعد التخصيص اه في الركوب
ولا عبرة بالثقل) ويخف عليها ركوب التقييل لعله
الخصف بالفرسية ولان الادنى غير موزون فلا يمكن كعدد
معرفته بالجنابات اه في الكبح جندب الاداة بلجامها في نفسه
(وان كبحها) الكبح اه في لان المتعارف مما يدخل تحت
لتقف ولا تجرى اه في لان المتعارف مما يدخل تحت
نفسه هو معتاد) لان المتعارف مما يدخل تحت
مطلق العقد فكان حاصله بان شرط السلامة ان يتحقق
خفية ان الاذن يقيد بشرط السلامة ان يتحقق
السوف بدونه وانما هما للمبالغة فتقيد بوصف
السلامة كالمرور في الطريق كذا في الهداية
وقيد بالضرب والكبح لانه يضمن بالسوف اتفاقا
اه في لانه اذا كان بمثل الاول تناوله
(لا يضمن) اه في لانه اذا كان بمثل الاول تناوله
اذن المالك اذا فائدة في التفسير بغيره الا اذا كان
زيادة عليه في الوزن اه في

واستجار الاداة للركوب والجل والثوب للبس فان اطلق
فله ان يركب ويلبس ماشاء فاذا ركب اوبس هو او اركب
او البس غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد بركب
او لابس فخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل
وما لا يختلف به فتقيده هدر * فلو شرط سكنى واحد جازان
يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الاداة نوعا وقد راكثر بر
فله حمل مثله او اخف كالشعير والسجسم لاما هو اضر كالمخ
وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا
وان زاد على ما سمي فعطبت ضمن قدر الزيادة ان كانت
نطبق ما حملها * والافكل القيمة وفي الاردا في ضمن النصف
ولا عبرة بالثقل وان كبحها او ضربها فعطبت ضمن خلافا لهما
فيما هو معتاد * وان تجاوز بها مكانا سماه ضمن ولا يبرأ بردها
الى ما سماه * وان استأجرها ذهبا واياها في الاصح وان نزع
سرج الحمار واسرجه بما يسرج بمثله لا يضمن * وان اسرجه
او وكفه بما لا يسرج او لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان
او كفه بما يوكف به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على
السرج فقط * وان سلك الجمال طريقا غير ما عينه المالك

(ضمن) لانه لم يتناوله الاذن من جهة فصار
مخالفا اه في لانه لم يتناوله الاذن من جهة فصار
(وكذا ان او كفه الخ) في الخلاصة لو اشترها
بسرجها فاو كفهها كاف يوكف به مثله
فهو ملك ضمن كل القيمة عند ابي حنيفة اه في
(على السرج فقط) لانه اذا كان يوكف بمثله
كل هو هو السرج سواء فيكون المالك راضيا به
الا اذا كان زائدا على السرج فليس من جنس
ولا في حنيفة ان الاكاف ليس من جنس
السرج لانه للجل والسرج للركوب والهداية
ينسب احدهما على ظهر الدابة مالا ينسب
عليه الاخر فكان مخالفا اه في

الاداة مالا ينسب
عليه الاخر فكان مخالفا اه في

(ان لم يتفاوت الطريقتان) لان ذكر الطريقتين غير
مفيد للظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقهما
يسلكه الناس فلم يفصل اهـ في
(مختلف ضمني) اما الاوليان فاحسنه التقييد
(مختلف الفاو اما الثالثة فافضن التفاوت بين
لكل واحد منهما
الداخل

بمسلكه
(تختلف ضمن)
فصار مخالفا ولما الثالثة
البر والحر اه ق
(في الليلة الاولى ويومها)
انجسار في الليلة الاولى لان في اعتبار الساعة حرجا
ويومها وبه يفي
عظما والمقصود هو الليلة الاولى ويومها عرفا
وهو عبارة عن الفصح في رأس الشهر
(صح وان لم يكن الخ) لان المنفعة صارت معلومة وتقسم
بيان المدة والاجرة معلومة فيصح وتقسم
الاجرة على الشهور على السواء ولا يعتبر تفاوت
الاسعار باختلاف الا زمان اه ق
(والافقوف العقد) لان الاوقات كلها سواء
في حكم الاجارة وفي مثله ينبغي الزمان الذي
على العقد كالاجل والمبين ان لا يكتم فلان شهر
ولانه لو لم ينبغي صار منكم مجهولا وبه ينطل
الاجارة اه ق

(بالاهلية) لان الابام يصار اليها ضرورة وهي
في الاول منها فان اجر في عاشر ذي الحجة سنة
فدوا الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالسنة تتم عند
مجدد على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة
وعشرين فالسنة تتم على الحادى عشر من
ذي الحجة فان قلت مشلا يلزم ان يتكرر عيد
الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة
التي قد در بها امدة الاجازة لافى الا
فالمحدور غير لازم والاد
(عسب الت

سنة
السنة المعروفة
للأزم غير محذور اه في ذلك
لنهي عليه السلام عن ذلك ويدخل
ان يستأجر التيس لنزوع على غنمه ويدخل
وهو ان يستأجر كالحصان والحصار وغيرهما اما التزوف اه في
فيه كل فحل كالحصان والحصار وغيرهما اما التزوف اه في
غير اجرة الا باس به واخذ الاجر عليه حرام اه في

مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يتفاوت الطريقان
وان تفاوتتا او كان لا يسلكه الناس او حمله في البحر فقتل ضمن
وان بلغ فله الاجر وان عين زرع برّ فزرع رطبة ضمن ما نقصت
الارض ولا اجر عليه * وان امر بخياطة الثوب قيسا فخطاه
قباة خيرا المالك بين تضمينه قيمته وبين اخذ القباة ودفع اجر
منه لا يزداد على ما تسمى وكذا لو امر بقباة فخطاه سراويل
في الاصح وقيل يضمه هنا بلا خيار

* (باب الاجارة الفاسدة) *

يجب فيها اجر المثل لا يزداد على المسمى ومن استأجر دارا كل شهر
بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان يسمى بجملة الشهور وكل شهر
سكن فيه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية
بقاؤه في الليلة الاولى ويومها * وان استأجرها سنة بكذا صح
وان لم يبين قسط كل شهر وابنداء المدة مسمى والا فوقت
العقد وان كان حين يهلّ تعتبر بالاهلة والافبالايام
وعند محمد الاول بالايام والباقي بالاهلة وابو يوسف معه
في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة * ويجوز اخذ اجرة
الحمام والحمام لا أخذ اجرة عسب التيس ولا على الطاعات

(اوالمعاصي) لان المعصية لا يتصور استحقاقها
بالعقد فلا يجب عليه الاجر وان اعطى الاجر
فقطه لا يجب له اهق
خلافهما (لان الاجرة مجبولة وله ان العادة
جارية بالتوسعة على الظن شفقة على الولد فلم تكن
الجهالة مفضية الى المنازعة لانها لم تكن
عليها وهو مجهول اهق
او صيا لا يجوز لان الدين له فدية فوفقت الاجارة
عليه وهو مجهول اهق
لان البيت المستأجر) لان البيت له فله المتع من
الوطئ فيه اهق
لان العقد قد لزمتها
(ان كان ذلكا حقه ظاهر) اهق
وقوله لا غير مقبول في حق من استأجرها اهق
ولا هل الطفل فسحقها) ولو استأجر الابن اتمه لم يجز
لان في استئجارها زوجها النكاح لا يفسد اهق
جاء ولو استأجرها زوجها ولو استأجر جده
خدمته مستحقة عليها ولو استأجر امرأته لتخبز
اراد ان يبيع الخبز فلها الاجر وان اراد لياكل فلا
يجب الاجر اهق

كالاذان والحج والامامة وتعليم القرء آن والفقه او المعاصي
كالغناء والنوح والملاهي ويفق اليوم بالجواز على
الامامة وتعليم القرء آن والفقه ويجبر المستأجر على دفع ماسمي
ويحبس به وعلى دفع الحلوة المرسومة * ولا تصح اجارة المشاع
الامن الشريك وعندهما تصح مطلقا وان آجر دارا من رجلين
صح اتفاقا * ويجوز استئجار الظئر بأجر معلوم وكذا بطعامها
وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه
واصلاح طعامه ودهنه لاثني شيء منها بل هو واجرها على من
نفقته عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة او غدته بطعام فلا اجر
لها ولزوجها وطوها لا في بيت المستأجر وله فسحقها ان لم تكن
برضاء ان كان نكاحه ظاهرا لان اقترنت به * ولا هل الطفل
فسحقها ان مرضت او حبلت وفسد استئجار حائك لينسج له
غزلا بنصفه او حار ليحمل عليه طعاما بغير منة او نور ليطحن له
برابقتين من دقيقه * ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
وان استأجره ليخبز له اليوم فخير ابد رهم فسد خلافا لهما * ولو
قال في اليوم صح اتفاقا * وان استأجر ارضا على ان يكرها
ويرزعا او يسقيها ويرزعا صح * وعلى ان يشبها

(بغير من دقيقه) هذا يسمى قنبر الطحان
وقد نهي عليه السلام عنه والصورتان الاولى
في معنى قنبر الطحان لانه جعل الاجر بعض
ما يخرج من عمله اهق
خلافهما (فانه صحيح عندهما ويقع العقد
على العمل وذكر الوقت للتعجيل فصح العقد
عند تعذر الجمع بينهما فترفع الجهالة وله ان المقود
عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون نسليم
النفس في ذلك اليوم معقودا عليه ولا تزجج وضع
الاستأجر في الثاني ورفع الاجر في الاول فينفي
الى المنازعة اهق

(أوبكرى نهرها) من كبت التبرك باب الفسخ اذا
 (أوبكرى نهرها) من كبت التبرك باب الفسخ اذا
 (أوبكرى نهرها) من كبت التبرك باب الفسخ اذا
 (أوبكرى نهرها) من كبت التبرك باب الفسخ اذا

أهق
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت

أوبكرى نهرها او يسرقها لا يصح * وكذا الاستئجار للزراعة
 بزراعة وللركوب بركوب وللسكنى بسكنى ولللبس بلبس * وان
 استأجر شريكه او حماره لحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجر
 كراهن استأجر الرهن من المرتهن * وان استأجر ارضا ولم يذكر
 انه يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يعم فان زرعتها
 ومضى الاجل عاد صححا وله المسمى * وان استأجر حملا الى
 مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل المعتاد فتفق لا يضمن * وان
 بلغ مكة فله المسمى * وان اختصما قبل الزرع والحمل تقضت
 الاجارة دفعا للفساد

(فصل)

الاجير المشترك من يعمل لغير واحد * ولا يستحق الاجر حتى
 يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك
 وان شرط ضمانه * وبه يفتى * وعندهما يضمن ان امكن
 التحرز منه كالغصب والسرقه بخلاف ما لا يمكن كالثوب
 والحريق الغالب والعدو المكابر * ويضمن ما تلف بعمله
 اتفاقا كخريق الثوب من دقه وزلق الجمال واتقطاع الحبل
 الذي يشد به المكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن

(وعندهما يضمن ان امكن التحرز منه الخ) لهما ان
 الحفظ مستطاف عليه اذا لم يكن العمل بدونه فاذا
 هلك بسبب يمكن الاختراز منه اذا كانت باجر بخلاف
 جهته فبضمه كالوديعه اذا كانت باجر بخلاف
 جهته فبضمه كالوديعه اذا كانت باجر بخلاف
 جهته فبضمه كالوديعه اذا كانت باجر بخلاف

أهق
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت
 (أولم بين ما يزرعها) بان قال ازرع فيها ما شئت

(لم يتجاوز المعتاد) لعدم العلم بحصول الموت
منه الا ان يتجاوز الموضع المعتاد لان ذلك غير
مأذون فيه فيضمن دية النفس لانها تلفت بما ذون
فيه وغير مأذون فيه فيضمن دية عضو كامل
ويبي القطوع يجب عليه دية كاملة وان مات وهو
مأذون فيه فيضمن دية كاملة لان الزائد
وهو من اغرب المسائل واندرها حيث يجب
الاكثر بالبرء والاقل بالهلاك كذا في الزيلعي
وغیره اه في اما الضمان فلان السقوط
(وله الاجر بحسابه) اما القطع الحبل او العنار واكل
والانكسار من صنعه واما الخيار فلا نه اذا انكسر
ذلك من صنعه واحد بينه وبين غيره
في الطريق في الحبل نهي واحد بينه وبين غيره
وانما صار تعدا عند الانكسار فيميل الى اي الجهتين
شاء وفي وجهه الثاني له الاجر اه في
(يتسلم نفسه مدته) اي مدته الاستحجار وان لم يعمل
وليس له ان يعمل لغیره لان منافعه مستحقه له
والاجر مقابل بها فيستحقه مالم يمنع من العمل
مانع من نفسه بقوله كن الخ اه في

به الادى عن غرق في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن
فصاد ولا براغ لم يتجاوز المعتاد ولو انكسرت في طريق الفرات
فلما لك ان يضمنه قيمته في مكان حمله ولا اجر او في مكان كسره
وله الاجر بحسابه والاجر الخاص من يعمل لواحد ويسمى اجر
وحد ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدته كن استو جرح للخدمة
سنة او رعى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله ويصح ترديد
الاجر بين تعين مختلفين واي ما وجد لزم ماسمى له نحو ان خطته
فارسيا فبدرهم اوروميا فبدرهمين وان صبغته بعصفر
فبدرهم او برزغران فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم
في الشهر او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة فبدرهم
او الى واسط فبدرهمين وكذا يصح لو ردد بين ثلاثة لا بين
اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه فخطه
اليوم فله الدرهم وان خطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف
درهم وقال الشرطان جائزان ولو قال ان سكنت هذه الحانوت
عطار فبدرهم او حداد فبدرهمين جاز خلافا لهما وكذا
الخلا فلو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان
جاوزتها الى القادسية فبدرهمين * او قال ان حملت عليها الى

(ولو قال ان خطته الخ) كافي البيع غير انه يشترط
خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة
الاجرة يجب بالعمل وعنده تعين بخلاف البيع مجهول
فان الثمن يجب بنفس العقد والبيع مجهول
اه في

(جاز خلافا لهما) فان عندهما لا يجوز لان المهور
عليه واحد والاجر ان مختلفان ولا بدري ايها
يجب فلا يصح وله ان اقل الاجرين يجب بتسليم
الحبل والزيادة موفوفة على ظهور العمل ولو كان
كل الاجر موفوفا على ذلك كافي مسألة الخطاطة
الرومية والفارسية جاز وهذا الاولى اه في

(وان حملت كرت فبدرهمين) لا يجوز لان المقود عليه احد الشئتين وهو مجهول ولا يبي حنيفه انه خبرين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسألة اهق
 غيبيين عقدين والقارسية اهق
 اي السفر لان مطلق العقد انما شرطه (بلا اشتراطه) بخدمة في الحضر وعليه عرف الناس
 يتناول العبد الموصى بخدمته في حقه (بلا اشتراطه) اهق
 بخلاف العبد الموصى بخدمته في حقه (بلا اشتراطه) اهق
 بالضر لان وثقة عليه ولم يوجد العرف في حقه (بلا اشتراطه) اهق
 الا اذا شرطه وثقة عليه ولا يجتمعان اهق
 لان الضمان والاجرة لا يجتمعان اهق
 (والاول باربعة) لانه لما قال اولاً شهر باربعة انصرف الى ما يلي العقد فجزء بالهبة اهق
 (حكم الحال) اي يجعل الحال حكماً بينهما اهق
 فيكون القول قول من ينهله الحال مع عينه اهق
 لان القول في الدعاوى قول من ينهله الظاهر اهق

الحرة كرت شعير فبدرهم وان حملت كرت فبدرهمين * ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراطه * ولو استأجر عبداً محجوراً فعمل واخذ الاجر لا يسترد منه * ولو آجر العبد المغصوب نفسه فأكل غاصبه اجره لا يضمن خلافاً لهما * وما وجده سيده اخذه وقبض العبد اجره صحيح * ولو آجر عبده هذين الشهرين شهراً باربعة وشهراً بخمسة صح والاول باربعة ولو استأجر عبداً فابق او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بساعة حكم الحال فان كان حاضراً وصحياً صدق المولى والا فالمستأجر * وكذا الاختلاف في اقتطاع ماء الرحي وجريانه * ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر أو قال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب * وكذا الاختلاف في القميص والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى * وان قال رب الثوب عملت لي بلاجر وقال الصانع بأجر فالقول لرب الثوب وعند ابي يوسف للصانع ان كان حر يقاله وعند محمد للصانع ان كان معروفاً فاعمله بالاجر

(وكذا الاختلاف في اقتطاع ماء الرحي) فان كان الماء منقطعاً وقت الخصومة فالقول للمستأجر فيما مضى وان كان جارياً فالقول لرب الرحي مع التبرجيج ابدأ انما يقع بما لا يصلح بحجة عندنا يصلح من يجاز في اصول الفقه اهق لان الاذن يستفاد من صدق رب الثوب اهق لان الاذن كان القول

جهنم الا ترى انه لو انكر اصل الاذن كان القول (صدق رب الثوب) عند ابي حنيفة لانه ينكر قوله اهق
 (فما القول لرب الثوب) لان الظاهر شاهد له وبه يفتي على (الاصانع) ما في العنفي اهق
 (حري يقاله) اي معاملة له والمخافة بالاكسر اسم من الاختلاف او اسم من الاكساب وحريه
 (حري يقاله) اي معاملة له فالقول له لان العادة اذا سقت انه يعمل بالاجر فالعادة كالمنطوق اهق

(كسر اب الدار الخ) اختلاف اصحابنا في هذه المسألة
 فقيل ينفسخ العقد بانهدام الدار واقطاع الماء
 عن الرعي واقطاع الشرب عن الارض لقوان
 المقصود عليه وهي منفعة السكف ونحوها قيل
 لا ينفسخ على ذلك العبد المستأجر وقيل
 على وجوه ينصور عودها فشا به اياك العبد
 المستأجر وذا لا يوجب انفساخ العقد ونص
 في الاصل ان الاجارة في الارض لا تنفسخ
 ماقطاع الماء اهـ اي المرأة من زوجها فحينئذ
 اعنت في الماضي عليه الزام ضرر
 ٢٩٣

۱۹۵

تفسخ بعيب قوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض
او الرعي * او اخل به كمرض العبد ودبر الدابة * فلو انتفع به
معيبا او ازال المؤجر عيبه سقط خياره * وتفسخ بالعذر
وهو العجز عن المضي على موجب العقد الا بتحمل ضرر غير
مستحق به كقلع سن سكن وجعه بعدما استؤجر له او طبخ
لولية ماتت عروسها بعد الاستئجار للطبخ لها او اختلعت
وكذا لو استأجر دكنا ليتجر فذهب ماله او آجر شيئا فزمه دين
لا يجزئ قضاءه الا من ثمن ما آجره ولو باقاره * او استأجر عبدا
للخدمة في المصر او مطلقا فساقر او اكرى دابة للسفر ثم بداله
منه ولو بد اللمارى منه فليس بعذر * ولو مرض فهو عذر
في رواية الكرخي دون رواية الاصل * ولو استأجر خياط يعمل
لنفسه عبدا يخط له فأفلس فهو عذر بخلاف خياط يخط
بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل في الصرف وبخلاف
بيع ما آجره * ولو استأجر دكنا ليعمل الخياطة فتركه لعمل
آخر فعذر وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر * وتنسخ
بموت احد العاقدين ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا

(فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن) لان هذا سبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد فصار كخبر يتر في ملك نفسه فتلف به انسان اهق
(وراكين الى مكة صح) استحسننا لان المقصود هو الرابك وهو معلوم اهق
(فهو اجود) لانه اقرب للمشاهدة قال ابن الامام احمد لا يصح بغير المشاهدة كلام
الشحنة وحمل البعير ما ثمان واربعون مثاقيل
العلماء تكلموا في معرفة الصاع فقالوا ثمانية
ارطال والدليل عليه ان الوصف حمل بعير في كلام
العرب وحمل البعير ما ثمان واربعون مثاقيل
منون صاعا ظلت والباع ثمانية ارطال برطل
العراق وهو بالجلبي فخور طل واربع اواق فينبذ
اهق يكون حمل البعير تقريبا ثمانية ارطال بالجلبي
(فهو ردعوضه) اي عوض ما اكل لان المستحق عليه حمل معلوم في جميع الطريق فله استيفاءه اهق

تنسخ كالوكيل والوصي ومتولى الوقف

(مسائل منشوره)

ولو احرق حصائد ارض مستأجرة او مستعارة فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن ان كنت الريح هادئة وان مضطربة ضمن * ولو اقعده خياط او صباغ في حافوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا لو استأجر رجلا يحمل عليه مجلا وراكين الى مكة صح وله الحمل المعتاد * وان شاهد الجمال الحمل فهو اجود * وان استأجره لجل زاد فأكل منه فله رد عوضه * ولو قال لغاصب داره فترغها والا فأجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ فعليه المسمى * فان جحد الغاصب ملكه او لم يجحد لكن قال لا اريد هابا لا جرفلا وان برهن على ملكه بعد جحده ومن آجر ما استأجره باكثر صح ويتصدق بالفضل * وتصح الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف لا البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح على مال وبراء الدين

(فعليه المسمى) لانه اذا عين مقدار الاجرة والغاصب التزمه انعقد بينهما عقد اجارة اهق
(ويتصدق بالفضل) لانه ربح ما لم يقبضه وعند الشافعي يطيب له الفضل الاول لانه لو لم تكن الاجارة الثانية من جنس اظفار كذا في الجمع من جنسها طاب الفضل اهق

اهق (والمعاملة) وفي المساقاة (والقضاء) بان قال الامام اذا جاء راس الشهر فانت فاض بالبلدة الفلانية اهق

(كتاب المكاتب) هو ما خذ من كتاب مكتبة الكتب وهو التاء واصله من الكتب والكتب لانها جميع الحروف والمولى مكاتب كسرت التاء واصله من الكتب والكتب لانها جميع الحروف
 الجمع ومنه كتبت القرية اذا خزن بها والكتب والكتب لانها جميع الحروف
 الطائفة المجتمعة من الجنب والكتب والكتب لانها جميع الحروف
 الابواب والفصول والعقد كتابة ومكتبة لانها جميع الحروف
 اليد الى حرفة الرقبة اولان فاعدا اولان كلاً منهما يكتب الوثيقة وهو اظهر
 اهق فصل عدد اولان كلاً منهما يكتب الوثيقة وهو اظهر

(وقيل مكتبة) اهق في رواية ابى سليمان لان التجميع
 يدل على الوجوب لعدم القدرة على تسليمه
 (ينبغي بالتعيين) اهق
 والمراد به نبي ينبغي بالتعيين كالثوب والعبد
 وغيرهما من المكمل والموزون غير التقدين حتى
 لو كسبه على دراهم او ذنانير بعينها وهي لغيرة
 (غير معين) اهق وانما قال غير معين لانه لو شرطان
 بغير تعيين لكانا بغير تعيينهما ايضا اهق

* (كتاب المكاتب) *

الكتابة تحرير المملوك يد في الحال ورقبة في المال * فن كاتب
 مملوكه ولو صغير يعقل بمال حال او مؤجل او منجم فقبل صح
 وكذا لو قال جعلت عليك ألفا تؤد به نجوما اولها كذا
 واخرها كذا فاذا اديته فانت حر وان عجزت فقت فقبل *
 ولو قال اذا اديت الى ألفا كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق
 وقيل مكتبة واذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
 فان اتلف ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكتبة اوجنى عليها
 او على ولدها وان كاتبه على قيمته فسدت وان اداها عتق وكذا
 تفسد لو كاتبه على عين لغيره يتعين بالتعيين او على مائة ليرد عليه
 عبد اغير معين وعند ابى يوسف تجوز وتقسم المائة على قيمة
 المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد والباقي يدل
 الكتابة وان كاتب المسلم بنحمر أو خنزير فسد فان اداها عتق ولزمه
 قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطلة ولا يعتق بأداء المسمى
 وتجب القيمة في الفاسدة ولا يتقص عن المسمى ويزاد عليه
 وصحت على حيوان ذكر جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته
 وصح كتابة الكافر عبده الكافر بنحمر مقدرة وادى اسلم فلا سيد

(ولا يعتق بأداء المسمى) يعني قبل ان يترافعا
 الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن ابى
 حنيفة ومحمد وهو قول زفر انه يعتق بأداء قيمة
 نفسه ولا يعتق بأداء ماسي وعند ابى يوسف
 يعتق بأداء القيمة وبأداء ماسي ايضا
 الحقانق وعن ابى حنيفة انه يعتق بأداء ماسي
 اذا قال ان اديتها فان لم يترافعا
 المولى والعبد مسلمين او المولى مسلما والعبد ذميا
 او على العكس اما لو كانا ذميين تجوز الكتابة
 ذكره في المبسوط اهق اذا اردت قيمته
 (وزاد عليه) اهق
 لانه رضى بالزيادة فينال شرف الحرب فيزداد عليه
 عند ازدياد القيمة على المسمى اهق
 (ولزم الوسط الخ) فان كل واحد اصل من وجه
 اما الوسط فظاهر واما قيمته فلا يعرف بالقيمة
 فصار اصل دفع القيمة قضاء في معنى الاداء
 كما تقر في الاصول اهق

(له ان يبيع ويشترى ويسافر) لانه لا يقدر على
 تفصيل البدل الابها اهق
 (فولأؤه له) اي للاول وان ادى الثاني المال
 (فولأؤه له) اي للاول قبله اي قبل عتق الاول
 الى المكاتب الاول قبله اي قبل عتق الاول
 فليسيد ولأؤه لعدم اهلية الاعناق فيخلفه
 المكاتب معتق اليه وهو مولد ولو ادى
 فيه اقرب الناس اليه وهو مولد ولو ادى
 الاول بعد ذلك لا يتحول عن المقتى الى عبده
 جعل معتقا والولاء لا يتحول عن المقتى الى عبده
 بخلاف غيره الولاء اهق
 (دخول في كنفه) لان المكاتب اهل
 لان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فجعل كل منهم
 مكانا معه فمعتقا للصلة بقدر الامكان واقواهم
 دخول الولد المولود في كنفه ثم الولد المشتري
 ثم الابوان اهق
 (خلافهما) فانه يدخل عندهما في مكانته
 بالشرع كمن زنى رجم محرم منه كاعتق عليه ولا
 ان للمكاتب كسبا لاملاكا والكسب يكفي للصلة
 في الولاد اهق

فيمتها وعتق باداء عينها

* (باب تصرف المكاتب) *

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه * ويرزوج امته
 ويكاتب عبده * فان ادى بعد عتق الاول فولأؤه له وان قبله
 فليسيد * وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا ان يهب ولو بعوض
 * ولا يتصدق الا بيسير ولا يكفل ولا يقرض ولا يعتق
 ولو بمال ولا عبده ولا يبيعه من نفسه * والاب والوصي
 في رقيق الصغير كالمكاتب * ولا يملك المأذون شيئا
 من ذلك وعند ابى يوسف له تزويج امته وعلى هذا الخلاف
 المضارب والشريك * وان اشترى المكاتب قريبا ولادادخل
 في كنفه * ولو اشترى ذارحم محرم غير الولادة لا يدخل خلافا
 لهما * وان اشترى ام ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة
 ولا تباع الام * وان لم يكن معها جازيها خلافا لهما وولده
 من امته يدخل في كنفه وكسبه له * ولو زوج امته من عبده
 ثم كاتبهما فولدت يدخل الولد في كتابة الام وكسبه لها *
 ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحقت
 فولدها عبدا وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه * وان

(دخول الولد في الكتابة) فمعتقا للصلة ولم يجز
 بيعها ابجاء لانها تباع للولد في هذا الحكم قال
 عليه السلام اعتقها ولدها ولم تدخل في كتابته
 حتى لا تعتق بعقدها نص عليه في المبسوط اهق
 (جاز بيعها بخلافهما) فانه لا يجوز بيعها لانها ام
 ولده كالحرة اذا اشترى ام ولده ولم يكن معها وله ان
 القياس كان يقتضي جواز بيعها وان كان معها
 ولدها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤذى
 وبذنه لا يبيع فيه ولا يثبت والاصح انه على التنبوع اهق
 (في كنفه) في الكتابة وكسبه اي كسب الولد اي لا يولد له
 في حكمه مملوكه وكذا المكاتبه اذا ولدت ولدا
 فالحكم كذلك اهق

(في الحال) اي في حال الكتابة قبل العتق اهـ
 (ومثله المأذون في التجارة) اهـ اي مثل المكاتب اهـ
 (في الحكم المذكور) اهـ اي في كتابة ام الولد والمدير وغيرها
 (وهي ام ولده) اهـ (لانه تلقىها جنتها حرة عاجلة
 يبدل واجلة بغير بدل اهـ (وسقط عنها البديل)
 (لبيس لم يهاز فبها بجهة الكتابة ولم تسلم بجهة الجبهة
 فلا يجب البديل اهـ لانها مكاتبه لايجل للمولى وطوقها
 (بلاد عوف) اهـ لانها مكاتب تبعا لها فلو
 (بل هو مثلها في الحكم) اهـ لانها مكاتب تبعا لها فلو
 مات المولى بعد ذلك عتق الولد وبطلت عنه
 السعاية لانه بمنزلة ام الولد تبعا لامة فبعتق بموت
 اهـ ان شاء اوفى الاقل من ذلك
 (او ثلثي قيمته) اهـ
 (ان كان معسرا) اراد ان المولى لم يترك شيئا غيره
 اهـ

وطى المكاتب امة بملك بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه
 عقرها في الحال وكذا ان اشتراها فاسدا فوطئها فردت وان
 وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه * ومثله المأذون في
 التجارة

(فصل)

واذا ولدت المكاتبه من مولاها مضت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولده واذا مضت على الكتابة اخذت منه عقرها
 وان مات المولى عتقت وسقط عنها البديل * وان مات وتركت
 مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب
 من تلده بعده بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
 مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت مجانا والمدير يسعي
 في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا * وعند ابى يوسف
 يسعي في الاقل من البديل او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي
 في الاقل من ثلثي البديل او ثلثي القيمة * وان دبر مكاتبه صح
 ومضى عليها او عجز نفسه وصار مدبرا * فان مضى عليها فان
 سيده معسرا يسعي في ثلثي البديل او ثلثي القيمة وعندهما
 يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق

(او ثلثي القيمة) فان خلاص في الموضوعين في
 الخيار والمقدار و ابو يوسف مع ابى حنيفة في
 المقدار ومحمد في بقا الخيار اما الكلام في الخيار
 فبني على تجزى الاعناق وعدمه فعند ابى حنيفة
 منه جزاين ما وراء الثلث عتق او تبعت الكتابة
 فيه كما كانت قبل عتق الثلث اهـ
 (وان دبر مكاتبه صح) اي صح التدبير لانه يملك
 تجزى الصق فيه فملك التعليق بشرط المولى اهـ
 (او ثلثي القيمة) ان شاء عند ابى حنيفة اهـ
 (وعندهما يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما)
 فان خلاص في الخيار مبني على تجزى الاعناق وعدمه
 تجزى به اما المقدار هنا فبني عليه اهـ

(ويستطاع عنه بدل الكتابة) لانه التزني يحصل
 العتق وقد حصل بدونه اهق
 (فصالح على نصفه حالاصح) اي الصلح والقياس ان
 لا يجوز لانه اعتباس عن الاجل وهو ليس بمال
 والدين مال فكان ربا وجه الاستحسان انه شيء
 مع المنافي اذا الاصل ان لا يجري هذا القيد بين
 المولى وعبيده اذا العبد وما في يده لمولاه والاجل
 ايضا ربا من وجه فيكون شبه النسبة فلا يعتبر
 اهق
 (ثلاثي البدل حالا) وهو ألفان وان شاء ادى
 (بوثقي ثلاثي ثلثي قيمته للعمال) لان ما زاد على قيمته يملك
 المولى مؤجلا وقيمة ملكه حالا فينفذ في ثلث هذا
 ويعمل في ثلثيه وثلثه اهق
 (ادى ثلثي القيمة للعمال) لان احاطة هذا حصل
 في القدر والتأجيل فاعتبر الثلث فيهما اهق
 (وان كاتب حر عن عبده) بان قال لمولاه كاتب
 عبد فلانا اهق

وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على ألف مؤجل فصالح
 على نصفه حالاصح * وان مات مريض كاتب عبدا قيمته ألف
 على ألفين الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد
 ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله اورد رقيقا وعند محمد يوثق
 ثلثي قيمته للعمال والباقي الى اجله اورد رقيقا * وان كاتبه على
 ألف وقيمته ألفان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة للعمال اورد الى
 الرق اتفاقا ومثلها البيع * وان كاتب حر عن عبده بألف وادى
 عنه عتق ولا يرجع به عليه * وان قبل العبد فهو مكاتب *
 وان كاتب عبدا عن نفسه وعن عبد آخر غائب قبل صح *
 وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ
 الغائب بشيء وايهما ادى اجبر المولى على القبول وعتقا
 ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كاتبهما معا ولا يعتق
 احدهما باداء حصته بخلاف ما لو كانا لاثنين * ولو عجز
 احدهما ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امة عنها وعن
 ولدين صغيرين لها جزواى ادى اجبر المولى على القبول
 وعتقوا ولا يرجع على غيره
 * (باب كتابة العبد المشترك) *

(وان قبل العبد فهو مكاتب) وان قال لا اقبله ثم
 ادى القابل الا لف لم يعتق لانه ارتد بده اهق
 (ولا يرجع احدهما على الآخر) اما الحاضر فلا
 فضى دينه وذلك كالمكاتب اذا ولد له في الكتابة
 فانه اذا ادى لم يرجع على ولده بشيء واما الغائب
 فانه اذا ادى بغير امره وليس بمضطر من جهته
 فلا نه ادى بغير امره اهق
 (وكذا لو كاتبهما معا) ان ادبا عتقا وان عجزا ردا
 واحدة وشروطها فيهما معتبر ولا يعتق احدهما
 (جان) اي ذلك استحسانا والقياس ان لا يجوز
 (واى ادى) اي واى واحد من الثلاثة وهم
 الام والصغيران ادى بدل الكتابة اهق

(وعتق الاخر لغو) لانه لا يتجزأ عندهما فلم
 يصادف التدبير الملك وهو يعتقه اهق
 (او استسعى العبد لو معسرا) لان هذا ضمان
 اعتاق فيختلف باليسار والعسار اهق
 اعناق العجز والموت (اي في بيان احكام العجز

وعتق الاخر لغو* فان اعتق الاول ضمن لو موسرا او استسعى
 العبد لو معسرا وتدير الاخر لغو
 * (باب العجز والموت) *

اذا عجز المكاتب عن نجم فان ربح له حصول مال لا يجعل الحاكم
 بتعجزه ويمهل يومين او ثلاثة والا عجزه وفسخ الكتابة ان طلب
 سيده او عجزه سيده برضاء وعند ابى يوسف لا يعجزه مالم يتوال
 عليه نجمان* واذا عجز عادت احكام رقه وما في يده لمولاه
 ويحل له ولو ااصله من صدقة وان مات عن وفاء لا تفسخ ويؤدى
 بدلها من ماله ويحكم بعتقه في آخر جزء من حياته ويورث
 ما بقى من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا في كتابته
 او كوتبوا معه تبعا او قصدا* وان لم يترك وفاء وله ولد ولد
 في كتابته سعى على نجومه فاذا أدى حكم بعته وعتق ابيه
 قبل موته* والولد المشتري اما ان يؤدى حالا او يرث في الرق
 وعندهما هو كالاقل* وان مات المكاتب وترك ولدا من حرة
 ودين على الناس فيه وفاء فحنى الولد قضى بأرش الجنابة على
 عاقلة الام لا يـكون ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم
 موالى الام والاب في ولائه قضى به لموالى الام فهو قضاء

(باب العجز والموت) قول على اذا توالى
 والموت اهق
 (مالم يتوال عليه نجمان) لانه لا يتجزأ عندهما فلم
 على المكاتب نجمان رد الى الرق ولهما ما روى عن
 ابن عمر ان مكاتبه عجز عن نجم فزده الى الرق وخبر
 على بتفدي اثبات الفسخ قبل ان يخلصه على ما عده
 على بتفدي اثبات الحكم عماده على ما عده
 (واذا عجز) اي المكاتب عن المالك الذي عجز
 احكام رقه لان فلك العجز كان لاجل عقد
 الكتابة فلا يفتى بدون العقد اهق
 (وما في يده) اي في يد المكاتب الذي عجز لمولاه
 لانه كسب عبده اهق
 (ولو ااصله من صدقة) لان ما في يده لمولاه اهق
 (وبعتق اولاده) وهذا قول على وابن مسعود
 وبه اخذ علوانا اهق

(قبل موته) اي في آخر جزء من حياته وانما يعتق
 الابن لانه داخل في كتابة ابيه لانه وقت العقد
 كان من اجزاء الاب متصلا به فورد العقد عليه
 ودخل في كتابته وكسبه
 في الاداء وصار كالاقل (لانه صار بمنزلة حنفي
 وعندهما هو كالاقل) لان هذا القضاء لا ينافى
 ملك المولى اعناقه كاعتاق المكاتب ولا ينافى
 ان الاجل ثبت بشرط في العقد اهق
 (لا يكون ذلك قضاء) لان مقتضى
 الكتابة لان مقتضى
 الام اهق

الام اهق
 (لانه هذا القضاء لا ينافى
 ملك المولى اعناقه كاعتاق المكاتب ولا ينافى
 ان الاجل ثبت بشرط في العقد اهق
 (لا يكون ذلك قضاء) لان مقتضى
 الكتابة لان مقتضى
 الام اهق

اي العبد عن الكتابة فالمولى بالخير
 ان شاء دفع او فدى اهـ في
 ولا تنسخ الكتابة بموت السيد لانها حق العبد

اي العبد عن الكتابة بموت السيد لانها حق العبد
 ان شاء دفع او فدى اهـ في
 ولا تنسخ الكتابة بموت السيد لانها حق العبد

يعجزه ولو جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بجنائه فججز دفع
 او فدى وكذا لو جنى المكاتب فججز قبل القضاء به ولو بعد
 ما قضى عليه به فهو دين يباع فيه * ولا تنسخ الكتابة بموت
 السيد ويؤدى البدل الى ورثته على نجومه فان اعتقه
 بعضهم لا يتفدوان اعتقوه كلهم عتق مجانا

*** (كتاب الولاء) ***

الولاء لمن اعتق ولو بتدبير واستيلاء او كتابة او وصية او ملك
 قريب ولغا شرطه لغيره اوساوية ومن اعتق حاملا من زوج
 قن فولدت لاقل من نصف سنة فولاء الولد له لا ينتقل عنه ابدا
 وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل من نصفها وان ولدت لاكثر
 من ذلك فولادهم ايضا لكن ان اعتق الاب جرته الى مواليه
 ولا يرجع الاقولون عليهم بما عقلوا عنه قبل الجر ولو تزوج
 بجمى له مولى موالاة او معتقة فولدت منه فولاء الولد لمواليها
 وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوى
 الارحام مؤخر عن العصة النسبية فان مات السيد ثم المعتق
 فارثه لا قرب عصة سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا
 وعند ابى يوسف لا يه السدس والباقي للابن وعند استواء
 القرب تستوى القسمة وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن

(جرته الى مواليه) لان مولى الام لم يعتق الولد
 هنا لحد وبه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد
 تبع للام لتعذر نسبه الى الاب فاذا اعتق الاب
 امكن نسبه بفعله تبعه الى ابى من جعله تبع للام
 لان الولاء كالنسب اهـ في
 (ولا يرجع الاقولون الخ) لانهم حين عقلوه كان
 مقتصر اعلى مال الاعتاق اهـ في
 (لمواليها) اي فيما اذا ولى احد اولم يوال
 (حكم ابيه) اي فيما اذا ولى احد اولم يوال
 ولا يكون ولأه الولد لمولى الام اشرف لكونه
 والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه
 اقوى فكذا الولاء ولهما ان ولأه العتاقة قوى
 يعترف حق ترتيب الاحكام اهـ في

والجينة او مشتق من الولاء وهو القرب وفي
 ومجينة هو التناجر من الارث والعقل اهـ في
 (الولاء لمن اعتق) اهـ في
 (الاثمة الستة) لان الولد جزؤها فتبعها في الصفات
 (له ايضا) لان الولد جزؤها فتبعها في الصفات
 (النسب عنه الا ترى انه يتبعها في الحرية والرقية
 فكذا في الولاء اهـ في

اي العبد عن الكتابة بموت السيد لانها حق العبد
 ان شاء دفع او فدى اهـ في
 ولا تنسخ الكتابة بموت السيد لانها حق العبد

(من كتاب الحديث) ورد الحديث عن النبي
 عليه السلام في آخره اوجز ولا معتقة قال
 انتهى لا يثبت في كتب الحديث من فوجا وقال
 العيني هذا حديث منكر لا اصل له وانما هو
 مروى عن جماعة من الصحابة اهـ
 (فصل) اى في بيان شروط الاول ان لا يكون له
 التناصر وله ثلاثة شروط فممنع من لا يستوفون
 معق لان ولا العنافة اقوى فممنع من لا يستوفون
 التانى ان لا يكون عليهم ولا العنافة فولا الموال
 فلا يكون التالى ان لا يتنسب الى احد من
 معروف وهو عقول
 لما سئل

اواعتق من اعقب او كاتب من كاتب الحديث
(فصل)

ولاء الموالاة سببه العقد فلو اسلم عجمي على يد رجل ووالاه
على ان يرثه ويعقل عنه او والى غير من اسلم على يده صح
ان لم يكن معتقاً وعقله عليه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو
مؤخر عن ذوى الارحام وما لم يعقل عنه فله ان يفسخه قولاً
بمحضرته وفعلاً مع غيبته بان ينتقل منه الى غيره وبعد ان
عقل عنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده * وللا على ايضاً
ان يتبرأ من ولاته بمحضره * ولو اسلمت امرأة ووالت او اقترت
بالولاء فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك
يتبعها فيه خلافا لهما

(کتاب الکرامہ)

هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره
مع بقاء اهليته وشرطه قدرة المـكـره على ايقاع ما هتد به
سلطانا كان اولسا وخوف المـكـره وقوع ذلك وكونه ممتنعا
قبله عن فعل ما اكـره عليه لحقه اولحق آخر اولحق الشرع
وكون المـكـره به متلفا نفسا او عضوا او موجبا غما يعدم
الرضى فلواكـره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل

(رضاء) ای ولا یفسد اختیاره و هذا اظاہر
فقط فالامتناع عنه مجبول
فبیرتہ المقابلة فمن قال ان فيه جعل قسم الثبی
الناس فان الاشراف یختلف باختلاف
والارذال ربما لا یقسمون الا
بالضرب المبرح اهـ

(ملك فاسدا) لان ركن البيع صدر من اهله وفي
 في محله والفساد لقوات الوصف وهو الرضى ملكا بالتبض
 البيع عندنا وعند زفر لا يملك فلو اعتق المشتري
 بالاكره صح (ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها) اي
 لا يثبت فيه بدون التسليم فان التسليم داخلا
 فيه بالاكره فافترقا اه في

لا يثبت فيه بدون التسليم فان التسليم داخلا
 فيه بالاكره فافترقا اه في

او ضرب شديد او حبس مديد خير بين الفسخ والامضاء
 ويملكه المشتري ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه
 ولزمه قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجازة لافعلها
 كرها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكره عليها وان هلك
 المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته وللبائع تضمين اي شاء
 من المكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيته
 وان ضمن المشتري بعد ما تداولته البياعات نفذ كل شراء
 وقع بعد شرائه لا ما وقع قبله * وان اجاز عقدا منها جاز ما قبله
 ايضا وله استرداده اذا فسخ لو باقيا وضرب سوط وحبس يوم
 ليس باكره الا فيمن يتضرر به لكونه ذا منصب * وان اكره
 على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب
 او حبس او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو
 حل ويأثم بصره على التلف ان علم الاباحة كما في المنجصة *
 وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل
 او قطع عضو يرخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويؤجر
 بالصبر على التلف ولا رخصة بغيرهما وان اكره على اتلاف
 مال مسلم باحدهما رخص له * والضمان على المـ

(رجع على المشتري المالك المكره فيكون مال كاله من وقت
 فقام مقام الضمان اه في
 وجود سب الضمان اه في
 (لا ما وقع قبله) فان المشتري اعم من ان يكون
 مشتريا ولا او مشتريا ثانيا او ثالثا اه في
 (بضرب او حبس او قيد) هذا النوع من
 الملبى هو الذي لم يكن فيه خوف على النفس
 سواء كان يقتل او قطع فليس بضرب فان
 في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان
 من جنس ما تهدي وهذا احسن اه في

(بالصبر على التلف) روى ان خبيبا وعمارا ابليا
 بذلك فصب خبيب حتى صلب فسماء النبي عليه
 السلام سيد الشهداء واظهر عمار الكفر وكان قلبه
 مطمئنا بالايمان فقال النبي عليه السلام فان عادوا
 فقد اي عاد الكفار الى الاكره فعدت الى مثل ما
 انبى به اولاً من اجراء كلمة الكفر على اللسان
 وقبلت مطمئن بالايمان (قلت) لا شبهة في ان
 الرخصة مع قيام الجريمة اثر الخطاب صريح بذلك
 العلامة التفتازاني في التلويح جرم كل ذلك
 ما اكره عليه مباح او رخصة التي هي ادنى
 من اثار الخطاب فالاباحة الثابتة التي هي ادنى
 درجات الاجسام لا تقابل الجريمة بل تجتمعها اه في

(على احدهما) للنسبة وعند زفر على القاتل
 فقط لانه مباشر وعند الشافعي عليه ما على القاتل
 بالباشرة وعلى الحامل بالتسبب فان التسبب
 عند كالباشرة لانه لو القى نفسه صار مباشرا
 عند كالباشرة (لانه لو القى نفسه صار مباشرا
 عند كالباشرة) لانه لو القى نفسه صار مباشرا
 (وقال يلزمه الصبر) ليس له الاقدام اتقاها
 في اهلا كرها فوجب الصبر على ذلك المكره
 لانه لو اكره بالقصاص لم يكن فعله المكره
 وقد يكون كل مهلك لانه لو لم يكن فعله المكره
 الا في عام اتقاها ثم اذا فعل ذلك فعله المكره
 القصاص عنده وعندهما لا قصاص
 (واسلامه) والاصل عندنا ان لا يمنع صفة وكذلك
 لا يمنع القصاص مع الهزل يصح مع الاكره
 ولا يمنع من ما يصح بالاكراه لانه لو اكره
 ولا يمنع من ما يصح بالاكراه لانه لو اكره
 ولا يمنع من ما يصح بالاكراه لانه لو اكره

او على قتله او قطع عضوه لا يرخص فان فعل بالقصاص
 على المكره فقط وعند ابي يوسف لا قصاص على احدهما
 ولو اكره على ان يردى من جبل ففعل فديته على
 عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله وعند محمد عليه
 القصاص ولو اكره بقتل على تردا واقحام نار او ماء وكل مهلك
 فله الخيار في الاقدام والصبر وقال يلزمه الصبر * ولو وقعت نار
 في سفينة ان صبرا حترق وان ألقى نفسه غرق فله الخيار
 عند الامام وعند محمد يلزمه الثبات * وان اكره على طلاق
 او اعتاق او توكيل بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المكره
 وكذا بنصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو
 بعده وصح يمين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب
 ذلك ورجعته وايلأوه وفيه فيه واسلامه لكن لا قتل فيه
 لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردة فلاتين بها امرأته فان ادعت
 بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق *
 ولو اكره على الزنى ففعل حدة ما لم يكرهه سلطان وعندهما
 لا حد عليه وبه يفتى

(كتاب الحجر)

(وعندهما لا حد عليه) قال صدر الشريعة
 الاكره الاختلاف فالزنى لا يكره
 بل هذا الاختلاف غير السلطان فالزنى لا يكره
 ولا يتحقق من غير السلطان فالزنى لا يكره
 مع الاكره فاجتهد فاذا اكره السلطان فزنى
 لا يجتهد لوجود الاكره السلطان وغيره ولا يجتهد
 الاكره يتحقق من السلطان وغيره ولا يجتهد
 في الصور زنى قال يعقوب باشا لا يجتهد ان عدم
 في الحقيقة كما صرحوا به وهذه المسألة منقولة
 في حاشية كتاب الروايات اهـ في (كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من
 في اللغة المنع ومنه معنى الخطيئة لانه يمنع عن القصاص والاعتبة
 وفي النسخ هو ومنع فاذ الخ اهـ في

(كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من
 في اللغة المنع ومنه معنى الخطيئة لانه يمنع عن القصاص والاعتبة
 وفي النسخ هو ومنع فاذ الخ اهـ في

(وبه يفتى) لان ابن عمر عرض على النبي عليه عشرة سنة فلم يجزه
 وعرض عليه ابن اربع وعشرين سنة وهو ابن خمس عشرة سنة
 وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة
 وعرض عليه يوم الجحجج اه في الشريفة
 وعرض عليه يوم الجحجج اه في الشريفة
 وعرض عليه يوم الجحجج اه في الشريفة

(صدقا) لانه لم يلاق قط عليه الا من جهنم
 فتقبل فيه قولها كما قبل قول المراءى
 لا يطلع عليه غيرها كالحض ونحوه (فرع) ان
 له امي آة بنت اربع عشرة و غلام فقال للبراة ان
 حضرت فانت طالق وللغلام اذا احتلت فانت حر
 فقالت حضرت وقال احتلت بصدق الغلام
 اه في
 (كتاب المأذون) ابراده بعد الجحجج ظاهر مفعول
 من الاذن وهو الاطلاق وهو في الجحجج مطلقا وفي
 الشرع ما قاله المصنف اه في

الجارية بالحض او الاحتلام او الحبل فان لم يوجد شئ من
 ذلك فاذا تم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندهما
 اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الامام وبه يفتى
 * وادنى مدته له اثنا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا
 راهقا وقالا بلغنا صدقا وكانا كالبالغ كما

(كتاب المأذون) *

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد بأهليته فلا
 يلزم سيده عهده ولا يتوقت فلو اذن له يوما فهو مأذون
 دائما الى ان يحجر عليه ولا يتخصص فاذا اذن في نوع من
 التجارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا
 ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع
 للمولى او لغيره بأمره او بغير امره صحيحا او فاسدا وللمأذون
 اذنا ما لا يشترى بشئ بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة
 ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن
 ويرهن ويراع ويشترى بذرايزرعه ويشارك عنا او يستأجر

(ثم يتصرف العبد بأهليته) لان العبد اهل
 للتصرف بعبد الرق الا انه يجز عليه في
 التصرف على المولى فاذا اذن فقد اسقط حقه
 فكان العبد متصرفا بأهليته الاصلية ولهذا
 لا يرجع على المولى بما لحقه من العهدة ولا يخفى
 ان اذن الصبي والمعتوق ليس فيه اسقاط الحق عليه
 انه مستندرك والاولى ما في الدرر وهو نوعان
 اذن العبد فك الحجر واسقاط الحق واذن الصبي
 والمعتوق فك الحجر واسقاط الحق واذن الصبي
 (فلا يلزم سيده) مجموع الخ) مجموع المعطوفين متفرع
 على مجموع الخ) مجموع المعطوفين متفرع
 عدم الرجوع الى التوفيق فان الاسقاط لا يتوقف

(لا يسترد) لأنه لو لم يملك من منه يجبر عليه
 (ولا يحصل الكسب اهـ) خلافا لنظر والشافعي ومالك
 (ولا يجبر المأذون) فلا ينفى عنه ما له (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)
 (واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)
 (واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)

(واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)
 (واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)
 (واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)
 (واحد لأنه لا ينفى عنه ما له) (اهـ) وان استغرق دينه له (اهـ)

به بعد عتقه وما أخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد * وله أخذ
 غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها للغرماء وينجبر المأذون
 أن أتى أومات سيده أو جن مطبقا أو لحق بدار الحرب مرتدا
 أو جبر عليه وعلم به أكثر أهل سوقه والامة أن استولدها لأن
 دبرها ويضمن القيمة للغريم فيهما * وأقراره بعد الحجر بدين أو بأن
 ما في يده أمانة أو غصب صحيح خلافا لهما وان استغرق دينه
 رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده * فلو اعتق عبدا من
 ما في يده لا يصح وعندهما يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق
 صح اتفاقا أو يصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا بأقل وبيع سيده
 منه بمثلها لا بأكثر فلو باع بأكثر يحط الزائد أو يتقضى البيع
 فان سلم سيده إليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله أن لا
 يسلمه حتى يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باعتاقه المأذون مديونا
 الأقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طوب به
 معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشريه فللغرماء
 اجازة بيعه واخذ ثمنه أو تضمين أي شأوا من السيد أو المشتري
 قيمته * فان ضمنوا السيد ثم رد عليه بعيب رجع عليهم بالقيمة
 وعاد حقهم في العبد وان باعه وأعلم بكونه مديونا فللغرماء رد

باب الاتقاع كسب العبد فيختل المقصود من
 (الاذن اهـ) لان المولى اجنبي من كسبه
 (لا يملك كسبه) لان المولى اجنبي من كسبه
 (او يتقضى البيع) لان الزيادة تعلق بها حق
 الغرماء اهـ

(سقط الثمن) لان المولى لا يجب له على عبده
 دين وينسب له المبيع سقط حليه الثمن فخرج
 المبيع من يده بلا ثمن فيسقط بالثمن لان البيع به
 لو كان عرضا لكان المولى احن به من الغرماء اما
 عند أبي حنيفة فلا ينفى عنه ما له بالثمن فله المولى به
 واما عندهما فلا ينفى عنه ما له بالثمن فله المولى به
 (وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه) لان البيع به
 لا ينفى عنه ما له بالثمن فله المولى به
 ملك السيد للمولى على ما كان عليه حتى يستقر في ذمته
 لان الدين مستقر في ذمته
 (طوب به معتقا) لان الدين مستقر في ذمته
 (طوب به معتقا) لان الدين مستقر في ذمته
 (طوب به معتقا) لان الدين مستقر في ذمته
 (طوب به معتقا) لان الدين مستقر في ذمته

لوجوده عليه كما كان فخرج به عليه اهـ
 الباقي عليه كما كان فخرج به عليه اهـ
 (من السيد أو المشتري) لان كل واحد منهما
 متعدي في حق الغرماء البائع والمشتري بالنسبة
 حقهم معا واستيفاء من غنمه والمشتري بالنسبة
 والقبض والتغيب اهـ

(وعند أبي يوسف هو خصم) وعلى خلاف إذا
اشترى دار أو وجهها أو سلبها أو غاب ثم حضر الشفع
فالمرحوب له ليس بخصم عندهما خلافاً لغيرهما
مثل قوله في مسألة الشفعة لأبي يوسف أنه يدعي
الملك لنفسه فيكون خصماً لكل من يشاركه فيه
(فحكمه كالمأذون) لأنه لا يلزم من وجوب الدين
عليه أن يباع فيه الكسب لأن المولى لا يملكه
لا يباعان فيه بخلاف العبد وإنما يخلفه في الفاضل
إما دام مشغولاً بحاجة العبد وإنما يخلفه في الفاضل
عن حاجته أهـ (فصل) أي في بيان حكم الصبي والمعتوه أهـ
(أو القاضى) ظاهره يشعر بتقديم إذن الأب
عليه وفي الخلاصة ما يخالفه حيث قال لو أذن
للصغير وأبى أبوه صح أذنه أهـ فان الجبر عليه إنما كان
بشرط أن يعقل الخ) فان الجبر عليه إنما كان
خوفاً من سوء تصرفه وعدم هدايته للأصلح
فإنهما دليل صلاحية التصرف بخلاف تصرفه
كذا في الاختيار أهـ

٢١٠

البيع ان لم يصل ثمنه اليهم * وان وصل ولا محاباة في المبيع
فلا فان غاب البائع فالمشترى ليس خصماً لهم ان انكر الدين
* وعند أبي يوسف هو خصم ويقضى لهم بالدين * ومن قال
انما عبد فلان فاشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يباع في
الدين ما لم يقر سيده بأذنه

(فصل)

تصرف الصبي ان نفع كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح
بلاذن * وان ضرراً كالطلاق والاعتاق فلا ولو بأذن * وان
احتملها كالبيع والشراء صح بالاذن لا بدونه فاذا اذن
للصبي في التجارة أبوه أوجده عند عدمه أو وصى أحدهما
أو القاضى فحكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون
البيع سالباً للملك والشراء جالباً * فلو اقترى بما في يده من
كسبه أو ارثه صح * والمعتوه بمنزلة الصبي * وصح اذن الوصى
أو القاضى لعبد اليتيم

* (كتاب الغصب) *

هو ازالة اليد المحقة بأشياء اليد المبطلة فاستخدام العبد وحمل
الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحكمه الاثم لمن علم

(كون البيع سالباً للملك) كذا في الهداية معناه ان
يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش
والسبب حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح الاذن أهـ في
لان الجبر ان نفع المأذون فصار كالبالغ
(صح) لان المأذون ايضا هذ في الارث لان جهته
فصح اقراره بالارث لا يصح في نواحي التجارة والارث
وعن أبي حنيفة ان من اذنه من الارث لان جهته
في الملك لما ذكر من انه من نواحي التجارة والارث
ليس منها أهـ (كتاب الغصب) هو لغة اخذ الشيء ظلماً أو فحراً
مالا كان أو غيره وقد يسمى المغصوب غصباً كسنة
للمعتول بالاصدق وشراً عاهوا ازالة اليد الخ أهـ في
في البساط شياً يكون به من يلا اليد مالكة وبسط
الاسباط فعل مالكة فتبقى يده فيه ما بقي اثر فعله
(ان علم) أي علم ان ذلك الفعل غصب واقدام عليه
بإجماع الامة أهـ

(يوم الانقطاع) وبه قال احد وبعض اصحاب
 الشافعي لان الواجب المثل وانما ينتقل عنه الى
 القيمة بانقطاعه فيعتبر القيمة يوم الانقطاع اهـ
 (بجب قيمته) لانه لا مثل له لان الصورة لما تعذر
 اعتبارها لتفاوتها اعتبر المعنى وهو القيمة دفعا
 للضرر بقدر الامكان اهـ
 (فهلك في يده) اي باقية مما اوتى من
 اوبان غلب السبل على الارض فبقيت فطنت
 الماء اهـ
 (خلاف المجد) وهو قول ابي يوسف اولاً وبه

ووجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان
 لو هلكت في المثل كالكيلى والوزنى والعددى المتقارب
 يجب مثله فان انقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي
 يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع * وفي القيمي
 كالعددى المتفاوت * والبر المخلوط بالشعير يجب قيمته يوم
 الغصب اجماعاً * فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان
 باقياً لا ظهره ثم يقضى عليه بالبدل والغصب انما هو فيما يتقل
 فلو غصب عقاراً فهلك في يده لا يضمن خلافاً للمجد رحمه الله وما
 نقص منه بفعله كسكناه وزرعه ضمنه وبأخذ رأس المال
 ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به وكذا
 لو استغل العبد المغصوب فنقصه الاستغلال او اجر المستعار
 ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به
 خلافاً له * وان تصرف في الغصب او الوديعة فربح وهما
 يتعينان بالتعيين تصدق بالربح خلافاً له ايضا وان كنا
 لا يتعينان فان اشار اليهما وتقدما فذلك * وان اشار الى
 غيرهما وتقدما او اشار اليهما وتقد غيرهما او اطلق وتقدما
 طاب له الربح اتفاقاً قيل وبه يفتى * والمختار انه لا يطيب مطلقاً

(وان اشار الى غيرهما) اي الى غير الغصب
 والوديعة مما لا يضمن بالتعيين كالنقدين اهـ
 (طاب له الربح اتفاقاً) لان الاشارة اذا كانت
 لا تقيد التعيين لا بد أن تتأكد بالنقد لتحقيق الخبث
 اهـ
 (قيل وبه يفتى) قاله في الوقاية من اقسام في المحيط
 حيث قال الفتوى على قول الكرخي لكثرة الجرام
 دفع اللعرج عن الناس وهذا قول الصلبي
 الشيباني الباب الاول من الوقائع اهـ
 (لا يطيب مطلقاً) لا إطلاق الجواب في الجامعين
 كذا في الهداية وهو قول غير الاسلام اهـ

515

(فصل)

v9

المذهب اهق
 الاربع اهق
 (غير مضمونة مالم ينط فيها)
 الضمان مطلقا لوجوب حد الغصب وبه
 عليه الضمان لسبب المالك ولم يوجد
 قال احمد ولنا ان سبب الحق المالك ولم يوجد
 ان تكون مستغنيا بها في حق المالك ولم يوجد
 الا اذا وجد ما يفوت حقه كالنقدي والمنع بعد
 الطلب اهق

(فماتت منه) اي في الجلد لا يضمن لان الزنى
 كان سبب الجلد وهو غير متلف شرعا اه في
 (ولا يضمن) من مجموع من الكتاب والبرازية
 الاشياء من الجامع الا في ثلاث مواضع
 الانسب هنا وفي مضمومة الثانية قال في
 منافع الغصب غير مضمومة الا في مال النيم
 منافع الغصب غير مضمومة الا في مال النيم
 احدها ما ذكره المصنف والسراحيبة ايضا
 والثالث ما كان معدا للاستقلال قال في
 وللازمة وعليه الفتوى وفي السر اجبة ايضا
 سكن دار معدة للغة من غير استتجار نجيب
 الاجرة وعليه الفتوى لانها مال في حقه وقد امرنا ان
 (ضمن مثلها) لانها مال في حقه وقد امرنا ان
 نذكرهم وما يدنون فيكونان مضمومين
 الا ان المسلب يضمن انجز قيمتها لانه ممنوع من
 غلكتها وغلكتها اهانة بها والذي يضمن مثلها
 لكونها من ذوات الامثال اه في
 (ولو لذي) لان احدا من اهل الايمان لا يدين
 بتوكلها اه في

الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة
 الولد او بالفترة ان وفته ولو زنى بأمة غصبها فردتها حاملا فولدت
 فماتت بها ضمن قيمته يوم علوقها بخلاف الحرة وعندهما
 لا يضمن في الامية ايضا * ولوردها محبومة فماتت لا يضمن
 وكذا لو زنت عنده فردتها فجلدت فماتت منه * ولا يضمن
 منافع ما غصبه سواء سكنه او عطاه الا في الوقف ولا خسر المسلم
 او خسر يره بالا تلاف * وضمن القيمة فيهما لو كانا لذي *
 وان اتلف ذي خرد ذي ضمن مثلها * ولا ضمان بالتلاف الميتة
 ولو لذي ولا بالتلاف متروكة التسمية عند اولولمن يبيعه * وان
 غصب خرم مسلم نخلها بما لا قيمة له اخذها المالك بلا شيء فلو
 اتلفها الغاصب ضمنها لا لتلف * وان خلل بالقاء ملح ملكها
 ولا شيء عليه وعندهما يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح
 من الخلل فلو اتلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما * وان خللها
 بالقاء خلل ملكها ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان
 تخللت في ساعتها والا فالخلل بينهما على قدر ملكهما وان غصب
 جلد ميتة فدبغه بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه
 الغاصب ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه

(ولو لمن يبيعه) لان ولاية الحاجة ثابتة كذا في
 الهداية اه في
 (اخذها المالك بلا شيء) لان التخليل تطهير
 لها بمنزلة غسل التوب التجب فلا يزول ملك
 المالك اه في ملك المالك عنده خلافا
 (لا يضمن) بناء على ملك المالك عند اجبة خفيفة كذا
 لهما وما قد منا بقولنا قالوا عند اجبة خفيفة كذا
 وقع في الهداية اه في
 (على قدر ملكهما) لانه خلط الخلل بالخلل وهو
 على غيرهما اه في
 (غير مدبوغ) لان وصف الدباغة هو الذي
 ان صفة الدباغة تابعة للجلد فلا تغز عنه وزا
 صار الاصل مضمونا عليه فكذا اضعفه اه في

لا يه باق على ملك
كان له اخذه وهو مال متقوم
مد يوغا بالاسهل لا ويعطيه مازاد الادياع
افني (سكر) في فقمها
ام ولد فلامان عند

(رضي) اهق
 (ولوام ولد) اهق
 (ابى خنيفة) اهق
 (خلاف الهمما) لتقومها عندها و عدم تقومها
 (عنده والد الابل) لان الارقاة ممكنة بدون الشق
 (خلاف الجند) لان الارقاة ممكنة بدون الشق
 (فيض عن الزق لانه مال متقوم ولا يبيس ذلك الا
 كان مأذونا في الارقاة وقد لا يبيس ذلك الا
 بالشق فيه **كون** مأذونا فيه وعليه الفتوى
 اهق

(فقيرمه شياً) فانه لا يضمن في هذه الصورة
لا انتقاء السبب وتخلل فعل مختار اهـ في
(وبه نفى) فلو لمات الساعي اخذ الظلم قدر
عبد الم يطلب به الا عند الضرر وهو الصحيح ولو كان
الجور اهـ وفي قوى المتأخرين بالضممان بالسعاية
بخلاف القصاص المتأخر اهـ في
مثله لو غضب المالك انه طعمه
اي الغاصب ثانياً وكذا فيما
لا يضمن ثانياً من

(وان) اذ البس اه
 لا عن ماله وص
 انما عن الثوب المقصوب
 زوائد الجمع
 (كتاب الشفعة) مناسب الكلابين من حيث ان
 الى تملك مال الانسان بغير
 (كتاب الشفعة) يصلح سبب التملك كل مال
 رضاه الا ان الغصب يصلح
 والشفعة لا يجزى الا في العقار اه

هي تلك العقار على مشتريه بما قام عليه جبرا * وتجب بعد البيع وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ بقضاء اورضى * وانما تجب للخليط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق انخاصين كهر لا تجرى فيه السفن وطريق لا يتقدّم للجار الملاصق ولوبابه في سكة اخرى ومن له جذوع على حائطها او شركة في خشبة عليه جارا * وان في نفس الجدار فشريك * وهي على عدد الرؤس لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمى طلب موثبة ثم يشهد عند العقار او على المشتري او على البائع ان كان المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الا ان فاشهد واعلى ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وانا شفيعها بسبب كذا فمره بالتسليم الى ويسمى طلب خصومة وتمليك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل يفتى بقول محمد ان اخرها شهر ابلا عذر بطلت * واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الحلف

بالشراء او نكل عن الجين او قلمت عليه بينة
 (بما قام عليه) اي بما اشترى به هذا اذا كان
 مثلما وان كان فيما فبقته الان يراد النكاح
 (وذلك بالاخذ الخ) هذا اذا اعترف المشتري
 بالشراء او نكل عن الجين او قلمت عليه بينة
 (الخاصين) فسر خصوصهما بقوله كثر
 (الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار
 (الشفوعة ولوبابه الخ) سمي بذلك للدلالة على غايته
 (طلب موثبة) لان ملك له او على البائع
 (لا يرد ولا ملك له فكان خصما فلا يصح الطلب منه لانه
 في شرح الكرخي اهـ في ذكره القدوري
 (فاشهد واعلى ذلك) وعن ابي يوسف انه يشترط
 في معلوم اهـ في
 (بما خيره مطلقا) وهو اختيار شيخ الاسلام
 في مبسوطه وقاض خبان وعليه الفتوى وقال
 ايضا في المحيط والخلاصة الفتوى على قول محمد
 (في ظاهر المذهب) ذكره في الهداية والكافي
 وهو قول الامام وروايه عن ابي يوسف اهـ في

رسالة عن الشراء) على قول ابي يوسف وعن
البنات على قول محمد فان انكر امر القاضى لان الشفعة لا تجب
الشفيع باتفئة البيع فان برهن الشفيع على ملكه لما
الابعد بشفيع به ثبت ملكه لما يشفيع به اهـ ف
زضى له بها) لتبرهنها وينبغي للقاضى اولا
قبل ان يسأل الشفيع عن موضع الادار من مصرها وعن
محلها وحدودها لانه اى الثمن لان المشتري بمنزلة البائع
لقبضه) والشفيع بمنزلة المشتري فيجب له ان يداخلفه
والشفيع ان يخاصم البائع) لان له يداخلفه
اصالة فكان خصما كالمالك بخلاف المودع
والمستعبر ونحوهما اهـ ف

على العلم بملكيته او برهن الشفيع سألته عن الشرأء فان اقتر به
او نكل عن اليمين انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة
او برهن الشفيع قضى له بها * ولا يشترط احضار الثمن وقت
الدعوى فاذا قضى له لازم احضاره وللمشتري حبس الدار
لقبضه * ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر باداؤه *
وللشفيع ان يخاصم البائع ان كان المبيع في يده ولا يسمع
القاضي البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضوره
ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العهدة عليه * والوكيل
بالشرأء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل * وللشفيع خيار
الرؤية والعيب وان شرط المشتري البرأءة منه

وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري *
وان برهنا فلا شفيع وعند ابي يوسف للمشتري * وان ادعى
المشتري ثمننا والبائع اقل منه اخذه الشفيع بما قال البائع
قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكسا فبعد
القبض يعتبر قول المشتري وقبله يتحالفان واى نكل اعتبر
قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع ويا اخذه الشفيع بما قال

(حتى في المبيع وحضر المشتري) لان كل منهما
والشفعين بعرض خفا للبائع البدل والمشتري الملك
حضورهما اهـ ق اي من العيب بالاجماع لان
(البراءة منه) الاخذ بالشفعة بمنزلة النشأه فنبت فيها الخيار لان
ولا يسقط بروية المشتري وبشرط براءة له لان
الشفيع المشتري ليس نائب عنه فلا يسقط حقه بالسقاط
(وعند ابي يوسف للمشتري) لان ثبت الزيادة
واهم ان بينة الشفعين ملزمة وبينه المشتري
خبر ملزمة لان الشفعين لو ترك ترك اهـ ق
التي) لان الامس ان كان كما قال
يدعو اهـ الاقل

حق الشفيع
(بما قال البائع)
اهـ فـ اهـ فـ

(ياخذ الشفيع بالباقي) لان الخطأ النقص
 فاصل العقد صار الباقي هو الثمن اهـ
 (بالكل) لانه يصير سباعيا لا غن وهو باطل اهـ
 (ياخذ بالنصف الاخير) لانه لا حظ النصف
 (ياخذ النقص) ياخذ العقد من حيث عليه نصف
 الاول النقص لان في اعتبارها
 فلهما ان حط النصف والعددي
 الثمن اهـ في
 فلا يسقط الزيادة اهـ
 (لا يلزم الشفيع الزيادة) اهـ
 (لا يلزم الضرر به وهو مدفوع اهـ
 (مستلما) كالمكبل والموزون والعددي
 (بالحال) وقال زفر ومالك واحمد والشافعي
 في القديم يتجمل لان الشراء وقع به ولنا ان
 الاصل في الثمن ان يتجمل في حق الشفيع اهـ
 بالنسبة ولا شرط في حق الشفيع اهـ
 (خلاف لابي يوسف) ان يكون حالا وانما يتجمل
 بمقتضى دلالة بل للاخذ وهو لا يتمكن منه في
 الحال بين مؤجل فلا فائدة في طلبه في الحال
 ولهما ان حقه قد ثبت وانهذا ان ياخذ بين
 حال ولو كان حقه ثابتا الا ان له الاخذ في الحال
 والسكون من الطلب بعد ثبوت حقه بطل
 الشفعة اهـ

البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن يأخذ الشفيع بالباقي
 وان حط الكل يأخذ بالكل وان حط النصف ثم النصف
 يأخذ بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم
 الشفيع الزيادة وان كان الثمن مثليا لزم الشفيع مثله وان قويا
 قيمته وان كان مؤجلا اخذ بثن حال او يطلب في الحال
 وياخذ بعد مضي الاجل * ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ
 الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت
 شفيعته خلافا لابي يوسف * ولو اشترى ذمي بنخمر او خنزير
 يأخذه الشفيع الذي يشمل الخمر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة
 فيهما * ولو بنى المشتري او غرس اخذها الشفيع بالثمن
 وبقيمتهما مقلوعين كما في الغصب او كلف المشتري قلعهما ولو
 استحققت بعد ما بنى الشفيع او غرس فيها رجوع على المشتري
 بالثمن فقط وان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
 يأخذها الشفيع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
 البناء اخذ الشفيع العرصة بمحضها وليس له اخذ النقص *
 وان شري المشتري الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فآثر في يده
 اخذها الشفيع مع الثمر فيهما فان جذ المشتري فليس للشفيع

(فيهما) اي فيما لو بيع بنخمر او خنزير من ذوات
 القيمة والمستأن من كالدمي اهـ
 (ان شاء) لانها تابعان للارض حتى يبدلان
 في البيع من غير ذكر فلا يقابل بهما شيء من الثمن
 وللهما ان يبيعهما في هذه الصورة من اجبة بلا بيان
 (بمحضها) اي بمحض العرصة لان البناء صار
 مقصودا بالارض والبيع اذا صار مقصودا به
 فبالله شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك
 فيه باقية سماوية فاذا كان له حصنة من الثمن العقد
 تقسم عليهما اهـ

(فيهما) اي فيما لو بيع بنخمر او خنزير من ذوات
 القيمة والمستأن من كالدمي اهـ
 (ان شاء) لانها تابعان للارض حتى يبدلان
 في البيع من غير ذكر فلا يقابل بهما شيء من الثمن
 وللهما ان يبيعهما في هذه الصورة من اجبة بلا بيان
 (بمحضها) اي بمحض العرصة لان البناء صار
 مقصودا بالارض والبيع اذا صار مقصودا به
 فبالله شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك
 فيه باقية سماوية فاذا كان له حصنة من الثمن العقد
 تقسم عليهما اهـ

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكّر الثخل او اشترى ولم يكن على يأخذ
 اذ لا يدخل بدون الذكر او اشترى في يد المشتري فالشفيع يأخذ
 مع الثعب ثم قاهر في يد المشتري فالشفيع يأخذ
 يأخذ الارض بدون الثمر لكن في الفصل الاول
 الثاني يأخذ بحصة الارض من الثمن وفي الفصل
 اهلن موجودا وقت العقد فلا يقابل به ثمن من الثمن
 اهلن اختار به عما اذا ملك بالهبة فان

(بعض) لا تجب فيها اهلن
 (وان لم يكن قسمته) وقال الشافعي لا تجب فيها
 لا تقسم ضرر القسمة فلا تحقق الا فيما تقسم
 ولا دفع ضرر الرعي والاصل فيه انها غنسه
 وغنسه ما لا دفع لذلك بالمقسوم دون غيره اهلن
 ولا اختصاص اي في العقد ولو شرط
 (لا يعرض مشروط) اهلن
 يجب لانها بيع انتهى اهلن

(وان قوبل ببعضها مال) كما اذا تزوجها على
 دار على ان تزد القفا فانها لا تجب الشفعة في
 جميع الدار عند ابى حنيفة رحمه الله اهلن
 (بانكاراوسكون) يعني ان من ادعى دار رجل
 وانكار صاحبها اوسكن ثم صالح عن صورة الانكار
 على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانكار
 فلا رزمه ان الدار لم تزل عن ملك وامافي
 السكون فلزمه ان ما اعطاه اقتداء ليمينه

اخذوه وياخذ ما سواه بالحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني
 * (باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب فيه) *
 انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض وهو مال
 وان لم يكن قسمته كرحى وحمام وبئر فلا تجب في عرض وفلك
 وبناء وشجر يعابدون الارض ولا في ارض وصدقة وهبة
 بلا عوض مشروط * وما يبيع بخيار البائع او يباع فاسدا
 لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة
 او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمدا او مهورا وان قوبل
 ببعضها مال وعندهما تجب في حصة المال ولا فيما صولح عنه
 بانكاراوسكون * وتجب فيما صولح عليه باحدهما ولا فيما
 سلمت شفيعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء
 وما رد به بلا قضاء او باقالة تجب فيه * وتجب في العلو وحده
 وفي السفلى بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري * وان بيعت دار
 يجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بائعا او مشتريا
 وتمكون اجازة من المشتري والشفيع الاولى اخذها منه
 لا اخذ الثانية وان بيعت دار يجنب ما بيعت فاسدا فشفيعها
 البائع ان يبعث قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم لها

اهلن (باحدهما)
 بالاقرار يعني لو صالح عن دعوى خصمه على
 دار وجبت الشفعة ايضا اهلن
 (يجب فيه) اي الشفعة لانها لم يجب الرد
 فاخذ بالرضى صار كانه اشتراه وكذا
 تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث
 والشفيع ثالثها اهلن

(فالشفعة للمشتري) لان قضاء ملك البائع
 في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس
 بشرط قبض المأخوذ بالشفعة على ملكه اهـ
 (وان بعد الحكم) اي وان استردها بعد
 بقية الثانية على ملكه لا تقطع ملكه
 الحكم بقية الثانية على ملكه لا تقطع ملكه
 (ونبطل الشفعة الخ) لانه اخذ الاعتياد
 عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة اهـ
 (وكذا لو باع شفعة بمال) لان البيع عتق مال
 بمال وحق الشفعة لا يجعل التملك فصار كلامه
 عبارة عن الاسقاط مجازا اهـ
 (ولا يجب العوض) واختلفت الرواية في الكفالة
 بالنفس اذا اسقطها بعوض في رواية الكفالة
 باطلا والعوض باطل كما في الشفعة وهو الاصح
 اهـ

لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري
 فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت
 شفيعته وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه * والمسلم والذي
 في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كالعكس

(فصل)

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبترك
 طلب الموائبة او التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض
 وعليه رده وكذا لو باع شفيعته بمال وكذا لو قال للمغيرة
 اختار بيني بألف او قال العنين لامرأته ذلك فاخترته بطل
 خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له
 بها وبموت الشفيع لا بموت للمشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له
 اوضح من الدرك او ساوم المشتري بيبعا او اجارة وتجب لمن ابتاع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم ثم بان انها بيعت
 بأقل او بكيل او وزني او عددي متقارب قيمته ألف او اكثر
 فله الشفعة ولو بان انها بيعت بعرض قيمته ألف او بدنانير قيمتها
 ألف فلا * ولو قيل له المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله

(قبل الحكم له بها) لزوال سبب الاستحقاق
 قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهذا يزول به
 وان لم يعلم بشرائه المشفوعة كما اذا سلم صريحا
 سقط او اب من الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا
 شفيع داره بشرط الخيار لانه يمنع الزوال
 باع الشفيع داره بشرط الخيار لانه يمنع الزوال
 فبقي الاتصال اهـ
 (وبموت الشفيع) قبل الاخذ بعقد الطلب
 او قبله وقال الشافعي لا تبطل لانها شفيع
 والوارث يخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفيع
 حق التملك وهو حق قائم بالشفيع فلا يبقى بعد
 موته اهـ
 (او ان يبيع له) اي اشترى لاجله اما ما اشترى
 بطريق الوكالة وهو الشفيع فله الشفعة لانه
 ليس فيه ابطال شرأته بل فيه تقرير من جهته
 لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالشرأه اهـ

(في السهم قط) هذه حيلة اخرى لا سقط
 منفعة الجوار وهو ان يشتري سهما قليلا منها
 كسهم واحد مثلا بألف فالشفيع الاول ينبغي ان
 الباقي بدرهم فالشفيع الثاني لا ينبغي ان
 الشفعة الا في السهم (اه) في هذه حيلة نعم الجوار وغيره
 لا يقبل على ان يشتري الدان
 (لا يقبل الثوب) وهو اذا اراد بيع الدان بمائة في مقابلته الا ان
 بالالف ثم يدفع ثوبا يساوي مائة في مقابلته الا ان
 فليس للشفيع ان يبيع الدان بمائة في مقابلته الا ان
 فليس له ان يتقضى
 (اه) في غير جانب (اه) في غير جانب
 (وان وقع في غير جانب) وليس له ان يتقضى
 القسمة سواء كانت بالحكم او بالتراضي لانها من
 تمام القبض لما فيه من تكميل الاتفاقات
 (اه) في غير جانب (اه) في غير جانب
 (خلاف المجد فيما بيع الخ) لمجد ان هذا ابطال
 الحق الصبي ولا يصح ولهما ان الاخذ بالشفعة
 تجارة قدر الاخذ بها في التجارة فيملك (اه)

٣٢١

الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصة الغير ولو
 بلغه بيع النصف فلم يظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها
 الاذراعا من طول جانب الشفيع فلا شفعة له * وان شري
 منها سهما ثمن ثم شري باقيا فالشفعة في السهم فقط * وان
 ابتاعها ثمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفيع بالثمن لا بقيمة
 الثوب * ولا تكرر الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف وبه
 يفتى قبل وجوبها وعند محمد يكره * وللشفيع اخذ حصة
 بعض المشترين لاحصة بعض البائعين * وللجار اخذ بعض
 مشاع بيع قسم وان وقع في غير جانبه * وللعبد المأذون
 المديون الاخذ بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس * وصح
 تسليم الاب والوصي شفعة الصغير خلافا للمجد فيما بيع بقيته
 او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغاب فيه

(كتاب القسمة)

هي جمع نصيب شائع في معين * وتشتمل على الافراز والمبادلة
 والافراز اغلب في المثليات فيأخذ الشريك حظه منها حال
 غيبة صاحبه * ولو اشتراه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته
 مراجعة بحصة ثمنه * والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ

٨١

(كتاب القسمة) هي في اللغة اسم للاقسام
 وفي النسخ هي جمع نصيب الخ وورثتها
 فعل يحصل به التميز بين الانصاء وسبها طلب
 الشركاء او احدهم فاذا لم يوجد منهم الطلب
 لم يصح (كتاب القسمة) وشروطها عدم فون المنفعة
 وحكمها تعيين نصيب كل واحد (اه) في
 (حال غيبة صاحبه) لان ما يأخذ منه مثل حقه
 صورة ومعنى فاما ان يجعل عن حقه (اه) في
 (بحصة ثمنه) فلا يتخلو عن معنى المبادلة ايضا
 لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لشريكه
 الا انه جعل وصول من مثل حقه (اه) في
 عن حقه لعدم التفاوت (اه) في
 (اغلب في غيرها) كالنياب والعقار والجوان

(ولا يجبر عليه) لان ما اخذ ليس بمنسل لما زل
 على صاحبه اهـ في لانه يعتمد على قوله فينشرط
 (عد لا امينا) لانه يعتمد على قوله فينشرط
 الامانة للناس الخ (لان يخصصهم الحاكم ان
 ولا يجبر الناس الخ) لانه يخصصهم الحاكم ان
 على امر منه في القاف وتثبيد السين
 (ولا يترك القسام) يخصص القاضى من الاشتراك
 (ولا يترك القسام) يخصص القاضى من الاشتراك
 على امر منه في القاف وتثبيد السين
 (ولا يترك القسام) يخصص القاضى من الاشتراك
 (ولا يترك القسام) يخصص القاضى من الاشتراك

٣٢٢

ولا يبيع مرا بحة بعد الشراء والقسمة * ويجبر عليها فيه بطلب
 الشريك في متحد الجنس لافي غيره وندب للقاضى نصب قاسم
 رزقه من بيت المال ليقسم بلا اجر فان لم يفعل نصب قاسما
 يقسم باجر يقدره له القاضى وهو على عدد الرؤس
 وعندهما على قدر السهام واجرة الكيل والوزن على قدر
 السهام اجماعا ان لم يكن للقسمة وان اهما فعلى الخلاف *
 ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجبر الناس على قاسم
 واحد ولا يترك القسام يشتركوا * وصح الاقسام بانفسهم بلا
 امر القاضى * ويقسم على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن
 فلا بد من امر القاضى * ولا يقسم عقارين الورثة باقرارهم
 مالم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما يقسم وغير
 العقار يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلق
 ملكه * وان برهنا ان العقار في ايديهما لا يقسم حتى يبرهنا انه
 لهما * ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم
 ومعهم وارث غائب او صبي قسم ونصب وكيل او وصي
 لقبض حصة الغائب او الصبي * ولو كان العقار في يد الغائب
 او شيء منه اوفى يد مودعه اوفى يد الصغير لا يقسم وكذا

(وكذا العقار المشتري) لان من في يد شي
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبرهن
 (وكذا العقار المشتري) لان من في يد شي
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبرهن
 (وكذا العقار المشتري) لان من في يد شي
 فالظاهر انه له وفي رواية لا يقسم حتى يبرهن

(ولا يقسم) انما الاول فلا بد من حضور
 ومقابلة ومقابلة ومقابلة ومقابلة
 (ولا يقسم) انما الاول فلا بد من حضور
 ومقابلة ومقابلة ومقابلة ومقابلة

لو حضر وارث واحد أو كانوا مشترين وغاب أحدهم
لا يقسم فإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم
بطلب أحدهم وإن نضر الكل لا يقسم الأبرضاهم وإن
انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب
الآخر هو الأصح * ويقسم العروض من جنس واحد
ولا يقسم الجنسین بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام
ولا البئر ولا الرحى ولا الثوب الواحد ولا الحائط بين دارين
الأبرضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما * والدور في مصر واحد
يقسم كل على حدة وقال إن كان الأصلح قسمة بعضها في بعض
جاز * وفي مصر ينقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار
وضيعة أو دار وحانوت قسم كل على حدة والبيوت في محلة
واحدة أو في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
المتلاصقة كالبيوت والمتباينة كالدور

(فصل)

وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه ويعدله ويعزله ويذرعه
ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء
بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقرع * فالاول لمن

(لا يقسم الأبرضاهم) لان القسمة لتكميل
المنفعة وفي هذا تقويته فيعود على موضوعه
اهق
(كالدور) يقسم كل منزل على حدة
سواء كانت في دار أو في محال لانها تتفاوت في
السكنى لكنها دون الدور فكان لها شبهة بغير كل
واحد منها اهق
(ان يصور ما يقسمه) اي على فوطاس ونحوه
اهق
(ويعدله) اي يستويده على سهام القسمة اهق
(ويذرعه) لان قدر المساحة يعرف بالذرع
اهق
(ويقوم ببناءه) لان المالك يعرف بالتقوم اهق
(ويفرز كل نصيب) اي يميز كل نصيب بطريقه
وشربه لان القسمة لتكميل المنفعة اهق
(والثاني والثالث) اي والرابع وهلم جرا اهق

(والافسخت) اي القسمة بالاجماع لا اختلافها
 ونسأف لان المقصود غلبك المنفعة ولا يكون
 ذلك الا بالمسبل والطريق اهق
 (وعليه الفتوى) قبل هذا اختلاف بحسب
 (فحكم الامام به على ابو يوسف على عادة
 الزمان فحكم على العلوي بينهما ومحمد على
 اختيار السفلى على التسوية في البلدان وقيل
 اختار السفلى من العادة في البلدان * ووجه قول
 اهل بغداد من اختلاف البرهان * ووجه قول
 اهل بغداد من اختلاف البرهان * ووجه قول
 ما شاهد من اختلاف السفلى ولا يفون السفلى
 هذا اختلاف من سف ان المقصود منهما السفلى
 الامام ان العلويون سف السفلى ولا يفون السفلى
 فواته فتكون منفعة السفلى ضعف منفعة العلوي
 ووجه قول ابي يوسف ان المقصود منهما السفلى
 وهما مستويان فيها * ووجه قول محمد ان منفعة
 العلوي والسفلى متفاوتة بحسب الاوقات في
 الصنف يختار العلوي في الشتاء السفلى فلا يمكن
 التعديل فنقسم بالقيمة اهق
 (خلافا لمحمد) لانها يشهد ان على فعل انفسهما
 قانون ثمة ولهما الاستيفاء لا على فعل انفسهما وهو
 غيرهما وهو الاستيفاء لا على فعل انفسهما وهو
 التميز اهق

خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج ثالثا
 ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع مسيل
 لوطريق لا حدهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسمة صرف
 عنه ان امكن والافسخت * ويقسم سهمين من العلوي سهم من
 السفلى وعند ابي يوسف سهم ابسهم وعند محمد يقسم بالقيمة
 وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى بعض
 نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة * وتقبل شهادة القاسمين
 فيها خلافا لمحمد وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه
 وان قال قبل ان يقر بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الى
 وكذبه الاخر تحالفا وفسخت * ولو ادعى غيبنا لا يعتبر كالبيع
 الا اذا كانت القسمة بقضاء والغبن فاحش فتفسخ * ولو استحق
 بعض معين من نصيب البعض لا تفسخ ويرجع بقسطه في حفظ
 شريكه وكذا في الشائع وعند ابي يوسف رحمه الله تفسخ
 وفي بعض مشاع في الكل تفسخ اجماعا * ولو ظهر بعد
 القسمة دين على الميت محيط نقضت وكذا لو غير محيط
 الا اذا بقي بلا قسمة ما يني به * ولو ابرأ الغرماء او آذاه الورثة
 من مالهم لا تنقض مطلقا

(تحالفا وفسخت) لان الاختلاف في مقدار
 ما حصل له بالقسمة فنصار كالاختلاف في مقدار
 المبيع اهق
 (وعند ابي يوسف تفسخ) والاصح ان محمد امع
 اي حنفية ما يني به (لانه لا حاجة الى نقض
 القسمة في ابقاء مظهرهم اهق
 (لا تنقض مطلقا) اي سواء كان الدين محيطا
 او غير محيط لان المتناقص اذا ادعى غيبنا يني
 لا يبيع للصورة ولو ادعى غيبنا يني سبب كان
 المتناقص اذا ادعى غيبنا يني سبب كان
 لم يبيع للصورة ولو ادعى غيبنا يني سبب كان
 المتناقص اذا ادعى غيبنا يني سبب كان

(ونجوز المهايأة) وهي مفاعلة من الهينة وهي
 الحسالة الظاهرة للمتعي للشيء والتهاب أو تفاعل
 منها وهي أن يوضعوا على أمر فيترادوا به
 حقيقة أنه كل منهم يرضى بهينة واحدة
 وهي جائزة الشروع عبارة عن فسخة المنافع
 مبادلة المنفعة بجنسها ولكن تراد ذلك بالكتاب
 (واخذ الغلة في فوته) لأنها فسخة المنافع وقد
 ملكها فله استغلالها اهـ
 الكسوة (لأن العادة جرت بالمباحة
 الكسوة وقسلة التفاوت في
 الكسوة وقتا شيا من
 عند

٢٢٥

[illegible]

(لا في استقلال عبد اوداه) ووجه الفرق ان
 النصيبين متعاقبان في الاستنفاء والاعتدال
 ثابت في الحال والظاهر فتاوه في المقادير وتغيره
 في الحيوان اهـ
 (لا يجوز خلافا لهما) فانه يجوز اعتبارا بالتفاوت
 في المنافع وله ان التفاوت في اعيان الرقيق اكثر
 منه من حيث الزمان في العبد الواحد اهـ
 (على السكنى والخدمة) لان المقصود منهما
 يجوز عند انحاد الجنس فعند الاختلاف اولى
 اهـ

(فصل)

وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا
وهذا بعضا او هذا علوها وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكنه
هذا شهرا وهذا شهرا * وله الاجارة واخذ الغلة في نوبته *
وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عبد ينخدم احدهما
احدهما والاخر الاخر * ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد
على من يخدم جازا استحسانا بخلاف الكسوة * وفي دارين
يسكن هذا هذه وهذا الاخرى * ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما * ويجوز في استغلال دار
او دارين هذا هذه وهذا الاخرى لافي استغلال عبد او دابة
وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشتركة لافي الدارين
* وفي استغلال عبيد هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا
لهما وعلى هذا الدابتان * ولا يجوز في ثمر شجر اولين غنم
او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في
كل مختلفي المنفعة * ولا تبطل المهايأة بموت احدهما
ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

(كتاب المزارعة)

وان كانت الارض الخ سبعة اوجه لانه اما ان يكون هذا العقل على سبعة اوجهها او الثلاثة من الآخر وهذا على اربعة اوجهها او البدر او القمر من الارض يكون الارض من الآخر ولا احتمال الربا والاربع غير مذكورة والثالث لا الهداية وهو غير جائز لانه استخبار القبر باجره واثان من الامان يكون اثنتان من احداهما في مجهول واما ان يكون اثنان من الثلاثة في الخارج فلا شيء للعامل لانها شركة في الخارج في فساد المضارب اذا لم يخرج اه في الاصل فيه ان المزارعة غير

٣٢٧

لا احدهما والعمل والقبر لا آخر او الارض لا احدهما والبقعة

واثنان (فلا شيء للعاملين)
ولا خارج فصار كالمضارب
(الارب البذر) الاصل فيه ان المزر
لازمة في حق صاحب البذر لانه لا يمكنه
الوفاء بالعقد الا بتلاف ماله وهو البذر وهي
لازمة في حق الآخر اهـ ق
(خلافا للمجد) فان عنده له اجر مثله بالغام ما بلغ
لانه استوفى منافعها بعقد لازم فاسد فيجب
عليه قيمتها اهـ ق

(هو الصحيح) هذا احتراز عن قول بعض أصحابنا
 فانهم قالوا معنى قول محمد فاعلى العامل اجر مثل
 الارض والبقر ان يغرم له اجر مثل الارض
 المزارة بحمال فلا ينقذ العقد عليه صحيحا ولا
 فاسدا او وجوب اجر المثل لا يكون بدون انعقاد
 العقد والمنافع لا يتقوم الا بالعقد اهـ
 (ويستوفى ديانته) اي برضيه رب البذر ديانة
 لانه غرة اهـ

لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية
 للآخر او العمل لاحدهما والبقية للآخر صحت * وان كانت
 الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا
 لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر او البذر
 لاحدهما والباقي للآخر * واذا صحت فالتحارج على الشرط
 وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل * ومن ابى عن المضي بعد
 العقد اجبر الارب البذر * وان فسدت فالتحارج لرب البذر
 وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد
 وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لاحدهما لزم اجر
 منهما هو الصحيح * واذا فسدت والبذر لرب الارض فالتحارج
 كله جل له * وان للعامل تصديق بافضل عن قدر بذره واجرة
 الارض واذا ابى رب البذر عن المضي وقد كرب العامل
 الارض فلا شيء له حكما ويستقرضى ديانة * وتبطل المزارعة
 بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لزم دين
 محوج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصد *
 ولا شيء للعامل ان كان كرب الارض او حفر النهر * وان تمت
 مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من

(ونفقة الزرع عليهما) لان بقاء الزرع باجر المثل
 نظر اللبانيين اه في
 (حصصهما) حتى يستحصل لهما العقد فصار
 لمافيه من الاضرار اه في
 (اخذ الزرع) لان المزارع لما امتنع من
 (وارجع في حصته) لان بقاء العقد بنفسه ورب
 العمل لا يجبر عليه لان النظر لنفسه ورب
 المدة نظر الضرر اه في
 (وان لم يرب الضرر) لان بقاء العقد بنفسه ورب
 الارض ولا اجر للوارث بما عمل لانا بقينا العقد
 نظر الاله فان اراد الوارث قطع الزرع لم يجبر على
 العمل لان الحكم ابقاء العقد للنظر به فلا يمكن
 الا ازام والمالك على التيارات الثلاثة كما بينا اه في
 (المسافة) عبارة عن المعاملة في لغة اهل
 المدينة وفي الشرع هي دفع الشجر الخ اه في
 (وتقع على اول ثمرة تخرج) لان وقت ادراك
 الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل ويدخل فيه
 المبين بخلاف الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء
 وانتهاءه بعاوخر يفاوغير ذلك اه في
 (فعلى الشرط) اي المسمى فهو بينهما على
 ما شرطت له العقد اه في

الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بقدر حصصهما *
 وايهما اتفق بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع *
 وليس لرب الارض اخذ الزرع بطلا وان اراد المزارع ذلك قبل
 لرب الارض اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه
 او اتفق انت على الزرع وارجع في حصته * ولومات رب
 الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك * وان
 مات العامل فقال وارثه انا عمل الى ان يستحصل فله ذلك وان
 ابى رب الارض

* (كتاب المسافة) *

هي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كاللزراعة
 حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها تصبح بلا ذكرها وتقع على
 اول ثمرة تخرج وفي الرطبة على ادراك بذرها * ولو دفع نخيلا
 او اصول رطبة لم يقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت *
 ويفسدها ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجه
 وعدمه جازت فان خرج فيها فعلى الشرط وان تأخر عنها
 فسدت * وللعامل اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه
 وان لم يخرج شيء فلا شيء له * ونصح المسافة في النخل والكرم

رو كذا في المزارعة الخ (وان استعمله وادركه
 لم يصح لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر
 استحقاقه في غير عمل ولم يرد به الشرع اه في
 (وان ابي الدافع او ورثته) استحقاقا نادوا
 (او السقف) جمع سقفة يفقطن غصن النخل
 ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في
 الطحاج وقيل يمكن وقيل لا يمكن بالاتفاق اه في
 (وللغارس قيمة غرسه وعمله) لانه في معنى قضي
 الطحاج اذ هو استلجا وببعض ما يخرج من عمله
 وهو نصف الغرس وتقدر ذ الغرس لانصالها
 بالارض فحجب قوتها واجرم مثله لانه لا يدخل في
 قيمة الغرس لتقوى منها بنفسها كذا في الهداية
 وحسبة الخوازمي نصف الغرس بنصف
 الارض ويستأجر صاحب الارض العامل
 ثلاث سنين ثلاثين ثلثي قليل ليجهل في نصيبه كذا
 في صدر الشريعة اه في اثان فقط والمراد
 (الاوداج) جمع وديج والودج اثان فقط والمراد
 الودجان والمخقوم وانما قال الاوداج بطريق
 التغليب كما ورد في الحديث آخر الاوداج
 بما شئت وقوله آخر الاوداج اذا قطعت
 اه في

٢٢٩

والشجر والطلب واصول الباذنجان فان كان في الشجر ثم
 ان كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا
 فيها بقل * وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى
 العامل وما بعده كالجذاذ وتتمام الحفظ فعليه ملو ولو شرط على
 العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما
 عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او ورثته عليه * وان ابي
 الدافع او ورثته فان اراد العامل او ورثته صرفه بسرا خير
 الا ستر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة
 نصيبه او ينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة * ولا تفسخ بلاء عذر
 * ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا
 يخاف منه على الثمر والسقف * ولو دفع قضاء مدة معلومة
 لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والشجر لرب
 الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

(كتاب الذبائح) *

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسلم
 وكابي ذمي او حربي ولو امرأة او صبيا او مجنونا يعقلان
 او اخرس او اقلق لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتدا وتاركا

(فان تركها ناسيا يحل) وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا تحل في النسيان ايضا الظاهر
 فاذ كرنا في العدا فانه لا يفضل فيه ولكن نقول
 في اعتبار ذلك من الحرج مالا يخفى (اي غير اسم الله
 غيره وصلا دون عطف مثل ان يقول بسم الله
 موصولا من غير عطف لانه غير مسند كقول علي
 محمد رسول الله بالرفع لانه غير مسند كقول علي
 سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لو جرد
 الوصل صورة اه في التسمية في ذكاة الاختيار بشرط
 (حرم) لان التسمية في الذبح في الاصح لانه يريد المحل
 عند الذبح وهو على المذبح في الخطبة حيث
 (لا لو عطس وحمل) عن الخطبة ومات اوله الاسن
 على النعمة دون التسمية بخلاف الخطبة حيث
 يجز به ذلك عن النعمة وهو قولهم بسم الله والله اكبر
 عند الذبح وهو قولهم بسم الله والله اكبر

التسمية عند افان تركها ناسيا يحل * وكره ان يذكر مع اسم الله
 غيره وصلا دون عطف وان يقول بسم الله اللهم تقبل من
 فلان فان قاله قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
 وان عطف حرمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجر وكذا
 ان اضع شاة وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية حرمت وان
 ذبحها بشفرة اخرى حلت * وان رمى الى صيد وسمى فأصاب
 غيره اكل وان سمي على سهم ورمى بغيره لا يؤكل والارسال
 كل رمي * والشرط الذكر الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا يحل
 وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا لعطس وحمل * والسنة نحر
 الابل وذبح البقر والغنم ويكره العكس ويحبل * والذبح
 بين الخلق واللبة واللبة أعلى الخلق او اسفله او وسطه وقيل
 لا يجوز فوق العقدة * والعروق التي تقطع في ذكاة الخلقوم
 والمريئ والودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت وعند محمد
 لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام
 وعند ابي يوسف لا بد من قطع الخلقوم والمريئ وأحد
 الودجين وقيل محمد معه * ويجوز الذبح بكل ما أفرى الوداج
 وانهر الدم ولو مروءة اولية او سنا او ظفر امزوعين لا بالقائمين

(وبكره العكس) وهو ذبح الابل وغير البقر
 والغنم لثقل السنة المتأخرة اه في
 (وبحبل) لحصول المقصود وهو نسييل الدم
 (واللبة) ففتح اللام والباء المثلثة هي رأس
 الصدر اه في عبارة الجامع الصغير
 (اعلى الخلق الخ) كلمة او اسفله او وسطه
 لا باس بالذبح في الخلق اه في
 (الخلقوم) اي التي في أعلى الخلقوم
 (المريئ) والمرئي والودجان
 (العروق) الخلق والمرئي مجرى النفس وقال صاحب المطالع
 (الودجين) اي قطعته من الضفر محدودة تقولا
 (الولبية) هي قشرة النصب اللازقة به واه في
 (اللبا) اه في

وكره لما فيه من الالم
 (والتفهم) وهو ان يصل الى النخاع وهو خطا يفسد في

ففتح النون وسكون الخاء المعجمة
 (والتفهم) وهو ان يصل الى النخاع وهو خطا يفسد في
 (والتفهم) وهو ان يصل الى النخاع وهو خطا يفسد في
 (والتفهم) وهو ان يصل الى النخاع وهو خطا يفسد في

ونذب احداد الشفرة قبل الاضجاع * وكره بعده وكذا جرحها
 برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس والسيح قبل ان تبرد
 والذبح من القضا وتحل ان بقيت حية حتى قطعت العروق
 والا فلا * ولزم ذبح صيد استأنس وجاز جرح نم نوحش
 او تردي في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنين بذكاته
 اشعر اولا وقال لا يحل ان تم خلقه

(فصل)

ويحرم اكل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضبعا او ثعلبا
 والجر الاهلية والبغال والقيط والضب واليربوع وابن عرس
 والزنبور والسلحفاة والحشرات * ويكره الغراب الا يقع
 والغداف والرخم والنعاب والخيل تحريمها في الاصح وعندهما
 لا يكره الخيل * وحل العقق وعراب الزرع والارنب *
 ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بأنواعه كالخرثيث
 والمارماهي ولا يؤكل الطافي منه وان مات لخر او برد فقيه
 روايتان * ويحل هو والجراد بلا ذكاة * ولو ذبح شاة لم تعلم
 حياتها فتمزكت او خرج منها دم حلت والا فلا وان علت
 حلت مطلقا

(وعندهما لا يكره الخيل) واذن في لحم الخيل
 يوم خيبر واما ابن الخيل فقد قيل انه لا بأس به
 وسماه صاحب الهداية ضاحا وقال السكر من
 المباح لا يوجب الحد كالخنزير والارنب
 وحل العقق وعراب الزرع والارنب
 ليس من السباع اه في
 (فقيه روايتان) وفي فتاوى الوالوي اذا كانت
 السمكة في النسكة وهي لا تقدر على التخلص
 منها او اكلت شيئا القاه في الماء لتأكله فماتت
 منها او اكلت شيئا القاه في الماء لتأكله فماتت
 منها او اكلت شيئا القاه في الماء لتأكله فماتت

بأنه لا يكره الخيل
 مانت بأقوة وفي الفتاوى
 السمك ميتا على الماء وبطنه من فوق لم يؤكل
 لانه طاف وان ظاهره من فوق اكل لانه ليس
 بطاف اه في

(كتاب الاضحية) هي جائزة في ثلاثة ايام
 النحر ويومين بعده وقال الشافعي رحمه الله
 اه هداية
 يوم النحر ويومين بعده
 ثلاثة ايام بعده
 (ولواثنين) لا يجوز من ثمان اخذنا القياس فيما لان
 فيه لان القياس ان لا يجوز الا عين واحد لان
 الاراقة واحدة وهي القرية الا انما كان القياس
 بالان اه في
 (ولا تذبح) في المصرف قبل صلاة العيد (لانه عليه
 الصلاة والسلام من ذبح قبل الصلاة فليعد
 ذبيحته وهذا النذر ما يخص من ذبح عليه
 صلاة العيد كذا قاله العيني اه في
 (واعتبر آخره للفقير) اي اذا كان غنيا في اول
 الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وان مات فيه
 اليوم لا يجب اه في
 (نذر اها اولاً) لان وجوبها على الناذر بالنذر
 وعلى الفقير بالنذر اه في ثبوتها ما الغني فالواجب
 يتعلق بذمته نذري الاضحية اولاً اه في

* (كتاب الاضحية) *

هي واجبة عن ابي يوسف سنة وقيل هو قولهما * وانما تجب
 على حر مسلم مقيم مومر عن نفسه لا عن طفله وقيل تجب عنه
 ايضا وقيل يضحى عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها ما امكن
 ويستبدل بالباقى ما ينتفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع
 بدنة بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يريد القرية وهو من
 اهلها ولم يتقص نصيب احدهم عن سبع * فلو اراد احدهم
 بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن
 واحد منهم ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو اثنين ويقسم لهما
 وزنا لاجرا فالاول اذا خلط به من اكارعه او جلده * ولو اشترى
 بدنة للاضحية ثم اشترك فيها ستة جزا استحصانا والاشترالك قبل
 الشراء احب * واول وقتها بعد بفر النحر ولا تذبح في المصرف
 قبل صلاة العيد وآخره قبل غروب اليوم الثالث واعتبر آخره
 للفقير وضده والولادة والموت واولها افضلها وكره الذبح ليلا
 فان فات وقتها قبل ذبحها لزم التصديق بعين المندورة حية وكذا
 ما شراها فقير للتضحية والغني يتصدق بقيمتها شراها اولاً * وانما
 يجزئ فيها الجذع من الضأن والثني فصاعداً من الجميع *

(الرجل ياء السمنية) لان الجرب في الجلد
 ولا نقصان في اللحم وان كانت مهزولة لا يجوز
 (الرجل ياء السمنية) لان الجرب في اللحم فانقص
 ما يكون اي شيء استحسننا عندنا خلافا
 به فكانه حصل به اختيارا وحكما اه في
 (ان لا ينقص الاكل والادخار وهذا في الاضحية)

(او يشتري به ما ينفع به) قال في الهداية لا بأس
 بان يشتري به مثل ما ذكرنا استحسننا لان للبديل
 حكم البديل اه في

وتجوز الجنا والخصي والثولاء والجرباء السمنية * لا العجاء
 والعوراء والمجفأ التي لا تنقي والعرجاء التي لا تنقي الى المتسكة
 ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة اكر العين او الاذن او الذنب
 او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه
 وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث
 لا يجوز ولا يضر تعيها من اضطرارها عند الذبح وان مات احد
 سبعة وقال ورثته اذبحوها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة
 عن اضحية ومتعة وقران * وبأكل من لحم اضحيته ويطعم من
 شاء من غنى وفقير وندب ان لا يتقص الصدقة عن الثلث وتركه
 لذى عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يأمر
 غيره ويحضرها * ويكره ان يذبحها كافي ويتصدق بجلدها
 او يعمله آلة كجرب او خف او فرو او يشتري به ما ينفع به
 مع بقائه كفر بال ونحوه لا ما يستهلك كخل وشبهه فان بدل
 اللحم او الجلد به يتصدق به * ولو ذبح اضحية غيره بغير امره
 جاز * ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الا تصرف ولا ضمان
 ويتحالان وان تشاح ضمن كل صاحبه قيمة لحمه ونصدق بها
 * وصحت التضحية بشاة الغصب دون شاة الوديعه وضمنها

(بقولهم جاز) اي استحسننا ولا يجوز قياسا وهو
 قول زفر لانه ذبح شاة غيره بغير امره فيضمن
 كما اذا ذبح مع شاة قصاب اه في
 (فدح كل) اي كل واحد شاة الا تصرف
 استحسننا لاقياسنا على ما مر ولا ضمان لان
 كل واحد منهما وكيل فيما فعل اه في
 (وبتحالان) اي يحلل كل واحد منهما صاحبه
 لانه لو اطعمه في الابتداء يجوز اه في
 (وضمنهما) وجه الضمة في الاول لا الثاني ان
 الملك في القصب ثبت من وقت القصب وفي
 الوديعه نصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
 الملك هكذا في الهداية اقول بل يصير غاصبا
 الوديعه نصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
 الملك هكذا في الهداية اقول بل يصير غاصبا
 الوديعه نصير غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
 الملك هكذا في الهداية اقول بل يصير غاصبا

غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة القصب كما تقر
 في موضعه ازالة البد المحقة واثبات البد المبطله
 وغاية ما يوجد في الاضجاع وشدة الرجل اثبات
 البد المبطله ولا يحصل به ازالة البد المحقة وانما
 يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور كذا
 في الدرر اه في

(كتاب الكراهية) وانما لقبه بكتاب الكراهية
 لان فيه غير مكره لان بيان المكروه
 اهم لوجوب الاحتراز عنه ولقبه القدوري
 بالخطر والاباحة وهو حسن لان الخطر المنع
 والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما بالاحه الشرع
 ومانعه اه ن في اللغة ضد الارادة والرضى
 (الكراهية) هي في اللغة ضد الارادة والرضى
 اه ن (العدم القاطع) اي لان العلم بجده نضا قاطعا
 (العدم القاطع) لان النبي عليه الصلاة
 لم يطلق عليه لفظ الحرام لان الحاجة
 اكثر من قدر الحاجة اشراط الساعة الا ان يكون
 والسلام عنده من اشراط الاضاف فوما بعد فوم
 من فضده ان يدعو اخره لان فيه فائدة اه ن
 حتى يأتوا على اخره لان فيه فائدة اه ن

٣٣٤

* (كتاب الكراهية) *

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ
 به لعدم القاطع

(فصل في الاكل)

منه (فرض) وهو ما يدفع به الهلاك (ومندوب) وهو ما زاد
 ليتمكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو
 ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البدن (وحرام) وهو الزائد عليه
 الا قصد التقوى على صوم الغد أو لثلا يستحي الضيف *
 ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء العبادة
 ومن امتنع من اكل الميتة حال المحنة او صام ولم يأكل حتى
 مات أثم بخلاف من امتنع من التداوى حتى مات * ولا بأس
 بالتفكه بأنواع القواكه وتركه افضل * واتخاذ الاطعمة سرف
 وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة ومسح
 الاصابع او السكين بالخبز على المائدة ووضع المعلقة عليه
 مكروه * وسنة الاكل البسمة في اوله والحمدلة في آخره
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده
 * ولا يحل شرب لبن الاتان ولا بول ابل ولا استعمال اناء

(البسمة في اوله) فان نسي البسمة في اوله
 فليقل اذا ذكر بسم الله على اوله وآخره يجزيه
 ذلك اه ن قال عليه الصلاة والسلام
 (قبله وبعده) قال عليه الصلاة والسلام
 الوضوء قبل الطعام نبي الفقر وبعده نبي الهم
 والمراد هنا غسل اليدين اه ن لقوله عليه
 (ولا يحل شرب لبن الاتان المتخ) لقوله عليه
 الصلاة والسلام انما يجبر جرب في بطنه نار جهنم
 اه ن

(في الكسب) طلبه فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام
 وقال الكسب فريضة على كل مسلم ومسلمة
 الصلاة المكتوبة فرض لانه لا ينوسل الى اقامة
 لان النبي عليه الصلاة والسلام اهان في
 (ثم التجارة) حيث علم افعال التاجر الصدوق مع الكرام
 البرة اه في
 (وفضاء ديونه) لما بينا لانه لا ينوسل الى اقامته
 (وهو الزيادة عليه الخ) فانه افضل من الخلفي
 لان منفعة النفل تنقصه ومنفعة
 الكسب له ولغيره قال عليه الصلاة والسلام من
 طلب الدنيا حلالا استغفقا لقي الله ووجهه كالقمر
 ليلة البدر اه في

ذهب اوفضة لرجل وامرأة وجل استعمال اناه عقيق وبلور
 وزجاج وورصاص

(فضل في الكسب)

افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه (فرض)
 وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه (ومستحب) وهو
 الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا (ومباح) وهو
 الزيادة للتجمل (وحرام) وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من
 حل وينتق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقير * ومن قدر
 على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى
 مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل
 عليه من يطعمه * ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان
 لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي مصل لا يكره ولا يجوز
 قبول هدية امرآء الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل
 ولا يكره اجارة بيت في السواد ليتخذ بيت نار او كنيسة او بيعة
 او يباع فيه الحجر وعندهما يكره ويكره في المصرا جماعا وكذا
 في سواد غالبه اهل الاسلام * ومن حل لذي خرا بأجر طاب
 له وعندهما يكره * ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

(ويكره اعطاء سؤال المسجد) هذا جاء في الارش
 ينادي يوم القيامة ليقيم بغيبض الله فيقوم
 سؤال المسجد اه في
 (وقيل ان كان لا يتخطى الخ) ضعفه ويخالفه
 ما في الاختيار مستند لا يمارى انهم
 على تصديق جماعة في الصلاة فندحه الله تعالى
 فان كان يمر بين يدي المصلي ويتخطى رقاب
 الناس يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل
 من افاض بس يكره في المصرا جماعا
 (ويكره في المصرا جماعا) الظاهر شعرا الاسلام
 فيم خلا يمكنون من ذلك بخلاف السواد قالوا
 هذا في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة
 فلذا قال وكذا في سواد اه في
 (ولا بأس بقبول هدية العبد الخ) وفي القبايس
 لا يجوز لانه تبرع وهو ليس من اهله اه في

(فيجمل او من مجوسى فيجرم) وعبرة الـ
 ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة قال
 الزبلى هذا سهل لان الحل والحرمة من
 الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما
 يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة قال
 العيني اراد بالحل الحل الضيق وبالحرمة الحرمة
 الضمنية لانه اراد حاصل مسألة الهداية اهـ
 (في الهدية) لان الهدايا عادة تنبعث على يد
 (والاذن) لانه لا يقبل يودى الى الخرج اهـ
 على الاذن عند الضرب في الارض والمباينة
 في السوق فلم يقبل يودى الى الخرج اهـ

دعوته واستعارة دابته وكره قبول كسوته ثوبا وهدائه احد
 النقيدين * ويقبل في المعاملات قول الفرد ولو انى او عبدا
 او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كذا فيجمل
 او من مجوسى فيجرم وقول العبد والامة والصبي في الهدية
 والاذن * وشرط العدل في الديانات ~~كما~~ كان خبر عن نجاسة
 الماء فيتميم ان اخبر بها مسلم عدل ولو انى او عبدا او يتحرى في
 الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رايه * ولو اراق فتيمم عند غلبة
 صدقه وتوضأ وتيمم عند غلبة كذبه كان احوط
 (فصل في اللبس)

الكسوة منها (فرض) وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر
 والبرد والاوى ~~كونه~~ من القطن او الكتان بين النفس
 والخسيس (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمة
 الله (ومباح) وهو الثوب الجميل للترزين (ومكروه) وهو اللبس
 للتكبر * ويستحب الابيض والاسود ويكره الاحمر والمصفر
 والسنة ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط
 الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تجديد لفها تقضها
 كما لفها * ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قدر اربع

(كان احوط) ومع العدالة يسقط احتمال
 الكذب فلا معنى للاختياط بالاراقة اما التحرى
 فيجوز دظن في كد بالاراقة ولو كان اكبر رايه
 انه كاذب يتوضأ ولا يقيم تيمم في
 بالتحرى كذا في الهداية اهـ قال تعالى خذوا
 (ويدفع ضرر الحر والبرد) مسجد اى ما يستر عورتكم
 في تنسكهم عند كل مسجد اى ما يستر عورتكم
 عند الصلاة ولانه لا يقدر على اداء الصلاة
 الا بستر العورة اهـ قال عليه الصلاة والسلام
 (واظهار نعمة الله) قال نعمته على عبده اهـ
 ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده اهـ
 (والاسود) لانه شعار بني العباس دخل النبي
 عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة
 سوداء فأعطى العباس اباها فلبس
 السواد شعارا لبنيه اهـ

(بالذهب خلافا لهما) روى ان عرفة بن ساعد
اصيب منه يوم الكلاب فانتخذ سنا من فضة
فانتنت فامره النبي عليه الصلاة والسلام بان
يخذها من ذهب ولا يبي حنيفة ان الاصل فيه
الذهب والاباحة للضرورة اهـ في
نص على ان التختم بالجبر
(ولا يتختم بحجر الخ) اهـ في
والحديد والصفير حرام وهو الاصح ولا باس
(يباح بالجبر اليسب) اهـ في
بالعقني في الاصح (لعدم الحاجة
افضل لغير السلطان والقاضي) اهـ في
اليه بخلاف السلطان والقاضي (الخ) لانه لما حرم اللبس
(ويكره لباس الصبي الخ) لانه لما حرم سقيها
حرم الالباس كالخمر لما حرم شربها حرم سقيها
الصبي اهـ في
(الا عند الضرورة) الاصل في ذلك قل للثوبين
يقضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم معناه
يسترونها من الانكشاف كيلا ينظر اليها الغير
تقلا عن المفسرين وقال عليه الصلاة والسلام
ملعون من نظر الى سوية اخيه فاما حالة
الضرورة فالضرورات تبيح المحظورات اهـ في

٢٢٧

اصابع كالعلم ولا باس بتوسده واقرشه خلافا لهما * ولا باس
لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره * وعكسه لا يلبس الا في
الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما * ويجوز للنساء
التحلي بالذهب والفضة لالرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية
السيف من الفضة ومسماير الذهب في ثقب الفص وكناية الثوب
بذهب او فضة وشدة السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما
ولا يتختم بحجر او صفرا او حديد وقيل يباح بالجبر اليسب وترك
التختم افضل لغير السلطان والقاضي * ويجوز الاكل والشرب
في اثناء مفوض والجلوس على سرير مفوض بشرط اتقاء
موضع الفضة ويكره عند ابى يوسف وعن محمد روايتان *
ويكره لباس الصبي ذهبا او حريرا ويكره حمل خرقعة لمسح
العرق او المخاط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا وهو
الصحيح والتم لا باس به

* (فصل في النظر ونحوه) *

ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب الحاذق
والحاتن والخافضة والقابلة والحاتن ولا يتجاوز قدر الضرورة
وينظر الرجل من الرجل الى ماسوى العورة وقد بينت في

نعم على ولا يدين زنتين الآية قال عامة الصحابة والمراد موضعهما الوجه والبدن (ولا إلى الحرة الأجنبية) والاصل فيه قوله

اللحم والخمسمائة والارادمو
تعالى ولا يدين بدين
(ولا يدين بدين)

(أو الحاكم عند الحكم) لمافيه من
 المعروف ان العمل الشهادة والحكم عليا كما يجوز
 النظر الى العورة لا فامة الشهادة علي الزني اهـ في
 (أو النكاح) لقوله عليه الصلاة والسلام للغير
 وقد اراد ان يتزوج امسا اهـ في
 ان يديم ينكح اهـ في
 (كالفعل) لان الآية تعم الكل والطفل الصغير
 مستثنى بالنص ولان انحصى جماع والجبون
 بساخر فلا يأمن الفتنة اهـ في
 (و السلطان العادل) لان الصحابة كفوا لقبولون
 الامر افر رسول الله وعن سفيان بن عيينة انه
 قال تقبل بيد العالم والسultan العادل سنة تقام
 عبد الله بن مبارك قبل رأسه وتقبل الارض
 بين يدي السلطان او بعض اهـ في
 حجة وليس بعبادة ومن آكره علي ان يسجد
 للملك الافضل ان لا يسجد لانه كفر ولو يسجد
 عند السلطان علي وجه التحية لا يصبر
 اهـ في

الصلاة وتنتظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينتظر الرجل من
الرجل ان امنت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته
التي يحل له وطؤها وينظر من محارمه وامه غيره الى الوجه
والراس والصدر والساق والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن
الشهوة في النظر والمسن ولا ينتظر الى البطن والظهر والخصه
وان امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن
الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند
الحكم ولا يجوز مس ذلك وان امن ان كانت شابة
ويجوز ان يجوز الاتشهي او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها
ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء
او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمحبوب والخصي
كالفعل * ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعاقله في ازار
بلاقيص وعند ابي يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل
يد العالم والسلطان العادل * ويعزل عن امته بلا اذنها لا عن
زوجته الا بالاذن ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد

(فصل في الاستبراء)

من مملک امة بشراء او غيره يحرم عليه وظواهرها ودواعيه حتى

(بوضعه) لقوله عليه السلام الا لاوطئ حتى يستبرأ
 الحبالى حتى يضعن ولا الحبالى حتى يستبرأ بسبب
 جحيضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء ولو الخ لتحقيق السبب فان
 احداث الملك واليد فلذا قال وطئها) لتحقق السبب فان
 (او ممن يحرم عليه وطئها) لان السبب استحدث الملك
 للحكمه في الاستبراء تعزف برأه الرحم صيانة
 للعاه المحترم اهـ في بيع الفضولي والبدو الحكم
 (وكذا الولادة) لا يسبق اها في وجوبها بعد السبب وهو
 استحدثات الملك في حالة الحيض والبداد هو مقض للسبب
 والحرمه لما منع كافي حالة الحيض اها في
 (وفك المهره) لانه لم يوجد استحدثات الملك
 (ان لم تكن تحته) حتى لو كانت لم يجز نكاح
 الامه وفديس اهـ في

تستبرأ بجحيضة فيمن يحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة
 الحيض لا بأيام بثلاثة اشهر وعند محمد بأربعة اشهر وعشر
 وفي رواية في نصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكر
 او مشترأة من امرأة او مال طفل او ممن يحرم عليه وطئها *
 ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا يكفي جحيضة
مكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع
 الفضولي وكذا الولادة * وتكفي جحيضة وجدت بعد القبض
 وهي مجوسية فأسلت * ويجب عند تلك نصيب شريكه لا عند
 عود الابقه ورد المغصوبة والمستأجرة وفك المهره ولا تكره
 الحيلة لا سقاطه عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد واخذ
 بالاول ان علم عدم الوطئ من المالك الاول والثاني ان احتمل
 والحيلة ان لم تكن تحته حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان
 تحته حرة فان يتزوجها البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع
 قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض ومن ملك
 اختين لا يجتمعان نكاحا فله وطئ احدهما فقط او دواعيه فان
 وطئهما او فعل بهما شيئا من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما
 ودواعيه حتى يحترم احدهما
 (فصل في البيع)

(ثم يشترها) اي بعد تسليمها للمولى البذر كهذا
 القيد في الخيانة ولا بد منه ولا يوجد جسد القبض
 بحكم الشراء اهـ في
 (فان يتزوجها البائع) اي فالحيلة ان يتزوجها
 (والقبض) اهـ في
 فانه حينئذ لا يحل وطئها لانه منكوحة الغير
 واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدون
 الملك اهـ في

(محرم احدهما) لانه يصير جامعاً بوطئ
 قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين والمراد الجمع
 بينهما ووطئهما وعقد الانه معطوف على المحرمات
 ووطئها ولا يعارض لان الترتيب للمحرم
 او ما ملكت اباعها م لان الترتيب للمحرم
 والدواعي بمنزلة الوطئ اهـ في

ان الناس ينابيع
انكار اهف
عن محمد لا اح
ابو يوسف اعبد
الكبراه

(أمره ببيع ما يفضل عن حاجته) على اعتبار
 السعة في ذلك وينتهي عن الاختكار اهـ
 (ولا فيما جلبه من بلاد آخر) لانه خالص
 فلم يتعلق به حق العامة اهـ
 (وعند ابي يوسف يكره) لاطلاق النهي اهـ
 (ان كان مما جلبه الى مصر) لتعلق حق العامة
 به بخلاف عكسه اهـ
 (من يخذله نهر) اي من الذي يعمل انهر لان
 المعصية لا تقوم به منه بخلاف بيع السلاح من
 اهل الفتنه لان المعصية تقوم بعينه اهـ
 (كره ارب الدين اخذه) لان بيعه باطل فالتن بمرام
 بخلافه اهـ

(تجوز المسابقة الخ) لانها من اسباب الجهاد
 ويحتاج اليها في اقامة هذه الفريضة وفي الحديث
 من النبي صلى الله عليه وسلم لا تحضر الملازمة
 من سبب من الملاهي سوى النضال والرهان اي الرمي
 (انخذ من الاخر) لان المحلل يمكن ان يخرج عن ان يكون
 قمارا فيجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا ينجح
 (وان لم يكن قمارا) اهـ في قوله عليه السلام من لم
 يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله اهـ في
 (وجعلنا على ذلك جعلا) لانه لما جاز في الاوراس
 لم يفي بجمع الى الجهاد جاز هنا للفت على نيل
 الجهاد في طلب العلم لان الدين يقوم بالعلم

(فصل في المتفرقات)

تجوز المسابقة بالسهام والخيل والحجر والبغال والابل والاقدام
 * فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقهما
 جاز * وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل
 كفو لهما ان سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما
 بينهما ايهما سبق اخذ من الاخر وعلى هذا اختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعلنا على ذلك جعلا * وولمة
 العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب اثم * ولا يرفع منها
 شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها
 لهوا لا يجيب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل
 والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة فلا يقعد
 والا فلا باس بالعود وقال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو
 محمول على ما قبل ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على
 حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحترم * والكلام منه
 ما يؤثر به كالتسبيح ونحوه وقد ياثم به اذا جعله في مجلس
 الفسق وهو يعلمه وان قصد به فيه الاعتبار والانبكار فحسن
 ويكره فعله للتاجر عند فتح متاعه والترجيع بقرآءة القرء آن

(فلا يقعد) لان استماع اللهو حرام والامتناع
 عن الحرام اولى من الايمان بالسنة وفي فعود
 المقتدى به شين الدين وفتح باب المعصية على
 المسلمين اهـ في (والا فلا باس) اي وان لم يكن مقتدى به فلا
 باس بالعود لان اجابة الدعوة سنة فلا تترك
 بسبب بدعة كصلاة الجنائز يحضرها النائحة
 وورده ابن كمال اهـ في (انما يكون بالمحترم)
 (انما يكون بالمحترم) كذا قالوا وفيه نظر فان
 ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام من ابتلى
 بالقضاء الحديث ثم ان الصبر على الحرام رعاية
 لمحق الدعوة لا يجوز لان السنة تترك حذرا من
 ارتكاب المحذور فالظاهر انه جالس معرضا عن
 ارتكاب المحذور الى غير مستمع فلم يتحقق منه
 ذلك اللهو منكرا له غير مستمع فلم يتحقق منه
 الجالس على اللهو فعلى هذا لا يكون مبتلى
 محرام اهـ في (وهو يعلمه) لم يافيه من الاستهزاء والخلافه
 لوجه اهـ في

(خلافهما) اهـ فـ ان عند هما عليهما من احياءها
 (ومطر حاصلا ثمهم) انطلق خفه به فلا يكون
 موتا وكذلك اذا كان محطبلهم لا يجوز
 احياءه لانه خفه اهـ فـ لانه كلوات اذا لم يكن حريم
 (فان لم يحتل جاز) اهـ فـ لان العبدان
 لعاصر لانه ليس في الهداية لان العبد
 يدفع فخر غيره ودفع الى غيره (لان العبد
 اخذت منه وللامام دفعها التحصيل المنفعة من
 ليس باحياء وانما جاز (الناضح) اهـ فـ
 العنبر والناضح (الناضح) اهـ فـ
 (حريم) اهـ فـ (الناضح) اهـ فـ
 (الناضح) اهـ فـ (الناضح) اهـ فـ
 (الناضح) اهـ فـ (الناضح) اهـ فـ

وبلا اذنه لا خلا فـ اهـ * ولا يجوز احياء ما قرب من العاصر
 بل يترك مرعى لاهل القرية ومطر حاصلا ثمهم ولا ما عدل
 عنه ماء القرات ونحوه واحتل عوده اليه فان لم يحتل جاز *
 ومن حفر ارضا ثلاث سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت
 الى غيره * ومن حفر بئرا في ارض موات فله حريمها ان باذن
 الامام وكذا ان بغير اذنه عندهما * وحريم العطن
 اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناضح
 وعندهما للناضح ستون وحريم العين خمسمائة ذراع من كل
 جانب * ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
 احد فيه ضمن النقصان ويكس وان حفر فيما وراءه فلا ضمان
 وله الحريم من ماسوى حريم الاول * وللقناة حريم بقدر
 ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندهما هي كالنهر
 وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعا ولا حريم لغير في ارض الغير
 الا بحجة وعندهما له مسنة بقدر نصف عرضه من كل جانب
 عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق * فالمسنة
 بين النهر والارض وليست في بدا حد وهي لصاحب الارض
 عند ابي حنيفة وهو الصحيح فلا يغرس فيها صاحب النهر

(وان حفر فيما وراءه) اهـ فـ اي ان حفر الثاني بئرا
 وراء حريم الاول فذهب ماء النهر الاول لانه
 عليه لانه غير متعدي في حفرها كذا في الهداية
 اهـ فـ ولم يقدر بشئ يمكن ضبطه
 (بقدر ما يصلحها) اهـ فـ اي على الارض لانه يترك
 (وان ظهر ماؤها) اهـ فـ اي على الارض لانه يترك
 الحقيقة فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا عند ظهور
 الماء على الارض هو بمنزلة عين قوارة فيقدر
 (اجماعا) اهـ فـ في قوله اجماعا نظر لا يخفى على من
 نظر ما في الهداية في قوله قالوا اجماعا اهـ فـ

(من الغرس فيه) لما روى ان رجلا غرس في
ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يغرس الى جانب
شجرة فشقها الاول الى رسول الله عليه
الصلوة والسلام فامس ان يؤخذ من شجرة
جريدة قد زرع فيدرع بها خمسة اذرع واطلق
لا يخرج فيها وراه ذلك قال في المحيط هذا حديث
(الشرب) هو بكسر الشين في اللغة ما قاله المصنف
والشرب بالضم مصدر شرب يشرب اه
غرس بملوكه (لانه ليس لاحد فيها يد على
الخصم من لان فهو الماء يمنع من
فلا يكون حرزا او الملك بالاجاز اه

٣٤٥

ولا يلقي عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين ما لم
يفحش وعندهما المسناة لب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر
اخذ بقول الامام في الغرس ويقولهما في القاء الطين *
ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من
كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

(فصل في الشرب)

هو النصيب من الماء والشفة شرب بنى آدم والبهائم * الانهار
العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة ولا كل واحد فيها حق
الشفة والوضوء ونصب الرعي وكري نهر الى ارضه ان لم يضتر
بالعامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يحق التخریب لكثرة المواشي او الاتيان على
جميع الماء لا يسبق ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ
للوضوء وغسل الثياب وله سقي شجر وخضر في داره بالجرار
في الاصح * وما حرز من الماء بحب او كوز ونحوه لا يؤخذ
الا برضى صاحبه وله بيعه ولو كان البئر أو العين او النهر في ملك
احد فله منع من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل ومنعه

(لكل حق الشفة) لقوله عليه الصلاة والسلام
المسلمون شركاء في الثلاثة في الماء والمكلا
والنار رواه الامام احمد وابوداود والمراد بالماء
ما ليس بحرزا وبالمكلا الحبش الذي يبن
بنفسه من غير ان يبنه احد اه
(وجب) بالهاء المهملة الخائفة اه
(او يمكنه من الدخول) بشرط ان لا يكسر
ضفته لان له حق الشفة في الماء الذي في حوضه
عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في ارضه
مملوكة اما اذا احتقرها في ارضه فليس
له ان يمنع لان الموان كان مشتركة وهو العنبر او الخراج
لا حياء حتى مشتركة في الشفة كذا في الكافي
اه فلا تقطع الشركة في الشفة كذا في الكافي

ومن بين المال لان ذلك لمصلحة العامة ومال
وال معذلها فكان مؤونة الكرى منه
لم عليه لان في ذلك

بين المال معد لها فكل

(فعلی) العامة (فجبرهم) اهـ في
 اعظمها على الناس اهـ في
 الذين منقذتهم لهم على الخصوص
 الغرم بالغرم اهـ في
 كان خالصا

(علیٰ اربابہ) ضرر اعظم علی (فعلی)

فتكون مؤونة عليهم لان الضرر
(على اربابه) لما ذكرنا وقيل ان
من ابى ان يخلص والعامة ان ما يستحق
من ابى ان يخلص والعامة ان ما يستحق

فانكرو
(و جبر من ابی)
لا یجبر و الفاصل بین الخصاص
و الشفعة خاص و ما لا یستحق
الخاص ما لا یجبر فیہ العام و قبل

2.

م وقيل
صفتن وما تجري فيه
سلام الذي عليه فري ينسبون
لان صاحب الاعلى حقايق
الى نسيب الفاضل
ذلك فاضل

(وفیل له ذلک)
اسفل النهر لما جسد
ففيه فانه اذا سدد
فأفقد زلعه

فمن الماء على ارضنا

لأن المقصود من الشرب
ذلك يختلف بقلة
نظم

والقياس ان لا نص
(و اجمع دعوى الشك)

وإنما جنة الخلد
والظاهر أن حق في
ويعبر حاجته اه
ففيه اضرا بالشر كما الإله
ذلك والسكر في
الكاف مصيد
وكسر

المُدعى في
(على قدر اراضيه)
سقي الاراضي والحدود
سقي كدورها
الاراضي وقدر ارضه
الشرب بقدر ارضه
الارضاهم)

وخيف العطش قوتل بالسلاح * وفي المجرز يقاتل بغير سلاح
كفاي الطعام حال المخصة

(فصل)

وكرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء
فعلى العامة * وكرى ممالك على اربابه لاعلى اهل الشفة ويجبر
من ابى وموؤته عليهم من اعلاه واذا جاوز ارض رجل
سقطت عنه وليس له سقى ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقيل له
ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من اوله الى آخره بمخصص
الشرب وتصح دعوى الشرب بلا ارض * ومن كان له نهر
يجرى فى ارض غيره فأراد رب الارض منع الاجراء فليس
له ذلك فان لم يكن فى يده اولم يكن جاريا فادعى انه له
وقصد اجراءه لا يسمع بلا بينة أنه له * او انه كان له حق
الاجراء وعلى هذا المصعب فى نهر او على سطح والميزاب
والمشى فى دار الغير * وان اختلفت جماعة فى شرب بينهم
قسم على قدر اراضيهم ويمنع الاعلى من سكر النهر
بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه * وليس لواحد منهم ان
يشق منه نهرا او ينصب عليه رحي او دالية او جسرا بلا اذن

بين المجهولة
بين ما سكر فيه الماء

(وان اشتد مالم يسكر) بلا هو ولا طرب بل
 روى عن ابي قتادة بن النخعي عليه الصلاة
 والسلام قال لا تبنذوا الزهر والربط جميعا
 ولا تبنذوا الرطب والزبيب جميعا ولكن ابنذوا
 كل واحد منهما على حدة اه
 (وكذا يبنذ العسل الخ) لقوله عليه الصلاة
 والسلام انجر من هاتين النجرتين
 والعنب رواء مسلم واحد وخمس
 والمراد بيان ان حرامهما واحد
 في الزنبلي
 (رسول الله عليه الصلاة والسلام في سقاء
 فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب
 فطرق بهما فبه تم نصب عليه الماء فيشرب
 منه عدوة وعشبة اه)

وخفتها * ويكفر مستحل الخمر دون هذه * ويحسد بشرب قطرة
 من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه * ويضمن
 متلفها خلافا لهما * وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم
 الضمان اجماعا * ولو طبخت الخمر او غيرها بعد الاشتداد لا تحل
 وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحسد مالم يسكر * ويحل نبيذ التمر
 والزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وان اشتد مالم يسكر وكذا
 نبيذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة والخليطين طبخت
 اولاً وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه
 وان اشبهته * وفي الحلة بالسكر منها روايتان والصحيح وجوبه
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد
 وبه يفتي والخلاف انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد
 التلهي فحرام اجماعا * وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج
 ولا بأس بالاتباع في الدباء والحنتم والمزفت والتقير * ويكره
 شرب دردى الخمر والامتنشاط به ولا يحسد شاربه بلاسكر
 ولا يجوز الاتساع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح ولا دبر دابة
 ولا تسقى آدميا ولو صبيا للتداوى ولا تسقى الدواب وقيل
 لا تحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع

(فحرام اجماعا) وهذا القيد غير مختص بهند
 الاشرية بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات
 بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرمته * اعلم ان
 السكر حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه
 من الانجورة المتصاعدة اليه فتعطل معه عقله
 المهزبين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرام
 فالاجماع لكن بالطريق المقتضى اليه اه
 (الدباء) القرع والحنتم يفتح الحاء المهملة
 وسكون التون والتاء المثناة من فوق هو
 جرة الخمر والمنزفت هو الاناء المظلي جوفها
 فالزفت والتقير هو اصل خشبة تقهر جوفها
 وقيل الحنتم الحجرة الخضراء والمنزفت الطرف الذي يكون
 المظلي بالزفت اي القبر والتقير الطرف الذي يكون
 من الخشب المنقور اه صدر

وهو الاصطيد (ويطلق على المفعول يقال ويطلق على كل
 صيد الاصطيد اي مصبوره ويطلق عن الاذى بجناحه اه عني
 صبي ان منو حش منمنع عن الاذى ما كول فانه عليه السلام
 او يوقو ائمه ما كولا او غير ما كولا (فانه عليه السلام
 بعد كره اكل التوارى عن بصره) فانه عليه السلام
 من موهم فلا يحمل به والموهم كالتصديق لما
 اه ف (او مرسل من لا يحمل ارساله) ككلب من لم يذكر
 اسم الله عليه او كلب مجوسي اه ف
 (ويثبت التعلم الخ) لان القاصدين لا يعرف
 اجتهاد اهل سماعا ولا يسمع نفقوض الى اهل
 الخبرة ولان ذلك يختلف باختلاف طباعها

المينة ولا باس بالقاء الدردى في الخل لكن يحمل الخل اليه
 دون عكسه

(كتاب الصيد)

هو الاصطيد وهو جائز بالجوارح المعلة والمحدد من سهم
 وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل بجلده وشعره ولا بدفيه من
 الجرح وكون المرسل او الراى مسلما او كفايا وان لا يترك
 التسمية عمدا عند الارسال او الراى وكون الصيد ممتنعا
 وان لا يقعد عن طلبه بعد التوارى عن بصره وان لا يشارك
 المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحمل ارساله وان لا تطول
 وقته بعد الارسال لغير اماكن للصيد ويجوز بكل
 جرح علم من ذى ناب او مخلب * ويثبت التعلم بغالب الراى
 او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الامام
 ثبت في ذى الناب بترك الاكل ثلاثا وفي ذى المخلب
 بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلواكل منه البازى اكل لان
 اكل منه الكلب او الفهد * فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم
 بتعلمه حرم ما صاد وبعده حتى يتعلم وكذا ما صاد قبله ونهى
 في ملكه خلا فاهما فان شرب الكلب من دمه او نهسه قطع

(اذا دعى بعد الارسال) هذا ما تورع عن ابن
 عباس لان البازى لا يتحمل الضرب ويدن
 الكلب بجملة فيضرب فيترك الاكل اه ف
 (لان اكل منه الكلب) لقوله عليه السلام اذا
 ارسلت كلابك المعلة وذكر اسم الله فكل مما
 امسكن عليك الا ان ياكل الكلب فلا تأكل
 اه ف

اه ف (بترك الاكل ثلاثا) لانه اذا ترك الاكل ثلاث
 مرات صار معلما ولا يؤكل الثالث لان العلم
 لا يثبت بالترك من لا يترك فلا يثبت من المرات واقلمها
 او نحو فامن الضرب لا احتمال انه تركه متبعا
 ثلاث لانها لا تنبأ الا بعد اكلها الثالثة علمنا به
 ولا يؤكل وعلى رواية الحسن يؤكل لانا الثالثة علمنا به
 عالم فصار صيد جاز حقه معلنة فيؤكل اه ف

منه بضعة فرماها واتبعها كل وان اكل تلك البضعة بعد
صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل
هو بنفسه منه بعد احرار صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة
قبل اخذه الصيد * وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله
التسمية عمدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل
وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة
للزاجر * وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمي فالعبرة لحال
الارسال * وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على
سنن ارساله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ
كلها حلت وان ارسل الفهد فكمّن حتى استمكن ثم اخذ
حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم
اخذ آخر فقتله اكلا كالأورمي صيدا فأصاب اثنين فاذا رمى
سهمه وسمى اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم *
وان وقع السهم به فتحامل وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده
ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم * ولا يحل ان
قعد عن طلبه ثم وجده * والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما

(وكذا لو اكل ما اطعمه الخ) وجه الاول
ان ذلك غاية في التعليم ووجه الثاني انه لم يبق
صيد بعد الاحراز اهـ
وبالعكس حرم اهـ
مسلم لان المختبر حالة الارسال كما سيجي اهـ
لان المقصود حصول
زفاخذ كلها حلت وهو فعل واحد
الصيد والذبح يقع بالارسال اهـ
فكيفي فيه بتسمية واحدة اهـ
(عمدا حرم) لان التسمية شرط اهـ
فعله عليه السلام لا يبي
(غير جراحة السهم) لقوله عليه السلام لا يبي
ثعلبة اذا رميت سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركه
فكل ما لم يدرى رماه مسلم وغيره اهـ

ولم ينبح حل (كأنه كونه على الأرض) اهـ في إمكان الاختار عن الاول
 ابتداء ولم ينز (اهـ في) اهـ في (موسم طويل اذا رعى به)
 حرم والاحل (اهـ في) اهـ في (مقتله المعروض) اهـ في (وان لم يجرحه لا يؤكل كل مطلقا) هذا ظاهر ولو
 دون الثاني (ماقتله المعروض) اهـ في (كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وله حدة
 فانه يجزى لانه يقتله بجرحه اهـ في (ظلفه) الظلف للبقرة والشاة والطير واستعبر
 (ظلفه) الظلف للفرس مختار اهـ في (وهذا الفرع يؤيد
 في الشعر للفرس مختار اهـ في (فان ادماء حل والافلا)
 اشتراط الدم في الجرح اهـ في (اكل دون العضو) لقوله عليه السلام ما قطع
 من بهيمة وهي حية فهو ميتة رواه ابن ماجه
 اهـ في (اكل العضو ايضا) لانه بمنزلة سائر اجزائه
 اهـ في (والافلا) اي بان كان لا يتوهم التثامه بان كان
 معلقا بجليدة حل ماسواه وحرم هو لوجود
 الاية بمعنى والعبرة للمعاني اهـ من الهداية
 (متنكها منها حرم) لانه قدر على الذكاة
 الاختيارية فلا تجزى الاضطرابية لاندفاع
 الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه اهـ في

جرحه السهم * وان رماه فوق في ماء او على سطح او جبل
 او شجر او حائط او آجرة ثم تردى فأت حرم وكذا لو وقع على رخ
 منصوب او قصبه قائمة او حرف آجرة فخرج بها وان وقع على
 الأرض ابتداء حل وكذا لو وقع على صخرة او آجرة فاستقر
 ولم ينجرح حل * وان وقع في الماء فأت حرم * وان كان الطير
 ما بيا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل * ويحرم
 ماقتله المعراض بعرضه او البندقة ولم تجرحه * وان اصابه
 بجرح وجرحه بجده فان ثقيلا لا يؤكل وان خفيفا اكل * وان
 لم يجرحه لا يؤكل مطلقا * ولورماه بسيف او سكين فأصاب
 ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل * وشرط في الجرح ادماء
 وقيل لا يشترط وقيل ان كبيرا لا يشترط وان صغيرا يشترط *
 وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماء حل والافلا * وان
 رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطعه ولم يبينه
 فان احتمل التثامه اكل العضو ايضا والافلا * وان قتله نصفين
 او ثلاثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل وكذا لو قطع نصف
 رأسه او اكثر اكل لما مر واذا ادرك الصيد حيا حياة فوق حياة
 المذبح فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا منها حرم وكذا لو غير

(في ظاهر الرواية) وعن أبي حنيفة وبني
 يوسف انه يوزن كل لانه اذا لم يقدر على الذكاة
 الحقيقية صار كالنبيذ اذا وجد الماء ولم يقدر على
 استعماله اهـ
 ان كان لا يعيش مثله لا يحل (لان مودة
 لا يحصل بالذبح والايمان كان لا يعيش فوق
 (والاقل) اي والايمان كان لا يعيش فوق
 ما يعيش المذبح اذا لا اعتبار بهذه الحية اهـ
 (قتله حرم) اكله لانه لا تخنه كان قادرا على
 الذكاة الاختيارية فأنزله فحرم اهـ
 (وضمن قيمته مجروحا للاول) لانه اتلف صيدا
 مملوكا لغيره لانه ملكه بالجراحة فيلزمه
 قيمة ما اتلف وقيمته وقت اتلافه كانت ناهضة
 بجراحته الاول فيلزمه ذلك اهـ

متمكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من حياته الا مثل حياة
 المذبح وهو لا يتوهم بقاؤه فلم يدركه حيا وقيل عند الامام
 رحمه الله لابد من تذكيته ايضا فان ذكاه حل وكذا ان ذكي
 المتردية والنطيحة والموقودة والتي بقر الذئب بطنها وفيه حياة
 خفية او جليلة حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رحمه الله
 ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد رحمه الله ان كان يعيش
 فوق ما يعيش المذبح حل والا فلا * ومن رمى صيدا فأثخنه
 واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر قتلته حرم وضمن قيمته
 مجروحا للاول * وان لم يثخنه الاول حل وهو للثاني * ومن
 ارسل كلبا على صيد فأدركه فضر به فصرعه ثم ضربه فقتله
 اكل وكذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر
 اكل ولو ارسل رجلا ن كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله
 الاخر حل وهو للاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم
 وضمن كفاي الرمي * ومن سمع حسا فظنه انسانا فرماه او ارسل
 عليه كلبه فاذا هو صيدا كل

* (كتاب الرهن) *

هو حبس شيء بحق يملكه استيفاء منه كالدين * وينعقد

(حل وهو الاول) لان الاول اخرج من حيز
 الصيدية الا ان الارسل من الثاني حصل على
 الصيد والمغترق في الاباحة والحرمه حال الارسل
 فلم يحرم اهـ
 (فاذا هو صيدا اكل) لانه لا اعتبار بظنه مع
 كونه صيدا الحقيقية وكذلك لو ظنه صيدا
 قتبين ذلك حل لانه صيد وقد قصده فيجوز كذا
 في الاختيار اهـ
 (كتاب الرهن) الرهن في اللغة حبس الشيء بآتي
 سبب كان اهـ
 (استيفاء منه) اي من ذلك الشيء واخذ به
 الحدود والقصاص اهـ
 (كالدين) اشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين
 قال العيني وقوله كالدين تعميم لقوله بحق يملكه
 استيفاء منه لان الدين هو الحق المملوك
 الاستيفاء منه لان الرهن اما العيني فلا يجوز به
 الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالغصوب والمهر والدين
 وبطل الخلع فنص على ما عليه الجمهور وهو الدين
 اهـ

(كتاب الرهن) الرهن في اللغة حبس الشيء بآتي
 سبب كان اهـ
 (استيفاء منه) اي من ذلك الشيء واخذ به
 الحدود والقصاص اهـ
 (كالدين) اشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين
 قال العيني وقوله كالدين تعميم لقوله بحق يملكه
 استيفاء منه لان الدين هو الحق المملوك
 الاستيفاء منه لان الرهن اما العيني فلا يجوز به
 الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالغصوب والمهر والدين
 وبطل الخلع فنص على ما عليه الجمهور وهو الدين
 اهـ

(محررنا) المحرز بالجمع وبإيه قال وكل من ضم الى نفسه شيئا فقد حازه اه مختار
 (مفرغا) اه ف اختزبه عن رهن النخل بدون التمر
 (عينا) اختزبه عن التسبيح وهذه الاحوال
 امامتداخلة او مترادفة اه ف
 (سقط منه قدر القيمة) مضمون بالقيمة وعند الشاوي وعند زفر الرهن كله
 (سقط منه قدر القيمة) مضمون بالقيمة وعند الشاوي وعند زفر الرهن كله
 (سقط منه قدر القيمة) مضمون بالقيمة وعند الشاوي وعند زفر الرهن كله

بإيجاب وقبول ويتم بالقبض محوزا مفرغا ميمزا * والتخلية فيه
 وفي البيع قبض * وللراهن ان يرجع عنه قبل القبض فاذا
 قبض لزم * وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فلو هلك
 وهما سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه وان كان قيمته اكثر
 فالزائد امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول
 الراهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه * ويهلك على ملك الراهن
 فكفنه عليه * وللمرتهن ان يطالب الراهن بدينه
 ويجبسه به وان كان الرهن عنده * وله ان يجبس الرهن
 عنده بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يبريه * وليس
 عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه لئلا يفاء *
 وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير
 بذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا طلب دينه امر باحضار
 الرهن فاذا حضره امر الراهن بتسليم كل دينه او لاثم المرتهن
 بتسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ولم يكن
 للرهن محل ومؤونة فان كان له محل ومؤونة فله ان يستوفي
 دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل
 ولا يكلف باحضاره ولا باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر

فالكفنه عليه اه
 (وله ان يجبس الرهن الخ) لان حقه باق بعد
 الرهن والرهن لزادة الصيانة فلا تمنع به المطالبة
 والجبس جزء الظلم فاذا ظهر ظلمه عند القاضي
 يجبس اه ف

(حتى يقبض دينه) لو فسخ الرهن لا ينفسخ
 مادام في يده حتى كان له ان يمنعه بعد الفسخ
 حتى يستوفي دينه ولو هلك بعد الفسخ يكون
 كماله هلك قبله بخلاف ما اذا هلك بعد الابراء
 حيث لا يضمن استحسانا اه ف
 (امسا باحضار الرهن) لينتفعين حتى المرتهن في
 الدين كما تعين حتى كافي تسليم المبيع والتمن تحقيقا
 للتسوية بينهم ما كافي تسليم المبيع والتمن تحقيقا
 (ولم يكن للرهن مكان واحد فماليس بحله

كلها في حتى التسليم
 مؤونة اه ف
 (بلا احضار الرهن) اي لا يكلف المرتهن احضار
 الرهن لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية
 لا النقل من مكان الى مكان ولكن للرهن ان
 يحلف بالله ما هلك كذا في الكافي اه ف

(حتى يقبضه) لانه صار ديناً لا يبيع الرهن
 فصار كان الرهن رهنه وهو دين واذا قبضه
 يكلف احضاره لقيام البديل مقام البديل اهو
 (حتى يقبض الباقي) لان له ان يحبس كل الرهن
 (حتى يسوفي البقية) كافي الوديعه واجبره الخاص
 (الذي في عياله) كافي المشاهدة او مساندة
 وهو الذي في عياله والمغبر فيه المساكنة
 كولداه الذي في عياله كافي المقصوب للتعدي وهل
 ولا عبوة بالنفقة اهو كافي الثاني فهو على خلاف الذي
 (ضمن كل قيمته) كافي المودع الثاني فهو على خلاف الذي
 مضي في مودع الجنس الدين يكتفيان فصاحبهم
 بالقيمة من جنس الدين كالا فلا يطلب اهو لا يستعمل
 القضاء اذا كان حلاً فلا يطلب اهو لا يستعمل
 منها صاحبه الا بالفضل اهو لا يستعمل
 (او جعل الخاتم في خنصره) كاذك عادة والمرهين غير ماذون لدني
 الاستعمال اهو

الراهن حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حصته
 حتى يقبض الباقي والمرهين ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته
 وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه
 ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او جعل الخاتم في
 خنصره فان جعله في اصبع غيره فلا وعليه مؤونة حفظه
 اورده الى يده او رد جزئه كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل
 الآبق والمداواة والفداء من الجنابة فنقسم على المضمون
 والامانة ومؤونة تنقيته واصلاحه على الراهن كالتفقة
 والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقى البستان
 وتلقيح نخله وجذاذه والقيام بمصالحه * وما اذا احدهما
 مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاضي يرجع
 به وعن الامام ايضا لا يرجع ان كان صاحبه حاضرا
 * (باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز) *

لا يصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او من الشربة
 ولو طرأ فسد خلا فالابي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون
 الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر او الارض
 مشغولين بالثمر والزرع ولورهن الشجر بمواضعها او الدار

(في اصبع غيره فلا) اي فلا يضمن لانه لا يلبس
 كذلك عادة فكان ذلك من الحفظ دون
 الاستعمال قال القدوري ان المرهين ماذون له
 في الحفظ لا في الاستعمال ولبس الخاتم

استعمال اهو يعني ان مؤونة رده الى المرهين
 (والامانة) يعني ان مؤونة رده الى المرهين
 ان كان خرج من يده كمثل الدين كذا مؤونة جن
 ان كان قيمته الرهن كمثل الدين كذا مؤونة جن
 منه الى يد المرهين كذا مؤونة الجن كذا مؤونة جن
 على المضمون اما اذا كانت الاصل فتنقسم
 (وسقى البستان الخ) والاصل فيه ان ما يحتاج
 اليه المصلحة الرهن نفسه فهو على الراهن سواء
 كان في الرهن فضل او لا اهو

(ولا يجوز رهن الخمر) لان حكم الرهن وهو الاستيفاء غير متحقق في هذه لعلم
 بكونه يدا الاستيفاء غير متحقق في هذه لعلم
 المالك في الخمر ولا يستحق في الخمر ثم لما ذكرنا ان
 فلا نواف اراد ان يبيع الخمر في غير الخمر
 (ولا يجوز رهن الخمر) لان حكم الرهن وهو الاستيفاء غير متحقق في هذه لعلم
 بكونه يدا الاستيفاء غير متحقق في هذه لعلم
 المالك في الخمر ولا يستحق في الخمر ثم لما ذكرنا ان
 فلا نواف اراد ان يبيع الخمر في غير الخمر

لا انه اذا هلك لم يضمن
 البائع وهو حق البائع
 ومن مضى بالمثل او بالقيمة
 والمراة ان لا يبيع
 البائع فبايد البائع
 البائع فبايد البائع

بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الخمر والمدير وام الولد والمكاتب
 ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع في يد
 البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص في النفس ومادونها
 ولا بالشفعة ولا بأجرة النائحة او المغنية ولا بالعبد الجاني
 او المديون * ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتهاها من مسلم
 او ذمي ولا يضمن له مرتتها ولو ذميا وضمنها هو لو ارتتها من
 ذمي ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فلو
 هلك في يد المرتين لزمه دفع ما وعد ان كان مثل قيمته او اقل
 وبرأس مال السلم وثن الصرف وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس
 العقد فقد استوفى حكما * وان اقترقا قبل النقد والهالك بطل
 العقد والرهن بالمسلم فيه رهن يبدله اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ
 هلاك بالاصل * ويصح بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل
 او القيمة كالمغصوب والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عمد
 وبدل الصلح عن انكار وان اقر المدي بعد الدين ولو رهن الاب
 لدينه عبد طفله جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط
 به من دينهما * ولو رهنه الاب من نفسه او من ابن آخر صغير
 له او من عبد له تاجر لادين له عليه صح بخلاف الوصي وان

عند الشفيع ليس له الدار بالشفعة والمشتري شيئا
 في هذه الصور لا لعدم امكان اخذ الحق الواجب من
 تبس طبل لعدم امكان اخذ الحق الواجب من
 المهر (لان الرهن ابقاء الدين من الخمر ولا الاستيفاء
 والمسلم لا يمكنه ابقاء الدين من الخمر ولا الاستيفاء
 الا ان الراهن اذا كان ذميا والمرتين مسلما
 فانهم مضمونة على المسلم للذي باقل من قيمتها
 الدين كما يضمنها بالغصب اهـ

(مثل قيمته او اقل) اي يهلك مضمونا على المرتين
 حتى يجب عليه تسليم الالف الى الراهن لان
 الموعود جعل كالمغصوب جود باعتبار الحاجة وعند
 الشافعي ومن وافقه هذا الا يصح لوجود القبض واتحاد
 (قد استوفى في حكم) لوجود القبض واتحاد
 الجنس من حيث المالك فانه اذا هلك في مجلس
 على ان ذلك استبدال فانه اذا هلك في مجلس
 العقد صار المرتين مستوفيا اهـ
 (كالمغصوب والمهر الخ) فان هذه الاشياء
 اذا كانت فائمة يجب عنها وان هلكت يجب
 المثل او القيمة فيصح الرهن بها اهـ
 (وكذا الوصي) وعن ابي يوسف وزفر انهما
 لا يمكن ذلك لان الرهن ابقاء حكما فلا يمكن
 كلاهما حقيقة اهـ

(ورهن به مناعده صح) لان الاستدانة جائزة
 للحاجة والرهن يقع بائنا الحق فيجوز اهق
 (مالم يقض الدين) لوقوعه لازما من جانبه
 ان تصرف كذا في الهداية اهق
 اقيامه مقامه كذا في الاستيفاء من الموهون
 (وموزون) كذا في الهداية اهق
 فكان محلا للرهن عند ابي حنيفة لانه سقط هذا
 عند ابي حنيفة لانه لا يجوز لانه
 (للجودة) القياس انه لا يجوز لانه
 الاعتبار عند ابي حنيفة وجه الاستيفاء اهق
 الاعتبار الوزن دون القيمة وبقياس الاستيفاء اهق
 (صح) استحقاقا لان الصيغة وجه الاستيفاء اهق
 صفة في صفة وجه الاستيفاء اهق
 ملائم لان الاستيفاء ملائم الوجه والقياس اهق
 والاستيفاء ملائم الوجه والقياس اهق
 لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معينا يفسد البيع اهق

استدان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهن به متاعه
 صح وايس للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء من ذلك مالم يقض
 الدين ولو رهن شيئا بئن عبد قطهر حر او بئن خل قطهر خرا او
 بئن ذكيرة قطهرت ميتة فالرهن مضمون * وجاز رهن الذهب
 والفضة وكل مكيل وموزون فان رهنه بئنا بئنا فها لا كها
 بمثلها من الدين ولا عبدة للجودة وعندهما هلا كها بئنا بئنا ان
 خالفت وزنها فيضمن بخلاف الجنس وتجعل رهنها مكان الهالك
 * ومن شري على ان يعطى بالئن رهنه بئنا او كفيلا بئنا صح
 استحسانا فان امتنع من اعطائه لا يجبر وللبيع فسخ البيع الا
 ان دفع الثمن حالا او قيمة الرهن رهنه * ومن شري شيئا وقال
 لبائعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن وعند ابي يوسف
 رحه الله ودبعة ولو رهن عبدين بألف فليس له اخذ احدهما
 بقضاء حصته كالبيع * ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها
 رهن اكل منهما والمضمون على كل حصته دينه فان
 تهاثا في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان
 قضى دين احدهما فكها دين عند الآخر * ولو رهن اثنان
 من واحد صح وله ان يمسكه حتى يستوفي جميع حقه منهما

(ودبعة) لان الصيغة صيغة الابداع اهق
 (لا يجبر) وقال زفر بن جبر لانه يثبت في ضمن عقد
 لازم فبصرف الوفاء به مستحقا كالعدل في الرهن اهق

(عند رجلين صح) سواء كانا شريكين في الدين
 او لم يكونا شريكين فيه فيكون جميع الدين
 رهنا عند كل واحد منهما اذا لا تضاييق من
 استحقاق الحبس فلا يشوع بخلاف الهبة من
 رجلين حيث لا يجوز عند ابي حنيفة لان العين
 متمسكة عليهما اهق
 (الكل منهما) لان كل واحد منهما يصير
 مستوفيا اهق
 (وله ان يمسكه) لان قبض الرهن يحصل في
 الكل منه شيع اهق

(بطل برهانها) لان كله محبوس بكل جزء من
جزء الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام
شيء من الدين باقيا كما اذا كان المرتهن واحدا
استحسانا وهو قول ابي حنيفة ومحمد
وفي القياس هذا باطل (اهـ) لان ككل واحد
ويحكم بكون الرهن الخ) (اهـ) لان ككل واحد
منها ثبت بينة انه رهنه كله ولا وجه الى القضا
لكل واحد منها بالكل (اهـ) لان ككل واحد
(صح) اي وضعه عند الضمان بعد الاستحقاق فبعدم
العدل يملكه عند الضمان بعد الاستحقاق فبعدم
القبض وبه قال ابن ابي ليلى قلنا يده يد المرتهن
فيجمع والمضمون هو المالبة فنزل منزلة شخصين
اهـ (ويضمن بدفعه) اي لو دفع العدل الى الراهن
او الى المرتهن ضمن لانه مودع الراهن في حق
العين ومودع المرتهن في حق المالبة وكل
واحد منهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن
بالدفع الى الاجنبي (اهـ)

ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء منه وقبضه
وبرهنا عليه بطل برهانها * ولو بعد موت الراهن قبل ويحكم
بكون الرهن مع كل نصفه رهنا بحقه

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل *
وليس لاحدهما اخذه منه بلا رضى الآخر ويضمن بدفعه
الى احد هما وهلا كه في يده على المرتهن * فان وكل الراهن
العدل او المرتهن او غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح فان
شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا يموت الراهن او
المرتهن وله بيعه بغيبة ورثته وتبطل بموت الوكيل * ولو وكله
بالبيع مطلقا ملك بيعه بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعده عن بيعه
نسيئة لا يعتبر فيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى
الآخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على بيعه
كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا
يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باعه العدل فتمنه
مقامه وهلا كه كهلا كه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن
وكان هالكا فلمستحق ان يضمن الراهن * ويصح البيع

(عند حلول الدين صح) اي التوكيل لان الرهن
ملكه فله ان يوكل من شاء من هؤلاء يبيع ماله
معلقا بمنجزا (اهـ) اي التوكيل لان الرهن
(ولا يموت الراهن او المرتهن) لان الو كالة صارت
وصفا للرهن بالشروط فيبقى بقاء اصله وقد تعلق به
حق المرتهن وليس للرهن ابطاله ولا للورثة لتقديم
حقه على حقهم وبقاء الرهن بعد موته ولو شرط
البيع بعد الرهن قال الكرخي ينزل بالعزل
والموت لعدم اشتراطه في المناجاة (اهـ) اي يوسف
انه لا ينزل واختاره بعض كما يبيعه في حال حياته
(وله بيعه بغيبة ورثته) (اهـ) لان حق المرتهن تعلق
بغير محض (اهـ) اي يكون هلاك الرهن
(اجبر الوكيل على بيعه) (اهـ) اي يكون هلاك الرهن
(بالبيع وفي حقه فيجبر عليه) (اهـ) اي يكون هلاك الرهن
(وهلا كه كهلا كه) (اهـ) اي يكون هلاك الرهن
(كهلا كه كهلا كه) (اهـ) اي يكون هلاك الرهن

ای تبرج علی (بسته)

الراهن بمنه (تم هو على ارف
خفه في الدين (بدس)
اي قبض المرتن النين ارف
لان القلم التقض بطل
ما ذكر

(واو لم يقبض) باسم الرهن وضاع الثمن في يد العدل باع
الرهن بلا تعدي به ثم استخفى الموهون فالضمان الذي لحق
العدل يرجع به على الرهن اهـ ف

والا
او
الا
ويجب
الق
الت
قب
نهم

والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الراهن ويصمان
او المرتن ثمنه وهوله ويطل القبض فيرجع المرتن على
الراهن بدينه وان كلن الرهن قائما اخذه المستحق
ويرجع المشتري على العدل ثمنه ثم هو على الراهن به وصح
القبض او على المرتن ثم المرتن على الراهن بدينه وان لم يكن
التوكيل مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الراهن فقط
قبض المرتن ثمنه اولم يقبض * وان هلك الرهن عند المرتن
ثم استحق فللمستحق ان يضع الراهن قيمته وبصير المرتن
مستوفيا وان يضمن المرتن ويرجع المرتن بها وبدينه على
الراهن

*** (باب التصرف في الرهن وجنایته والجنایة علیه) ***

بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء دينه
فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجزه وفسخ لا ينفسخ
في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك الراهن الرهن
او رفع الامر الى القاضي ليفسحه * وصح عتق الراهن الرهن
وتدبيره واستيلاده فان كان موسرا طواب بدينه ان حالا
واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو موجلا * وان

(مستوفيا) اى لدينه بهلاك الرهن عنده لان
الرهن ملكه باداء الضمان مستندا الى ما قبل
التسليم قسبي انه رهن ملك نفسه ثم صار المرهن
المرتهن اياهى اما بالقصة فلا نه مغرور من
الدين فلا نه اتقض

(مستوفى ملكه باد)
الرهن قبيح انه رهن ماله
التسليم قبيح لانه رهن ماله
مستوفى ملكه (الرهن) اما بالقصبة فلا نه انتقص
(ويدينه على التسليم) واما بالدين فلا نه انتقص
جهة الرهن بالتسليم كل كان
فرضه فعود حقه كل كان
(صار عنه رهنا مكانه) لان البيع
المزمن يتقل حقه الى
(لا ينقصه)

(ومن الدين) لان حق المرتهن كان متعلقا به المعتق على المعتق كما
 وسلب له رقبته فاذا انقضى هذا العتق كما
 معسرة رجع عليه لانه هو المتفجع بهذا العتق كما
 في عتق احد الشرى كين العبد المشتري اه في
 (بلار جوع) اي على السبيل ان كسب المدبر وام
 (يعود ضمانه) لعود القبض في عقد الرهن فتعود
 صفته اه في
 (هالك مجانا) عبارة الهداية فان هالك في يد الراهن
 هالك بغير شيء لقوات القبض المضمون اه في
 (من سائر الغرماء) في صورة الاجارة لان العارية
 ليست بلازمة والضمان ثابت في ولد الرهن مع
 قطعان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن فاذا اخذ
 غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاذا اخذ
 عاد الضمان لعود القبض فيعود بصفته واذا آجره
 او وهبه او باعه احد هما باذن الآخر من اجنب
 خرج عن الرهن فلا يعود الا بغيره من اجنب
 (سقط ضمانه عنه) لتبوت يد العارية بالاستعمال
 وهي مخالفة ليد الرهن فانتهى الضمان اه في

معسرا سعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على
 سيده والمدبر وام الولد في كل الدين بلار جوع واتلافه
 كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنبي ضمنه المرتهن قيمته
 وكانت رهنا مكانه * ولو اعار المرتهن الرهن من راهنه خرج
 من ضمانه وبرجوعه يعود ضمانه * وله الرجوع متى شاء ولو
 اعاره احد هما باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمانه ايضا
 فلو هلك في يده هلك مجانا ولكل منهما ان يردّه رهنا فان مات
 الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من سائر الغرماء * ولو استعار
 المرتهن الرهن من راهنه او استعمله باذنه فهلك حال استعماله
 سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا * وصح
 استعارة شيء ليرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء *
 وان قيد بقدر او جنس او مرتين او ببلد تقيد به فان خالف
 فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه
 او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير
 * وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا دينه او قدر
 قيمة الرهن لو اقل من الدين وطالب راهنه بيا فيه ووجب
 للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة * ولو هلك عند

(بما شاء) فان الاطلاق واجب الاعتبار
 خصوصاً في العارية لان الجهالة فيها لا تنفي الى
 المنازعة اه في
 (تقيد به) فان كل ذلك مقيد لتبصر البعض
 بالنسبة الى البعض وتقاون الانفراد
 والامانة في الامانة والحفظ اه في
 (ويتم الرهن) يتم بين مرتنه
 فبين انه رهن ملك نفسه اه في
 (ويرجع المرتهن بما ضمنه) لانه ايضا مستعد فصار
 كغائب الغائب
 (او قدر القيمة) لانه سقط الدين عن الراهن وهو
 المعير فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان
 كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة
 اه في

ان يبطل ان ينجي من كونه صالحا لا يفياء
 زهوره من بها (اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل
 اذ بالتخمر خرج عن كونه صالحا لم يبطل لانه بعدد
 اذ لم يبق مالا متقوما وهذا اذا اشترى عصير اخضر
 ان يعود بالتخلل ولا يبطل البيع لا احتمال صبر وره
 قبل خلافا لهذا (اقتك به) صورة المسألة رهن
 ألفا بمانة وخمسين درهما فولدت ولدا يساوي
 من الدين مائة لانه حصة الام لان قيمتها ألف
 يوم القبض اه في الاول دخل فيه ضمانه
 (فالاول رهن) لان الدين فلا يخرج عنه ما قبل الانقبض
 بالقبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل
 الثاني فيه لانهما رضا بدخول احدهما
 في ضمانه لا يدخل القبض فيه لان يد المرهن على
 بشرط تجديد القبض وبدا اراهن يد استيفاء وضمان
 الثاني بد امانة وقيل لا بشرط لان الرهن تبرع
 فلا يوجب عنه وقيل لا بشرط لان الرهن تبرع
 كالهبة وعينه امانة وقبض الامانة يوجب عن
 قبض الامانة اه في

٢٦١

وامر بذلك

(فصل)

رهن عصيرا قيمته عشرة عشرة فتخمر ثم تخلل وهو يساويها
 فهو رهن بها * وان رهن شاة قيمتها عشرة عشرة فماتت فدفع
 جلد لها وهو يساوي درهما فهو رهن به * ونماء الرهن
 كولده وابنه وصوفه وثمره للراهن ويكون رهنا مع الاصل
 فان هلك هلك بلا شيء وان بقي هلك الاصل يفتك بحصته
 من الدين ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء
 يوم الفك فكما اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به
 وتصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن
 رهنا بها خلافا لابي يوسف * وان رهن عبدا يعدل ألفا بألف
 فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى راهنه
 والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برده الاول
 * ولو ابرأ المرتهن الراهن من الدين او وهبه منه فهلك الرهن
 هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شري به
 عينا او صالح عنه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل
 رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه ويبطل

٩١

(هلك بلا شيء) استخسانا وقال زفر بن رهن قيمته
 للراهن وهو القياس لان القبض وقع مضموما
 فبني كذلك ما بنى القبض اه في
 (هلك بالدين) لان نفس الدين لا يسقط
 بالاستنفاء ونحوه لكن الاستنفاء يتقدر لعدم
 بائنا لها لا انفسها لان نفس الدين لا يسقط
 الفائدة لانه يعقب مطالبته مثله فاذا هلك
 الرهن تقبض الاستنفاء الاول فانقبض
 الاستنفاء الثاني اه في

الحوالة وكذا الوتصادق على عدم الدين ثم هلك هلك بالدين

(كتاب الجنایات)

القتل (أما عمد) وهو أن يقصد ضربه بما يفرق الأجزاء من سلاح أو محد من حجر أو خشب أو ليطه أو حرقه بنار وعندهما بما يقتل غالباً بشرط القتل العمدان يكون القاتل عاقلاً بالغاً * وموجبه الإثم والقصاص عينا إلا أن يعنى بالصلح لا بالقتل ولا كفارة فيه (وأما شبه عمد) وهو ضربه قصداً بغير ما ذكر * وموجبه الإثم والكفارة والدية المغلطة على العاقلة لا القود وهو في مادون النفس عمد (وأما خطأ) وهو في القصد بان يرى شخصاً ظنه صيداً أو حرياً فإذا هو آدمي معصوم * أو في الفعل بان يرى غرضاً فيصيب آدمياً (وأما ما جرى مجرى الخطأ) كأنه انقلب على آخره قتلته وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة (وأما قتل بسبب) وهو نحو أن يحفر بئراً أو يضع حجراً في غير ملكه بلا إذن فهلك به إنسان وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة * وكلها يوجب حرمان الأرض الأهذا

(باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه)

(كتاب الجنایات) هي جمع جنایة والجنایة اسم لفعل مجرم شرعاً سواء تعلّق بمال أو نفس وفي اصطلاح الفقهاء خصت بما تعلّق بالنفوس والأطراف وخص القصب والسرقه بما تعلّق بالأموال اهـ في القتل هو فعل مؤثّر في ازهاق الروح ذكره في المبسوط ثلاثة أقسام عمد وخطأ وشبه عمد وكان أبو بكر يقول هو خمسة أقسام بزيادة جاري مجرى الخطأ وقتل بالسبب واختاره المتأخرون اهـ في

(وموجبهما) وفي نسخة وحكمهما أي حكم الخطأ وما جرى مجراه اهـ في تخفيفاً عنه كما في الخطأ بل أولى (على العاقلة) تخفيفاً عنه اهـ في عدم القتل منه مباشرة اهـ في حرمان الأرض اهـ في

(على التأيد) اختار عن المستأمن اه في قتله لان في غير العبد
 منقون على التأيد اه في القتل كما من اه في القبول القتال بقتله اما
 لا يجب القصاص (وبالعبد) اذا لم يمس الدية في القتل لا يجب القصاص
 (عبد) اذا اصابه بان قال اقلني في التجريد لا يجب القصاص
 لان دمه غير محقون على

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأيد عمدا*
 فيقتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتلان بمستأمن
 بل يقتل المستأمن بمثله والذكي باللاتي والعاقل بالمجنون
 والبالغ بغيره والصحيح بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع
 بأصله لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلاث
 سنين* ولا السيد بعبد او مدبره او مكاتبه وعبد ولده وعبد
 بعضه* وان ورث قصاصا على ابيه سقط* ولا قصاص على
 شريك الاب او المولى او المخطئ او الصبي او المجنون وكل من
 لا يجب القصاص بقتله* وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى
 يحضر الراهن والمرتهن وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث مع
 سيده فلا قصاص فان لم يكن وفاء يقتص سيده وكذا ان كان
 وفاء ولا وارث غير سيده خلافا للمجد* ولا قصاص الاب بالسيف
 ولا بي المعتوه ان يقتص من قاطع يده وقاتل قريبه وان
 يصالح لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالبه هو الصحيح
 وكذا الوصي الا انه لا يقتص في النفس* ومن قتل وله اولياء
 كبار وصغار فلكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار
 خلافا لهما* ولو غاب احد الكبار ينتظر اجماعا* ومن قتل

(ولا يقتلان بمستأمن) لان دمه غير محقون على
 التأيد فان عدت المستأمن بمثله (لوجود المساواة اه في
 قايسا ولا يقتل استحيانا اقول الظاهر ان هذه
 المسائل التي يفتي بها على القياس كما هو
 مفهوم المتن اه في قوله عليه السلام لا يقاد
 (لا الاصل بفرعه)

(سقط) صورة ان يقتل الاب اخ امرأته ثم
 ماتت قبل ان تقتص منه فان ابنتها من يرث
 القصاص الذي لها على ابيه فسقط لما ذكرنا
 وكذا لو قتل امرأته ليس لابنتها من يرث
 فيسقط القصاص اه في
 (بقتله) لانه قتل حصل بسبب احد هما غير موجب
 للقود وهو لا يجزأ فلا يجب لان الاصل
 في الدماء الحرمه والنصوص الموجبة
 للقصاص مختصة بحالة الانفراد بموضع يمكن

القصاص اه في
 (خلافا لهما) فان عندهما ليس لهما ذلك حتى
 تدر ذلك الصغار لان القصاص مستند بينهما ولا
 يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ وفي استيفاء
 الكل ابطال حق الصغار فيؤثر الى ادراكهم
 كما اذا كان بين كبيرين واحد غائب وله امة
 مؤثر لا يجزئ النبوة بسبب لا يجزأ وهو القرابة
 فيثبت لكل كافي ولاية الانكاح واحتمال العفو
 من الصغير منقطع بخلاف الكبير الغائب اه في

(بجديد المات) بفتح الميم وتشديد الراء خشيبة
 طويته في رأسها حديدية عريضة من فوقها
 خشيبة عريضة تضع الرجل رجله عليها ويحفر بها
 اهل

الارض اهل
 (وعند ما يقتص) منه وهو روي عن ابى حنيفة
 اهل
 (اعتبار الالة وهو الحديد اهل
 (اقتص من جرحه) لوجود السبب وعدم
 ما سئل حكمه في الظاهر فيضاف اليه
 (ثلاث دينة) لان فعل الاسد والحية جنس آخر لكونه
 واحد لكونه هدر او فعله بنفسه جنس آخر لكونه
 هدر في الدنيا معتبرا في الدنيا والاخرية حتى يأتيه
 وفعل يزيد معتبرا في الدنيا والاخرية فصار
 ثلاث اجناس ولم يعتبر الاجنس واحد وهو فعل
 وفعل زيدا عليه ثلث الدية ان كان عمدا في ماله
 والا ففعل العاقلة به

بجديدة المتر اقتص منه ان جرحه وان يظهره او عصاه فلا
 وعليه الدية وعندهما يقتص * وكذا الخلاف في كل منقل
 وفي التغريق والخنق وان تكرر منه قتل به اجماعا ولا قصاص
 في القتل بموالة ضرب السوط * ومن جرح فلم يزل ذا فراش
 حتى مات اقتص من جرحه * واذا التقى الصفان من المسلمين
 واهل الحرب قتل مسلم مسلما ظنه حربا فعليه الدية والكفارة
 لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وحية واسد فعلى زيد
 ثلث دية ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله
 ولا في قتل من شهر على آخر سلا حايلا او نهارا في مصر او غيره
 او شهر عليه عسالا ليلا في مصر او نهارا في غيره قتلته المشهور
 عليه * ولا على قاتل من سرق متاعه ليلا واخرجه ان لم يتمكن
 الاسترداد دون القتل * ويجب القصاص على قاتل من شهر
 عصاه نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو
 شهر مجنون او صبي على آخر سيفا قتلته الا آخر عمدا فعليه الدية
 في ماله * ولو قتل جلا صال عليه ضمن قيمته

(باب القصاص فيما دون النفس) *

هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد

(وتجب قتله) لما روي احمد في مسنده والحاكم
 في مستدركه وقال صحيح الاسناد على شرط
 الشيخين من حديث سليمان بن بلال عن
 علقمة بن ابى علقمة قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول من اشار بجديدة الى احد من
 المسلمين يريد قتله وجب قتله اهل
 (قتله المشهور عليه) لما بينا وهذا
 السلاح لا يثبت فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا
 لا يدفع واجب فلا يصلح سببا للضمان اه
 (ضمن قيمته) ما تلا لان فعل الدابة غير معتبر
 اهلا اه

(من الفصل) ان قطع يد غيره من المفضل الآتية
 قطعت يده لقوله تعالى والجروح قصاص الآتية
 اهـ في
 امكان رعاية المماثلة اى العين لا يجب القصاص لعدم
 (في عظم سوى السن) اهـ في
 عليه السلام لا قصاص في العظم ولعدم امكان
 اعتبار المماثلة وهو المراد بالحديث والمماثلة فيه
 الا في السن وهو المماثل لان الاطراف في حكم
 فان المساواة فيه يمكن اهـ في
 فان المماثلة للتفاوت في القيمة فيها
 (او طرفي عيدين) اهـ في
 الاموال فتتنى المماثلة اذا برئت لا يجزى فيها
 (ولا جائفة) فان الجائفة اذا برئت لا يجزى فيها
 القصاص لان البرية فيها نادر فالظاهر ان الثاني
 يفضى الى الهلاك اما اذا لم تبرأ فان كانت سارية
 يجب الحال من البرية والسارية اهـ في
 (ولا في اللسان) اى ولا قصاص في اللسان ايضا
 اهـ في

٢٦٥

من الفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع وكذا الرجل وفي
 مارن الانف وفي الاذن والعين ان ذهب ضوءها وهى قائمة
 لان قلعت فيجعل على الوجه قطن رطب وتقابل العين بمرآة
 محمأة حتى يذهب ضوءها وفي كل شجة تراعى فيها المماثلة
 كما موضحة * ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع ان قلع
 ويبردان كسر ولا بين طرفي ذكر واثني وحرمة وعبد او طرفي
 عيدين ولا في قطع يد من نصف الساعد ولا جائفة برئت ولا في
 اللسان ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط * وطرف المسلم
 والذي سواه وخير المجنى عليه بين القصاص واخذ الارش
 لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او رأس الشاح اصغر
 او اكبر لا تستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين
 قرني الشجوج

(فصل)

ويسقط قصاص يموت القاتل وبعض الاولياء وبصلحهم على
 مال وان قل ويجب حالا وبصلح بعضهم او عفوه ولمن بقى
 حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل على
 العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد العبد رجلاً

٩٢

(الا ان قطعت الحشفة) لا يمكن حفظ المماثلة
 حينئذ اهـ في
 (ويجب حالا) اى المثل لقوله تعالى من عفى له من
 اخيه الا به قال ابن عباس نزلت في الصلح ولما
 لم يكن فيه شيء مقدر فوض الى اصطلاحهما
 ما اذا كان القتل خطأ حيث لا يجوز يا كرمين
 الدية وانما وجب حالا لانه دين وجب بالعتل
 والاصل في مثله الحلول كالمين والمهر بخلاف الدية
 لانها لم يجب بالعقد ويسقط القصاص ايضا بصلح
 (على العاقلة) لانه اذا صالح البعض او عفا تعذر
 القصاص لانه لا ينجز أو قد سقط البعض فيسقط
 الباقي ضرورة وان سقط انقلب نصيب الباقي مالا
 كمالا يسقط لا الى عوض ولا يجب على القاتل
 اهـ في

ولا يجب الدية بخلاف الشافعي اى بقتل فرد جمع ولا يكتفى بقتله
بالاول ويجب الديان للباقي ان قتلهم على
التعاقب وان قتلهم معا فخرج بين اولياء المقولين
من فر عنه قتل به ويجب الديان للباقي

(الدين الثاني) الخطأ هو الخطأ في الدين
 (من قتل) متعدّد متعدّدات
 (الدين الثاني) الخطأ هو الخطأ في الدين
 (من قتل) متعدّد متعدّدات
 (الدين الثاني) الخطأ هو الخطأ في الدين
 (من قتل) متعدّد متعدّدات

فأفهم من
أهـق
(وصح) أفزار العبد الخ) وقال
أهـق
لأنه يؤول إلى إبطال حق المولى فصار
(الدية للثاني) لأن الأول عمد والناسي أحد
من تعدد الخطأ وهو الخطأ في الفعل والفعل الواحد
(من قطع يد رجل الخ) هذه ثمانية مسائل لأن
القطع إما عمد أو خطأ ثم القتل كذلك فصار أربعة
ثم إما أن يكون بينهما برء أو لا يكون فصار ثمانية
فإن كان كل منهما عمد أفان كان برء بينهما ينقص
بالقطع ثم بالقتل وإن لم يكن برء فكذا عند أبي
عبيدة لأن القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى
وعندهما يقتل ولا يقطع فدخل برء آاء القطع
في برء آاء القتل وتحقق هذا في أصول الفقه أهـق

(وجبت دية فقط) فإنه لما برئ منها لم يبق مقتوبة
في حق الأرض وإن بقيت في حق التعزير في حق
الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة أيدملت
ولم يبق لها أثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في
مثله حكمونة العدل وعن محمد أنه يجب إجره
الطبيب وعن الأدوية (حق) إذا مات بعد العفو
عفو عن النفس) لأن العفو في أضنه
موجب له لأن نفس
أحد الـ

بالصلح عن دمهما بألف فصالح فهي نصفان ويقتل الجمع بالفرد
والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر اولياؤهم وان حضر واحد
قتل له وسقط حق البقية * ولا تقطع يدان بيد وان أمر اسكيننا
على يد فقطع معا بل يضمنان ديةها فان قطع رجل يميني رجلين
فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضر امعا وان حضر أحدهما
وقطع فللا آخر الدية * وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتص
به * ومن رمى رجلا عمدا فتفد الى آخر فالتاقتص للاول
وعلى عاقلته الدية للشاني

(فصل)

من قطع يد رجل ثم قتله اخذ بهما مطلقا ان تخلفا هما برؤوا والا فان اختلعا عدا وخطأ اخذ بهما لان كانا خطأين بل تكفي دية وفي العمدين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط * ولو ضرب به مائة سوط وبرئ من تسعين ومات من عشرة وجبت دية فقط وان جرحته وبقي الاثر ولم يميت فوجب حكومة عدل * ومن قطعت يده عمدا فعفا عن القطع قات منه فعلى قاطعه الدية في ماله وعندهما هو عفوع عن النفس وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجنابة فهو عفوع عن النفس اجماعا

وبالسريانية
بالتقطع برأيه
بالتقطع لا يجتهد
بالتقطع ضمان الطرف ان اقتصر وموجب
سنتين ضمان الطرف ان يتناول الجناية السارية
النفس ان برئ فوجب وله ان هذا عفو من غير حقه فيبطل البرائة
والمقتصره وله ان هذا عفو من غير حقه فلا بد ان حقه في موجب
كله لو قال لا قطع على علي فلان لانه لا يجب البرائة
من النفس وبالسريانية
من النفس

(وان الخطأ من ثلثه) اي من ثلث ماله لان الدية
مال يتعلق بها حق الوزة فالغفو وصية للقاتل

اي لو كان مكان القطع
اهـ ف (وهو على النسخ كالقطع) اهـ ف
اهـ ف (وهو على النسخ كالقطع) اهـ ف

والعمد من كل المال والخطأ من ثلثه والشج كـ كالقطع *
وان قطعت امرأة يدرجل قتر وجهها على يده ثم مات فعليه مهر
مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا وعلى عاقلتها ان خطأ
وان تزوجهما على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات
فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مقدارها في الخطأ
والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر
ما يخرج منه وكذا الحكم عندهما في الصورة الاولى *
ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتص له من القاطع قتل قاطعه
* ومن قتل له ولي عمدا فقتل يده فقاتله ثم عفا عن القتل فعليه
دية اليد * ومن قطعت يده فاقصص من قاطعها فسرى الى
نفسه فعليه دية النفس خلا فالحما فيهما

* (باب الشهادة في القتل واعتبار حاله) *

العود يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون
احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلوا قام احدا بين
حجة يقتل ابيهما عمدا والاخر غائب لزم اعادتها بعد عود
الغائب خلا فالحما وفي الخطأ والدين لا تلزم * ولو برهن
القاتل على عفو الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود وكذا

(بعد عود الغائب) عند اي حنفية خلا فالحما
فانها لا تعاد عندهما وهذا ايضا تفريع على الاصل
المتقدم اهـ ف (لا تلزم) اهـ ف

وهي مال وكذا الدين وهو من اهل التملك
في الاموال كما ترو هذا بالاجماع واجمعوا على ان
القاتل يجب ان لا يقضي بالاستيفاء والحياض
واجمعوا انه لا يقضي بالاستيفاء بالاجماع
لان المقصود من القضاء بالاستيفاء
لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع
اهـ ف (ويسقط القود) لانه ادعى على الحاضر سقوط
حقه في القصاص الى مال ولا يصح كونه اثباته
الا بآيات الغف من الغائب فينتصب الحاضر
خصما عن الغائب في الاثبات عليه بالينة فاذا
قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه ببعاله اهـ ف

(و كذا وقتل عبد رجلين) يعني اذا قتل عمدا
عبد رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على
الحاضر اهـ ق
(غرم القاتل له ثلث الدية) اي ان صدقهما الاولى
المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث
الدية له لانه اقرب له بذلك اهـ ق
(ثم يأخذ منه) ولم يجد هذه العبارة في الكتب
التي نقل منها ولعله في بعض كتب الهداية
لان القتل يختلف باختلاف المطلقين
(بطلت) اهـ ق
والمكان والا لانه يختلف احكامها والمطلقين
المقيد فكان على كل مثل شهادة فرد فبطلت
(رفقه قتلها) اي القرب لان كلاهما اقربا ففرداه
بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقة
في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذبه بانفرداه
بالقتل وتكذيب المقر له الباقي اهـ ق
لا يطل انفرداه في الباقي اهـ ق
بطلت الشهادة لان فيها تكذيب
(لغنا) اهـ ق
بالمشهود له الشاهد اهـ ق

لو قتل عبد رجلين واحدهما غائب * ولو شهد وليا قصاص
بعفوا خيهما الغت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهم اثلاثا
وان كذبهما فلا شيء لهما ولا خيهما ثلث الدية فان صدقهما
اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه * وان
اختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او آتاه او قال احدهما
ضربه بعصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله بطلت وان شهدا
بالقتل وجهلا الا لانه لزم الدية * ولو اقر كل من رجلين بقتل
زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها ولو شهد بقتل زيد عمرا
واخران بقتل بكر اياه وادعى وليه قتلها لغنا والعبرة
بجمالة الرمي لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام فلورمي
مسلمافارتد فوصل اليه غات تجب الدية خلافا لهما ولورمي
مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتفاقا * وان رمى عبدا
فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته
مرميا وغير مرمي * وان رمى محرم صيدا فحل فوصل وجب
الجزاء وان رماه حلال فاحرم فوصل فلا وان رمى من قضى
عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن * ولورمي مسلم صيدا
فتمجس فوصل حل وفي العكس يحرم

(فاعتق فوصل) اي وصل اليه السهم فان فعله
فتمت عند ابي حنيفة وابي يوسف لانه وقت الرمي
مملوك اهـ ق
(فاحرم فوصل فلا) اي فوصل السهم اليه
فلا جزاء عليه لانه وقت الرمي غير محرم اهـ ق
(لا يضمن) لانه وقت الرمي كان مباح الدم اهـ ق
(وفي العكس) اي اذا رمى الجوسي كل لانه
صيدا ثم اسلم فوصل السهم اليه الصبي لا يوجب كلهما فقرة
وقت الرمي كان مجوسا وهذه المسائل كلها من كلام
علي ان العبرة بجمالة الرمي لا الوصول اهـ ق

(كتاب الديات) جمع دية مصدر ودى القاتل المتشون اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية نسبة بالمصدر وفاقوها

العمد تسيل منها ربعون في بطونها اولادها ودية تشبه العمد (في غير الابل) لان التسرع وردبه وعليه الاجماع اغلظ فيجب كما قلنا اهـ في

(كتاب الديات) *

الدية المغلظة من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحقاق وجداع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل وهي في شبه العمد * والمخففة وهي في الخطأ وما بعده من للذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض و بنت مخاض و بنت لبون و حقة و جذعة من كل عشرون ولادية من غير هذه الاموال وقال منها ومن البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد والخطأ اعتقر رقية مؤمنة فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيهما * وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لا الجنين وللمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم

(فصل)

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء

(كل حلة ثوبان) ازار ورداء هو المختار قيل في زماننا قبض وسراويل قال في الاختيار اذا صالح الولي على اكثر من مائتي بقرة لم يجز اهـ (ولا اطعام فيهما) اي في شبه العمد والخطأ لانه لم يرد به نص اهـ (لا الجنين) اي لا يصح في عتق الكفارة الجمل لانه لم يعلم حياته ولا سلامة اطرافه ولانه عضو من وجه فلا بد من مطلق الرقبة اهـ (في المارن) اي الدية وهو ما لان من الالف وفصل

عن القصة (او اداء اكثر الحروف) ولا تدخل الحروف الحلقية وهي المهزلة والهاء والعين والغين والحاء والياء والميم والواو اهـ (التي هي) زبني وانحاء ولا الشفوية وهي الباء والميم والواو اهـ

(وفي الذئب روفي حشفة) أي الدب ثم ما لا ذكر
فلتقويت منفعة الوطني واستمسك البول ووري
الابلاج الذي هو طريق العلوف عادة
كل اثنين عافى
هذه

(وفي العبد
الدينديہ بقوت جنس
الاشياء تقويت اھن
على وجه الكل
(من يد اورجل عشرها)
في قطع جميع الاصابع اللبنة وفي قطع واحدة
عشرها لقوله عليه السلام في كل اصبع
عشر من الابل والاصابع كلها سواء فلا تغرب
الزيادة فيها اھن نصف عشرها)
وهو خمس من الابل
سواء

(فصل) اى فى بيان احكام الشجاج هى جمع
وهى فى اللغة ما يكون فى الرأس والوجه فاما
فما يكون فى غيرهما فسمى براحة اه فى
(وفى الآفة) تشديد الميم وام الدماغ اه فى
الزقية التى يجمع الدماغ اه فى
الى الجانب الاخر ثلثى الدية ولانها اذا نفذت
صارت جاذبتين فحجب فى كل واحدة منهما الثلث
اه فى (الحارصة وهى التى تشق الجلد) اى
الدم وهى بجهتين مأخوذة
الثوب اذا شقه

اذا منع استمسك البول وفي الذكرو وفي حشفته وفي العقل وفي
السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت
وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان وفي الاهداب وفي العينين وفي
الاذنين وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي الرجلين
وفي اشعار العينين وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن نصف
الدية ومما هو اربعة ربعها وفي كل اصبع من يد او رجل
عشرها وفي كل مفصل منها من مافيه مفصلان نصف عشرها
ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف عشرها *
وكل عضو ذهب نفعه فقيه دية وان كان قائما كيد شلت
وعن ذهب ضوؤها

(فصل)

ولا قود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا * وفيها خطأ
نصف عشر الدية وهي التي توضع العظم * وفي الهاشمة وهي
التي تهشم العظم عشرها * وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم
عشرها ونصفه * وفي الآمة وهي التي تصل الى ام الدماغ ثلثها
وكذا في الجائفة فان نفذت فهما جائفتان ويجب ثلثاها
وفي كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي

(وهي التي تسيل الدم) قال المرغباني هي التي اهق
 (وهي التي تسيل من الدم) وهو الصحيح ونحوه مقدم اهق
 (وهي التي تسيل من الدم) وهو الصحيح ونحوه مقدم اهق
 (وهي التي تسيل من الدم) وهو الصحيح ونحوه مقدم اهق
 (وهي التي تسيل من الدم) وهو الصحيح ونحوه مقدم اهق

تخرج منه ما يشبه الدم والدامية وهي التي تسيل الدم
 والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحة وهي التي تأخذ
 في اللحم والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجة
 حكومة عدل وعن محمد فيها القصاص كالموضحة * والشجياج
 تختص بالوجه والرأس والجنافة بالجوف والجنب والظهر
 وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
 عبد ابلا هذا الاثر ومعه فاقص من قيمته وجب بنسبته من
 دينه به يفتى وفي اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف
 الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف
 فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان فحسبها ولا شيء
 في الكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع
 او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيه ثلاث اصابع فدية
 الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجاعا وفي الاصبع الزائدة حكومة
 وكذا في الشارب ولحية الكويج وثدى الرجل وذكر
 الخصى والعنين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء
 والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه
 وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحركه ذكره

نصف الكف تابع لها فلا يؤثر زيادتها ولا نقصانها
 (نصف الدية وحكومة عدل) اي عندها
 وعند ابي يوسف ما زاد على الاصابع من اليد
 والرجل الى المتكبر واصل الفخذ سبع فلا تزيد به
 الدية لان ما ليس له ارش مقدر يكون نجما للماله
 ارش مقدر وله ما ان الساعد لا يتبع الكف ولا
 الاصابع ولا يمكن اهدارها فوجب حكومة عدل

(ويدخل الاقل فيه) اي في الكثير لانها جانيبتان
 في محل وله ان الاصابع اصل والكف سبع فلا اصل
 وان قل يستتبع الفرع وان قيل اهق
 (فدية الاصابع) الكف فاستتبع الكف كما اذا
 ولا اكثر حكم الاصابع فاعلم بمرها اهق
 (ولحية الكويج) لان وجودها يشبه ولا يشبه
 والاصح انه ان كان على ذقنه شعران معدود
 فليس في حلقها شيء لان وجودها يشبه ولا يشبه
 اهق (اذا لم تعلم صحة ذلك) وقال الشافعي فوجب دية
 كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه
 الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا اهق

(دخول ارش الموضحة في الدية) لان بفوات العقل
 ينطل منفعة جميع الاعضاء فصار كالأعضاء
 فان اهان
 (وتجب الدية في الاخرى) وهو قول زفر والحسن
 اهان
 (وكذا الواجتر الخ) وفي الكافي لو كسر نصف
 سن رجل فاسود ما بقي او اصفر او احمر او اخضر
 فلا قصاص في شئ من ذلك اجماعا وتجب الدية
 اذا قاتل منفعه المضع والافان كان السن بما يرى
 حال التكلم يجب الدية ايضا كافي الوجه الاول
 والا فلا شئ وعلي هذا لا يفتي
 على اطلاقه وفي الخلاصة ايضا اختلف في
 الاصفرار والاختار الدية كافي سائر الالوان اهان
 (سقط ارشها) لعدم فساد المني حيث
 بنيت مكانها اخرى فلم تنف المنفعة ولا الزينة
 اهان

وكلامه * وان شج رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش
 الموضحة في الدية * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل
 وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين
 وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص
 في اصبع قطعت فشلت اخرى وعندهما يقتص في المقطوعة
 وتجب الدية في الاخرى * ولو قطع من مفصلها الاعلى فشل
 ما بقي فلا قصاص بل تجب الدية فيما قطع وحكومة
 فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية
 السن كلها * وكذا الواجتر او اخضر او اصفر ولو استودت
 كلها بضربة وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة وفي العمد
 في ماله * ولو قاتلت سن رجل قُتبت مكانها اخرى سقط ارشها
 خلا فالهما وفي سن الصبي تسقط اجماعا * وان احماد الرجل
 سنه المقطوعة الى مكانها فبني عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا
 وكذا لو قطع اذنه فألصقها فالتحمت * ومن قلع سنه
 فاقص من قالعها ثم بنيت فعليه دية سن المقتص منه ويستأنى
 في اقتصاص السن والموضحة حولا * وكذا لو ضرب سنه
 فتمزكت فلو اجله القاضى بجاء المضروب وقد سقطت سنه

(خلافهما) فان عندهما عليه الارش كاملا
 لان الجنابة وقعت موجبة له والذي ثبت نعمة
 جديدة مبتدأة من الله تعالى وله ان الجنابة قد
 زالت معني ولهذا لو قطع سن صبي قُتبت مكانها
 اخرى لا يلزمه شئ بالاجماع هذا اذا بنيت مثل
 الاولى واما ان بنيت معوجة فعليه حكومة
 عدل عند ابي خنيفة ولو بنيت الى النصف
 فعليه نصف الارش اهان
 (لا يسقط ارشها اجماعا) اي يجب الارش على
 من قلع سن غيره فرد صاحب السن سنه الى
 مكانها فبني عليها اللحم لا اعتبار له لان العروق
 لا تعود اهان
 (دية سن المقتص منه) لانه بين انه استوفى بغير
 ماني لان الموجب فساد المني ولم يفسد حيث
 بنيت مكانها اخرى فانه دمت الجنابة اهان

(يسقط الارش) عند ابي حنيفة لان الموجب له
 هذا الشئ وقد زال اهـ في
 (الابعد البرء) لما روى انه عليه السلام في قوله
 يقتص منه في الحال لتحقيق الموجب اهـ في
 (ولا حرمان ارث) لقوله عليه السلام لا يعقل
 سواي في مجنون صالح على رجل بسيف فضر به
 وهو البس من اهلها والكفارة للارث ولا ذنب لهما

فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل مضى السنة فالقول
 للمضروب وان بعد مضيه فلا ضارب * ولو شج رجلا فالتحمت
 ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند ابي يوسف
 يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند محمد اجرة الطبيب
 * وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره * وان بقي فحكومة عدل
 بالاجماع * ولا يقتص بل جرح او طرف او موضحة الابعد البرء
 وكل عمد سقط فيه القود لشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه
 في مال القاتل وعمد الصبي والمجنون خطأ وديته على عاقلة
 ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث فيه والمعنوه كالمجنون

(فصل)

ومن ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا فعلى عاقلة غرة
 وهي خمسمائة درهم * فان ألقت حيا فمات فدية * وان ميتا
 وماتت الام فغرة ودية * وان ماتت فألقت حيا فمات فديتها
 وديته وان ميتا فديتها فقط * وما يجب في الجنين يورث عنه
 ولا يرث منه الضارب * وفي جنين الامة نصف عشر قيمته
 لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف ان تقصت الام ضمن
 نقصانها والا فلا ضمان عليه فان ضربت فخرت سيدها حيا

اهـ في
 (ولا حرمان ارث) لقوله عليه السلام لا يعقل
 سواي في مجنون صالح على رجل بسيف فضر به
 وهو البس من اهلها والكفارة للارث ولا ذنب لهما

اهـ في
 (فعلى عاقلة غرة) بضم الغين المعجمة وتشديد
 الراء المهملة وغرة الشئ في اللغة خياره وقد نطلق
 ايضا على اول الشئ كما يسمى اول الشهر غرة وسمى
 وجه الانسان غرة لانه اول شئ يظهر وفسرها
 نسر عاقلة وهي خمسمائة درهم لما روى عنه
 عليه السلام انه قال في الجنين غرة عبد او امته
 فتبين ان غرة نصف عشر الدية وسمى الرقيق بها
 فتمكون الغرة نصف عشر الدية وسمى الرقيق بها
 لانه غرة ما يملكه اي خياره وافضله كما مر اهـ في

(فغرة ودية) اي فعليه دية بقتل الام وغرة
 بالجنين والاصل فيه حديث الغيرة ككنت
 بين جاريين لي فضررت احدهما الاخرى بعمود
 مسطح فألقت جنينا فماتت فقضى رسول
 الله على عاقلة الضاربة كذا في الكافي اهـ في
 (فديتها فقط) وقال الشافعي يجب الغرة مسع
 الدية لان الجنين مان بضربه ظاهر اولنا ان مون
 الام بسبب لموته ظاهر الان حياته مجتمعا فيتحقق
 بموته فلا يكون في معنى ما ورد به النص اهـ في

(كلام الخلق) ای الجنین الذی استبان بعض خلقه
 (وان یأذنه فلا) ای فلا یجب لعدم التعدی
 ولو امر امرأة ففعلت ذلك لانضمن المأمورة
 رخیل ای لیس بعربی وقد
 وقیل بجری ماء

دخیل ای بلس. عربی وفد
وفیل مجری ماه

[illegible]

(فمن كن خفرتا) عند ابي خنيفة لان
 مونه انما يضاف الى الخفر اذا مات بسبب الوقوع
 ليحبل الخافر كالدافع له من حيث ازالة المسكة
 فاما اذا طرأ عليه سبب اخر للهلاك ولا يصنع
 للخافر فيه فلا يضاف اليه (في الوجهين لان ذلك
 وعند مجدد عليه الضمان) الوقوع في الثبر اذا
 انما يحدث بسبب الطقام قريبا منه والى
 السبب بغير واسطة

مؤنه اعلم كالدار الخ
لجعل الحافر عليه سبب آخر
فاما اذا طرأ عليه السبب في الوجهين لان ذلك
للحافر فيه فلا يضاف اليه (في الوقوع في التبراز لولاه
وعند محمد عليه السبب الطغام قريبا منه والحكم يضاف الى
انما يجد ث لكان السبب بغير واسطة تارة وبواسطة اخرى

فألقته حيا فمات تجب قيمته لاديتيه ولا كفارة في الجنين
والمستبين بعض خلقه كآم الخلق * وان شربت دواء فعالجت
فريجها الطرح جنينها فالغرة على عاقلتها ان فعلت بلا اذن ابيه
وان ياذنه فلا

(باب ما يحدث في الطريق) *

من احدث في طريق العامة كنيفا او ميذا او جرسنا او دكنا
وسعه ذلك ان لم يضربهم ولكل منهم نزعته وفي الطريق
الخاص لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضربهم وعلى عاقلته
دية من مات بسقوطها فيهما وكذا لو عثر بنقضه انسان * وان
وقع العاثر على آخر فماتا فالضمان على من احدثه لا على
العاثر وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان
طرفه الخارج ضمن كمن حفر بئرا او وضع حجرا في الطريق
فتلف به انسان وان تلف به بهيمة فضمانها في ماله * والقاء
التراب واتخاذ الطين كوضع الحجر والخشبة ونحو ذلك * وهذا
اذا فعله بلا اذن الامام * فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان
* ولومات الواقع في البئر جوعا او غما فلا ضمان على حافره
وان بلا اذن * وعند محمد عليه الضمان * وكذا عند

(في النعم) اي عليه الضمان في النعم لانه لا سبب للنعم لا يختص
سوى الوقوع لافي الجوع لان الجوع لا يختص
بالنعم (على البائع) ولا يثبت على المشتري لانه ما حدث

من ذلك الطريق شيئا وقد ذكرناه
(لا يضمن) لان حكم الفعل قد اتسخت بالحقول

٣٧٥

ابي يوسف في النعم لافي الجوع * وان وضع حجرا فتحاه آخر
ضمان ماتلف به على الثاني * ولو اشترع جناحا في دار ثم باعها
فضمن ماتلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمن
ماتلف بها على البائع * ولو وضع في الطريق حجرا فأحرق شيئا
ضمنه * ولو أحرق بعد ما حركه الريح الى موضع آخر لا يضمن
ان كانت ساكنة عند وضعه * ويضمن من حمل شيئا
في الطريق ماتلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا
او قنديلا او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد
خلافهما وكذا لو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حيه
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيء بسقوط رداء هو لابس *
ومن جلس في المسجد غير مصل فعطب به احد ضمنه خلافا
لهم * ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة
القرآن او نيام فيه في اثناء الصلاة * وبين ان يمر فيه او يقعد
للحديث ولا بين مسجد حيه وغيره اما المعتكف فقبل على هذا
الخلاف وقيل لا يضمن بالخلاف * وفي الجالس مصليا
لا يضمن اجماعا وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار

من موضع الى موضع فهو ضامن ايضا فلا يتسرخ
حكمه فله لذلك بل جعل كالبائس اهق
(خلافهما) فانه لا يضمن عندهما لان القرية
لا تقيد بشرط السلامة ويستوى فيها اهل
المسجد وغيرهم وبه قالت الاثمة الثلاثة اهق
(هو لابس) قيد باللبس لانه ان كان حاملا له
فسقط على انسان فعطب به ضمن اهق
(لاجل الصلاة الخ) وذكر شمس الاثمة ان الجالس
لا يتنظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل
ولا بين مسجد حيه والمسجد اهق وهذا كله على
الخلاف السابق اهق

(ان قبل فراغ عملهم) لان التلف بفعلهم
 اذ السقوط لتقصير منهم في الامساك اهق
 (وان بعده فعله) اي الضمان استحسانا وفي
 القياس هذا كالأول لانهم باثروا احداث ذلك
 في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه
 وانما يعتبر امره فيماله ان يفعل بنفسه اهق
 واستوعب الطريق) لانه مستعد بالحق الضرر
 فالحاجة اهق
 (لا يضمن) لانه من ضروريات السكنى
 كذا ان رش الخ) اي وكذا لا يضمن الراش لانه
 يجهل موضوع الامر اهق
 (فالضمان على الاجير) لفساد الامر بخلاف
 القضاء لانه لا يباح له فيما بينه وبين ربه احداث
 مثل ذلك في فناءه اذا كان يضر ربه غيره وقد
 جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره
 ولكن لما كان القضاء غير معمول له صح تقييده
 (ولا ضمان فيما تلف بشئ الخ) لانه غير مستعد
 اما اذا كان بجماعة المسلمين او مشتركا بان كان
 في سكة غير نافذة فعليه الضمان لانه منسب
 مستعد كذا في الهداية اهق

عمله لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شئ فالضمان عليهم ان
 قبل فراغ عملهم وان بعده فعله * ويضمن من صب الماء
 في الطريق العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يزلق
 او توضع به واستوعب الطريق * وان فعل شيئا من ذلك في سكة
 غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن
 وكذا ان رش ما لا يزلق عادة او بعض الطريق فتعمد الممار
 المرور عليه * ووضع الخشبة كالرش في استيعاب الطريق
 وعدمه * وان رش فناء حانوت بأذن صاحبه فالضمان على
 الامر استحسانا كما لو استأجره ليعني له في فناء حانوته فتلف به
 شئ بعد فراغه * ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير * ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف
 بموضع كنسه * ولو جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها
 * ولا ضمان فيما تلف بشئ فعل في الملك او في فناء له فيه حق
 التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة
 وان استأجر من حفر له في غير فناءه فالضمان على المستأجر
 ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه * وان علم فعلى الاجير * وان قال
 هو فناءى وليس لي فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا

(فتعمد احد المرور عليه بالخ) بان كان بصيرا
 او يجرد موضع آخر للمرور فانه صار متعتدا بالتلف
 قسب التلف اليه دون التسبب و صار كانه اتلف
 نفسه فاما اذا لم يتعمد بان كان اعى او متريلا
 فان الباني يضمن اذا وضعها بغير اذن الامام
 اذا وضعها باذنه فلا يضمن والقياس ان لا يضمن
 مباحرة ولا مباحرة بشرطه ولا يضمن لانه لا يصنع له فيه
 كان في ملكه والميلان وشغل الهوا آه ليس من فعله
 فصار كما لو كان قبل الاشهاد حتى لو مال حائط
 لصغير فاشهدوا على ابيه او وصيه فسقط والتلف
 شيئا فالضمان في مال الصبي لان الاشهاد على الاب
 والوصى كالاشهاد على الصبي لانها يقومان
 مقامه في امكان هدم الحائط فصار التقدم اليهما
 كاللقدّم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم
 بعملان للصبي اه في
 (والعبد التاجر) سواء كان عليه دين او لا لان
 ولا ينفذ له وماتلف بالسقوط ان كان مالا
 فخصمته في رقبته حتى يباع فيه وان كان نفسا
 فمولى عاقلة المولى لان الاشهاد من وجهه على
 المولى اه في

٣٧٧

وعلى المستأجر استحسانا * ومن بنى قنطرة بغير اذن الامام
 فتعمد احد المرور عليها فعطب فلا ضمان على الباني
 (فصل)

ان مال حائط الى طريق العامة فطواب ربه بتقصه من مسلم
 او ذمي واشهد عليه فلم يتقصه في مدة يمكن تقضه فيها فتلف به
 نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال وكذا لو طواب به
 من يملك تقضه كآب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والعبد
 التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى
 المشتري او لافسقط ولا ان طواب به من لا يملكه كالمترين
 والمستاجر والمودع وان بناء ما تلا ابتداء ضمن ماتلف بسقوطه
 وان لم يطالب بتقصه كما في اشراع الجناح ونحوه * وان مال
 الى دار رجل فالطلب لربها اولسا كما فيصح تأجيله و ابرآؤه
 * ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضى
 او المشهد * ولو كان الحائط بين خمسة فاشهد على احدهم ضمن
 خمس ماتلف به وعندهما نصفه * وان حفر احد ثلاثة في دار
 هي لهم بئر بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ماتلف به
 وعندهما نصفه

٩٥

(وسلمه الى المشتري اولا) كذا في الكافي
 وليس في الهداية تلفظ اولا اه في
 (فسقط) اي الحائط بعد البيع اه في
 او نفس وانما لم يضمن لان الجناية بترك الهدم مع
 تمكنه وقد زال بالبيع اه في
 (وعندهما نصفه) اه في
 بنصيب من اشهد عليه معتبر لانه صار جانيا وما
 تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فصار كما لو جرح
 رجلا ولا عنته عقرب ونهشته حية فبان من
 ذلك فانه يضمن الجراح النصف وفي مسألة البئر كان
 تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فانقسم
 نصيبين اه في

(ما و طئت دابته الخ) لان الاحسن ان عن هذه
 الاشياء يمكن لانها ليست من ضروريات السيرة
 وهو مقيد بشرط اهق
 اي ضربت اهق
 فكل موضع بضمن فيه
 (لا ما تفوت) (بضمن النفعه ايضا)
 من باب فعل بضم فيه السائق والقائد لانهما
 (بضمن النفعه ايضا) وهذا الحكم مطرد
 الركب كراكب في غير الوطى فيجب عليهما
 منسبان كراكب اهق اي على القائد والسائق اه
 الضمان بالتعدي كراكب اهق اي على عاقلة السائق
 ومنعكس في الصحيح (اي على عاقلة السائق
 (ولا كفارة عليهما) اي على عاقلة السائق
 (فالقائد لا يستويان عليهما) اي على عاقلة السائق
 والقائد لا يستويان عليهما) اي على عاقلة السائق
 والسائق في جانب من الابل اما اذا كان في وسط
 الابل واخذ بزمام واحد بضمن هو وحده
 ما عطب بياهو خلفه وبضمنان ماتلف بياهو
 قدومه لان القائد لا يقود ما خلف السائق
 لانقسام الزمام اهق

* (باب جناية البهيمه وعليها) *

يضمن الراكب ما و طئت دابته او اصابته بيدها او رجلها
 او رأسها او كدمت او خبطت او صدمت لا ما تفعت برجلها
 او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ما عطب بروتها او بولها سائرة
 او موقفة لاجله * فان اوقفها لاجله ضمن ما عطب به * فان
 اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة او أثارت غبارا او حجرا
 صغيرا فقتل عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبيرا ضمن *
 ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل
 يضمن النفعه ايضا * ولا كفارة عليهما ولا حرمان ارث
 او وصية بخلاف الراكب * وان اجتمع الراكب والقائد
 او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الراكب
 وحده * وان اصطدم فارسان او ماشيان فماتا ضمن عاقلة كل
 دية الا آخر * وان تجاوزا حبلا فانقطع فماتا فان وقعا على
 ظهرهما فماتوا * وان على وجههما فعلى عاقلة كل دية
 الا آخر * وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على
 ظهره * وان قطع آخر الحبل فماتا فديةهما على عاقلته وان
 ساق دابة فوق سرجها او غيره من ادواتها على انسان فمات

(على الراكب وحده) لانه مباشر على ما قد منا
 والسائق منسب والاضافه الى المباشر اولى
 وجب هذه ان كان الهالك آدميا فالدية على
 العاقلة لانها تتحمل الدية في الخطأ تخفيفا على
 القاتل مخافة استئصال ماله وهذه دون الخطأ
 في الخيانة فكانت اولى بالتخفيف اهق
 (فهما هدر) لان موت كل واحد منهما مضاف
 الى فعله وقوة نفسه لا قوة صاحبه اهق
 (على عاقلة من على ظهره) لانه مات بقوة
 صاحبها وهدر دم الذي وقع على ظهره لانه مات
 بغير قوة نفسه اهق
 (فدينهما على عاقلته) اي عاقلة القاطع لانه
 مضاف الى فعله وهو القطع فكان سببا في
 اختيار

(ضمن) لأنه متعدي في هذا التسبب لأن الوقوع
 بتقصير منه وهو ترك الشد والاحكام في الشد اهـ
 فصار كأنه ألقاه على الطريق بيده اهـ
 (وكذا قائد قطار الخ) لأن القائد عليه حفظ
 القطار كالسائق وقد أمكنه التمسك به حفظ
 متعديا بالتقصير فيه اهـ
 (ضمن) عاقلة القائد الخ) لأنه يمكنه صيانة القطار
 على ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 وفي التسبب الدية اهـ
 (ضمن) ما اصاب في فوره) لأنه الحامل فاضيف
 (ضمن) ما اصاب في فوره) لأنه الحامل فاضيف
 (ضمن) ما اصاب في فوره) لأنه الحامل فاضيف

ضمن وكذا قائد قطار وطي يعير منه انسانا فالتف على
 عاقلة والمال في ماله * وان كان مع القائد سائق فالضمان
 عليهما * فان ربط يعير على قطار بغير علم قائده فعطب به انسان
 ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا به على عاقلة الربط * ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره * وفي الطير
 لا يضمن وان ساقه * وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق
 او انفلتت بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا * ومن
 ضرب دابة عليها راكب او نخسها فتفتت او ضربت بيدها
 احدا او فرت فصدته فمات ضمن هولا راكب ان فعل
 ذلك حال السير * وان وقفها لا في ملكه فعليهما * وان فتحت
 الناحس قدمه هدر * وان ألقت الراكب فضمانه على عاقلة
 الناحس * وان فعل ذلك بأذن الراكب فهو كفعل الراكب
 لكن ان وطئت احدا في فورها بعد النخس بالاذن فديته
 عليهما * ولا يرجع الناحس على الراكب في الاصح كما لو أمر
 صبيا يستمسك على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع
 عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا الوناول الصبي
 سلاحا قتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعهما قائد أو سائق

الفعل اليه فإدام اهـ
 فيلحق بالسوق اهـ
 (او نخسها) نخس الدابة اذا طغها بعود اهـ
 (ضمن هو) اي الضارب او الناحس اهـ
 (فعل بهما) اي يكون الضمان على الراكب
 والناخس نصفيين لأنه متعدي في الايقاف ايضا
 اهـ
 (فضمانه على عاقلة الناحس) لأنه متعدي في تسببه
 وفيه الدية على العاقلة اهـ

(فدبته عليهما) لان سيرها في تلك الحالة متضاف
 اليهما والاذن يتناول فعله السوق ولا يتناول من
 حيث انه اتلاف فمن هذا الوجه يقتصر عليه
 والراكب وان كان عمله نيل هو بشرط اوعله للسوق ليس
 بشرط لهذه العلة بل هو بشرط اوعله للسوق ليس
 علة للوطي ولهذا لا يترجح صاحب العلة كمن
 جرح انسانا فوقع في يده فخرها غيره على قارعة
 الطريق ومات فآلته علة الجرح اهـ
 (في الاصح) لانه لم يأمر بالابطاء والنخس
 عنه وقبل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن
 في الابطال لانه فعل يأمره اهـ
 (لا يرجع) لان الفعل مضاف الى
 لا يرجعون بما غرموا من الدية على الامر
 (وكذا الحكم في نخسها) لان الفعل مضاف الى
 الناحس اهـ

(ما تقصها) لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعبر
 فيه الا التقصان قبل قد القصاب لغو لان الحكم
 في جميع الشاة والدجاجة كالشاة اه في
 (ربع القيمة) لما روى انه عليه السلام قضى في عين
 (ربع القيمة) وهكذا قضى عمر لان اقامة
 الدابة ربع القيمة وهاذا ان كانها اربعة اعين اربع فيجب
 العمل بها انما يكون كما نهذا ان اعين اربع فيجب
 المستعمل لها فصارن كما نهذا ان اعين اربع فيجب
 الربع فهو ان احداها اه في
 (لو محلا للدفع) بان كان قتله شئ مما ذكرنا اه في
 (لو غير محلا له) بان انقلده شئ مما ذكرنا اه في
 (حالا) سواء كانت الجناية على امر او عبد
 في النفس او فيما دونها واحترز بقوله خطأ عن
 العمد لكن انما يفيد التقيد اذا كانت على النفس
 واما اذا كانت على الاطراف فلا يفيد التقيد
 به اذ لا يجري القصاص فيها بين العبد ولا بين
 الاحرار والعبد ثم لا فرق بين ان يكون المولى
 وعندهما لا يصح اختياره الفداء اذا كان مفلسا
 الا برضى الاولياء اه في

* وان نخسها شئ منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه
 ولا فرق بين كون الناخس صبيا او بالغ او ان كان عبدا فالضمان
 في رقبة * وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان
 الهالك آدميا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال
 الجاني * ومن قتل عين شاة قصاب ضمن ما قصها * وفي عين
 الفرس او البغل او الجمار أو بعير الجزار او بقرته ربع القيمة
 * (باب جناية الرقيق وعليه) *

جنايات المملوك لا توجب الادفعا واحدا لو محلا للدفع
 ولا يجب غير قيمة واحدة لو غير محل له * فلو جنى عبد خطأ
 فان شاء مولاه دفعه به او يملكه وليها وان شاء فداه بارشها حالا
 فان مات العبد قبل ان يختار شيأ بطل حق المجنى عليه وان
 بعد ما اختار الفداء لا يبطل فان فداه فجنى فالحكم
 كذلك وان جنى جنايتين دفعه بهما فيقتسمانه بنسبة حقوقهما
 او فداه بارشهما فان باعه او وهبه او اعتقه او دبره او استولدها
 غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان عالم بها ضمن
 الارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه او شجبه ففعل وان
 قطع عبد يد حر فمدا فدفع اليه فاعتقه فسرى فالعبد صلح

(فالحكم كذلك) اي كان حكم الجناية الثانية حكم
 الاولى بعد الفداء لانه لما خلاص من الجناية بالفداء
 جعلت كان لم تكن وهذا ابتداء جناية فيجب
 فالثانية الادفع او الفداء اه في
 (بارشهما) لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق
 الثانية بها كالدون التلاخفة لا تمنع تعلق الجناية الاولى
 المولى لم يمنع تعلق الجناية فحق المجنى عليه الاول
 اول ان لا يمنع وان كانوا جماعة فيقتسمون العبد
 المدفوع على قدر حصصهم وان فداه بجميع
 ارونهم لما ذكر من تعلق الثانية بها اه في
 (نه) ان كان من تعلق الاولى قبل هذه التصرفات
 فلا علم للمولى بالجناية لم يصح اختيار الارش اه في

(إلى الآخرين) وهما الوليان اللذان لم يعفوا
أهق (لأنهما) لأنه لما عفا أحد ولي كل منهما
مالا وقد سقط نصيب
نصفه أو الدية

العائدين وهو النصف فاما ان
سقط القصاص و
(او فدي به)

و يضرب غير العاق من ولي العمد بخطاب (وقيل محمد مع الامام) وفي الهاء

(فصل) ای فی بیان ما یوجب التمسک
 الصغیر (فصل) ای فی بیان ما یوجب التمسک
 الصغیر (فصل) ای فی بیان ما یوجب التمسک

ما لفت ما يلفت
من الحر وعند ابى يوسف نجيب قيمة العبد
اظهار الانضباط رنة
بسم العبدية العبد

فلا ای وان لم یکن الوارث السید فقط بل
آمر لا یقاد بالاتفاق لانه ان
السید فقط وان اعنبر
السید فقط و لا

(والأولى) يكون له وارث
 اعتبر حالة الجرح فالمستحق الاشتباه فيه
 حالة الموت فلا ورثة فتنتج في اه في
 عليه وجه يستوفي لان سبب الوفاة قد اختلف
 الالة الجرح فالمستحق
 اختيار حالة

(الى حين العتق) اعتبارا على
لان سبب المالك على الولاية بالولاء على
السيد فقط والولاية باختلاف السبب منزلة او
الموت قتل المستحق فيها لا يثبت بالشبهة او
ولهما ان المالية انما تسقط

Digitized by Google

٣٨٢

عمدا او المامور كبير القصاص * وان قتل عبد حرين لكل منهما وليان فعفا احد وليي كل منهما دفع نصفه الى الآخرين او فدى بذية تلهما * وان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعفا احد وليي العمد فدى بذية لولي الخطأ ونصفها لـ احد وليي العمد او دفع اليهم يقتسمونه اثلاثا عولا * وعندهما ارباعا منازعة وان قتل عبد لاثنتين قريبا لهما فعفا احدهما بطل الكل وقالوا يدفع العافي نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وقيل

محمد مع الامام

دية العبد قيمته فان كان قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر
 عشرة دراهم * وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحر او اكثر
 وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت * وما قدر من دية الحر
 قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته * ولا يزداد على خمسة
 آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عمدا فاعتق فسرى اقتص
 منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا * وعند محمد لا قصاص
 اصلا وعليه ارش اليد وما نقصه الى حين العتق * ومن
 قال لعبد به احدا كما حر فشحبا في العتق في احدهما فأرشهما له

وان كان كاذب معتبره فالادميه اه في اي للسبيل لما عرف ان البيان
بالشبهين اوجب اه في اي للسبيل لما عرف ان البيان
(فأشاره سماه) اظهارة من وجهه واظهار من وجهه وبعد الشبهة
بني في محلا للاظهار فاعتبر انشاء فكما انه اعتق وقت
البيان اه في

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

(رقبة العبدین) لانها بعد الموت لم يبقا محلا
للبيان فاعتبر اظهار المحضا فيكون الكل نصفين
بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت
منهما فقيمة كل واحد منهما ودية الا
ضمن السيد (رضن السيد) من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العین
اذ لا حتى لو لم يكن الجنابة في اكثر
وفيهما تقوم مقامها اهـ في
(ان دفعت اليه قضاء) اذ ليس في جناباته الا قيمة
واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع

وان قتل فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحدا * وان
قتل كلا واحد قيمة العبدین * ومن قتا عيني عبد فان شاء
سيده دفعه اليه واخذ قيمته او أمسكه ولا شيء له * وعندهما
ان أمسكه فله ان يضمه نقصانه

(فصل)

وان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن
الارش * فان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في
القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان
شاء اتبع المولى وعندهما يتبع ولي الاولى بكل حل * وان اعتق
المولى المدبر وقد جنى جنایات لا يلزمه الا قيمة واحدة
وان اقر المدبر بجنابة خطأ لا يلزم شيء في الحال ولا بعد
عقه

* (باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك) *

ولو قطع سيدي عبده فغصب فوات من القطع في يد الغاصب
ضمن قيمته مقطوعا * وان قطع سيده يده عند الغاصب فوات
برئ الغاصب * ولو غصب مجبور مثله فوات في يده ضمن * ولو
غصب مدبر فغنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن

اهـ في
(والا) اي وان دفعت اليه بالقضاء اهـ في
(بكل حال) ولا شيء على المولى لانه حين دفع
لم تكن الجنابة الثانية موجودة وقد دفع كل الجنح
الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالقضاء وله ان الثانية
مقارنة للاولى من وجه اهـ في
(باب غصب العبد المخ) اي في بيان احكام ذلك
(والجنابة في ذلك) اي في بيان احكام ذلك
المخ اهـ في
(فوات في يده ضمن) لان المجبور وان أخذ بافعاله
فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه اهـ في
فان كان الغصب خفيا يباع فيه اهـ في

(لا يدفعه ولا يرجع ثانيا) لأنه عوض ما اخذ ولي
 الجناية الاولى فلا يدفع اليه لئلا يجمع البدل
 والمبدل في ملك شخص واحد ولهما ان حق الولي
 في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يراد منه
 اي لو غضب مدبر الجاني
 احد فيستحق محمد) فيه خلاف محمد
 (فيه خلاف محمد) فيه خلاف محمد
 عند محمد على المولى ثم غصبه ثم جنى عليه مرة
 اخرى فعلى الولي قيمته بينهما نصفين لانه منع رقبته
 واحدة بالتدبير فوجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع
 ملك القيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في
 يده فيدفع نصفها الى الاول ويرجع به على
 الغاصب ثم قبل هذه المسألة على الاختلاف
 كالاولى وقبل على الاتفاق اهـ
 (فعل عاقلة دينه) والقياس ان لا يضمن في
 الوجهين وهو قول زفر والناس في ان الغصب في
 الحز لا يتحقق وجه الاتفاق وهذا الخلاف نسبيا
 بالغصب ولكن يضمن بالاتفاق وهذا الخلاف نسبيا
 لانه نقله الى مكان الصور اعني او الجاني اهـ
 (فلا ضمان خلافا لابي يوسف) فانه يضمن عنده
 لانها تلف ما لا معصوما اهـ
 (فيهما) اي وعلى هذا الخلاف الاقراض في
 العبد والصبي اهـ

سبيده قيمته لهما ويرجع بنصفها على الغاصب ودفعه الى
 رب الاولى في الصورة الاولى ثم يرجع به ثانيا عليه * وعند
 محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفي الصورة الثانية يدفعه
 ولا يرجع ثانيا بالاجماع * والحق في الفصلين كالمدير الا انه
 يدفعه وفي المدير يدفع القيمة * وحكم تكرار الرجوع والدفع
 كما مر في المدير اختلافا واتفاقا * ولو غضب رجل مدبرا مرتين
 جنى عنده في كل منهما غرم سبيده قيمته لهما ويرجع بها على
 الغاصب ودفع نصفها الى ولي الاولى ويرجع به عليه ثانيا اتفاقا
 وقبل فيه خلاف محمد * ومن غضب صبيّا حرّا فمات في يده
 فجأة او بجرح فلا شيء عليه * وان مات بصاعقة او نكس حبة
 فعلى عاقلة دينه ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلة
 وان اكل طعاما او تلف مالا اودع عنده فلا ضمان خلافا
 لابي يوسف * ولو اودع عند عبد محجور مالا فاسهت ملكه ضمن
 بعد العتق لافي الحال خلافا له * والاقرض والاعارة
 كالايدياع فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفي غير العاقل
 يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا مالا اتلفه بلا
 ايدياع ونحوه

(خلافًا لابن يوسف) فإنه لا قسامة عنده على
العاقلة لأن رب الدار أخضت الدار من غيره فصار
أهل الحلة لا ينسار بهم في القسامة غيرهم
أحضور إيمان كانوا

الحفاظ
لعل يكونوا حاضرين

اهل
نای وان لم یکنوا
والکل فی حفظ
نفس

(على الجميع) لو جود القتل مختص
بالهامة سواء ولهما ان الملاك مختص
بالبقعة عادة دون السكان لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من
(اتفاقا) يتقدم عليهم عندهما وعند ابي يوسف حصان
لهم ولاية لزوال من راجعهم
(الاجمعة انما له) فمن سكن في
قبيل لم تنقله اليه
للذي في

لم تغفله العاقلة حتى يشهد الشهود انها
 للذي في يده لانه لا بد من الملك صاحب اليد حتى
 يعقل العواقل عنه والبدوان كانت دليلا على
 الملك لكنها لا تقيد الملك قطعا اه ق
 (على الروس) ولا اعتبار بـاحم
 صاحب القليل راحم
 فكلوا سواء اه ق

والعجيلة البددون الملك كما في الدابة لانها تنقل
ولا تخجل لان فافتزقا وهذا على قول ابى يوسف
لا اشكال فيه فانه يرى القسامة على الملك
والسكان كما في (فعلى اهلها) لانهم اخضعوا
فيها وجب في

منه والتصرف
محلهم كذا في الاختيار
في المسند الجامع) فلا فاسدة فيه والدية على
بين المال لأنه للعامة لا يختص به واحد منهم
وكذلك الحسور العامة ومال بيت المال مال
عامة المسلمين اهـ في

وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلته الدية
وان كان العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا خلافا
لابي يوسف والاكررت عليه * والقسامة على الملاك دون
السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطة
ولو بقي منهم واحد دون المشتري وعنده على المشتري ايضا
ولم يبق من اهل الخطة احد فعلى المشتري اتفاقا وان بيعت دار
ولم تقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري * وفي البيع
بختيار على ذي اليد وعندهما على من يصير الملك له * ولا تدي
عاقله ذي اليد الا بحجة انها له * وان وجد في دار مشتركة
سهما ما مختلفة فالقسامة والدية على الرؤس * وان وجد
في سفينة فعلى من فيها من الملاحين والركاب * وان
وجد في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى اقربيهما
وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان
وفي غير المملوك كالشوارع على بيت المال * وكذا ان وجد
في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السجن وعند
ابي يوسف على اهل السجن * وان في برية ليس بقر به
قرية تسمع منها الصوت فهو هدر * وكذا لو في وسط الفرات

(فعلى اهل المحلة) لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من ياتى به جعل عليه القسامة والدية (الاجبة) له ولا عليه السلام لو اعطى الناس يدعوا واكن اهل البينة على المتدعي واليمين على من اذكر (فعلى الاقرب منهم) وان لم يوجد في الخباء ولا في القسطاط اه في

وان محتسبا بالشط فعلى اقرب القرى منه * وان التقى قوم بالسيوف ثم اجلوا على قبيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعى وليه على القوم او على معين منهم قسقط عنهم ولا تثبت على القوم الا بجحة * ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او قسطاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منهم وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية * وان الارض مملوكة فالعسكر كالسكان والقسامة على المالك لا عليهم خلافا لابي يوسف * ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل ذا فراش حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف لا شئ فيه * ولومع الجريح رجل فحمل الى اهله ومات في اهله فلا ضمان على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام بضمن * ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد * ولو وجد القليل في قرية لامرأة كثر اليمين عليها وتدى عاقلتها وعند ابي يوسف على عاقلتها القسامة ايضا وقال المتأخرون والمرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه المسألة ولو وجد في ارض رجل

(وفي قياس قول الامام بضمن) لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جريح في يده كوجوده فيها وقد ذكرنا وجهي القولين فيما قبله اه في (خلافا لمحمد) فان عنده لا شئ على الآخر لانه احتمل انه قتل نفسه وانه قتل صاحب فلا تجب الدية بالشك ولا لابي يوسف ان الانسان لا يقتل نفسه ظاهرا فسقط اعتباره كما اذا وجد في محلة اه في

(كتاب المعاقلة) هي جمع معقولة بفتح الميم وسكون
 العين وضم القاف بمعنى العقل في الدية تنبئ به
 لانها تعقل الدماء من ان تنسفل ومنه العقل لانه
 يمنع من القبائح وهم اهل الديان وهذا
 كمنبأ اسماءهم في الديان وهم
 (وهو اهل الدين) كانوا العاقلة على عهد
 الجيوش الذين عتد الشافعي على
 عندنا وعندنا لانهم كذلك لا تمنع النسخ بعينه
 العصبان لانهم كذلك لا تمنع النسخ بعينه
 رسول الله في ثلاث سنين هكذا روى عن النبي عليه
 السلام وحكي عن عمر بن الخطاب ما يفسر في
 للمقاتلة والرزق ما يفسر في
 اذ لم يخدمها اي من العطاء لانها انما وجبت فيها
 تخفيفا فاذا حصل في اي وقت حصل المقصود
 (ومن لم يكن منهم) اي من اهل الديان اه في

في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب
 الارض

* (كتاب المعاقلة) *

هي جمع معقولة وهي الدية والعاقلة من يؤدبها وهم اهل
 الديان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث
 سنين فان خرج ثلث العطايا في اقل او اكثر من ثلاث
 سنين اخذ منها او من لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم
 في ثلاث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة
 درهم او درهم وثلث لا يزيد هو الاصح وقبل في كل سنة
 ثلاثة دراهم او اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم
 اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم
 وان كان ممن يتناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرفه
 او حلفه وعاقلة المعتق ومولى المولاة مولاة وعاقلته *
 وعاقلة ولد المملعة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه
 رجعوا على عاقلته بما غرموا * وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عبد ولا مالزم
 بصلح او باعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر الدية

(هو الاصح) ليكون المأخوذ كل سنة درهما
 او درهما وثلثا نص عليه محمد في المبسوط اه في
 (كأحدهم) اي كواحد من العاقلة لانه هو
 القاتل فلا معنى لاجراجه وموآخذة غيره به
 اه في (عاقلة امه) لان نسبته اليهم فينصرونه
 (بما غرموا) لانه ثبت ان الدية كانت على عاقلة
 الاب حيثما كذب نفسه وبطل اللعان وثبت
 فبوم النسبة منه فقوم الام يحملوا مضطرين عن
 فبوم النسبة منه فقوم الام يحملوا مضطرين عن

(ولا يدخل النساء الخ) لقول عمر لا يقبل مع اهل العاقل صبي ولا امس آة الدين تؤدى على طريق الصلة والتبرع والصبي ليس من اهلها اهق
الزصرة ولان الدين يؤدى عن ابى خيفة رواية
شاذة ان الدين في ماله ووجهه ان الاصل ان
يجب الدين على القاتل لانها يدل متلف والاتلاف
منه الا ان العاقلة تحملها تخفيفا على ماس
اهق الوصايا آخره عن سائر الكتب لان اخر
كذلك الوصية * وهى اسم
وصى به * والا بصاء
انه وبعد

FL9

بل ذلك على الجاني * ولا يدخل النساء والصبيان في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم تكن للذمى عاقلة فالدية في ماله في ثلاث سنين والمسلم يعقل عنه بيت غلة المال وقيل كالذمى * وان جنى حرّ على عبد خطأ فعلى العاقلة

(کتاب الوصایا)

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت * وهي مستحبة
بمادون الثلث ان كانت الورثة اغنياء او يستغنون بأنصباهم
والا فتركها احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقاتله
مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجنبي
وان لم يجيزوا * وتصح من المسلم للذمي وبالعكس وتصح
للحمل وبه ان كان بينها وبين ولادته اقل من ستة اشهر ولا تصح
الهبة له * وان اوصى بامه دونه صحت الوصية والاستثناء
ولا بد في الوصية من القبول * ويعتبر بعد موت الموصي
ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه يملك الا ان يموت
الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه يملكها وتصير

9 1

(وهي مستحبة) لانها اثبات حق في ماله فلم تكن واجبة
 بوجوبها وليس للهيبه والعبادة ومنهم من قال بوجوبها
 للوالدين والأقربين بآية البقرة وليس استدلالا
 صحيحا لانها منسوخة بآية النساء اهـ ق
 (والاقتدر كما احب) لان زل الوصية تصدق على
 القريب بقدر الوصية اهـ ق
 (ولا نصح بما زاد على الثلث) لان
 على الاجنبي والمهر

ادبني فيهم بارضى الله تعالى
الاجنبى والهمية للغريب
لانه زدين الصدقة
والاولى اولى

الامتناع عن الكل
لايجوز الوصية للفقير
الوصية وفي النماذج

اهـ في سنة اثنى عشر من وفت
 اهـ في اوله اسم الجارية

من وقف المون
(اقل من
استثناء) لان الميل لا ينسحب
الوصيفة صح افزاده

لفظاً فان الفرد الاسم.

(ولا مكاتب) لان ماله لا يقبل التبرع وهو على
 قول ابي حنيفة لا تصح وعندهما تصح اهـ
 (والموصي ان يرجع الخ) لانها تبرع بخارج الرجوع
 عنها كما في الهبة قبل القبض اهـ
 (يقطع حق المالك في الغصب) في الهداية كل
 فعل يفعله الموصي كان رجوعا بهذه الاقاعيل
 المالك فاذا فعله الموصي لانه لا يمكن تسليمه
 في الغصب اهـ
 (لا يمكن التسليم الا بها) لان الجود نفي في الحال والرجوع
 بدون الزيادة ولا يمكن التسليم الا بها
 (لا يوجب من جهته) لان الجود نفي في الحال والرجوع
 نفي في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا
 وبه قالت الثلاثة ولحمدان الجود نفي الاصل فلا
 يجامعه الرجوع اذا الرجوع يستلزم الاثبات وبه
 ونفي ورجوعه في الكفر فلذا قدمه المصنف على عادة
 لكن في العيون القوي على قول ابي يوسف
 اهـ

لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب * وان ترك وفاء والوصية
 مؤخره عن الدين فلا تصح ممن يحيط دينه بماله الا ان يبرئه
 الغرماء وللموصي ان يرجع في وصيته قولاً او فعلاً يقطع حق
 المالك في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه
 او رجع بعد ذلك * او يوجب في الموصي به زيادة لا يمكن
 التسليم الا بها كالتسويق والبناء في الدار والحشوب القطن
 وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع لا غسل الثوب * وتخصيص
 الدار او هدمها او الجود ليس برجوع عند محمد خلافا لابي
 يوسف * ولا قوله اخرت الوصية او كل وصية او صيت بها الفلان
 فهي حرام * ولو قال ما او صيت به لفلان فهو لفلان فرجوع
 الا ان يكون فلان الثاني ميتا وتبطل هبة المريض ووصيته
 لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته وهبته لابنه
 الكافر او الرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك وهبة المقعد والمفلوج
 والاشل والمسلول من كل ماله ان طال ولم يخف موته منه
 والا قن ثلثة

* (باب الوصية بثلاث المال) *

ولو اوصى لكل من الاثنين ثلث ماله ولم يجز وارثه قسم الثلث

(اخرت الوصية) لان التأخير ليس للفقهاء
 كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط
 اهـ

(فهي حرام) لان الوصف يستدعي بقاء الاصل
 بخلاف ما اذا قال فلان فلان الوصية الاولى
 المتلاني اهـ
 (الا ان يكون فلان الخ) فتكون الوصية الاولى
 على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل بضرورة
 لا جنبية نكحها بعدها اهـ
 (وكذا اقراره الخ) اما الاقرار فلان النبوة قائمة
 وقت الاقرار فاعتبر في اية نكحها الا بها اهـ

(بينهما نصفين) لان الثلث يضيق عن خفيهما اذ لا يزد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوا في سبب الاستحقاق اهـ ق
وعندهما ثلث الخ (وقال ابو خنيفة الوصية فلكانه اوصى بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما اهـ ق)

بينهما نصفين ولولا احدهما بثلثه وللاخر سدسه قسم اثلاثا ولولا احدهما بثلثه وللاخر ثلثيه او بنصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلث في الاول ويخمس خمسين وثلاثة اخماس في الثاني ويربع في الثالث * ولا يضرب الموصى له بالآذ على الثلث عند الامام الا في المحاباة والسعاية والdraهم المرسله * وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فلموصى له الثلث وان ثلاثة قال ربع * وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالجزء * وان اوصى له بسدس ماله ثم ثلث ماله واجازوا فله الثلث * وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف * ولو ثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون وان ثلث ثيابه * وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث ما بقي * وان ثلث عبيده فكذلك وعندهما كل الباقي وقيل يوافقان والدواب كالعبيد * وان اوصى بألف وله عيين ودين فهو عيين

عبدان قيمة احدهما ثلاثون من زيد بعشرة والاخر ستون مثله قأوصى بأن يباع الاول له سوأهما فالوصية من عمرو بعشرين وفي حق عمرو بأربعين يقسم الثلث بينهما اثلاثا فباع الاول من زيد بعشرين والعشرون وصية له وباع الثاني من عمرو بأربعين والعشرون وصية له فأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث اهـ ق

(الى الورثة) اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة لانهم قائمون مقام الموصى اهـ ق

(ولا اجازة) اي من الورثة وله ان السهم هو السدس اهـ ق

(فله الثلث) قال صدر الشرع بقوله ثلث مالي له ان كان اخبارا فكذب وان كان انشاء يجب ان لا يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهو ممنوع ايضا

اولاد هذا السؤال ولم يجب في الدرر اقول فختار انه انشاء وانما يجب له النصف عند اجازة اهـ ق لان المعرفة اذا اعيدت معرفة (او اختلف) كان الثاني عين الاول الا اذا دل دليل على خلافه (وهو مفقود ههنا اهـ ق) وقال زفر ثلث ما بقي من ذلك (فله ثلث ما بقي) وقال زفر ثلث ما بقي من ذلك النوع لان التركة مشتركة بين حقيقين فمالم يهلك عليهما ماله قال مالك اهـ ق

(فكلمه للحي) لان الميت ليس باهل للوصية وعن
ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث
بخلاف ما اذا علم بموته لانه حينئذ يكون لغوا

اهق
لان المالا اضاف الى المال علمنا ان مراده

(فكلمه فميتها) لانه لما اضاف الى المال ويدونها
الوصية بمالية الشاة اذا ماليتها فوجد في مطلق
اهق
افضاقته الى المال ويدونها
المال اهق
لان المصحح يصح لانه لما ذكر
(ولا غنم له) لان المصحح يصح لانه لما ذكر
صورة الشاة ومعناها وقبل يصح لانه لما ذكر
الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية
اهق
(ولكل فريق سبعان) لان المذكور في الفقهاء
والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنتان
والوصية اخذ الميراث وامهات الاولاد ثلاث
ولهما ان الجمع المحلى باللام براديه الجنس اذا لم يكن
ثمة نفعه وورد بطلان الجمع كافي قوله تعالى لا تدخل
لكن النساء فتراديه الواحد فيقسم على خمسة ولهن
ثلاثة منها اهق

ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث ما يستوفي
من الدين حتى يتم * وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وأحدهما
ميت فكلمه للحي * وان قال بين زيد وعمر فالنصف للحي وان
اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت
وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت * وان
استفاد غنما ثم مات صحت في الصحيح * وان اوصى بشاة من ماله
ولا شاة له فله قيمتها وتبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له وان وصى
بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين
فلهن ثلاثة اخماسه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلاثة اسباعه
ولكل فريق سبعان * وان اوصى بثلث ماله لزيد وللفقراء فله
نصفه ولهم نصفه وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثاه * وان اوصى
بمائة لزيد ومائة لعمر وثمان قال لبكر اشركتك معهما فله ثلث
مالكل ولو بمائة لزيد وخسين لعمر وفلبكر نصف مالكل
منهما * وان قال لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى
الثلث فان اوصى مع ذلك بوصايا عزل ثلث اها وثلثان للورثة
ويقال لكل صدقه في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثلث
ما اقروا به والورثة بثلث ما اقروا به ويحلف كل على العلم

(له ثلثه ولهم ثلثاه) والوجه ما ذكرنا ولو اوصى
للمساكين كان له صدقه الى مسكين واحد
للمساكين عند محمد لا يصرفه الى اقل من اثنين
عندهما وعند محمد لا يصرفه الى مسكين واحد
بناء على ما ذكرنا اهق
لان نصيب ما تمسوا به وان شريك
(فله ثلث مالكل) لان نصيب مالكل واحد منهما اهق
ثالث معهما فله ثلث مالكل اي استخسانا ولا يصدق
فانه يصدق الى الثلث لا يصدق الحق دين ومقداره شيب
فما سالا ان المدي لا يصدق الا بجمعة وجه
الاستخسان ان اصل الحق دين ومقداره شيب
بطريق الوصية اهق

(على ما اقروا) لانه تخالف على ما جرى بينه وبينه
اهـ (فلا جني نصفها الخ) لانه اوصى بمالك
ومالك جني نصفها الخ) فبما عاكس فانه يصح
اذا انصافا فاما اذا انكر الاجنبي شريكه الوارث
او بالعكس فانه يصح وعندهما بطل في حصة الاجنبي اهـ

اهـ (فلا جني نصفها الخ) فبما عاكس فانه يصح
اذا انصافا فاما اذا انكر الاجنبي شريكه الوارث
او بالعكس فانه يصح وعندهما بطل في حصة الاجنبي اهـ
اهـ (فلا جني نصفها الخ) فبما عاكس فانه يصح
اذا انصافا فاما اذا انكر الاجنبي شريكه الوارث
او بالعكس فانه يصح وعندهما بطل في حصة الاجنبي اهـ

بدعوى الزيادة على ما اقروا * وان اوصى بعين لوارثه ولا جني
فلا جني نصفها ولا شيء للوارث * وان اوصى لكل ثوب من
ثلاثة اثواب وهي متفاوتة فضاع ثوب ولم يدرا يها هو والورثة
تقول لكل هلك حقه بطلت الوصية * فان سلوا ما بقى فلدى
الجيد ثلثا جيدهما ولدى الرديئ ثلثا رديتهما ولدى الوسط
ثلث كل منهما * وان اوصى بيت معين من دار مشتركة قسمت
فان خرج البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له * وعند
محمد له نصفه والا فلا قدر ذرعه وعند محمد قدر نصف ذرعه
والاقرار كالوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار *
وان اوصى بألف عين من مال غيبه فله اياها الا جازة بعد موت
الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد
على الثلث * وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية اياه
بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه * وان اوصى بامة فولدت بعد
موته فهما للموصى له ان خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منها
ثم منه وعندهما منهما على السواء

* (باب العتق في المرض) *

العبرة بحال التصرف في التصرف المتجز فان كان في الصحة

(بعد الاجازة) فانه ان اجاز فاجازة تبرع فله ان
يمنع من التسليم كسائر التبرعات اهـ
(بخلاف الورثة لو اجازوا) لان الوصية في حق جني
هي حجة لمصادقها ملك نفسه والامتناع لحق
الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فينفذ من جهة
الموصى اهـ
(دفع ثلث نصيبه) لانه اقر بثلث شائع في التركة وفي
ايديها فيكون مقتر بثلث ما في يده بخلاف ما اذا
اقر احداهما بدين لغيره لان الدين مقدم على
المبران فيه اهـ
الموصى له بالثلث فشرى بكماله الوارث فلا يملك له اهـ
الان يسلم للورثة مثلان وان اوصى بامة فولدت
بعدموتها فيهما الى الامة والاولاد للموصى له اهـ
(اخذ الثلث منها) اي اخذ من الامة ما يخصها
فانه خلت شيئا اخذه من الاولاد اهـ

فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية

اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية
اهـ (فلا ندى الجيد ثلثا جيدهما الخ) طلبا للتسوية

(فمن ثلثه) والمراد بالتصرف الذي هو إنشاء
 يكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في
 المرض ينقل من كل المال اهـ
 (بين العتق والاخيرة) لاستواءهما في ما اصاب
 بينهما وبين العتق لتقدمه عليها
 (فمن ثلثه) اهـ
 (وقد وهموا في الصورين
 فبشار كها اهـ
 (وعندهما العتق اولى) وقد وهموا في الجميع
 فبشار كها اهـ
 (وتنعه العيني بتخصيص خلافه في الجاهلية
 (وان فدى) اي العبدان فداء الورثة وكان
 (فجاز لان امرهم فلا ينظر لانهم التزموا
 لهم جين اهـ
 (فالقول للوارث) لان الموصي لا يدعى استحقاق
 بوصية فينقل من جميع المال والواهب ينكر
 استحقاقه ثلث ماله غير العبد فالقول قول المنكر
 مع الجين اهـ

فمن كل المال * وان في مرض الموت فمن ثلثه * والمضاف
 الى الموت من الثلث * وان كان في الصحة ومرض صح منه
 كالصحة فالتحرير في مرض الموت والمجابهة والكفالة والهبة
 وصية في اعتباره من الثلث * فان اعتق وحابي وضاق الثلث
 عنهما فالمجابهة اولى ان قدمت وهما سواء ان اخرت * وان
 اعتق بين محاباتين فنصف للاولى ونصف بين العتق والاخيرة *
 وان حابي بين عتقين فنصف للمجابهة ونصف للعتقين وعندهما
 العتق اولى في الجميع * وان اوصى بأن يعتق عنه بهذه المائة
 عبد فهلك منها درهم بطلت الوصية وعندهما يعتق بما بقي *
 ولو كان العتق حجج بما بقي اجماعا وبطل الوصية يعتق عبده
 لو جنى بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا * ولو اوصى لزيد
 بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث عتقه
 في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
 عن قيمته او يبرهن على دعواه * ولو ادعى رجل على الميت ديناً
 والعبد اعتاقه في صحته وصدة فهما الوارث سعي العبد في قيمته
 وتدفع الى الغريم وعندهما يعتق ولا يسعي * وان اجتمعت
 وصايا وضاق الثلث عنها قدمت الفرائض * وان اخرها

(الا ان يفضل الثلث) فيكون له المال سوى
 العبد لان الثابت بالبنية كالثابت معاينة
 والموصي له خصم بالاجماع اهـ
 وكذا العبد لان قيمته العتق خفه اهـ
 (عن قيمته) اي قيمته العبد لانه لا من احرم له فيه
 فليس له ذلك اهـ
 (يعتق ولا يسعي) لان الدين والعتق في الصحة
 لا يوجب السجاية وان كان على المعتق دين اهـ
 (وتقدمت الفرائض) لان تقديم الاهم اولى اهـ

(ويقدم الحج والزكاة) اذ قد جاء فيها من الوعيد
مالم يأت في الكفارات اهـ

وجوبها ولا ناعرقنا (لأننا عرقنا) اهـ
وجوبها بالقرآن أن دون

للا اتفاق على
للقوله تعالى ومن يخرج من بينه
عند أبي خنيفة لا يهـ

فان تساوت في الفرضية او غيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم
الزكاة على الحج وقيل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على
الكفارات في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة
الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية * وان اوصى بحجة
الاسلام أحجوا عنه رجلا من بلده راكبا ان وفيت النفقة *
والا فمن حيث تنى * وان خرج حاجا فمات في الطريق واوصى
ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندهما من حيث مات استحسنانا
وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
* (باب الوصية للاقارب وغيرهم) *

جار الانسان ملاصقه وعندهما من يسكن محله ويجمعهم
مسجدها * ويستوى فيه الساكن والمالك والذكر والانثى
والمسلم والذمي وصهره من هو ذورحم محرم من امرأته وختنه
من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك الحر والعبد
والاقرب والابعد * واطاربه واقرباؤه وذوو اقربائه وارحامه
وذوو ارحامه وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم
منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجدة روايتان *
وان لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للابنتين فصاعدا

وعرفا ولهذا يجب حق الشفعة لهم اهـ
(من امرأته) لما روى ان النبي عليه السلام
لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذى رحم
محرم منها اكراما لها وكانوا يبيعون اصهار النبي
عليه الصلاة والسلام وهذا التفسير اختيار
محمد وابي عبيد اهـ لان اللفظ يتناول الكل اهـ
(والا قرب والابعد) اذ لا يطلق عليهما اسم
(ففيه الوالدان والولد) اذ لا يطلق عليهما اسم
القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقلا له في
العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة الغير وتقرب
الوالد والولد بانفسهما لا بغيرهما وفي دخول الجد
وانجدة وولد الولد روايتان وفي ظاهر الرواية
يدخلون لما قلنا اهـ

(وان لم يسلم) لان القريب مشتق من القرابة
 فيكون اسمها ما قامت به وله ان الوصية اخذ
 الميراث وفيه يعتبر الاقرب فالاقرب والمراد بالجمع
 المذكور فيه اثنان فكذا في الوصية اهق
 اذ هما لا يعتبران
 (وعندهما للكل على السواء) لان الولد حقيقة
 الاقرب اهق لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 (بين خاليه) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث فبضم الهمزة
 العلم الخالان لصبر جمعا فيأخذ هو النصف لانه
 اقرب وبياخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليهما
 (عند وجود اولاد الصلب) لان الولد حقيقة
 يتناول ولد الصلب (دون اولاد البنات) وروى الخفاف عن محمد بن
 يدخلون لان الولد ينسب الى ابيه حقيقة
 وينسب الى جده مجازا فاذا نسب الى جده ابي
 ابيه كان ابنه مجازا فكذلك ينسب الى ابي امه
 ولان عيسى عليه السلام يقال له ابن آدم ولا ينسب
 اليه الا من امه بنو بنو ابائنا وبناتنا
 قال الشاعر

وعندهما من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان اسلم
 او ادرك الاسلام وان لم يسلم * فن له عمان وخالان الوصية
 اعميه وعندهما للكل على السواء * ومن له عم وخالان نصف
 الوصية لعمه ونصفها بين خاليه * وان له عم فقط فنصفها له
 وان عم وعمه وخال وخاله فالوصية للعم والعمة على السواء
 وعندهما الوصية للكل على السوية في جميع ذلك * واهل
 الرجل زوجته وعندهما من يعولهم وتضمهم نفقته وآله اهل
 بيته وابوه وجده من اهل بيته * واهل نسبه من ينسب اليه
 من جهة الاب * وجنسه اهل بيت ابيه * والوصية لبني فلان
 وهو اب صلب للذكور خاصة وعندهما وهو رواية عن
 الامام يدخل الاناث ايضا * ولورثة فلان للذكر مثل حظ
 الانثيين ولولد فلان للذكور والاثني على السواء ولا يدخل اولاد
 الابن عند وجود اولاد الصلب ولو كان له بنات لصلبه وبنوا
 ابن فالوصية للبنات ويدخلون عند عدمهم دون اولاد البنات
 وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون فهي باطلة ولن
 لايتامهم او عيانتهم او زمناهم او اراملهم فللغني والفقير منهم
 والذكر والاثني ان كانوا يحصون وللفقراء منهم خاصة

بنو من ابائنا الرجال الاباعد

(لا يحصون) لان اسم الولد ينظم ولد الصلب
 حقيقة وولد البنات مجازا فاذا تعدت الحقيقة
 صرف الى الجواز فخر من التعطيل اهق
 (لبني فلان) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 تنفيذها لجميع بني آدم لانه ليس بأولي من البعض
 الاخر

ان كانوا لا يحصون (لان هذا اللفظ يذكر
 ويراد به غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 وادبه غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 وادبه غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 وادبه غالباً اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر

ان كانوا لا يحصون ولمواليه فهي لمن أعتقهم في الصحة او المرض
 ولا ولادهم * ولا يدخل مولى المولاة ولا موالى الموالى الا
 عند عدمهم وتبطل ان كان له معتقون او معتقون واقل الجمع
 اثنان في الوصايا كالموارث

* (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) *

تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلاتهما مدة معينة
 وابدا * فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والاقسمت
 الدار وتهيأ في العبد يومين لهم ويوماله فاذا مات الموصى له
 ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت ومن
 اوصى له بغلة الدار او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام
 في الاصح * ولا لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواجر
 وان اوصى له بثمره بستانه ثمار وفيه ثمره فله هذه فقط وان زاد
 ابد افله هي وما يستقبل * وان اوصى بغلة بستانه فله الموجود
 وما يستقبل ويورث * وان اوصى له بصوف غنمه اولبها او
 اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط قال ابد او لم يقل
 * (باب وصية الذمي) *

ولو جعل ذمي داره بيعه او كنيسة في صحته ثم مات فهي ميراث

واولادهم (لان المصيبة تتعلق
 بالعتق فبدلوا من المصيبة
 بالعتق فبدلوا من المصيبة
 بالعتق فبدلوا من المصيبة
 بالعتق فبدلوا من المصيبة

المنافع (لا يجوز له السكنى الخ)
 المنافع (لا يجوز له السكنى الخ)
 المنافع (لا يجوز له السكنى الخ)
 المنافع (لا يجوز له السكنى الخ)
 المنافع (لا يجوز له السكنى الخ)

عند موته فقط (لان الوصية اجاب عند الموت
 فيعتبر وجود هذه الاشياء الا في الغلة المعدومة
 والتمرة المعدومة على ما بينا اهـ
 (باب وصية الذمي) اعلم ان وصية الذمي امان
 تكون بقربه عندنا وعندهم او عندنا
 او لا تكون بقربه عندنا وعندهم او عندنا

لبيت المقدس في عمارته ودهن مصابيحهم والوصية
 للقرابة الذين يقاتلون من خلفهم من اهل الحرب
 فهذه صحيحة ومثال الثاني ان تدفع خنزيره ونظم
 او كنيسة او وصى ان تدفع خنزيره ونظم
 المشرى كين فانه يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد
 لا يجوز لان ذلك معصية وفي الجواز تقريرهما
 فلا يجوز ولا يبيح يوسف قوله عليه السلام
 انهم وما يدبرون اي يعتقدون اهـ

(بجاء من الثالث) لا يمكن فصله على اعتبار
معنى الاستخلاف أو التملك اهـ
(وكذا في غير المسين) عند أبي حنيفة خلافا لها
لكونه معصية وله انفراد اهـ
أما ما يذكره من لا وارث له في دارنا) لانه اهل التملك
(مستأمن لا وارث له في دارنا) لانهم كلهم
منجزا كالعامة ونحوها فكذا مضافا اهـ
رد الباقي الى ورثته) فان قلت ليس لورثته حق
لكونهم في دار الحرب فكيف يرد عليهم
مصرى لكونهم في دار الحرب فكيف يرد عليهم
الباقي اهـ
(والافكار تد) فيكون على اختلاف
في تصرفاته بين أبي حنيفة
الاصح انفراد

(وان غير عالم بالابضاء) اهـ في
تجلاؤف التوكيل لانه انانية لا اقبل لا يطل
لانه يجتر دقوله لا اقبل لا يطل
الابضاء لان في ابطاله ضرر بالملت والاولى
الوصى في الابقاء مجبور بالثواب ودفع الاولى
هو اءلى واولى اهـ في اذ للقاضي ولانه
(مالم يتدقاض رده) اهـ في
الضرر (خلافا لهما) وله انه

به دفع
والقياس لانه قلب المشروع
مخاطب مستند بالتصريح فديكتون
اهلا لاوصاية وقيل قول محمد مضطرب بروي
متر مع ابي خنيفة واخرى مع ابي يوسف
(وان شكك اليه الورثة) لان الشاكى قد يكون
كاذبا تخفيا على نفسه ولو ظهر للقاضي عنده اصلا
استبدل به غيره اه في

ولو اوصى به القوم مسلمين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين
خلاف الهاوتصح وصية مستأمن لا وارث له في دارنا بكل ماله
لمسلم او ذمي * وان اوصى ببعضه رد الباقي الى ورثته وتصح
الوصية له مادام في دارنا من مسلم او ذمي * وصاحب الهوى
ان لم يكفر بهواه فهو كالمسلم في الوصية والافكال مرتد * ووصية
الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح لوارثه * وتجوز لذمي من غير
ملكته لا الحربى في دار الحرب

ومن اوصى الى رجل قبل في وجهه ورد في غيبته لا يرتد وان
رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرتد حتى مات الموصى فهو
مخير بين القبول وعدمه * وان باع شيئاً من التركة لم يبق له
الرد * وان غير عالم بالايضاء فان رد بعد موته ثم قبل صح مالم
يتخذ قاض رده * وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخبره
القاضي ونصب غيره * وان الى عبده فان كان كل الورثة صغاراً
صح خلافهما وان فيهم كبير بطل اجماعاً * ولو كان الوصى
عاجزاً عن القيام بالوصية ضم اليه غيره * وان كان قادراً اميناً
لا يخرج القاضى وان شك الى الورثة او بعضهم منه مالم يظهر

(لا يتقرر احدهما الخ) لان الوصية سبيلها الولاية
وهو وصف شرعي لا ينبغي ان يثبت لكل منهما خلافة
كل ولاية في النكاح وهذا لان الوصاية لكل منهما
وانما يتحقق الخلافة للموصى به فانما للوصى بوصف الكمال
بالتفويض فبما كان ذلك وصفاً مشتركاً بينهما ان الولاية تثبت
الاختصاص (غيره مقامه) اما عندهما فشرط اهق
لا يتقرر بالتصرف عندهما وان كان ذلك التصرف لكن
فان الوصي فصد ان يخلفه اثنان في حق وفه وقد

منه خيانة * وان اوصى الى اثنين لا يتقرر احدهما الا بشراء
كفن وتجهيز وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة
الطفل وقبول الهبة له ورد دية معينة وتفيذ وصية معينة
واعتاق عبد معين ورد مغصوب او مشري شراء فاسدا وجمع
اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي
يوسف يجوز الانفراد مطلقا فان مات احد الوصيين اقام
القاضي غيره مقامه ان لم يوص الى احد * وان اوصى الى الحي
جازو يتصرف وحده ووصى الوصى وصى في التركتين وكذا
ان اوصى اليه في احدهما خلافا لهما * وتصح قسمة الوصى
عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك
حظهم في يد الوصى لا مقامته معهم عن الموصى له فيرجع
عليهم ثلث ما بقى لو هلك حظه في يد الوصى * وصحت للقاضي
لوقاسمهم عنه واخذ قسطه * وفي الوصية بمج لوقاسم الوصى
الورثة فضااع عنده يؤخذ للعج ثلث ما بقى وكذا لو دفعه
لمن يحج فضااع في يده وعند ابي يوسف ان بقى من الثلث شيء
اخذوا الا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء * ولو باع الوصى من
التركة عبدا مع غيبة الغرماء جاز وان اوصى ببيع شيء من تركته

الموصى فمقتضى قصده اه
امكن تحقيق قصده اه
الى الحي (جاز) في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا اوصى
الى شخص آخر فلا يحتاج القاضي الى نصب ولي
ان لان رأى الميت باق حيا بآى من يخلفه اهق

(في التركتين) يعني اذا مات الوصى فاقصى
الى غيره فهو وصى في تركته وتركه الميت
الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت
الاول اعتبارا للوصية بالو كالة وبه قال احمد
في رواية ولنا ان الميت اقام هذا مقام نفسه فكان
اذا مات في اقامته غيره مقامه دلالة لاجزائه عن بعض
اهوره بخلاف الوكيل لان الموكل بقدر على
اقامة غيره مقامه اهق
(وكذا ان اوصى اليه) لانه نص على الايصاء
في تركته ايضا اذ له ولاية التصرف في ماله ان تركته وصية
لان الوارث خصاصا عن
تركة ايضا اذ له ولاية التصرف في ماله ان تركته وصية
(لا مقامته معهم) لان الوصى له شربان
والوصى ايضا خليفته في ماله ان تركته وصية
الوارث اذا كان غائبا فتتخذ قسمة عليه
والوصى عليهم ثلث ما بقى (لان الوصى له شربان
(ف يرجع عليهم) على ما في ابي الوارث ان كان
الورثة فيرجع على مائة القسمة في حقه وان لم
يأقبضوا خذ ثلثه لعدم صحة القسمة في حقه وان لم
يأقبضوا خذ ثلثه لعدم صحة القسمة في حقه وان لم
يأقبضوا خذ ثلثه لعدم صحة القسمة في حقه وان لم

(ان كان فيه نفع) اي للصبي عند ابى حنيفة بان اشترا
 الذين تصدق عليهم اهق
 غرضه عليهم اهق
 (ان كان فيه نفع) اي للصبي عند ابى حنيفة بان اشترا
 الذين تصدق عليهم اهق
 غرضه عليهم اهق
 (ان كان فيه نفع) اي للصبي عند ابى حنيفة بان اشترا
 الذين تصدق عليهم اهق
 غرضه عليهم اهق

والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضاع في يده واستحق
 المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فأصاب
 الصغير شيء فقبضه وباعه وقبض ثمنه فضاع واستحق ذلك الشيء
 رجع في مال الصغير والصغير على بقية الورثة بحصته
 ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن فيه ويصدقان من
 نفسه ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة وشركة
 وبضاعة وقبول الحوالة على الاملاء على الاعسر ولا يجوز له
 ولا للاب الاقتراض ويجوز للاب الاقتراض للوصي ولا يتجر
 في مال الصغير * ويجوز بيعه على الكبير الغائب غير العقار *
 ووصى الاب احق بمال الصغير من جدته فان لم يوص الاب
 فالجد كالأب

(فصل)

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان
 يدعيه زيد وكذا لو شهد أبناء الميت * ولغت شهادة الوصيين
 بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت وصحت له في غيره
 وعندهما تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصي على الميت
 جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم ولو شهد رجلان

(ولا للاب الاقتراض) والقاضي ذلك لان الاقتراض
 تباع ابتداء معاوضة انتهاء ففعل معاوضة في
 حق القاضي لقدرة على الاستخلاص بواسطة
 المحبس وغيره وتبرعا في حق غيره لعجزه نظرا
 واختصاصا في مال الصغير من جده اهق
 (ان كان فيه نفع) اي للصبي عند ابى حنيفة بان اشترا
 الذين تصدق عليهم اهق
 غرضه عليهم اهق
 (ان كان فيه نفع) اي للصبي عند ابى حنيفة بان اشترا
 الذين تصدق عليهم اهق
 غرضه عليهم اهق

عنه بالجد فيبد ان تصرفه انظر لا ولاده من تصرف
 (فصل) اي في شهادة الاوصياء اهق
 ثابتات المعين لهما قترد للترمة فاذا ردت ضم
 منها الوصي آخر معهما للميت اهق
 (الا ان يدعيه زيد) اي يدعي انه وصي معهما
 فحينئذ تقبل شهادتهما والشكسنا والقياض ان لا تقبل
 كافي الاول اهق

(لا تصح) اي لو شهد انه اوصى لهذين الرجلين
 ثلث ماله وشهد المشهور لهما انه اوصى
 للناهدين ثلث ماله لا تقبل لانهما
 كل فريقين واجب لنفسه من كذا بينهم
 (كتاب الخنثى) وهو الذي والتمس من كذا بينهم
 من كذا بينهم وهو الذي والتمس من كذا بينهم
 من كذا بينهم وهو الذي والتمس من كذا بينهم

عن الاكثريين جميعا لانهما
 (اعتبر الاكثريين) اي في
 الاصل (الاصلي) اي في
 (فهو مشكل) اي في
 (في عن الحسين) اي في
 (في عن الحسين) اي في

(ولا اعتبار بالكثر) اي عند اي حنفية خلافا لهما
 فانهما يقولان بالكثرهما ولا دلالة على قوة
 ذلك العضو فيثبت به الترجيح وله ان
 الترويج لا يدل على القوة فربما يكون لزيادة
 (قاصدا) لان هذيه من علامات التسوان
 (فان ابلغ فلا اشكال) قال فجم الدين عجلو
 (اخذ فيه بالا حوط) وقال في ثبوت
 (والبس الخيط في احواله) قال في الكافي وان
 (والبس الخيط في احواله) قال في الكافي وان

لا تخبرين بدين ألف على ميت والاخران لهما بمثله صحتا خلافا
 لابي يوسف * ولو شهد كل فريق للآخر بوصية ألف لا تصح
 ولو شهد احد الفريقين للآخر بوصية جارية والاخر له
 بوصية عبد صحت * وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح
 * (كتاب الخنثى) *
 هو من له ذكر و فرج فان بال من احدهما اعتبر به
 وان بال منهما اعتبر الا سبق وان استويا في السابق فهو
 مشكل ولا اعتبار بالكثر خلافا لهما فاذا بلغ فان ظهر
 بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرته على الجماع
 او احتلام كاحتلام الرجل فرجل وان ظهر بعض علامات
 النساء من حيض وحبل وان كسار ثدي ونزول لبن فيه
 وتمكين من الوطئ فامرأة وان لم يظهر شيء او تعارضت
 فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال
 واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالا حوط * ويصلى بقتاع ويقف
 بين صني الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه
 من جانيه ومن بجذائه من خلفه * وان في صفهن اعادهو
 ولا يلبس حريرا ولا حليا ويلبس الخيط في احواله *

لانه ان كان ذكره لم يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة
 التي يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة
 لان تركه لا يلبس الخيط وهو امر آفة الخنثى من
 لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ
 احرم وقد رايت قال ابو يوسف لا يلبس الخيط وان كان
 (والبس الخيط في احواله) قال في الكافي وان

(بل يتباع له امه تحتنه) لانه يجوز نكح امه كنه النظر
 (بل يتبعه) وهو جعل الغير انفسهم قبل اغلالا
 (بل يتبعه) جارية نفسه لان الجارية لا تكون
 (بل يتبعه) من ان ملك المورث بان بعد
 (بل يتبعه) كل ذلك للاجتناب
 (بل يتبعه) في كتاب القصة قضاء على الميت
 (بل يتبعه) الميت فالقصة قضاء على الميت
 (بل يتبعه) ولا يحضر بعد ما راهق الخ
 (بل يتبعه) (تسجينة قبرة) قد وثق في الجنائز معنى التسجينة
 (بل يتبعه) اي اذا مات واريد ان يصلى
 (بل يتبعه) (تسجينة قبرة) اي اذا مات واريد ان يصلى
 (بل يتبعه) (تسجينة قبرة) اي اذا مات واريد ان يصلى
 (بل يتبعه) (تسجينة قبرة) اي اذا مات واريد ان يصلى

ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من
 رجل او امرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يحتنه رجل ولا امرأة
 بل يتباع له امه تحتنه من ماله ان كان له مال والا فمن بيت
 المال ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يعم ويكفن
 في خمسة اثواب ولا يحضر بعد ما راهق غسل رجل ولا امرأة
 ونذب تسجينة قبره * ويوضع الرجل عمالي الامام ثم هو
 ثم المرأة ان صلى عليهم جملة وله اخس النصيبين من الميراث
 عند الامام فلو مات ابوه عنه وعن ابن فلان سهران
 وله سهم وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو ثلاثة من
 سبعة عند ابي يوسف وخمسة من اثني عشر عند محمد *
 ولو قال مسيده كل عبد لي حر او كل امة لي حرة لا يعتق
 مالم يسهل ولو قال بعد تقرر اشكاله انا ذكر او اثني لا يقبل
 وقبله يقبل

(مسائل شتى)

كتابة الاخرس وايمانه بما يعرف به واقراءه بنحو تزوج وطلاق
 وبيع وشراء ووصية وقود عليه اوله كالبان * ولا يحق
 لقذف ولا غيره ومعتقل اللسان ان امتد به ذلك وحلت اشاراته

(عند محمد) له ان الخنثى يستحق النصف مع
 الابن ان كان ذكرا والثلث ان كان اثنى والنصف
 والثلث خمسة من ستة وقد وقع الـ كسر بالنصف
 ونصف من ستة وقد وقع الـ كسر بالنصف
 فضرِب الستة في اثنين نصيب الابن ولا يـ يوسف
 وهو نصيبه والباقي نصيب الاثنى والكل ان كان ذكرا
 ان له النصف ان كان اثنى ووقع الثلث في النصف
 فالنصف متيقن ووقع النصف في النصف والرابع
 الاخر فنصفه صار ربعا فالنصف اهما في
 ثلاثة ارباع هذا هو التفاوت بين مذهبيهما اه في
 (وقبله يقبل) لان من جعه اليه ومن احكام
 الخنثى المشكل انه لو قبله رجل بشهوة لم يتزوج
 امه الا اذا تبين انه ذكر لاحتمال انه اثنى ولو قبلته
 امه لا تزوج بآبيه لاحتمال انه اثنى ولو قبلته
 فثبت بينه وبينها حرمة المصاهرة (كالبان)
 لان الاشارة معتبرة من القادر في
 ظنك من العاجز والكتاب كالحطاب عند العجز والزم
 ففي حق الانعوس اولى لان عجزه اظهر وان

ويجوز عند الاضطرار (لان المنة المتشفعة)
 ان يكون طريق بوصله الى افاق
 فيكون في حال الضرورة فالتى فتمسك ان تكون
 في كفة اولى غيراته فيجوز لانه طريق بوصله الى افاق
 (فانخذ منه مرقه جاز) لان النار تأكل ما فيه
 من الكفاية حتى لا يبقى فيه شئ او يحلله فيصير
 الدم رمادا بالاستحالة ولهذا لو احرقت العذرة
 وصارت رمادا طهرت للاستحالة كما يجوز اذا
 فخللت اه في

(ولو دفع الاراضى الخ) يعني اذا عجز اصحاب
 الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج واد
 المالك فانه لا وجه الى ازالة ملكهم بغير رضاهم
 من غير ضرر ولا وجه الى تعطيل حق القاتلة
 فتعين ما ذكرنا اه في

(عن اي يوم صح) لان يوم رمضان مطلق
 بنهود النهار لقوله تعالى فليصمه وهو واحد
 لانه عبارة عن ثلاثين يوما بلياليها اه في
 (ولو عن رمضان فلا) مالم يعين انه صائم عن
 (ويصح فيه ايضا) وهو قول بعض المتأخرين
 ان الفروض مترتبة فلا بد من تعين ما يريد
 بالنية اه في (عذري زلزال) لان امن الطريق بشرط كفاية
 في الحج اه في

فهو كالانفوس والا فلا * والكتابة في الغائب ليست بحجة
 قالوا الكتابة اما مستبين مرسوم وهو كالنطق في الغائب
 والحاضر واما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدر وورق
 الشجر ويتوى فيه واما غير مستبين وغير مرسوم كالكتابة
 على الهواء والماء ولا عبرة فيه * واذا اختلطت الذكية بميتة
 اقل منها تحرى واكل والا فلا يؤكل طالة الاختيار ويحترى
 عند الاضطرار واذا احرق رأس الشاة المتلطح بدم وزال
 دمه فاتخذ منه مرقه جاز والحرق كالغسل * ولو جعل
 السلطان الخراج لب الارض جاز بخلاف العشر * ولو دفع
 الاراضى المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز * ولو نوى
 قضاء رمضان ولم يعين عن اي يوم صح * ولو عن رمضان
 فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلاة لو نوى ظهر اعليه مثلا
 ولم ينو اتول ظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا وقيل
 يصح فيهما ايضا * ولو ابتلع الصائم براق غيره فان كان حبيبه
 زمه الكفارة والا فلا وقتل بعض المتأخرين عذري في ترك
 الحج * ومن قال لامرأة عند شاهدين توزن من شدي
 فقالت شدم لا يتعقد النكاح بينهما مالم يقل قبول كردم *

ولو قال لها خويشتن رازن من کرد ایندی قهالت کرد ایندم
 فقال پذیرفتم ینعقد * ولو قال لرجل دختر خويشتن رایسبر
 من ارزانی داشتی فقال داشتم لا ینعقد * ولو منعت المرأة
 زوجها من الدخول علیها وهو یسکن معها فی بیتها كانت
 ناشزة * ولو ~~سکن~~ فی بیت الغصب فامتنعت منه فلا
 ولو قالت لا اسکن مع امتک وارید بیتا علی حدة فلیس لها ذلك
 ولو قالت مرا طلاق داده فقال داده کیرا و ~~کرده~~ کیر
 او داده باد او کرده باد ان نوى يقع والا فلا ولو قال داده است
 او کرده است يقع وان لم ینو * ولو قال داده انکار لا يقع
 ولن نوى * ولو قال وی مرا انشاید تا قیامت او همه عمر لا يقع
 الا بالنية * ولو قال لها حيلة زنان ~~کن~~ فهو اقرار بالطلاق
 الثلاث * ولو قال حيلة خويشتن کن فلا ولو قالت له کابین
 ترا بخشیدم زاجنتک بازدار فان طلقها سقط المهر والا فلا *
 ولو قال لعبدہ یا مالکی اولامته انا عبدک لا یعق ولودعی الی
 فعل فقال بر من سو کند است که این کار نکم فهو اقرار باليمين
 بالله تعالى وان قال بر من سو کند است بطلاق فاقرار بالخلف
 بالطلاق فان قال قلت ذلك کذبا لا یصحب وکذا لو قال

(فليس لها ذلك) لانه لا بد له من عذمه فلا يمكن
 منعه من ذلك ويجوز لها ذلك مع الضرورة
 لانها تنادي اه ن
 (ان نوى يقع والا فلا) لانها طالت عندهم
 اه ن

(هههه) ففتح الهاء والميم وسكون الهاء معناه
 اجمع لا يميني في جميع عمرى اوالى يوم القيامة
 اه ن
 (لا يعقني) لانه اخبر عن عيني منقذة وقوله بعد
 ذلك قلت ذلك كذبا رجوع عنه فلا يصح
 اه ن

مراسو كند خانه است كه اين كار نكنم ولو قال المشتري للبائع بعد
 البيع بها بازده فقال البائع بازدهم يكون فسخا للبيع والعقار
 المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي * ولا يصح
 قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته واذا قضى القاضي
 في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضائي اوبدا الى غير
 ذلك او وقفت في تليس الشهود او اطلت حكمي ونحو ذلك
 لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة * ومن له على آخر حق نجبا قوماء سأل عنه فآقر به
 وهم يرونه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت شهادتهم عليه وان
 سمعوا كلامه ولم يروه فلا * ولو بيع عقار وبعض اقارب
 البائع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده *
 ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها ثم ماتت فطلب اقاربها
 المهر وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في
 صحتها فالقول له * ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
 حلف المقر له أن المقر لم يكن كاذبا فيما اقرت ولسن بمبطل في
 ما يدعي عليه عند ابي يوسف وبه يفتي والاقرار ليس سببا
 للملك ولو قال لا آخروك تلك ببيع هذا فسكت صاروكيلا ومن

(والقضاء ماض الخ) لان رايه الاول قد نزع
 بالقضاء فلا ينقض الاجتهاد باجتهاد مثله
 ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله اهـ في
 صحت شهادتهم عليه (اي بذلك الاقرار لانه
 موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق
 الشهادة اهـ في
 (ولو بيع عقار الخ) عبارة الكذب عقال او بعض
 اقارب به حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع قال
 العيني لانه تليس محض لان حضوره عند
 البيع ووزر كنه فيما يصنع اقرار منه بانه ملك
 البائع وان لا حق له فيه وتقييده بالقرب يفي
 بجزان مع الغريب اهـ في

(فالقول له) والقياس ان يكون للورثة لان
 الهبة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب
 الاوقات ووجه الاستحسان انهم اتفقوا في
 سقوط المهر عن الزوج والوارث يدعي العود
 عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر اهـ في
 (صاروكيلا) لان سكونه وعدم رده من ساعته
 دليل القبول عادة اهـ في

(لا يملك عزلها) لأنه عين من جهنة غليل
 من جهتها لأن الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي
 عاملة لنفسها فلا تكون وكيله اه في
 فطر يقه ان يقول رجعت الخ لان كلمة كل
 تكرر الافعال اه في
 تقتضي تكرار الرجوع اه في
 العزل الابعد الرجوع اه في
 اي فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا
 لا يفي ديناني الذمة بخارج
 (والا فلا) لان الصبي فيه منفعة وهي
 وقع على غير متعين لا يستحقه المذمى
 (بماز الصلح الخ) لان الصبي فيه منفعة وهي
 سلامة العين لأنه لو لم يصلح لا يستحقه المذمى
 (او كانت غير عادة لا يجوز) لان الاب يصبر
 منبرعا بحال الصبي بالصلح لا منبريا لان
 المذمى لم يستحق شيئا الا بالصلح اه في

وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال لا آخر وكنك
 بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيل فطريق عزله ان يقول
 عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل فطريقه
 ان يقول رجعت عن الوصالة المعلقة وعزلتك عن المنعزة
 وقبض بدل الصلح قبل التفرق شرط ان كان ديناً بدنياً
 والا فلا ومن ادعى على صبي داراً فصالحه ابوه على مال الصبي
 فان كان له بينة جاز الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن
 فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال
 لا بينة لي ثم برهن صح وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية
 ثم شهد وللإمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق
 الجادة ان لم يضرب بالمرة ومن سادده السلطان ولم يعين ببيع
 ماله فباع ماله قد ولو خوف امرأته بالضرب حق وهبت
 مهرها لا تصح الهبة ان قدر على الضرب وان اكرهها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال ولو اخلت انساناً
 بالمهر على الزوج ثم وهبته من الزوج لا تصح الهبة ومن اتخذ
 براً أو بالوعة في داره فترزنها ط ط جاره وطلب تحويله لا يجبر
 عليه وان سقط الحائط منه لا يضمنه ومن عمر دار زوجته

(ثم برهن صح) لأنه يمكن ان يكون له بينة
 نسباً ثم ذكرها اه في
 (فباع ماله فقد) اي يبيعه لأنه غير مكروه وانما باع
 باختياره غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يقاء
 ما طلب منه وذلك لا يوجب الكراهة
 اذا حبس المديون بالدين فباع ماله ليقضى دينه
 دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
 الكراهة في الابقاء لا في البيع اه في
 (ففعلت يقع) اذا الرضى شرط فيه وقد انعدم
 اه في

(ولو اخلت انساناً بالمهر على الزوج) اي لياخذ
 منه عوض دينه مثلاً اه في
 (لا يضمنه) لان هذا تسبب فلا يجب به الضمان
 الا بالتعدي كوضع الحجر في الطريق واتخاذ
 ذلك في ملكه ليس بتعدي فلا يضمن اه في

(والنفقة دين له) لأنه غير منقطع في الاتفاق
فربيع عليه الصلوة والأمر فصار كالأمر ونقضه

(والدم المسفوح) لأن الإلته التي بنى بها ملكه ويكون
رسوله الله عليه الصلاة والسلام من الشاة

والثأنة والدم قال أبو حنيفة في
السنن لا لأن الدم قال أبو حنيفة في الشاة

ما سواه لأنها مما تشبه الأعضاء السبعة قال
وقد نظم المصنف الأجزاء السبعة فقال
إذا ما ذكبت شاة فكلها سوى سبع فحين الوبال
فهاه ثم فهاه وقال ثم مبيان وذال

بماله ياذنها فالعمارة لها والنفقة دين له عليها وإن عمرها
بلا اذنها فالعمارة لها وهو متبرع وإن عمر لنفسه بلا اذنها
فالعمارة له * ومن أخذ غريمه مال إنسان من يده فلا ضمان
على النازع * ومن في يده مال إنسان فقال له سلطان ادفعه إلى
والا قطعت يده أو ضربتك خمسين سوطا لا يضمن لو دفع
ولو وضع في العمر آء منجلا ليصيده به سمار وحش وسمى عليه
بغاء في الغد ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل أكله * ويكره
من الشاة الحياء والخصية والمثانة والذكر والغدة والمرارة
والدم المسفوح * وللقاضي أن يقرض مال الغائب والطفل
واللقطة ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من رآه ظنه محتتماً
ولا تقطع جلدة ذكره إلا بعشقة جاز تركه ختانه وصكدا
شيخ اسلم وقال أهل البصر لا يطبق الختان * ووقت الختان
غير معلوم وقيل سبع سنين ولا يجوز أن يصلى على غير
الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع ولا الاعطاء باسم
النيروز والمهرجان ولا بأس بلبس القلانس * وللشباب العالم
أن يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرء أن يحتم
في أربعين يوماً

عمره بالقاء الفرج وبالنقاء الخصية وبالعقوبة
الغدة وبالدال الدم وبالحين المرارة والمثانة
وبالدال الذكر اه في فرض مال الغائب والطفل
واللقطة) لقد روي عن الامام خلاص بخلاف
الاب والوصي والمقطوع (ان اراد ان الهدايا باسم
(باسم النيروز والمهرجان) سحر اه
هذين البوين حرام بل

(كتاب الفرائض) هي جمع فرائض من
 الفرض وهو التقدير يقال فرضي القاضي
 التقية اي قدرها وسمي هذا العلم فرائض لان تقديره
 الله تعالى قدره ولا يرسى وبين نصير
 الله تعالى قدره ولا يرسى وبين نصير
 الى ملك مقرب والصف والرابع والثلثين
 كل واحد من بخلاف سائر الاحكام
 والثلث والسادس بخلاف سائر النصوص
 كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص
 فيها مجملة كقولها تعالى واقموا الصلاة الآية
 (من زكاة الميت) وهي ما ينزل الميت خاليا
 عن تعلق حق الغير بعينه وان كان حق الغير
 متعلقا بعينه كالأرهن والعبد الجاني والمستزدي
 قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز
 كل في حال حياته اهـ

(كتاب الفرائض) *

يبدأ من تركه الميت بتجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تقتير ثم
 تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين ثم
 يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء
 ويبدأ باصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق
 ثم بعصبته ثم الرذ ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له
 بنسب لم يثبت ثم الموصى له باكثر من الثلث ثم بيت المال
 ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واختلاف الملتين واختلاف
 الدارين حقيقة او حكما والجمع على ثور يشهم من الرجال عشرة
 الاب وابوه والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والزوج
 ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والحبلة والبنت
 وبنت الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض
 وعصبة فذو فرض من له سهم مقدر واليهام المقدرة
 في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث * والثلثان
 والثلث والسادس * فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدمها
 وللأخت لا بونين وللأخت لا ب عند عدمها اذا انفردت
 وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والرابع له عند وجود
 احدهما وللزوجة وان تعددت عند عدمهما والثلثان لها
 كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا

(بلا اسراف ولا تقتير) وهو قدر كثر من الكفاية
 او كثر السنة او قدر ما يلبيسه في حياته اهـ
 (ثم تنفذ وصاياه) فان كانت الوصية بعين تعبیر
 من الثلث وتنفذ اهـ والمستحقون للتركة
 (ويستحق الارث الخ) والمستحقون للتركة
 عشر اصناف ذكرها المصنف بقوله ويبدأ
 الخ اهـ لان المال متى خلا عن
 (ثم يبيت المال) لان المال متى خلا عن
 مستحق ومالك فحصر فيه بيت المال كالقطعة
 والضال اهـ

(الاب) وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو
 السادس مع الولد وولد الابن وان سفل قال
 الله تعالى ولا يورثه لولده لولده لولده لولده
 (عند عدمها) اي عند عدم بيت الصليب اعلم ان
 اولاد الابن يقومون مقام اولاد الصليب غيبون
 عند عدمهم برون ما يرون ويجيبون ما يجيبون
 كذا في الكافي اهـ

(خلافا لابي يوسف) فان عنده للام مع الجدة
 ثلث الباقي كما هو مع الاب وهي احدى الروايتين
 عن ابي بكر فعلى هذه الرواية جعل الجدة كالاب
 من كور في الام كما يعصبها الاب وهاهنا بحث
 (فصل) اى فى العصبان العصبية هي لغة قرآنية
 لابيها وكانها جمع عاصب وان لم يسمع به من
 عصب القوم فلان اذا احاطوا حوله فالاب
 طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب ثم
 سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل
 فى مصدرها عصبية وشرعا ثلاثة عصبية بنفسه
 اى يجعلها عصبية مع غيره كما فصله بقوله
 وعصبية بغيره وعصبية مع غيره كما فصله بقوله
 بنفسه الخ اهـ فى اعتبر الذكورة لان الانثى لا تكون
 عصبية بنفسها بل بغيرها او مع غيرها اهـ فى
 (واى الجدة الصحيح وان علا) والمعتبر فى الترجيح
 الاستحقاق بجهة التعصب لا بالقرض كما بنى
 الاخ لا يثبت مع الاخت لا بغيره وان كانت اقرب
 واقوى جهة اهـ فى

عن فرضهن النصف والثلث للام عند عدم الولد وولد الابن
 والاثنين من الاخوة والاخوات ولها ثلث ما يبق بعد فرض
 احد الزوجين فى زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
 الاب فيها جدها ثلث الجميع خلافا لابي يوسف وللاثنين
 فصاعدا من ولد الام يقسم لذكورهم واناثهم بالسوية *
 والسدس للواحد منهم ذكر او انثى وللأم عند وجود
 الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وللأب مع
 الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل
 فى نسبته الى الميت ام فان دخل فجده فاسد وللجدة الصحيحة وان
 تعددت وهي من لا يدخل فى نسبتها الى الميت جده فاسد
 ولبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب
 وللأخت لأب كذلك مع الأخت الواحدة لأبوين

(فصل)

والعصبية بنفسه ذكر ليس فى نسبته الى الميت انثى وهو
 يأخذ ما بقتته القرائض وعند الاقتراد يحوز جميع المال
 واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله وهو
 الاب والجد الصحيح وان علا ثم جزء ابيه وهم الاخوة لأبوين

ولابن الاخوان بالاخته تكلم عرف
 (لابن عصبية) لان النص الوارد في صيغة
 بالذكور عصبية انما هو في موضعين

(لا تصور عصبه بالانسان بالذكور عصبه
 الاناث بالبنين والاخوان بالاخوة)
 البنات بالبنين المال كله للام ولابن الاخ
 اخا اخ (والعصبه مع غيره) هي كل انثى نصر عصبه مع
 (كلام وبنت الاخ) دون بنت الاخ (انثى اخرى مثل الاخوان
 مقدم على ذى الاب) والفرق بين هاتين
 العصبين ان الغير في العصبه بغيره يكون
 عصبه بنفسه فيتعدي بسببه العصبه الى الانثى
 وفي العصبه مع غيره لانه لا اب له والذى عليه السلام
 (مولي امه) لانه لا اب له والذى عليه السلام
 الحق ولد الملا عنه فانه فصار كنخض لافراجه
 له من جهة الاب فلو زله بتاواتا وبالملا عن
 فلبنت النصف وللام يكن له اب وكذلك لو كان
 عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان
 معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما
 فورا ودئا اه

210

اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جدّه وهم الاعمام لابوين
اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جدّايه كذلك * والعصبة
بغيره من فرضها النصف والثلاثان تصرن عصبة باخوتهن
ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين * ومن لا فرض لها
واخوها عصبة لا تصر عصبة به كالم وبنت الاخ * والعصبة
مع غيره الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو
الابوين من العصبات مقدم على ذي الاب حتى ان الاخت
لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب * وعصبة ولد الزنى وولد
الملاعنة مولى امّه * والاب مع البنت صاحب فرض وعصبة
واخر العصبات مولى العتاقة ثم عصبته على الترتيب المذكور
فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فماله كله لابن مولاة وعند ابى
يوسف للاب السدس والباقي للابن * ولو كان مكان الاب جدّه
فكله لابن اتفاقا * ولو ترك جدّه مولاة واخا مولاة فالجد اولى
وعندهما يستويان * والعصبة انما ياخذ ما فضل عن ذوى
الفروض * فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
واتما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة لام
ولا يشاركهم الاخوة لابوين وتسمى المشتركة والحمازية

(فصل)

حجب الحرمان مشتق في حق ستة الابن والاب والبنت والام
والزوج والزوجة * ومن عداهم يحجب الابعد بالاقرب
وذو القرابة بذى القرابتين ومن يدلى بشخص لا يرث معه
الا اولاد الام حيث يدلون بها ويرثون معها * ويحجب الاخوة
بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجدة ويحجب اولاد العلات
بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاب
بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث
عند عدم ذى القرض او عن السدس عند وجوده والفتوى
على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلاث سقط بنات
الابن الا ان يكون بجذاً هن او اسفل منهن ابن ابن فيعصب
من بجذاً ته ومن فوقه ممن ليست بذات سهم ويسقط من دونه
* واذا استكمل الاخوات لابوين الثلاث سقط الاخوات
لاب الا ان يكون معهن اخ لاب والجدات كاهن يسقطن
بالام * والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب
والقربى منهن من اى جهة كانت تحجب البعدي من اى
جهة كانت وارثة كانت القربى او محجوبة كام الاب معه فانها

(فصل) اى فى الحجب هو فى اللغة المنع ومنه
الحجاب لما يستتر به الشئ ويمنع من النظر اليه
وفى الاصطلاح منع شخص من ميراثه كله
او بعضه بوجود شخص آخر وهو نوعان حجب
حرمان وحجب نقصان فاما حجب الحرمان وهو
ان يحجب عن الميراث بالتره وهو مشتق فى حق
ستة اهق (ويرثون معها) امثلة ذلك زوج واخت لابوين
واخت لاب للزوج النصف وللأخت لابوين
النصف وللأخت لاب السدس تكملة الثلاثين
اصلاها من ستة وتعمل الى سبعة اهق
(على قول الامام) وهو مذهب ابى بكر الصديق
رضى الله عنه وما ذهب اليه قول زيد بن ثابت
وبه اخذ زفر والحسن ومالك والشافعى وعليه
الفتوى لكن قال ابن الساعاتى فى شرح المجمع
والختار قول ابى بكر اهق

(ويجبون الام من الثلث الى السدس) وهذا
 لان علة الاستحقاق قائمة في حقهم لكن يمنع
 بالحاجب وهو الاب فجاز ان يظهر بحجها في حق
 من دون معها اهـ
 من قول العول وهو في اللغة معنى الميل الى
 (فصل) اي في العول اي يعول اي يجور ووبعني
 الجور يقال فلان يعول اي يميل وبعني الرفع
 قوله تعالى ادنى ان لا يعولوا اي يميل وبعني الرفع
 قوله تعالى ادنى ان لا يعولوا اي يميل وبعني الرفع
 الغلبة يقال عول صبره اي غلب وبعني الرفع
 يقال عول الميزان اذا رفعه ومن هذا الاخير
 اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال واذا
 زادت الخ اهـ
 عشر اذا اجتمع ربع ونثنان وسدس
 واخترت لاب وام واخترت لام ونعول بربعها الى
 خمسة عشر اذا اجتمع ربع ونثنان وثلاث كزوج
 واخترت لاب وام واخترت لام ونعول بربعها الى
 ونثنان وسدس كزوج واخترت لاب وام وام
 واخترت لام اهـ

تجب ام ام الام واذا اجتمع جدتان احدهما ذات قرابة
 كام ام الاب والآخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا
 ام ام الام ثلث السدس لذات القرابة وثلاثه للآخرى عند
 محمد ونصف عند ابى يوسف * والمحروم بالقتل ونحوه
 لا يحجب والمحجوب بحجب كامر في الجدة وكالاخوة
 والاخوات يحجبهم الاب * ويحبون الام من الثلث الى
 السدس

(فصل)

واذا زادت سهام الفريضة على الفريضة فقد عالت * واربعة
 مخارج لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية * وثلاثة
 تعول الستة الى عشرة وترا وشفعوا الاثنا عشر الى سبعة
 عشر وترا لاشفعاء * واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين
 عولا واحدا في المنبرية وهي امرأة وبتان وابوان * والردضة
 العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية فيرد
 الباقي على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان
 من يرد عليه جنسا واحدا فالمسألة من عدد رؤسهم وان كانوا
 جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فن اثنين لو كان في المسألة

(في المنبرية) اي في المسألة المنبرية التي اجتمع
 فيها الثمن والثلاثان والسدسان وهي ام
 وبتان وابوان وانما سميت منبرية لانها تستل
 عنها الامام على وهو على المنبر بالأكوفة
 فاجاب عنها بدعوى فقال السائل متغنياً ليس
 للزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في
 خطبته فتعجبوا من فطنته اهـ
 (بقدر سهامهم) وهو مذهب عمر وعلى وابن
 مسعود وعن عثمان انه يرد على الزوج لا غير
 ونأويله ان كان ابن عم فأعطاه الباقي
 بالعصوبة اهـ

(ثلاث بنات) فلزوج فرضه وهو الربع
 وخارجة اربعة فيكون واحدا والباقي ثلاثة
 مستقيمة على البنات (ثلاثة على
 زوج وست بنات) اهـ
 (ثلاثة على الزوج واحد من البنات
 وست اخوات لام) كزوج او زوجة اهـ
 (ثلاثة ومساألة من يرث عليهم من ستة فثلثها وستين
 ثلثا وستين فثلثها واحد والآخران
 ثلاثة مستقيمة عليها للجدات واحد والآخران
 للام اثنان اهـ
 (اي وان لم يستقم اهـ
 كل ربع زوجات الخ) فلزوجات الثمن واقل
 مخارجة ثمانية فاهن منها واحد ينفى سبعة
 ومساألة من يرث عليه من خمسة فثلثها
 وستين فثلثها اربعين فاهن منها واحد ينفى
 الخمس فاهن ثمانية فاهن منها واحد ينفى
 كل من ينفى بقوله ثم تضرب الخ اهـ

سدان ومن ثلاثة لوسدس وثلاث ومن اربعة لوسدس
 ونصف ومن خمسة لوثلاث ونصف او سدان ونصف او ثلثان
 وسدس فان كان مع الاول من لا يرث عليه اعطى فرضه من
 اقل مخارجة ثم قسم الباقي على رؤسهم فان استقام كزوج
 وثلاث بنات والا فان وافق ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض
 من لا يرث عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم
 فيه كزوج وخمس بنات وان مع الثاني من لا يرث عليه قسم
 الباقي على مساألة من يرث عليه فان استقام كزوجة
 واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع مسائلهم
 في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات
 وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرث عليه في مساألة من
 يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من
 لا يرث عليه وتصح بالاصول الآتية

(فصل)

ذوالرحم قريب ليس بعصبة ولا ذى سهم ويرث كما يرث
 العصبة عند عدم ذى السهم من انفرد منها حوز جميع المال
 ويرجعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل

(عند عدم ذى السهم) هذا مذهبا وبه قال
 عامة الصحابة وقال زيد بن ثابت لا ميراث له
 ويوضع المال في بيت المال وبه قال مالك
 والشافعي وكثير من اصحاب الشافعي خالفوا
 منهم ابن سيرين وذهبوا الى ميراث ذوى
 الارحام وهو اختيار فقهاءهم للفقوى في ما رتبنا
 الا بحد في كل الابعد في كل

(ويرجعون بقرب الاقرب اهـ)
 العصبة منهم كافي العصبان اهـ
 صنف منهم كافي من يدلى بوارث اولي
 (بمقوّة القرابة) يعنى من يدلى بوارث اولي
 صنف لان الوارث اقوى من غيره
 الوارث من كل صنف اهـ

وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان
 ولقرابة الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفردوا
 عند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
 حظ الانثيين * وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا
 ان اختلفت عند ابي يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة من
 الاصول والعدد من الفروع * ويقسم على اول بطن وقع فيه
 الاختلاف ثم يجعل الذكور على حدة والاناث على حدة
 فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك
 ان كان والادفع حصة كل اصل الى فرعه ويقول محمد يفتي
 ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
 سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات ثم
 جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات
 الاخوة ثم جزء جده وهم العمات والخالات والاخوان
 والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه
 ابوامه وهم عمات الاب والام وخالاتهما واخواتهما واعمام
 الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما واولاد اعمام الام
 (فصل في الفرقى والهدمى)

(فلقرابة الاب الثلثان) وهذا لا يتصور في
 الفروع وانما يتصور في الاصول والعمات
 والاخوان اهـ

كم اذا عرفوا في النفقة او وقعوا
في النار دفعة او سقط عليهم جدار أو سقط بيت
او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في
موتهم اهـ

وهو قول ابي خنيفة
منب واثه الحق (ولا يرث بعض الاموات من بعض)
واين مسعوداته يرث بعض الاموات من بعض (وعن علي

مسألة مستقلة وأصل المسألة من ستة ونصحه
من ١٢٢ عشر وقال ابن مسعود المال كله للاخ
من الام وهذه المسألة اخذها المصنف من
القدرى اهـ

اذ لم يعلم ايهما مات اولاً يقسم مال كل على ورثته الاحياء
ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناء عم احدهما
اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسم الباقي عصوبة

(فصل)

ولا يرث المجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابتان
لو انفردا في شخصين ورثا بهما وان كانت احدهما تنجب
الاخرى يرث بالحاجة

(فصل في الحمل)

ويوقف للحمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابي يوسف
نصيب ابنين فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله
فلا

(فصل)

المناخنة ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصحح المسألة
الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على مسأله
والا فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق
نصيبه مسأله والا فاضرب كل الثاني في الاول فالحاصل
من الضرب مخرج المسألتين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول

(يرث بالحاجة) ولا يرث على انه ابن ابن لان
ابن الابن يجهجه الابن كما اذا تزوج مجوسى
انته فولات له ابنا فهذا الولد ابنا وابنها
فيرث منها اذا ماتت على انه ابن اهـ

(فصل في المسألة الاولى) اي فرضة الميت
الاول (ثم الثانية) اي ثم صحح فرضة الميت الثاني
(على مسأله) اي مسألة الميت الثاني مثلا
صحح المسألتان مثاله ابن و بنت مات الابن

عن ابنز فرضة الميت الثاني من اثنتين فنقسم
ولبنت سهم وفرضة الميت الثاني من ثلاثه لابن سهمان
نصيبه على ورثته اهـ اي وان لم يقسم نصيب الميت
(والا فاضرب) اي فرضة الاول على فرضة الثاني فان كان
الثاني من فرضة الاول على فرضة الثاني فان كان
بعض مسأله ومهامه موافقة فاضرب الخ اهـ

(في وفق ما في يده) ان كان بينهما موافقة
هذا اذا لم يحصل موافقة
في المسألة

(فی وفق ما فیہ) ان
هذا اذا لم يحصل موافقة
في المسألة

أهـ (في) هذا إذا لم
كله) فوجه في المسألة
سبعة

(اوفى كماله) اوفى

ولاسبق

نكون احدا وعشرا
اربعة عشر والاخت
اربعة عشر والا
الاكون

واللاخت
كل ما في يد
اثنان في سبعة
سبعة باربعة
سبعة

217

في وفق التصحيح الثاني اوفي كله وسهام ورثة الميت الثاني في
وفق ما في يده اوفي كله فما خرج فهو نصيب كل فريق فان مات
ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا
تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا

(حساب الفرائض)

الفروض نوعان الاول التصف ونصفه وهو الربع ونصف
نصفه وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف
نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والربع من
اربعة والثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلاثة والسدس
من ستة * واذا اختلط النصف بالنوع الثاني او ببعضه من
سته او الربع من اثني عشر او الثمن من اربعة وعشرين

(فصل)

واذا انكسر سهام فريق عليهم وبايت سهامهم عددهم
 فاضرب وفق عددهم في اصل المسألة كامرأة واخوين
 وان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
 المسألة كامرأة وستة اخوة * وان انكسر سهام فريقين
 او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فاضرب احدا الاعداد في اصل

(فاجعل المبلغ) اى الذى صحت منه الاولى
والثانية مكان الاولى اى ويستترعا
(وهلم برتا) اى ويستترعا
البطون اهف

في هذا السطر ارفى كل
حساب الفرائض (لما كانت الفرائض
المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف وال
والثمن والثلاثان والثلث والسا
في سورة النساء
الاختصاص

راجع
 به
 ارادان پیدینها بطریق

(الاول النصف ونصفه الخ) اهـ
وضف كل منهما ونصفه لان فخرنا
اث من ثلاثة الكسر الكسر
وقال الكسر

والثلثان والثلث
(والثلثان والثلث
واحد من أمثاله وواحد
أربع أربعه خرب
أربع أربعه
واحد

Digitized by Google

نصف والنصف) من النوع الاول وهو
 ا هـ ق
 (من اثني عشر) اي لانه من ضرب اربعة
 ا هـ ق
 (من اثنى عشر) اي لانه من ضرب اربعة
 ا هـ ق
 (من اثنى عشر) اي لانه من ضرب اربعة
 ا هـ ق

(الاول النصف ونصفه
(والثلث وضعف كل منهما ونصفه
(والثلثان والثلث من ثلاثة)
واحد من امثاله وخروج الكسري
ارباع اربعة فخرج الكسري
واذا اختلف

(كثلاث نبات وثلاثة اعمام) اصل المسألة من ثلاث لا يستقيم واحد وهم ثلاثة
 ثلاثة للنبات الثلاثان ومن ثلاث لا يستقيم واحد وهم ثلاثة
 علمين ولا موافقة ولا موافقة (اي وان لم يوافق الثالث في
 (والمبلغ في الرابع) اي ويضرب المبلغ في الرابع في
 (كذلك) اي في وقته ان وافق والا ففى جميعه
 (وان نباتت الاعداد) اي اعداد الرؤس بعد
 النظر فيها وبين سهاهما اي ثم المبلغ الخارج
 (ثم المبلغ في الثالث) اي في
 بالضرب في العدد الثالث

المسألة كثلاث نبات وثلاثة اعمام * وان تداخلت الاعداد
 فاضرب اكدها في اصل المسألة كاربعة زوجات وثلاث
 جدات واثنى عشر عما وان وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب
 وفق احدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان
 وافق والا ففى جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل
 في اصل المسألة كأربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى
 عشرة بنتا وستة اعمام * وان تباينت الاعداد فاضرب
 كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم
 المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسألة كما مر اثنى
 وعشرين نبات وست جدات وسبعة اعمام * وان كانت
 المسألة عائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول
 في جميع ذلك

(فصل)

وقد اخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر
 مرتين او اكثر فينفيه او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه
 صحيحة كالخمس مع العشرين وتوافقهما بان ينقص الاقل
 من الاكثر من الجانبين حتى يتوافتا في مقدار فان توافقا

(كما اثنى وعشرين نبات وست جدات وسبعة
 اعمام) وفي المسألة الثمن والثلاثان والسادس
 والباقي فاصل المسألة من اربعة وعشرين
 فتمتها ثلاثة وهي منكسرة على امر اثنى وثلاثاها
 ستة عشر وهي ايضا منكسرة على امر اثنى وثلاثاها
 وسدسها اربعة وهي منكسرة على امر اثنى وثلاثاها
 والباقي منها واحد وهو منكسر على الجذتان
 السبعة (مع العول في جميع ذلك) كزوج وابوين وست
 بنات اصلها من اثنى عشر وعالت الى خمسة
 عشر وانكسر سهاها البنات علمين وبين سهاهم
 ورؤسهم ثلثة ثم اضربها في اصل المسألة
 نصفه وذلك خمسة عشر فيحصل خمسة
 عولها وذلك خمسة عشر فيحصل خمسة
 واربعون ومنها تصح (فهما متباينان) اي حصل فيهما التباين كالخمس
 مع السبعة والسبعة في التباين فان كانا
 اسقطت الخمسة من السبعة في اثنان فاذا
 اسقطتهما من السبعة في اثنين في واحد

(بالنصف) كل سنة مع العشرة فانك اذا سقطت
 السنة من العشرة بقي اربع فافاد اسقطتها من
 السنة من اثنان اهـ اي وان كان ثلاثة ففيها
 السنة بقي اثنان اهـ في العشرين
 (وان ثلاثة فبالثلث) اهـ في العشرين
 (وان ثمانية مع العشرين) اهـ في العشرين
 (وان عشرين وعشرين) اهـ في العشرين
 (افقان بالثلث) اهـ في العشرين
 (اواربع عشر فبربع) اهـ في العشرين
 (وان في ثلاثين) اهـ في العشرين
 (ثلاثة وثلاثين) اهـ في العشرين
 (فهي نصيبه) اهـ في العشرين
 (ضربت سهامه) اهـ في العشرين
 (نصيب كل فرد) اهـ في العشرين
 (المضروب على اي فرد) اهـ في العشرين
 (في نصيب ذلك الفرد) اهـ في العشرين

والغرماء اه (فصل)
ای فامعرفة قسم التركة بين الورثة
ای اذا كانت دراهم
منها بما یکال او یوزن
نیز لام

والغرة (وان اردت قسمها)
اودنا بيا وما في معناها
اهـ ف (على وفق التصحيح)
واختين لاب وام والركة ستون ديناراً المسألة
من ستة ونعول الى التسعة وبنهما موافقة
بالثلاث فتضرب بهام الزوج وهي ثلاثة في وفق
الركة وهي عشرون يكون ستين تقسمها على
بالتصحيح وهو ثلاثة بخارج عشرون فهو
ذلك الوارث كن زوج وام

من فاضل في كذا
بالثلث وهي عشرة واثني عشر
التركة وهي عشرة واثني عشر
وفق التصحيح (اهـ) واخذوا
نصيبه (اهـ) اي ذلك الوارث كزوج وام
ولا موأققة بنيتها وبين التركة فاضل من ثمانية
الزوج وهي ثلاثة في التركة وهي تسعة اثنان
سبعة وعشرين فاضل على التركة وهي تسعة اثنان
خارج ثلاثة وربع وثمن ولاخذت ثمانية عشر
افضل على المسألة يخرج اثنان وربع
افضل على المسألة يخرج اثنان وربع

في واحد فهما متباينان وان كان في اكثر فهما متوافقان
فان كانا اثنين فهما متوافقان بالنصف وان ثلاثة فبالثلث
او اربعة فبالربع وهكذا الى العشرة وان في احد عشر فيجزء
من احد عشر وهلم جرا * وان اردت معرفة نصيب كل فريق
من الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسألة فيما ضربته
في اصل المسألة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة
نصيب كل فرد وان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل
المسألة الى عدد رؤوسهم ثم أعط بمثل تلك النسبة من المضروب
لكل فريق منهم

*** (فصل) ***

وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغرماء فاطّرين التركة
والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام الحاصل على وفق التصحيح
فماخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما
موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام
الحاصل على جميع التصحيح فماخرج فهو نصيبه وكذا

العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين الغرماء اجعل
مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهم وارث ثم اعمل
العمل المذكور * ومن صالح من الورثة او الغرماء على شيء
منها فاطرح نصيبه من التصحيح او الديون واقسم الباقي على
سهام من بقي اوديونهم

(قال مؤلفه) هذا آخر ملتقى الابحار ولم آل في عدم ترك شيء
من مسائل الكتب الاربعة وألتبس من الناظر فيه ان اطلع
على الاخلال بشيء منها ان يلحقه بحله فان الانسان محل
النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسألة
فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
في موضع وفي غيره في موضع آخر فاستفتيت بذكرها في احد
الموضعين ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن مجمع
البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب على من
اشتبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسبي ونعم الوكيل

(ومن صالح من الورثة الخ) مثاله ماتت عن
زوج وام وعم وصالح الزوج عن نصيبه من
التركة على ما في ذمته من المهر فالمسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللعم
١/٥ ني ٣٣٣

(في الكتب الاربعة) وهي القدوري والخوارزمي
والكنز والوفاء ١/٥ ني

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر

رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه إلى الله الغني إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله

وأصحابه أجمعين

أمين

م

ثم قال رحمه الله

يا ناظر في الكتاب بعدى * مجتنباً من ثمار جهدي

في افتقار إلى دعاء * تهديني في ظلام لحي

* (وقال رئيس المصحفين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بإرشاد الأئمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبجر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتنوير
الابصار * الذي هو عبدك ونبيك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذين هم في جيد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحر * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجهر * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * توهت بذلك هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أفتح روض الآس والعبر * أهدي أريج المسك والعنبر
أم عطر الأفاق طيب الثنا * عن جبهتي الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبجر عرفانه * أبدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الأبريز من كنزه * حتى بدا يحكي سنا المشتري
وأهدي بالطبع أرخته * أهدي كتاب ملتقى الابحر

٢٠ ٤٢٣ ٥٨٠ ٢٤٢

سنة ١٢٦٥

ثم قال رحمه الله

وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث عشر
رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة على يد

الفقيه الفقيه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى اله

واصحابه اجمعين

امين

٢

ثم قال رحمه الله

يا ناظر افي الكتاب بعدى * مجتنباً من ثمار جهدى
بي افتقار الى دعاء * تهدي به لي في ظلام لحدى

* (وقال رئيس المصحفين بدار الطباعة المصرية) *

نحمدك اللهم على الهداية الى التفقه في الدين * والوقاية
من الضلالة بإرشاد الأئمة المجتهدين * ونصلي ونسلم على كنز
الحقائق * وبحر الدقائق الرائق * مصباح البصائر وتنوير
الابصار * الذي هو عبدك ونبيك الحبيب المختار * صلى الله
وسلم عليه وعلى آله الغرر * واصحابه الذين هم في جيد الزمان
عقد الدرر * وبعد فلما ان كان كتاب ملتقى الابحر * جديرا
بهذه التسمية لما فيه من السعة والتجرج * وكانت النسخة التي
نقل هذا المطبوع منها * وتسبب وضع ما فيه من الهوامش
عنها * في اعلى طبقات التصحيح * وأرقى درجات التنقيح *
اذ كتبت بقلم المصنف وخطه * وحررتهميشها بضبطه
وربطه * تؤقت بذكر هذا المنقول منها وأشدت * وانشأت
مؤرخا لطبعه وانشدت شعر

أفتح روض الآس والعبر * أهدي أريج المسك والعنبر
أم عطر الافرأق طيب الثنا * عن جبهتي الشهاب الهام السرى
من ملتقى أبجر عرفانه * ابدى صحاح الدر والجوهر
وابرز الابريز من كنزه * حتى بدا يحكى سنا المشتري
واذهدى بالطبع ارخته * اهدي كتاب ملتقى الابحر

٢٠ ٤٢٣ ٥٨٠ ٢٤٢

سنة ١٢٦٥

وكان طبعه على ذمة من هو من خلفاء مكتوب في الصدر العالي
 واحد اصحاب الرتبة الثانية ذات المعالي * حضرة نور الله بك
 حفيد نور الله پاشا * ابن المرحوم الصدر الاسبق خليل
 حيد پاشا بلغه الله ماشاء * وذلك في دار الطباعة الباهرة *
 الكائنة بيولاقي المعزية القاهرة * مشمولاً بتصحيح هذا العبد
 المدين * محمد بن اسماعيل شهاب الدين * وقد تم
 حسماً واجب * لا آخر يوم من رجب * سنة
 خمس وستين ومائتين بعد الالف * من هجرة
 من كان يرى من الامام والخلف * صلى
 الله وسلم عليه * وعلى اله وصحبه
 المنتمين اليه * ما طلعت
 بدو ونعام وازدهت *
 والى غايات كمالها
 انتهت



*Restored through
a grant from*

**Carter-Wallace
Laboratories**